

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي هدانا لهذا

الذي كنا في ضلال عنه

ق

والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب

٥٥٥٩

٥٥٥٩

٥٥٥٩

٥٥٥٩

(١٩٩٥ - ١٩٩٤)

٥٥٥٩



[illegible]

الدار العربية للموسوعات

حسن الفكهاني - محام

تأسست عام ١٩٤٩

الدار الوحيدة التي تخصصت في إصدار

الموسوعات القانونية والإعلامية

على مستوى العالم العربي

ص . ب ٥٤٣ - تليفون ٣٩٣٦٦٣٠

٢٠ شارع عدلي - القاهرة

الموسوعة الادارية الحديثة

مبادئ المحكمة الادارية العليا وفتاوى

الجمعية العمومية لمجلس الدولة

فى

المواد الجنائية والمدنية والتجارية والدستورية

والادارية والبحرية والاحوال الشخصية والمرافعات

المدنية والاجراءات الجنائية وبقي فروع القانون

الجزء ٢٦ .

ويتضمن المبادئ ابتداء من

عام ١٩٨٥ حتى عام ١٩٩٣

تحت اشراف

الاستاذ حسن الفكاهنى

محام أمام محكمة

التقضى والادارية العليا

رئيس قضايا البنك العربى

ثم وكيل قضايا بنك مصر (سابقاً)

الدكتور نعيم عطية

محام أمام محكمة

التقضى والادارية العليا

نائب رئيس مجلس الدولة

(سابقاً)

(١٩٩٤ - ١٩٩٥)

(إصدار : الدار العربية للموسوعات (حسن الفكاهنى - محام)

القاهرة ٢٠ شارع على ، ت : ٣٩٣٦٦٣٠ - ص.ب : ٥٤٣

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَقُلْ أَتَى عَلَى مَا كُنتُمْ

تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ مَا يَكُونُ لَكُمْ

مَعَهُ عِندَ اللَّهِ عَظِيمٌ

تقديم

الى السادة الزملاء رجال القانون في مصر وجميع الدول العربية :

قدمت اليكم خلال فترة تزيد عن الأربعين عامًا مضت انعيد من الموسوعات القانونية (عدد ١٦ موسوعة يصل عدد مجلدتها وأجزائها الى عدد ٥٤٣) أخرى (الموسوعة الذهبية لقضاء محكمة النقض المصرية) (٤١ جزء) شملت مبادئ هذه المحكمة بدوائرها المدنية والجنائية منذ نشأتها عام ١٩٣١ حتى عام ١٩٩٢ •

كما قدمت اليكم خلال عام ١٩٨٦ بالتعاون مع الصديق العزيز الدكتور نعيم عطية المحامي لدى محكمة النقض ونائب رئيس مجلس الدولة سابقا القسم الأول من (الموسوعة الادارية الحديثة) (٢٤ جزء) شاملة أحكام المحكمة الادارية العليا مع فتوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة (منذ عام ١٩٤٦ حتى منتصف عام ١٩٨٥) •

وحاليا اقدم لكم القسم الثانى من (الموسوعة الادارية الحديثة) (عدد ١٦ جزء) متعاوننا مع صديقى العزيز الدكتور نعيم عطية المحامي امام محكمة النقض ونائب رئيس مجلس الدولة سابقا ... وقد تضمن هذا

(و)

القسم احكام المحكمة الادارية العليا مع فتاوى الجمعية العمومية لقسمى
الفتوى والتشريع بمجلس الدولة (منذ النصف الثانى لعام ١٩٨٥ حتى نهاية
السنة القضائية ١٩٩٢/١٩٩٣ فى سبتمبر ١٩٩٣) •

- أرجو من الله أن ينال رضاكم وأن يحقق الغرض من إصداره •
- ومع خالص الشكر لكل من تعاون معنا لاتمام هذا العمل الضخم ••
- أدعو الله أن يوفقنا جميعا لما فيه الخير للجميع •

حسن الكهاني

محام امام محكمة النقض
رئيس قضايا البنك العربى
ثم وكيل قضايا بنك مصر
(سابقا)

القاهرة فى أول فبراير سنة ١٩٩٤

مقدمة

- ١ -

تمسنت « الموسوعة الادارية الحديثة » فى اصدارها الأول ما بين عامى ١٩٨٦ : ١٩٨٧ المبادئ القانونية التى قررتا أحكام المحكمة الادارية العليا وفتاوى الجمعية العمومية تقضى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة ، منذ انشائه فى عام ١٩٤٦ حتى عام ١٩٨٥ .

وقد جاءت هذه المبادئ مرتبة ترتيبا أبجديا موضوعيا مما يسهل على الباحث العثور على ما هو بحاجة اليه فى بحثه من مبادئ قررتا الفتاوى والاحكام الصادرة من أعلى جهتين فى مجلس الدولة وهما المحكمة الادارية العليا بالنسبة للقضاء الادارى والتأديب والجمعية العمومية بالنسبة لتقسيمى الفتوى والتشريع .

وقد لقيت « الموسوعة الادارية الحديثة » فى اصدارها الأول المديح والاستحسان من المشتغلين بالقضاء والمحاماة والتدريس وغيرهم من العاملين بالقانون فى شتى ادارات الحكومة ، والهيئات ، والشركات ، والبنوك والمؤسسات ليس فى مصر وحدها بل وفى العالم العربى كله ، وذلك على الأخص نسلامة المنهج الذى قامت عليه الموسوعة ، وغزارة الاحكام والفتاوى التى احتوتها مجلداتها التى بلغ عددها اربعة وعشرين مجلدا ، ليس فى مجال القانون الادارى فحسب ، بل وفى مجالات القانون كافة من مدنى وتجارى ودولى وجنائى وضريبى واجراءات مدنية وتجارية وجنائية .

وتدور العجلة القضائية دون توقف ، وتمضى احكام المحكمة الادارية العليا وفتاوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع تشرى بالحصيف المتأنى فى بحثه من مبادئ قانونية حنسة اثر جلسة ، فيضاف الى حصاد السنين اسهامات جديدة ، ينمو بها الرصيد الضخم والجدير بكل اعتبار من عطاء مجلس الدولة الذى يمكن فى اطراد من اثره الفكر القانونى ، وتوسيع آفاقه ، وتعقب مساراته ، عبر الخيرات الإستشارية والبوابات القضائية ، وسهول المداخل التصويى والتقسيم والإرساء ، جتى يهى الرصيد ثراها وافيا متجددا ، مذلا لما قد يصادفه الباحثون من صعوبات ومضيق فى أداء مهامهم ، موغرا بذلك عليهم الوقت والجهد المبذول المتوصل الى للناسب من احكام وفتاوى ترشددهم الى ما يجب ان يدلوا به من رأى فى فتاويهم ، أو يقضوا به فى احكامهم ، أو يسروا عليه فى بحوثهم الفقهية والجامعية . وكهم سمعنا ممن اطلعوا على « الموسوعة الادارية الحديثة » من اعتراف صادق بانهم مدينون « للموسوعة » بانجاز موضوعات اسندت اليهم فى وقت أقصر بكثير مما كانوا يقدرونه لانجازها ، فحققوا بذلك نجاحات لم يكونوا يتوقعونها .

واذا كان الإصدار الأول « للموسوعة الادارية الحديثة » قد وقف عنده لبحكام للحكمة الادارية العليا وفتاوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الصادرة حتى ٣٠ سبتمبر ١٩٨٥ وهو تاريخ نهاية السنة القضائية ١٤٠٥/٥٤ ، فقد استشهروا الحاجة الملحة الى مواصلة الجود لتجميع وتلخيص الاحكام والفتاوى الصادرة اعتبارا من أول أكتوبر ١٩٨٥ وهو تاريخ بداية السنة القضائية ١٤٠٦/٨٥ حتى ٣٠ سبتمبر ١٩٩٣ وهو تاريخ نهاية السنة القضائية ١٤٠٧/١٩٩٣ التى هى السنة التى دفع بعدها الى

المطبعة بالأصدار الثاني « للموسوعة الادارية الحديثة » الذى يجده القارىء بين يده حاليا . متضمنا بحق أحدث المبادئ القانونية التى فرت لها المحكمة الادارية العليا والجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ، فلذا وضع القارىء امامه الاصدار الأول « للموسوعة الادارية الحديثة » والاصدار الثانى لهذا ، فانه يكون بذلك قد وضع يده على سبعة وأربعين عاما من المبادئ القانونية التى قررها مجلس الدولة من خلال قمتيه المحكمة الادارية العليا والجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع .

وانما نرجو بذلك أن تكون قد قدمنا — بكل فخر وتواضع — انجازا علميا وعليا ضخما ، يحقق للمشتغلين بالقانون خدمة حقيقية ومؤكدة — نغنى فى أحيان كثيرة عن الرجوع الى عشرات المؤلفات الفقهية للتعرفه على رأى القانونى الصحيح للمسألة المطروحة للبحث .

- ٣ -

وانه لحق على أن اعترف فى هذا المقام بفضل زملائي اعضاء مجلس الدولة الذين اشملت بين صفوفهم فترة بلغت ما يربو على اثنتين وثلاثين سنة من سنوات عملى القضائى ، كانت الخلفية التى استند اليها استيعابى للمبادئ القانونية التى ضمتها باعزاز دفتا « الموسوعة الادارية الحديثة » (١٩٩٣/١٩٩٦) كما اعترف بالفضل ايضا للاستاذ الكبير حسن الفكاهى المحامى امام محكمة النقض لتحسنه لمشروع « الموسوعة الادارية الحديثة » سواء فى اصدارها الأول أو اصدارها الثانى ، واسدائه للتوجيهات الصائبة المعززة بخبرته الطويلة فى اصدار « الموسوعات القانونية » القيمة فى خدمة رجال القانون فى العالم العربى . كما لا يفوتنى أن أنوه بالجهد الذى أسداه كل من الأستاذين / عبد المنعم يومى وطارق محمد حسن المحامين بالاستئناف العالى ومجلس الدولة والأستاذة / عزة حسن الفكاهى

الحامية بالاستئناف العالى ومجلس الدولة والاستاذة / منى رمزى الحامية
 فى التجميع والتلخيص والتنسيق والتنفيذ ، وغير ذلك من اعمال دفعت
 بالموسوعة فى اصدارها الثانى الى يدي القارئ على هذا النحو الرسمى
 الذى بدت عليه .

وختاماً ، لا يغوتنى فى هذا المقام أن أخص بالذكر السادة الزملاء
 الأفاضل الاساتذة المستشارين أحمد عبد العزيز وفاروق عبد القادر وفريد
 نزيه تناغم نواب رئيس مجلس الدولة والدكتور عادل شريف المستشار
 حالياً بالمحكمة الدستورية العليا والاستاذ حسن هند عضو القسم
 الاستشارى بمجلس الدولة ، على ما أبدوه من اهتمام بالموسوعة وما أبدوه
 من عون فى سبيل انجازها .

والله ولى التوفيق

دكتور نعيم عطية

الحامى امام محكمة النقض

نائب رئيس مجلس الدولة (سابقاً)

لؤل فبراير ١٩٩٤

فهرس تفصيلي

ادارة قانونية

بالمؤسسات والهيئات العامة وشركات القطاع العام

الصفحة

الموضوع

- ٥ الفصل الأول : النظام القانوني للعاملين بالادارات القانونية
 أولا : أعضاء الادارات القانونية يخضعون للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الادارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها ، واللائحة الصادرة بقرار وزير العدل رقم ٧٨١ لسنة ١٩٧٨
- ٥ ثانيا : سريان النظام القانوني للعاملين بالادارات القانونية على أعضاء الادارات القانونية بهيئات القطاع العام
- ١٢ ثالثا : سريان أحكام القانونين ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين بالقطاع العام الى حين صدور قرار رئيس مجلس الوزراء ينقل من لا تتوافر فيهم شروط شغل وظائف الادارات القانونية
- ١٥ الفصل الثاني : اختصاص الادارات القانونية
- ٢٠ الفصل الثالث : الاشراف على أعضاء الادارات القانونية
- ٢٤ الفصل الرابع : مدى استقلال الادارة القانونية عن السلطة الرئاسية
- ٣٢ الفصل الخامس : علاقة لجنة شؤون مديري وأعضاء الادارات القانونية بالسلطة المختصة ، واختصاص تلك اللجنة
- ٣٥ الفصل السادس : شرط مزاوله أعضاء الادارات القانونية للمهام
- ٤٤ الفصل السابع : القيد بنقابة المحامين وتحمل المؤسسات والهيئات العامة وشركات القطاع العام رسوم القيد والدمغة والاشتراكات الخاصة بالمحامين العاملين بها
- ٥٢ الفصل الثامن : الدعاوى المرفوعة من أعضاء الادارات القانونية او ضد
- ٦٤ الفصل التاسع : تعيين أعضاء الادارات القانونية
- ٦٢ الفصل العاشر : اقلية أعضاء الادارات القانونية
- ٧٧ الفصل الحادي عشر : شرط الصلاحية لشغل وظائف الادارات القانونية
- ٧٢ الفصل الثاني عشر : قياس كفاءة الاداء
- ٧٨ الفصل الثالث عشر : ترقية أعضاء الادارات القانونية
- ٨٥ أولا : المدد المشترطة للترقية
- ٩٤

المصطف

الموضوع

- ١٠١ الفصل الرابع عشر : نذب أعضاء الإدارات القانونية
 ١٠٧ الفصل الخامس عشر : نقل أعضاء الإدارات القانونية
 ١١٢ الفصل السادس عشر : بدلات أعضاء الإدارات القانونية
 ١١٢ الفرع الأول : بدل تفرغ وبدل مخاطر - بدلات طبيعة العمل
 ١٢٠ الفرع الثاني : بدل التفرغ
 ١٢٠ - مناصب استحقاق أعضاء الإدارة القانونية لبدل التفرغ
 ١٢٢ الفصل السابع عشر : علاوة تشجيعية لأعضاء الإدارات القانونية
 ١٣٨ الفصل الثامن عشر : تأديب أعضاء الإدارات القانونية
 ١٣٨ أولا : لائحة نظام التأديب لأعضاء الإدارات القانونية
 ثانيا : الجزاءات التي يجوز توقيعها على أعضاء ومندوبى
 الإدارات القانونية
 ١٤٣ ثالثا : حظر توقيع أى عقوبة خلاف الإلزام والعقاص من
 المرب إلا بحكم قضائى
 ١٥٠ رابعا : ضمانات التأديب لأعضاء ومندوبى الإدارات القانونية
 ١٥٤ الفصل التاسع عشر : مسائل متنوعة
 ١٦٥

إدارة مطبوعة

- ١٧٥ الفصل الأول : الوحدات المطبوعة

اختصاص الوحدات المطبوعة

- ١٨١ ١ - قواعد توزيع مواد البناء
 ١٨٣ ٢ - إنشاء وإدارة مكاتب تحفيظ القرآن الكريم
 ١٨٨ ٣ - إزالة التمدى على أنلاك الدولة
 ١٩٠ ٤ - ترخيص المحال التجارية والتجارية وغيرها
 ١٩٢ ٥ - الإشراف على أراعى طرح النهر النظام عليها منشآت
 مباحية
 ٦ - الأراضى التي آلت ملكيتها الى الدولة بموجب اتفاقيات
 مع الدول التي خضعت أموال رعاياها للحراسة أو نتيجة
 حكم من محكمة القيم
 ١١٩٥
 ١٩٧ الفصل الثاني : المحافظ
 ١٩٧ ١ - ما يدخل فى اختصاصه وما يخرج عنه
 ٢٠ ٢ - جواز التفويض فى بعض اختصاصاته
 ٢١٢ الفصل الثالث : رسوم مطبوعة
 ٢٤٩ الفصل الرابع : العاملون بالإدارة المطبوعة
 ٢٤٩ ١ - ترقية العاملين بالإدارة المطبوعة
 ٢٥٣ ٢ - تأديب العاملين بالإدارة المطبوعة
 ٢٧١ الفصل الخامس : مسائل متنوعة
 ٢٧١ ١ - الوحدات السكنية الاقتصادية
 ٢٧٧ ٢ - طلب الراى من إدارة الفتوى المختصة

المصنف

الموضوع

- ٢٨٠ - انتخاب أعضاء المجالس الشعبية المحلية
٢٨٦ - علم اختصاص وحدات الادارة المحلية بمرافق ذات الطبيعة الخاصة
٢٨٦ - انشاء الصناديق الفرعية للاعانات وتشكيل مجالس ادارتها

الامانة والتفويضون

- ١ - بدل طبيعة العمل المقرر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٦.٦ لسنة ١٩٥٩ يخص العاملين بالامانة ، ولا ينطبق على العاملين بقطاع السينما
٢ - احقية المتقولين الى الاتحاد الاذاعة والتليفزيون وفقا للقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ في الحصول على التراخيص الاكبر التي تقررت بالاتحاد بعد النقل اليه
٣ - نقل العامل الذي يحصل على مؤهل عالي انشاء الخدمة الى مجموعة الوظائف التخصصية يدخل في السلطة التقديرية لجهة الادارة
٤ - خضوع الترقية للوظائف الطبية بالاتحاد للقواعد الواردة بلائحة العاملين به ، فلالاتحاد ليس منشأة طبية
٥ - عدم خضوع مقابل الاحاديث الدينية للشيخ متولى الشعراوى للضريبة

الأزهر

- ٣١٥ الباب الأول : هيئة الأزهر
٣١٥ - الأزهر الهيئة العلمية الإسلامية الكبرى
٣٢٠ الباب الثاني : جامعة الأزهر
٣٢٠ الفصل الأول : أعضاء هيئة التدريس
٣٢٠ الفرع الأول : مجلس الجامعة
٣٢٠ أولاً : التفويض في الاختصاصات
٣٢٣ ثانياً : منح الدرجات العلمية
٣٤٠ الفرع الثاني : التسمين
٣٤٠ - المعينين في وظيفة مدرس بجامعة الأزهر
الفرع الثالث : الإشراف على رسائل الدكتوراه
٣٤٦ (الملكية)
٣٤٦ الفرع الرابع : التقييم
٣٤٦ - النقل من جامعة الأزهر الى جامعة أخرى
٣٥٢ الفرع الخامس : الاجازات
٣٥٢ - اجازة لرافقة الزوج

- ٢٥٩ الفرع السادس : التأديب
٢٥٩ أولا : التحقيق مع عضو هيئة التدريس
٢٦٢ ثانيا : عقوبة تأخير الطلوة
٢٦٧ ثالثا : عقوبة الحضور
٢٦٨ الفرع السابع : انتهاء الخدمة
٢٦٨ - استقالة ضمنية
٢٧٤ - انقطاع عضو هيئة التدريس عن العمل
٢٧٨ الفصل الثاني : طلبة الأزهر
٢٧٨ الفرع الأول : قبول الطلاب بالجامعة
٢٧٨ أولا : إلغاء الاستثناءات
٢٨١ ثانيا : اجتياز الامتحان التأهيلي
٢٨٥ ثالثا : طلب التحويل
٢٨٨ الفرع الثاني : اللوائح الداخلية للكليات
٢٨٨ أولا : اللائحة الداخلية لكليات الشريعة والقانون
٢٨٨ - رسائل درجة العالية (الدكتوراه)
٢٩٤ ثانيا : اللائحة الداخلية لكلية الطب
٢٩٤ - مدة الدراسة بكلية الطب
٤٠٠ ثالثا : اللائحة الداخلية لكلية الطب للبنات
٤٠١ رابعا : اللائحة الداخلية لكلية الصيدلة
٤٠٨ الفرع الثالث : دخول الامتحانات واجتيازها
٤٠٨ أولا : الدراسات الدينية والدراسات العلمية
٤٠٨ - التخلف في امتحان المواد الدينية
٤١١ ثانيا : التخلف عن دخول الامتحان لمقر قهري
٤١٣ ثالثا : شرط نقل الطالب من سنة دراسية الى
أخرى
٤١٧ الفرع الرابع : قواعد التيسير لطلاب الجامعة
٤١٧ أولا : عدم جواز الجمع بين قواعد التيسير السابقة
على قرار رئيس الجامعة رقم ٥١ لسنة
١٩٨٩ وقواعد التيسير التي تضمنها هذا
القرار (رفع الدرجات بنسبة معينة)
٤١٧ ثانيا : اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٢ لسنة
١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات
التي يشملها - مذكرة رئيس الجامعة في
١٩٨٨/١/٢٧ لاي لایم الامام الاكبر شيخ الأزهر
- عدد الفرص المتاحة للطلاب الراغبين
في التقديم الى الامتحان بكلية الأزهر
٤٢١ ثالثا : القرار رقم ٢١٦ لسنة ١٩٩١ الصادر
من مجلس جامعة الأزهر بشأن الراغبين
٤٢٨ مقرر أو مقررين

المصنف

الوفسوع

- ٤٥٠ الفرع الخامس: تأديب الطلاب
٤٥٠ أولا : ضمانات للتأديب
٤٥٦ ثانيا : ما يعتبر مخالفة تأديبية
٤٦٠ ثالثا : تناسب المخالفة والجزاء
٤٦١ الباب الثالث : مسائل متنوعة
٤٦١ الفصل الأول : العلماء خريجو الأزهر
٤٧٤ الفصل الثاني : المعاهد الأزهرية

استثمار المال المصري والأجنبي

والنطاق الحرة

- ٤٨١ الفصل الأول : الهيئة العامة للاستثمار والنطاق الحرة
٤٨١ أولا - منح تراخيص المشروعات الاستثمارية والثأؤها
٤٩٦ ثانيا - نائب رئيس مجلس إدارة الهيئة هو صاحب الصفة
٥٠٠ في تمثيلها أمام القضاء أو الغير
٥٠٤ ثالثا - النقل إلى الهيئة أو العكس
٥٠٤ الفصل الثاني : المعاملة القانونية للاستثمار
٥٠٤ أولا - بنوك الاستثمار : مدى مشروعية الترخيص لها بالقيام
٥٠٤ بعمليات ارتهان الحال التجارية
٥١٣ ثانيا - مدى خضوع المشروع الاستثماري للتسليم الجبري
٥١٩ ثالثا - الإعفاءات الضريبية
٥٦٢ رابعا - عدم إختصاص النيابة الإدارية بالتحقيق مع العاملين
٥٦٥ بشركات الاستثمار
٥٦٧ خامسا - مظاهر على شركات الاستثمار
٥٦٧ الفصل الثالث : النطاق الحرة
٥٦٧ أولا - تكييف المنطقة الحرة
٥٧١ ثانيا - الأنشطة المسموح بها داخل النطاق الحرة
٥٨٣ ثالثا - مدى الإعفاءات الضريبية التي تتمتع بها مشروعات
٥٩٢ النطاق الحرة
٥٩٢ الفصل الرابع : مسائل متنوعة

استيراد وتصدير

- ١ - القيود الواردة على الاستيراد والتصدير - لوزير الاقتصاد
والتي تجارة الخارجية سلطة تحديد القواعد التي تنظم عمليات
٦٠١ الاستيراد والتصدير
٢ - لوزير التجارة سلطة تحديد السلع التي تخضع للرقابة
٦٠٥ النوعية على الصادرات والواردات
٣ - خضوع كل سلعة تصل من الخارج لترخيص الاستيراد إذا
٦٠٧ تجاوزت قيمتها الحد المسموح به قانونا

الصفحة	الموضوع	الصفحة
٦١٠	٤ - كيفية تحديد سعر السلعة المستوردة لمعرفة هامش الربح المقررة .	
٦٢٩	٥ - مناطق أفادة المستوردة من التخفيضات للمعمركية	
٦٣٤	٦ - استيراد الحكومة لاحتياجاتها	
٦٣٥	٧ - استيراد الدهون الحيوانية	

استيلاء

٦٤١	الفصل الأول : ماهية الاستيلاء على عقارات ومنقولات الأجنبيات ومبرراته ، والاختصاص به ، والأطن فيه بالالفاء
٦٤١	١ - ماهية الاستيلاء على عقارات ومنقولات الأجنبيات (التفرقة بين الاستيلاء المؤقت والدائم)
٦٥٤	٢ - مبررات الاستيلاء على عقارات ومنقولات الأفراد
٦٥٧	٣ - الاختصاص بإصدار قرارات الاستيلاء على عقارات ومنقولات الأفراد
٦٦٦	٤ - وجوب العلم اليقيني بقرار الاستيلاء لسريان ميعاد الطعن فيه بالالفاء
٦٧٠	الفصل الثاني : الاستيلاء على العقارات اللازمة لمرفق التطعيم
٦٧٠	١ - مفهوم خطر العقار
٦٩٣	٢ - الاستيلاء جائز لصالح الهيئات غير الحكومية الساعمة في رسالة التطعيم ولو بحجروقات
٦٩٧	الفصل الثالث : الاستيلاء على العقارات اللازمة لفصل التموين البلاد
٦٩٧	١ - سلطة وزير التموين
٧٠١	٢ - مناطق الاستيلاء لاعتبارات التموين
٧٠٤	٣ - موافقة لجنة التموين العليا شرط شكلي جوهري لصحة قرار الاستيلاء
٧٠٧	٤ - الاستيلاء لضمان تموين البلاد يجوز لصالح الشركات التنوينية بالقطاع العام التي تسهم مع وزارة التموين في مصلحتها

أصابة عمل

٧١١	الفصل الأول : شرط اعتبار الإصابة الناتجة عن الأخطار أو الأجهنة إصابة عمل
٧٣٣	الفصل الثاني : الانتكسات والمضاعفات والوفاة الناشئة عن إصابة العمل تعتبر في حكم الإصابة ذاتها
٧٣٥	الفصل الثالث : تأمين إصابة العمل لا يرتبط بسن معين
٧٤١	الفصل الرابع : إصابة العامل خلال فترة ذهابه مباشرة عطلة أو هودبة منه إصابة عمل بشرط مراعاة مواعيد الفصل الرسمية
٧٤٧	الفصل الخامس : الحوادث التي تقع للمعطل وهو في طريق العودة لا يعتبر إصابة عمل

ادارة قانونية

(بالإسناد والهيئات العامة وشركات القطاع العام)

الفصل الأول : النظام القانوني للمعاملين بالإدارات القانونية .

أولاً : أعضاء الإدارات القانونية يخضعون للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية بالإسناد العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها ، واللائحة الصادرة بقرار وزير العدل رقم ٧٨١ لسنة ١٩٧٨ .

ثانياً : سريان النظام القانوني للمعاملين بالإدارات القانونية على أعضاء الإدارات القانونية ببيئات القطاع العام .

ثالثاً : سريان أحكام القانونين ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام المعاملين المدنيين بالدولة ورقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بنظام المعاملين بالقطاع العام إلى حين صدور قرار رئيس مجلس الوزراء بنقل من لا يتوافق فيهم شروط شغل وظائف الإدارات القانونية .

الفصل الثاني : اختصاصات الإدارات القانونية .

الفصل الثالث : الإشراف على أعضاء الإدارات القانونية .

الفصل الرابع : مدى استقلال الإدارة القانونية عن السلطة الرئاسية .

الفصل الخامس : علاقة لجنة شئون مديري وأعضاء الإدارات القانونية بالسلطة المختصة ، واختصاص تلك اللجنة .

الفصل السادس : شرط مراوالة أعضاء الإدارات القانونية للمحاماة .

الفصل السابع : القيد بتقابة المحامين وتحمل المؤسسات والهيئات العامة وشركات القطاع العام رسوم القيد والدمغة والاشتراكات الخاصة بالمحامين العاملين بها .

الفصل الثامن : الدعاوى المرفوعة من أعضاء الإدارات القانونية او ضدهم .

الفصل التاسع : تعيين أعضاء الإدارات القانونية .

الفصل العاشر : اقلية أعضاء الإدارات القانونية .

الفصل الحادى عشر : شرط الصلاحية لشغل وظائف الإدارات القانونية .

الفصل الثانى عشر : قياس كفاءة الأداء .

الفصل الثالث عشر : ترقية أعضاء الإدارات القانونية .

نولا : المدد الشترطة للترقية .

الفصل الرابع عشر : ندب أعضاء الإدارات القانونية .

الفصل الخامس عشر : نقل أعضاء الإدارات القانونية .

الفصل السادس عشر : بدلات أعضاء الإدارات القانونية .

الفرع الأول : بدل تفرغ وبدل مخاطر — بدلات طبيعة العمل .

الفرع الثانى : بدل التعرغ .

— مناطق استحقاق أعضاء الادارة القانونية لبذل التفرغ .

الفصل السابع عشر : علاوة تشجيعية لأعضاء الإدارات القانونية .

الفصل الثامن عشر : تأديب أعضاء الإدارات القانونية .

أولا : لائحة نظام التأديب لأعضاء الإدارات القانونية .

ثانيا : الجزاءات التي يجوز توقيعها على أعضاء ومديرى الإدارات القانونية .

ثالثا : حظر توقيع أى عقوبة خلاف الإنذار والخصم من المرتب إلا بحكم تأديبى .

رابعا : ضمانات التأديب لأعضاء ومديرى الإدارات القانونية .

الفصل التاسع عشر : مسائل متنوعة .

الفصل الأول النظام القانوني للمعلن بالإدارات القانونية

أولا : أعضاء الإدارات القانونية يخضعون للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها ، واللائحة الصادرة بقرار وزير العدل رقم ٧٨١ لسنة ١٩٧٨ .

قاعدة رقم (١)

النسبة :

تطبق الجهة الإدارية أحكام الترقية الواردة بالقانون ١٩٧٨/٤٧ ما اقتضته من أحكام القانون ١٩٧٣/٤٧ استثناء إلى أنه لم يتم اعتياد الهياكل الوظيفية للإدارة القانونية - خط في تطبيق أحكام القانون .

الحكمة :

ومن حيث أن المادة الأولى من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة التابعة لها تنص على أن تسري أحكام القانون الواقعة على مديري وأعضاء الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات التابعة لها ، ومفاد ذلك أن القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ هو الأساس في تنظيم شئون مديري وأعضاء الإدارات القانونية بالجهات المشار إليها بحيث تطبق عليه أحكامه دون أحكام قوانين التوظيف العامة الإقنية ذات هذا القانون من أحكام أو ما اقتضت الضرورة من تطبيقه من أحكام قوانين التوظيف ذلك لأنه لا يجوز إهدار أحكام القانون الخاص بذريعة أعمال أحكام القوانين العامة لما في ذلك من منافاة صريحة للغرض الذي من أجله وضع القانون الخاص .

ومن حيث أن المواد ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه وقرار وزير العدل رقم ٧٨١ لسنة ١٩٧٨ بلائحة قواعد تعيين وترقية ونقل وقلب وإعارة مديري وأعضاء الإدارات القانونية بالهيئات العامة وشركات القطاع العام والذي صدر استنادا للمادة الثامنة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه قد نظمت أحكام تعيين وترقية أعضاء الإدارات القانونية تنظيما شاملا بما لا يجوز معه القول بنسبة أحكام التسمين والترقية الواردة في نظم التوظيف العامة الا فيما فات هذه النصوص من أحكام وافترضت الضرورة تطبيقه وبالقدر الذي لا يتعارض مع أحكام قانون الإدارات القانونية .

ومن حيث أنه يبين من الأوراق أن الجهة الادارية عندما أصدرت القرار المطعون فيه قد طبقت أحكام الترقية الواردة بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين بالدولة ملتزمة عن أحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه استنادا الى أنه لم يتم اعتماد الهياكل الوظيفية للإدارة القانونية .

ومن حيث أن الجهة الادارية بذلك تكون قد أخطأت في تطبيق أحكام القانون ذلك أنه وإن كان اجراء ترقية أعضاء الإدارات القانونية قبل اعتماد الهياكل الوظيفية قد اقتضته الضرورة حتى لا تتجند أوضاعهم الوظيفية نحين تمام الاجراء المشار اليه ، فإن هذه الضرورة يتعين أن تقدر بفدورها وليس مؤداها اهدار أحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه وتعطيل أحكامه حتى يتم اعتماد هذه الهياكل ، وإنما يتعين تطبيق هذه الأحكام عند التسمين أو الترقية في الوظائف الميينة بالجدول المرافق له دون أحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه .

قاعدة رقم (٢)

المبدأ :

١ - مفاد المادة الأولى من القانون ١٩٧٢/٤٧ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها - أن يسرى أحكام القانون المرافق على مديري - وأعضاء الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها - القانون هو الأساس في تنظيم شئون هؤلاء . تطبق عليهم أحكامه دون أحكام قوانين التوظيف العامة - إلا ما لم ينص عليه هذا القانون - واقتضت الضرورة تطبيقه - لا يجوز إصدار أحكام قانون خاص - وأعمال أحكام قانون عام - لمناصفاته لتقضى تشريعه .

٢ - المادة ١٢ من القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٢ لم تؤثر من القيد أمام محكمة النقض لمدة سنتين على القيد أمام محكمة الاستئناف وانقضى على اشتغاله بالمهام أربع عشرة سنة بالترقية إلى وظيفة مدير إدارة قانونية بل سالت بينهما في الحكم ومن ثم فإن القيد بالنقض لمدة سنتين لا يصلح أن يكون عنصراً للمفاضلة بين المرشحين لشغل وظيفة مدير إدارة قانونية الذين يتوافر في شائهم الشروط المنصوص عليها في المادة ١٢ المذكورة - تكون المفاضلة بينهم على أساس مرتبة الكفاية مع مراعاة الإقصية عند التساوي في مرتبة الكفاية .

المحكمة :

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة جرى على أن المادة الأولى من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها ، تنص على أن « يسرى أحكام القانون المرافق على مديري وأعضاء الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها » ومفاد ذلك أن هذا القانون هو الأساس في تنظيم شئون هؤلاء فتطبق عليهم أحكامه دون أحكام قوانين التوظيف العامة ، إلا ما فأت هذا القانون النص عليه ، واقتضت الضرورة

تطبيقه منها ، اذ لا يجوز اصدار احكام قانون خاص وأعمال احكام قانون عام ، لمنافاته لمقتضى تشريعه ، وأن المواد ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه ، وقرار وزير العدل رقم ٧٨١ لسنة ١٩٧٨ بامانة قواعد ومشيخ وتوقيه وهن وتولب واعارة مديرى وأعضاء الادارات القانونية بملهيئات العامة وشركات القطاع العام ، الصاندر تنفيذا للتفويض الواردة بنص المادة الثامنة من القانون المذكور ، ظلمت احكام تعيين وترقية هؤلاء تطبيقه ضاعلا بنا لا يجوز معه استدعاء احكام التعيين والترقية المنصوص عليها في أنظمة التوظيف العامة ، الا ما فات تنظيمه منها واقطعت الضرورة الرجوع فيها الى احكام نظم التوظيف العامة ، وبما لا يتعارض مع احكام قانون الادارات القانونية .

ومن حيث ان المادة ١١ من هذا القانون تنص على أن « تكون الوظائف الفنية في الادارات القانونية الخاضعة لهذا القانون على الوجه الاتي : مدير عام ادارة قانونية - مظهر ادوية قانونية ٥٥ » ، وتضمن المصادرة (١٣) منه على أن « يشترط فيمن يشغل الوظائف الفنية بالادارات القانونية أن يكون قد مضى على قيده بجدول المحامين المدة المهيئة قريين كل وظيفة منها ، وذلك على النحو التالي :

مدير ادارة قانونية : القيد أمام محكمة النقض لمدة سنتين أو انقيد أمام محاكم الاستئناف واقضاء أربع عشرة سنة على الاشتغال بالمحاماة .

وتحسب مدة الاشتغال بعمل من الأعضاء القانونية النظرية طبقا لقانون المحاماة ضمن المدة المشترطة للتعيين في الوظائف الخاضعة لهذا النظام ، وتنص المادة ١٤ على أن « مع مراعاة ما هو منصوص عليه في المادة التالية يكون التبين في وظائف الادارات القانونية في درجة نظام ثالث فيما يعلوها بطريق الترقية من الوظيفة التي تسبقها مباشرة على أساس مرتبة الكفاية مع مراعاة الاقدمية بين المرشحين عند التباوى في الكفاية » ، وتنص المادة الثانية من اللائحة الصادرة بقرار وزير العدل

رقم ٧٨١ لسنة ١٩٧٨ ، المشار إليها ، على أن « يشترط فيمن عين في إحدى الوظائف الفنية بالإدارات القانونية بالهيئات العامة وشركات القطاع العام (ح) أن يكون مقيدا بجدول المحامين ولا يعين إلا في الوظيفة التي تؤهله لها درجة ومدة قيده في الجدول ومع حساب مدة الاشتغال بالحماية أو الأعمال القانونية النظرية ، وذلك طبقاً للأحكام المنصوص عليها في المادة ١٣ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ وقرار وزير العدل رقم ١٣٣٨ لسنة ١٩٧١ ٠٠٠ » ، وتنص المادة (٥) من ذات القرار على أن « تتوافر الكفاية اللازمة لترقية مدير الإدارة القانونية إلى وظيفة مدير عام إدارة قانونية بحصوله في آخر تقرير سابق على الترقية من إدارة التفتيش الفني المنصوص عليها في المادة ٩ من القانون على تقدير الكفاية بدرجة جيد على الأقل . وتتوافر الكفاية اللازمة لترقية عضو الإدارة القانونية في الوظائف الأدنى بحصوله على آخر تقرير من إدارة التفتيش بتقدير كفايته بدرجة متوسط على الأقل » وتنص المادة (٦) من ذات القرار على أن « تتحدد الأقدمية في الفئة الوظيفية بتاريخ القرار الصادر بالتعيين فيها ، ما لم يحددها القرار بتاريخ آخر ، وتتحدد الأقدمية فيما بين المعينين بقرار واحد بترتيب أسمائهم فيه . ويراعى في تجديد الأقدمية القواعد التالية : (١) إذا كان التعيين متضمناً ترقية اعتبرت الأقدمية على أساس الأقدمية في الفئة الوظيفية السابقة » ، وتنص المادة الأولى من قرار وزير العدل رقم ١٣٣٨ لسنة ١٩٧٣ ، ببيان الأعمال القضائية والفنية المنصوص عليها في المادتين ٥١ و ٨١ من قانون الحماية رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ ، على أن « تعتبر الأعمال الميئنة فيما يلي من الأعمال القضائية والفنية المنصوص عليها في المادتين ٥١ و ٨١ من قانون الحماية المشار إليه : (١) أعمال التحقيق والاقتضاء وابداء الرأي في المسائل القانونية وأعداد العقود ومراجعتها ، والقيام بالبحوث القانونية ، وأعداد مشروعات القوانين واللوائح ، والقرارات ذات الطابع التنظيمي التي يقوم بها الموظفون بالهيئات القضائية وبالجهاز الإداري للدولة ومجلس الشعب والهيئات والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها ٠٠ » .

وتنص المادة (٢٠) من ذات القرار على أنه « يجب أن يكون الاستقلال بالأعمال المنصوص عليها في المادة السابقة بصفة أصلية بعد الحصول على أجازة الحقوق أو ما يعادلها » .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن المدعى (المطعون ضده) حصل على الثانوية العامة القسم العلمي ، سنة ١٩٥٤ ، ثم حصل على ليسانس في الحقوق سنة ١٩٦٣ ، وصدر قرار وزير الصناعة رقم ١٧ بتاريخ ١٧/١/١٩٦٤ ، بتعيينه على الدرجة السادسة العالية بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، اعتباراً من ١٦/١٢/١٩٦٣ ، ثم صدر القرار رقم ١١٤ بتاريخ ٢٦/١١/١٩٦٤ ، الذى أسند اليه رئاسة قسم التظلمات والدعاوى بمراقبة شئون الأفراد ، ثم صدر القرار رقم ٢١٥ بتاريخ ١٠/٦/١٩٧٢ ينقله الى مراقبة الشئون القانونية بوظيفة أخصائى قانونى على أن يتولى بالإضافة الى عمله الأعمال المتعلقة بقسم الدعاوى والتظلمات والشكاوى بمراقبة الأفراد - وقيد بالجدول العام بنقابة المحامين بتاريخ ١/٤/١٩٧٣ ، وقبل للمرافعة أمام المحاكم الابتدائية بتاريخ ٣٠/٦/١٩٧٤ ، وأمام محاكم الاستئناف بتاريخ ٢/١١/١٩٧٧ . وبجلسة ١٣/٢/١٩٧٩ قررت لجنة قبول المحامين احتساب المدة من ٢٦/١١/١٩٦٤ حتى تاريخ القيد بالجدول مدة عمل نظير ، وحصل على الدرجة الثانية من درجات القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ اعتباراً من ١/٨/١٩٧١ ، وقدرت كفايته ، طبقاً للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ على ١٩٧٨ و ١٩٨١ ، جيد ، أما المطعون على ترقيته (عبد الستار فرج خليل) فقد حصل على ليسانس في الحقوق سنة ١٩٦٥ ، وعين به اعتباراً من ١/١/١٩٦٦ بمراقبة الشئون القانونية بالهيئة ، وقيد بالجدول العام بنقابة المحامين ، وقبل للمرافعة أمام الاستئناف بتاريخ ٢/١٢/١٩٧١ ، وأمام النقض بتاريخ ٣٣/١٢/١٩٧٨ وحصل على الدرجة الثانية من درجات القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ اعتباراً من ٣١/١٢/١٩٧٤ وقدرت كفايته ، طبقاً للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ ، عام ١٩٧٨ ، بتقدير جيد ، ثم رقى بالقرار المطعون فيه رقم ٣٨٠ لسنة ١٩٨٢ ، اعتباراً من ٢١/١٠/١٩٨٢ الى وظيفة مدير ادارة التحقيقات

من الدرجة الأولى التخصصية بمجموعة وظائف القانون امتدادا الى آله أفضل المرشحين لشغل هذه الوظيفة ، لأن المادة (١٣) من قانون الادارات القانونية تشترط لشغل وظيفة مدير ادارة قانونية القيد أمام محكمة النقض لمدة سنتين أو القيد أمام محاكم الاستئناف واقضاء أربع عشرة سنة على الاشتغال بالمحاماة ، وطبقا لهذا النص فإن القيد أمام محكمة النقض جاء سابقا للقيد أمام محاكم الاستئناف مما يفصح عن فية المشرع من أن الأفضلية لمن قيد أمام محكمة النقض أكثر من سنتين ، وهو ما توافر لدى المطعون على ترقيته دون زملائه المرشحين للترقية المقيدین أمام محاكم الاستئناف فقط ، ومنهم المدعى .

ومن حيث ان هذا الذى قام عليه القرار المطعون فيه لا يتفق وحكم القانون ، لأن المادة (١٣) من قانون الادارات القانونية رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ ، المشار اليها ، لم تؤثر المقيد أمام محكمة النقض لمدة سنتين على القيد أمام محاكم الاستئناف واقضى على اشتغاله بالمحاماة أربع عشرة سنة ، بالترقية الى وظيفة مدير ادارة قانونية ، بل ساوت بينهما فى الحكم ، ومن ثم فإن القيد بالنقض لمدة سنتين لا يصلح أن يكون عنصرا للمفاضلة بين المرشحين لشغل وظيفة مدير ادارة قانونية الذين يتوافر فى شأنهم الشرط المنصوص عليه فى المادة ١٣ المذكورة وانما تكون المفاضلة بينهم على أساس مرتبة الكفاية مع مراعاة الأقدمية عند التساوى فى مرتبة الكفاية وبناء على ذلك ولما كان الثابت أن المدعى (المطعون ضده) قيد للمرافعة أمام محاكم الاستئناف بتاريخ ١٩٧٧/١١/٢ ، وبجلسة ١٣/١٢/١٩٧٩ قررت لجنة قبول المحامين احتساب المدة من ٢٦/١١/١٩٦٤ - لتاريخ الذى أسند اليه فيه رئاسة قسم التظلمات والدعوى بمراقبة شئون الأفراد - حتى ١/٤/١٩٧٣ ، تاريخ القيد بالجدول ، مدة عمل نظير ، واستوفى بذلك والمطعون على ترقيته النشروط المنصوص عليه فى المادة (١٣) ، آفة الذكر ، وتساويا كذلك فى مرتبة الكفاية ، اذ حصل كل منهما على تقدير كفاية بمرتبة جيد ، من ادارة انتقشيش الفنى بوزارة العدل ، وهو الذى يعول عليه عند ترقية أعضاء

الإدارات القانونية ، دون التقارير التي كانت توضع طبقاً لنظام العاملين المدنيين بالدولة ، وبالتالي فلا محيص من إجراء المفاضلة بينهما على أساس الأقدمية في الفئة الوظيفية السابقة ، وإذا كان المدعى شغل الدرجة الثالثة من درجات القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ، اعتباراً من ١/٨/١٩٨١ في حين شغلها المطعون على ترقيته اعتباراً من ٣١/١٢/١٩٧٤ ، فإن للمدعى يكون أحق من المطعون على ترقيته بالترقية إلى وظيفة مدير إدارة قانونية ، ويكون القرار للمطعون فيه ، فيما تضمنته من تخطي المدعى في الترقية ، قد وقع مخالفاً للقانون بحقيقة القضاء بإلغائه ، وإذا انتهى الحكم المطعون فيه إلى ذلك ، فإنه يتعين القضاء برفض الطعن والزام الجهة الإدارية انطاعة المصروفات عللاً بالمادة ١٨٤ من قانون المرافعات .

(طعن ١٩٧١ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٩٢/١٢/١٩)

أما : سريان النظام القانوني للعاملين بالإدارات القانونية على أعضاء الإدارات القانونية بهيئات القطاع العام فمادة رقم (٢)

المبدأ :

سريان أحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٧٢ بشأن الإدارات القانونية
بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها على مديري
وأعضاء الإدارات القانونية بهيئات القطاع العام - التوضيحية بتعديل
التشريع .

الفتوى :

وقد عرض الموضوع على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع
فاستعرضت أحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٣ بشأن الإدارات القانونية
بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها وأن المادة
الأولى من قانون إصداره نصت على أن « تسرى أحكام القانون المرافق
على مديري وأعضاء الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة
والوحدات التابعة لها » وأن قانون هيئات القطاع العام وشركاته رقم ٩٧
لسنة ١٩٨٣ ينص في المادة (١) على أن « تقوم هيئات القطاع العام في
مجال نشاطها ومن خلال الشركات التي تشرف عليها بالمشاركة في تسيير
الاقتصاد القومي بالعمل على تحقيق أهداف خطة التنمية طبقا للسياسة العامة
للدولة وخططها » وفي المادة (٢) على أن يكون لهيئة القطاع العام
الشخصية الاعتبارية باعتبارها من أشخاص القانون العام » .

كما استعرضت الجمعية فتواها السابقة بطبقتا للمتعقبة في
١٩٨٧/٥/٢٠ المبلغه لوزير الكهرباء والطاقة في ١٩٨٧/٦/٩ بمدد اعتبار
الوظائف القانونية لهيئة القطاع العام وحدة مع الوظائف الفنية بالإدارات
القانونية في الشركات التابعة لها من حيث التعيين والترقية للأسباب التي
نسبت عليه والتي محصلها أن هيئات القطاع العام هي من أشخاص القانون
العام طبقا لصرح نص المادة الثانية من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ ولكنها
ليست خلفا للمؤسسات العامة ولا تعهد من الهيئات العامة ، وأن القانون

رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه أشار الى وظائف مديري وأعضاء الإدارات القانونية في المؤسسات العامة والهيئات العامة وليس فيه نص صريح بالنسبة لهيئات القطاع العام لعدم وجودها عند العمل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ وبالتالي لا يخضع الإدارات القانونية لهيئات القطاع العام للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ .

ورأت الجمعية بجلستها المنعقدة في أول نوفمبر ١٩٨٩ أنه لما كانت هيئات القطاع العام تباشر ذات النشاط الذي كانت تباشره المؤسسات العامة قبل إنشائها وتشرف على مجموعة من شركات القطاع العام وتقوم بالمشاركة في تنمية الاقتصاد القومي من خلال هذه الشركات وتكون رأس مائها من رؤوس أموال شركات القطاع العام التي تشرف عليها والمملوكة للدولة ملكية كاملة وأعضاء الدولة في رؤوس أموال هذه الشركات (مادة ٣ من قانون هيئات القطاع العام رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ ويسرى على العاملين بها قانون نظام العاملين بالقطاع العام مادة ١٦) وكان من غير السائق أن يخضع أعضاء الإدارات القانونية بشركات القطاع العام للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ ولا يخضع له أعضاء هذه الإدارات بهيئات القطاع العام التي تشرف عليها رغم اتفاق طبيعة عملهم فقد انتهى رأى الجمعية من ذلك الى سريان القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه على مديري وأعضاء الإدارات القانونية وهيئات القطاع العام ، وأن كان الاوفق أن يعدل التشريع بحيث يتضمن نصا صريحا بسريان القانون السالف الذكر على هذه الفئة .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى سريان أحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية في المؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها على مديري وأعضاء الإدارات القانونية بهيئات القطاع العام والتوصية بتعديل التشريع ليتضمن نصا صريحا بذلك .

ثالثا : سريان أحكام القانونين ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين
الذينين بالقبولة و ٦١ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين بالقطاع العام
إلى حين صدور قرار رئيس مجلس الوزراء بنقل من لا تتوافر
فيهم شروط شغل وظائف الإدارات القانونية

قاعدة رقم (٤)

الليسانا :

تطبق في شأن الإدارات القانونية القائمة عند العمل بالقانون رقم ٤٧
لسنة ١٩٧٣ والعاملين فيها كمرحلة انتقالية ذات النظم المعمول بها قبل صدور
القانون أي القواعد والنظم النصوص عليها في القانونين رقمي ٥٨ لسنة ١٩٧١
بنظام العاملين بالقبولة و ٦١ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين بالقطاع العام إلى أن
تتحدد أوضاعهم بصدور قرار رئيس مجلس الوزراء بنقل من لم تتوافر فيهم
شروط شغل وظائف الإدارات القانونية خلال المدة النصوص عليها في المادة
٢٦ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ وهي ستة أشهر من تاريخ العمل به والتي
مدت بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٤ حتى آخر يونيه سنة ١٩٧٥ .

الحكمة :

يدور النزاع حول مدى صحة القرار الصادر بإلغاء طلب المدعى في
ضوء أحكام قانون الإدارات القانونية رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ الذي نص في
المادة ١٧ منه على تشكيل لجنة يكون من اختصاصها إبداء الرأي في
المعامل الوظيفية وجداول توصيف الوظائف بالنسبة للإدارات القانونية
وفي التقييمات والترقيات والملاوات والانتدابات والتنقلات والإعارات
وتقارير الكفاية الخاصة بمديرى وأعضاء الإدارات القانونية .

ومن حيث أن الحكم محل الطعن ذهب إلى وجوب أعمال فصوص
قانون الإدارات القانونية باعتبار أن الأصل في القوانين هو نفاذها بأثر
فوري ومباشر منذ التاريخ الذى يحدده المشرع أو وفقا للقاعدة الدستورية

التي تقضي بأن السبل بالقانون يتم بعد شهر من نشره ما لم ينص على خلاف ذلك، وأقر القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ لم يرد به نص يعطل أحكامه ومن ثم فإن المادة ٤٧ المدعى به مغلطة للقانون لعدم عرضه على اللجنة المختصة التي نصحت بمطالبة المادة ١٧ من القانون في حين فُتِحت الطاعة إلى أن القرار سليم تأسيساً على أن اللجنة التي أشار إليها القانون لم تكن مشكلة وقت صدور القرار وما كان في الامكان أن توجد هذه اللجنة قبل اكتمال تشكيل الإدارات القانونية بعد ثبوت صلاحية أعضائها وقد حدد القانون مدة ستة أشهر لفحص صلاحيات العاملين بالإدارات القانونية امتدت سنة أخرى حتى يونيو سنة ١٩٧٥ .

ومن حيث أن المادة السابعة من قانون الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ تنص على أن « تشكل بوزارة العدل لجنة لشئون الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها على النحو التالي : ٠٠٠ » وتنص لمادة الثامنة من القانون ذاته على أن « تختص لجنة شئون الإدارات القانونية بالتنسيق العام بينها وتباشر اللجنة فضلاً عن الاختصاصات الأخرى المنصوص عليها في هذا القانون ما يأتي : (أولاً) ٠٠٠٠ ثانياً : وضع القواعد العامة التي تتبع في التعيين والترقية والنقل والتدبب والاعارة بالنسبة لشاغلي الوظائف الفنية الخاضعة لهذا القانون في جميع الإدارات القانونية أو بالنسبة لنوع أو أكثر منها وذلك فيما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون ٠٠٠ » وتنص المادة ٢٦ على أن « تصدر قرارات من رئيس مجلس الوزراء في ميعاد غاية ستة شهور من تاريخ العمل بهذا القانون بناء على ما يعرضه الوزير المختص وسد موافقة اللجنة المنصوص عليها في المادة ٧ من هذا القانون كقل من لم تتوافر فيهم الصلاحية أو الكفاية من شاغلي الوظائف الفنية هذه

الادارات الى وظائف أخرى تناسب مع حالتهم ٢٠٠٠ وتنص المادة ٢٨ على أن « تشتر الادارات القانونية القائمة عند العمل بهذا القانون كما يستمر العاملون فيها في مباشرة أعمال وظائفهم طبقا للنظم والقواعد المعمول بها ٠٠٠ وذلك كله حتى تصدر القرارات المنصوص عليها في المادة ٢٦ من هذا القانون » وتنص المادة ٢٩ على أن « تعد خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون الهياكل الوظيفية وجداول توصيف الوظائف الخاصة بالادارات القانونية الغاضة لهذا القانون كما تعتمد هذه الهياكل وجداول ويتم شغل الوظائف الشاغرة من الوظائف المحددة في هذه الجداول طبقا للقواعد والاجراءات التي تضعها اللجنة المنصوص عليها في المادة ٧ من هذا القانون » .

ومن حيث أن تنفيذا لحكم المادة ٢٦ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه أصدر رئيس مجلس الوزراء قرارا بتاريخ ١٩٧٥/٦/٣٠ (أى بعد صدور القرار محل الطعن الذي صدر بتاريخ ١٩٧٤/٥/١٣) بنقل من لا تتوافر فيه الكفاية والصلاحيات من شاغلي الوظائف الآتية بالادارات القانونية الى وظائف أخرى تناسب وحالتهم .

وبجلسة ١٩٧٥/١٠/١٠ و ١٩٧٥/١٢/٢٤ أصدرت لجنة شئون الادارات القانونية المشكلة وفقا لحكم المادة ٧ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ قرارا نص على أنه « حتى يتم اعتماد الهياكل الوظيفية الجديدة يجوز للجهات الادارية الاستمرار في اجراء ما تراه من تعيينات وزيادات في كل وحدة على حدة دون التقيّد بأحكام المادة ١٦ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ » كما أجازت تلك اللجنة بجلستها المتعقّدة في ١٩٧٤/٤/٣٠ للمؤسسات الادارية ادراج وظائف جديدة في الادارات القانونية أو إعادة تقييم الوظائف الحالية بمراعاة الاجراءات المنصوص عليها في قانوني العاملين رقم ٤٧/٤٨ لسنة ١٩٧٨ وذلك دون انتظار

اعتماد الهيكل الوظيفية المنصوص عليها في قانون الادارات القانونية
وقررت اللجنة في تلك الجلسة تطبيق أحكام قوانين الرسوب والاصلاح
الوظيفي على أعضاء الادارات القانونية .

ومن حيث أنه يستفاد من جماع نصوص القانون رقم ٤٧ لسنة
١٩٧٣ أن المشرع قط بلجنة ادارات الشؤون القانونية المشكلة وفقا لنص
المادة السابعة من القانون المشار اليه سلطة وضع القواعد العامة التي
تتبع في تعيين وترقية أعضاء الادارة القانونية وخول رئيس مجلس
الوزراء سلطة اصدار القرارات بنقل من لم تتوافر فيهم شروط شغل
وظائف الادارات القانونية وقرر استمرار العاملين بها في مباشرة أعمالهم
طبقا للنظم والقواعد السارية الى حين صدور قرارات رئيس مجلس الوزراء
المشار اليها .

ومن حيث أنه وقت صدور القرار الطعن لم يكن قد صدر القرار
من رئيس مجلس الوزراء بتشكيل اللجنة المنصوص عليها في المادة
السابعة عشرة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ وما كان من المحكمة قانونا
صدور مثل هذا القرار قبل ثبوت صلاحية أعضاء الادارات القانونية
طبقا للمادة ٢٥ من القانون المشار اليه ليم تشكيل اللجنة من بين من تثبت
صلاحية منهم كما أن مباشرة لجنة شؤون مديري وأعضاء الادارات
القانونية لاختصاصاتها مرهون باكمال تشكيل هذه الادارات أي بعد
انتهاء اللجنة المشكلة بوزارة العدل طبقا للمادة السابعة من القانون
وصدور قرارات من رئيس مجلس الوزراء خلال المدة المنصوص عليها في
المادة ٢٦ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ وهي ستة أشهر من تاريخ
العمل به والتي مدت بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٤ حتى آخر يونيو سنة
١٩٧٥ أما في الفترة السابقة على ذلك فيطبق في شأنها الأحكام الانتقالية
وهي أن تستمر الادارات القانونية القائمة عند العمل بالقانون كما يستمر

العاملون فيها في مباشرة أعمالهم طبقا للقواعد والنظم المعمول بها أى
يظلون خاضعين لنفس النظم السابقة على صدور القانون الى أن تتحدد
أوضاعهم .

ومن حيث أن القرار محل الطعن صدر بتاريخ ١٣/٥/١٩٧٤ من
رئيس مجلس ادارة مؤسسة مصر للطيران قبل انتهاء المدة المنصوص عليها
في المادة ٢٦ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ أى خلال المدة التى يباشر
فيها أعضاء الادارات القانونية أعمالهم طبقا للقواعد والنظم السابقة على
القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ أى القواعد المنصوص عليها فى القانونين
رقمى ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين المدنيين بالدولة و ٦١ لسنة ١٩٧١
بنظام العاملين بالقطاع العام ومن ثم يكون قد صدر صحيحا مطابقا
لقانون ويكون الحكم المطعون فيه اذ ذهب غير هذا المذهب قد خالف
صحيح حكم القانون .

(طعن ٤٦٩ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٨٦/٢)

الفصل الثاني

اختصاص الادارات القانونية

قاعدة رقم (٥)

المبدأ :

اختصاص الادارات القانونية في المؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها بالرافعة ومباشرة الدعاوى والمنازعات عنها أمام المحاكم لا يخل باختصاص ادارة قضايا الحكومة بأن تنوب عن الجهات المنصوص عليها في المادة السادسة من القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٢ بشأن تنظيم ادارة قضايا الحكومة فيما يرفع من هذه الجهات أو عليها لدى المحاكم على اختلاف مستوياتها ودرجاتها ولدى الجهات الأخرى التي حولها القانون باختصاص المؤسسات

الحكومية :

« من حيث انه عن الدفع الذي اثاره المطعون ضده بعدم قبول الطعن المقام من ادارة قضايا الحكومة نيابة عن الهيئة العامة للتأمين والمعاشات لرفعه من غير صفة هذا الدفع مردود ذلك ان نص المادة الأولى من قانون الادارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها لصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ يقضى بأن تتولى الادارة القانونية في الجهة المنشأة فيها ممارسة الاختصاصات التالية .

أولاً : المرافعة ومباشرة الدعاوى والمنازعات أمام المحاكم وهيئات التحكيم ولدى الجهات الادارية ذات الاختصاص القضائي - وتنص المادة الثالثة على انه « رئيس مجلس ادارة الهيئة العامة أو المؤسسة ناعمة تكليف ادارتها القانونية بأى عمل مما تقتضيه به الادارات القانونية

للوحدات التابعة لها بسبب أهمية أوظروفه كما يجوز لرئيس مجلس إدارة الهيئة أو المؤسسة العلمية أو الوحدة التابعة لها بناء على اقتراح ادارتها القانونية احالة بعض الدعاوى أو المنازعات التي تكون المؤسسة والهيئة أو احدى الوحدات الاقتصادية التابعة لها طرفا فيها الى ادارة قضايا الحكومة لمباشرتها .

كما تقضى المادة الثانية من اصدار هذا القانون على انه لا يترتب على تطبيق أحكام القانون المرافق الاخلال باختصاصات الهيئات القضائية المقررة فى قوانينها ولا بأحكام قانون المعاماة .

وتقضى المادة السادسة من القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ فى شأن تنظيم ادارة قضايا الحكومة بأن تنوب هذه الادارة عن الحكومة والمصالح العامة والمجالس المحلية فيما يرفع منها أو عليها من قضايا لدى المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها ولدى الجهات الأخرى التى خولها القانون اختصاصا قضائيا .

ومن حيث انه يستفاد من النصوص السابقة ان اختصاص الادارات القانونية فى المؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها بالمرافعة ومباشرة الدعاوى والمنازعات عنها امام المحاكم لا يخل باختصاص ادارة قضايا الحكومة بأن تنوب على الجهات المنصوص عليها فى المادة السادسة من قانونها فيما يرفع من هذه الجهات أو عليها لدى المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها ولدى الجهات الأخرى التى خولها القانون باختصاص قضائيا ، ولما كان الأمر كما تقدم وكان ادارة قضايا الحكومة مختصة بنص المادة السادسة من القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه بأن تنوب عن الهيئات العامة التى تباشر مرافق للدولة ولها كيان مستقل وشخصية معنوية ومن ثم تكون هذه الادارة مختصة بأن تنوب عن الهيئة العامة للتأمين والمعاشات فيما يرفع منها أو عليها لدى المحاكم

على اختلاف أنواعها دون حاجة لتعرض خاص في كل دعوى أو طعن ومن ثم يكون الطعن المسائل قد رفع ممن يملك رفعه عن الهيئة ويكون الدفع المبدى عن المطعون ضده في هذا الشأن قائما على غير أساس متعينا رفضه » .

(طعن ١٢٧٤ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٨٥/١١/٢٤)

قاعدة رقم (٦)

المبدأ :

المادة ١٢ من قرار وزير العدل رقم ٥٦٩ لسنة ١٩٧٧ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بتنظيم الإدارات القانونية لم تسلب الإدارة القانونية حقها الاصيل في مباشرة الدعوى والمنازعات امام الحاكم وهيئات التحكيم نيابة عن الهيئة او الشركة والمقرر لها بمقتضى المادة الاولى من القانون المذكور - ولا تعتبر الاجراءات التي تتخذها الادارة القانونية في الدعوى النصوص عليها في المادة ١٢ من القرار الوزاري رقم ٥٦٩ لسنة ١٩٧٧ نيابة عن الهيئة او الشركة باطلا اذ انه طبقا للمادة (٢) من قانون الرفعات لا يكون الاجراء باطلا الا اذا نص القانون صراحة على ذلك او شابه عيب لم يتحقق بسبب الغاية من الاجراء .

الحكمة :

« من حيث ان المطعون ضده يدفع بعدم قبول الطعن المقام من هيئة كهرباء مصر استنادا الى المادة ١٢ من قرار وزير العدل رقم ٥٦٩ لسنة ١٩٧٧ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بتنظيم الإدارات القانونية .

ومن حيث ان المادة ١٢ المشار اليها تقضى بأن يرض مدير الادارة القانونية على رئيس مجلس الادارة في الهيئة او الشركة التي يعمل بها الدعاوى التي ترفع عليها من أحد أعضاء الادارة القانونية أو منها ضد أحدهم لتقرير إحالتها الى ادارة قضايا الحكومة لمباشرتها .

ومن حيث ان النص المشار اليه لم يسلب الادارة القانونية حقها
 الاصيل في مباشرة الدعاوى والمنازعات أمام المحاكم وهيئات التحكيم نيابة
 عن الهيئة أو الشركة والمقرر لها بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم ٤٧
 لسنة ١٩٧٣ المشار اليه وانما يغير هذا النص بمثابة توجيه لرئيس مجلس
 الادارة لاحالة المنازعات المشار اليها في المادة ٢٠ سالفة الذكر الى ادارة
 قضايا الحكومة لمباشرتها وذلك في اطار ما نص عليه في المادة الثالثة من
 القانون المشار اليه والتي تخول مجلس الادارة احالة بعض الدعاوى
 والمنازعات التي تكون المؤسسة أو الهيئة طرفا فيها الى ادارة قضايا
 الحكومة لمباشرتها وعلى هذا الاساس فان الاجراءات التي تتخذها الادارة
 القانونية في الدعاوى المنصوص عليها في المادة ١٢ من القرار الوزاري
 المشار اليه نيابة عن الهيئة أو الشركة لا تكون باطلة اذ أنه طبقا للمادة ٢
 من قانون المرافعات لا يكون الاجراء باطلا الا اذا نص القانون صراحة
 على ذلك أو شابه عيب لم يتحقق بسبب الفاية من الاجراء .

ومن حيث انه لما تقدم يكون دفع المطعون عليه بعدم قبول هذا
 لظن على غير أساس من القانون بتعين رفضه والحكم بقبوله شكلا .

(طعنان ٢١٧٦ و ١٦٨٢ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٨٦/١/٢٦)

الفصل الثالث

الإشراف على أعضاء الإدارات القانونية

مادة (٧)

المادة :

المواد ٦ و ٩ و ١٠ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن الممارسات القانونية بتأسيسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها — استقلال الإدارات القانونية بالجهات المنشأة بها هو استقلال فني ينصرف إلى الأعمال التي تخضع للتفتيش بصرفه إدارة التفتيش الفني بوزارة العدل — هذا الاستقلال في العمل الفني الذي تقوم به الإدارات القانونية لا يخل سلطة الجهة المنشأة فيها في الإشراف والمتابعة لمرعة إنجاز العمل — سلطة الإشراف على أعضاء الإدارة القانونية يندرج فيها متابعة حضور إدارة التفتيش الفني بالتفتيش على أعمال أعضاء الإدارة القانونية يندرج فيها متابعة حضور إدارة التفتيش الفني بالتفتيش على أعمال أعضاء الإدارات القانونية لا يمتد إلى المخالفات الإدارية أو المملكية إلا إذا قدمت شكوى إليها ضد العضو — في الحالة الأخيرة يقتصر دور إدارة التفتيش الفني على مجرد فحص الشكوى — يبقى الاختصاص بتوقيع الجزاء بشأنها للجهة التي تتبعها العضو أو المحكمة التأديبية حسب الأحوال — عدم صدور لائحة بنظام تأديب أعضاء الإدارات القانونية من شأنه الاستمرار في تطبيق القواعد الواردة بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ مع تطبيق القواعد المنظمة للعاملين المدنيين بالدولة أو القطاع العام على حسب الأحوال فيما لم يرد فيه نص بالقانون المذكور — مؤدى ذلك : — الالتزام بالعقوبات المقررة بالمادة (٢٢) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ مع تطبيق القواعد المنظمة للعاملين المدنيين بالدولة أو القطاع العام على حسب الأحوال فيما لم يرد فيه نص بالقانون المذكور — مؤدى ذلك : — الالتزام بالعقوبات المقررة بالمادة (٢٢) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ وفقاً للأجراءات التي حددها المشرع .

المحكمة:

ومن حيث أن الطاعن ينمى على الحكم المطعون فيه مخالفته للقانون
لأسباب الآتية : ان القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ فى شأن نظام العاملين
بمنقطع العام لا ينطبق على أعضاء الإدارات القانونية وإنما يمتن تطبيق
القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ فى شأن الإدارات القانونية للقطاع العام ،
ومن ناحية أخرى فإنه على فرض انطباق أحكام القانون رقم ٤٨ لسنة
١٩٧٨ فإنه يمتن التحقيق مع الطاعن اعمالا للقانون المشار اليه قبل توقيع
الجزاء عليه ، فضلا عن ذلك فان القرار المطعون فيه لا يستند الى سبب
حيث كان الطاعن فى يوم ٢٧/١٠/١٩٨٣ يؤدى واجبه أمام محكمة
الاسكندرية الابتدائية فى الدعوى رقم ١٢٨٤ لسنة ١٩٧٦ وبالتالى لم
يرتكب أية مخالفة تبرر صدور القرار المطعون فيه .

ومن حيث أنه عن الوجه الأول من أوجه الطعن على مدى انطباق
أحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ فى شأن الإدارات القانونية بالمؤسسات
العامية والهيئات العامة والوحدات التابعة لها ، فان المادة (٦) من هذا
القانون تنص على أن « تمارس الإدارات القانونية اختصاصاتها الفنية فى
استقلال ... ولا يخضع مديرو وأعضاء هذه الإدارات فى مباشرتهم
لأعمالهم الفنية إلا لرؤسائهم المتدرجين وفقا لأحكام هذا القانون ، ولا يخل
ذلك بسلطة رئيس مجلس إدارة الجهة المنشأة فيها الإدارة القانونية فى
الإشراف والمتابعة ، بسرعة إنجاز الأعمال المحالة إليها وفى تقرير استمرار
سيادة الدعاوى والصالح فيها والتنازل عنها وممارسة اختصاصاته الأخرى
طبقا للتقواعد المقررة فى القانون » وتنص المادة (٩) من هذا القانون
أيضا على أن « تشكل إدارة للتفتيش التى على أعمال الإدارات القانونية
وعلى نشاط مديريها وأعضائها ... وتكون تابعة لوزير العدل » كما تنص
المادة (١٠) على أن « تخضع لنظام التفتيش وتقرير النهاية كافة مديري

وأعضاء الإدارات القانونية فيما عدا شاعلى وظيفه مدير عام ادارة قانونية ويجب أن يتم التفتيش مرة على الأقل كل سنتين ، ومفاد هذه النصوص أن المشرع قد جعل للإدارة القانونية داخل الجهة المنشأة بها استقلال مباشرتها لاختصاصاتها الفنية التى حددها هذا القانون كما أنه خول لإدارة التفتيش الفنى المشار إليها فى المادة (٩) سلطة التفتيش على أعضاء الإدارة القانونية الذين حددتهم المادة (١٠) من هذا القانون وبينت المدة المقررة لأجرائه ، وظاهر هذه النصوص أن هذا الاستقلال ينصرف فقط الى الأعمال الفنية التى تخضع للتفتيش المشار اليه ، ولذلك حرص المشرع على النص فى عجز المادة (٦) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه على أنه لا يخل ذلك بسلطة رئيس مجلس إدارة الجهة المنشأة فيها الإدارة القانونية فى الإشراف والمتابعة لسرعة انجاز الأعمال المحالة اليها . وليس من شك الى سلطة رئيس مجلس الإدارة فى الإشراف والمتابعة تشمل الإشراف على الإدارة القانونية من الناحية الإدارية بما يندرج فيها من متابعة حضور وانصراف أعضائها الى مقر العمل والجدية فى ممارسة اختصاصاتهم بما يحقق مصلحة الجهة ويكفل كسب قضاياها وأداء باقى الاختصاصات الفنية الأخرى الموكولة اليهم بالكيفية وفى الحدود والتنظيم المعمول بها داخل هذه الجهة ولا يخل بذلك ما تنص عليه اللائحة بالتفتيش الفنى على الإدارات القانونية الصادرة بقرار وزير العدل رقم ٧٣١ لسنة ١٩٧٧ حيث أنه وكما سبق البيان فإن اختصاص اللجنة المشار إليها فى المادة (١٢) من هذه اللائحة ينصب فقط على الأعمال الفنية التى يباشرها أعضاء الإدارة القانونية فقط أما المخالفات الإدارية أو المسلكية التى تنسب الى أعضاء هذه الإدارة فانها لا تخص بواسطة اللجنة المشار إليها إلا اذا قدمت إليها شكوى فى المضمون المنسوبة اليه المخالفة ، ويقتصر دورها عند حد فحصها وتحقيقها وبطلان الاختصاص فى توقيع الجراء عنها

للجنة المختصة سواء داخل الجهة التي تتبعها العضو أو بواسطة المحكمة التأديبية بحسب الأحوال طبقاً لما تنص عليه المادة (٢٠) من اللائحة المشار إليها .

ومن حيث أنه عن أحكام التحقيق ونظام تأديب أعضاء الإدارات القانونية فقد نصت المادة (٢٠) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ المشار إليها على أن تنظيم الأحكام الخاصة بالتحقيق وبالنظام التأديبي لمديرى الإدارات القانونية وبأعضائها وبإجراءات ومواعيد التظلم مما يوقع عليهم من جزاءات لائحة يصدرها وزير العدل بعد موافقة اللجنة المنصوص عليها في المادة (٧) من هذا القانون ، ويجوز أن تتضمن هذه اللائحة بياناً بالمخالفات الفنية والإدارية التي تقع من مديرى الإدارات القانونية وبأعضائها وبإجراءات ومواعيد التظلم مما قد يوقع عليهم من جزاءات لائحة يصدرها وزير العدل . بعد موافقة اللجنة المنصوص عليها في المادة (٧) من هذا القانون ، ويجوز أن تتضمن هذه اللائحة بياناً بالمخالفات الفنية والإدارية التي تقع من مديرى الإدارات القانونية وأعضائها ، والجزاءات المقررة لكل منها والسلطة المختصة بتوقيعها ، والثابت أن اللائحة المشار إليها لم تصدر بعد ومن ثم فإن أحكام التحقيق ونظام تأديب أعضاء الإدارات القانونية لتطبق في شأنها القواعد الواردة في القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ والمادتان ٢٢ ، ٢٣ ، وفيما لم يرد بشأنه نص في هذا القانون يعمل بأحكام التشريعات السارية بشأن العاملين المدنيين بالدولة أو بالقطاع العام على حسب الأحوال وكذلك بالوائح والتنظيمات المعمول بها في الجهات المنشأة بها الإدارات القانونية وذلك بالتطبيق لنص المادة (٢٤) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ في شأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات والوحدات التابعة لها .

ومن حيث أن المادة (٢٣) من هذا القانون تنص على أنه لا يجوز

توقيع أية عقوبة على شاغلي وظائفه مديرو عام ومدير ادارة قانونية، الا
 بحكم تأديبي، وفيما عدا عقوبتي الانذار والخصم من المرتب، لا يجوز
 توقيع أية عقوبة على شاغلي الوظائف الأخرى الا بحكم تأديبي، ومع ذلك
 يجوز في جميع الأحوال لرئيس مجلس الادارة المختصة بالنسبة كتابة على
 مديري وأعضاء الادارات القانونية، كمل يجوز للمدير الادارة القانونية
 المختصة التنبيه على أعضاء الادارة بمرافعة حسن أداء واجباتهم. ومع
 هذا النص أن السلطة المختصة بتوقيع العقوبات التأديبية التي حدتها
 المادة (٢٢) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ على مديرو عام ومدير ادارة
 قانونية هي للمحكمة التأديبية المختصة وبالنسبة لأعضاء الادارة القانونية
 من شاغلي الوظائف الأخرى فان الاختصاص بتوقيع العقوبات التأديبية
 المشار اليها في هذه المادة أيضا بصفة عامة للمحكمة التأديبية فيما عدا
 عقوبتي الانذار والخصم من المرتب فلن توقيع أي منها. يكون للسلطة
 المختصة بالنسبة المنشأة في الادارة القانونية طائلا لم تصنف بعد اللجنة
 المشار اليها في المادة ٣١ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه،
 ومن ثم وفي ضوء هذا الوضع تحدد هذه السلطة طبقا لقواعد نظام
 العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٧٨ بالنسبة
 لمهمة العمل المائي، وقد بينت المادة (٨٢) من هذا القانون الجزاءات
 التأديبية التي يجوز توقيعها على العاملين ومن بينها الخصم من الأجر
 لمدة لا تتجاوز تعزير في السنة، كما خففت المادة (٨٤) من هذا
 القانون العقوبات المختصة بتوقيع الجزاءات التأديبية فبطلت الاختصاص
 بتوقيع أي من الجزاءات الواردة في المادة (٨٢) منه لمجلس الادارة
 بالنسبة لشاغلي وظائف الدوحة الثانية فيما عدا أعضاء مجلس الادارة
 المنتخبين والمعينين وأعضاء مجلس ادارة التشكيلات الثابتة.

ومن حيث أن الطاعن يمثل الدرجة الثانية وقد صدر القرار المطعون

عليه بمجازاته بضمهم يؤمن من اجرة وأن يستدر هذا القرار هو المندوب المفوض لإدارة الشركة الذي حول سلطات مجلس الإدارة بمقتضى قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ٤٣١ لسنة ١٩٨٣ فمن ثم يكون قرار انجاء قد صدر ضد الطاعن ممن يملك امتداده وحليقا للقواعد المقررة في هذا الشأن مما يتعين معه الالتفات عن هذا الوجه من أوجه الطعن .

(طعن ٢٧٢١ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٨٦/٦/٢)

الفصل رقم (٨)

المادة :

الإدارات القانونية لا تخضع في الرقابة عليها لغير السلطات التي خولها القانون هذه الصلاحية وهي إدارات التفتيش التي بإدارة العدل . هذه الرقابة النوبة لتلك السلطة لا تمنع أي مواطن من الإبلاغ عن أي خلل يتبين له من خلال ممارسة الإدارات القانونية لاختصاصها .

المادة :

م : حيث أن مقطع النزاع في الطعن المناقل يحصل في تقييم ما أوردته المطعون ضده في شكواه ضد أعضاء الإدارة القانونية وتوصيف الوقائع التي وردت بشكاوى المطعون ضده .

وما إذا كانت تنطوي على تجاوز لحق الشكوى وحق الإبلاغ عن واقعات محددة وذلك توصلًا لرقابة القرار الذي صدر بمجازاة المطعون ضده والوقوف على ما إذا كان هذا القرار التأديبي قد قام على سبب يبرره وما إذا كانت النتيجة التي استغرقت عن مجازاة المطعون ضده مستخلصة استخلاصًا سائما من أصول تبيحتها مادية وقانونية .

وهل لحث أه بالمال ذلك على ما ورد بشكاوى المطعون ضده ضد اللاميل بإدارة القانونية لما لم تضمن أه عبارة أو إشارة تليد تلميح

الطعن بالقول على مدير الشئون القانونية أو أعضائها وانها لا تعدو أن تكون مجرد تظلم لرئيس مجلس إدارة الشركة المطعون ضدها من قرار يخص حافزه الشهري أو الإبلاغ عن واقعة شطب الاستئناف المنظور بجلسة ١٩/٤/١٩٨٧ المقام من الشركة ضد الشركة المصرية لتصنيع اللحوم امام محكمة استئناف القاهرة الدائرة ٣٣ مدنى ولم تخرج عن الحدود المقررة قانونا لحق الإبلاغ عن المخالفات التى تصل لعلم أحد العاملين ويعتبر ممارسته ليس فقط حق للمطعون ضده وانما واجب عليه الأمر الذى يدنو معه قرار مجازاة المطعون ضده فاقتدا بسببه خليقا بالانقضاء .

واذ قضى الحكم المطعون ضده بالغاء قرار مجازاة المطعون ضده ،
فان قضاءه هذا يكون قائما على سند صحيح من القانون .

ومن حيث أنه لا يغير من هذا التهم ما أوردته عريضة الطعن من أن الإدارات القانونية لا تختص فى الرقابة عليها لغير السلطات التى خولها القانون هذه الصلاحية وهى إدارة التفتيش الفنى بوزارة العدل إذ أن هذه الرقابة المنوطة لتلك السلطة لا تمنع أى مواطن من الإبلاغ عن أى خلل يشبه له من خلال ممارسة الإدارات القانونية لاختصاصاتها خاصة وأن بعض ما ابلغ المطعون ضده من واقعات أخذ طرقه لتحقيق فى النيابة الإدارية لشركات المال والاقتصاد فى القضية رقم ١٧٦ لسنة ١٩٨٧ والتى خلصت الى التوصية بإحالة مدير عام الشئون القانونية بشركة المعامير والهيئة وبعض أعضاء تلك الإدارة الى المحاكمة التأديبية وإرسال صورة من مذكرة النيابة الإدارية المقترن بها الى إدارة التفتيش الفنى بوزارة العدل لأعمال شئونها حيال إحالة المخالفين من الأول الى السادس الى المحاكمة التأديبية وهى المذكرة التى وافق عليها المستشار الوكيل العام

النيابة الادارية وأشر بمرضها على « الأستاذ الوكيل الأول المختص بهذه
النيابة بالمكتب الفني للنظر طبقا للتعليمات » (حافظة مستندات المطعون
ضده بجلسة ١٩٨٩/٥/٢ امام المحكمة التأديبية لوزارة التربية والتعليم) .

ومن حيث متى كان ذلك كذلك فالالطعن على الحكم لمطعون فيه
يكون على غير سند صحيح من الواقع أو القانون خليقا بالرفض .
(طعن رقم ٢٩٦٦ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٩١/٢/١٢)

الفصل الرابع

مدى استقلال الإدارة القانونية عن السلطة الرئاسية

قاعدة رقم (٩)

المبدأ :

القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ في شأن الإدارات القانونية بالهيئات والمؤسسات العامة والوحدات التابعة لها . جعل المشرع للإدارة القانونية استقلالاً في ممارسة اختصاصاتها داخل الجهة المنشأة بها - خول المشرع إدارة التفتيش الفني بوزارة العمل الاختصاص بالتفتيش على أعضاء الإدارات القانونية - استقلال الإدارة القانونية عن الجهة التي أنشئت بها يتعلق بالأعمال الفنية التي تخضع للتفتيش بعرفة الجهة المذكورة - هذا الاستقلال لا يخل بسلطة رئيس مجلس إدارة الجهة الإدارية في الإشراف على الإدارة القانونية التابعة له ومتابعة سرعة إنجاز الأعمال المحالة إليها - سلطة رئيس مجلس الإدارة في الإشراف والمتابعة تمتد لتشمل الإشراف على الإدارة القانونية من الناحية الإدارية ومتابعة حضور وانصراف أعضائها إلى مقر العمل ومدى الجدية في ممارسة اختصاصها بما يحقق مصلحة جهة الإدارة في كسب قضايها .

الحكمة :

ومن حيث أنه عن وجه الطعن الذي يتمثل في مخالفة الحكم المطعون فيه لأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ في شأن الإدارات القانونية للقطاع العام ، فانه بالرجوع إلى أحكام هذا القانون تبين أن المادة ٦ منه تنص على أن « تمارس الإدارات القانونية اختصاصاتها الفنية في استقلال .. ولا يخضع مديرو وأعضاء هذه الإدارات في مباشرتهم للأعمال الفنية إلا

ترؤسائهم المتدرجين وفقا لأحكام هذا القانون ولا يدخل ذلك بهيئة رئيس مجلس إدارة الجهة المنشأة فيها الإدارة القانونية في الاشراف والمتابعة لسرعة انجاز الأعمال المطالة اليها وفي تحرير استمارات الميز في الدعاوى والصلح فيها والتنازل عنها وممارسة اختصاصاته الأخرى طبقا للقواعد المقررة في هذا القانون « . وتقتضى المادة ٢ من القانون المذكور على أن : تشكل إدارة للتفتيش الفني على أعمال الإدارات القانونية وعلى نشاط مديريها وأعضائها . . وتكون تابعة لوزير العدل . كما تنص المادة ١٠ على أن يضع لنظام التفتيش وتقارير الكفاية كافة مديري وأعضاء الإدارات القانونية فيما عدا شاغلي وظيفه مدير عام إدارة قانونية ، ويجب أن يتم التفتيش مرة على الأقل كل سنتين . ومفاد هذه النصوص جميعا أن المشرع جعل للإدارة القانونية داخل جهة القطاع العام المنشأة بها استقلالا في ممارستها لاختصاصاتها الفنية التي حددها القانون ، كما أنه خول لإدارة التفتيش الفني المشار اليها في المادة ٩ سلطة التفتيش على أعضاء الإدارة القانونية الذين حددتهم المادة ١٠ من هذا القانون وبينت المدة المقررة لأجرائه وظاهر من هذه النصوص جميعا أن هذا الاستقلال ينصرف فقط الى الأعمال الفنية التي تخضع للتفتيش المشار اليه ، ولذلك حرص المشرع على النص في عجز المادة ٦ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ سالف الذكر على أنه لا يدخل ذلك بسلطة رئيس مجلس إدارة الجهة المنشأة فيها الإدارة القانونية في الاشراف والمتابعة لسرعة انجاز الأعمال المطالة اليها . ومن البدهي أن سلطة رئيس مجلس الإدارة في الاشراف والمتابعة تشمل متابعة حضور وانصراف أعضائها الى مقر العمل والجدية في ممارسة اختصاصاتهم بما يحقق مصلحة الجهة وكيف كسب قضايها واداء باقى الاختصاصات الفنية الأخرى الموكولة اليهم بالكيفية وفي الحدود والتنظيم

المسؤول بها داخل هذه الجهة ولا يدخل بذلك ما تنص عليه اللائحة الخاصة
بالتفتيش التفتيش على الإدارات القانونية الصادرة بقرار وزير العدل رقم
٧٢١ لسنة ١٩٧٧ حيث أنه وكما سبق البيان فإن اختصاص اللجنة المشار
لها في المادة ١٢ من تلك اللائحة ينصب فقط على الأعمال الفنية التي
يأثرها أعضاء الإدارة القانونية فقط ، أما المخالفات الإدارية أو المسلكية
التي تسبب إلى أعضاء هذه الإدارة فإنها لا تنصب بواسطة اللجنة المشار
لها إلا إذا قدمت إليها شكوى في العضو المنسوبة إليه المخالفة ويقتصر
دورها عند حد فحصها وتحقيقها وبظل الاختصاص في توقيع الجزاء عنها
للجنة المختصة سواء داخل الجهة التي يتبعها العضو أو بواسطة المحكمة
التأديبية بحسب الأحوال طبقا لما تنص عليها المادة ٢٠ من اللائحة المشار
إليها .

(طعن رقم ٢٧٢٠ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٨٦/١٢/٢)

المشعل القانوني
علاقة لجنة شئون مديري وأعضاء الإدارات القانونية
بالسلطة المختصة واختصاص تلك اللجنة

قائمة رقم (١٠)

المبدأ :

القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية بالهيئات والمؤسسات العامة المشرع أنط بلجنة شئون مديري وأعضاء الإدارات القانونية اساء الرأى فى ترقيةات اعضاء الإدارات - رأى هذه اللجنة ليس ملازما للسلطة المختصة - الإدارات السلطة المختصة وجهة نظر مخالفة عليها ان تعرض الامر على اللجنة المنصوص عليها بالمادة (٧) والشككة برئاسة وزير العدل - على اللجنة المنصوص عليها بالمادة (٧) ان تنظر التوصيات واصدار قرار نهائى ملازم فى شانها - اغفال عرض التوصيات وافراد السلطة المختصة بالفصل فيها - انه - بطلان القرار - اساس ذلك : العرض على اللجنة اجراء جوهرى يتحتم اجراؤه - اساس ذلك : عدم الاخلال بضمائم الاعضاء ومصالحهم .

التحكمة :

ومن حيث ان المادة ١٧ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ باسم الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها تنص على أنه لا تشكل بقرار من الوزير المختص لجنة لشئون مديري وأعضاء الإدارات القانونية الخاضعة لهذا القانون فى نطاق الوزارة من خمسة أعضاء بينهم ثلاثة على الأقل من أقدم مديري وأعضاء الإدارات القانونية بالجهات التابعة للوزارة .

وتختص هذه اللجنة فضلا عن الاختصاصات الأخرى المنصوص عليها فى هذا القانون بابتداء الرأى فى التقييمات والملاحظات والالتذابات والتغليطات

والاعارات وتقارير الكفاية الخاصة بمديري وأعضاء الادارات القانونية التي تضمنها لائحة التفتيش الفني المنصوص عليها في المادة (٩) من هذا القانون على أن يتم اعتماد الهياكل الوظيفية وجداول توصيف بالاتفاق مع وزير المالية والاقتصاد والتجارة الخارجية .

وتنص المادة ١٨ من القانون المشار اليه على أنه « تبلغ توصيات لجنة مديري وأعضاء الادارات القانونية المنصوص عليها في المادة السابقة الى وكيل الادارة المختص خلال أسبوع من تاريخ صدورها وله خلال شهر من ابلاغ توصيات اللجنة اليه أن يترضى عليها كلها وفي هذه الحالة تعرض توصيات اللجنة ووافق وكيل الوزارة المختص بشأنها على اللجنة المنصوص عليها في المادة (٧) من هذا القانون ويكون قرارها في هذا الشأن نهائيا »

ومن حيث أنه يستفاد من هذه النصوص أن المشرع ناط بلجنة شئون مديري وأعضاء الادارات القانونية اختصاصات معينة منها ابداء الرأي في ترقية أعضاء الادارات القانونية ورأى هذه اللجنة وأن لم يكن ملزما للسلطة المختصة الا أنه لا يجوز لها أن تطرح رأيا جانبا وأن ينعين عليها أن اتجهت الى رأى مغالف أن تعرض على توصياتها وتلظر اللجنة المشكلة برئاسة وزير العدل والمنصوص عليها في المادة (٧) من القانون المشار اليه توصيات تلك اللجنة . ووافق وكيل الوزارة المختص بشأنها ويكتصون قسرا قرارها في هذا الشأن نهائيا ويترتب على ذلك أن افضل عرض القرارات الصادرة في المسائل المنصوص عليها في المادة (١٧) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ على تلك اللجنة وافراد السلطة المختصة باصدار القرار بطلان ذلك القرار باعتبار أن افضل هذه الاجراءات الجوهرية قد يترتب عليه اخلال لسمات وتتموت لصالح حقوقي الضمان التي على المشرع بأن يكفلها لهم .

ومن حيث أن الجهة المطعون ضدها قد أقرت في المذكرة المقدمة منها أنى المحكمة بجلسته ٢ من يناير سنة ١٩٨٤ أنه لم يرض القرار المطعون فيه على لجنة الإدارات القانونية بوزارة الصناعة استنادا الى أن رأى هذه اللجنة غير ملزم له ، وإذ كان ذلك على خلاف ما يقضى به القانون حسبما سلف إضاحه ومن ثم يكون القرار المطعون فيه والحالة هذه قد صدر مخالفا للقانون متعين الإلغاء وإذ كان هذا الإلغاء يعدم القرار المطعون فيه ويجعله لا وجود له قانونا فإن اجراء المفاضلة بين الطاعن والمطعون على ترقية أمر تستقل به قانونا السلطة المختصة بالترقية فالعيب الذى اعتور هذا القرار يؤدى الى انقائه إلغاء مجردا .

ومن حيث أنه لما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بغير ذلك فيكون قد صدر مخالفا للقانون ويتعين من ثم الحكم بقبول الطعن شكلا وفى موضوعه بإلغاء الحكم المطعون فيه والحكم بقبول الدعوى شكلا وإلغاء القرار المطعون فيه إلغاء كليا والزام الجهة الادارية المصروفات .
(طعن ٩٧٠ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/١١/١٠)

قاعدة رقم (١١)

المبدأ :

المادة (١٧) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن الاتقيات القانونية بالتؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها - ناط المشرع بجهة شئون مديري وأعضاء الإدارات القانونية اختصاصات معينة منها إبداء الرأى فى ترقيات أعضاء الإدارات القانونية - إغفال عرض القرارات الصادرة فى هذا الشأن على تلك اللجنة وانفراد السلطة المختصة بالقرار يؤدى الى بطلان هذا القرار أساسا ذلك : - أن العرض على تلك اللجنة هو اجراء إجبارى يؤدى إغفاله هذا الإخلال بالتزامات المقررة لأعضاء الإدارات القانونية ونطوت مصالح قوى الشأن التى تنظمها الشارح لهم .

الحكمة :

وحيث أن المادة (١٧) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها تنص على أنه « تشكل بقرار من الوزير المختص لجنة لشئون مديري وأعضاء الإدارات القانونية الخاضعة لهذا القانون فى نطاق الوزارة من خمسة أعضاء بينهم ثلاثة على الأقل من أقدم مديري أو أعضاء الإدارات القانونية بالجهات التابعة لها » .

وتختص هذه اللجنة فضلا عن الاختصاصات الأخرى المنصوص عليها فى هذا القانون بإبداء الرأى فى الهياكل الوظيفية وجداول توصيف الوظائف وفى التسميات والترقيات والعلاوات والانتدابات والتنقلات والاعارات وتقارير الكفاية الخاصة بمديري وأعضاء الإدارات القانونية التى تضعها إدارة التفتيش الفنى المنصوص عليها فى المادة (٩) من هذا القانون على أن يتم اعتماد الهياكل الوظيفية وجداول توصيف الوظائف بالاتفاق مع وزير المالية والاقتصاد والتجارة الخارجية .

ونصت المادة (١١) على أن « تبلغ توصيات لجنة شئون مديري وأعضاء الإدارات القانونية المنصوص عليها فى المادة السابقة على وكيل الوزارة المختص خلال أسبوع من تاريخ صدورها وله خلال شهر من ابلاغ توصيات اللجنة اليه أن يعترض عليها كلها أو بعضها كتابة ويسيدها الى اللجنة لنظرها على ضوء أسباب اعتراضه عليها وفى هذه الحالة تعرض توصيات اللجنة ورأى وكيل الوزارة المختص بشأنها على اللجنة المنصوص عليها فى المادة (٧) من هذا القانون ويكون قرارها فى هذا الشأن نهائيا » .

وحيث أن المين من هذه النصوص أن الشارع طأط بليحة شئون مديري وأعضاء الإدارات القانونية اختصاصات معينة منها ابداء الرأى فى ترقيات أعضاء الإدارات القانونية ، ومن ثم فإن لفبال عرض القرارات

لصادرة في المسائل المنصوص عليها في المادة (١٧) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ على تلك اللجنة واتحاد السلطة المختصة بإصدار القرار يؤدي الى البطلان باعتبار أن اغفال هذا الاجراء الجوهري من شأنه الاخلال بالضمائم المقررة لأعضاء الادارات القانونية وتعتبر مصالح ذوى الشأن التي عنى الشارع بكفالتها لهم .

وحيث أنه لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق ومن مطالعة القرار رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٧٨ المطعون فيه أنه لم يراع عرض أمر الترقية الخاصة بأعضاء الادارات القانونية بالبنك على اللجنة المختصة المنصوص عليها في المادة (١٧) من القانون المشار اليه وهو أمر من شأنه أن يؤدي الى بطلان القرار في شقه الخاص بالترقيات التي جرت لأعضاء الادارات القانونية لمخالفتها اجراء جوهريا نص عليه القانون مما يوجب الغاء القرار في هذا الشق الغاء مجردا .

وحيث أنه لما كان الحكم المطعون فيه لم يلتزم هذا النظر فانه يكون قد جاء على خلاف القانون وشابه الخطأ في تطبيقه وتأويله مما يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بالغاء الحكم المطعون فيه فيما قضى به من رفض الدعوى بالنسبة لطلب الغاء القرار رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٧٨ وبالغاء هذا القرار الغاء مجردا في شقه الخاص بالترقيات التي تمت لأعضاء الادارة القانونية بالبنك المدعى عليه والزام الجهة الادارية المصروفات .
(طعن ١٩٢٥ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٨٧/٦/٢٨)

قاعدة رقم (١٢)

المبدأ :

المادة (١٧) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الادارات القانونية اوجب للشرع على الجهة الادارية قبل اجراءات الترقية او التعيين او غير ذلك مما نصت عليه المادة (١٧) بالنسبة لمعيزي وأعضاء الادارات القانونية

أن تستطلع رأى لجنة شئون مديرى وأعضاء الإدارات القانونية فى نطاق الوزارة التى تتبعها هذه الجهة التى عليها أن تبلغ توصياتها فى شأنها الى وكيل الوزارة المختص خلال الميعاد المحدد قانونا - أخذ رأى لجنة الإدارات القانونية فى نطاق الوزارة هو جراء جوهرى يمثل ضمانا هامة واساسية لمديرى وأعضاء الإدارات القانونية فى مواجهة الجهات التى يعملون بها .

المادة ١٧ ، ١٨ من القانون المشار اليه مفادها وجوب أخذ رأى لجنة الإدارات القانونية فى الوزارة قبل اصدار القرار بحيث يقع القرار باطلا إذا لم تسلك الجهة الادارية هذا السبيل فى حينه ولا يصححه استيفاء لاحق .

الحكمة :

ومن حيث أن المادة (١٧) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية المشار اليه تنص على أن « تشكل بقرار من الوزير المختص لجنة لشئون مديرى وأعضاء الإدارات القانونية الخاضعة لهذا القانون فى نطاق الوزارة من خمسة أعضاء بينهم ثلاثة على الأقل من أقدم مديرى أو أعضاء الإدارات القانونية بالجهات التابعة للوزارة » وتختص هذه اللجنة فضلا عن الاختصاصات الأخرى المنصوص عليها فى هذا القانون بإبداء الرأى فى الهياكل الوظيفية وجداول توصيف الوظائف وفى تعيينات والترقيات والعلاوات والانتدابات والتنقلات والاعارات وتقارير الكفاية الخاصة بمديرى وأعضاء الإدارات القانونية التى تضمها ادارة انفتيش القنى المنصوص عليها فى المادة (٩) من هذا القانون « . وأن المادة (١٨) من ذات القانون تنص على أن تبلغ توصيات لجنة شئون مديرى وأعضاء الإدارات القانونية المنصوص عليها فى المادة السابقة الى وكيل الوزارة المختص خلال أسبوع من تاريخ صدورها وله خلال شهر من ابلاغ توصيات اللجنة اليه أن يعترض عليها كلها أو بعضها كتابة وبمبداها الى اللجنة لنظرها على ضوء أسباب اعتراضه عليها . وفى هذه الحالة يرمى

توصيات اللجنة ورأى وكيل الوزارة المختص بشأنها على اللجنة المنصوص عليها في المادة (٧) من هذا القانون ويكون قرارها في هذا الشأن نهائياً « ومؤدى ذلك أن المشرع أوجب على اللجنة الإدارية قبل اجراء أية ترقيات أو تعيينات أو غير ذلك مما نصت عليه المادة (١٧) بالنسبة لمديرى وأعضاء الادارات القانونية أن تستطلع رأى لجنة شئون مديرى وأعضاء الادارات القانونية فى نطاق الوزارة التى تتبعها هذه الجهة التى عليها أن تبلغ توصياتها فى شأنها الى وكيل الوزارة المختص خلال الميعاد المحدد قانوناً ولهذا الأخير أن يفترض كتابه على التوصيات كلها أو بعضها ويميدها الى اللجنة لمرضاها مع رأى وكيل الوزارة على لجنة الادارات القانونية بوزارة العدل لتصدر فيها قرار نهائياً ملزماً ، وينبنى على ذلك أن أخذ رأى لجنة الادارات القانونية فى نطاق الوزارة هو اجراء جوهرى يمثل ضمانة هامة وأساسية لمديرى وأعضاء الادارات القانونية فى مواجهة الجهات التى يعملون بها وبالتالي فلا تملك هذه الجهات الترخص فى مباشرة هذا الاجراء أو التحل منه خاصة وأن أخذ الرأى على الوجه المتقدم تتبعه سلسلة من الاجراءات تتمثل وفق ما سلف بيانه فى عرض التوصيات على وكيل الوزارة المختص فاذا اعترض عليها كتابة أعادها الى اللجنة لنظرها على ضوء أسباب اعتراضه عليها وفى هذه الحالة تعرض توصيات اللجنة مشفوعة برأى وكيل الوزارة على لجنة شئون الادارات القانونية بوزارة العدل لتفصل فيها بقرار نهائى ملزم وعليه فان هذه الاجراءات فى مجموعها تمثل ضمانة أساسية لا غنى عنها لمديرى وأعضاء الادارات القانونية من شأنها الا تستقل الجهة الادارية أو تنفرد وعددا بكل ما يتعلق بأمورهم الوظيفية وانما تشاركها فى ذلك لجنة الادارات القانونية فى نطاق الوزارة ولجنة شئون الادارات القانونية بوزارة العدل والى ذلك أن القانون كفل اشتراك كل من اللجنتين فى اصدار القرارات المتعلقة بالأمور المشار

إليها على نحو يوفر الحماية والضمان لأعضاء الإدارات القانونية في مواجهة الجهات الإدارية التابعين لها وبالتالي يكون عدم عرض الترقيات وغيرها مما نصت عليه المادة (١٧) على لجنة شئون أعضاء الإدارات القانونية في نطاق الوزارة - بما يستتبعه ذلك من عدم العرض على لجنة شئون الإدارات القانونية بوزارة العدل صاحبة القرار النهائي عند الاختلاف في الرأي بين لجنة الوزارة ووكيل الوزارة - يكون ذلك - مبطلا للقرار بغير حاجة إلى نص يقضى بذلك . وغنى عن البيان أن هذا البطلان لا يقبله أو يصححه العرض اللاحق على لجنة الوزارة بعد إصدار القرار لأن أحكام المادتين ١٧ و ١٨ فيما نصت عليه من إجراءات متتابعة ومتصلة في هذا الشأن تقتضى وجوب أخذ رأى لجنة الإدارات القانونية في الوزارة قبل إصدار القرار بحيث يقع القرار باطلا إذا لم تسلك الجهة الإدارية هذا السبيل في حينه ومن ثم فلا يصححه استثناء لاحق لأن هذا الاجراء هو - كما سلف البيان - بداية لسلسلة متصلة من الاجراءات الأخرى التي قد تنتهى خارج نطاق الجهة الإدارية بقرار فائى ملزم « من لجنة الإدارات القانونية بوزارة العدل المشكلة برئاسة وزير العدل » .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن القرار الطعين رقم ١٧٢٠ لسنة ١٩٨٥ صدر من رئيس مجلس إدارة الهيئة المدعى عليها بتاريخ ٨٥/٢/٧ وصح في خامسا منه على - أنه اعتبارا من ٩١٨٥/١/١٥ - بتاريخ اعتماد محضر لجنة شئون العاملين - يرقى السادة المذكورين وعددهم خمسة هم سوسن محمد عبد الله ابراهيم (الطاعة) ومحمود محمد أحمد صالح وأحمد أحمد شريف وفؤاد الدمرداش سليمان بدر ومحمد محمد أحمد لبله (المتدخلين) بالاختيار الى وظيفة مدير ادارة بالدرجة الأولى (٢٠٨٨/١٢٨٤) بمجموعة الوظائف التخصصية قانون وقد صدر هذا القرار حسبما بين من ديباجته دون العرض على لجنة شئون مديري

وأعضاء الإدارات القانونية بوزارة المواصلات والتي لم يعرض عليها الا
بجلستها رقم ٢٩ بتاريخ ١٢/٨/١٩٨٦ حسبما هو ثابت بمحضر تلك
الجلسة المودع صورته من الجهة الادارية بتاريخ ١٧/٨/١٩٨٩ حيث
وافقت اللجنة على الترتيبات التي أجريت بالقرار الطمين . وقد مثل الهيئة
المدعى عليها في اجتماع تلك اللجنة السيدة / سوسن محمد عبد الله
ابراهيم (الطاعنة) . ومن ثم يكون القرار الطمين وقد صدر دون أخذ
رأى لجنة شئون الإدارات القانونية بوزارة المواصلات وقع باطلا لا يصححه
عرض هذا القرار بعد صدوره بأكثر من عام ونصف على تلك اللجنة يقرر
بذلك جسيما أن الفدى مثل الهيئة في اجتماع اللجنة هي السيدة سوسن
محمد عبد الله (الطاعنة) وكان حضورها في هذا الاجتماع بعد رفع
الدعوى يطلب الفاء هذا القرار وبالتالي فقد تعلقت مصلحتها في الإبقاء
على القرار الطمين وكان الأجدر بها ألا تحضر اجتماع لجنة شئون الإدارات
القانونية بتاريخ ١٢/٨/١٩٨٦ لدى نظر القرار الطمين - إذ أن حضورها
على هذا الوجه يفقد اللجنة حيدها ويصلح بذاته سببا كافيا نوصم القرار
الصادر عن اللجنة في هذا الشأن بالبطلان ، بحسبان أنه وبحسب الأصل
لا يتأتى للموظف العام أن يصدر قرارا لنفسه أو يشارك في إصدار مثل
هذا القرار ضمن لجنة ما على أى وجه .

١١٤٢ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٧/١٢/١٩٨٩)

الفصل السادس

شروط مزولة أعضاء الإدارات القانونية للمحاماة

للمسودة رقم (١٢)

المبدأ :

حظر الشرع على محامى الإدارات القانونية مزولة المحاماة لغير الجهة التى يعملون بها فيما عدا القضايا الخاصة بهم وبأزواجهم وأقاربهم حتى الدرجة الثالثة - بشرط ألا تكون القضايا الأخيرة متعلقة بالجهة التى يعملون بها - ونسب الشرع الإعلان على مخالفة هذا الحظر - إثر هذا الإعلان : الحكم بإعلان العمل للزوال على وجه المخالفة أو بعدم التحويل بحسب الأحوال - مبسلى ذلك : نص المادة (٧٦) من قانون المحاماة - وكالة محامى آخر جائرة بشرط أن يكون العمل للوكيل فيه جائزا بالنسبة للإصيل والوكيل - مؤدى ذلك : لا يجوز لمحامى بالإدارة القانونية توكيل زميل له فى قضية خاصة تتعلق بالجهة التى يعملون بها .

الحكمة :

» من حيث أن الثابت من صحيفة الدعوى أمام محكمة القضاء الإدارى أن الدعوى رفعت فى ٣١/١٢/١٩٨٤ من المدعين من الأول الى الحادى عشر بصفتهم أعضاء مجلس إدارة الصندوق كذلك بصفتهم ومنهم باقى المدعين أعضاء مؤسسين بالصندوق وجسيمهم من العاملين بالشركة المدعى عليها الثانية ويشغلون من الأول الى الحادى عشر أعمالا مختلفة بالشركة أما من الثانى عشر الى الخامس عشر فهم محامون بالإدارة القانونية بالشركة ، وقد وقع على صحيفة الدعوى السادة و و وهم فى ذات الوقت المدعون من الثالث عشر الى الخامس عشر باعتبارهم محامين عن أنفسهم وعن باقى المدعين ومنهم المدعى الثانى عشر الأستاذ وأربعة أعضاء فى الإدارة

القانونية بالشركة ، ووكالتهم عن المدعين من الأول الى الحادى عشر ثابتة بتوكيل رسمى رقم أ ٧٢٤٩ لسنة ١٩٨٤ بتاريخ ١٩ نوفمبر ١٩٨٤ صادر لثلاثة منهم والأستاذ مجتمعين ومنفردين . وقد اتخذ جميع المدعين الخمسة عشر فى صحيفة الدعوى محلا مختارا لهم مقر الادارة القانونية للشركة المدعى عليها الثانية ، وحررت صحيفة الدعوى على الأوراق المطبوعة للشركة المدعى عليها الثانية . أما صحيفة الطعن فمودعة فى ١٣/٨/١٩٨٦ باسم الأستاذين عن جميع الطاعنين (وهم المدعون أمام القضاء الادارى) وهما من بينهم (رقم ١٢ و ١٣) بتوكيل عام رقم ٣١٣٩ لسنة ١٩٨٤ مكتب توثيق محرم بك ورقم ٤١٩ أ لسنة ١٩٨٥ مكتب توثيق محرم بك . ووقع على صحيفة الطعن الأستاذ وحده الطاعن رقم ١١ وسبق توقيمه على صحيفة الدعوى أمام القضاء الادارى وحررت صحيفة الطعن كذلك على الأوراق المطبوعة للادارة العامة للشئون القانونية بالشركة المطعون عليها الثانية . واذ تنص المادة ٨ من قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ المعمول به اعتبارا من ١/٤/١٩٨٣ اليوم التالى لتاريخ نشره بالجريدة الرسمية فى ٣١/٣/١٩٨٣ طبقا للمادة السادسة من قانون الاصدار ، ممدلة بالقانون رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٨٤ المعمول به من ١٩/١٠/١٩٨٤ اليوم التالى لتاريخ نشره طبقا للمادة الخامسة من قانون الاصدار على أنه « مع عدم الاخلال بأحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية لا يجوز لمحامى الادارات القانونية للمؤسسات العامة وشركات القطاع العام والمؤسسات الصحفية أن يزاولوا أعمال المحاماة لتغير الجهة التى يعملون بها والا كان العمل باطلا . كما لا يجوز للمحامى فى هذه الادارات القانونية الحضور أمام المحاكم الجنائية الا فى الادعاء بالحق المدعى فى الدعاوى التى تكون الهيئة أو الشركة أو المؤسسة طرفا فيها

وكذلك الدعاوى التي ترفع على مدعيها أو المألمين بها بسبب أعماله وظائفهم ولا يسرى هذا الحظر بالنسبة للقضايا الخاصة بهم وبأقاربهم بدرجة حتى الدرجة الثالثة وذلك في غير القضايا المتعلقة بالجهات التي التي يعملون بها . وقد استحدث هذا التعديل الوارد في الفقرة الثالثة رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٨٤ هذا الاستثناء والتقييد عليه . وبذلك يكون محظورا على محامي الإدارات القانونية مزاولة المحاماة لغير الجهة التي يعملون بها والا كان العمل باطلا ، فيما عدا القضايا الخاصة بهم وبأقاربهم وبأقاربهم حتى الدرجة الثالثة باستثناء القضايا المتعلقة بالجهات التي يعملون بها ، فلا يجوز لهم ذلك رجوعا إلى أصل الحظر . فلا يجوز لهم في القضايا الخاصة بالجهات التي يعملون بها مزاولة المحاماة عن أنفسهم أو أقاربهم ولو حتى الدرجة الثالثة . واذ قررت هذه المادة بطلان أعمال المحاماة التي تتم مزاومتها خلافا لهذا الحظر ، فقد أوضحت المادة ٧٦ من قانون المحاماة أثر هذا البطلان فنصت على أنه « لا يجوز للمحامي التوقيع على صحف الدعاوى والطعون وسائر أوراق المحضرين والعقود المقدمة للشهر العقاري والعضور والمرافعة بالمخالفة لأحكام ممارسة أعمال المحاماة المنصوص عليها في هذا القانون والا حكم بعدم القبول أو البطلان بحسب الأحوال وذلك مع عدم الإخلال بمسئولية المحامي طبقا لأحكام هذا القانون ومسئوليته قبل من أضر به الاجراء المخالف » بذلك فإن البطلان المقرر في المادة ٨ من القانون المذكور على مخالفة أحكامها بقيام محامي القطاع العام بمزاولة أعمال المحاماة لغير الجهة التي يعمل بها ومزاولة الأعمال المذكورة في قضية ولو خاصة به أو بأحد أقاربه حتى الدرجة الثالثة تتعلق بالجهة التي يعمل بها ، يستوجب الحكم ببطلان العمل المزاوول على وجه المخالفة أو بعدم القبول بحسب الأحوال . واذ كان الثابت من صحيفة

فالطعن أن الطعن مودع باسم الاستاذين و وموقع عليه من
أولهما وهو الذى قام بإيداع الصحيفة كما هو ثابت من محضر الإيداع .

وبذلك فإن مزاولة المحاماة بالتوقيع على صحيفة الطعن وإيداعها
سكوتية المحكمة تكون قد تمت بالمخالفة لأحكام المادة ١/٨ من قانون
للمحاماة ويسرى فى شأنها حكم البطلان المقرر فى هذه المادة ثم الأثر
المقرر فى المادة ٧٦ من القانون المذكور . ويترتب على ذلك بطلان التوقيع
على صحيفة الطعن وإيداعها بالنسبة لهؤلاء الطاعنين . ولا يقدح فى ذلك
بالنسبة الى الطاعنين من الثالث عشر الى الخامس عشر ما تنص عليه المادة
٧٨ من قانون المرافعات من جواز وكالة المحامى عن غيره من المحامين ان لم
يكن ممنوعا من الاقامة صراحة فى التوكيل والمادة ٥٦ من قانون المحاماة
التي تقتضى بأن للمحامى سواء كان خصما أصليا أو وكيلًا فى دعوى أن
ينيب عنه فى الحضور أو فى المرافعات أو فى غير ذلك من اجراءات التقاضى
محميا آخر تحت مسئوليته دون توكيل خاص ما لم يكن فى التوكيل
ما يمنعه من ذلك . ذلك أن الوكالة تقتضى أن يكون العمل الموكل فيه جائزا
بالنسبة الى كل من الأصيل والوكيل ، فإذا كان توكيل المحامى غيره من
المحامين ممنوعا فى سند التوكيل على ما أوضحه النص فيكون غير جائز .
وإذا كان العمل الموكل فيه غير جائز بالنسبة لكل من الأصيل والوكيل
باعتبار كل منهما محاميا بالقطع العام يخضع لحكم المادة ٨ من قانون
المحاماة التي تحظر قيامه بأعمال المحاماة لغير الجهة التي يعمل بها وتحظر
عليه القيام بها ولو فى شأن نفسه أو أقاربه الى الدرجة الثالثة فى أمر يتعلق
بالجهة التي يعمل بها فيكون الحظر ساريا فى حق كل من الموكل والوكيل
الخاضعين لحكم النص المذكور ، وبذلك يكون توقيع الموقع على صحيفة
الطعن عن الطاعنين الثالث عشر وما بعده باطلا كذلك . وبذلك تكون
صحيفة الطعن بالنسبة الى الطاعنين من الأول الى الحادى عشر ومن الثانى

عشر الى الخامس عشر غير موقعة من محام فتكون باطلة طبقا للمادة ٤٨/٤ من قانون مجلس الدولة الصادر به القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٢ . منها يستوجب الحكم بطلانها بالنسبة اليهم . أما بالنسبة الى الطاعن الثانى عشر والثالث عشر والظمن مودع باسمها وموقع عليه من أولهما وهو الذى قام بالإبلاغ وذلك فى قضية لهم ضد الشركة التى يعملون بها وهى المظنون عليه الثانى فتكون صحيفة الظمن بالنسبة اليهما باطلة فى مواجهة المظنون ضده الثانى ويتعين الحكم بطلانها على هذا الوجه . أما طعنهما فى قضية خاصة بهما فى مواجهة المظنون ضده الأول فتكون مقبولة طبقا للمادة ٣/٨ من قانون المحاماة معدلة بالقانون رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٨٤ المشار اليه . وبذلك يتعين الحكم بطلان صحيفة الظمن بالنسبة الى الطاعنين من الأول الى الحادى عشر والرابع عشر والخامس عشر وبالنسبة الى الطاعنين الثانى عشر والثالث عشر فى مواجهة المظنون ضده الثانى مما يستتبع الحكم بعدم قبول انظمن فى حقهم . وبذلك يتعين الحكم بعدم قبول الظمن شكلا بالنسبة الى الطاعنين من الأول الى الحادى عشر والرابع عشر والخامس عشر وعدم قبوله من الطاعنين الثانى عشر والثالث عشر فى مواجهة المظنون ضده الثانى وقبوله بالنسبة اليهما فقط فى مواجهة المظنون ضده الأول .

(ظمن ٢٤٢١ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٨٧/٢/٧)

القاعدة رقم (١٤)

النسبة :

نص القانون على اتباع شكل محدد وقررت البطلان صراحة جزءا من مخالفته ذلك - مرتب البطلان لأعمال محامى الإشارات القانونية اذا زادوا أعمال المحاماة لهم الجهة التى يعملون بها استثنى من ذلك - القضايا الخاصة بولاء المحامين وأزواجهم وأقاربهم حتى الدرجة الثالثة خذود الاستثناء - لا تكون الجهة الإشارية التى يعملون بها طرف فى هذه القضايا لا ينال من

ذلك ما يشهده تقرير الطعن من ان البطلان فيه مصادرة لحق التقاضي لا يخرج
الخطر عن كونه منظما اجرائيا يتطرق بصحيفة الدعوى ولا يمس الاصل
للموضوع من حق المحامي القائمة ما يشاء من دعوى ضد جهة عمله شريطة
اقامتها بالاجراءات التي ينص عليها القانون .

المحكمة :

« ومن حيث ان مبني الطعن على ذلك الحكم هو مخالفة القانون
والخطأ في تطبيقه وتأويله والتصور في التسيب وفساد الاستدلال ذلك
ان الطاعن محام ومواطن تظله قوانين الدولة ومن بينها الدستور الذي كفل
حق التقاضي وحق الدفاع بالوكالة أو بالاصالة والا كانت وظيفه المحامي
سببا لا تقاوم حقه الدستوري في الدفاع والمطالبة بحقوقه وان العلة التي
من أجلها قرر الخطر الذي تناوله الحكم الطعن هو ما قد يشار من فعله
اثناء ممارسة العمل وبالنسبة للطاعن وهو صاحب حق قبل جهة الادارة وهي
طرف قوى تدافع عنها كافة أجهزة الدولة وفي قمتها هيئة قضاي الدولة
ولا نطاق لصاحب حق سوى الحصول على حقه كأي مواطن تظله قوانين
الدولة ومن قمتها الدستور الذي كفل له الالتجاء الى القضاء ولا يتأتى ان
يسمح للمواطنين بأن ينجأوا الى القضاء ولا يسمح للمدعى بصفة محام
المطالبة بحقه قبل جهة الادارة وانتهى الطاعن الى طلب الحكم له بطلانه
سابقة البيان .

وخلال تداول الطعن بالجلسات امام دائرة فحص الطعون بالمحكمة
قدم الطاعن بجلسة ١٩٩٢/٥/١١ حافظة مستندات ومذكرة دفاع صمم
فيها على طلباته وبغات الجلسة قدم الحاضر عن المطعون ضدهما حافظة
مستندات حوت على تعرض من الجامعة لهيئة قضاي الدولة ببشارة الطعن
واثناء حجز الطعن للحكم امام دائرة فحص الطعون ضدهم مذكرة دفاع طلبت
في ختامها رفض الطعن وبجلسة ١٩٩٢/١٢/٢٦ قدم الطاعن مذكرة دفاع
مؤيدا بها ملعنه وصورة من احدى صفحات مجلة العلوم الادارية .

ومن حيث أن المادة (٢٠) من قانون المرافعات تنص على أن « يكون الاجراء باطلا اذا نص القانون صراحة على بطلانه » وتنص المادة (٨) من القانون رقم ٢٢٧/١٩٨٤ بتعديل بعض أحكام قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ على أنه « مع عدم الإخلال بأحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية لا يجوز لمحامى الإدارات القانونية للهيئات العامة وشركات القطاع العام والمؤسسات الصحفية أن يزاووا أعمال المحاماة لغير الجهة التى يعملون بها والا كان الممثل باطلا ولا يرى هذا الحظر بالنسبة للقضايا الخاصة بهم وبأزواجهم وبأقاربهم حتى الدرجة الثالثة وذلك فى غير القضايا المتعلقة بالجهات التى يعملون بها » .

ومن حيث أن مفاد ما تقدم أن المشرع فى المادة (٢٠) المشار إليها تناول تنظيم حالات البطلان بسبب العيوب الشكلية التى تصيب الاجراءات ومن هذه الحالات البطلان الذى يقرره القانون بعبارة صريحة وحالة عدم النص عليه ، فإذا نص القانون على وجوب اتباع شكل محدد أو فرض حظر على عمل معين وقرر البطلان صراحة جزاء مخالفة ذلك فإن الاجراء المخالف يقع باطلا .

ومن حيث أن المادة (٨) من قانون المحاماة المشار إليها حظرت على محامى الإدارات القانونية مزاولة أعمال المحاماة لغير الجهة التى يعملون بها . ورتبت جزاء البطلان على مخالفة هذا الحظر وإذا كان المشرع قد استثنى من هذا الحظر القضايا الخاصة بمؤلاء المحامين وبأزواجهم وبأقاربهم حتى الدرجة الثالثة فإن هذا الاستثناء يجد حذبه بصرح النص فى ألا تكون الجهات الإدارية التى يعملون بها طرفا فى هذه القضايا فى مخالفة ذلك . فترتب البطلان حتما فيما لا اجتهاد معه لآو منازعة فيه مع صراحة النص عليه .

ومن حيث ان الثابت من الاوراق ان صحيفة افتتاح الدعوى النى قيدت فى جدول محكمة القضاء الادارى بالقاهرة برقم ٤١٥١ لسنة ٣٩ ق قد تم التوقيع عليها من المدعى (.....) موصوفا بأنه محام بالادارة القانونية بجامعة حلوان المدعى عليها واحصم فيها رئيس الجامعة طالبا الغاء القرار الصادر منه برقم ١٦ لسنة ١٩٨٥ والحكم له بطلائه المينة بصحيفة الدعوى فانها تكن قد وقعت باطلا لمخالفة ذلك لأحكام قانون المحاماة .

ولا ينال من ذلك ما يشيره تقرير الطعن من أن البطلان فيه مصادرة لحق التقاضى لهذه الفئة من المحامين الذى كلفه المستور أصالة أو بالوكالة ذلك لأن البطلان فى هذه الحالة لا ينطوى على مصادرة للحق فى الالتجاء الى القضاء اذ ان الالتجاء الى القضاء حق دستورى مكفول للجميع طبقا لاحكام والاجراءات والمنصوص عليها فى القوانين المختلفة والتى يجب مراعاتها عند استعمال هذا الحق والحظر المشار اليه والذى رتب القانون على مخالفة البطلان لا يخرج عن كونه تنظيما اجرائيا يتعلق بصحة صحيفة الدعوى ولا يمس أصل الحق الموضوعى المطالب به حيث لم يرب القانون حرمان محامى الادارات القانونية من المطالبة بحقوقهم قبل الجهات الادارة التى يعملون بها فيكون من حق المدعى اقامة ما يشاء من دعاوى ضد جهة عمله للمطالبة بحقوقه لديها شريطة ان تقام الدعاوى بالاجراءات السليمة وفقا لما ينص عليه القانون .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه أخذ بهذا النظر فانه يكون قد اصاب وجه الحق فى قضائه ويكون الطعن فيه قائما على غير سند من صحيح القانون ومن ثم حريا بالرفض مما يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا والزام الطاعن المصروفات .

الفصل السابع

التقيد في نقابة المحامين ويعمل المؤسسات والهيئات العامة
وشركات القطاع الخاص رسوم التقيد والعضوية والاشتراكات
الخاصة بالمحامين العاملين بها

قاعدة رقم (١٥)

المبدأ :

المادة ٧٢ من قانون المحاماة السابق - رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ والمادة
(١٧٢) من قانون المحاماة رقم ١٧ لسنة ١٩٨٢ - تقوم للشرع الجهات
النصوص عليها قانون المحاماة تحول رسوم التقيد والعضوية والاشتراكات
الخاصة بالمحامين العاملين بها - وردت هذه القائمة بصيغة الأمر والإلزام
على وجه تنتفي معه أية سلطة تقديرية لجهة الإدارة في هذا الصدد -
مبادرة بعض المحامين بهذه الإدارات إلى إثناء المبالغ المطلوبة للنقابة لا يسقط
التزام جهة الإدارة بها ويتمن في هذه الحالة رد تلك المبالغ - تراخي جهة
الإدارة في اجراءات التقيد لا يصلح ذريعة لتفويت الدور في الترقية او
حجبها عن مستحقها .

الحكمة :

وحيث أن مبنى الطعن مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون والخطأ في
تطبيقه وتأويله لأن أمر تعديل قيد المحامين في جدول النقابة في تطبيق حكم
المادة (١٧٢) من قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٥ متروك لسلطة
التفويض للجهة الادارية وفق حاجة العمل بها وما يقوم لديها من الدوائري
التي ترقى على مقتضاها اجراء تعديل قيد المحامين الذين يعملون لديها من
عدمه ولا يسوغ لهؤلاء القيام من تلقاء أنفسهم بتعديل قيدهم بالجدول
دون الرجوع اليها لتقدير مدى حاجة العمل وضالمة الاجراء ذلك التعديل

وانه ما دام ان الهيئة الطاعنة لم يسبق لها الموافقة على تعديل قيدهم
باجدول على النحو المشار اليه فلا الزام عليها بسداد الرسوم التي قلموا
بسدادها في هذه الصدد .

وحيث ان المادة ١٧٢ من قانون المحاماة السابق رقم ٦١ لسنة ١٩٦٧
نصت على ان تتحمل المؤسسات العامة والشركات والجمعيات والمنشآت
قيمة رسوم القيد وتمغيات المحاماة والاشتراكات الخاصة بالمحامين العاملين
بها ونصت المادة ١٧٣ من قانون المحاماة الحالي رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ على
ان تتحمل الهيئات العامة وشركات القطاع العام والشركات والجهات الخاصة
برسوم القيد والاشتراكات الخاصة بالمحامين العاملين في اداراتها القانونية
المرخص لهم بذلك طبقا لاحكام القانون في حين ينص القانون ٤٧ لسنة
١٩٧٣ بشأن الادارة القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات
التابعة لها في المادة (١٣) منه على انه يشترط فيمن يشغل الوظائف الفنية
بالادارة القانونية ان يكون قد مضى على قيده بجدول المحامين المدة الميينة
قرين كل وظيفة منها وذلك على النحو التالي : — محام ثان : القيد امام
محاكم الاستئناف أو اقضاء ثلاث سنوات على القيد امام المحاكم
الابتدائية

محام أول : القيد امام محاكم الاستئناف لمدة ثلاث سنوات
محام ممتاز : القيد امام محاكم الاستئناف لمدة سنة سنوات
مدير ادارة قانونية : القيد امام محكمة النقض لمدة سنتين

وينص في المادة (١٤) منه على ان مع مراعاة ما هو منصوص عليه
في المادة التالية يكون التعيين في وظائف الادارات القانونية في درجة
محام ثالثا فما يعلوها بطريق الترقية من الوظيفة التي تسبقها مباشرة على
اساس مرتبة الكفاية مع مراعاة الاقدمية بين المرشحين عند التساوي في
الكفاية .

وحيث أن البين من مطالعة هذه النصوص انه المادة (١٧٢) من القانون الأول و ١٧٣ من القانون الثاني قد اوجبت كلاهما على الجهات المنصوص عليها فيها عمل رسوم القيد والدمغة والاشتراكات الخاصة بالمحامين العاملين بها وقد وردت القاعدة بصيغة الأمر والالزام على وجه ينتهي منه اية سلطة تقديرية للجهة الادارية في هذا الصدد ومن ثم يغدو افعال هذا الحكم وجوبا لا خيار فيه لتلك الجهة والتي يتعين عليها بالتالى أداء الرسوم والاشتراكات المشار اليها للمحامين العاملين بها متى توافر في شأنهم شروط القيد بالجداول الخاصة بمختلف درجات المحاكم وليس في مبادرة بعض المحامين الى اداء هذه المبالغ للتقابة ما يسقط الزام الجهة الادارية بها أو يسوغ لها التحلل منه وانما يتعين عليها لزاما رد تلك المبالغ اليهم نزولا عند مقتضى التزامها القانوني في هذا الشأن وهذا النظر يتوافق وما نصت عليه كل من المادتين ١٣ ، ١٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه اللتين اشترطتا لشغل وظائف المحامين بالادارات القانونية بالتعيين أو الترقية توافر القيد بالجداول الخاصة بمختلف درجات المحاكم بحسب الوظيفة المراد شغلها ، ومن ثم فان تراخي القيد لا يصلح ذريعة لتفويت الدور في الترقية أو حبسها عن مستحقها .

وحيث انه على هذا المقتضى تكون الهيئة الطاعنة ملتزمة باداء رسوم القيد والدمغة والاشتراكات التي قام بسدادها المطعون ضدهم واذ أخذ الحكم المطعون فيه بهذا النظر فانه يكون قد وافق حكم صحيح القانون وتبين لذلك الحكم بقبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا والزام الهيئة اطاعة المصروفات ومقابل اتعاب المحاماة .

قاعدة رقم (١٦)

البدا :

القيد فى جدول المحامين شرط من شروط عضوية الادارات القانونية بالهيئات العامة - يتعين أن يكون العامل شاغلا لحدى وظائف الادارة القانونية بالادارة المقررة قانونا للتعين على احدى هذه الوظائف - فى هذه الحالة تلتزم الهيئة بقيد هذا العضو فى جدول المحامين - وتؤدى عنه رسوم القيد والاشتراكات المقررة .

الحكمة :

» ان المادة ٥٠ من قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ تنص على أنه يشترط فيمن يمارس المحاماة وفيمن يكون عضوا بالادارة القانونية بالهيئات والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها أن يكون اسمه مقيدا فى جدول المحامين المشتغلين

وتنص المادة ١٧٢ على أن تتحمل المؤسسات العامة والشركات والجمعيات والمنشآت قيمة رسوم القيد ودمغات المحاماة والاشتراكات الخاصة بالمحامين العاملين بها .

ومن حيث أن مؤدى النصين المتقدمين أن القيد فى جدول المحامين شرط من شروط عضوية الادارات القانونية بالهيئات العامة . ولكى يتمتع العامل بهذا الوصف يتعين أن يكون شاغلا لحدى وظائف الادارة القانونية بالادارة المقررة قانونا للتعين على احدى هذه الوظائف وفى هذه الحالة تلتزم الهيئة بقيد هذا العضو فى جدول المحامين وتؤدى عنه رسوم القيد والاشتراكات المقررة .

ومن حيث أن الثابت من ملف خدمة المدعى أن المدعى لم يشغل احدى وظائف الادارة القانونية بالهيئة المدعى عليها منذ نقله منها فى

١٣/٦/١٩٦٨ وبالتالي فلم يكونوا عضوا بهذه الادارة عند العمل بأحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ في ١٣/١١/١٩٦١ - تاريخ نشر هذا القانون وظل على هذا الوضع ابان سريان أحكام هذا القانون ، فمن ثم فلا يكون له أصل حق في مطالبة الهيئة بسداد رسوم القيد ببطول المحامين أو الاشتراكات المستحقة لل نقابة نيابة عنه وبما لذلك تكون دعواه على غير أساس خليفة بالرفض .

(طعن ٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٨٧/٤/٢٦)

قاعدة رقم (١٧)

المادة :

طبقا لأحكام قانون الادارات القانونية رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ لا يصدر مظهريا عملا في تلك الادارات الا من كان مقيدا بنقابة المحامين وشاغلا لاحدى الوظائف القانونية المحددة به على سبيل الحصر - التزام الهيئات العامة سداد رسوم القيد والاشتراكات ينصرف فقط الى اعضاء الادارات القانونية بها دون سواهم .

الفتوى :

ان الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ١/١١/١٩٨٩ فتبينت أن المادة ١ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الادارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها ينص على أن « تسرى أحكام القانون المرافق على مديري وأعضاء الادارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها » .

وتنص المادة ٦ من ذات القانون على أن « تبارس الادارات القانونية اختصاصاتها الفنية في استقلال ... ولا يخضع مدير وأعضاء هذه

الادارات فى مباشرتهم لاعمالهم الفنية الا لرؤسائهم المتدرجين وفقاً
لأحكام هذا القانون ، ولا يخل ذلك بسلطة رئيس مجلس ادارة الجهة
المنشأ فيها الادارة القانونية فى الاشراف والمتابعة « ٠٠٠ » وتنص المادة ١٩
على أن « تكون الوظائف الفنية فى الادارات القانونية الخاضعة لهذا القانون
على الوجه التالى : — مدير عام ادارة قانونية ، مدير ادارة قانونية ، محام
ممتاز . محام أول ، محام ثان ، محام ثالث ، محام رابع « ٠٠٠ » .

وتنص المادة ١٢ على انه يشترط فيمن يعين فى احدى الوظائف
الفنية بالادارات القانونية أن تتوافر فيه الشروط المقررة فى نظام العاملين
المدينين بالدولة أو القطاع العام على حسب الاحوال وأن يكون مقيداً
بجدول المحامين المشتغلين « ٠٠٠ »

وتنص المادة ١٣ على أن « يشترط فيمن يشغل الوظائف الفنية
بالادارات القانونية أن يكون قد مضى على قيده بجدول المحامين المدة المبينة
قرين كل وظيفة « ٠٠٠ » وأخيراً تنص المادة ١٧٣ من قانون المحاماة رقم ١٧
لسنة ١٩٨٣ على أن « تحصل الهيئات العامة وشركات القطاع العام « ٠٠٠ »
برسوم القيد والاشتراكات الخاصة بالمحامين العاملين فى ادارتها القانونية
المرخص لها بذلك طبقاً لأحكام هذا القانون » .

ومفاد ما تقدم أن القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ المشار قد حدد عنى
سبيل الحصر الوظائف الفنية التى يعين فيها أعضاء الادارات القانونية
المخاطبين بأحكامه والتى تبدأ بدرجة محام رابع وتنتهى بدرجة مدير عام
ادارة قانونية واشترط فى المرشح لشغل احدى هذه الوظائف أن يكون
مقيداً بجدول المحامين المشتغلين بنقابة المحامين وأن يكون قد مضى على
قيده بالنقابة المدة المحددة بالقانون قرين كل وظيفة هذا وقد قضى القانون
المشار انه أيضاً باستقلال أعضاء هذه الادارة فى مباشرتهم لاعمالهم الفنية

وعدم خضوعهم في ممارستها الا لرؤسائهم المتدرجين طبقا لأحكامه وذلك دون اخلال بسلطة رئيس الجهة في الاشراف والمتابعة لاعمال تلك الادارات .

ولما كان قانون المطامير رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه قد انزم الهيئات العامة وشركات القطاع العام بتحمل رسوم قيد واشتراقات المطامين العاملين بإدارتها القانونية وانه طبقا لأحكام قانون الادارات القانونية رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه لا يعد محاميا عاملا في تلك الادارات الا من كان مقيدا بنقابة المطامين وشاغلا لاحدى الوظائف القانونية المحددة به على سبيل الضر ومن ثم فان التزام الهيئات العامة بسداد الرسوم والاشتراقات المشار اليها ينصرف فقط الى أعضاء الادارات القانونية بها دون سواهم وترتبيا على ما تقدم ولما كان الثابت أن العامل المروضة حالته لم يكن يعد وفقا للمفهوم المتقدم - في تاريخ قيده بالنقابة أمام محكمة النقض - عضوا بالادارة القانونية لهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة وانما كان منتدبا فقط للاشراف عليها الى لممارسة ذلك الاختصاص المقرر لرئيس مجلس الادارة في هذا الشأن وليس منتدبا لشغل احدى وظائفها ، ومن ثم فانه يخرج من نطاق المخاطبين بحكم المادة ١٧٣ من قانون المطامير ويكون تحمل الهيئة برسوم قيده بالنقابة غير قائم على أساس من القانون ويضمن عليها استرداد قيمة تلك الرسوم منه .

اسدك :

اتمى رأى اللجنة العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز تحمل هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة برسوم قيد الدكور /
بنقابة المطامين أمام محكمة النقض .

لأمانة رقم (١٨)

المبدأ :

يتمتع الاعتداد بصفة القيد بجدول المشتغلين بالحماية وذلك عند الترقية الى وظيفة محام ثان طالما لم يصدر قرار من لجنة قبول المحامين المنصوص عليها في المادة ١٦ من قانون الحماية يؤثر في صحة قيده بجدول المحامين المشتغلين بالحماية .

الحكمة :

المشرع في قانون الادارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ عين على سبيل احصر الوظائف الفنية في الادارات القانونية واشترط فيمن يشغل إحدى هذه الوظائف أن تتوافر فيه الشروط المقررة للتعين في قانوني نظام العاملين المدنيين بالدولة أو نظام العاملين بالقطاع العام حسب الاحوال وأن يكون مقيدا بجدول المحامين المشتغلين طبقا للقواعد والمدد الميينة قرين كل وظيفة من الوظائف المشار اليها في المادة (١٣) من القانون سالف البيان - القيد في أحد جداول المحامين المشتغلين يفيد الاشتغال بالحماية طالما لم يتم بالمحامي إحدى الحالات التي تقتضى نقل اسمه الى جدول غير المشتغلين وذلك حسبما تقرره لجنة قبول المحامين المنصوص عليها في المادة ١٦ من قانون الحماية الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ - ما لم يصدر قرار من هذه اللجنة يؤثر في صحة قيد المحامي بأحد الجداول فانه يتمتع الاعتداد بهذا القيد - لا مظنة للقول بأن المبرة ليست باقضاء مدد على القيد بأحد جداول المحامين المشتغلين وانما بممارسة المهنة ممارسة فعلية طوال كل مدة من المدد المشار اليها في المادة ١٣ المشار اليها اذ لا سند في ذلك من نصوص القانون فضلا عن تعارضه مع

واقم ما هو ثابت بجدول نقابة المحامين — مؤدى ذلك : يتمن الاعتداد بمدّة
القيّد بجدول المشتغلين بالمحاماة وذلك عند الترقية الى وظيفة محام ثان.
طالما لم يمدد قرار من لجنة قبول المحامين المنصوص عليها في المادة ١٦
من قانون المحاماة يؤثر في مدّة قيده بجدول المحامين المشتغلين .

(ملف رقم : ٨٤٧/٣/٨٦ بتاريخ ١٤/٦/١٩٩٣)

الفصل الثامن

الدعاوى المرفوعة من أعضاء الإدارات القانونية أو ضدهم

المادة رقم (١٩)

المبدأ :

المادة (١٩) من قرار وزير العدل رقم ٥٦٩ لسنة ١٩٧٧ باصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بتنظيم الإدارات القانونية قضت بأن يعرض مدير الادارة القانونية على رئيس مجلس الإدارة في الهيئة أو الشركة التي يعمل بها الدعاوى التي ترفع من أحد أعضاء الإدارة القانونية أو من الهيئة ضد أحدهم لتقرير إحالتها الى إدارة قضايا الحكومة لمباشرتها - هذا النص لم يسلب الإدارة القانونية حقها الاصيل في مباشرة الدعاوى والمنازعات امام المحاكم وهيئات التحكيم نيابة عن الهيئة أو الشركة وانما يعتبر بمثابة توجيه لرئيس مجلس الإدارة لإحالة المنازعات الى إدارة قضايا الحكومة - عدم مراعاة العرض على رئيس مجلس إدارة لا يوجب البطلان - نفس ذلك : - عدم وجود نص يقرر هذا البطلان - نص المادة (٢٠) من قانون المرافعات لا يكون الاجراء بالاعلان الا اذا خلى القانون صراحة على ذلك أو شابه عيب لم تتحقق بسببه النفاذ من الاجراء .

الحكمة :

من حيث أن المطعون ضده يدفع بعدم قبول الطعن المقام من هيئة كهرباء مصر استنادا الى المادة ١٢ من قرار وزير العدل رقم ٥٦٩ لسنة ١٩٧٧ باصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بتنظيم لادارات القانونية .

ومن حيث ان المادة ١٢ المشار اليها تقضي بأن يعرض مدير الادارة اتقانونية على رئيس مجلس الادارة في الهيئة أو الشركة التي يعمل بها

الدعاوى التى ترفع عليها من أحد أعضاء الادارة القانونية أو منها ضد أحدهم بتقرير حالتها الى إدارة قضايا الحكومة لمباشرتها .

ومن حيث ان النص المشار اليه لم يسلب الادارة القانونية حقها لأصيل فى مباشرة الدعاوى والمنازعات أمام المحاكم وهيئات التحكيم نيابة عن الهيئة أو الشركة والمقرر لها بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه وانما يعتبر هذا النص بمثابة توجيه لرئيس مجلس الادارة لاحالة المنازعات المشار اليها فى المادة ٢٠ متعلقة بالذكر الى إدارة قضايا الحكومة لمباشرتها وذلك فى إطار ما نص عليه فى المادة الثالثة من القانون المشار اليه والتي تخول مجلس الادارة لحالة بعض الدعاوى والمنازعات التى تكون المؤسسة أو الهيئة طرفاً فيها الى إدارة قضايا الحكومة لمباشرتها وعلى هذا الأساس فإن الاجراءات التى تتخذها الادارة القائمة نيابة عن الهيئة أو الشركة لا تكون باطلا اذ أنه طبقاً للمادة ٢ من قانون المرافعات لا يكون الاجراء باطلاً الا اذا نص القانون صراحة على ذلك أو بشابه عيب لم يتحقق بسببه الفاية من الاجراء .

(طعنان ١٦٨٣ و ٢١٧٦ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٨٦/١/٢٦)

الفصل التاسع

تعيين أعضاء الإدارات القانونية

قاعدة رقم (٢٠)

المبدأ :

يشترط فيمن يتعين في وظيفة محام ممتاز القيد امام محاكم الاستئناف لمدة ثلاث سنوات او انقضاء ست سنوات على القيد امام المحاكم الابتدائية - لتعيين في وظيفة محام يكتفى بالقيد بجداول المحامين المشتغلين .

الفتوى :

المشرع عين على سبيل الحصر الوظائف الفنية في الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها واشترط فيمن يشغل إحدى هذه الوظائف ان تتوافر فيه الشروط المقررة للتعيين في قانونى نظام العاملين المدنيين بالدولة ونظام العاملين بالقطاع العام حسب الأحوال وان يكون مقيدا بجداول المحامين المشتغلين طبقا للقواعد والمحددات مبرين كل وظيفة من الوظائف المشار إليها فى المادة ١٣ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها وقد ادمج المشرع وظيفتى محام أول ومحام ممتاز فى وظيفة محام ممتاز وعادلها بالدرجة الثانية من درجات الجدول المرافق للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة أو الجدول المرافق للقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين بالقطاع العام كما ادمج وظائف محام رابع ومحام ثالث ومحام ثان فى وظيفة محام وعادلها بالدرجة الثالثة من درجات الجدولين المرفقين للقانونين سائلى البيان - المشرع وحد من شروط شغل هذه الوظائف ممثلة فى الشروط المقررة

تشغل الوظيفة الأدنى من الوظائف المدمجة مع بعضها البعض — مؤدى ذلك انه يشترط فيمن يعين فى وظيفة محام ممتاز القيد امام محاكم الاستئناف لمدة ثلاث سنوات أو انقضاء ست سنوات على القيد أمام المحاكم الابتدائية فى حين يكفى للتمين فى وظيفة محام بالقيد بجدول المحامين المشتغلين بالمحاماة .

(ملف ٨٦/٣/٨٦ جلسة ١٩٩٢/٢/٣)

(و ملف ٨٤٠/٣/٨٦ جلسة ١٩٩٢/٢/١)

فصله رقم (٢١)

المبدأ :

شروط التمين بوظيفة محام ممتاز بالادارات القانونية هى ذاتها شروط التمين بوظيفة محام اول — وقد ادمجت الوظيفتان فى وظيفة واحدة بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٨٦ .

القنوى :

يكفى للتمين فى وظيفة محام ممتاز فى مقصود قانون الادارات القانونية الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ والمعدل بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٨٦ بشروط شغل وظيفة محام اول التى ادمجت فى تلك الوظيفة — شروط التمين فى الوظيفتين المندمجتين بوظيفة محام ممتاز ومحام اول هى الشروط المطلوبة بذى قبل لشغل أدنى هاتين الوظيفتين وتعتبر الشروط التى يجب توافرها فيمن يشغل وظيفة محام ممتاز وفق القانون رقم ١ لسنة ١٩٨٦ هى عين الشروط التى كان يتمين توافرها لشغل وظيفة محام اول بذى قبل واتساقا مع هذا النعم قرر المشرع فى الفقرة الأخيرة من المادة ٢ من القانون المشار اليه أن يكون ترتيب الاقدمية بين المتقولين الى درجة واحدة بحسب أوضاعهم السابقة .

(ملف رقم ٨٤١/٣/٨٦ — جلسة ١٩٩٢/٤/١٢)

قاعدة رقم (٢٢).

البها :

التميين في وظائف أعضاء الإدارات القانونية يشترط التيد بجدول العاملين المستقلين طبقا للقواعد والمدة المينة قرين كل وظيفة ، واعتد الشرع في هذا الصدد بمدة الاشتغال بعمل من الأعمال القانونية النظرية طبقا للقانون المحاماة وقرر حسابها ضمن المدة المشتركة للتميين - لا وجه لحساب أى مدة خبرة مكتسبة علميا نتيجة الحصول على دبلومات الدراسات العليا في القانون .

الحكمة :

عدم افادة أعضاء الإدارات القانونية من أحكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ في شأن ضم مدة الخبرة المكتسبة علميا - أساس ذلك : ان الشرع تحقيقا منه لاستقلال أعضاء الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها وضمانا لحيدتهم في اداء عملهم أفرد تنظيميا قانونيا خاصا نظم فيه المعاملة الوظيفية لهذه الفئة - وعين الشرع هذه الوظائف على سبيل الحصر واشترط فيمن يشغلها فوق الشروط المقررة للتميين في قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام ان يكون مقيدا بجدول المحامين المستقلين طبقا للقواعد والمدة المينة قرين كل وظيفة من الوظائف المشار إليها في المادة ١٢ من قانون الإدارات القانونية رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ واتى بتختلف من وظيفة الى أخرى واعتد في هذا الصدد بمدة الاشتغال بعمل من الأعمال القانونية النظرية طبقا لقانون المحاماة وقرر حسابها ضمن المدة المشتركة للتميين في هذه الوظائف ولم يجعل الشرع من مدة الخبرة المكتسبة علميا ما يشر اثارا على المدد المطلوبة قانونا لشغل أى من هذه الوظائف يؤكد ذلك ان قانون المحاماة رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ لم يربط في

المادة ٢٤ منه من أثر الحصول على دبلوماسيين من دبلومات الدراسات العليا في القانون سوى اقتصار مدة التمرين الى سنة بدلا من سنتين دون ان ينسب ذلك على المدد اللازمة للقيّد بجداول المحامين ذاته الامر الذي يتعين معه الوقوف عند اعادة المشرع في هذا الشأن اذ نظم الشئون الوظيفية لهذه الفئة باحكام خاصة لا يتسوغ معها استدعاء الاحكام التي ترصدها أنظمة التوظيف العامة والقول بشير ذلك من شأنه اضافة مدة سبق أخذها في الاعتبار لدى تعيين العامل في الوظيفة التي يشغلها .

(ملف رقم : ٨٦/٣/٨٦ - جلسة ١٩٩٢/٨/١)

نفس المعنى (ملف رقم ٨٦/٣/٨٦ - جلسة ١٩٩٢/٢/٢٣)

الفصل السادس الجمعية أعضاء الإدارات القانونية

قاعدة رقم (٢٢)

المبدأ :

الواد ١ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ من قانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها - قرار وزير العمل رقم ٧٨١ لسنة ١٩٧٨ بملامحة قواعد تعيين وترقية ونقل ونسب واعادة معمرى وأعضاء الإدارة القانونية بالهيئات العامة وشركات القطاع العام - القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٢ المشار إليه هو الأساس في تنظيم شؤون الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها - تطبق على هؤلاء أحكام هذا القانون المشار إليه دون أحكام قوانين التوظيف العامة إلا ما فات هذا القانون النص عليه واقتضت الضرورة تطبيقه منها - لا تجوز إصدار أحكام قانون خاص وأعمال أحكام قانون عام .

العبارة في الأهمية كمعصر مفاضلة لترقية إلى الوظائف الأعلى عند التساوى في الكفاية هي بالأهمية في الفئة الوظيفية السابقة وذلك بالنسبة إلى قرارات الترقية الصادرة في ظل العمل بأحكام قرار وزير العمل المشار إليه .

الحكمة :

ومن حيث أن مبنى الطعن - مخالفة الحكم المطعون فيه القانون والخطأ في تطبيقه - وتأويله إذ أن صريح نص المادة الأولى من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ أنه هو الأساس في تنظيم شؤون مديري وأعضاء الإدارات القانونية بالجهات المشار إليها فيه ، فتطبق عليهم أحكامه دون أحكام قوانين التوظيف العامة إلا ما فاده أو اقتضت الضرورة تطبيقه منها ، وهو

ما جرت به أحكام المحكمة الإدارية العليا ، وأن هذا الخطأ أدى بالحكم الطعين الى جعل ضابط المفاضلة هو الأسبقية في أقدمية الدرجة المالية عند التساوى في الكفاءة ، وطرح ضابط أسبقية الاشتغال بالعمل القانوني الواجب التطبيق ، دون ضابط أسبقية الدرجة المالية أو الالتحاق بالخدمة . وأننى ذلك ذهبت محكمة النقض والتواضع التى وضعتها لجنة مديري وأعضاء الإدارات القانونية بوزارة العدل بجلستها المعقودة فى ١٩٨٤/٧/٧ . وأنه اعتبار قيد المطعون ضدها أمام محكمة النقض دون الطاعن الثانى وجه أفضلية عليه يخالف ما قصده عليه المادة ٧٧ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ ، فى خصوص اشتراطات شغل وظيفة مدير إدارة قانونية ، ومن التسمية بين من قيد أمام محكمة النقض طعنة ضلخ وبين من قيد أمام محكمة الاستئناف ومن على اشتغاله بالمعاملة ٢٤ سنة ، وأن موضوع مدة عمل كل من الطاعنين بأعمال نظيرة لأعمال المعاملة ومدة القيد فى جدول الترقية تزيد على مدة عمل المطعون ضدها الأولى ، فيكون لهما الأفضلية فى التقدم عليها لشغل الوظيفة الأولى ، وهو ما تمت إليه لجنة مديري وأعضاء الإدارات القانونية ، حيث نظرت الترقية محل الطعن وتحسنت التنازع عليها بتقديم الطاعنين .

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة جرى على أن السادة الأولى من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها تنص على أن « تسرى أحكام القانون المرافق على مديري وأعضاء الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها » ومناف ذلك أن هذا القانون هو الأساس فى تنظيم شؤون هؤلاء فتطبق عليهم أحكام قوانين التوظيف العامة ، إلا ما فات . هذا القانون النص عليه وقضت الضرورة تطبيقه منها ، إذ لا يجوز إهدار أحكام قانون خاص ، وإعمال أحكام قانون عام له منافاته لمقتضى شرعية .

وأن المواد ١١ و ١٢ و ١٣ و ١٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه .
وقرار وزير العدل رقم ٧٨١ لسنة ١٩٧٨ بلائحة قواعد تعيين وترقية ونقل
ونائب واعارة مديري وأعضاء الادارات القانونية بالهيئات العامة وشركات
القطاع العام ، الصادر تنفيذا للتغويض التشريعي الوارد بنص المادة الثامنة
من القانون المذكور ، نظمت أحكام تعيين وترقية هؤلاء تنظيميا شاملا بما
لا يجوز معه استدعاء أحكام التمين والترقية المنصوص عليها في أنظمة
التوظيف العامة ، الا ما فات تنظيمه منها واقتضت الضرورة الرجوع فيه
الى أحكام نظم التوظيف العامة ، وبما لا يتعارض مع أحكام قانون
الادارات القانونية .

ومن حيث أن المادة ١١ من هذا القانون تنص على أن « تكون
الوظائف الفنية في الادارات القانونية الخاضعة لهذا القانون على الوجه
الآتي : مدير عام ادارة قانونية - مدير ادارة قانونية » .

وتنص المادة ١٣ منه على أن « يشترط فيمن يشغل الوظائف الفنية
بالادارات القانونية أن يكون قد مضى على قيده بجدول المحامين المدة
المبينة مابين كل وظيفة منها وذلك على النحو التالي : مدير ادارة قانونية :
القيد أمام محكمة النقض لمدة سنتين ، أو القيد امام محاكم الاستئناف
واقضاء اربع عشرة سنة على الاشتغال بالمحاماة ٠٠ » وتنص المادة ١٤
على أنه « مع مراعاة ما هو منصوص عليه في المادة التالية يكون التعيين
في وظائف الادارات القانونية في درجة محام ثالث فصلا يملوها بطريق
الترقية من الوظيفة التي تسبقها مباشرة على أساس مرتبة الكفاية ، مع
مراعاة الاقدمية بين المرشحين عند التساوي في الكفاية » وتنص المادة
السابعة من قرار وزير العدل رقم ٧٨١ لسنة ١٩٧٨ ، المشار اليه على أن
« تعدل الاقدمية في الفئة الوظيفية بتاريخ القرار الصادر بالتعيين فيها ،
ما لم يحددها القرار بتاريخ آخر ، وتحدد الاقدمية فيها بين الميعنين بقرار

واحد بترتيب أسماهم فيه ، ويراعى فى تحديد الأقدمية القواعد التالية (١) اذا كان التعيين متضمنًا ترقية اعتبرت الأقدمية على أساس الأقدمية فى الفئة السابقة ، وطبقا لصريح حكم هذا النص ، فان العبرة فى الأقدمية بكنصر مفاضلة للترقية الى الوظائف الاعلى عند التساوى فى الكفاية ما هى بالأقدمية فى الفئة الوظيفية السابقة ، وذلك بالنسبة الى قرارات الترقية الصادرة فى ظل العمل بأحكام قرار وزير العدل المشار اليه .

ومن حيث انه متى كان الثابت أن السيد / حاصل على ليسانس الحقوق عام ١٩٦٣ وعين فى ١٤/٩/١٩٦٣ ، وقيد بالجدول العام فى ٢٠/٧/١٩٦٧ ، وبالإستئناف فى ٧/٣/١٩٧١ وبالتنقض فى ٢٩/١٢/١٩٧٤ وأن السيد : ليسانس الحقوق عام ١٩٦٣ وعين فى ١٦/١٢/١٩٦٣ وقيد بالجدول العام فى ٥/٢/١٩٧٠ وبالإستئناف فى ١/٤/١٩٧٣ وأن المظنون ضدها الأولى حصلت على ليسانس الحقوق عام ١٩٦٩ وعينت فى ١٥/٤/١٩٦٧ وقيدت بالجدول العام فى ٥/٢/١٩٧٠ وبالإستئناف فى ١٠/١٢/١٩٧٣ وبالتنقض فى ٢٩/١٢/١٩٧٩ ، فقد استوفوا جميعا عدد القيد المطلوبة قانونا للترقية لوظيفة مدير ادارة قانونية — طبقا لنص المادة ١٢ من قانون الادارات القانونية المشار اليه — وتساوا جميعا فى مرتبة الكفاية ، وبالتالي فلا محيص من اجراء المفاضلة بينهم على أساس الأقدمية فى الفئة الوظيفية السابقة . واذا كانت المظنون ضدها تشغل الدرجة الثانية من درجات القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ اعتبارا من ١/٥/١٩٧٤ ، فى حين شغلها الطاعنان اعتبارا من ٣١/١٢/١٩٧٤ ، فانها تكون أحق منهما بالترقية الى وظيفة مدير ادارة قانونية ، ويكون القرار بالمظنون فيه ، فيما تخطيها فى الترقية الى هذه الوظيفة قد وقع مخالفا للقانون حقيقا التضاء بالسفاهة . ولا وجه للاحتجاج بأن لجنة مديري وأعضاء الادارات القانونية بوزارة العدل قررت بجلستها المعقودة فى

١٩٨٤/٧/٧ الاعتداد بأقدمية العمل القانوني وليس بأقدمية الدرجة المالية أو أسبقية الالتحاق بالخدمة ، وأن تحدد الأقدمية بين الاعضاء القانونيين بالإدارات القانونية على أساس أسبقية تاريخ القيد بالجدول العام أو ما يتلو ذلك من تسلسل القيد أمام المحاكم الابتدائية ومحاكم الاستئناف ومحكمة النقض . . دون أسبقية الدرجة العالية أو الالتحاق بالخدمة . . وذلك أن القرار المطعون فيه صدر بتاريخ ١٩٨٤/٦/١٩ في تاريخ سابق على تاريخ صدور مدة القواعد فلا تسرى في شأنه . واذ انتهى الحكم الطعن إلى ذلك ، فإنه يضمن القضاء برفض الطعن والزام الطاعنين بالمصروفات » .

(طعن رقم ٦٨٧ لسنة ٣٤ ق - بجلسة ١٧/١٢/١٩٨٩)

الفصل الحادى عشر شرط الصلاحية لشغل وظائف الإدارات القانونية

قاعدة رقم (٢٤)

المبدأ :

المواد ٧ و ٢٥ و ٢٧ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات والهيئات العامة والوحدات التابعة لها - أوجب المشرع دراسة حالات شاغلى الوظائف الفنية بالإدارات القانونية الخاصة لأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بمعرفة لجان تشكل لهذا الغرض طبقا للقواعد والمعايير والإجراءات الخاصة بشرط الكفاية والصلاحية التى تضعها لجنة شئون الإدارات القانونية - تصدر قرارات من رئيس الوزراء بنقل من لا تتوافر فيه الصلاحية أو الكفاية الى وظائف أخرى - من لم تشملهم قرارات النقل المشار إليها من شاغلى الوظائف الفنية فى الإدارات القانونية يعتبرون شاغلين لوظائف البعده فى الجدول المرافق للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ والتى تعادل فئاتهم الوظيفية وبذلك مرتباتهم مع أحقيتهم فى بدل التنفـرغ المقرر اعتبارا من التاريخ المحدد لذلك قانونا - المناط فى سريان الأحكام المتقدمة على العامل أن يكون من شاغلى الوظائف الفنية بالإدارات القانونية بمعنى أن يكون معينا على فئة مخصصة لهذه الوظيفة سواء عين عليها ابتداء أو تم نقله إليها بإعادة قانونية سليمة .

المحكمة :

ومن حيث أن المادة (٧) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها نصت على أن « تشكل بوزارة العدل لجنة لشئون الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها » وأن المادة (٥٢) منه نصت على أن « تضع اللجنة المنصوص عليها فى المادة ٧ من

هذا القانون القواعد والمعايير والاجراءات الخاصة بشروط انصلاحيية والكفائية لأعضاء الإدارات القانونية... وتولى هذه اللجنة دراسة حالات شاغلي الوظائف الفنية بالإدارات القانونية الخاضعة لهذا القانون... وأعداد قوائم بأسماء من لا تتوافر فيهم الصلاحيية أو الكفائية... كما نصت المادة ٢٦ من ذات القانون على أن « تصدر قرارات من رئيس مجلس الوزراء... بنقل من لا تتوافر فيهم الصلاحيية أو الكفائية من شاغلي الوظائف الفنية بهذه الإدارات الى وظائف أخرى... » كذلك فقد نصت المادة ٢٧ من القانون المذكور على أن « يعتبر شاغلو الوظائف الفنية في الإدارات القانونية الخاضعة لهذا القانون الذين لا تشملهم قرارات النقل المشار إليها في المادة السابقة شاغلي للوظائف المحددة في الجدول المرافق التي تعادل فئاتها فئاتهم الوظيفية وبذات مرتباتهم... » كما تنص الفقرة الثانية من جدول مراتب الوظائف الفنية بالإدارات القانونية الملحق بالقانون على أن « يمنح شاغلو الوظائف الفنية المبينة بهذا الجدول بدل التفرغ قدره ٣٠٪ من بداية مريوط الفئة الوظيفية... »

ومن حيث أن الاستفادة مما تقدم أن المشرع أوجب دراسة حالات شاغلي الوظائف الفنية بالإدارة القانونية الخاضعة لأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه بمعرفة لجان تشكل لهذا الغرض وطبقا للقواعد والمعايير والاجراءات الخاصة بشروط الكفائية والصلاحيية التي تضعها لجنة شئون الإدارات القانونية ، وتصدر قرارات من رئيس الوزراء بنقل من لا تتوافر فيهم الصلاحيية أو الكفائية الى وظائف أخرى ، ويعتبر من لا تشملهم قرارات النقل المذكورة شاغلي للوظائف المحددة في الجدول المرفق للقانون آف الذكر التي تعادل فئاته فئاتهم الوظيفية وبذات مرتباتهم وفقا للصواب التي نص عليها القانون مع استحقاقهم لبدل التفرغ المقرر اعتبارا من التاريخ المحدد لذلك قانونا ، وقد تمت دراسة حالات شاغلي

الوظائف الفنية بالادارات القانونية وصدرت قرارات بنقل من لا تتوفر
فيهم الصلاحية أو الكفاية الى وظائف أخرى وأجاز القانون لهؤلاء العاملين
الطعن في هذه القرارات أمام القضاء .

ومن حيث أن المناط في سريان الأحكام المتقدمة على العامل هو أن
يكون من شاغلي الوظائف الفنية بالادارات القانونية أى أن يكون معيناً على
قمة مخصصة لهذه الوظيفة سواء عين عليها ابتداء أو تم نقله اليها بأداة
قانونية سليمة .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن المدعى عين عام ١٩٦٢ على
الاعتماد المنشأ بالقرار الجمهورى رقم ٤٢٥ لسنة ١٩٦٢ لتعين خريجي
الجامعات بوظيفة ادارية بادارة المخازن والمشتريات ، وأن وظيفته الحالية
رئيس قسم ايدارى بموازنة الوحدات المتحركة ، وأنه لم يشغل فى أى
وقت من الأوقات وظيفة فنية بالادارة القانونية بالهيئة المدعى عليها وهى
محددة درجاتها ووظائفها بموازنة رئاسة الهيئة ومن ثم يكون المدعى من
غير المخاطبين بأحكام النصوص المتقدمة فاقدا لشرط الافادة منها ومن ثم
يكون دعواه غير قائمة على سند من الواقع أو القانون خلية بالرفض .
ومن حيث أنه لا يغير من ذلك صدور أحكام قضائية نهائية لصالح المدعى
فى الدعوى رقم ٥٤٧٦ لسنة ١٩٧٥ محكمة شمال القاهرة الابتدائية الدائرة
٢٢ مدنى والدعوى رقم ٧ لسنة ١٩٨٠ محكمة جنوب القاهرة الابتدائية
الدائرة (٤) مدنى مستأنف وللصادر بتأييد حكم محكمة عابدين الجزئية
(دائرة الأرباء المدنية) فى الدعوى رقم ٧٠٨ لسنة ١٩٧٨ وهى جميعها
صادرة لصالح المدعى وتقضى بالزام الهيئة المدعى عليها بدفع مبالغ للمدعى
عقارة عن رسوم القيد والاشتراك له بتقابة العاملين بالاستئناف والنقض ،
وذلك استنادا لما ثبت من المستندات التى قدمها المدعى ولم تبجدها
الهيئة من أنه عضو شئون قانونية - ولا حجية لهذه الأحكام فى خصوص

الدعوى الراهنة اذ أن القول الفصل في اعتبار المدعى شاغلا لوظيفة فنية
بالاعارة العامة للشئون القانونية بالهيئة من عدمه ليس مناطه أن يكون
مقيدا بجدول الضمان من عدمه بل هو من المسائل المتعلقة بتعيين أو قتل
موظف عام وهي فيما تختص بها محاكم مجلس الدولة دون غيرها طبقا للمادة
(١٠) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢
وانتأب من الأوراق ان المدعى لم يكن عضوا بادارة الشئون القانونية
بالهيئة ولم يصدر قرار بتعيينه عضوا بها ولا حجة كذلك فيما قدمه المدعى
من مستندات منسوب صدورها الى بعض المسؤولين بالهيئة (مدير عام
انورش بالهندسة الكهربائية ومفتش عام الهندسة الكهربائية) وهي كلها
لا تفيد سوى عيام المدعى بأعمال قانونية خارج الادارة القانونية دون أن
يكون شاغلا لوظيفة فنية بالادارة القانونية وهو أمر تسلم به جهة الادارة
ذاتها بدليل قيامها حسبما ينطبق به المستند المقدم منها - بعرض حالة المدعى
بصفته من المشتغلين بأعمال قانونية على اللجنة الخمسية المنبثقة عن لجنة
الادارات القانونية والتي أوصت في تقريرها الذي عرض على لجنة الادارات
القانونية بجلسته ١٩٧٦/٦/٢٩ بعدم صلاحية المدعى للعمل في الادارة
القانونية وجاء في المستخرج المنسوب صدوره الى الادارة العامة لشئون
الادارات القانونية والمقدم من المدعى أن السبب في استبعاده هو عدم
صلاحية لخصوله على ثلاث تقارير بدرجة متوسط عن أعوام ٧٢ و ٧٣
و ١٩٧٤ .

ومن حيث أنه لا حجة كذلك فيما يزعمه المدعى من وجود ملف له
بلجنة الادارات القانونية برقم (٤١٨١) وأن الهيئة أبلغت اسمه الى هذه
اللجنة لصدور حكم من محكمة شمال القاهرة بدفع رسوم القيد وأن ادراج
اسمه تم لهذا السبب فقط لتخلف شرط الصلاحية فيه على نحو ما جاء
بالمستخرج المنسوب صدوره الى الادارة العامة لشئون الادارات القانونية

المشار اليه فانه يفرض حصول ذلك لم يثبت صدور قرار لاحق من جهة مختصة يتعين المدعى عضوا بالادارة القانونية بالهيئة المدعى عليها .

ومن حيث انه ترتيبا على ما سبق يباهه واذا ثبت أن المدعى لم يكن داخلًا لوظيفة فنية بالادارة القانونية بالهيئة القومية لسكك حديد مصر ، كما لم يصدر قرار لاحق بتعيينه في هذه الادارة باعتباره من المشتغلين بأعمال قانونية خارج الادارة القانونية لعدم ثبوت صلاحية ومن ثم فان طلبه تسوية حالته على درجة مدير عام الادارة العامة للشئون القانونية بالهيئة المدعى عليها وما يتفرع على ذلك من استحقاقه لبدل التفرغ المقرر وما يترتب على ذلك يكون غير قائم على سند من الواقع والقانون وتكون دعواه متعينة الرفض ويكون الحكم المطعون فيه وقد انتهى الى رفض الدعوى يكون قد أصاب صحيح حكم القانون الأمر الذي يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا ، ورفضه موضوعا والزام الطاعن بالمصروفات .

(طعن ١٠٧٧ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢٧/٤/١٩٨٦)

قاعدة رقم (٢٥)

نصها :

تختص اللجنة النصوص عليها بالمادة (٧) من قانون الاشراف القانونية بوضع القواعد والاجراءات الخاصة بشروط المصلاحيات والكفائية لشغل وظائف الاعضاء بالادارات القانونية - يمتد اختصاص هذه اللجنة ليشمل المصلاحيات في الاستمرار في تلك الوظائف لو نقل من تثبت عدم صلاحيته الى وظيفة اخرى .

الحكمة :

ومن حيث أن المادة الخامسة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الاشراف القانونية بالقرارات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها تنص على أن : « تضع اللجنة النصوص عليها في المادة (٧) من هذا

القانون القواعد والمعايير والاجراءات الخاصة بشروط الصلاحية والكفاية لأعضاء الادارات القانونية ، ويشكل الوزير المختص خلال خمسة عشر يوما من تاريخ وضع هذه القواعد والمعايير والاجراءات لجنة أو أكثر على النحو التالي :

« وتولي هذه اللجنة دراسة حالات شاغلي الوظائف الفنية بالإدارة القانونية الخاضعة لهذا القانون في نطاق الوزارة واعداد قوائم بأسماء من لا تتوافر فيهم الصلاحية أو الكفاية ، بعد سماع أقوالهم ، وتعرض هذه القوائم علي وكيل الوزارة المختص لابتداء ملاحظاته عليها واحالتها الى هذه اللجنة خلال اسبوعين من تاريخ ابلاغه بها » .

وتنص المادة السادسة من ذات القانون علي أن :

« تصدر قرارات من رئيس مجلس الوزراء في ميعاد غاية ستة شهور من تاريخ العمل بهذا القانون بناء علي ما يعرضه الوزير المختص وبعد موافقة اللجنة المنصوص عليها في المادة (٧) من هذا القانون ، بنقل من لا تتوافر فيهم الصلاحية أو الكفاية من شاغلي الوظائف الفنية بهذه الادارات الى وظائف أخرى تتناسب مع حالاتهم وتعادل فئات وظائفهم وبذات مرتباتهم اما في الجهات التي يعملون بها أو في أية جهة أخرى بالجهاز الاداري للدولة أو بالقطاع العام » .

وتنص المادة السابعة من القانون ذاته علي أن .

« يعتبر شاغلو الوظائف الفنية في الادارات القانونية الخاضعة لأحكام هذا القانون الذين لا تشملهم قرارات النقل المشار اليها في المادة السابقة شاغلين للوظائف المحددة في الجدول المرفق التي تعادل فئاتهم الوظيفية وبذات مرتباتهم ... »

ومن حيث أن مفاد النصوص السابقة أن اللجنة المنصوص عليها في المادة السابعة تختص بوضع القواعد والاجراءات الخاصة بشروط

الإصلاحية والكفائية لتشمل وظائف الأعضاء بالإدارات القانونية ، وهي في ذلك إنما تبشر اختصاصا يتعلق بمدى صلاحية شغل الوظائف الفنية في الإدارات القانونية ، في الإستمرار في وظائفهم الفنية أو نقلهم الى وظائف أخرى .

ومن حيث أن اللجنة المشار إليها استلزمت ضمن المعايير والاجراءات الخاصة بشروط الصلاحية والكفائية ، ضرورة حصول العضو على تقريرين بتقدير جيد على الأقل في سنتين من السنوات ٧٢ و ٧٣ و ٧٤ ، وهو الأمر الذي يتفق مع القانون حيث تستمد اللجنة اختصاصها في وضعها لتلك القواعد من نصوص القانون .

ومن حيث أن المدعى حصل في عامي ٧٢/٧١ و ٧٣/٧٢ على تقريرين بدرجة متوسط وهذا لا يتوافر في حقه شرط الصلاحية في شغل وظيفة فنية بالإدارات القانونية ، وأعمالا لنصوص القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ المشار إليها ، تم نقله الى وظيفة أخرى تناسب حالته وتعادل فئته ، وبالتالي يكون فرار النقل متفقا مع القانون .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه أخذ بهذا النظر فاته يكون قد صادف وجه الحق ويكون الطعن فيه على غير سند من القانون مما يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا .

(طعن ٧٥٦ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٨٨/١/١٠)

الفصل الثاني عشر

قياس كفاية الأداء

قائمة رقم (٢٦)

السيد :

يعد بتقارير الكفاية الموضوعة عن أعضاء الإدارات القانونية بالهيئات العامة بواسطة إدارة التفتيش الفني بوزارة العدل عند النظر في ترقياتهم - ذلك طبقا لأحكام القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها - ولو لم يتم اعتماد الهياكل الوظيفية للإدارات القانونية طلكا أن الترقيات تنى إلى الوظائف المسماة فى القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٣ .

الفتوى :

إن الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة بتاريخ ٢٣/١٢/١٩٨٧ فاستعرضت فتواها الصادرة بجلستها المعقودة بتاريخ ٢٧/١٠/١٩٧٩ التى اتهمت - للأسباب الواردة فيها - إلى استمرار معاملة مديرى وأعضاء الإدارات القانونية وفقا لقوانين العاملين بجهاتهم إلى حين اعتماد الهياكل الوظيفية طبقا لأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها ، كما استعرضت الجمعية أحكام القانون المذكور المعدل بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٨٦ ، وتبين لها أن المادة ٩ منه تنص على أن « تشكل إدارة التفتيش الفني على أعمال الإدارات القانونية

وعلى نشاط مديريها وأعضائها من عدد كاف من المفتشين يندبون من بينه أعضاء الهيئات القضائية .

ونصت المادة ١٠ من ذات القانون على أن « يخضع لنظام التفتيش وتقارير الكفاية كافة مديري وأعضاء الإدارات القانونية فيما عدا شاغلي وظيفة مدير عام إدارة قانونية ويجب أن يتم التفتيش مرة على الأقل كل سنتين . وتقدير الكفاية بأحدى الدرجات الآتية : « ممتاز - جيد - متوسط - دون متوسط - ضعيف » . ونصت المادة ١٤ على أنه « مع مراعاة ما هو مخصص عليه في المادة التالية يكون التعيين في وظائف الإدارات القانونية في درجة محام ثالث فما يعلوها ، بطريق الترقية من الوظيفة التي تسبقها مباشرة على أساس مرتبة الكفاية مع مراعاة الأقدمية بين المرشحين عند التساوي في الكفاية » .

كما استعرضت الجمعية قرار وزير العدل رقم ٧٨١ لسنة ١٩٧٨ بلائحة فواعد تعيين وترقية ونذب وإعارة مديري وأعضاء الإدارات القانونية الذي نصت مادته رقم ٥ على أن « تتوافر الكفاية اللازمة لترقية مدير الإدارة القانونية الى وظيفة مدير عام إدارة قانونية بحصوله في آخر تقرير سابق على الترقية من إدارة التفتيش الفني المنصوص عليها في المادة ٩ من القانون على تقدير كفايته بدرجة جيد على الأقل . وتتوافر الكفاية اللازمة لترقية عضو الإدارات القانونية في الوظائف الأدنى بحصوله على تقرير من إدارة التفتيش بتقدير كفايته بدرجة متوسط على الأقل » .

ومفاد ما تقدم أن المشرع تحقيقاً منه لاستقلال أعضاء الإدارات القانونية بالهيئات العامة وشركات القطاع العام ، وضمناً لمصلحتهم في أداء أعمالهم وضع تنظيمًا قانونيًا خاصاً يحدد المعاملة الوظيفية لهذه الفئة من العاملين كما خصهم بجدول مستقل للأجور يتفق ومسئوليات ووظائفهم والغرض من تقرير هذا التنظيم ولم يجر الرجوع الى أحكام قانوني

العاملين المدفنين بالدولة أو بالقطاع العام باعتبارهما الشريحة العامة وفقا لمصر
المادة ٢٤ من قانون الادارات القانونية الاغى المسائل التي لم يتناولها
بالتنظيم وذلك فيما لا يتعارض مع طبيعة نظامهم الوظيفي المستقبلي .

ولما كان البادى من استقراء أحكام هذا النظام الوظيفي أن القانون
رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ قد نظم أحكام تعيين وترقية وتقدير كفاية شاغلي
الموظائف القانونية في الادارات المذكورة وتقدير كفاءتهم بجهة مستقلة عن
السلطات الرقابية للجهات التي يعملون بها وذلك تحقيقا للغاية من تقرير
هذا النظام الخاص ، واذا كانت الجمعية العمومية تقضى التوسيع والتشريع
في أعقاب صدور القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ وقبل تمام تطبيق أحكامه . أم
القانون المذكور وتشكيل وممارسة ادارة التفتيش الفنى المنصوص عليها
في المادة ٩ سائفة البيان لنشاطها قد انتهت بحكم الضرورة الى استمرار
معاملة مديري وأعضاء الادارات القانونية وفقا لقوانين العاملين بجهاتهم الى
حين اعتماد الهياكل الوظيفية لهذه الادارات حتى لا تتجبد أوضاعهم
الوظيفية ، الا انه وقد اقتضت هذه الضرورة بتمام تنفيذ أحكام القانون
رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ وبممارسة ادارة التفتيش الفنى بوزارة العدل
لاختصاصها فى التفتيش على أعضاء الادارات القانونية وتقدير كفاءتهم ،
فلا مناص من الاعتداد بهذه التقارير دون التقارير التى تضمها الجهات
الادارية عند اجراء الترقية وغير ذلك من الآثار المترتبة عليها ولو لم يتم
اعتماد الهياكل الوظيفية للادارات القانونية طالما ان هذه الترقية تتم على
الموظائف المسماة فى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ «مخالف الميزان» وطبقه
الشروط الواردة به .

لذلك :

انتهت الجمعية العمومية لتقضى التوسيع والتشريع الى الاعتداد
بتقارير الكفاية الموضوعة عن أعضاء الادارات القانونية بالهيئات العامة

بواسطة ادارة التفتيش الفنى بوزارة المدل عند النظر فى ترقيةهم وذلك
طبقا لأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه .
(ملف ٢٧١/٦/٨٦ - جلسة ٨٧/١٢/٢٣)

قاعدة رقم (٢٧)

المبدأ :

عدم خضوع شاغلى وظيفة مدير عام ادارة قانونية بالهيئات العامة
وشركات القطاع العام لنظام قياس كفاية الاداء للنصوص عليه بالسادة ٢٨ ق
قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

الفتوى :

ان الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع
بجلستها المنعقدة فى ١٤/١٠/١٩٨٧ فاستعرضت المادة ٢٨ من القانون
رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة المعدل بالقانون رقم ١١٥
لسنة ١٩٨٣ التى تنص على أن « تضع السلطة المختصة نظاما يكفل قياس
كفاية الاداء الواجب تحقيقه بما يتفق مع طبيعة نشاط الوحدة وأهدافها
ونوعية الوظائف بها ... »

ويكون قياس كفاية الاداء بالنسبة لشاغلى الوظائف العليا على أساس
ما يديه الرؤساء بشأنهم سنويا من بيانات تعتمد من السلطة المختصة
وتودع بملفات خدمتهم ، وتخضع شاغلى الوظائف العليا لنظام قياس الكفاية
وجعل تحديد كفايتهم تتم على أساس ما يديه الرؤساء منهم من بيانات
تعتمد من السلطة المختصة ووفقا للضوابط التى تحددها اللائحة التنفيذية .
ومن حيث أن المادة ١ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن
الادارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها
تبص على أن « ترى أحكام القانون المرافق على مديرى وأعضاء الادارات
القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها ... »

وتنص المادة ٩ من ذات القانون على أن « تشكل ادارة التفتيش
الفنى على أعمال الادارات القانونية وعلى نشاط مديريها وأعضائها من عدد
كاف من المفتشين يندبون من بين أعضاء الهيئات القضائية ... ومن بين
المديرين الصامين والمديرين بالادارات القانونية وتكون تابعة لوزارة
العدل ... » .

وتنص المادة ١٠ على أن يخضع لنظام التفتيش وتقارير الكفاية كافة
مديري وأعضاء الادارات القانونية فيما عدا شاغلي وظيفة مدير عام ادارة
قانونية ... » .

وتنص المادة ٢٤ من ذات القانون على ان « يعمل فيما لم يرد فيه
نص في هذا القانون بأحكام التشريعات السارية بشأن العاملين المدنيين
بالدولة أو بالقطاع العام على حسب الاحوال ... » .

ومفاد ما تقدم أن المشرع تحقيقاً منه لاستقلال أعضاء الادارات
القانونية بالهيئات العامة وشركات القطاع العام وضماناً لحيدتهم فى اداء
أعمالهم وعدم خضوعهم لأى تأثير من قبل السلطات الرئاسية بالجهات التى
يعملون بها وضع تنظيمًا قانونيًا خاصًا يحدد للمعاملة الوظيفية لهذه الفئة من
العاملين وكيفية التفتيش على أعمالهم والوظائف الخاضعة لهذا تفتيش ولم
يجز الرجوع الى أحكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة أو القطاع
العام الا فى المسائل التى لم يتناولها بالتنظيم ، وذلك فيما لا يتعارض مع
طبيعة نظامهم الوظيفى المستقل .

وحيث أن القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه قد خص شاغلي
وظائف الادارات القانونية بنظام مستقل للتفتيش على أعمالهم فناطق هذا
التفتيش بجهة مستقلة عن السلطات الرئاسية بالجهات التى يعملون بها
وذلك تحقيقاً لل غاية من تقرير هذا النظام يجعلهم بنأى عن أى تأثير من
قبل هذه السلطات . واخضع جميع شاغلي هذه الوظائف لنظام التفتيش
وذلك فيما عدا وظيفة مدير عام الادارات القانونية التى تستثنى شاغليها بنص

خاص من الخضوع لنظام التفتيش ، ومن ثم يعتبر هذا القانون هو الأساس في تجديد أحكام العلاقة الوظيفية لهذه الفئة من العاملين .

وترتبا على ما تقدم ولما كان الثابت أن تطبيق حكم المادة ٢٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المعدل بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ بشأن خضوع شاغلي وظائف الإدارة العليا لنظام قياس كفاية الأداء على شاغلي وظيفة مدير عام إدارة قانونية باعتبارهم من شاغلي الوظائف العليا يتعارض مع أحكام النظام الوظيفي لأعضاء الإدارات القانونية الذي نص صراحة على استثناء شاغلي الوظيفة المشار إليها من الخضوع لنظام التفتيش . ومن ثم فلا يسرى نص المادة ٢٨ المشار إليه على مديري الإدارات القانونية بالهيئات والمؤسسات العامة ولا يسوغ القول بأن المادة ٢٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ قد أجازت الرجوع إلى أحكام التشريعات السابقة في شأن العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام فيما لم يرد به نص ذلك أن تطبيق هذه التشريعات على العاملين بنظم وظيفية خاصة لا يتم بصورة تلقائية بل لابد أن يكون هذا التطبيق متفقا والنصوص القانونية التي تنظم تلك النظم الخاصة وطبيعة الوظائف التي تحكمها والغاية من تقرير النظام الخاص وبشرط ألا تصطدم بنص صريح مغاير وهو ما لم يتحقق في الحالة المعروضة إزاء صراحة نص المادة ١٠ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ المشار إليها .

لذلك :

اتهمت الجمعية العمومية لتقسي القانون والتشريع إلى عدم خضوع شاغلي وظيفة مدير عام إدارة قانونية بالهيئات العامة وشركات القطاع العام لنظام قياس كفاية الأداء المنصوص عليه بالمادة ٢٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار إليه .

الفصل الثالث عشر ترقية أعضاء الإدارات القانونية

قاعدة رقم (٢٨)

المبدأ :

الواد ٧ و ٨ و ١٦ و ٢٦ و ٢٨ و ٢٩ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية بالؤسسات والهيئات العامة والوحدات التابعة لها - قرارات لجنة شؤون الإدارات القانونية بجلساتها المنعقدة في ١٠/١٠/١٩٧٥ و ٢٤/١٢/١٩٧٥ و ٢٠/٤/١٩٧٩ بإجراء الترقيات في نطاق الوظائف العرجة بالرجوع الملحق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ واعتبار وظائف الإدارات القانونية في كل جهة وحدة واحدة يتوقف على اعداد هيكل توصيف تلك الوظائف - صدور قرار من رئيس الوزراء في ٢٠/٦/١٩٧٥ طبقا لقاعدة (٢٦) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بنقل من لم تتوافر فيه شروط الصلاحية لا يكفي لأعمال احكام الترقيات الواردة بالقانون - اثر ذلك : - انه لحين اعتماد الهياكل الوظيفية طبقا للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ فان ترقية أعضاء الإدارات القانونية تتم وفقا لاحكام القانونين رقمي ٥٨ لسنة ١٩٧١ و ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة والقانونين رقمي ٦١ لسنة ١٩٧١ و ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين بالقطاع العام - قبل اعتماد الهياكل الوظيفية لأعضاء الإدارات القانونية يتم تسوية حالاتهم طبقا لقوانين الرسوب الوظيفي وتصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام .

الحكمة :

ومن حيث أن المستفاد من أحكام المواد ٧ و ٨ و ١٦ و ٢٦ و ٢٨ و ٢٩ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية بالؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها وما قرره لجنة شؤون

الادارات القانونية بمقتضى الاختصاص المخول لها بالمادة (٨) من القانون المشار اليه وذلك بجلستها المنعقدة في ١٠/١٠/٧٥ و ٢٤/١٢/١٩٧٥ و ٣٠/٤/١٩٧٩ « أن اجراء الترقية في نطاق الوظائف المدرجة بالجدول الملحق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ آتت الذكر واعتبار وظائف الادارات القانونية في كل جهة وحدة واحدة انما يتوقف على اعداد هياكل وجداول توصيف تلك الوظائف وبالتالي فان صدور قرار من رئيس الوزراء في ٣٠/٦/١٩٧٥ طبقا للمادة ٢٦ من ذلك القانون بنقل من لم تتوافر فيه شروط الصلاحية ليس بكاف في حد ذاته لاعمال احكام الترقية المنصوص عليها في القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ وانه الى حين اعتماد الهياكل الوظيفية طبقا للقانون المذكور فان ترقية أعضاء الادارات القانونية تتم وفقا لاحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين للمدنيين بالدولة والقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين بالقطاع العام ومن بعدهما القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ و ٤٨ لسنة ١٩٧٨ حسب الأحوال ، كما يتم تسوية حالاتهم طبقا لقوانين السحب الوظيفي وتصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام »

ومن حيث أنه ترميما على ما سلف بيانه فانه وان كان المدعى من أعضاء الادارة القانونية بالهيئة المدعى عليها ويشغل وظيفة مراقب الشؤون القانونية بالمنشآت الداخلية من ٣/٤/١٩٧٥ الا أنه لما كان الهيكل الوظيفي للادارة القانونية لم يعتمد حتى تاريخ اجراء الترقية المطعون عليها فان ترقية المدعى تكون محكمة بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ السالف الاشارة اليه وانذى صدر القرار المطعون فيه وقت تناذه .

ومن حيث أن المادة (١٥) من القانون سالف الذكر تنص على أن « ... تكون الترقية الى الوظائف التي يبدأ رتبها بـ ٨٧٦ جنبها سنويا وما رتبها من وظائف بالاخير ٥٥٥٥٥٥٥٥ وبالنسبة لشاغلي

الوظائف التي يبدأ رتبها بمبلغ ٨٧٦ جنيها سنويا وما يفلوها يستهدى في تحديد مرتبة كفايتهم عند الترقية بما ورد بمبلغ خدمتهم وما يسيده الرؤساء عنهم ٤٠٠٠٠ وقد جرى قضاء هذه المحكمة بأن الترقية بالاختيار تجد حدها الطبيعي في هذا المبدأ العادل وهو أنه لا يجوز تخلى الأقدم الى الأحدث الا اذا كان هذا الأخير أكفاً وعند التساوى في الكفاية يرقى الأقدم ويغير ذلك تكون الترقية عرضة للتحكم والأهواء وهذا يسرى حتى بالنسبة للموظفين الذين يخضعون لنظام التقارير السنوية فيجب اتباعه عند الترقية للوظائف العليا .

ومن حيث ان القرار المطعون فيه رقم ٨١٠ لسنة ١٩٧٧ نص في مادته الأولى على تعيين أربعين عاملا في وظيفة مدير عام بالفئة ذات الربط العالي (١٢٠٠ - ١٨٠٠) جنيها سنويا اعتباراً من تاريخ صدوره في ٢٧/٨/١٩٧٧ ومن ثم تكون الترقية قد تمت الى فئات مالية وليس الى وظائف وتكون محكومة بالقاعدة الواردة بالمادة (١٥) سالفة البيان ، ولا يغير من ذلك ما تسوقه الهيئة المدعى عليها من أن هناك تخصيصاً للدرجات بالهيئة اذ ورد بميزانية عام ١٩٧٧ (توزيع الاعتماد الاجمالي المدرج بالباب الأول مجموعة (١) أجور نقدية وبدلات الآتى : بند (١) الوظائف الدائمة رفع عدد ٥٢ من الفئة ٨٧٦/١٤٤٠ جنيها عدد (٤١) من مجموعة الوظائف التنظيمية والادارية (١) الى وظيفة مدير عام بالفئة (١٨٠٠/١٢٠٠) وانشاء عدد (٢) فئة ١٨٠٠/١٢٠٠ بوظيفة مدير عام ، وهي جميعها خاصة بوظائف الادارين ولما كان القرار المطعون فيه صلب بالترقية الى فئات مالية وليس الى وظائف كما سلف البيان وكان المدعى يشغل وظيفة بالفئة الثانية ذات الربط (٨٧٦/١٤٤٠) بمجموعة الوظائف الادارية والتنظيمية وان من بين الفئات التي تم رفعها في ميزانية عام ١٩٧٧ المتسار اليها عدد (١١) من الفئة ٨٧٦/١٤٤٠ من مجموعة الوظائف

الإدارية والتنظيمية وأن من بين المرفقين بالقرار المطعون فيه من تنظمهم مع المدعى مجموعة وظيفية واحدة ومن ثم يحق للمدعى أن يزاحم المرفقين في الترقية المطعون فيها .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن المدعى يشغل الفئة الثالثة من ١٣/٦/١٩٦٦-والفئة الثانية من ١٩٤٧/٢/٣١ بينما يشغل السيد : توفيق منصور أحد المرفقين بالقرار المطعون فيه الفئة الثالثة من ١/٩/١٩٦٦ وهو تاريخ لاحق على تاريخ شغل المدعى لهذه الفئة وتساوى في تاريخ شغل الفئة الثانية ومن ثم فإن المدعى استصحابا لأقدميته في الفئة يعتبر أسبق في الأقدمية الفئة الثانية من المذكور .

ومن حيث أن جهة الإدارة لم تشكك في كفاية المدعى أو تهون منها ولم تنف ما ذكره في صحيفة دعواه من أن تقاريره كانت ممتازة وانما أقرت بامتياز وخلو ملف خدمته مما يشينه ، واستندت في إصدارها القرار المطعون فيه الى عدم أحقيته في مزاحمة المرفقين في الترقية حيث أنه يشغل إحدى وظائف الإدارة القانونية وإن سلطتها في الاختيار هي سلطة مطلقة لا تتقيد بالأقدمية عند التساوى في مرتبة الكفاية وانما راعت في اختيار المرفقين صلاحيتهم وشغلهم للوظائف المرفقين إليها ، وإذا كان من المقرر أن شغل العامل للوظيفة لا يكسبه حقا في الترقية إليها ومن ثم فإن المدعى يكون متساويا في الكفاية مع السيد توفيق منصور توفيق وأقدم منه في الفئة الثانية استصحابا بالأقدمية في الفئة الثالثة كما سلف البيان ومن ثم فإن القرار المطعون فيه وقد تخطى المدعى في الترقية الى فئة مدير عام يكون مخالفا للقانون مما يستوجب الحكم بإلغائه فيما تضمنه من تخطي المدعى في الترقية الى هذه الفئة .

ومن حيث أنه ترتيبا على ما تقدم ولما كان الحكم المطعون فيه وقد

أخذ هذا النظر فيكون قد صادف صحيح حكم القانون الأمر الذي يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا والزام جهة الإدارة المختروقات .

(طعن ٤٢٥ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٦/٢/١٩٨٦)

قاعدة رقم (٢٩)

المبدأ:

المادة ١ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة - المواد ١٣ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٧ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٣٩ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٦٦ ، ٦٧ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ٧٠ ، ٧١ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ٧٦ ، ٧٧ ، ٧٨ ، ٧٩ ، ٨٠ ، ٨١ ، ٨٢ ، ٨٣ ، ٨٤ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٨٨ ، ٨٩ ، ٩٠ ، ٩١ ، ٩٢ ، ٩٣ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ٩٨ ، ٩٩ ، ١٠٠ - القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن الأدوات القانونية مفادهم - يلزم للترقية الى وظيفة معين ادارة قانونية والتي تقابل الدرجة الاولى من درجات القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ان تكون الترقية من بين شاغلي وظيفة محام ممتاز والتي تقابل الدرجة الثانية من درجات القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه - وان يكون المطلوب ترقيته قد توافرت فيه الشروط التي تتطلبها المادة ١٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه - وهذه الشروط هي : - القيد امام محكمة النقض لمدة سنتين او القيد امام محاكم الاستئناف والقضاء مدة ١٤ سنة على الاشتغال بالحاماة - يشترط في المطلوب ترقيته شرط الحصول على مرتبة ممتاز في تقرير الكفاية - اذا لم يوجد يرقى الحاصل على مرتبة جيد - عند التساوي في مرتبة الكفاية يرقى الاقدم في ذات مرتبة الكفاية - اذا كانت الدرجات الشاغرة التي تلزم الترقية اليها تستغرق الحاصلين على مرتبة ممتاز وكذلك الحاصلين على مرتبة جيد فان كل هؤلاء يعتبرون مرقين ما دام شغلهم قرار ترقية واحد - ما دام توافرت درجة الكفاية اللازمة للترقية في حكم جميعا - في هذه الحالة يرتب المرقون في القرار الواحد وفقا للافضلية في الدرجة المرقى منها - لا يجوز ان تكون مرتبة الكفاية سببا لتعديل الافضلية بحيث يسبق الاعلى مرتبة الحاصل على مرتبة ادنى طالما توافرت في الجميع الشروط اللازمة للترقية .

الحكمة :

ومن حيث أنه عن موضوع الطعن فإن المادة الأولى من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ورد النص بها على ألا تسرى أحكامه على العاملين الذين تنظم شئون توظيفهم قوانين أو قرارات خاصة فيما نصت عليه هذه القوانين والقرارات . ونصت المادة ١٣ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية على أنه يشترط فيمن يشغل الوظائف الفنية بالإدارات القانونية أن يكون قد مضى على قيده بجدول المحامين المدة المبينة قرين كل وظيفة منها وذلك على النحو التالي : - محام ممتاز : القيد أمام محاكم الاستئناف لمدة ست سنوات أو انقضاء إحدى عشرة سنة على الاشتغال بالمحاماة من القيد أمام محاكم الاستئناف .

مدير إدارة قانونية : - القيد أمام محكمة النقض لمدة ستين أو القيد أمام محاكم الاستئناف وانقضاء أربع عشرة سنة على الاشتغال بالمحاماة .

وتنص المادة ١٤ من ذات القانون على أنه (مع مراعاة ما هو منصوص عليه في المادة التالية يكون التعيين في وظائف الإدارات القانونية في درجة محام ثالث فما يعلوها بطريق الترقية من الوظيفة التي تسبقها مباشرة على أساس مرتبة الكفاية مع مراعاة الأقدمية بين المرشحين عند التساوي في الكفاية) .

وحتى لا يضار أعضاء الإدارات القانونية من جراء التراخي في اعتماد الهياكل الوظيفية لأعضاء الإدارات القانونية ، والتي علق عليها المشرع اتخاذ أحكام القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٣ فيما يتعلق بالترقية ، قررت لجنة الإدارات القانونية المنصوص عليها في المادة ٧ من القانون المذكور وبموجب السلطة المخولة بنص المادة ٨ من ذات القانون في وضع

القواعد العامة التي تتبع في التعيين والترقية والنقل والندب والاعارة بالنسبة لشاغلي الوظائف الفنية الخاضعة لأحكام القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٣ - اجراء الترقيات فيما بين أعضاء الادارات القانونية وفقا لقوانين التوظيف العامة وعلى أن يراعى في ذلك الشروط والاجراءات ومسلمات الوظائف المنصوص عليها في القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ واجراء التقابل بين وظائف هذا القانون وبين الفئات المدرجة بالجدولين الملحقين بنظامي العاملين بالحكومة والقطاع العام .

ومن حيث أنه وعلى أساس ما تقدم فانه يلزم للترقية الى وظيفة مدير ادارة قانونية والتي تعادل الدرجة الأولى من درجات القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ ، أن تكون الترقية من بين شاغلي وظيفة محام ممتاز والتي تعادل الدرجة الثانية من درجات القانون المذكور وأن يكون المطلوب ترقيته قد توافرت فيه الشروط التي تتطلبها المادة ١٣ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الادارات القانونية : وهي القيد أمام محكمة النقض لمدة سنتين أو القيد أمام محاكم الاستئناف واقتضاء مدة أربع عشرة سنة الاشتغال بالمحاماة ، وأن يتوافر في المطلوب ترقيته شرط الحصول على مرتبة ممتاز في تقرير الكفاية ، فاذا لم يوجد يرقى الحاصل على مرتبة جيد ، وعند التساوي في مرتبة الكفاية يرقى الأقدم في ذات مرتبة الكفاية وهو ما نصت عليه المادة ٣٧ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ والذي يطبق في الحالة المروضة طالما لم تعتمد الهياكل الوظيفية للادارات القانونية ومن عدم التماز مع قانون الادارات القانونية .

ومن حيث أن الثابت أن الهيكل الوظيفي للادارة القانونية بالهيئة الطاعنة لم يكن قد اعتمد بعد عند صدور القرار رقم ٤٠٢ لسنة ١٩٨٣ المطعون عليه ، وأن الطاعن توافرت فيه شروط الترقية حيث ثبت قيده أمام محاكم الاستئناف من ١٩٧٧/١/٢٥ ويشغل بالمحاماة من ١٩٦٧/٤/٤ .

فانه يكون قد توافرت في شأنه شروط الترقية لو وظيفة مدير ادارة قانونية
المعادلة للدرجة الاولى من درجات القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

ومن حيث انه للترقية لهذه الوظيفة فانه يتعين التفرقة بين تحديد من
تتوافر فيهم شروط الترقية - وتحدد عددهم بالقدر الذي أفصحت عنه
الادارة عند اصدار قرار الترقية - وبين ترتيب اقدمية المرقين في القرار
الواحد ، حيث يعطى الحاصل على مرتبة ممتاز افضلية في الترقية على
الحاصل على مرتبة جيد في تقرير الكفاية ، أما اذا استوعب العدد المطلوب
ترقيته الحاصل على مرتبة ممتاز وكذلك الحاصل على مرتبة جيد في حالة
عدم وجود الحاصلين على مرتبة ممتاز ، فان الجميع يستحقون الترقية
فاذا ما صدر قرار بترقيتهم شملهم جميعا فانه يكونون مرقين بموجب
هذا القرار - ويكون ترتيبهم في هذا القرار وفقا لترتيب اقدميتهم في
الدرجة السابقة حيث جرى قضاء هذه المحكمة على انه اذا كانت الدرجات
الشاغرة التي تتم الترقية اليها تستغرق الحاصلين على مرتبة ممتاز وكذلك
الحاصلين على مرتبة جيد فان كل هؤلاء يعتبرون مرقين ما دام شملهم قرار
ترقية واحد بحسبان أن درجة الصلاحية أو الكفاية اللازم للترقية قد
توفرت في حق الجميع - وفي هذه الحالة يترتب المرقون في القرار الواحد
وفقا للأقدمية في الدرجة المرقى منها ، ولا يجوز أن يكون مرتبة الكفاية
سببا لتعديل الأقدمية بحيث يسبق الأعلى مرتبة الحاصل على مرتبة أدنى
طالما توافرت في الجميع الشروط اللازمة للترقية . وهو ما أكدته
المادة ٦ من قرار وزير العدل رقم ٧٨٢ لسنة ١٩٧٩ بلامحة قواعد تعيين
وترقية ونقل ولتدب واعارة مديري وأعضاء الادارات القانونية حيث نصت
على انه (اذا كان التمين متضمنا ترقية اعتبرت الأقدمية على أساس
الأقدمية في الفئة الوظيفية السابقة) .

ومن حيث انه بتطبيق ذلك على الحالة محل الطعن فانه بين أن

المطعون ضده وقد توافرت فيه شروط الترقية لو وظيفة مدير ادارة قانونية على النحو السابق تحديده فانه وقد حصل على مرتبة ممتاز يفضل في الترقية الى هذه الوظيفة ولو كان الأحدث ، ومن ثم يكون القرار رقم ٤٠٢ لسنة ١٩٨٣ فيما تضمنه من تفضيله في الترقية لهذه الوظيفة وقع مخالفا للقانون ، ويتعين القضاء بارجاع أقدميته في هذه الوظيفة الى تاريخ القرار المذكور حيث ثبت ترقيته اليها بقرار لاحق وهو ما ذهب اليه الحكم في هذا الشق — على خلاف في التمييز — اما بالنسبة للشق الثاني ، وهو ما ذهب اليه الحكم من اعطائه أولوية في الترتيب بين المرشحين في القرار المذكور بحيث يسبق الحاصلين منهم على مرتبة جيد وذلك بسبب حصوله على مرتبة ممتاز ، فان الحكم في هذه الخصوصية يكون مخالفا للقانون .

ومن حيث أنه متى كان ذلك يتعين تعديل الحكم ليكون برد أقدمية المطعون ضده في وظيفة مدير ادارة قانونية الى تاريخ القرار ٤٠٢ لسنة ١٩٨٣ من وضعه في ترتيب المرشحين بهذا القرار وفقا لأقدميته بالدرجة السابقة » .

(طعن ٣٢٩ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٩١/٤/٣١)

أولا : المدد المشتركة لترقية

قاعدة رقم (٢٠)

نقلاً :

عدم الاعتماد بمدة الاجازة الخاصة سواء لرافقة الزوج في الخارج أو لرعاية الطفل ضمن المدد المشتركة لترقية مسمى وأعضاء الادارة القانونية وفقاً للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن الادارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات والوحدات التابعة لها .

الفنوى :

ان الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩/٣/١٩٨٦ فاستظهرت من نص المادة ١٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ معدلاً بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٨٦ بشأن الادارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات والوحدات التابعة لها أن المشرع اشترط فيمن يعين في إحدى الوظائف الفنية بالادارات القانونية أن تتوافر فيه الشروط المقررة في نظام العاملين المدنيين بالدولة أو بالقطاع العام حسب الاحوال ، وأن يكون مقيداً بجدول المحامين المشتغلين كما كينت أن المشرع اشترط في المادة ٣١ من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ المعدل بالقانون رقم ٣٣٧ لسنة ١٩٨٤ في شأن الحماية لقيد المحامي في جدول المحامين أمام المحاكم الابتدائية أن يكون قد أمضى دون انقطاع فترة التمرين المنصوص عليها في المادة ٢٤ وقدرها سنتان . كما اشترط في المادة ٣٥ لقيد المحامي أمام محاكم الاستئناف أن يكون قد اشتغل بالحماية ، فعلا خمس سنوات على الأقل من تاريخ قيد اسمه بجدول المحامين المتبولين أمام المحاكم الابتدائية . ثم اشترط في المادة ٣٩ لقيد المحامي

امام محكمة النقض والمحكمة الادارية العليا والمحكمة الدستورية العليا
أن يكون من المحامين المقبولين امام محاكم الاستئناف الذين مضى على
اشتغالهم بالمحاماة فعلا امام هذه المحاكم عشر سنوات على الاقل وكافت
نهم أبحاث أو مذكرات أو فتاوى قانونية مبتكرة . وبذلك فقد أفسح
المشرع عن ارادته في اشتراطه للترقية الى الوظائف الفنية بالادارات
القانونية اشتغالا فعليا بالمحاماة المدد التي حددها للترقية الى كل وظيفة ،
لأن الاشتغال الفعلي خلال المدة المقررة هو الكفيل وحده بتوفير الخبرة
اللازمة قانونا للترقية والتي جعل مضى المدة دليلا على توافرها ، وهو ما
لا يتحقق الا بالاشتغال الفعلي . ولما كافت مدة الاجازات الخاصة لمرافقة
الزوج في الخارج أو لرعاية الطفل لا يتم خلالها ممارسة المهنة على وجه
فعلي مكسب للخبرة اللازمة للترقية وبذلك فلا تدخل في حساب المدد
المذكورة . اذ العبرة ليست باقتضاء مدد على التقيد بغض النظر عن ممارسة
المهنة خلالها وانما بممارسة المهنة طوال كل مدة من المدد المذكورة . فاذا
قام دليل من القانون على تعذر ممارسة المهنة خلال مرافقة الزوج في
الخارج أو أثناء رعاية الطفل وذلك خلال الاجازة الخاصة المقررة لذلك
فوجب الاعتداد بهذا الدليل القانوني المقرر ولا يجوز اهداره وغنى النظر
عنه وادخال تلك المدد في المدد الواجب ممارسة المهنة خلالها للترقية .
لهذا فقد انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم
جواز الاعتداد بمدة الاجازة الخاصة لمرافقة الزوج أو لرعاية الطفل ضمن
المدد المشترطة لترقية مديري وأعضاء الادارات القانونية تطبيقا لأحكام
القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه .

لذلك :

اتمت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم الاعتداد
بمدة الاجازة الخاصة سواء لمرافقة الزوج في الخارج أو لرعاية الطفل

ضمن المدد المشتركة لترقية مديري وأعضاء الإدارة القانونية وفقا للقانون
رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ •

(ملف ٢٣١/٦/٨٦ - جلسة ٨٦/٣/١٩)

تعقيب :

راجع فتوى الجمعية في ذات الملف بجلسته ١٩٨٩/١/٤ حيث عدلت
الجمعية فيها عن الفتوى الحالية •

قاعدة رقم (٢١)

المبدأ :

الاعتداد بمدد الاجازة الخاصة لمرافقة الزوج في الخارج أو لرعاية
الطفل ضمن المدد المشتركة لترقية مديري وأعضاء الإدارات القانونية •

الفتوى :

ان الموضوع عرض على الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع
بجلستها المعقودة بتاريخ ١٩٨٩/١/٤ فاستعرضت فتواها الصادرة بتاريخ
١٩٨٦/٣/١٩ ملف رقم ٣٣١/٦/٨٦ التي اتهمت - للأسباب الواردة
فيها - الى عدم الاعتداد بمدد الاجازة الخاصة سواء لمرافقة الزوج في
الخارج أو لرعاية الطفل ضمن المدد المشتركة لترقية مديري وأعضاء
الإدارات القانونية وفقا لأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ ، كما
استعرضت أحكام قانون الحماية الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٣
الذي حل محل قانون الحماية رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ الملغى ، وتبينت منه
أن المشرع عهد في المادة ١٢ من القانون المذكور الى لجنة قبول المحامين
النصوص عليها في المادة ١٦ تولى مسئولية مراجعة الجدول العام
والجداول المنصوص عليها في المادة ١٠ سنويا والتثبت من مطابقة
البيانات الواردة بها لقرارات لجان القبول وبحث حالات المتقدين بها
الذين تقتضى حالاتهم نقل اسمهم الى جداول غير المشتغلين وأصدر

القرار اللازم في هذا الشأن ، كما استعرضت الجمعية أحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ في شأن الادارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها المعدل بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٨٦ وتبينت ان المشرع اشترط في المادة ١٢ من هذا القانون فيمن يعين في إحدى الوظائف بالادارات القانونية التي تسرى عليها أحكامه ، ان تتوافر فيه الشروط المقررة في نظام العاملين المدنيين بالدولة أو القطاع العام حسب الأحوال ، وأن يكون مقيدا بجدول المحامين المشتغلين طبقا للقواعد الواردة في المادة ١٣- وأن تتوافر فيه الشروط الأخرى التي تقررها اللجنة المنصوص عليها في المادة ٧ من ذات القانون ، واستعرضت الجمعية المادة ١٣ من القانون المذكور التي نصت على انه « يشترط قيمن يشغل الوظائف الفنية بالادارات القانونية أن يكون قد مضى على قيده بجدول المحامين لمدة المينة قرين كل وظيفة وذلك على النحو التالي :

نظام ثالث : القيد أمام المحاكم الابتدائية .

محام ثان : القيد أمام محاكم الاستئناف أو انقضاء ثلاث سنوات على القيد أمام المحاكم الابتدائية .

محام أول : للقيد أمام محاكم الاستئناف لمدة ثلاث سنوات أو انقضاء ست سنوات على القيد أمام المحاكم الابتدائية .

محام ممتاز : القيد أمام محاكم الاستئناف لمدة ست سنوات أو انقضاء إحدى عشرة سنة على الاشتغال بالمحاماة مع القيد أمام محاكم الاستئناف .

مدير إدارة قانونية : القيد أمام محكمة النقض لمدة سنتين أو القيد أمام محاكم الاستئناف وانقضاء أربع عشرة سنة على الاشتغال بالمحاماة .

مدير عام لإدارة قانونية : القيد أمام محكمة النقض لمدة ثلاث سنوات

أو القيد أمام محاكم الاستئناف واقتضاء خمس عشرة سنة على الاشتغال بالمحاماة مع القيد أمام محكمة النقض .

وتحسب مدة الاشتغال بعمل من الأعمال القانونية نظيرة طيقل للقانون المحاماة ضمن المدة المشترطة للتعيين في الوظائف الخاضعة لهذا النظام . ونصت المادة ١٤ من ذات القانون على أنه « مع مراعاة ما هو منصوص عليه في المادة التالية يكون التعيين في وظائف الإدارات القانونية في درجة محام ثالث يعطوها بطريق الترقية من الوظيفة التي تسبقها مباشرة على أساس مرتبة الكفاية مع مراعاة الاقدمية بين المرشحين عند التساوي في الكفاية » .

واستظهرت الجمعية مما تقدم أن التعيين في وظائف الإدارات القانونية الخاضعة لأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ سالف البيان في درجة محام ثالث فما يعطوها يتم عن طريق الترقية من الوظيفة التي تسبقها مباشرة على أساس مرتبة الكفاية وشروط شغل وظائف الإدارات القانونية الواردة في المادة ١٣ سائلة البيان ولما كان المشرع في هذه الشروط قد اكتفى بالنسبة لبعض الوظائف بمجرد القيد في إحدى جداول رقابة المحامين وبالنسبة للبعض الآخر منها اشترط فضلا عن هذا القيد ضرورة فترة زمنية على القيد في الجدول الأدنى مباشرة ، وبالنسبة لبعض الوظائف اشترط اما القيد في إحدى الجداول لمدة معينة أو اقتضاء مدد اشتغال بالمحاماة ، وعلى ذلك فتمت استكمال عضو الإدارة القانونية مدد القيد أو مدد الاشتغال بالمحاماة الواردة في المادة ١٣ سائلة البيان فاه يكون قد استوفى شروط الترقية طالما توافرت في حقه باقى الشروط التي تطلبها المشرع ، ولما كان القيد في أحد جداول المحامين المشتغلين يفيد الاشتغال بالمحاماة طالما لم يتم بالمحامي إحدى الحالات التي تقتضى حله اسمه الى جدول غير المشتغلين وذلك حسبما تقرره لجنة قبول المحامين .

المنصوص عليها في المادة ١٦ من قانون المحاماة سالف البيان ، ومن ثم فظالمنا لم يصدر قرار عن احدى اللجان المختصة المشكلة وفقا لقانون المحاماة يؤثر في صحة قيد المحامي باحدى الجداول فانه يتعين الاعتداد بها ، ولا وجه للقول في هذا الشأن بان المبرة ليست باقتضاء مدد على القيد بغض النظر عن ممارسة المهنة خلالها وانما بممارسة المهنة فعلا طوال كل مدة من المدد المذكورة في المادة ١٣ سالفة البيان ، اذ ان هذا القول لا يجد له سنداً من نصوص القانون فضلاً عن تعارضه مع ما هو ثابت بجداول نقابة المحامين وبالتالي فان حصول العامل عضو الادارة القانونية على اجازة خاصة سواء المرافقة الزوج أو لرعاية الطفل لا يؤدي الى انقضاء الرابطة الوظيفية بينه وبين جهة عمله بل تظل هذه الرابطة قائمة ومن ثم يتعين الاعتداد بهذه المدد ضمن المدد المشتركة لترقيته وفقاً لأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٤ -

لذلك :

اتمى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى الاعتداد بمدد الاجازة لمرافقة الزوج في الخارج أو لرعاية الطفل ضمن المدد المشتركة لترقية مديري وأعضاء الاذارات القانونية -

(ملف رقم ٣٣١/٦/٨٦ فى ١٩٨٩/١/٤)

نقيب :

راجع فتوى الجمعية ملف ٣٣١/٦/٨٦ بجلسة ١٩٨٦/٣/١٩ وقد كان لها رأى آخر عدلت عنه بالفتوى الحالية -

قائصة وقسم (٢٢)

البسما :

مدة الاجازة الخاصة سواء لمرافقة الزوج أو لرعاية الطفل تحسب في المدد المشتركة لترقية -

التقوى :

حصول عضو الادارة القانونية على اجازة خاصة سواء لمراقبة الزوجين أو رعاية الطفل لا يشر انقضاء الرابطة الوظيفية بينه وبين جهة عمله بل تظل هذه الرابطة قائمة وتعين ومن ثم الاعتداد بهذه المدد ضمن المدد المشترطة للترقية وفقاً لأحكام قانون الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ أساس ذلك : أن القيد في أحد جداول المحامين المستقلين يفيد الاشتغال بالمحاماة طالما لم يتم بالمحامي إحدى الحالات التي تقتضى نقله من الجدول غير المستقلين وذلك حسبما تقدره لجنة قبول المحامين المنصوص عليها في المادة ١٦ من قانون المحاماة رقم ١٧ لسنة ١٩٧٣ ومن ثم ما لم يصدر قرار من هذه اللجنة يؤثر في صحة قيد المحامي بأحد الجداول فإنه يتعين الاعتداد بهذا القيد — لا مظنة للقول بأن العبرة ليست بانقضاء مدد على القيد بأحد جداول المحامين المستقلين وإنما بممارسة المهنة ممارسة فعلية طوال كل مدة من المدد المشار إليها في المادة ١٣ من قانون الإدارات القانونية سالف البيان لا سند في ذلك من نصوص القانون فضلاً عن تناقضه مع واقع ما هو ثابت بجدول قابة المحامين .

(جلسة ١٢/٤/١٩٩٢ ملف رقم : ٤٦/١/٥٨)

تعقيب :

بهذا الرأي كلفت الجمعية قد سبق أن اقتت ملف ٤١/١/٨٦ جلسة :

١٩٨٩/١/٤

الفصل الرابع عشر نصب أعضاء الإدارات القانونية

فصلية وخمسة (٢٣)

المادة (١٠٥)

المادة (١٠٥) من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ بصيغته القانونية بغير موانعها
الكتابية - تم صالح المشرع أمر النصب - يؤدي ذلك : الرجوع لقواعد العامة
التي تلحق بأن النصب ترخص فيه جهة الاخترة بما لها من سلطة تقديرية
ولا تطيب عليها طالما خلا قرارها من اساءة استعمال السلطة - من صور
اساءة استعمال السلطة : تعديل قرار النقل الى نصب ثم إلغاء النصب ثم
اعادته وصدور تلك القرارات في وقت قصير نسبياً بعد أن افضحت الاخترة
عن قصدها في أن الغرض من ذلك هو توقيع الجزاء التأديبي .

المعكسة :

ومن حيث أنه عن الموضوع فانه وان كان الأصل أن النصب من
وظيفة الى أخرى أمر ترخص في ممارسته جهة الادارة بما لها من سلطة
تقديرية برعاية حاجة العمل في الوظيفة الأصلية وأن النصب مؤقت بطبيعته
الا أنه يتعين على جهة الادارة عند استعمال سلطتها التقديرية في هذا
الشان ألا تسيء استعمال هذه السلطة .

ومن حيث أنه ولئن كان القراران اللذان تضمنتا نصب المدعية من
وظائفها كمعدو بالادارة القانونية بالهيئة المعنى عليها للعمل بإدارة شئون
العاملين بذات الهيئة قد صدر في أبريل وديسمبر سنة ١٩٧١ أي قبل
العمل بقانون الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة
والوحدات التابعة لها رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ ، وكانت المادة ١٠٥ من قانون

المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ الذي تم نذب المدعية فى ظل العمل بها فد اقتصرت على حظر نقل المحامى من الإدارة القانونية بغير موافقة الكتائية دون أن تتناول النذب مما جعل أمر النذب فى ظل هذه المادة باقيا على أصله وهو الإباحة على النحو الذى كانت تقررہ المادة ٤٣ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ الذى كان معمولاً به فى ذلك الحين الا أن الثابت من ظروف وملابسات اصدار القرارين المشار اليهما وهما القرار رقم ٢٣٨ بتاريخ ٢٦/٤/١٩٧١ والقرار رقم ٨٠٨ بتاريخ ٣٠/١٢/٧١ الصادرين بنذب المدعية وتاريخ اصدار كل منهما أن قرار صدر فى البداية فى ٢٠/٤/٧١ بنقل المدعية من وظيفتها كعضو بالإدارة القانونية للعمل بإدارة شئون العاملين ولما تبينت الإدارة مخالفة ذلك للمادة ١٠٥ من قانون المحاماة سالف الذكر بعد أن تظلمت المدعية من القرار عدل النقل الى النذب وذلك بالقرار رقم ٢٣٨ الصادر فى ٢٦/٤/١٩٧١ ، ثم ألغى النذب بالقرار رقم ٦٢٤ الصادر فى ٢٩/٩/١٩٧١ ثم صدر بعد ذلك القرار رقم ٨٠٨ بتاريخ ٣٠/١٢/١٩٧١ بإعادة نذب المدعية مرة أخرى للعمل بإدارة شئون العاملين ، ولا شك أن مسلك الإدارة على هذا النحو والمتمثل فى نقل المدعية من وظيفتها كعضو بالإدارة القانونية ثم تعديل النقل الى نذب ثم الغاء النذب ثم اعادته مرة أخرى وقد صدرت كل هذه القرارات فى وقت قصير نسبيا وعلى نحو مخالف للتعاون سواء بالنسبة للنقل الذى لم تؤخذ فيه موافقة المدعية الكتائية على نحو ما نصت عليه المادة ١٠٥ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ أو بالنسبة للنذب الذى صدر مطلقا دون قيد بمدة زمنية طبقا لما نصت عليه المادة ٤٣ من قانون العاملين الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ هذا فضلا عما سبق هذه القرارات وما صاحبها من ظروف وملابسات وما أفصحت عنه الإدارة دون مواربة من أن هذه القرارات قصد بها توقيع

جزاء تأديبي على المدعية ومن ثم تكون الإدارة قد أساءت استعمال سلطتها باستخدام رخصة النذب في غير ما شرعت له ومن ثم فإن ركن الخطأ في جانب الإدارة يكون متحققا .

ومن حيث أن خطأ الإدارة على النحو السالف يبانه الحق أضرارا مادية وأدبية بالمدعية تتمثل في ازديادها والاغضاء من شأنها بين زملائها وحرمانها من المزايا المادية التي كانت تحصل عليها وهي تباشر عملها الأصلي بالإدارة القانونية ومن ثم تكون قد تكاملت أركان المسؤولية الموجبة للتعويض ويكون الحكم المطعون فيه وقد قضى بالتزام الإدارة بأن تدفع للمدعية تعويضا مقداره مائة جنيه قد أعمل صحيح حكم التماون الأمر الذي يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا والزام جهة الإدارة المصروفات .

(طعن ٢٣٠١ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٨٦/١٢/٢١)

قاعدة رقم (٢٤)

المبدأ :

القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن الإدارات القانونية بالهيئات والمؤسسات والوحدات التابعة لها - القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ باصدار قانون المحاماة - نذب شاغلي الوظائف الفنية بالإدارات القانونية المخاطبين بأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ الى وظيفة أخرى ذات طابع قانوني ليس من شأنه زوال صفة من تقرر نذبه كمحام - أساس ذلك : - أن النذب مؤقت بطبيعته ويختلف عن النقل الذي يترتب عليه انتهاء العلاقة القائمة بين النقل ووظيفته في الجهة المنقول منها - هناك تلازم بين شغل الوظائف الفنية بالإدارة القانونية وبين القيد في السجل الخاص بشاغلي تلك الوظائف في نقابة المحامين - في حالة النذب للقيام بعمل قانوني آخر خارج الإدارة القانونية ينقل اسم المنتدب الى جدول غير المشتغلين - اذا انتهت مدة النذب أو الفى لسبب آخر خارج الإدارة القانونية ينقل اسم المنتدب الى

جدول غير المشتغلين - اذا انتهت مدة النذب او لفى لسبب آخر وعاد واستلم عمله الاصلى بقلب اعادة قيد اسمه فى جدول المشتغلين - مؤدى ذلك : - عدم استقرار القيد اذا تكررت مرات النذب - لا وجه للقول بعدم انطباق القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ على من يتقرر نذبه لفترة مؤقتة للقيام باى عمل قانونى آخر .

المحكمة :

ومن حيث أن عناصر هذه المنازعة - حسبما بين من الأوراق - تحصل فى ان النيابة الادارية قد طلبت محاكمة الطاعن تأديبيا لما نسبت اليه من انه خرج على مقتضى الواجب الوظيفى ولم يحافظ على أموال الجهة التى يعمل بها بأن تدخل خصما منضما فى الدعوى رقم ٩١ لسنة ٨٠ عمالى كلى جنوب القاهرة وكذا فى الطعن رقم ٥٥ لسنة ١٤ ق أمام المحكمة التأديبية لوزارة الصناعة (وهى ذات الدعوى الأولى التى كان قد صدر فيها حكم بعدم اختصاص المحكمة بنظرها واحالتها الى المحكمة التأديبية ، وهى المرفوعة من السيد / ٠٠٠٠٠٠٠ ضد الشركة التى يعمل بها الطاعن حالة كونه قائما بالعمل مستشارا قانونيا بالأمانة الفنية لقطاع التعدين لوزارة الصناعة من الدرجة الأولى بالمخالفة لحكم المواد ٧٦/٥ و ٧٨/١ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ والمادة ٥٥ من قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ . وبجلسة ١٣/٣/١٩٨٣ حكمت المحكمة التأديبية أولا برفض الدفع بعدم قبول الدعوى وبقبولها ، ثانيا : بقبول تدخل قيب محامين القاهرة خصما منضما فى الدعوى ورفض دفعه بعدم اختصاص المحكمة باختصاصها . ثالثا بسجاسة الطاعن بالإفذار وأقامت المحكمة قضاءها على أساس ان الطاعن كان قد فصل من عمله كمحام عن غير الطريق التأديبي ، وقد طعن فى هذا القرار فقضى ببطلانه وتنفيذا لهذا الحكم فقد أعيد للعمل بالشركة وبمقتضى القرار رقم ٧٢٠ لسنة ١٩٧٧ فقد كلف بالعمل مستشارا قانونيا .

لرئيس مجلس الإدارة ثم صدر بعد ذلك القرار رقم ٥٨٠ لسنة ١٩٧٨
بندبه للعمل بالأمانة الفنية لقطاع الصناعات المعدنية بوزارة الصناعة ،
وعلى ذلك فانه وقد كان منتدبا خارج الادارة القانونية فمن ثم فانه
لا سرى في شأنه نص المادة ٢١ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ وانتهت
من ذلك الى ان الدفع بعدم القبول يكون ولا أساس له ، كما وانه
لا يكون للدفع بعدم الاختصاص سند من القانون . وبالنسبة للموضوع
فقد اتهمت المحكمة الى صحة ما أسند للطاعن من اتهام ومن حيث ان
الطاعن قد نعى على هذا الحكم مخالفته للقانون واستند في ذلك الى انه
بوصفه محاميا فان الذى يختص بمحاكمته تأديبيا هو نقابة المحامين وذلك
لأن الواقعة المسندة اليه مهنية ، وانه كذلك ما كان يجوز اقامة الدعوى
التأديبية ضده الا بناء على تحقيق يتولاه أحد أعضاء التفتيش الفنى
وكذلك بناء على طلب من الوزير المختص ، وهذا ما تقضى به المادة ٢١
من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الادارات القانونية بالمؤسسات
العامة والوحدات التابعة لها .

ومن حيث ان الثابت من الأوراق ان الطاعن كان يعمل محاميا
بالادارة القانونية بالشركة المطعون ضدها وقد صدر قرار من رئيس
الجمهورية يفصله من الخدمة بغير الطريق التأديبي ، وقد طعن فى هذا
القرار فقضى بطلانه ، وتنفيذا لهذا الحكم فقد أعيد الطاعن للخدمة .
وعقب ذلك صدر قرار برقم ٧٢٠ لسنة ١٩٧٧ بتكليفه بالعمل مستشارا
قانونيا لرئيس مجلس ادارة الشركة ، ثم صدر قرار بعد ذلك برقم ٥٨٠
لسنة ١٩٧٨ بندبه للعمل بالأمانة الفنية لقطاع الصناعات المعدنية لمدة ستة
اشهر . وانه طوال مدة عمله خارج الادارة القانونية كان الطاعن مقيدا
بجدول المحامين بالقطاع العام بنقابة المحامين وكانت الشركة تقوم بسداد
الاشتراكات المستحقة عليه للنقابة .

ومن حيث ان نذب شاغلي الوظائف الفنية بالادارات القانونية الخاضعين لأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ الى وظيفة أخرى ذات طابع قانوني ليس من شأنه زوال صفة من يتقرر نذبه كمحام . ذلك ان النذب مؤقت بطبيعته وهو يختلف في طبيعته هذه عن النقل حيث يترتب على النقل انتهاء العلاقة القائمة بين المنقول وبين وظيفته الفنية بالادارة القانونية ، في حين ان النذب لا ينهي هذه العلاقة بصفة نهائية وطبقا لأحكام قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ فان هناك ثمة تلازم بين شغل الوظائف الفنية بالادارات القانونية وبين المقيد بالسجل الخاص بشاغلي هذه الوظائف بتقابة المحامين ، وهو الأمر الذي يتصور معه في كل حالة يتم نذب أحد هؤلاء لفترة مؤقتة للقيام بأى عمل قانوني آخر خارج الادارة القانونية ان يطلب نقل اسمه الى جدول غير المشتغلين فاذا ما انتهت مدة النذب أو النفى بسبب آخر وعاد واستلم عمله الأصلي كان عليه أن يطلب إعادة قيد اسمه في جدول المشتغلين مما يترتب عليه عدم استقرار قيده سيما اذا ما تكررت وتعددت مرات نذبه .

وعلى هذا فلا سند للقول بعدم انطباق القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ على من يتقرر نذبه لفترة مؤقتة للقيام بأى عمل قانوني آخر . وعلى ذلك واذا كان الطاعن قد صدر قرار بنذبه للعمل خارج الادارة القانونية لمدة ستة أشهر على نحو ما سلف البيان فان ذلك لا يسوغ القول بزوال صفة كمحام وبالتالي عدم انطباق القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ عليه .

(طعن ٨٣٩ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٨/٢/١٩٨٦)

الفصل الخامس عشر نقل أعضاء الإدارات القانونية

قاعدة رقم (٢٥)

المبدأ :

القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن الإدارات القانونية بالتأسيسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها - لا يجوز نقل مديري وأعضاء الإدارات القانونية الى وظائف غير قانونية الا بموافقتهم الكتابية التي يجب ان تعاصر قرار النقل او تسبقه - تنفيذ العضو قرار النقل دون اعتراض لمدة خمس سنوات يقضى عن تلك الموافقة السابقة ويقوم مقامها .

الحكمة :

ومن حيث أن الطعن يقوم على أن المدعى علم بالقرار المطعون فيه حال صدوره في ١/٦/١٩٧٤ عندما تسلم عمله تنفيذا لهذا القرار وبفرض أنه لم يعلم به الا في ١٦/٦/١٩٧٥ فانه تظلم منه في ٢٤/٧/١٩٧٥ ولم ينهض الى رفع دعواه الا بتاريخ ٥/٦/١٩٧٩ أى بعد أربع سنوات من تاريخ تظلمه ومن أجل ذلك فان دعواه تكون غير مقبولة شكلا لرفضها بعد الميعاد .

ومن حيث أن المادة ١٩ من قانون الإدارات القانونية رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ نصت على أنه لا يجوز نقل أو نذب مديري وأعضاء الإدارات القانونية الى وظائف غير قانونية الا بموافقتهم الكتابية .

على أنه اذا قدرت كفاية أحدهم بدرجة دون المتوسط في سنتين متواليتين جاز نقله الى عمل يتلاءم مع استمداه في نطاق الوزارة أو خارجها بنفسه ومرتبته فيها . فاذا قدم عنه ثلاث تقارير بدرجة ضعيف جاء

انهاء خدمته مع حفظ حقه في الماشي أو المكافأة وذلك كله بعد موافقة اللجنة المنصوص عليها في المادة ٧ من هذا القانون .

ومن حيث أنه ولئن كان من غير المستساغ قانونا نقل مديري وأعضاء الإدارات القانونية الى وظائف غير قانونية الا بموافقتهم الكتابية والتي يجب بحكم الأصل أن تعاصر قرار النقل أو تسبقه ، الا أنه في قيام المدعى بتنفيذ قرار النقل الطمين والاستجابة لمقتضياته بغير أن يهض الى رفع دعواه الا بتاريخ ١٩٧٨/٤/١٠ إلى بعد قرابة الخمس سنوات من هذا التاريخ ما يفنى عن تلك الموافقة ويقوم مقامها ويأتى بالقرار الطمين من دائرة الاعتماد على وجه تحذو معه دعواه غير مقبولة شكلا لمزوف رافعها عن التقاضي خلال ميعادها المقرر .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قضى بغير هذا النظر ، فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تأويله وتطبيقه مما يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بالنسبة للحكم المطعون فيه وبعدم قبول الدعوى شكلا والزام المدعي المصروفات .

(طعن ١٩٦٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٨٨/١/٢٤)

مخاضة رقم (٢٩)

المبحث :

القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها - يتعين عند نقل مديري وأعضاء الإدارات القانونية بصفة عامة عرضهم الى اللجنة المشكلة طبقا للمادة (١٧) من قانون الإدارات القانونية لتبدي رأيهم فيه - العرض على اللجان الأخرى المنصوص عليها في هذا القانون لا يفنى عن رأي اللجنة المشار إليها - العرض على هذه اللجنة اجراء جوهري يترتب على اغفاله البطلان .

المادة ١٧

ومن حيث أن اللّٰمّن يقوم على أن العرض على اللّٰمّة المنصوص عليها في المادة ١٧ من القانون ليس إجراء جوهرياً وبالتالي فلا يترتب على اغفاله بطلان قرار الثقل لأنها لجنة توصيات ولا تصدر قرارات نهائية .

ومن حيث أن المادة ٧ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها تنص على أن تشكل بوزارة العدل لجنة لشئون الإدارات القانونية والمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها على النحو التالي : وتنص المادة ١٧ على أن تشكل بقرار من الوزير المختص لجنة لشئون مديري وأعضاء الإدارات القانونية الخاضعة لهذا القانون في نطاق الوزارة من وتختص هذه اللجنة فضلاً عن الاختصاصات الأخرى المنصوص عليها بإبداء الرأي في وفي التعيينات والترقيات والملاوات والتنقلات والإعارات وتقارير الكفاية الخاصة بمديري وأعضاء الإدارات القانونية وتنص المادة ١٨ على أن تبلغ توصيات لجنة شئون مديري وأعضاء الإدارات القانونية المنصوص عليها في المادة السابقة الى وكيل الوزارة المختص خلال أسبوع من تاريخ صدورهما وله خلال شهر من ابلاغ توصيات اللجنة اليه أن يعرض عليها كلها أو بعضها كتابة ويبيدها الى اللجنة لنظرها على ضوء أسباب اعتراضه عليها وتنص المادة ٢٠ على أن يكون نقل أو تذب شاذلي الوظائف الفنية الخاضعة لهذا القانون بقرار من الوزير المختص اذا كان النقل أو التذب لاحدى الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة أو الهيئات العامة التابعة للوزارة . ويشترط موافقة اللّٰمّة المنصوص عليها في المادة ٧ من هذا القانون في النقل أو التذب الذى تزيد مدته أو مجموع مدته خلال سنة كاملة على ستة شهور بالنسبة

مديرى الادارات القانونية أو اذا ترتب على النقل تغيير فى المدينة التى بهلا
مقر عمل المنقول وذلك كله ما لم يكن النقل أو التدب بموافقة صاحب
الثان .

هذا وقد أصدرت لجنة شئون الادارات القانونية المشكلة طبقا
لنص المادة ٧ عدة توصيات وقرارات بجلسة ١٩٧٩/٤/٣٠ من بينها
وجوب عرض طلبات التدب أو النقل الخاضعة لأحكام المادة ٢٠ من
القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ على اللجنة المنصوص عليها بالمادة ١٧ من
القانون قبل أن تبدى لجنة شئون الادارات القانونية الرأى فى شأنها .

ومن حيث أن مؤدى النصوص المتقدمة من أنه يتعين عند نقل مديرى
وأعضاء الادارات القانونية بصفة عامة عرض أمر هذا النقل على
اللجنة المشكلة طبقا لنص المادة ١٧ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣
لتبدى رأيا فيه ، كما يتعين بالإضافة الى ذلك الحصول على موافقة اللجنة
المنصوص عليها فى المادة ٧ من ذات القانون اذا تعلق النقل بأحدى
الحالات المنصوص عليها فى المادة ٢٠ منه وبديهي أن العرض على
اللجنة المشار اليها فى أى من هذه الحالات لا يغنى عن وجوب الحصول
سلفا على رأى اللجنة المنصوص عليها فى المادة ١٧ - وفقا لصرح
نصوص القانون - لأن العرض على هذه اللجنة يعد اجراء جوهريا يترتب
على اغفاله البطلان يؤيد ذلك أن المشرع لم يترك لوكيل الوزارة المختص
سلطة الأخذ برأى هذه اللجنة أو طرحه جانبا وانما ألزمه عند اعتراضه
على توصيات اللجنة أن يعيدها اليها لنظرها . فإذا احتدم الخلاف بينه
وبين اللجنة ، فإن اللجنة المنصوص عليها فى المادة ٧ هى التى تحسمه
بقرار نهائى .

ومن حيث أن الثابت من الوقائع أن الجهة الادارية المدعى عليها لم
تعرض أمر نقل المدعى السيد / على اللجنة المشكلة طبقا لنص

المادة ٢٧ تبين رأيا فيه إكتفاء بالحصول على موافقة اللجنة للنصوص عليها في المادة ٧٠، فمن ثم فإن الحكم المظنون فيه ، وقد قضى بإلغاء قرار النقل المظنون عليه لإغفاله اجراء جوهريا استلزمه المشرع — يكون قد صدر صحيحا ومطابقا لأحكام القانون. ويكون الظن عليه على غير أساس مما يضمن منه الحكم بقبول الظن شكلا وبرفضه موضوعا والزم اللجنة الادارية المصروفات .

(ظمن ٣٠٠٧ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٨٨/٦/٢٦)

الفصل السادس عشر

بدلات أعضاء الإدارات القانونية

الشرع الأول

بدل تفرغ وبدل مخاطر - بدل طبيعة العمل

قاعدة رقم (٢٧)

للبنا :

القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها - القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ برقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المتعينين بالمولة - بدل طبيعة العمل المنصوص عليه في البند الثاني من المادة (٢١) من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ كان يشمل بصرح النص بدل المخاطر - مؤدى ذلك : أن بدل المخاطر في مفهوم هذا النص هو نوع من بدلات طبيعة العمل التي يتسع مدلولها ليشمل البدلات التي تستهدف تعويض العاملين عما يواجهونه في سبيل أداء أعمال وظائفهم من مشاق وصعوبات سواء تطلعت بنوعية العمل او الظروف المصاحبة له - حظر الشرع الجمع بين بدل التفرغ المقرر لأعضاء الإدارات القانونية وبدل المخاطر بوصفه من قبيل بدلات طبيعة العمل - القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ نظم البدلات دون أن يورد بينها بدلات طبيعة العمل - لا يؤثر ذلك من الطبيعة القانونية لبدل المخاطر ويستمر الظاهر المشار اليه .

للحكمة :

وحيث أن القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات والوحدات التابعة لها ينص في الفقرة الثانية

من القواعد الملحق بالجدول المرافق لذلك القانون على أنه « ينح شاغلو الوظائف المينة في هذا الجدول بدل تفرغ قدره (٣٠٪) من بداية مربوط الفئة الوظيفية ويسرى عليه الخفض المقرر بقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ في شأن خفض البدلات والرواتب الاضافية والتعويضات التي تمنح للعاملين المدنيين والعسكريين .

ونصت الفقرة الثالثة من تلك القواعد على أنه « لا يجوز الجمع بين بدل التفرغ المقرر بمقتضى هذا القانون وبدل التمثيل أو أى بدل طبيعة عمل آخر » .

ونصت المادة (٢١) من نظام العاملين المدنيين بالدولة السابق الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ على أن « يجوز لرئيس الجمهورية منح البدلات الآتية في الحدود وطبقا للقواعد المينة قرين كل منها (١) بدل تمثيل للوظائف الرئيسية بحسب مستوى كل منها على ألا يزيد عن ١٠٠٪ من بداية ربط الوظيفة المقرر لها البدل ٠٠٠ (٢) بدلا تقتضيها طبيعة عمل الوظيفة يتعرض معها القائمون عليها الى مخاطر معينة أو تتطلب منهم بذل جهود متميزة عن تلك التي تتطلبها سائر الوظائف وعلى ألا تزيد قيمة البدل عن ٣٠٪ من بداية ربط الفئة الوظيفية التي يشغلها العامل . (٣) بدلات اقامة للعاملين بمناطق تتطلب ظروف الحياة فيها منح هذا البدل أثناء اقامتهم بهذه المناطق . (٤) بدلات مهنية للعاملين على مؤهلات معينة أو بسبب أداء مهنة معينة ولا يجوز أن يزيد مجموع ما يصرف للعامل طبقا لما تقدم عن ١٠٠٪ من الأجر الأساسي .

ونصت المادة (٤٢) من قانون العاملين المدنيين بالدولة الحالي الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ على أن « يجوز لرئيس الجمهورية منح بدل تمثيل لشاغلي الوظائف العليا بحسب مستوى كل منها وفقا للقواعد التي يتضمنها القرار الذي يصدره في هذا الشأن وذلك بحسب أقصى ١٠٠٪ من بداية الأجر المقرر للوظيفة .»

ويجوز لرئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح لجنة شئون الخدمة المدنية منح البدلات الآتية وتحديد فئة كل منها وفقا للقواعد التى يتضمنها القرار الذى يصدره فى هذا الشأن وبمراعاة ما يلى :

- (١) بدلات تقضيها ظروف أو مخاطر الوظيفة بحد أقصى ٤٠٪ من بداية الأجر المقرر للوظيفة •
- (٢) بدل إقامة للعاملين فى مناطق تتطلب ظروف الحياة فيها تقرير هذا البدل أثناء اقامتهم فى هذه المناطق ولا يخضع هذا البدل للضرائب •
- (٣) بدلات وظيفية يقتضيها أداء وظائف معينة بذاتها تستلزم منع شاغلها من مزاولة المهنة وذلك فى حدود الاعتمادات المالية المخصصة بالموازنة •

ولا يجوز أن يزيد مجموع ما يصرف للعامل طبقا لما تقدم على ١٠٠٪ من الأجر الأساسى ونصت المادة (٤٩) من لائحة شئون العاملين بهيئة ميناء القاهرة الجوى الصادر بقرار وزير السياحة رقم ١٠٠/٢ لسنة ١٩٨١ على أن « يمنح العاملون بالهيئة من شاغلى الوظائف (الهندسية — تأمين سلامة الطيران — الزراعيين — الفنانين — الحرفيين) التى يحددها مجلس الادارة بدل طبيعة عمل مقابل ظروف ومخاطر الوظيفة بنسب متدرجة حسب درجة تعرضها للظروف والمخاطر الواجة لتقرير البدل بحد أقصى ٤٠٪ من بداية الربط كما يمنح شاغلو الوظائف الأخرى التى يحددها مجلس الادارة هذا البدل بنسب متدرجة حسب درجة تعرضها للظروف والمخاطر الواجة لتقرير هذا البدل بحد أقصى ٣٠٪ من بداية الربط •

وقضت المادة ٥٠ من اللائحة على أن يمنح بدل طبيعة العمل المشار اليه فى المادة السابقة بالاضافة الى أية بدلات أخرى مقرر فى هذه اللائحة •

وتنفيذا لحكم المادة ٤٩ من اللائحة المشار اليها وافق مجلس ادارة هيئة ميناء القاهرة الجوية مذكرة عرضت عليه بجلسة ٢٣/٤/١٩٨١ تنظيم منح البدل المشار اليه جاء بها أنه بعد الدراسة المستفيضة رؤى صرف بدلا طيبة عمل للعاملين بالهيئة على الوجه الآتى :

(أ) ٤٠٪ / لشاغلي الوظائف (الهندسية ، تأمين سلامة الطيران ، انزراعين ، الفنانين والعرفين) وذلك لتعرض جميع العاملين فى هذه المجموعات لعناصر المخاطر للالتزام بمسئوليات جسيمة والتعرض للاشعاعات والعمل فى ضوء شديد وخافت وعوامل جوية مختلفة .

(ب) ٣٠٪ / لشاغلي الوظائف (الادارة العليا ، الفنانين ، الاعلام ، الاقتصاد ، التجارة ، التمويل والمحاسبة ، التنمية الادارية ، الأمن ، المكتبة ، الخدمات المعاونة) وذلك لتعرض جميع العاملين فى هذه المجموعات لنفس الظروف والمخاطر بنسبة أقل ولقد ثبت بالدراسة أن هذا البدل يتكلف ما قيمته مائة ألف جنيه تم بالفعل درج جميع التكاليف فى مشروع موازنة الهيئة لعام ١٩٨٢/٨١ .

وحيث أن البين من مطالعة هذه النصوص أن المادة (٢١) من نظام العاملين المدنيين بالدولة السابق الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ كان تنظيم أربعة أنواع من البدلات التى يجوز منحها للعاملين فى البنود من (١) الى (٤) أولها بدل التمثيل والثانى بدلات طيبة العمل والثالث بدلات الإقامة والرابع بدلات مهنية للحاصلين على مؤهلات معينة أو بسبب أداء مهنة معينة وأن البند الثانى من تلك المادة عرف بدلات طيبة العمل بأنها بدلات تقتضيها طبيعة عمل الوظيفة يتعرض معها القائمون عليها الى مخاطر معينة أو تتطلب منهم بذل جهود متميزة عن تلك التى تتطلبها سائر الوظائف وقد أعاد المشرع تنظيم البدلات فى قانون العاملين المدنيين بالدولة الحالى رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ فأورد فى المادة (٤٢) أربعة

أنواع من البدلات هي بدلات التمثيل وبدلات تقتضيها ظروف ومخاطر الوظيفة وبدلات إقامة وبدلات وظيحية تتطلب من شاغلها عدم مزاوله المهنة (بدلات تفرغ) وأنه بإمكان النظر في تنظيم البدلات في هذين القانونين يبين أن بدل طبيعة العمل المنصوص عليه في البند الثاني من المادة (٢١) من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين المدنيين بالدولة السابق كان يشمل بصرح النص بدل المخاطر مما مؤداه أن بدل المخاطر في مفهوم ذلك النص هو نوع من بدلات طبيعة العمل التي يتسع مدلولها دون ما شك ليشمل البدلات التي تستهدف تعويض العاملين عما يواجهونه في سبيل أداء أعمال وظائفيهم من مشاق وصعوبات سواء كانت منبثقة من نوعية العمل ذاته كإداء العمل تحت ضغط أو صعوبة معينة أو كانت وينبذ الظروف المحيطة به أو انصاحبة لأداء العمل والتي يتعرض معها العاملون لمخاطر معينة ولما كان ذلك وكان القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ قد صدر في ظل العمل بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ المشار إليه فإن مؤدى ذلك أن الشارع حين حظر الجمع بين بدل التفرغ المقرر لأعضاء الإدارات القانونية وأي بدل طبيعة عمل آخر إنما اتجهت إرادته إلى أن يشمل ذلك الحظر بدل المخاطر بوصفه من قبيل بدلات طبيعة العمل طبقاً لصريح نص المادة (٢١) المشار إليها خاصة وأن استخدام الشارع لعبارة (أي بدل طبيعة عمل آخر) يفيد انصراف قصده لجميع البدلات التي تدخل في مدلول بدلات طبيعة العمل وفيها بدل المخاطر وإذا كانت المادة (٤٢) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ قد أعادت تنظيم البدلات التي يجوز منحها للموظفين دون أن تورد بينها بدلات طبيعة العمل فإن ذلك لا يفسر من الطبيعة القانونية لبذل المخاطر من حيث أنه يندرج في مفهوم بدلات طبيعة العمل المحظور الجمع بينها وبين التفرغ طبقاً لأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ المشار إليه ولا وجه للاعتراض حول تعرض أعضاء الإدارة القانونية

بالبهينة المدعى عليها لذات الظروف والمخاطر التي يتعرض لها سائر العاملين
بالبهينة أو أن أساس منح بدل المخاطر المقرر بلائحة شئون العاملين بالبهينة
منبت الصلة بعله منح بدل التفرغ المقرر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ لأن
تقدير ذلك كله هو من عمل الشارع وليس القاضي وأن القانون رقم ٤٧
لسنة ١٩٧٣ لم يربط خط الجمع بين البدلات المشار اليها بالأساس الذي
قام عليه منحها وإنما جعل المناط في ذلك هو بنوع البدلات المراد الجمع
بينها وبدل التفرغ والعكس صحيح والقاعدة الأصولية أنه لا اجتهاد في
موضع النص الصريح كما لا يجوز للقياس فيما يتصل بالنصوص التي
تحدد حقوق العاملين في الرواتب والبدلات والمقررات والمزايا الأخرى
التي ترتب بالتالي أعباء مالية على الجهة الادارية .

وحيث أنه لا وجه كذلك لما أثير من أن بدل المخاطر المقرر في لائحة
شئون العاملين بالبهينة لا يعدو في حقيقة الأمر أن يكون زيادة في الراتب
مقررة لجميع العاملين يستهدف بها تمريضهم عن الظروف والمخاطر آتفة
الذكر فذلك مردود عليه بأن قانون العاملين المدنيين بالدولة قد حدد
الرواتب المقررة لمختلف درجات الوظائف والبدلات التي يجوز منحها ولم
يشمل نصوصا تجيز منح زيادات في الراتب أو بدلات تخرج عن الاطار
الذي رسمه القانون وأن لائحة شئون العاملين بالبهينة المدعى عليها لم
تتضمن بدورها ثمة نصوصا تجيز منح تلك الزيادات مما ينتهي معه أي
أساس لنقول بأن البديل المشار اليه هو من قبيل الزيادة في الراتب التي
قررت لجميع العاملين بالبهينة ومن ثم يضحى الطلب الأصلي للمدعين
بالجمع بين البديل المشار اليه وبدل التفرغ قائما على حجة داحضة حقيقا
يرفضه .

وحيث أنه عما يطلبه المدعون احتياطيا من منحهم بدل المخاطر بنسبة
١/٤ من الراتب دون الجمع بينه وبدل التفرغ فإن ذلك الطلب لا يجد

له كذلك سنداً من النصوص المنظمة لمنح بدل المخاطر فى لائحة شئون العاملين بالهيئة المدعى عليها وقرار مجلس ادارتها المشار اليها للذين نظما منح ذلك البدل على أساس أن يكون بنسبة ٤٠٪ للوظائف التى يقوم شاغلوها بالعمل الميدانى فى ميناء القاهرة الجوى والمحددة على سبيل الحصر بذلك القرار بينما قرر منح البدل بنسبة ٣٠٪ لباقى الوظائف الأخرى وليس ثمة صلة تربط بين الأعمال الموكولة لأعضاء الادارة القانونية والوظائف المقرر لها البدل بنسبة ٤٠٪ تبرر منحهم تلك النسبة من البدل الأمر الذى يضحى معه ذلك الطلب بدوره مقتصرًا لسندهم متعيناً رفضه .

وحيث أن الحكم المطعون قد أخذ نظر مغاير يكون قد جاء على خلاف أحكام القانون وشابه الخطأ فى تطبيقه وتأويله مما يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلاً وفى الموضوع بالفاء الحكم المطعون فيه ورفض الدعوى موضوعاً والزام المدعين المصروفات .

(طعن ٢٩٢٣ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٧/١/١٩٨٨)

قاعدة رقم (٢٨)

البسطة :

لا يتعارض أداء الحوافز لأعضاء الادارة القانونية بحصولهم على بدل التجزغ المقرر لهم ، يجوز الجمع بينهما .

الفتوى :

عرض الموضوع على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة فى الأول من ديسمبر ١٩٩١ فاستبان لها أن الحوافز التى يطالب بها أعضاء الادارة القانونية بالجهاز المركزى للكتب المدرسية والنوائل التعليمية والمنصوص عليها فى لائحة نظام الحوافز للعاملين بالجهاز المعمول بها اعتباراً من ١/١٠/١٩٨٥ ترتبط بمباشرة العمل وزيادة الانتاج فيه . وانه لئن كان القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن

-لادارات القانونية والمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها لم يتضمن نصا صريحا بمنح أعضاء الادارات القانونية مثل هذه الحوافز فان هذا المنح يجد مصدره فيما تنص عليه المادة (٢٤) من هذا القانون من أنه « يعمل فيما لم يرد فيه نص في هذا القانون بأحكام التشريعات السارية بشأن العاملين المدنيين بالدولة أو بالقطاع العام على حسب الأحوال ، وكذلك بالوائع والنظم المعمول بها في الجهات المنشأة بها الادارات القانونية » . وليس في أداء حوافز لأعضاء الادارة القانونية بالجهاز اسوة ببقية العاملين به ما يتصادم مع نصوص قانون الادارات القانونية اذ أن استحقاق هذه الحوافز رهين بقيام سببها ماثلا في مباشرة العمل وزيادة معدلات الأداء فيه ، وبهذه المثابة لا تعد هذه الحوافز من ملحقات الأجر الدائمة اذ ليس لها صفة الثبات والاستقرار ومن ثم ليس هناك ما يحول دون الجمع بينها وبين بدل التعرغ المقرر لأعضاء الادارات القانونية بمقتضى أحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه . اضافة اني أن منح هذه الحوافز لا يرتبط بتقارير الكفاية وانما يرتهن بمعدلات الأداء . وعليه لا يستقيم سبب لحرمان أعضاء الادارة القانونية بالجهاز المركزي للكتب المدرسية والوسائل التعليمية منها طالما توافرت لهم شروط استحقاقها الأمر الذي يكشف عنه القرار الصادر من رئيس الجهاز بمنحهم هذه الحوافز عن المدة من أول أكتوبر سنة ١٩٨٥ حتى ١١ ديسمبر سنة ١٩٨٧ والذي عديم كفاية المصرى المالى دون استثناء مبلغها كاملا في حينه .

لذلك :

اتهمت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أحقية أعضاء الادارة القانونية بالجهاز المركزي للكتب المدرسية والوسائل التعليمية في الحوافز عن المدة من أول أكتوبر سنة ١٩٨٥ حتى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٨٧ .
(فتوى ١٢٢٧/٤/٨٦ جلسة ١٩٩١/١٢/١)

الفرع الثاني : بديل تفرغ
مناط استحقاق عضو الاطارة القانونية لبديل التفرغ

قاعدة رقم (٢٩)

المبدأ :

القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن الإدارات القانونية بالولايات العامة والهيئات العامة . مناط استحقاق البطولات بمسئولة عامة أن يكون العامل شاغلا للوظيفة المقرر لها هذا البديل بالأداة المقررة قانونا وإن يكون مباشرا لأعمال هذه الوظيفة - يشترط لاستحقاق بديل طبيعة العمل المقرر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ أن يكون العامل شاغلا لأحدى الوظائف الفنية بالإدارة القانونية وهي التي يوضح شافلونها لأحكام هذا القانون بمعنى أن يكون مركزه الوظيفي مستمدا من أحكام هذا القانون - شغل العامل الدرجة الثانية تخصصية قانون اعتبارا من سنة ١٩٨٢ وتسلمه العمل بالإدارة القانونية اعتبارا من سنة ١٩٨٥ - استحقاقه بديل طبيعة العمل المقررة بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ اعتبارا من التاريخ الأخير سنة ١٩٨٥ .

المحكمة :

ومن حيث أن الطعن يقوم على أن الثابت من الأوراق أن المدعى لا يشغل وظيفة تخصصية قانونية بموازنة الهيئة .

ومن حيث أن الثابت بملف خدمة المدعى أنه عين ابتداء بخدمة الهيئة بتاريخ ١٩٥٨/٦/٩ على الدرجة الثامنة بمؤهل الثانوية العامة ثم حصل على ليسانس الحقوق في نوفمبر سنة ١٩٦٥ وسويت حالته وذلك بوضعه على المرتبة الرابعة بالكادر الإداري بالإدارة المالية واعتبرت أقدميته فيها من ١٩٦٦/٢/١ ثم قل إلى الدرجة السابعة الإدارية ودرجت أقدميته فيها إلى ١٩٦٥/١١/٢٤ . وطلب للعمل بإدارة هندسة السكة اعتبارا من ١٩٦٨/٦/٢٥ ثم قل إلى هذه الإدارة اعتبارا من ١٩٧٠/١٢/٣١ ورتبه على تسوية حالته طبقا لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، ١٣٥ لسنة

١٩٨٥ منحه الدرجة الثانية من درجات القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨
بمجموعة الوظائف التنظيمية والادارية فى وظيفة رئيس قسم ادارى بإدارة
هندسة السكة • ثم صدر قرار الهيئة رقم ١٠٨٤ بتاريخ ١٢/٥/١٩٨٣
بنقله من هذه الادارة الى رئاسة الهيئة على درجة ثانية تخصصية قانون
اعتبارا من ٢٠/٤/١٩٨٣ وسلم عمله بالادارة العامة للشئون القانونية
اعتبارا من ١٦/٣/١٩٨٥ •

ومن حيث أنه سبق لهذه المحكمة أن قضت بأن مناسط استحقاق
البدلات بصفة عامة أن يكون العامل شاغلا للوظيفة المقرر لها هذا البدل
بالاداء المقرة قانونا ومباشرا لأعمال هذه الوظيفة • وفى خصوص بدل
طبيعة العمل المقرر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ فإنه يشترط لاستحقاق
هذا البدل أن يكون العامل شاغلا لاحدى الوظائف الفنية بالادارة القانونية
وعلى الذى يخضع شاغلها لأحكام هذا القانون بمعنى أن يكون مركزه
الوظيفى مستمدا من أحكام هذا القانون وخاضعا له •

ومن حيث أن الثابت من ملف خدمة المدعى على التفصيل السابق
ايضاحه أنه لم يمين فى وظيفة فنية بالادارة القانونية بالهيئة المدعى عليها
الا فى سنة ١٩٨٣ ولم يياشر أعمال هذه الوظيفة فعلا الا اعتبارا من
١٦/٣/١٩٨٥ فمن ثم فلا يكون له أصل حق فى المطالبة ببديل طبيعة
العمل المقرر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ عن الفترة السابقة على هذا
التاريخ وتبعا لذلك تكون دعواه على غير سند من أحكام القانون خلقة
بالرفض •

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قضى بغير النظر السالف ، فمن ثم
فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه وتأويله واجب الالغاء
نما يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع بالغاء الحكم
المطعون فيه ورفض الدعوى والزام المدعى المصروفات •

(طعن ١٣٦٧ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٣/١٢/١٩٨٧)

الفصل السابع عشر

علاوة تشجيعية لأعضاء الإدارات القانونية

قاعدة رقم (٤٠)

المبدأ :

القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها - قانون الإدارات القانونية هو الأساس في تنظيم شئون مديري وأعضاء الإدارات القانونية - تنطبق أحكامه على هؤلاء الأعضاء سواء كانت أكثر أو أقل سخاء من تلك الواردة بالتشريعات التي تنظم شئون العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام - أسس ذلك - أعمال القاعدة الأصولية التي تقضى بأن الخاص يقيد العام - أثر ذلك - عدمفادة أعضاء الإدارات القانونية من أحكام الملاوة التشجيعية المنصوص عليها في قانون العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام .

الحكمة :

ومن حيث أن مبنى الطعن أن الحكم المطعون فيه قد خالف القانون واطعاً في تطبيقه وتأويله ذلك أن الجهة الإدارية قد أصدرت القرار رقم ٧٧٥/٥ في ١١ من مايو سنة ١٩٨١ بمنح المطعون ضده علاوة تشجيعية اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٨١ ، ومن ثم يكون منح المدعى مكافأة تشجيعية فاعداً للحكم المطعون فيه اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٧٩ مغالفاً لنص البند ٢ من المادة ٥٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٩ والتي تنص بأنه لا يجوز منح هذه الملاوة للعامل أكثر من مرة كل سنتين .

ومن حيث أنه بالاطلاع على أحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات

التابعة لها يبين أنه نظم شئون أعضاء الإدارات القانونية تنظيمًا شاملاً
فتنظيم أمور تعيينهم المادة ١٢ وما بعدها ، كما نظمت المادتين ١٩ ، ٢٠ ،
تقاعدهم وتدريبهم كما نظمت المواد ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ التحقيق معهم ومسائلهم
تأديبياً كما نظمت جداول المرتبات ، ومرتباتهم وبدلاتهم والعلاوات
المستحقة لهم .

ومن حيث المادة الأولى من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بإصدار
نظام العاملين المدنيين بالدولة تقضى بالا تسرى أحكام النظام على العاملين
الذين تنظم شئون توظيفهم قوانين أو قرارات خاصة فيما تنص عليه هذه
القوانين أو القرارات .

كما تقضى المادة ٣٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ المشار إليه
بأن يعمل فيما لم يرد به نص في هذه الأحكام بأحكام التشريعات السارية
بشأن العاملين المدنيين بالدولة أو القطاع العام على حسب الأحوال وكذلك
بالوائح والنظم المعمول بها في الجهات المنشأة بها الإدارات القانونية .
ومن حيث أن المستفاد من ذلك أن القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ هو
الأساس في تنظيم شئون مديري وأعضاء الإدارات القانونية بحيث تنطبق
عليهم أحكامه سواء كانت أكثر أو أقل سخاء من تلك الواردة بالتشريعات
السارية بشأن العاملين بالحكومة أو بالقطاع العام ومن ثم لا يجوز
كقاعدة عامة اصدار نصوص القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ باعتباره قانوناً
خاصاً والرجوع الى أحكام القانون العام في كل ما فات القانون الخاص
من أحكام لما في ذلك من منافاة صريحة للقرص الذي من أجله وضع
القانون الخاص ، والقول بغير ذلك مؤداه أن يجمع من تنطبق عليهم
قوانين خاصة من العاملين بين ما تضمنته هذه القوانين من أحكام راعى
فيها المشرع نوعية مؤهلاتهم وتخصصاتهم والمهام المسندة اليهم ومن
أحكام القوانين العامة التي تنطبق على سائر العاملين المدنيين بالدولة ومن

ثم يتعين القول بطلا تسمى أحكام القوانين العامة فيما تنص عليه أو تنظمه القوانين الخاصة من أحكام .

ومن حيث أنه بالرجوع الى أحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه يبين ان المشرع نظم الحقوق المالية من مرتبات وعلاوات وبدلات للعاملين بالادارات القانونية قبل الجهات التي يحملون بها ومن ثم فلا يجوز الرجوع الى أحكام قوانين العاملين المدنيين بالعودة والقطاع العام فيما نظمه القانون المشار اليه ، واذ كان هذا القانون قد نظم العلاوات المستحقة لأعضاء الادارات القانونية لحسب قدرها وقواعد منحها ، فلا يجوز استعارة أنواع أخرى من العلاوات وردت في نظم العاملين المدنيين بالدولة أو القطاع العام .

ومن حيث أنه متى كان الأمر كما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بأحقية المطعون ضده وهو من العاملين بأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ في علاوة تشجيعية سنة ١٩٧٩ واذ كانت هذه العلاوة لا يحسبها أحكام القانون سالف الذكر ، من ثم يكون الحكم المطعون فيه قد خالف القانون واخطأ في تطبيقه وتأويله مما يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلاً وفي موضوعه بإلغاء الحكم المطعون فيه ورفض الدعوى والزام المدعى المصروفات .

(طعن ٨٦٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٨٧/٣/٢٩)

القاعدة رقم (٤١)

المبدأ :

عدم جواز منح شكلي وتكليف الادارات القانونية بشركات القطاع العام العلاوات التشجيعية المنصوص عليها بقانون نظام العاملين بالقطاع العام .
٤٨ لسنة ١٩٧٨ .

الفتوى :

ومن حيث أن البلدى من استواء أحكام هذا النظام الوظيفى أن القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ حدد حدد المعاملة المالية لشاغلي الوظائف القانونية من مميزات وعلاوات بجدول مستقل ونظم استحقاقهم بدلات التخرج بحكم خاص ووافد تقدير كفايتهم ببجسة مستقلة عن السلطات الرئاسية للجهات التى يصلون بها وذلك تطبيقا للغاية فى تقرير هذا النظام الخاص ومن ثم يعتبر هذا القانون هو الأساس فى تحديد معاملاتهم المالية بحيث ينطبق عليهم أحكامه سواء كانت أقل أو أكثر سخاء من تلك الواردة بالتشريعات المنظمة لأوضاع العاملين المدفنين بالدولة أو القطاع العام ولا يجوز كقاعدة عامة اهدار أحكام هذا النظام الخاص والرجوع الى القانون العام فى كل ما سكت القانون الخاص عن تنظيحه لما فى ذلك من مخالفة صريحة للغرض الذى من أجله وضع القانون الخاص واعمالا لأحكام قانون قصد المشرع استبعاد تطبيق أحكامه على هذه الفئة من العاملين .

وترتبا على ما تقدم ولما كان الثابت أن العلاوات التشجيعية المقررة وفقا لحكم المادة ٥٥ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ هى أثر من آثار تقدير الكفاية الذى يخضع لرقابة وتقدير السلطات الرئاسية فى الجهات المعنية بأحكام هذا القانون والذى حرص المشرع على استبعادها بالنسبة لشاغلي وظائف الادارات القانونية ومن ثم فانه يمتنع استبعاد تطبيق أحكام هذه العلاوة على هذه الفئة من العاملين ويسوغ القول بأن المسادة ٢٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ قد أجاز الرجوع الى أحكام التشريعات السابقة فى شأن العاملين المدفنين بالدولة أو القطاع العام فيما لم يرد به نص خاص بذلك ان تطبيق هذه التشريعات على العاملين بنظم وظيفة خاصة لا يتم بصورة تلقائية بل لابد أن يكون هذا التطبيق متفقا والنصوص

القانونية التي تنظم تلك النظم وطبيعة الوظائف التي تحكمها والفاية من تقرير النظام الخاص وهو ما لم يتحقق في الحالة المعروضة اذ ان الثابت وفقا لما تقدم ان هناك تعارضا بين تحقيق استقلال اعضاء الادارات القانونية من ناحية وبين حصولهم على الملاوات التشجيعية المقررة وفقا لاحكام التشريعات العامة من ناحية اخرى وهو ما قضت المحكمة الادارية العليا بجلسته ٢٩/٣/١٩٨٧ في الطعن رقم ٨٦٢ قضائية ٢٨ ق ٠

لذلك :

اتهمت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز منح شاغلي وظائف الادارات القانونية بشركات القطاع العام للملاوات التشجيعية المنصوص عليها بقانون نظام العاملين بالقطاع العام رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه .

(الملف ٨٦/٤/١٩٨٠ - جلسته ١٥/٤/١٩٨٧)

قاعدة رقم (٤٢)

المبدأ :

نظم القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن الادارات القانونية في المؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها الملاوات المستحقة لاعضاء الادارات القانونية فحدد قدرها وقواعد منحها ومن ثم لا يجوز استعارة انواع اخرى من الملاوات الوارد ذكرها في نظم العاملين بالبلدية والقطاع العام بما يتعين منه استبعاد منحهم ملاوات تشجيعية ، باعتبار ان النظام المالي المقرر لهم لا يعرف هذا النوع من الملاوات .

الفتوى :

وقد عرض الموضوع على الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٦/١١/١٩٨٨ فاستعرضت فتواها السابقة بجلسته ١٥/٤/١٩٨٧ « ملف رقم ٨٦/٤/١٠٨٠ م التي انتهت فيها -

الأسباب الواردة بها - الى عدم جواز منح شاغلي وظائف الادارات
القانونية بشركات القطاع العام العلاوات التشجيعية المنصوص عليها بقانون
نظام العاملين بالقطاع العام رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ .

كما استعرضت المادة ٢٨ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة
رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ التى تقضى بأن « تضع السلطة المختصة نظاما يكتفل
قياس كفاية الأداء الواجب تحقيقه ويقتصر وضع تقارير الكفاية
على العاملين الشاغلين لوظائف من الدرجة الأولى فما دونها . ويكون
قياس كفاية الأداء بالنسبة لشاغلي الوظائف العليا على أساس ما يبيده
الرؤساء بشأنهم سنويا من بيانات تعتمد من السلطة المختصة »
والمادة ٥٢ من ذات القانون التى تقضى بأنه « يجوز للسلطة المختصة منح
عامل علاوة تشجيعية تعادل العلاوات الدورية المقررة حتى ولو كان قد
تجاوز نهاية الأجر المقررة للوظيفة وذلك طبقا للاوضاع التى تقررها
وبراعة ما يأتى :

١ - أن تكون كفاية العامل قد حددت بمرتبة ممتاز عن العاملين
الأخريين وأن يكون قد بذل جهدا خاصا أو حقق اقتصادا فى النفقات
أو رفعا لمستوى الأداء » وتبينت الجمعية أن المادة (١) من مواد
إصدار قانون الادارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة
والوحدات التابعة لها رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص على أن « تسرى أحكام
القانون المرافق على مديري وأعضاء الادارات القانونية بالمؤسسات العامة
والهيئات العامة والوحدات التابعة لها » وتنص المادة (٢) من ذات
القانون على أن « تشكل ادارة للتفتيش الفنى على أعمال الادارات القانونية
وعلى نشاط مديريها وأعضائها ، من عند كاف من المفتشين يندبون
من بين أعضاء الهيئات القضائية وبين المديرين العاملين والمديرين
بالادارات القانونية ، وتكون تابعة لوزارة العدل » وتنص المادة (١١)

من القانون المذكور على أن « تكون الوظائف الفنية في الإدارات القانونية الخاضعة لهذا القانون على الوجه التالي ٠٠٠٠٠ وتحدد مرتبات هذه الوظائف وفقا للجدول المرفق بهذا القانون » .

وتنص المادة (٢٤) منه على أن « يعمل فيما لم يرد نص في هذا القانون بأحكام التشريعات الصارية بشأن العاملين المدنيين بالدولة أو يقطع العام على حسب الأحوال ٠٠٠٠٠ » .

وقد جاء بالقواعد الملحقه بجدول مرتبات الوظائف الفنية بالإدارات القانونية كالاتي : « يستحق من يبلغ نهاية مربوط الفنة ، العلاوة الدورية المقررة للفئة الأعلى مباشرة في نطاق ذات المستوى ٠٠٠

— يمنح شاغلو اوظائف المينة في هذا الجدول بدل تفرغ قدره ٢٠٪ من بداية مربوط الفنة الوظيفية .

— لا يجوز الجمع بين بدل التفرغ المقررة بمقتضى هذا القانون وبدل التمثيل أو أى بدل طبيعة عمل آخر » .

وأخيرا تنص المادة الأولى من القانون رقم (١) لسنة ١٩٨٦ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه على أن « يستبدل الجدول المرفق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ٠٠٠ والجدول المرفق بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ ٠٠٠٠ على حسب الاحوال بالجدول المرفق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ ٠٠٠ ويستمر العمل بالقواعد الملحقه بهذا الجدول » .

واستظهرت الجمعية من النصوص المتقدمة أن المشرع بمقتضى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ وضع نظاما قانونيا خاصا بمديرى وأعضاء الإدارات القانونية في الهيئات العامة وشركات القطاع العام ، ليكفل لهم الاستقلال الفنى والجدة عند مباشرتهم لحمام وظائفهم بهذا النصوص . ومن بين الأحكام الخاصة التى تضمنها القانون المذكور ، أن التمثيل على أعمالهم وتمثيل

كفائتهم الفنية يتم عن طريق إدارة مستقلة عن الجهات التي يعملون بها وتتبع وزارة العدل ، كما أن تحديد مستحقاتهم المالية من مرتبات وعلاوات وبدلات يكون في إطار ما جاء بجدول الأجور والقواعد الخاصة الملحقه به ، المرفق بهذا القانون سواء كانت أكثر أو أقل سخاء من تلك الواردة في التشريعات السارية بشأن العاملين بالدولة أو القطاع العام .
ولما كان القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ قد نظم العلاوات المستحقة لأعضاء الإدارات القانونية فحدد قدرها وقواعد منحها وثم فلا يجوز استمارة أنواع أخرى من العلاوات الوارد ذكرها في نظم العاملين بالدولة والقطاع العام بما يتعين معه استبعاد منحهم علاوات تشجيعية ، باعتبار أن النظام المالي المقرر لهم لا يعرف هذا النوع من العلاوات .

ولا يحتاج في هذا الصدد بأن المادة ٢٤ من القانون ٤٧ لسنة ١٩٧١ اجازت الرجوع فيما لم يرد بشأنه نص في هذا القانون الى أحكام التشريعات السارية على العاملين المدنيين بالدولة أو القطاع العام ، ذلك لأنه مع قيام القانون الخاص لا يرجع الى أحكام القانون العام الا فيما فات القانون الخاص بما لا يتعارض مع طبيعته والغرض من وضعه .

وترتبا على ما تقدم فانه لا يجوز منح السيد / المحامي بالادارة القانونية بالهيئة العامة للمستشفيات والمعاهد التعليمية علاوة تشجيعية طبقا للمادة ٥٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

لذلك :

اتمى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز منح المروضة حالته علاوة تشجيعية طبقا لعكم المادة ٥٢ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

(ملف رقم ٨٦ / ٤ / ١١١٧ في ١٦ / ١١ / ١٩٨٨)

(٩٢ - ج ٢)

قاعدة رقم (٤٣)

البدا :

القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها - القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظم العاملين المدنيين بالدولة - علاوة تشجيعية - قانون الإدارات القانونية - هو الأساس في تنظيم شئون مديري وأعضاء الإدارات القانونية - تنطبق أحكامه عليهم سواء كانت أكثر أو أقل سخاء من تلك الواردة بالتشريعات السارية بشأن العاملين بالحكومة أو القطاع العام - لا يجوز إصدار الإدارات قانونا خاصا أحكام القانون العام في كل ما فات القانون الخاص من قواعد أو عنى إغفاله من أحكام لما في ذلك من مخالفة صريحة لفرض الذى من أجله وضع القانون الخاص - القول بغير ذلك مؤداه أن يجمع من تنطبق عليهم قوانين خاصة من العاملين بين ما تضمنته هذه القوانين من أحكام راعى فيها المشرع نوعية مؤهلاتهم وتخصصاتهم وطبيعة المهام المسندة اليهم وبين أحكام القوانين العامة التى تنطبق على سائر العاملين المدنيين بالدولة - أثر ذلك : عدم سريان أحكام القوانين العامة فيما تنص عليه أو تنظمه القوانين الخاصة من أحكام تتكامل فيما بينها على وجه مفاير لما تنظمه القواعد العامة - إذا كان قانون الإدارات القانونية قد نظم الحقوق المالية من مرتبات وعلاوات وبدلات وحدد قدرها وقواعد منحها فلا يجوز استعادة أنواع أخرى من المكافأة والعلاوة مما ورد بالقواعد العامة فى نظم العاملين المدنيين بالدولة أو القطاع العام شأن العلاوة التشجيعية .

الحكمة :

ومن حيث أن مبنى الطعن أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه وتأويله ذلك أن منح العلاوة التشجيعية المنصوص عليها فى المادة ٥٢ المشار إليها يعد أمرا جوازا لجهة الإدارة يدخل فى نطاق السلطة التقديرية التى منحها إياها المشرع كما أن الذين رشحوا وحصلوا

على الملاوة أقدم من المدعى فى الدرجة وبالتالى يكون الحكم المطعون فيه قد خالف صحيح القانون وواقع الحال .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن المدعى يمثل اعتباراً من ١٩٧١/١/٦ وحتى إقامة دعواه بإدارة الشؤون القانونية بجامعة المنصورة رئيساً لقسم الشؤون القانونية فى كلية الصيدلة .

ومن حيث أنه بالإطلاع على أحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٦٣ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها يبين أنه نظم شؤون أعضاء الإدارات القانونية تنظيمًا شاملاً إذ تناول أمور تعيينهم فى المادة ١٢ وما بعدها ، كما نظمت المادتان ١٩ ، ٢٠ منه قواعد عملهم وفدحهم ونظمت المواد ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ التحقيق معهم ومساءلتهم تأديبياً فى حين أبان جدول المرتبات مرتباتهم وبدلاتهم والملاوات المستحقة لهم .

ومن حيث أن المادة الأولى من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بإصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة تقضى بالآ تسرى أحكام هذا النظام على العاملين الذين تنظم شؤون توظيفهم قوانين أو قرارات خاصة فيما تقضى به هذه القوانين أو القرارات ، كما تقضى المادة ٢٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه بأن يعمل فيما لم يرد به نص فى هذا القانون بأحكام التشريعات النارية بشأن العاملين المدنيين بالدولة أو القطاع العام على حسب الأحوال وكذلك اللوائح والنظم المعمول بها فى الجهات المنشأ بها الإدارات القانونية .

ومن حيث أن الاستفادة من ذلك أن القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ هو الأساس فى تنظيم شؤون مديرى وأعضاء الإدارات القانونية بحيث تطبق عليهم أحكامه سواء كانت أكثر أو أقل سخاء من تلك الواردة بالتشريعات النارية بشأن العاملين بالحكومة أو بالقطاع العام ومن ثم لا يجوز كفاضة عامة إهدار خصوص القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٦٣ باعتباره قانوناً خاصاً

والرجوع الى أحكام القانون العام في كل ما فات القوانين الخاص من قواعد أو عنى اغفاله من أحكام لما في ذلك من مجافاة صريحة للغرض الذي من أجله وضع القانون الخاص ، والقول بغير ذلك مؤداه أن يجمع من تطبق عليهم قوانين خاصة من العاملين بين ما تضمنه هذه القوانين من أحكام راعى فيها المشرع نوعية مؤهلاتهم وتخصصاتهم وطبيعة المهام المسندة انهم - وبين أحكام القوانين العامة التي تطبق على سائر العاملين المدنيين بالدولة ومن ثم تعين القون بعدم سران أحكام القوانين العامة فيما تنص عليه أو تنظمه القوانين الخاصة من أحكام تكامل فيما بينها على وجه مغاير لما تنظمه القوانين العامة من قواعد .

ومن حيث أنه بالرجوع الى أحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه يبين أن المشرع نظم الحقوق المالية من مرتبات وعلاوات وبدلات للعاملين بالادارات القانونية قبل الجهات التي يعملون بها ومن ثم فلا يسوغ الرجوع الى أحكام قوانين العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام فيما نظم القانون المشار اليه ، وإذا كان هذا القانون قد نظم العلاوات المستحقة لأعضاء الادارات القانونية غايان قدرها وقواعد منحها ، فلا يجوز استعادته أنواع أخرى من المكافأة والعلاوة مما ورد في نظم العاملين المدنيين بالدولة أو القطاع العام ، شأن للعلاوة التشجيعية .

ومن حيث أنه متى كان الأمر كما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بأحقية الطعون ضده وهو من العاملين بأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ في علاوة تشجيعية سنة ١٩٧٩ ، وكانت هذه العلاوة مما لا تعرفه أحكام القانون سالف البيان ، فمن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد خالف القانون واخطأ في تطبيقه وتأويله مما يضمن معه الحكم بقبول الطعن شكلاً وفي موضوعه بإلغاء الحكم المطعون فيه ورفض الدعوى والزام المدعى بتلصق وقفات .

قاعدة رقم (٤٤)

المبدأ :

لا يجوز منح علاوات تشجيعية لأعضاء الإدارات القانونية وعدم تعصن القرارات الإدارية الصادرة بمنحهم تلك العلاوات .

التسوية :

وقد عرض الموضوع على الجمعية العمومية بجلستها المقودة في ٧ من نوفمبر سنة ١٩٩٠ فاستبان لها ان ما اتهمته اليه بجلستها المقودة في ١٥/٤/١٩٨٧ وايدته بجلستها المقودة في ٨/٨/١٩٨٨ من عدم جواز منح مديري وأعضاء الإدارات القانونية بشركات القطاع العام العلاوات التشجيعية المنصوص عليها بقانون نظام العاملين بالقطاع العام رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ (المادة ٥٠) أو بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة (المادة ٥٢) يقوم على ما بينه في أسباب فتواها رقم ٨٩/٤/١٠٨٠ بتاريخ ٥/٥/١٩٨٧ وفتواها رقم ٨٩/٤/١٢٢٤ بتاريخ ٥/٧/١٩٨٨ وتخلص في ان المشرع تحقيقا منه لاستقلال أعضاء الإدارات القانونية بالهيئات العامة وشركات القطاع العام وضماقا لحيدتهم في أداء أعمالهم وضع تنظيميا قانونيا خاصا يحدد المعاملة الوظيفية لهذه الفئة من العاملين خصهم بجدول مستقل للاجور والمرتبات ومسلمات وظائفهم والفرض من تقرير هذا النظام ولم يجز الرجوع الى أحكام قانوني العاملين المدنيين بالدولة أو القطاع العام الا في المسائل التي يتناولها بالتنظيم وذلك فيما لا يتعارض مع طبيعة نظامهم الوظيفي المستقل ويبين من استقراء أحكام هذا النظام الوظيفي ان القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ قد حدد المعاملة المسالمة لشاغلي الوظائف القانونية من مرتبات وعلاوات بجدول مستقل ونظم استحقاقهم بدلات التفرغ بحكم خاص وناط كفايتهم بجدول مستقل عن السلطات الرأسية للجهات التي يعملون بها وذلك تحقيقا للغاية من تقرير

هذا النظام الخاص ومن ثم يعتبر هذا القانون هو الأساس في تحديد معاملاتهم المالية بحيث ينطبق عليهم أحكامه سواء كانت أقل أو أكثر سخاء من تلك الواردة بالتشريعات المنظمة لوضع العاملين المدنيين بالدولة أو القطاع العام ولا يجوز كقاعدة عامة اهدار أحكام هذا النظام الخاص والرجوع الى القانون العام في كل ما سكت القانون الخاص عن تنظيمه لما في ذلك من مفاجأة صريحة للغرض الذي من أجله وضع القانون الخاص واعمال لأحكام قانون قصد المشرع استبعاد تطبيق أحكامه على هذه الفئة من العاملين ، وترتبيا على ما تقدم ولما كان الثابت ان العلاوات التشجيعية المقررة بحكم المادة ٥٠ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ هي أثر من آثار تقدير الكفاية الذي يخضع لرقابة وتقدير السلطات الرئاسية في الجهات المناسبة بأحكام هذا القانون والذي حرص المشرع على استبعادها بالنسبة لشاغلي وظائف الإدارات القانونية ومن ثم فانه يتعين استبعاد تطبيق أحكام هذه العلاوة على هذه الفئة من العاملين ولا يسوغ القول بأن المادة ٢٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ قد أجازت الرجوع الى أحكام التشريعات السارية في شأن العاملين المدنيين بالدولة أو القطاع العام فيما لم يرد به نص خاص ذلك ان تطبيق هذه التشريعات على العاملين بنظم وظيفة خاصة لا يتم بصورة تلقائية بل لابد ان يكون هذا التطبيق متفقا والنصوص القانونية التي تنظم تلك النظم الخاصة وطبيعة الوظائف التي تحكمها والغاية من تقرير النظام الخاص وهو ما لم يتحقق في الحالة المعروضة اذ ان الثابت وفقا لما تقدم ان هناك تعارضا بين تحقيق استقلال أعضاء الإدارات القانونية من ناحية وبين حصولهم على العلاوات التشجيعية المقررة وفقا لأحكام التشريعات العامة من ناحية أخرى وهو ما قضت به المحكمة الادارية العليا بجلسته ٢٩/٣/١٩٨٧ في الطعن رقم ٨٦٢ لسنة

ومن حيث ان هذا الرأي فى محله للأسباب التى بنى عليها وتأخذ
بها هذه الجمعية ولا يخال من سلامته فى شىء. وأن قيل بأن القانون رقم ٣٢
لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٨٠ بتعديل
جدول مرتبات الكادرات الخاصة لم يشر الى كادر أعضاء الإدارات
القانونية ، مما يفيد انه لا يعتبر منها ، ذلك لانه لم يقصد به تحديد الهيئات
والفئات التى تخضع لنظم وظيفية خاصة ، وتخرج تبعاً لذلك ، وعلى ما ص
عليه فى المادة الأولى من كل من القانونين رقمى ٤٧ و ٤٨ لسنة ١٩٧٨.
بشأن العاملين المدنيين بالدولة وبالقطاع العام ، من جملة المخاطبين بأحكامها
ومنها حكم المادة ٥٢ من أولها والمادة ٥٠ من ثانيها . وما تضمنه
القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه فى الجداول الملحق به ، ليس على
سبيل الحصر للكادرات الخاصة ، ولم يكن ثم من وجه لادراج أعضاء
الإدارات القانونية ضمن هؤلاء ، لأن القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ المنظم
لشؤونهم انوظيفية استعار جدول المرتبات والدرجات الملحق به من جدول
المرتبات والعلاوات والدرجات المالية الملحق بالقانونين رقمى ٤٧ و ٤٨
لسنة ١٩٧٨ المشار اليهما فجاء مطابقاً لهما ، لم يكن ثم من حاجة الى تلك
المعادلة التى اشتمل عليها القانون ٣٢ لسنة ١٩٨٣ . أما أحكامه فى مختلف
مواده ، فهى فى مجملها وتفصيلها ظاهرة فى تقرير انفرادهم بنظام وظيفى
خاص متكامل ولا يصح الاضافة اليها بتقرير جواز منح أى منهم تلك
العلاوة التشجيعية المنصوص عليها فى المادة ٥٢ من القانون رقم ٤٧
لسنة ١٩٧٨ أو فى المادة ٥٠ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ لبعد
أحكامها الواردة فى هاتين المادتين عن أحكام نظامهم الوظيفى الخاص
بهم ، اذ تختلف من حيث سلطة تقريرها وشروط منحها ، مما يستند أساساً
على الأحكام الخاصة بالتقارير السنوية وقواعد تهذير الكفاية ودرجاتها
وهى غير ذلك تلك المقررة فى قانون أعضاء الإدارات القانونية والجهاز
المنوط به ذلك فيه ، كما انه يرتبط جوازاً بالحصول على مؤهل أعلى من

ليمناس الحقوق ، وهو ما لا يعول عليه فى شأن وظائف هذه الادارات وشروط شغلها وقواعد الترقية من وظيفة الى ما فوقها مما يرتبط اساسا على درجات القيد فى جداول قيد المحامين بنقابتهم التى اعتبر هؤلاء اعضاء فيها بحكم القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ الخاص بالمحاماة .

ومن حيث انه لا حجة كذلك فى الاستشهاد بحكم محكمة النقض فى الطعن رقم ١٦١٣ لسنة ٤٨ ق بجلسته ١٧/١/١٩٨٥ لأن المبدأ الذى قرره مقصور على محله ، وهو افادة هؤلاء من أحكام قانون الاصلاح الوظيفى الصادر به القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ والقوانين المعدلة أو المرتبة عليه لتحديد درجاتهم المالية التى يستحقونها من تاريخ تعيينهم حتى ٣١/١٢/١٩٧٤ التاريخ المحدد فى المادة (٩) منه للعمل بأحكامه التى انقطعت بانثارها الى تاريخ التعيين ، لاعادة تسوية حالاتهم اعتبارا منه ببراءة مؤهلاتهم والدرجات المقررة لها فى حينه ، ولم يكن حق موجب لعدم افادتهم منه لمجرد خضوعهم بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ لنظام وظيفى خاص استعار هذه الدرجات ذاتها وابقاهم فيها حتى بعد تاريخ العمل به : لتعلق التسوية باوضاع سابقة عليه أصلا ، وانقطاعها بآثارها الى تاريخ التعيين ، كما سبق ايضاحه ، وأحكام محكمة النقض بعد ذلك وفيما عداه ، تنجبه الى ما اتجهت اليه الجمعية العمومية وأحكام المحكمة الادارية العليا السالف الاشارة اليهما ومن ذلك حكم محكمة النقض فى الطعن رقم ٦٦٤ لسنة ٥٠ ق بجلسته ٢١/٤/١٩٨٥ الذى قرر أن القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ هو الاساس فى تنظيم شئون مديري وأعضاء الادارات القانونية بالقطاع العام بحيث تطبق عليهم أحكامه سواء كانت أكثر سخاء أو أقل من تلك الواردة بتشريعات العاملين بالقطاع العام وانه لا يجوز اصدار القانون الخاص بذريعة اعمال قاعدة لما فى ذلك من منافاة صريحة للفرض الذى من أجله وضع القانون الخاص وهو ما من مقتضاه عدم جواز منح علاوات تشجيعية لهؤلاء ، اذ لم يتضمنها القانون الخاص مما مؤداه

استبعاد لها على ما سبق إرادته تفصيلا في فتاوى الجمعية العمومية في هذه المسألة . وغنى عن البيان انه ، كما ورد في حكم محكمة النفض المشار اليه فان ما تصدره لجنة شئون الادارات القانونية في هذا الخصوص لا يعدو ان يكون مجرد اقتراحات أو آراء ليس لها صفة التشريع ولا يمكن ان تعدل أحكام هذا القانون لأن ذلك لا يكون الا بقانون وهو ما استظهرته اللجنة ذاتها في هذا الخصوص اذا اتجهت على ما تقدم ذكره الى التوسية بتعديل لاجازة منح هذه العلاوة ان كان ثم مقتضى .

ومن حيث انه يخلص من كل ما تقدم ان كل ما ذكر لتبرير منح أعضاء الادارات القانونية العلاوة التشجيعية وفقا للمادة (١٥٢) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ غير صحيح ولا تنال في شيء من صحة ما سبق ان انتهت اليه الجمعية العمومية من عدم جواز منحهم تلك العلاوة .

ومن حيث انه لما كان ما تقدم فان الاوامر الصادرة من مستنفي الحسين الجامعي يمنح أعضاء الادارات القانونية علاوة تشجيعية وفقا للمادة ٥٢ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تكون مشوبة بعيب عدم المشروعية لمخالفتها للقانون مخالفة جسيمة تنطربها الى درجة الانعدام اذ لا يمكن اعتبارها تطبيقا لأي نص في القانون أو مستند اليه فلا تلحقها حضانة ولا يتقيد سحبها بميعاد ومن ثم الجهاز المركزي للمحاسبات على حق فيما طلبه من سحبها .
لذلك :

اتتهت الجمعية العمومية الى عدم جواز منح علاوات تشجيعية لأعضاء الادارات القانونية وعدم تحصن القرارات الادارية الصادرة بمنحهم تلك العلاوات .

(ولف رقم ٨٦/٤/١١٧٧ في ١١/٨/١٩٩١)
ملحوظة : في غرضه في المنع ٨٦/٤/١١٧٦ في ٧/١١/١٩٩٠)
(٨٦/٤/١٠٨٩ في ٧/١١/١٩٩٠)

الفصل الثامن عشر

تأديب أعضاء الإدارات القانونية

نولا : لائحة نظام التأديب لأعضاء الإدارات القانونية

قاعدة رقم (٤٥)

المبدأ :

أحكام التحقيق ونظام التأديب لأعضاء الإدارات القانونية يصدر بها لائحة بقرار من وزير العدل بعد موافقة الجهة النصوص عليها في المادة ٧ من القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٣ . يجوز أن تتضمن اللائحة بيانا بالمخالفات الفنية والإدارية التي تقع من مديري الإدارات القانونية وأعضائها والإجراءات المقررة لكل منها والسلطة المختصة بتوقيعها - متى ثبت عدم صدور اللائحة فإنه تطبق في شأن أحكام التأديب القواعد الواردة بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ - فيما لم يرد بشأنه نص في القانون المشار إليه يعمل بأحكام التشريعات السارية بشأن العاملين المدنيين بالدولة أو القطاع العام حسب الأحوال وذلك وفقا للقواعد والنظم المعمول بها في الجهات المنشأ بها إدارات قانونية .

للحكمة :

ومن حيث أنه عن أحكام التحقيق ونظام تأديب أعضاء الإدارات القانونية فقد نصت المادة ٢٠ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ المشار إليه على أن تنظم الأحكام الخاصة بالتحقيق والنظام التأديبي لمديري الإدارات القانونية وأعضائها وإجراءات ومواعيد التظلم مما قد يوقع عليهم من جزاءات لائحة يصدرها وزير العدل بعد موافقة اللجنة المنصوص عليها في المادة ٧ من هذا القانون ، ويجوز أن تتضمن هذه اللائحة بيانا بالمخالفات الفنية والإدارية التي تقع من مديري الإدارات القانونية وأعضائها ،

والجزاءات المقررة لكل منها والسلطة المختصة بتوقيعها . والثابت أن اللائحة المشار إليها لم تصدر بعد . ومن ثم فإن أحكام التحقيق ونظام تأديب أعضاء الإدارات القانونية تطبق في شأنها القواعد الواردة في القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ (المادتان ٢٢ ، ٢٣) وفيما لم يرد بشأنه نص في هذا القانون يعمل بأحكام التشريعات السارية بشأن العاملين المدنيين بالدولة أو بالقطاع العام على حسب الأحوال ولذلك بالقواعد والنظم المعمول بها في الجهات المنشأة بها الإدارات القانونية وذلك بالتطبيق لنص المادة ٢٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ في شأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات والوحدات التابعة لها .

ومن حيث أن المادة ٢٣ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ سالفة الذكر تنص على أنه : « لا يجوز توقيع أى عقوبة على شاغلي وظائف مدير عام ومدير إدارة قانونية ، إلا بحكم تأديبي ، وفيما عدا عقوبتي الإنذار والخصم من المرتب ، لا يجوز توقيع أية عقوبة على شاغلي الوظائف الأخرى إلا بحكم تأديبي ومع ذلك يجوز في جميع الأحوال لرئيس مجلس الإدارة المختص التنبيه كتابة على مديري وأعضاء الإدارات القانونية ، كما يجوز لمدير الإدارة القانونية المختص التنبيه كتابة على أعضاء الإدارة بمرعاة حسن أداء واجباتهم . ومفاد هذا النص أن السلطة المختصة بتوقيع العقوبات التأديبية التي حددها المادة ٢٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ على مدير عام ومدير الإدارة القانونية هي المحكمة التأديبية المختصة وبالنسبة لأعضاء الإدارة القانونية من شاغلي الوظائف الأخرى فإن الاختصاص بتوقيع العقوبات التأديبية المشار إليها في هذه المادة أيضاً هو بصفة عامة للمحكمة التأديبية أيضاً فيما عدا عقوبتي الإنذار والخصم من المرتب فإن توقيع أى منهما يكون للسلطة المختصة بالجهة المنشأة بها الإدارة القانونية طالما لم تصدر بعد اللائحة المشار إليها في المادة ٢٦ من القانون

رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ سالف الذكر ، ومن ثم وفي ضوء هذا الوضع تتحدد هذه السلطة طبقا لقواعد نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ وقد ينبت المادة ٨٢ من هذا القانون الجزاءات التأديبية التي يجوز توقيعها على العاملين بالقطاع العام ومن بينها الخصم من الاجر لمدة لا تتجاوز شهرين في السنة ، كما حددت المادة ٨٤ من هذا القانون السلطات المختصة بتوقيع الجزاءات التأديبية فجعلت الاختصاص بتوقيع أى من الجزاءات الواردة في المادة ٨٢ منه لمجلس الادارة بالنسبة لشاغلي وظائف الدرجة الثانية فما فوقها مما أعضاء مجلس الادارة المعينين والمتخفين وأعضاء مجلس ادارة التشكيلات النقاية .

ومن حيث أن الثابت من الاوراق في الطعن المائل أن الطاعن يشغل الدرجة الثانية وقد صدر القرار المطعون فيه بمخازاته بالانذار وبخصم نصف يوم من راتبه وأن مصدر هذا القرار هو المنسوب المفوض لادارة الشركة والذي خول سلطات مجلس الادارة بمقتضى قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ٢٣١ لسنة ١٩٨٣ ومن ثم يكون قرار الجزاء قد صدر ضد الطاعن ممن يملك اصداره وطبقا للقواعد المقررة في هذا الشأن مما يتعين معه الالتفات عن هذا الوجه من أوجه الطعن .

ومن حيث أنه غما ينهائ الطاعن من أن الحكم المطعون فيه لم يعون على اجراء تحقيق مع الطاعن وأخذ بدفاع الشركة الغير مؤيد بدليل فانه يستمرض أحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بشأن نظام العاملين بالقطاع العام تبين أن المادة ٨١ من هذا القانون تنص على انه لا يجوز توقيع جزاء على العامل الا بعد التحقيق معه كتابة وسماع أقواله وتحقيق دفاعه ويجب ان يكون القرار الصادر بتوقيع العقوبة مسببا ومع ذلك يجوز بالنسبة الى تجزئي الانذار والخصم من المرتب عن مدة لا تتجاوز ثلاثة ايام والوقف عن العمل لمدة لا تتجاوز ثلاثة ايام أن يكون الاستجواب أو التحقيق فيها

شفاعة على أن يثبت مضمونه في المحضر الذي يحوى الجراء . ومفاد هذا النص أن المشرع لم يعف الشركة مطلقا من اجراء الاستجواب أو التحقيق مع العامل إذا نزلت بالقوة الموقعة عليه الى الاقذار أو الخصم من المرتب مدة لا تتجاوز ثلاثة أيام أو الوقف عن العمل لمدة لا تتجاوز ثلاثة أيام وانما اكتفى بأن يكون التحقيق معه شفاعة على أن يثبت مضمونه في المحضر الذي يحوى الجراء ، وهذا واثبات مضمون التحقيق في هذه الحالة يعنى اثبات حصول التحقيق أو الاستجواب في شأن ثبوت الذنب الإدارى قبل العامل باعتبار أن هذا الذنب الإدارى هو الذى يكون ركن السبب فى القرار التأديبى مما يمكن السلطة القضائية من بسط رقابتها القانونية على صحة قيام هذه الوقائع وصحة تكييفها القانونى . ان المستقر عليه وفقا لقضاء المحكمة الادارية للمعيار أنه اذا خلا القرار التأديبى من أية اشارة تفيد اجراء أى تحقيق ولم تقدم الادارة ما يدل على حصول تحقيق شفهي أو كتابي فان القرار الصادر فى هذا الشأن يعتبر مخالفا للقانون جديرا بالالغاء لتخلف اجراء جوهرى يتعلق بتوفير الضمانات اللازمة للاطمئنان الى صحة الوقائع الموجبة للجاء بما يمكن القضاء من تسليط رقابته على قيامها وعلى مدى سلامة تقدير الادارة لها وبالتالي فانه يبنى على اغفال هذا الاجراء بطلان القرار التأديبى .

ومن حيث أنه على هدى ما تقدم واذ لم يضم فى أوراق الطعن المائل ما يفيد أن الشركة المطعون ضدها قبل اصدارها القرار التأديبى رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٣ المطعون فيه قد أجرت ثمة تحقيق كتابي أو شفهي مع الطاعن بشأن ما هو منسوب اليه ، كما أن الشركة المذكورة لم تقدم ما يفيد أنها قد اعلنت الطاعن لاستجوابه وأنه (الطاعن) قد تقاعس عن حضور التحقيق أو امتنع عن الاجابة أو تمسك بطلب احالة التحقيق الى جهة أخرى ، ومن ثم فانه لا يكون ثمة مجال للتمويل على ما جاء بمذكرة دفاع الشركة

المشار إليها من أنه قد سبق لها أن دعت الطاعن للاستجواب بمقتضى كل
مخالفة يتركها إلا أنه كاذب على مدار أربع سنوات لا يحتم بالرد مما أدى
بالشركة إلى إزال حكم القانون ومجازاته بالجرائم المظنون فيهما
وبالتالي يكون القرار رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٣ المظنون فيه وقد صدر غير
تحقيق مع الطاعن قد جاء على نحو مخالف للقانون مما يتعين معه الحكم
بالبراءة وإذ ذهب الحكم المظنون فيه غير هذا المذهب فإنه يكون قائما على
غير سند جدير بالانفاء .

(طن ٢٧٢٠ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٨٦/١٢/٢)

ثانيا : الجزاءات التي يجوز توقيعها على أعضاء ومديرى
الإدارات القانونية

قاعدة رقم (٦)

المبدأ :

حدد المشرع الجزاءات التي يجوز توقيعها على مديرى وأعضاء الإدارة القانونية - تندرج هذه الجزاءات من الإنذار الى العزل من الوظيفة - لا يجوز اعتبار أى قرار إياها كان الأثر المترتب عليه من قبيل الجزاءات التأديبية طالما أن المشرع لم ينص على اعتباره كذلك - لا وجه للاخذ بفكرة الجزاء المقتنع - كأساس ذلك - أن العبرة بالجزاءات التي حددها المشرع على سبيل الحصر - عدم الأخذ بفكرة الجزاء المقتنع مؤداه عدم اعتبار النقل سواء الكئنى أو النوعى وكذلك التنب أو أى قرار آخر إياها ما كانت الظروف التي لأبست اتخاذه من قبيل الجزاء التأديبى - نتيجة ذلك : لا يجوز اعتبار التنبيه من الجزاءات التأديبية - التكيف الصحيح للتنبيه أنه نوع من ابتداء الملاحظات من جانب مصدره بما له من سلطة الإشراف والمتابعة .

الحكمه :

ومن حيث أنه بالرجوع الى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها - حدد نص فى المادة ٢٢ منه على أن :

١ - العقوبات التأديبية التي يجوز توقيعها على شاغلى الوظائف
"تفنية الخاضعة لهذا النظام من درجة مدير عام ومدير إدارة قانونية هي .

(١) الإنذار .

(٢) اللوم .

(٣) العزل .

أما شاغلو الوظائف الأخرى فيجوز أن توقع عليهم العقوبات الآتية :

(١) الإنذار .

(٢) الخصم من المرتب لمدة لا تتجاوز خمسة عشر يوما في السنة

الواحدة بحيث لا تزيد مدة العقوبة في المرة الواحدة على خمسة أيام .

(٣) تأجيل موعد انعلاء الدورية لمدة لا تتجاوز ثلاثة شهور .

(٤) الحرمان من العلاء الدورية المستحقة عن سنتين على الأكثر .

(٥) الحرمان من الترقية لمدة لا تتجاوز سنتين .

(٦) العزل من الوظيفة .

ونص في المادة ٢٣ منه على أنه « لا يجوز توقيع أية عقوبة على

شاغلي وظائف مدير عام ومدير إدارة قانونية الا بحكم تأديبي .

وفيما عدا عقوبتي الإنذار أو الخصم من المرتب ، لا يجوز توقيع أية

عقوبة أخرى على شاغلي الوظائف الأخرى الا بحكم تأديبي .

ومع ذلك يجوز في جميع الأحوال لرئيس مجلس الإدارة المختص

التنبيه كتابة على مديري وأعضاء الإدارات القانونية ، كما يجوز لمدير

الإدارة القانونية المختص التنبيه على أعضاء الإدارة بمرعاة حسن اداء

واجباتهم .

ويلغ التنبيه الكتابي الى الإدارة القانونية بالمؤسسة العامة أو الهيئة

العامة والى التفتيش الفني ، ويجوز التظلم من القرار الصادر بالتنبيه الى

اللجنة المنصوص عليها في المادة ٧ من هذا القانون ، ويكون قرار اللجنة

بالفصل في التظلم نهائيا .

ومن حيث أن يبين مما تقدم أن المشرع قد حدد على سبيل الحصر

في المادة ٢٢ من هذا القانون الجزاءات التي يجوز توقيعها على مديري

وأعضاء الإدارة القانونية وهذه العقوبات تدرج من الإنذار الى العزل

من الوظيفة ، وقد جاء في تحديده لهذه العقوبات قاطع الدلالة بما لا يدع

مجالا للاجتهاد في تكيف أى قرار إيا ما كان الأمر القانوني الذي يترتب

عليه من قبيل العقوبة التأديبية من عدمه . وقد استقر قضاء هذه المحكمة على عدم جواز اعتبار أى قرار أيا . كذا الأمر الذى يترتب عليه من قبيل الجزاءات التأديبية ما دام أن المشرع لم ينص على اعتباره كذلك . وبالتالي فقد انتهت هذه المحكمة الى عدم اعتبار النقل سواء المكاني أو النوعي وكذلك التنب أو أى قرار آخر أيا ما كانت الظروف التى لا يست اتخاذها من قبيل الجزاء التأديبي ورفضت الأخذ بفكرة الجزاء المقنع وأقامت قضاءها على أصل مؤداه أن العقوبات التأديبية إن هى الا تلك التى حددها المشرع حصرا .

وعلى هذا الوجه ، واذا كان التنبيه لم يرد ضمن العقوبات التى حددها القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ على سبيل الحصر فى المادة ٢٢ منه ، لذلك فإنه لا يجوز اعتباره من قبيل العقوبة التأديبية .

هذا واذا كانت المادة ٢٣ من القانون سالف الذكر قد أجازت لرئيس مجلس الإدارة التنبيه على مديري وأعضاء الإدارات القانونية ، وأجازت لمدير الإدارة القانونية التنبيه على أعضائها بمراعاة حسن أداء واجباتهم ، وأجازت كذلك لمن وجه اليه التنبيه التظلم منه الى اللجنة المنصوص عليها فى المادة السابقة ، فإن هذا ليس من شأنه اعتبار التنبيه من قبيل الجزاءات التأديبية إذ لو شاء المشرع اعتباره كذلك لنص على ذلك صراحة فى تعداده للعقوبات التأديبية ، واتخاذ مثل هذا القرار بمن له سلطة اتخاذه وتوجيهه الى الإدارة القانونية فى مجموعها حيث يملك رئيس مجلس الإدارة ذلك أو توجيهه الى فرد بذاته ، لا يعدو أن يكون من قبيل ابداء الملاحظات من جانب مصدره بما له من سلطة الاشراف والمتابعة دون سبق اجراء التحقيق قبل اتخاذه ، ولو قصد المشرع الى اعتبار التنبيه عقوبة لمجا اجتهاد لمن لا يملك أصلا توقيع أى جزاء وهو مدير الادارة القانونية سلطة توقيعه .

ومن حيث أنه لما تقدم ، واذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى اعتبار التنبيه عقوبة تأديبية لذلك فاهـ والحالة هذه يكون قد جاء مخالفا للقانون .

واد كان اختصاص المحكمة التأديبية بنظر الطعون منوطا بوجود الجزء التأديبي ، لذلك فان المحكمة التأديبية تكون غير مختصة بنظر هذا الطعن .

(طعن ٣٥٥٩ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٨٦/١٢/٩)

قاعدة رقم (٤٧)

المبدأ :

حدد المشرع العقوبات التأديبية التي يجوز توقيعها على شاغلي الوظائف الفنية بالإدارات القانونية من درجة مدير عام ومدير ادارة قانونية وهي ١ - الإنذار . ٢ - اللوم . ٣ - العزل - حرص المشرع على ان يحصل لرئيس مجلس الادارة في سبيل تحقيق الانضباط اللازم توافره لسير العمل القانوني ان يقوم بالتنبيه كتابة على مديري واعضاء الادارات القانونية - لا يعتبر التنبيه عقوبة تأديبية فهو مجرد اجراء قانوني قصد به حث اعضاء الادارة القانونية على الالتزام باداء واجبهـم الوظيفي دون تهاون - اساس ذلك : رغبة المشرع في التوفيق بين استقلال الادارة القانونية ومسئولية رئيس مجلس الادارة عن حسن سير العمل وحماية اموال الوحدة وتحقيق سيادة القانون - ينبغي على السلطات التأديبية مراعاة الجراءات التي حددها المشرع عملا بمبدأ شرعية العقوبة المنصوص عليه في الدستور والذي ينطبق كذلك على المجال التأديبي .

المحكمة :

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد ناقش الاتهامات المبنية التي عسبتها النيابة الادارة الى الطاعن واتهمت بدانة الى عدم جنواز اقامة

الدعوى التأديبية عليه بالنسبة للمخالفات الرابعة والخامسة والسادسة والسابعة ، ثم انتهت الى عدم ثبوت المخالفة الثالثة في حقه لعدم كفاية التحقيقات في التوصل الى الصاق المخالفة بالطاعن ، ثم توصلت الى اداة الطاعن عن المخالفتين الاولى والثانية المنسوبتين اليه وهما المتمثلتين في استعماله السيارة المسلمة له والمملوكة لجهة الادارة في أغراضه الخاصة مع مخالفة شروط التصريح الممنوح له بقيادتها لأعمال الطوارئ .

ومن حيث أنه من الواضح أن ما أبداه الطاعن من أعذار تمثل ظروفًا شخصية مازلة تتعلق بالطاعن وعائلته وتدعو الى سرعة انتقاله لهذه الطوارئ الشخصية ولكن هذه الظروف لا تتحول معها السيارة التي استخدمها الى وسيلة انتقال يجوز له استخدامها لشخصه لطوارئ ظرفه الخاصة دون الطوارئ المتعلقة بالعمل المرخص له باستخدامها فيها .

ومن حيث أن المحكمة قد بنت اداتها للطاعن عن هاتين المخالفتين على ما ثبت في التحقيقات من اعترافه بارتكابها وبعد أن ناقشت ما أبداه من أوجه دفاع في هذا الشأن فانه لا يكون ثمة وجه للنمى على الحكم بالاخلال بحق الدفاع والتصور في التسييب .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد انتهى من خلال ثبوت المخالفتين الاولى والثانية في حق الطاعن الى مجازاته بمقوبة التنبيه .

ومن حيث أن القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الادارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة ، والوحدات التابعة لها قد نص في المادة (٢٢) منه على أن « العقوبات التأديبية التي يجوز توقيعها على ساعلي الوظائف الفنية الخاضعة لهذا النظام من درجة مدير عام ومدير ادارة قاقوية هي :

- ١ - الإنذار .
- ٢ - اللوم .
- ٣ - العزل .

وقد نص ذات القانون في المادة (٢٣) منه على أنه « يجوز في جميع الأحوال لرئيس مجلس الادارة المختص التنبيه كتابة على مديري

وأعضاء الإدارات القانونية بمراعاة حسن أداء واجباتهم وبلغ التنبيه
الكتابي الى الادارة القانونية بالمؤسسة العامة أو الهيئة العامة وإلى ادارة
انتقش النقي ويجوز التظلم من القرار الصادر بالتنبيه الى اللجنة
المختص عليها في المادة (١٧) من هذا القانون وبطلان قرار اللجنة
بالتفصل في التظلم نهائيا » .

ومن هذين النصين يبين أن المشرع قد قصر العقوبات التأديبية التي
يجوز توقيعها على شاغلي الوظائف الفنية الخاضعة للنظام التأديبي الخاص
بأعضاء الإدارات القانونية من درجة مدير عام ومدير ادارة قانونية في
عقوبات ثلاث حددها على سبيل الحصر هي الانذرا والوم والعزل . . وقد
حرص المشرع على أن يجعل لرئيس مجلس ادارة المؤسسة العامة أو الهيئة
العامة أو الوحدة التابعة لها - في سبيل تحقيق الانضباط اللازم توافره
في سير وأداء العمل القانوني - أن يقوم بالتنبيه كتابة على مديري وأعضاء
الإدارات القانونية . وهذا التنبيه لا يعتبر عقوبة تأديبية وإنما مجرد اجراء
قانوني قصد به حث مديري وأعضاء الإدارات القانونية على الالتزام بأداء
واجبهم الوظيفي فيما تختص به هذه الإدارات دون توار أو تجاوز ، وذلك
كما هو مستفاد من أحكام مواد هذا القانون وأعماله التنفيذية من تمسك
المشرع التوفيق بين المبدأ الأساسي الذي قام عليه استقلال تلك الإدارات
في قانون تنظيمها وأداء واجباتها في حماية المال العام ورعاية صانع
القانون في الوحدات التي تشابه دون تأخير من السلطات الادارية المختصة
وبين مسئولية رئيس مجلس ادارة الوحدة الاقتصادية بصفة عامة عن حسن
سير العمل بالوحدة من حيث الانتاج أو الادارة الاقتصادية أو المالية
أو مباشرة الأعمال القانونية اللازمة لحماية أموال الوحدة منها وتحقيق
رعاية سيادة القانون .

(طعن ١٠١ لسنة ٢٢ / ١٠ / ١٩٨٨)

قاعدة رقم (٤٨)

المبدأ :

عقوبة اللوم لا يجوز توقيعها الا على شاغلي الوظائف من درجة مدير عام
أو مديري الإدارات القانونية .

الحكمة :

ومن حيث ان القانون رقم ١٩٧٣/٤٧ بشأن الإدارات القانونية
بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها نص في المادة
٢٢ منه على ان العقوبات التأديبية التي يجوز توقيعها على شاغلي الوظائف
الفنية الخاضعة لهذا النظام من درجة مدير عام ومدير إدارة قانونية هي :

١ - الإنذار ٢ - اللوم ٣ - العزل

أما شاغلوا الوظائف الأخرى فيجوز ان توقع عليهم العقوبات الآتية :

١ - الإنذار .

٢ - الخصم من المرتب لمدة لا تتجاوز خمسة عشر يوما في السنة

٣ - تأجيل وعد العلاوة الدورية لمدة لا تتجاوز ثلاثة شهور .

٤ - الحرمان من العلاوة الدورية المستحقة عن سنتين على الأكثر .

٥ - الحرمان من الترقية لمدة لا تتجاوز سنتين .

٦ - العزل من الوظيفة .

ومن حيث انه في ضوء ما تقدم فان عقوبة اللوم لا يجوز توقيعها
الا على شاغلي الوظائف من درجة مدير عام أو مديري الإدارات القانونية
ولما كان الثابت ان المطعون ضده عند صدور الحكم المطعون فيه كان
يشغل وظيفة محام من الدرجة الثانية وقد حدد القانون العقوبات التي يجوز
توقيعها عليه وليس من بينها عقوبة اللوم لذلك فان الحكم المطعون فيه
واذ قضى بمجازاته بعقوبة اللوم فانه يكون قد خالف القانون .

ثالثاً : حظر توقيع أى عقوبة خلاف الإنذار
والخصم من الرتب الا يحكم تاديبى

قاعدة رقم (٤٩)

المبدأ :

القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها - حظر المشرع توقيع أى جزاء على مدير عام ومدير الإدارة القانونية الا يحكم تاديبى - حظر توقيع أى عقوبة خلاف الإنذار أو الخصم من الرتب على الأعضاء الآخرين الا يحكم تاديبى - لا يجوز أن تقام الدعوى التأديبية ضد الأعضاء الا بناء على طلب الوزير المختص وبناء على تحقيق تتولاه إدارة التفتيش الفنى بوزارة العدل - لم يشترط المشرع عند توقيع عقوبة الإنذار أو الخصم من الرتب على أعضاء الإدارة القانونية من غير المدير العام ومدير الإدارة القانونية ان يكون ذلك بناء على تحقيق يعرضه التفتيش الفنى بوزارة العدل - مؤدى ذلك : انه يكفى الأخذ بالاصول العامة فى التحقيق والتاديب - أساس ذلك ان الاتبعة الخاصة التحقيق والتاديب لمعبرى الإدارات القانونية وأعضائها لم تصدر بعد - .

المعكمة :

ومن حيث أن حاصل أسباب الطعن أن الحكم المطعون فيه خالف اتفاقاً وأخطأ فى تطبيقه وتأويله ، اذ لم يشر الحكم الى الوقائع التى اغترفت بها الإدارة ، ولم يشر الى احالة الطاعن الى التحقيق بمرتبة النيابة الإدارية وهى جهة مختصة ، فالمختص بالتحقيق مع الطاعن فى المخالفات الفنية والإدارية المنسوبة اليه هى اللجنة المنصوص عليها فى المادة ٢١ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها . .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد صادف صواب القانون والواقع فيما انتهى اليه من رفض دعوى الطاعن للأسباب السائفة التي قام عليها والتي تأخذ بها هذه المحكمة وأطاعت إليها في مقام الرد على أوجه الطعن أنه لا حجة فيما ذهب اليه الطاعن من عدم اختصاص النيابة الإدارية بالتحقيق معه ، وإن اللجنة المنصوص عليها في المادة ٢١ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ هي وحدها المختصة بالتحقيق مع أعضاء الإدارات القانونية بالهيئات والمؤسسات العامة والوحدات التابعة لها - شأن الطاعن - لا حجة في هذا القول ذلك إن المادة ٢١ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه تنص على أنه تنظم الأحكام الخاصة بالتحقيق والنظام التأديبي لمديرى الإدارات القانونية وأعضائها ، وبإجراءات ومواعيد التظلم مما قد يوقع عليهم من جزاءات لائحة يصدرها وزير العدل بعد موافقة اللجنة المنصوص عليها في المادة ٧ من هذا القانون ويجوز أن تتمتع هذه اللائحة ببيان بالمخالفة الفنية والإدارية التي تقع من مديرى الإدارات القانونية وأعضائها ، والجزاءات المقررة لكل منها والسلطة المختصة بتوقيعها ولا يجوز أن تقوم الدعوى التأديبية إلا بناء على طلب الوزير المختص ولا تقام هذه الدعوى في جميع الأحوال إلا بناء على تحقيق يتولاه أحد أعضاء التفتيش الفني .

وتنص المادة (٢٢) منه على أن العقوبات التأديبية التي يجوز توقيعها على شاغلى الوظائف الفنية الخاضعة لهذا النظام من درجة مدير عام ومدير إدارة قانونية هي :

- ١ - الإنذار . ٢ - اللوم . ٣ - العزل .

أما شاغلو الوظائف الأخرى فيجوز أن توقع عليهم العقوبات الآتية :

- ١ - الإنذار .

- ٢ - الخصم من المرتب لمدة لا تتجاوز خمسة عشر يوماً في السنة الواحدة بحيث لا تزيد مدة العقوبة في المرة الواحدة على خمسة أيام .
- ٣ - تأجيل مواعيد الملاوة الدورية لمدة لا تتجاوز ثلاثة شهور .
- ٤ - الحرمان من الملاوة الدورية المستحقة عن سنتين على الأكثر .
- ٥ - الحرمان من الترقية لمدة لا تتجاوز سنتين .
- ٦ - العزل من الوظيفة .

وتنص المادة (٢٣) من القانون على أنه لا يجوز توقيع أية عقوبة على شاغلي وظائف مدير عام ومدير إدارة قانونية الا بحكم تأديبي .

وفيما عدا عقوبتي الانذار والخصم من المرتب لا يجوز توقيع أية عقوبة أخرى على شاغلي الوظائف الأخرى الا بحكم تأديبي .

ومع ذلك يجوز في جميع الأحوال لرئيس مجلس الإدارة المختص التنبيه كتابة على مديري وأعضاء الإدارات القانونية - كما يجوز لمدير الادارة القانونية المختص التنبيه كفاية على أعضاء الادارة بمراعاة حسن أداء واجباتهم .

هذا ولم تصدر بعد اللائحة الخاصة بالتحقيق والنظام التأديبي لمديري الإدارات القانونية وأعضائها والمستفاد من هذه النصوص ان المشرع قد حظر توقيع أى جزاء على مدير عام الإدارة ومدير الإدارة القانونية الا بحكم تأديبي ، كما حظر توقيع أى عقوبة خلاف الانذار أو الخصم من المرتب على الأعضاء الآخرين الا بحكم تأديبي - وفي هذه الحالة لا يجوز أن تقام الدعوى التأديبية ضد الأعضاء الا بناء على طلب الوزير المختص وناء على تحقيق تبؤلاه ادارة التفشيش القنى بوزارة العدل .

أما توقيع عقوبة الانذار أو الخصم من المرتب على الأعضاء من غير المدير العام ومدير الادارة القانونية فلم يشترط القانون على الجهة الادارية

عند ازال هاتين العقوبتين إن يكون ذلك بناء على تحقيق يقوم به التفيش
الفنى بوزارة العدل — ومن ثم فانه يكفى فى هذا الشأن — الأخذ
بالأصول العامة فى التحقيق والتأديب حيث لم تصدر بعد اللائحة الخاصة
بالتحقيق والتأديب لمديرى الادارات القانونية وأعضائها فلما ما سلف بيانه
— يكون توقيع هاتين العقوبتين بناء على تحقيق تجر به النيابة الادارية —
شأن القرار محل الطعن المائل •

ومن حيث أنه على مقتضى ما تقدم يكون الطعن على الحكم المشار
إليه غير قائم على اساس سليم من القانون مما يضمن رفضه •
ومن حيث أنه لما تقدم يضمن الحكم بقبول الطعن شكلا وفى
الموضوع برفضه •

(طعن ٦٤٢ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٣/١٢/١٩٨٦)

رابعاً - مميزات التأديب لأعضاء ومدير الإدارات القانونية

قاعدة رقم (٥٠)

المبدأ :

اختلاف الجريمة الجنائية عن الجريمة التأديبية - طبيعة النظام الإداري
تنعكس على النظام التأديبي - النظام الإداري لا يحدد الجريمة التأديبية على النحو
المستقر والتميز في الجريمة الجنائية - أساس ذلك : تعدد وتنوع واجبات
الوظائف وتعدد أساليب العاملين ومخالفة الواجبات وتحقيق الرقابة للسلطة
الرئاسية أو المحكمة التأديبية لتقدير صورة ومساحة المخالفة وتقدير
الجزاء المناسب - لا يجوز للسلطة الرئاسية أو القضائية أن تصفى على إجراء
وصف الجزاء ما لم يكن موصوفاً صراحة بأنه عقوبة تأديبية بنص القانون -
مجازاة الطاعن بقوة التنبيه التي لم ترد بنص القانون - حكم المحكمة
الإدارية العليا بإلغاء الحكم ومجازاته بقوة الإنذار المنصوص عليها قانوناً -
لا يفرض بين قضاء المحكمة وقاعدة الإضراب الطاعن بطلانه - أساس ذلك :
أن محكمة أول درجة عاقبت المخالف بأخف العقوبات بما أسسته خطأ التنبيه -
ما أجرته المحكمة الإدارية العليا هو تصحيح قانوني لما حكمت به محكمة
أول درجة بمجازاته بأقل الجزاءات المقررة قانوناً وهي الإنذار .

للمحكمة :

ومن حيث أن الأصل أن لا عقوبة ولا جريمة إلا بناء على قانون ،
وهذا الأصل الذي نصت عليه المادة (٦٦) من الدستور يشمل المجال
الجنائي وأيضاً المجال التأديبي ، ولطبيعة النظام الإداري التي تنعكس حتماً
على النظام التأديبي بأن هذا النظام لا يحدد الجريمة التأديبية على النحو
المستقر والتميز الذي تعدد بمقتضاء الجريمة الجنائية وذلك حتى يواجه
النظام التأديبي تعدد وتنوع واجبات الوظائف العامة وتعدد أساليب

العلمين ومخالفة هذه الواجبات وإثبات أفعال تتعارض مع مقتضياتها ولتحقق المروءة للسلطة التأديبية سواء كانت السلطة الرئاسية أو المحاكمة التأديبية نوزن وتقدير صورة ومساحة المخالفة والجريمة التأديبية التي يتعين أن تدخل أصلاً بحسب تكييفها في الوصف العام الذي يحدده المشرع في القانون والذي يحقق الشرعية بالنسبة لكل الأفعال والموازن التي ينطبق عليها ويحقق بالتالي شرعية انجريمه التأديبية — إلا أن النظام التأديبي يتفق مع النظام الجنائي في أنهما نظامان عقابيان ، ويتعين أن يتحدد بالقانون على وجه الدقة العقوبة في كل منهما بدقة ، ولا تملك سلطة سوى المشرع إسباغ الشرعية على عقاب تأديبي ، كما أنه لا يملك سوى القانون تحديد أية عقوبة جنائية في النظام الجنائي ، ومن حيث أن ذلك هو الذي تلزمه بكل دقة أنظمة العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام ويلتزمه المشرع في القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ آتف الذكر باعتباره نظاماً خاصاً للمحامين بالإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها والتزمته بدقة وصراحة المادة (١٩) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة التي نصت على أن توقع المحاكم التأديبية الجزاءات المنصوص عليها في القوانين المنظمة لشئون من تجرى محاكمتهم ومن ثم فإن السلطة التأديبية وهي في سبيل مؤاخذة المتهم عما يثبت في حقه من اتهام ينبغي أن تجازيه بأحدى العقوبات التأديبية التي حددها المشرع على سبيل الحصر ولا يجوز لهذه السلطة سواء كانت رئاسية أم قضائية أن تضفى على اجراء وصف الجزاء ما لم يكن ذلك الاجراء موصوفاً صراحة بأنه عقوبة تأديبية بنص القانون والا كان القرار أو الحكم التأديبي مخالفاً للقانون .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد ذهب في حيلاته الى أن المحكمة ترى الاكتفاء في مجازاة الطاعن بعقوبة التنبيه فإن معنى ذلك أن المحكمة قد انفردت عزمها على الاكتفاء بمجازاة الطاعن بعقوبة تصور الحكم

المطعون فيه. أنها أدنى العقوبات التأديبية الجائز توقيعها على الطاعن قاغوة لما ثبت غي حقه من مخالفات تأديبية .

ومن حيث أنه وإن كابر الحكم الطعن قد أخطأ في تحديد العقوبة التأديبية من بين الجزاءات التي حددها المشرع لأن أدنى العقوبات التأديبية الجائز توقيعها على الطاعن — باعتباره مدير عام شئون قانونية — هي عقوبة (الانذار) طبقاً للمادة (٢٢) من القانون رقم ٤٧ لسنة ٧٣ ومن ثم فانه يتعين إلغاء الحكم المطعون فيه فيما تضمنه خطأ من النص على مجازاة انطاعن بالتنبيه وهو امر يحتمه مبدأ شرعية العقوبة المتعلق بالنظام العام نزولاً على سيادة الدستور والقانون مع الحكم بمجازاة الطاعن بعقوبة الانذار أدنى العقوبات المقررة قانوناً بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ .

ومن حيث أنه لا تعارض بين هذا الذي تنتهى اليه هذه المحكمة وقاعدة أن الطاعن لا يضار بطعنه لأن هذه القاعدة تقوم على عدم المساس بالمركز القانوني للطاعن وفقاً لما حدده الحكم المطعون فيه والعبرة في هذا الشأن بالمعاني وليس بالألفاظ وبمراعاة ما هو لا خلاف عليه في الحكم المطعون فيه فان المحكمة قضت بعقاب الطاعن بأدنى عقوبة مقررة وأسماها الحكم عقوبة التنبيه خطأ ومن ثم فانه يكون ما أجرته هذه المحكمة من تصحيح قانوني لما انتهى اليه الحكم المطعون فيه أمر لا يضار به الطاعن نتيجة لطعنه وفقاً للفهم السليم للقانون لأن هذا التصحيح لا ينحدر به مركزه القانوني بحسب حقيقة ما انطوى اليه ذلك الحكم من عقابه بأقل الجزاءات الى مركز أسوأ قانوناً من ذلك .

ومن حيث أن من يخسر الدعوى يلزم بمصروفاتها تطبيقاً للمادة (١٨٤) مرافعات الا ان هذا الطعن يعنى من الرسوم القضائية بصريح نص المادة (٩٠) من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

(طعن ٣١٠١ لسنة ٣١ حتى جلسة ١٩٨٨/١٠/٢٢)

قائمة رقم (٥١)

المبدأ :

الضمانات المقررة لمديرى واعضاء الإدارات القانونية فى مجال التأديب مقصورة على ما يقع منهم من مخالفات فى أداء أعمالهم الفنية - مؤدى ذلك : انحسار هذه الضمانات عند قيامهم بأعمال الإدارة التنفيذية التى تسند اليهم خارج نطاق العمل الفنى - تختلف هذه الضمانات عن تلك المقررة لرجال القضاء فالضمانات الأخيرة عامة ومطلقة وتجد مصدرها فى الدستور والقوانين المنظمة للهيئات القضائية لكفالة استقلال القاضى فى أداء واجبه حماية للصلة من التدخل والتأثير فيها بالترغيب أو التهيب - مؤدى ذلك : - ان الحصانة التى يتمتع بها القاضى هى حصانة دائمة دوام ولاية القضاء ولصيقة بصفة القاضى وشخصه سواء فى مجلس القضاء أو خارج مجلس القضاء وسواء فى نطاق الأعمال القضائية أو فى غيرها .

المحكمة :

ومن حيث ان مبنى الطعن المقام من المتهم الثانى السيد / ان الحكم المطعون فيه مشوب بخطأ فى الاجراءات ، وفساد فى الاستدلال ، ومخالفة للقانون . وذلك على النحو الآتى :

١ - فى شأن خطأ الاجراءات ، ذلك ان قانون العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ينص فى المادة (٧٩) منه على انه « لا يجوز توقيع جزاء على العامل الا بعد التحقيق معه كتابة » والواقع انه لم يتم التحقيق مع الطاعن ولا علم له بما جرى من تحقيقات ، الامر الذى يفيد بطلان اجراءات محاكمة الطاعن امام المحكمة التأديبية التى اصدرت الحكم المطعون فيه .

٢ - فى شأن فساد الاستدلال ، فان الطاعن كان يعمل فى الفترة من ١٩٧٦/٧/١ حتى ١٩٧٩/٨/٣١ مديرا لمكتب تأمينات الاسماعيلية بجانب

عمله الاصلى كرئيس للشئون القانونية ، وهذا المكتب به أكثر من عشرة اقسام من بينها قسم التأمين الشامل ، وأنه وفقا للقرار رقم ٤٩٨ لسنة ١٩٧٥ يكون للطاعن الاشراف الادارى فقط على المكتب فى حين كان الاشراف الفنى يمس زميله المتهم الأول ، وطالما ان ما وقع من مخالفة كان فى نطاق العمل الفنى فان الطاعن صاحب الاشراف الادارى — لا يسأل عنه .

٣ — فى شأن مخالفة القانون ، فان الطاعن رجل قانون ، فهو محام كأول بادارة التأمينات الاجتماعية ، وهو الذى اكتشف الخطأ الذى يسأل عنه الآخرون الذين ارتكبوه ولا يسأل عنه الطاعن الذى اكتشفه .

هذا فضلا عن ان نص المادة (٢١) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الادارات القانونية تجعل للمساءلة التأديبية لاجزاء الادارات القانونية بالهيئات العامة اجراءات خاصة فضلا عن انها لا تجيز ان تقام الدعوى التأديبية قبل هؤلاء الاعضاء الا بناء على طلب الوزير المختص . وهذه الاجراءات لم تتبع مع الطاعن على نحو تبطل معه اجراءات محاكمته التأديبية المنتهية بالحكم المطعون فيه .

ومن حيث انه يبين من الاطلاع على اوراق الدعوى التأديبية الصادر فيها الحكم المطعون فيه ان النيابة الادارية قد نسبت للطاعن السيد / ٠٠٠٠ مدير الشئون القانونية بمكتب التأمينات بالتل الكبير — انه خلال الفترة من ١٩٧٦/٧/١ حتى ١٩٧٩/٨/٣١ لم يتحرر الدقة فى فحص طلبات المواطنين المستفيدين بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٥ ومطابقتها على المستندات المقدمة اليهم الذى ترتب عليه صرف مبلغ يزيد على ٣٦ الف جنيه دون وجه حق لاصحاب المعاشات .

ومن حيث انه يتعين بداءة تدارس القانون الواجب التطبيق فى مجال مساءلة الطاعن وما اذا كانت قواعد واحكام المسؤولية التأديبية المنظمة

وفى لاحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ٧٣ بشأن الادارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها ، ام قواعد واحكام المسؤولية التأديبية المنظمة وفقا لاحكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ •

ومن حيث ان القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه ينص فى المادة (٢١) منه على ان تنظم الاحكام الخاصة بالتحقيق والنظام التأديبى لمديرى الادارات القانونية واعضاؤها • وباجراءات ومواعيد التظلم مما قد يوقع عنهم من جزاءات ، لائحة يصدرها وزير العدل بعد موافقة اللجنة المنصوص عليها فى المادة ٧ من هذا القانون ، ويجوز ان تتضمن هذه اللائحة بيانات بالمخالفات الفنية والادارية التى تقع من مديرى الادارات القانونية واعضاؤها ، والجزاءات المقررة لكل منها والسلطة المختصة بتوقيعها • ولا يجوز ان تقام الدعوى التأديبية الا بناء على طلب الوزير المختص ولا تقام هذه الدعوى فى جميع الاحوال الا بناء على تحقيق يتولاه احد اعضاء التفتيش الفنى •

ومن حيث ان مفاد هذا النص ان المشرع قد اراد ان يحى مديرى الادارات القانونية واعضاؤها فى مجال ممارستهم لاعمالهم القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها بحيث يمارسون اعمالهم القانونية فى مجال الدعاوى والفتاوى والتحقيقات باستقلال عن الرئاسة الادارية ، لانهم يمارسون من خلال هذه المهام وظيفة رئاسية فى خدمة سيادة القانون بالنسبة لجهة الادارة وهو ما يقضى تمتعهم فى هذا النطاق باستقلالية يحببها المشرع بتنظيم اسلوب خاص بمساءلتهم يتضمن من الضمانات ما يحى لهم استقلالهم فى مواجهة جهة الادارة التنفيذية العاملة غير ان هذه الضمانات التى قررها المشرع لمديرى واعضاء الادارات القانونية ان يتمتع بها هؤلاء عند مباشرتهم لمهام اعمالهم القانونية فى مجال

الدعوى والفتاوى والتحقيقات ، فاذا ما اسند الى هؤلاء عمل ادارى خارج
نظار المهام القانونية فان هذا الاسناد يكون فى ذاته غير موافق لمقتضيات
اصول التنظيم والادارة لانه يربط الجمع بين العمل الرقابى القانونى الذى
يباشره أحد رجال الادارات القانونية والذى كان الأساس المستهدف من
افرادهم بتنظيم قانونى خاص فى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ وبين العمل
التنفيذى الذى يسند اليهم على هذا النحو غير السديد الذى يتعارض مع
اهداف وغايات هذا القانون وعندئذ لا تسرى على هؤلاء - ايا كانت ادارة
اسناد مكتب الاعمال التنفيذية الخارجة على اختصاص الادارات القانونية
- الاحكام لمنظمة بالتحقيق والنظام التأديبى لاعضاء الادارات القانونية
اذ ان ذلك منوط حسب صريح احكام القانون الخاص بهم رقم ٤٧ لسنة
٧٣ باعمال وظائفهم فى الادارات القانونية وحدها ومن ثم ترتفع عن هؤلاء
فى مجال العمل التنفيذى المسند اليهم الحصانة المقررة لمديرى واعضاء
الادارات القانونية فى مجال مباشرتهم لاعمالهم الفنية من دعاوى وفتاوى
لعدم تحقق مناطها أو الحكمة المقررة تلك الحصانات الخاصة من اجلها .

ومن حيث انه يعنى عن البيان ان الضمانات التى قررها المشرع
لمديرى واعضاء الادارات القانونية تختلف عن الضمانات التى قررها المشرع
لرجال القضاء ، اذ ان الضمانات المقررة لمديرى واعضاء الادارات القانونية
فى مجال التأديب مصدرها القانون وهى بحسب طبيعة وظائفهم والغاية
المرجوة من تقرير هذه الضمانات مقصورة على ما يقع منهم من مخالفات
بوصفهم من مديرى واعضاء الادارات القانونية فى أداء اعمالهم الفنية أو
غيرها والمربطة ببيئة الادارات ولا تمتد الى ما يقع من هؤلاء بوصفهم من
رجال الادارة التنفيذية العملة اذا ما اسند اليهم عمل من هذا اقليل : اما
الضمانات المقررة لرجال القضاء فانها ضمانات عامة ومطلقة مصدرها
الدستور والقوانين المنظمة لهيئات القضائية لكفالة استقلال القاضى فى

أدلة لواجبه في الفصل في المنازعات التي تتولاها المحاكم بصفة خاصة ونحماية شئون العدالة من أى تدخل أو تأثير بالترغيب أو التهيب لشخص انفاضى المنوط به مسئولية الفصل في المنازعات بين المواطنين ولذلك فهي حصانة دائمة دوام ولاية القضاء ولصيقة بصفة القاضي وشخصيته لحماية استقلاله وحرية في الحسم والفصل في القضايا والمنازعات واقامة العدالة سواء في مجلس القضاء أو خارج مجلس القضاء وفي الاعمال القضائية او في غير ذلك واذا فهو تحوط هذه الحصانة في شأن اية مخالفة قد تنسب اليه وذلك ما اكده صراحة نص المادة (٩٨) من قانون السلطة القضائية انصادر بالقانون رقم (٤٦) لسنة ١٩٧٣ .

ومن حيث ان الثابت بالاوراق ان الطاعن وهو مدير الشئون القانونية بمكتب التأمينات الاجتماعية بالتل الكبير قد تولى مباشرة العمل في ذات انوقت مديرا لهذا المكتب ومن ثم فان الطاعن استنادا لما تقدم يسأل تأديبيا فيما يخص عمله المنوط بوظيفة الادارة القانونية وفقا لاجراءات المساءلة التأديبية المقررة لمديرى واعضاء الادارات القانونية في حين يسأل تأديبيا فيما يخص عمله الادارى وكمدبر للمكتب وفقا لاجراءات وقواعد المسئولية التأديبية المقررة في قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

ومن حيث ان المخالفة المنسوبة الى الطاعن انما وقعت منه خلال عمله كمدير لمكتب التأمينات الاجتماعية بالتل الكبير وليس خلال عمله كمدير للشئون اتقانونية بالمكتب المشار اليه وبالتالي فان القاعدة التي تطبق في شأنه هي وجوب مساءلته وفقا لاحكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة المشار اليه .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه قد ذهب هذا المذهب فانه يكون قد صدر من هذه الزاوية صحيحا لا مظن عليه .

ومن حيث انه عما ينضيه الطاعن على الحكم المطعون فيه من انه قد صدر بإدانة الطاعن رغم انه لم يتم التحقيق معه ولا علم له بما جرى من تحقیقات ، فان قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ينص فى المادة (٧٩) منه على انه لا يجوز توقيع جزاء على العامل الا بعد التحقيق معه كتابة وسماع اقواله وتحقيق دفاعه . . الا ان هذا القانون لم ينص على تحديد لمن يتولى اجراء هذا التحقيق ، وترك ذلك للنصوص المنظمة للاختصاص بالتحقيق فى القوانين المختلفة المنظمة لذلك والمبادئ القانونية العامة التى تنظم اجراءات التحقيق بما يكفل بلوغ الحقيقة وتجسيع اداتها الصحيحة وتحقيق دفاع كل متهم .

ومن حيث ان قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٨٩ لسنة ١٩٥٨ باللائحة الداخلية للنياحة الادارية والمحاكم التأديبية ينص فى المادة (١٨) منه على انه فى التبليغات والشكاوى التى روى إحالتها الى النيابة العامة بعد التحقيق لانطوائها على جريمة جنابة وفقا لنص المادة (١٧) من القانون ، يجب على عضو النيابة الادارية المحقق تحديد المسئولية الادارية المالية وألبت فيها دون انتظار التصرف النهائى فى الدعوى الجنائية كلما كان ذلك ممكنا . اما التبليغات والشكاوى التى ابلت عنها النيابة العامة دون تحقيق تفصيلى من النيابة الادارية ، فيتم تحديد المسئولية الادارية والمالية فيها على ضوء ما يسفر عنها تحقيق النيابة العامة .

ومن حيث ان مؤدى ذلك انه يجوز للنياحة الادارية أن تعدد المسئولية الادارية والمالية للمتهم على ضوء ما يسفر عنه تحقيق النيابة العامة اذا ما تم تحقيق النيابة العامة بناء على بلاغ أو شكوى قبل اجراء النيابة الادارية تحقيقها .

ومن حيث ان الثابت فى شأن الواقعة المسائلة انه وان لم تسمع اقوال الطاعن أيام النيابة الادارية الا انه قد سمعت أقواله ووجه بالاثام المنسوب

إليه إمام النيابة العامة ، وذلك جسيما هو ثابت بتحقيق النيابة العامة المرفق
بالاوراق ، في صفحة (٨٧) وما بعدها من اوراق التحقيق ، وهو الاساس
الذى استند اليه قرار الاتهام الذى جددت بموجبه مسئولية التأديبية
بمعرفة النيابة الادارية .

ومن حيث انه عن مدى مسئولية الطاعن عن المخالفة المنسوبة اليه وهى
عدم تحرى الدقة فى فحص طلبات المواطنين المستعدين بالقانون رقم ١١٢
لسنة ١٩٧٥ ومطابقتها على المستندات المقدمة الى المكتب ، فانه وان كان
الثابت ان قرار رئيس مجلس ادارة الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية رقم
(٤٩٨) لسنة ١٩٧٥ ينص فى المادة الثامنة منه على ان تنشأ بكل مكتب
مكتب للتأمينات الاجتماعية وحدة للتأمين على فئات العاملين المشار اليهم
بالمادة السابقة (أى الخاضعين للقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٥) وتخضع
هذه الوحدة اداريا للاشراف المباشر لمدير المكتب وفنيا لرئيس القسم المناظر
بالمنطقة المختصة الا ان هذا النص لا يفيد ابتغاء مسئولية الطاعن وكمدبر
التأمينات الاجتماعية - عن الخطأ الذى يقع من موقعى وحدة التأمين على
الموظفين الخاضعين للقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٥ لأن هؤلاء الموظفين وان
كانوا يخضعون فنيا لاشراف رئيس القسم المناظر لهذه الوحدة على مستوى
المنظمة التى تضم عدة مكاتب الا ان هؤلاء الموظفين بتلك الوحدة يخضعون
اداريا للاشراف المباشر للطاعن باعتباره مديرا للمكتب الذى يعملون به .

ومن حيث ان الاشراف الادارى هو اهم اختصاصات السلطة الرقابية
يعنى الاشراف الشامل لمختلف عناصر الادارة بفهمها العلمى وهى
التخطيط ، والتنظيم ، والقيادة ، والتنسيق ، والرقابة وذلك فى الحدود
التي قدرها القوانين واللوائح لكل مستوى من مستويات السلطة الرقابية
فان مسئولية الرئيس الادارى لا تقتصر على متابعة حضور الموظفين التابعين
له وانصرافهم ، وانما تشمل التحقق بصفة فردية وبصفة عامة

وتلوي بصفة دورية - من حسن ادايتهم جيتا لاعمالهم ولعل هذا المتهم كان مستترا في ذهن القاطن - باعتباره وجعل قانون - حين رفع مذكرته المؤرخة ١٩٧٩/٨/٢١ الى مدير المنظمة المختص يفيد فيها انه قام بتشكيل لجنة خاصة لبحث ما تم من ربط معاشات بقسم التأمين الشامل اسفر عن تكشف عدة مخالفات وكان جزا به ان يقوم بتشكيل اللجنة التي شكلها للقيام بعملها ولو مرة واحدة في كل عام ، ذلك انه لو كان فعل ذلك لتكشفت له المخالفات التي ونعت منذ ١٩٧٦/٧/١ أى قبل تشكيل اللجنة المشار اليها بأكثر من ثلاث سنوات اما وانه قد تقاضى عن اداء هذا الواجب الوظيفي في مراقبة اعمال مرعوسيه وهو ما توجه عليه وظيفته التنفيذية التي يقوم باعبائها بحسب مبادئ الادارة الحسنة فانه يكون بذلك لم يتحر الدقة في فحص طلبات المواطنين المستفيدين بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٥ على النحو المنسوب اليه في تقرير الاتهام .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه وقد انتهى الى تلك النتيجة فانه يكون قد صدر صحيحا موافقا لصحيح حكم القانون على نحو لا محل معه للطعن عليه الامر الذي يستوجب القضاء برفض الطعن .

ومن حيث ان هذا الطعن معفى من الرسوم القضائية وفقا لحكم نص المادة (٩٠) من نظام المليون المدينين بالدولة ، الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وذلك باعتباره الشريعة العامة للوظائف العامة من جهة ، ولأن الحكم المطعون فيه من احكام المحاكم التأديبية من جهة أخرى .

(طعن ٢٣٣٥ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٧/١٢/١٩٨٨)

الفصل التاسع عشر مسائل متنوعة

المادة رقم (٥٢)

المبدأ :

عدم اعتبار الوظائف القانونية لهيئة القطاع العام وحدة واحدة مع
الوظائف الفنية بالإدارات القانونية في الشركات التابعة لها من حيث التصنيف
والترقية .

الفتوى :

ان الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع
بجلستها المعقودة بتاريخ ١٩٨٧/٥/٢٠ فاستعرضت نص المادة الأولى من
مواد إصدار القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية
بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها التي قضت بأن
« تسرى أحكام القانون المرافق على مديري وأعضاء الإدارات القانونية
بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها » واستعرضت
كذلك المادة ١٦ من القانون المذكور التي نصت على أن « تعتبر وظائف
مديري وأعضاء الإدارات القانونية في المؤسسة العامة أو الهيئة العامة مع
الوظائف الفنية بالإدارات القانونية في الوحدات التابعة لها وحدة واحدة
في التصنيف والترقية » . واستعرضت الجمعية كذلك القانون رقم ٩٧ لسنة
١٩٨٣ في شأن هيئات القطاع العام وشركاته ، وتبين لها أن هيئات القطاع
العام تعتبر بصرح نص المادة الثانية من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ من
اشخاص القانون العام ، وتمتع بالشخصية الاعتبارية ، وتباشر ذات النشاط
الذي كانت تباشره ، المؤسسات العامة ولكنها ليست خلفا للمؤسسات

العامة بل تعد من المرافق العامة ذات الشخصية المنوطة التي تتوافر لها مقومات الهيئة العامة . بيد أنها لا تعد من الهيئات العامة لعدم خضوعها لحكم القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ بشأن الهيئات العامة وبذلك يكون المشرع قد اتبع مسلكاً جديداً في إنشاء هيئات القطاع العام بعد إلغاء المؤسسات العامة وإذا كان الأمر كذلك ، وكافة المشرع في المادة ١٦ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ المشار إليه المعدل بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٨٦ اعتبر وظائف مديري وأعضاء الإدارات القانونية في المؤسسات العامة أو الهيئات العامة مع الوظائف الفنية بالإدارات القانونية في الوحدات التابعة لها وحدة واحدة في التمين والترقية ، فإن هيئات القطاع العام ولئن كان يتبعها مجموعة من الوحدات الاقتصادية إلا أنه لا يجوز اعتبار وظائفها القانونية وحدة واحدة مع الوظائف الفنية بالإدارات القانونية في الوحدات التابعة لها لعدم وجود نص صريح يقضى بذلك ولا وجه للقول بأن المشرع لم يدرج هيئات القطاع العام ضمن الجهات المشار إليها في المادة ١٦ سالفة البيان لعدم وجودها عند العمل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ إذا كان بوسع تدارك ذلك عند تعديل القانون المذكور بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٨٦ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ الأمر الذي يؤكد اتجاه نية المشرع إلى عدم اعتبار الوظائف القانونية بهيئة القطاع العام وحدة واحدة مع الوظائف الفنية بالإدارات القانونية في الوحدات التابعة لها .

فيذلك :

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى عدم اعتبار الوظائف القانونية لهيئة القطاع العام وحدة واحدة مع الوظائف الفنية بالإدارات القانونية في الشركات التابعة لها من حيث التمين والترقية .

قاعدة رقم (٥٢)

المبدأ :

المعاملون بالادارات القانونية الخاصون لاحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ يعتبرون من العاملين بكونهم خاص يتعين تبعا لذلك اعمال ما يترتب على ذلك من آثار .

الفتوى :

ان الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المقفودة بتاريخ ١٩٨٨/٦/٨ فاستعرضت افتاءها بجلستها المقفودة فى ١٧/٤/١٩٨٥ الذى حدد مدلول الكادرين العام والخاص ، كما استعرضت افتاءها الذى انتهى الى عدم جواز منح أعضاء الادارات القانونية انلاوة التشجيمية للامتياز وتلك المقررة لمن يحصل على مؤهل علمى أعلى من الدرجة الجامعية الأولى وكذلك فتواها التى انتهت الى اشتراط الاعلان عن الوظائف الشاغرة بالادارات القانونية وتبين لها ان المادة (١) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الادارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها المعدل بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٨٦ تنص على أن « تسرى أحكام القانون المرافق على مديرى وأعضاء الادارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها » وأن المادة ٢٤ من ذات القانون تنص على ان « يعمل فيما لم يرد فيه نص فى هذا القانون بأحكام التشريعات السارية بشأن العاملين المدنيين بالدولة أو القطاع العام على حسب الأحوال » . واستظهرت الجمعية ان المشرع تحقيقا منه لاستقلال أعضاء الادارات القانونية بالهيئات العامة وشركات القطاع العام وضمافا لحيدتهم فى أداء أعمالهم وضع تنظيما قانونيا خاصا يحدد أفعالهم الوظيفية لهذه الفئة من العاملين كما خصهم بجدول مستقل للاجور والمرتبات يتفق وتسميات وظائفهم والفرض من هذا

النظام ولم يجز الرجوع الى أحكام قانونى العاملين المدنيين بالدولة وانقطاع العام إلا فى المسائل التى يتناولها بالتنظيم وذلك فيما لا يتعارض مع طبيعة نظامهم الوظيفى المستقل .

ولما كان البادى من استقراء أحكام هذا النظام الوظيفى أنه قد تضمن تحديد المعاملة المالية لشاغلى الوظائف القانونية من مرتبات وسلاوات ونظم استحقاقهم بدل التفرغ بحكم خاص وناط بتقدير كفاءتهم بجهة مستقلة عن السلطات الرئاسية للجهات التى يعملون بها وذلك تحقيقا للغاية من تقرير هذا النظام انخاص ومن ثم يعتبر هذا النظام هو الاساس فى تحديد معاملتهم المالية وشؤونهم الوظيفية سواء كانت أقل أو أكثر سخاء من تلك الواردة بالنشريات المنظمة لوضع العاملين المدنيين بالدولة أو القطاع العام ولا يجوز كقاعدة عامة اهدار أحكام هذا النظام الخاص وارجوع الى القانون العام فى كل ما سكت القانون الخاص عن تنظيمه لما فى ذلك من مفاجأة صريحة للفرص الذى من أجله وضع القانون الخاص واعمال لاحكام قانون قصد المشرع استبعاد تطبيق أحكامه بصفة أصلية على هذه الفئة من العاملين ، وبالتالي فإن الرجوع الى احكام القانون العام لا يكون الا فى المسائل التى لم يتناولها القانون الخاص بالتنظيم وفيما لا يتعارض مع طبيعة النظام الوظيفى لهذه الفئة من العاملين .

ولما كان التنظيم الخاص الذى يصد عن طبيعة عمل الوظيفة هو الذى يكشف عن الفئمة الخاصة للكادر فيفرض طبيعته وآثاره على تنظيمها انشائى فان التنظيم الخاص الذى تضمنه القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه يدخل فى مدلول الكادر الخاص ويتمتع تبعاً لذلك اعمال ما يترتب على ذلك من آثار .

لذلك :

اتتت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى تأيد ما سبق
ان انتهت اليه من اعتبار المحامين بالادارات القانونية الخاضعين لاحكام
القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ من العاملين بكادر خاص ويتعين تبعا لذلك
اعمال ما يترتب على ذلك من آثار .

(ملف ٨٦/٤/١١٢٤ جلسة ١٩٨٨/٦/٨)

قاعدة رقم (٥٤)

المبدأ :

قانون الادارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات
التابعة لها الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ - المشرع تحقيقا منه
لاستقلال اعضاء الادارات القانونية وضمانا لحيدتهم في اداء اعمالهم افراد
تنظيما قانونيا خاصا نظم فيه العاملة الوظيفية لهذه الفئة الا عين هذه الوظائف
على سبيل الحصر واشترط فيمن يشغلها فوق الشروط المقررة للتعين في
قانونى العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام ان يكون مقيما بجدول
العاملين المشتغلين طبقا للقواعد والمعد المبينة قرين كل وظيفة من الوظائف
المشار اليها فى المادة ١٣ من القانون والتي تختلف من وظيفة الى اخرى
واعتد فى هذا الصدد بمدة الاشتغال بعمل من الاعمال القانونية النظرية
طبقا لقانون المحاماة وقرر حسابها ضمن المدة المشترطة للتعين فى هذه
الوظائف - مدة الاشتغال بالمحاماة محسوبة من تاريخ القيد بنقابة المحامين
وكذلك مدة القيام بالاعمال القانونية النظرية تؤخذ فى الاعتبار عند التعين
فى احدى الوظائف الفنية بالادارات القانونية ومن ثم فلا وجه لاعادة حسابها
ثانية كمدة خبرة عملية على سند من نص المادة ٢/٢٢ من قانون نظام
العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ - القول بغير
ذلك من شأنه اضافة مدة سبق اخذها فى الاعتبار عند تعيين الوظيفة التي
يشغلها العامل اضافة الى ان قانون الادارات القانونية بالمؤسسات العامة
والهيئات العامة والوحدات التابعة لها انما ينظم احكاما وظيفية خاصة
لا يجوز معها استثناء الاحكام التي ترصدها أنظمة التوظيف العامة حين يقدم
تعارض بين الاحكام فى الحالتين شأن واقع الحال المروى .

الفتوى :

وتفيد بأن الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة فى ٣ من يناير سنة ١٩٩٣ فاستبان لها ان المادة (١٢) من قانون الادارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها ، المشار اليه ، تنص على انه « يشترط فيمن يعين فى لحدى الوظائف الفنية بالادارات القانونية ان تتوافر فيه لشروط المقررة فى نظام اساميلن المدنيين بالدولة أو القطاع العام ، حسب الاحوال وان يكون مقيدا بجدول المحامين المشتغلين طبقا للقواعد الواردة فى المادة التالية ، وان تتوافر فيه الشروط الأخرى التى تقررها اللجنة المنصوص عليها فى المادة (٧) من هذا القانون » فى حين تنص المادة (١٣) من ذات القانون على انه « يشترط فيمن يشغل الوظائف الفنية بالادارات القانونية ان يكون قد مضى على قيده بجدول المحامين المدة المبينة قرين كل وظيفة منها على النحو التالى ... » وتحسب مدة الاشتغال بعمل من الاعمال القانونية النظرية طبقا لقانون المحاماة ضمن المدة المشترطة للتميين فى الوظائف الخاضعة لهذا النظام » .

واستظهرت الجمعية مما تقدم ان المشرع — تحقيقا منه لاستقلال أعضاء الادارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها ، وضمانا لحيدهم فى أداء اعمالهم — افرد تنظيميا قانونيا خاصا عظم فيه المعاملة الوظيفية لهذه الفئة : اذ عين هذه الوظائف على سبيل العسر ، واشترط فيمن يشغلها — فوق الشروط المقررة للتميين فى قانونى اساميلن المدنيين بالدولة والقطاع العام — ان يكون مقيدا بجدول المحامين

المشتغلين طبقا للقواعد والمدد المينة قرين كل وظيفة من الوظائف المشار إليها في المادة (١٣) والتي تختلف من وظيفة الى أخرى واعتد - في هذا الصدد - بمدة الاشتغال بعمل من الاعمال القانونية النظرية طبقا لقانون المحاماة ، وقرر حسابها ضمن المدة المشترطة للتعين في هذه الوظائف .

ولما كانت مدة الاشتغال بالمحاماة محسوبة من تاريخ القيد بنقابة المحامين وكذلك مدة القيام بالاعمال القانونية النظرية تؤخذ ، كما سلف ، في الاعتبار عند التعين في إحدى الوظائف الفنية بالادارات القانونية ، فمن ثم لا وجه لاعادة حسابها ثانية كمدة خبرة عملية على سند من نص المادة ٢/٢٣ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ والتي تنص على انه « كما يضع مجلس الادارة القواعد التي تسمح بالتعيين بما يجاوز بداية الاجر المقرر للوظيفة وذلك في الحالات التي يتوافر فيها لشاغل الوظيفة مدة خبرة ترفع من مستوى الأداء » والقول بعير ذلك من شأنه اضافة مدة سبق اخفها في الاعتبار عند تعيين الوظيفة انتي يشغلها العامل ، اضافة الى ان قانون الادارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها انما ينتظم احكاما وظيفية خاصة لا يجوز معها استدعاء الاحكام التي ترصدها اظمة التوظيف العامة حين يقوم تعارض بين الاحكام في الحالين شأن واقع الحال المروض .

وخلصت الجمعية مما تقدم الى عدم جواز حساب مدة الخبرة العملية للسيد / الذي يشغل وظيفة محام ثالث بالادارة القانونية بالشركة المصرية لصناعة وسائل النقل الخفيف ضمن مدة خدمته وما يترتب على ذلك من منحه علاوات تجاوز بداية الاجر المقرر للوظيفة .

سلكه :

اتهمت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز
حساب مدة خبرة عملية للمسيد / الذى يشغل وظيفة محام ثالث
بالادارة اقاانونية بالشركة المصرية لصناعة وسائل النقل الخفيف .
فى نفس المضى فتوى .

(ملف ٨٦/٤/٨٦٣ - جلسة ٢٨/٣/١٩٩٣)

(ملف رقم : ٨٦/٤/١٢٣٢ فى ٣/١/١٩٩٣)

إدارة مطيعة

الفصل الأول : الوحدات المحلية .

اختصاص الوحدات المحلية

- ١ - قواعد توزيع مواد البناء .
- ٢ - إنشاء وإدارة مكتب تنفيذ القرآن الكريم .
- ٣ - إزالة التمدى على أسلاك القولة .
- ٤ - تراخيص الحال الصناعية والتجارية وغيرها .
- ٥ - الإشراف على أراضي طرح النهر المقام عليها منشآت سياحية .
- ٦ - الأراضي التي آلت ملكيتها إلى القولة بموجب اتفاقيات مع الدول التي خصمت أسواق رعاياها للحراسة أو نتيجة حكم من محكمة القيم .

الفصل الثاني : المحافظ .

- ١ - ما يدخل في اختصاصه وما يخرج عنه .
- ٢ - جواز التفويض في بعض اختصاصاته .

الفصل الثالث : رسوم مطيعة .

الفصل الرابع : العاملون بالإدارة المحلية .

- ١ - ترقية العاملين بالإدارة المحلية .
- ٢ - تأديب العاملين بالإدارة المحلية .

الفصل الخامس : مسائل متنوعة

- ١ - **الوحدات السكنية الاقتصادية .**
- ٢ - **طلب الرأي من ادارة الفتوى الخيرية .**
- ٣ - **انتخاب اعضاء المجالس الشعبية المحلية .**
- ٤ - **عدم اختصاص وحدات الادارة المحلية بالرائق ذات الطبيعة الخاصة .**
- ٥ - **اتشاء الصنایق الخيرية للإملاک وتشکیل مجالس ادارتها .**

الفصل الأول

الوحدات المحلية

قاعدة رقم (٥٥)

المبدأ :

المحافظ له سلطة الوزير المختص بالنسبة الى جميع العاملين في نطاق المحافظة ومنهم العاملون بالرفاق التي تلقت اختصاصاتها للمطبات وكذلك بالنسبة للعاملين بالبلديات العامة للوحدات المحلية ، كما نص القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المادتين ١ ، ٢ تفصي بأن المحافظ يعتبر السلطة المختصة والوزير المختص بالنسبة لوحدات الحكم المحلي وهي الوحدات الموجودة في نطاق المحافظة التي يرأسها .

الحكمة :

ومن حيث أنه عن النسي على الحكم المطعون فيه بأنه خطأ اذ رفض الدفيع بعدم قبول الطعن شكلا لرفعه على غير ذي صفة فان القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ بشأن نظام الحكم المحلي . مبدلا بالقانونين رقم ٥٥ لسنة ١٩٨١ ورقم ٢٦ لسنة ١٩٨٢ ينص في مادته الأولى على أن « وحدات الحكم المحلي هي المحافظات والمراكز والمدن والاحياء والقرى ويكون لكل منها الشخصية الاعتبارية ٥٥ » وينص في المادة الرابعة منه على أن « يمثل المحافظة محافظها كما يمثل كل وحدة من وحدات الحكم المحلي الأخرى رئيسها وذلك امام القضاء وفي مواجهة الغير » وينص في المادة ٤٤ منه على أن « يكون لكل مركز رئيس هو رئيس المدينة عاصمة المركز » .
ومن حيث أنه يستفاد من النصوص المتقدمة أن كل وحدة من وحدات الحكم المحلي . وهي المحافظات والمراكز والمدن والاحياء والقرى — تتمتع بالشخصية الاعتبارية المستقلة ويمثلها في المنازعات القضائية رئيسها .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن قرار الجزاء الذى طعن فيه أمام المحكمة التأديبية نزلت سنة ١٩٨٢/٣/٢٨ صدر من رئيس مركز ومدينة بنى سويف واذا اختصم الطعون ضدهما رئيس المركز مصدر القرار فان الطعن التأديبي يكون قد رفع على ذى صفة الا أنه لما كان قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ باصدار قانون نظام الحكم المحلى معدلا بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ ينص فى المادة (٤) منه على أن « يمثل المحافظة محافظها كما يمثل كل وحدة من وحدات الحكم المحلى الآخر رئيسها وذلك امام القضاء وفى مواجهة الغير كما نص المادة ٢٧ من القانون المذكور على أن يكون المحافظ رئيسا لجميع العاملين المدنيين فى نطاق المحافظة فى الجهات التى تقل اختصاصاتها منها الى الوحدات المحلية ويمارس بالنسبة لهم جميع اختصاصات الوزير ويختص المحافظ بالنسبة للعاملين المدنيين بفروع الوزارات والجهات التى لم ينقل اختصاصها الى الوحدات المحلية فيما عدا الهيئات القضائية والجهات المعاونة لها بما يأتى :

(١) . . . (ب) . . . (ج) . . .

الاحالة الى التحقيق وتوقيع الجزاءات التأديبية فى الحدود المقررة للوزير . . . الخ ونص فى المادة (٥٥) على أن يكون لكل مدينة رئيس له مبيعات وكيل الوزارة ورئيس المصلحة فى المسائل المالية والادارية بالنسبة لاجهزة موازنة المدينة على النحو الذى تبينه اللائحة التنفيذية . . . الخ كما نص فى المادة (١٤٣) على أن « تسمى فيما لم يرد بشأنه نص فى هذا القانون الاحكام والقواعد الخاصة بالعاملين المدنيين فى الدولة على العاملين المدنيين بوحدات الحكم المحلى » .

وحيث أنه طبقا لاحكام المواد (٩٢ ، ٩٣ ، ٩٤) من اللائحة التنفيذية لقانون المذكور فانه تضع كل محافظة هياكل تنظيمية برعاية أن يكون لكل

مديره هيكل مستقل وتضع جداول لوظائف وحدات الحكم المحلي بها وذلك فيما يتعلق بالأقدمية والترقية والنقل مع مراعاة تخصصاتهم .

ومن حيث أنه بناء على ذلك فإن المحافظ له سلطة الوزير بالنسبة الى جميع العاملين في نطاق المحافظة ومنهم العاملين بالمرافق التي تقلت اختصاصاتها للمحليات وكذلك بالنسبة للعاملين بالدواوين العامة للوحدات المحلية . ومن حيث أنه طبقاً لاحكام المادتين (١ - ٢) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بإصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة فإن المحافظ يعتبر السلطة المختصة والوزير المختص في مواد هذا القانون بالنسبة لوحدات الحكم المحلي وهي بداهة الوحدات الموجودة في نطاق لمحافظة التي يرأسها » .

(طعن ٣١٢٣ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٨٩/١/٢٨)

قاعدة رقم (٥٦)

المادة :

القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٢ معلن بالقانون ٥٠ لسنة ١٩٨١ الوحدة المحلية للقرية لها شخصية اعتبارية مستقلة عن المدينة - لرئيس الوحدة صلاحيات رئيس السلطة في السائل الادارية والمادية - لا يملك رئيس المدينة سلطة تخوله فرض او اجبار رئيس القرية على اتخاذ اجراء معين .

المنحكمة :

« ومن حيث أن مبنى الطعن أن الحكم المطعون فيه قد خالف انواقم والقانون للأسباب الآتية :

أولاً - كان الطاعن يشغل وظيفة مدير الزراعة المساعد للتقاوى بمحافطة الغريبة واختير للعمل بالحكم المحلي في ١٥/٥/١٩٨١ فعين رئيساً لمركز مدينة سنورس بالقيوم ، ثم نقل في ١/٤/١٩٨٢ رئيساً لمركز (١٢٢ - ج ٢)

مدينة البدرشين بالجيزة بتاريخ ١٩٨٢/٩/١ نقل لمركز مدينة لمدينة
ومدينة أوسيم ، وكان الطاعن يقيم باستراحة مدينة البدرشين ، وقام
بإخلائها بعد نقله وكان ينزل في ضيافة أقاربه في القاهرة وحلوان
والجيزة . وقد أشار عليه رئيس المدينة السابق بالإقامة في الاستراحة
المخصصة لرئيس قرية البراجيل والذي يقيم في مسكنه الخاص بهذه
القرية ، وأنه عرض الأمر على سكرتير عام المحافظة فصدر كتابا لمن يمه
الأمر بخصوص خطوط سير السيارة الحكومية التي تعمل مع الطاعن
والاذن بعدم تحرير خطوط سير لها وأن يكون ايواء السيارة بالجراج
الملحق بالاستراحة الحكومية بالوحدة المحلية بالبراجيل حيث مقر اقامته .
وقد تولى السيد / (المتهم الأول) رئيس قرية البراجيل اعداد
الاستراحة بناء على أمر سكرتير عام المحافظة .

وبتاريخ ١٩٨٣/٨/١ نقل الطاعن رئيسا لمركز مدينة الصف ، وفوجيء
بتاريخ ١٩٨٣/١١/٦ بسؤاله من مندوب الرقابة الادارية فيما نسب الى
رئيس قرية البراجيل من مخالفات خاصة باجراء الترميمات والاصلاحات
بالاستراحة بالمخالفة للتعليمات واللوائح ، وقرر الطاعن في المحضر بأن
هذه الاجراءات تتم بمعرفة المسئولين عنها وأن الذي قام بالتوقيع على
المستخلصات نائب رئيس المركز وأنه لا يعلم أى شئ عن المقايستين
الخاصتين بهذا الموضوع .

وعند احالة المخالفات للنيابة الادارية ، قرر الطاعن بتاريخ
١٩٨٢/١٢/٢٦ في التحقيق ما سبق أن قرره امام الرقابة الادارية وهي
ما حاول المتهم الأول الصاقه به ، وعند سؤاله عن تمييز الاستراحة
بأدوات تخص الادارة الصحية أجاب الطاعن بأن هذه الاصناف كانت عملة
العامل وبعد نقله قام بردها الى الادارة الصحية ،

وقد جاء بمذكرة النيابة الادارية بشأن الواقعة أنه د .. ولئن كانت

الأوراق قد خلت كما يفهم من الطعن قد استدر تعليماته كتابة بصرف المبلغ محل التحقيق الى المتهم رئيس قرية البراجيل ، الا ان الثابت من احوال المذكور أنه قد اقام في الاستراحة المخصصة لرئيس قرية البراجيل بعد اعدادها لذلك ، فضلا عن استخدامه فيها الادوات الخاصة بالوحدة الصحية بالبراجيل والتي صرفت لهذا الغرض بالاذن رقم ٩٩٧٧٥٥ بتاريخ ٢٤/١٥/١٩٨٢ مما تظنن معه هذه النيابة الى أنه كان ضالعا مع باقي المتهمين في الموافقة على ما دار من أعمال تزوير في المستندات وتسهيل استيلاء المتهم على مبالغ المستغلطين رقمي ٧١٥٣/٧١٥٤ في ٣٠/٢/١٩٨٣ مما ترى معه احالته للمحاكمة التأديبية مع توجيه الجهة المختصة بأعمال شؤونها نحو تحصيل مقابل الإقامة في مسكن حكومي من المذكور وفقا للقواعد المالية المقررة في هذا الشأن .

وقدم الطعن حافظة مستندات ومذكرة دفاع امام المحكمة التأديبية أشار فيها الى التحقيق في القضية رقم ٧٧٨ لسنة ١٩٨٤ وأنه كان يتعين على المحكمة ضمها ليصدر فيها حكم واحد للارتباط . وقد أوضحت النيابة الإدارية في مذكرة في القضية رقم ٧٧٨ لسنة ١٩٨٤ جيزة وجه ارتباطها بالقضية الراهنة لانها تتعلق بوجود تلاعب بأجراء عمليات وهمية بحساب الخدمات والتنمية بالوحدة المحلية بالبراجيل بعمل مستغلطات وهمية للصرف على تحسين استراحة رئيس مدينة أوسيم .

وجاء بأقوال أن ما سبق أن ادلى به من أقوال في القضية رقم ٢٤٥ لسنة ٨٣ كان مخالفا للحقيقة ونتيجة للضغوط التي تعرض لها من رئيس المدينة العالي وقاله .

ويستطرد الطعن أنه رغم تمسكه بما جاء بمذكرة النيابة الإدارية في القضية رقم ٧٧٨ لسنة ١٩٨٤ ووجود ارتباط بينها وبين القضية المنظورة فان المحكمة التأديبية غضت الطرف عن هذا الدفاع وقضت بسجازه على الوجه الأسفل ياه في الحكم المطعون فيه .

ثانياً - ان الحكم المطعون فيه لم يستخلص استخلاصاً سائفاً من
التحقيقات .

فقد أقامت المحكمة قضاءها على ثبوت المخالفات من أقوال المتهم
الثاني ... و ... و

واذ كانت المخالفات المنسوبة الى الطاعن تقوم على سببين :

أولهما : أنه استغل سلطة وظيفته في الحصول على منفعة لنفسه
بأن طلب من المتهم الاول اعداد استراحة ورئيس قرية اليراجيل لتكون سكنا
له دون اتباع الاجراءات القانونية السليمة وسهل له لاستيلاء على المبلغ
المبين في التحقيقات فظير ذلك على النحو المبين بالأوراق .

ثانيهما : أنه استولى بدون وجه حق وبغيرية التملك على الأصناف
المدونة بالاذن رقم ٩٩٧٧٥٥ قى ١٠/٢٤/١٩٨٢ والمطوكة للإدارة المحلية
بأوسيم ... الخ .

ويتضح من أقوال هؤلاء الشهود أنه لم يشين للمحكمة أن الطاعن قام
بإستغلال وظيفته في الحصول على منفعة لنفسه ، وأنه وفقاً لقانون الحكم
المحلى الصادر بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٧٩ والمعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة
١٩٨١ فإن الوحدة المحلية القرية لها شخصية اعتبارية مستقلة عن المدينة
ورئيس الوحدة صلاحيات رئيس المصلحة في المسائل الادارية والمالية ،
وبالتالى فلا يملك رئيس المدينة سلطة تفعله فرض أو اجبار رئيس القرية
على اتخاذ اجراء معين ، وأن اعداد الاستراحة كان أمراً استلزمه حسن سير
العمل الذى يقضى بضرورة اقامة الطاعن في المكان الذى يقع فيه مقر عمله ،
كما لا يجوز الاستناد الى احوال أحد المتهمين فى الشهادة على المتهم
الأخر .

(طعن ١٥٩٣ لسنة ٣٣ ق جلسة ١١/١/١٩٩٢)

اختصاص الوحدات المحلية

١ - قواعد توزيع مواد البناء

قاعدة رقم (٥٧)

البسدا :

الواد ١٢ ، ٢٣ ، ٤١ ، ٤٦ من قانون نظام الحكم المحلي الصادر بالقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٩ والمادة (٧) من لائحته التنفيذية الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم ٧٠٧ لسنة ١٩٧٩ - تختص الوحدات المحلية كل في دائرة اختصاصها بتقرير احتياجات مواد البناء والعمل على توفيرها ووضع قواعد توزيعها .

الحكمة :

ومن حيث أنه باستعراض أحكام قانون نظام الحكم المحلي الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ فإنه يبين أن المادة ١٢ من هذا القانون خولت المجلس الشعبي المحلي للمحافظة عدة اختصاصات من بينها اقرار القواعد العامة لنظام تعامل أجهزة المحافظة مع الجباهير في كافة المجالات ، كما خولت المادة ٣٣ من القانون المجلس التنفيذي للمحافظة وضع القواعد التي تكفل حسن سير العمل بالأجهزة الادارية والتنفيذية بالمحافظة كذلك خولت المادة ٤١ من القانون المجلس الشعبي المحلي للمركز الموافقة على القواعد انماة لتنظيم تعامل أجهزة المركز مع الجباهير في كافة المجالات ، وأطلقت المادة ٤٦ من القانون بالمجلس التنفيذي للمركز وضع القواعد التي تكفل حسن سير العمل بالأجهزة الادارية والتنفيذية على مستوى المركز ، كما نصت المادة ٧ من اللائحة التنفيذية لقانون الحكم المحلي

الصادرة بقرار رئيس المجلس الوزراء رقم ٧٤٧ لسنة ١٩٧٩ على أنه
« تباشر الوحدات المحلية كل في دائرة اختصاصها الأمور الآتية : تقرير
احتياجات مواد البناء والعمل على توفيرها ، ووضع قواعد توزيعها ، ومفاد
ما تقدم أن الوحدات المحلية كل في دائرة اختصاصها ، تختص بتقرير
احتياجات مواد البناء والعمل على توفيرها ووضع قواعد توزيعها .»

(ملعن ٢١٧٤ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٤/١٢/١٩٨٥)

٢ - انشاء وإدارة مكاتب تحفيظ القرآن الكريم

قاعدة رقم (٥٨)

المبدأ :

مكاتب تحفيظ القرآن الكريم لا تعد من المعاهد الأزهرية وبالتالي تخضع في انشائها وإدارتها لأحكام قانون الحكم المحلي ولا تحتة التنفيذية .

الفتوى :

وفد أعيد عرض الموضوع على الجمعية العمومية لسمى انفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٨٦/٦/٢٥ فاستعرضت أحكام القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها الذي نصت المادة ٤ منه على أن « شيخ الأزهر هو الامام الأكبر وصاحب الرأي في كل ما يتصل بالشئون الدينية والمستغلين بالقرآن وعلوم الاسلام ، وله الرياسة والتوجيه في كل ما يتصل بالدراسات الاسلامية في الأزهر وهيئاته ، كما نصت المادة ٨٣ بأن « تلحق بالأزهر المعاهد الأزهرية المذكورة في اللائحة التنفيذية ، ويجوز ان تنشأ معاهد أخرى بقرار من الوزير المختص بعد موافقة المجلس الاعلى للأزهر ثم استعرضت نص المادة ٤٤ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٧٥ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ المشار اليه بأن تتبع المعاهد الأزهرية الادارة العامة للمعاهد الأزهرية وهي نوعان :

١ - المعاهد الأزهرية العامة : وهي معاهد التعليم العام وتشمل المعاهد الأزهرية لمراحل التعليم العام الثلاثة التي تهدف الى تزويد تلاميذها بالقدر الكافي من الثقافة الاسلامية والعربية ، والى جانبها المعارف والخبرات التي يتزود بها نظراؤهم في المدارس الأخرى .

٢ - المعاهد الأزهرية الخاصة وتشمل : (أ) معهد البحوث الإسلامية وهو اندي يعد الطلاب الوافدين لتلقى العلوم الدينية والعربية •
(ب) معاهد القراءات وهي التي تعد حفاظ القرآن الكريم لاجادة أدائه •
ونصت المادة ٤٦ من ذات اللائحة على أن « تعتبر مدارس تحفيظ القرآن التابعة للإدارة العامة للمعاهد الأزهرية الموجودة حالياً ، والتي تضم مستقبلاً معاهد ابتدائية أزهرية تؤهل للمعاهد الإعدادية للأزهر » •
كما نصت المادة ٤٧ من اللائحة المذكورة على أن « تعامل مدارس ومكاتب تحفيظ القرآن الكريم الخاصة التي لم تضم بعد الى الأزهر معاملة المعاهد الخاصة اذا استوفت الشروط التي يصدر بها قرار من وزير شئون الأزهر بناء على طلب شيخ الأزهر بعد موافقة المجلس الاعلى للأزهر وبناء على اقتراح الادارة العامة للمعاهد الأزهرية » •

ونصت المادة ٨٩ من اللائحة سالفة الذكر على أن « تحدد القائمة الملحقة بهذه اللائحة بيان المعاهد الابتدائية والاعدادية والثانوية بنوعها » • كما نصت المادة ٩٠ من اللائحة المشار اليها على أن « نخضع المعاهد الخاصة للإشراف الفني للإدارة العامة للمعاهد الأزهرية » •

ونصت المادة ٩٣ من اللائحة آتفة البيان على أنه « لا يجوز فتح معهد خاص أو التوسع فيه الا بترخيص سابق » •

وتبينت الجمعية : أن المادة ٢ من القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٩ باصدار قانون نظام الحكم المحلي قبل تعديلها بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ كانت تنص على أن « تتولى وحدات الحكم المحلي انشاء وإدارة جميع المرافق العامة الواقعة في دائرتها كما تتولى هذه الوحدات كل في نطاق اختصاصها وفي حدود السياسة العامة والخطة العامة للدولة مباشرة جميع الاختصاصات التي تولاها الوزارات بمقتضى القوانين واللوائح المعمول بها وذلك فيما عدا ما يعتبر بقرار من رئيس مجلس الوزراء مرفقا

قوميا » ، وقد ألحق تعديل هذه المادة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ الى المرافق القومية المرافق ذات الطبيعة الخاصة التى يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية ، كما نصت المادة ٢٧ من ذات القانون على أن « يتولى المحافظ بالنسبة الى جميع المرافق العامة التى تدخل فى اختصاص وحدات الحكم المحلى وفقا لهذا القانون جميع السلطات والاختصاصات التنفيذية المقررة للوزراء بمقتضى القوانين واللوائح ، ثم نصت المادة ٢٦ من اللائحة التنفيذية لقانون نظام الحكم المحلى الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٠٧ لسنة ١٩٧٩ فى ٢٥/٧/١٩٧٩ والمعدلة بالقرار رقم ٣١٤ لسنة ١٩٨٢ على أن « تتولى المحافظة اثناء وتجهيز وإدارة المعاهد الدينية الأزهرية الثانوية . كما تتولى الوحدات المحلية الأخرى اثناء وتجهيز وإدارة المعاهد الأزهرية الاعدادية والابتدائية وكذلك مكاتب تحفيظ القرآن الكريم .

واستعرضت الجمعية فتواها الصادرة بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٨/١٢/١٩٨٥ وانتهت فيها الى أنه لما كانت اللائحة التنفيذية لقانون الأزهر سائق البيان قد بينت على سبيل الحصر أنواع المعاهد الأزهرية بمستوياتها المختلفة العامة والخاصة ، ولم يشمل هذا الحصر فصول أو مكاتب تحفيظ القرآن باعتبارها مقصورة على مجرد تحفيظ القرآن الكريم للراغبين فى ذلك ولا تمنح أية شهادات علمية ، وهى فى ذلك تختلف عن معاهد القراءات الأزهرية المدرجة تحت المعاهد الأزهرية واتى بعد حفاظ القرآن الكريم لإجادة ادائه .والتي اختص المشرع الأزهر الشريف بتنظيمها والاشراف عليها ، ومن ثم تخرج فصول ومكاتب تحفيظ القرآن الكريم من حيث ادائها والاشراف والموافقة على انشائها عن اختصاص الأزهر الشريف وتدخل فى اختصاص وحدات الحكم المحلى ، باعتبار أن المشرع فى قانون الحكم المحلى ولائحته التنفيذية قد فاط بها

انشاء وإدارة جميع المرافق العامة الواقعة فى دائرتها ، وبذلك يكون قرار
محافظ الدقهلية رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٨٣ سالف البيان قد أصاب صحيح
حكم القانون ولا مطن عليه .

ومن حيث أنه لا يغير من رأى المتقدم ما نصت عليه المادة ٤ من
قانون إعادة تنظيم الأزهر من أن شيخ الأزهر يعد هو صاحب رأى فى
كل ما يتصل بالشئون الدينية والمشتغلين بالقرآن الكريم ، باعتبار أن نص
هذه المادة ورد عاما دون أن يستند الى شيخ الأزهر اختصاصات محددة
فى مجال انشاء وإدارة مكاتب تحفيظ القرآن الكريم ، كما أن القول بأن
مكاتب تحفيظ القرآن الكريم لا يجوز فتحها أو التوسع فيها الا بترخيص
سابق يصدر من الأزهر كما أنها تخضع للإشراف الفنى للإدارة المركزية
للمساجد الأزهرية قياسا على المعاهد الأزهرية الخاصة وذلك وفقا لأحكام
المادتان ٩٠ ، ٩٣ لقانون إعادة تنظيم الأزهر على اعتبار أن مكاتب تحفيظ
القرآن الكريم تعامل وفقا لحكم المادة ٤٧ من هذه اللائحة معاملة للمعاهد
الأزهرية الخاصة هذا القول مردود عليه بأن المقصود بمكاتب تحفيظ
القرآن الكريم الخاصة التى لم تضم بعد الى الأزهر والتى تعامل معاملة
المعاهد الأزهرية الخاصة وفقا لحكم المادة ٤٧ من اللائحة المذكورة هى
تلك التى تؤول للمعاهد الاعيانية الأزهرية ومن ثم سرى المشرع عليها
الأحكام التى تخضع بها المعاهد الأزهرية الخاصة ، وهو ما لا يصدق
على فصول ومكاتب تحفيظ القرآن الكريم التى عتبا قرار محافظ
الدقهلية رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٨٣ باعتبارها مقصورة على مجرد تحفيظ القرآن
الكريم للراغبين فى ذلك ولا تمنح أية شهادات علمية .

لذلك :

اتتهت الجمعية الدستورية لقضايا القسوى والتشريع الى تأييد ما
اتتهت اليه بفتواها الصادرة بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٨/١٢/١٩٨٥ من
أذ مكاتب تحفيظ القرآن تكريم لاعتماد المعاهد الأزهرية وبالتالي
تخضع في انشائها وادارتها لأحكام قانون الحكم المحلي ولائحته
التنفيذية .

(ملف ٣٠١/٦/٨٦ — جلسة ١٩٨٦/٦/٢٥)

٢ - إزالة التعدي على أملاك الدولة

قاعدة رقم (٥٩)

المبدأ :

الاختصاص المقرر للوزراء المختصين بموجب المادة ٩٧٠ من القانون المدني بإزالة التعدي على أملاك الأوقاف الخيرية آل إلى وحدات الحكم المحلي بمقتضى القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٩ ولائحته التنفيذية .

الحكمة :

ومن حيث أن المادة (٩٧٠) من القانون المدني تنص على أنه «لا يجوز تملك الأملاك الخاصة بالدولة ... والأوقاف الخيرية أو كسب أى حق عيني على هذه الأموال بالتقادم ولا يجوز التعدي على الأموال المشار إليها بالفقرة السابقة ، وفي حالة حصول التعدي يكون للوزير المختص حق إزالته إداريا » . ونصت المادة (٢) من قانون نظام الحكم المحلي الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ والمعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٠ على أن « نولى وحدات الحكم المحلي فى حدود السياسة العامة والخططة العامة للدولة إنشاء وإدارة المرافق العامة ... كما تتولى هذه الوحدات فى نطاق اختصاصها جميع الاختصاصات التى تتولاها الوزارات بمقتضى القوانين واللوائح المعمول بها .. كما تبين اللائحة ما تباشره كل من المحافظات وباقي الوحدات من الاختصاصات المنصوص عليها فى هذه المادة .. » ونصت اللائحة التنفيذية للقانون المشار اليه فى المادة (٢٥) منها على أن « تتولى الوحدات المحلية كل فى حدود اختصاصها بالتنسيق مع وزارة الأوقاف ما يأتى ... صيانة أموال الأوقاف وحمايتها .. » ، وعلى ذلك فإن الاختصاص المقرر بموجب المادة (٩٧٠) من القانون المدني

لنوزراء المختصين بإزالة التعدي على أملاك الأوقاف الخيرية يكون قد
آل الى وحدات الحكم المحلي على الوجه المبين بالقانون رقم ٤٣ لسنة
١٩٧٩ المشار اليه ولائحته التنفيذية . ويكون لرئيس مدينة ومركز طنطا
إن يصدر قرارا بإزالة التعدي على بعض أملاك وقف خيري بعد أن طلبت
ذلك هيئة الأوقاف المصرية — منطقة طنطا — بكتاب مؤرخ ٢٤ من مايو
سنة ١٩٨٢ ، وهو وقف خيري أنشئ بحجة شرعية مؤرخة ١٤ من ديسمبر
سنة ١٩٠٧ ومودعة بمحكمة طنطا الكلية الشرعية وصادرة من كل من
عبد الحميد العبد وآخر ، وتشمل ٤ س ١٤ ط ١٠ ف بناحية شبرا النملة
وغيرها بمركز طنطا غربية ، ولم يقدم المظنون ضدهم ما يفيد أن المساحة
التي بنا عليها لا تدخل في نطاق أملاك الوقف الميمنة الحدود والمعالم
بتلك الحجة . وعليه فإن القرار المظنون عليه اذ أزال تصديهم على تلك
المساحة يكون قد صدر من مختص قائما على سببه .

(طعن ٣٠٤٦ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩/٣/١٩٨٨)

٤- تراخيص للحال الصناعية والتجارية وغيرها

قاعدة رقم (٦٠)

النسبة :

اختصاص الادارة العامة للرخص التابعة لوزارة الشؤون البلدية والقروية المقرر بالقانون رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٥٤ في شأن الحال الصناعية والتجارية وغيرها من الحال المثقلة الراحة والفترة بالصحة والخطرة - المعدل بالقوانين ارقام ٢٥٩ لسنة ١٩٥٦ و ٢٠٩ لسنة ١٩٨٠ و ١٧٧ لسنة ١٩٨١ - هذا الاختصاص آل الى وحدات الادارة المحلية تنفيذا لاحكام قانون نظام الادارة المحلية (الحكم المحلي) الصادر بالقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٩ والمعدل بالقوانين رقمي ٥٠ لسنة ١٩٨١ و ١٤٥ لسنة ١٩٨٨ - ليس ثمة ما يحول قانونا من مباشرة المحافظ المختص الاختصاص المقرر بالمادة ١٢ من القانون رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه .

الحكمة :

اختصاص الادارة العامة للرخص التابعة لوزارة الشؤون البلدية واتقرره المقرر بالقانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ قد آل الى وحدات الادارة المحلية تنفيذا لاحكام قانون نظام الادارة المحلية (الحكم المحلي) الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ والمعدل بالقوانين رقمي ٥٠ لسنة ١٩٨١ و ١٤٥ لسنة ١٩٨٨ وقد نصت اللائحة التنفيذية لهذا القانون الصادر بها قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٠٧ لسنة ١٩٧٩ والمعدلة بالقرار رقم ٣١٤ لسنة ١٩٨٢ على أن تولي وحدات الادارة المحلية (الحكم المحلي) في نطاق السياسة العامة للدولة اثناء وادارة جميع المرافق العامة الواقعة في دائرتها وذلك عدا ما يعتبر بقرار رئيس مجلس الوزراء مرفقا قوميا كما نصت المادة (٧) من اللائحة المشار اليها على أن تباشر الوحدات المحلية

الأمر الآتي « ٥٥٥ » تطبيق وتنفيذ القوانين واللوائح المتعلقة بتراخيص الملاهي والمنحال العامة والصناعية والتجارية والمقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة والباعة الجائلين » . فعلى ذلك فإن الاختصاص المقرر قانونا للإدارة العامة للرخص التابعة لوزارة الشؤون البلدية والقروية يكون قد آن الى إحداث الإدارة المحلية مما لا يكون معه ثمة ما يحول قانونا من أن يباشر المحافظ المختص ، الاختصاص المقرر بالمادة (١٢) من القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه . وبالترتيب على ما تقدم وإذا كان البادئ أن القرار قد صدر في ضوء ما كشفت عنه نتائج تحاليل العينات المأخوذة من المحل من وجود مادة شديدة السمية بها . مستهدفا إيقاف إدارة المحل كليا بقلقه ، فإنه يكون قد صدر ، بحسب الظاهر ، متفقا مع حكم القانون مما لا يكون معه ثمة وجه للاستجابة الى طلب وقف تنفيذه لاتفاء ركن الجدنة في هذا الطلب . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى غير هذا انظر فيكون قد جاب صحيح حكم القانون في قضائه بما يضمن معه الحكم بالغائه ويرفض طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه .

(طعن ٣٦٦٢ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٨٩/٥/٢٧)

٥ - الإشراف على أراضي طرح النهر اللقاص عليها

منشآت سياحية

القاعدة رقم (٦١)

المبدأ :

لأراضي طرح النهر التي لم تستغل في الزراعة والقيم عليها منشآت سياحية لا تخضع لأحكام القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ .

أحقية الوحدة المحطة لمدينة الجيزة في الإشراف على أراضي طرح النهر اللقاص عليها منشآت سياحية والواقعة داخل كردون هذه المدينة وتحصيل مقابل الانتفاع بها لحساب الدولة .

الفتوى :

إن هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى واتسرع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٨٨/١٠/٥ فاستعرضت المادة الأولى من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم تأجير العقارات المملوكة للدولة ملكية خاصة والتصرف فيها والمعدلة بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٧ التي تنص على أن (تسرى أحكام هذا القانون على العقارات الداخلة في ملكية الدولة الخاصة عدا ما يأتي :

١ - ... الأراضي انتصاء المملوكة للدولة الواقعة في نطاق كردون المدن والقرى عدا ما يكون لازماً منها لتنفيذ مشروعات الاستصلاح والتعمير والتي يصدر بتحديد لها قرار من وزير الإصلاح الزراعي واستصلاح الأراضي بالاتفاق مع وزير الإسكان والمرافق ، بعد أخذ رأي مجلس المحافظ المختص) . وتنص المادة الثانية من ذات القانون على أن (تنقسم الأراضي المملوكة للدولة ملكية خاصة الى ما يأتي :

(أ) الأراضي الزراعية : وهي الأراضي الواقعة داخل الزمام والأراضي المتاخمة الممتدة خارج حد الزمام الى مسافة كيلو مترين التي تكون مزروعة

بافضل وكذلك اراضى طرح النهر وهى الاراضى الواقعة بين جبرى نهر النيل وفرعيه التى يحولها النهر من مكانها أو ينكشف عنها والجزائر التى تتكون فى مجراه .

(ب) الاراضى البور ٠٠٠٠ (ج) ٠٠٠٠ (كما تنص المادة (١١) من القانون المذكور على أن (يكون طرح النهر من الاملاك الخاصة للدولة وتولى الهيئة العامة للاصلاح الزراعى حصر مقدار طرح النهر واكله فى كل سنة وذلك بعد عمل المساحة بالاشتراك مع الجهات الادارية ٠٠) . وكذلك استعرضت المادة (٢٨) من قانون الحكم المحلى رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المعدلة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ التى تنص على أنه (يجوز للمحافظ بعد موافقة المجلس الشعبى المحلى للمحافظة وفى حدود القواعد العامة التى يضعها مجلس الوزراء - أن يقرر قواعد التصرف فى الاراضى المملوكة للبناء المملوكة للدولة ووحدات الحكم المحلى فى نطاق المحافظة) . ومفاد ما تقدم أن المشرع وضع بمقتضى القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ تنظيمًا عامًا للتصرف فى الاراضى المملوكة ملكية خاصة والاشراف عليها عدا تلك التى أخرجها من نطاق تطبيق أحكامه كالاراضى القضاء المملوكة للدولة الواقعة فى نطاق المدن والقرى باستثناء ما يكون لازما منها لمشروعات الاستصلاح والتعمير . وقد قسم المشرع الاراضى الخاضعة لأحكام هذا القانون الى عدة أنواع من بينها الاراضى الزراعية : وهى التى تقع داخل الزمام وبعده لمسافة كيلو مترين والتى تكون مزروعة بالفعل ، وكذلك اراضى طرح النهر الواقعة بين جبرى نهر النيل وفرعيه والجزائر التى يحولها النهر من مكانها أو ينكشف عنها والجزائر التى تتكون فى مجراه . وجميع الاراضى هذا النوع أسند الاشراف عليها والتصرف فيها كأصل عام - الى وزارة الزراعة (الهيئة العامة للاصلاح الزراعى) ، إلا أنه بالنسبة لأراضى طرح النهر التى تستغل فى الزراعة وألنا رؤى استقلالها لأغراض التعمير والسياحة بترخيص من الجهات المختصة ، فإنها

(١٣٢ - ج ٢)

تخرج من بطلق ميراث أحكام القياون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ بعد أن أصبحت من الأراضي القضاء وتم البناء عليها ومن ثم ينحصر عن هذه الأراضي التنظيم الموارد في القانون المذكور وتخضع لتنظيم خاص بموجب حكم المادة ٢٨ من قانون الحكم المحلي رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ، حيث تتولى وحدات الحكم المحلي الاشراف عليها وادارتها طبقا للقواعد التي يقرها المحافظ المختص للتصرف في الأراضي المخصصة للبناء المملوكة للدولة ووحدات الحكم المحلي ، بعد موافقة المجلس الشعبي المحلي للمحافظة وفي حدود القواعد العامة التي يضعها مجلس الوزراء . وما يؤكد هذا النظر أن اللجنة العليا للميكنات بمجلس الوزراء بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٨٩/٦/٢٥ قد أوصت بإسناد تبعية أراضي طرح النهر المقام عليها منشآت سياحية لوحدات الحكم المحلي لتديرها وتحصل مقابل الاتقاع منها لحساب الدولة .

ولما كانت بعض أراضي طرح النهر الواقعة داخل كردون مدينة الجيزة في الحالة المروضة — لم تستغل في الزراعة وأقيم عليها منشآت سياحية ، فانها لا تخضع لأحكام القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه ، ويكون للوحدة المحلية لمدينة الجيزة الاشراف عليها وتحصيل مقابل الاتقاع بها لحساب الدولة وذلك في ضوء القواعد التي يقرها محافظ الجيزة في هذا الخصوص ، وشرطة أن تكون الأراضي المذكورة قد استغلت لأغراض التعمير والسياحة بترخيص من الجهات المختصة .

للملك :

إتمى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أحقية الوحدة المحلية لمدينة الجيزة في الاشراف على أراضي طرح النهر المقام عليها منشآت سياحية والواقعة داخل كردون هذه المدينة ، وكذا تحصيل مقابل الاتقاع بها لحساب الدولة ، وذلك بمراعاة القيود سالفة البيان .

(ملف ١١٣/٢٧ بجلية ١٠/٥ / ١٩٨٨)

٦ - الأراضي التي آلت ملكيتها الى الدولة بموجب اتفاقيات
مع الدول التي خضعت اموال رعاياها للحراسة او نتيجة حكم
من محكمة القيم .

قاعدة رقم (٦٢)

السيا :

اختصاص وحدات الإدارة المحلية في إطار من القواعد التي صدر بها
القانون رقم ٧ لسنة ١٩٩١ في شأن بعض الأحكام المتعلقة بأملاك الدولة
الخاصة بالتصرف في الأراضي المعدة للبناء والأراضي القابلة للاستزراع داخل
إمام هذه الوحدات والتي آلت ملكيتها الى الدولة بموجب اتفاقيات الدول
التي خضعت اموال رعاياها للحراسة او نتيجة صدور حكم من محكمة
القيم .

الفتوى :

إن هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى
والتشريع بجلستها المنعقدة في الأول من مارس سنة ١٩٩٢ فاستبان لها ان
المادة اربعة من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٩١ في شأن بعض الأحكام المتعلقة
بأملاك الدولة الخاصة تنص على أنه : « تتولى وحدات الإدارة المحلية
كل في نطاق اختصاصها ادارة واستغلال والتصرف في الأراضي المعدة
للبناء المملوكة لها أو للدولة ، والأراضي القابلة للاستزراع داخل الزمام .
ويضع المحافظ بعد موافقة المجلس الشعبي للمحافظة وطبقا للقواعد العامة
التي يقررها مجلس الوزراء قواعد التصرف في هذه الأراضي .. » وقد
أسند المشرع بمقتضى هذا النص وبعبارة واضحة في معناها لا تبين
تأويلا أو تخصيصا للوحدات الادارية المحلية كل في نطاق اختصاصها
التصرف في الأراضي المعدة للبناء والأراضي القابلة للاستزراع داخل
الزمام المملوكة للدولة أي ما كان سند ملكيتها لهذه الأراضي اذ جاء

حكمه في هذا الصدد جامعا لكل الأراضي المعدة للبناء أو القابلة للاستزراع المملوكة للدولة ومنها بطبيعة الحال ما آل الى الدولة من تلك الأراضي بموجب اتفاقية دولية طالما أن هذه الاتفاقية لم تتضمن نصوصها استناد هذا الاختصاص الى جهة أخرى . كما يجرى ذات الحكم أيضا على مثل هذه الأراضي التي يصدر حكم من محكمة القيم والمحكمة العليا للقيم بمصادرتها لصالح الشعب ، كل ذلك طالما أنه لا ينهض تنظيم خاص يستند قانوني صحيح بين يقضي الى غير ذلك . وهو ما لا يستقيم عليه دليل في الحال المعروض .

الفتوى :

تتمت الجبجة العمومية لتقسيم الفتوى والتشريع الى اختصاص وحدات الادارة المحلية في إطار من القواعد التي صدر بها القانون رقم ٧ لسنة ١٩٩١ في شأن بعض الأحكام المتعلقة بأملاك الدولة الخاصة بالتصرف في الأراضي المعدة للبناء والأراضي القابلة للاستزراع داخل زمام هدفه الوحدات والتي آلت ملكيتها الى الدولة بموجب اتفاقيات مع الدول التي خفضت رعاياها للحراسة - أو نتيجة صدور حكم بالمصادرة من محكمة القيم .

(فتوى ١٣٢/٢/٧ جلسة ١٩٩٢/٣/١)

الفصل الثاني

المحافظ

١ - ما يدخل في اختصاصه وما يخرج عنه .

قاعدة رقم (٦٢)

المبدأ :

القرار الصادر من المحافظ باعتماد خطوط التنظيم الشوارع في محافظته يشترط سبق موافقة المجلس الشعبي المحلي للمحافظة على تعديل خطوط التنظيم المتبعة - اذا لم تحدث هذه الموافقة السابقة يكون قرار المحافظ تخلف عنه ركن جوهري ، ينجر بقراره الى الانعدام .

الحكمية :

ان المادة (١٣) من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم اتصال البناء تص على أن « يصدر باعتماد خطوط التنظيم للشوارع قرار من المحافظ بعد موافقة المجلس المحلي المختص » وتنص المادة الثامنة من مواد اصدار قانون نظام الحكم المحلي على ان يستبدل بمبارئي « المجلس المحلي » والمجالس المحلية « أينما وردتا في القوانين واللوائح » عبارتا « المجلس الشعبي المحلي » « والمجالس الشعبية المحلية » فان الاختصاص بتعديل خطوط التنظيم يكون مرده لقرار يصدر في هذا الشأن من المحافظ بعد موافقة المجلس الشعبي المحلي لمحافظة الاسكندرية فاذا كان ذلك وكانت الأوراق خلوا مما يفيد موافقة المجلس الشعبي المحلي لمحافظة الاسكندرية على تعديل خطوط التنظيم المتبعة فان القرار الصادر من المحافظ بتاريخ ٢٧/١٢/١٩٧٩ يكون قد تخلف في شأنه ركن جوهري لا قيام له بدونه وهو موافقة المجلس الشعبي المحلي لمحافظة الاسكندرية فانه يكون معييا بعيب جسيم يتعذر به الى درجة الانعدام .

(طعن ١٨٢٢ لسنة ٣٠ ق جلسة ١/٣١/١٩٨٧)

قاعدة رقم (٦٤)

المبدأ :

اصدار اللوائح التنفيذية لقانون تأجير وبيع الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستاجر يخرج عن اختصاص المحافظ - حدد المشرع على سبيل الحصر الجهات التي تختص باصدار اللوائح التنفيذية فقصرها على رئيس الجمهورية او من يفوضه في ذلك او من عينه القانون لاصدارها بحيث يمتنع على من عداهم ممارسة هذا الاختصاص الدستوري والا وقع غملة الاتي مخالفا لنص الدستور - متى عهد القانون الى جهة معينة باصدار القرارات اللازمة لتنفيذه استقل من عينه القانون دون غيره باصداره - المادة الاولى من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ معدلا بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ اختصاص وزير الاسكان بمد احكام الباب الاول كلها او بعضها على القرى بناء على اقتراح المجلس المحلي للمحافظة - مؤدى ذلك عدم مشروعية قرار المحافظ بمد سريان احكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستاجر لدخول ذلك في اختصاص وزير الاسكان والتعمير .

الحكمة :

ومن حيث ان الطعن المائل يقوم على ان الحكم المطعون فيه قد اخطأ في تطبيق القانون اذ اغفل الفصل في طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه على وجه الاستعجال كما لم تعرض الدعوى على هيئة مفوضي الدولة ، قبل الحكم بعدم قبولها شكلا وان القرار المطعون فيه صدر معدوما لا اثر له لادماء سلطة وصفه المحافظ في اصداره وان الطعن على هذا القرار لا يقيد بمعياد وان القرار الجمهوري رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٨٢ لم يصدر بناء على تفويض شرعي من مجلس الشعب وليس له قوة القانون ولا تقوى ... كلائحة - على تعديل حكم القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بشأن تحديد

الجهة المختصة وزير الامتكان — بمد نطاق هذا القانون الى القرى التي لم يكن يشملها ومنها قرية فيديمين بمحافظة الفيوم .

ومن حيث انه في مدى سلطة المحكمة عند بحث الشق المستعجل المتعلق بوقف تنفيذ القرار الادارى فان المادة ٤٩ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص على انه لا يترتب على رفع الطلب الى المحكمة وقف تنفيذ القرار المطلوب الفائه على انه يجوز للمحكمة أن تأمر بوقف تنفيذه اذا طلب ذلك في صحيفة الدعوى ورأت المحكمة ان نتائج التنفيذ قد ينعذر بداركها ومفاد ذلك ان الخصومة القضائية تنعقد فى الدعوى بشقيها المستعجل والموضوعى يرفعا الى المحكمة وان الفصل فى طلب المدعى وقف تنفيذ القرار محل الطعن يتضمن فيما سبق بحث ما اذا كانت المحكمة مختصة قانونا بنظر الدعوى بشقيها ومدى توافر شروط قبول الدعوى شكلا ونظرا لدواعى الاستعجال فى هذا الطلب فانه لا يترتب على المحكمة وهى بصدد الفصل فيه ان تتجاوز عن طلب تعويضه لدى هيئة مفوضى الدولة أو تقديم رأى مسبب فيه لما يترتب عليه من استقالة امد الفصل فى هذا الشق العاجل فتضيع المصلحة من تحريره كاستثناء على خلاف الأصل .

ومن حيث انه عما انتهى اليه الحكم المطعون فيه من عدم قبول الدعوى شكلا لرفضها بعد الميعاد القانونى استنادا الى ان قرار محافظ الفيوم رقم ٤٢٧ لسنة ١٩٨٢ قد صدر من سلطة مختصة وفى حدود القانون ولا يلحقه أى عيب أو انعدام ، فان المحكمة الدستورية العليا قضت بجلسته ٦ من يونيه سنة ١٩٨٧ فى القضية رقم ٩ لسنة ٨ قضائية دستورية بعدم دستورية قرار محافظ الفيوم رقم ٤٢٧ لسنة ١٩٨٢ استنادا الى ان نص المادة ١٤٤ من الدستور حدد على سبيل الحصر الجهات التى تختص باصدار اللوائح التنفيذية فقصرها على رئيس الجمهورية أو من

نفوضه في ذلك أو من يعينه القانون لاصدارها بحيث يتمتع على من عداهم ممارسة هذا الاختصاص الدستوري والا وقع عمله اللائحي مخالفا لنص الدستور كما انه متى عهد القانون الى جهة معينة باصدار القرارات اللازمة لتنفيذه استقل من عيه القانون دون غيره باصداره ، ولما كانت الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر المعدل بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ تنص على أنه يجوز بقرار من وزير الاسكان والتعمير مد نطاق سريان أحكام الباب الأول منه ، كلها أو بعضها على اقتراح المجلس المحلى للمحافظة وطبقا لهذا النص وأعماله للمادة ١٤٤ من الدستور يكون وزير الاسكان والتعمير هو المختص دون غيره باصدار القرارات المنفذة للفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ويكون قرار محافظ القيوم رقم ٤٢٧ لسنة ١٩٨٢ بوصفه لائحة تنفيذية لهذا القانون اذ تنص على مد نطاق وسريان مواد القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ الى قرية فيديين بمحافظة القيوم قد صدر مشوبا بعيب دستوري لصدوره من سلطة غير مختصة باصداره بالمخالفة لحكم المادة ١٢٤ من الدستور ، ولما كانت الأحكام الصادرة في الدعاوى الدستورية الملأى بعدم دستورية قرار محافظ القيوم رقم ٤٢٧ لسنة ١٩٨٢ وباعتباره لائحة تنفيذية فانه يأتي في مجال تدرج القواعد الثانوية في مرتبة ادنى من القانون العادى وتكون مخالفته للدستور وهو القانون الاسمى والأعلى من القوانين العادية مما يصمه بعيب جسيم يترتب عليه الانعدام ولا تلحقه حصانة قانونية بمعنى مواعيد الطعن بالالغاء على القرارات الادارية المشوبة بعيب عدم الاختصاص واذا ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب فانه يتعين الحكم بالغاءه وقبول الدعوى شكلا .

ومن حيث ان قرار محافظ القيوم رقم ٤٢٧ لسنة ١٩٨٢ وان صدر

بعب جسيم يصل به الى الانعدام الا ان هذا القرار كلائحة تنفيذية تضمن حكما عاما بعد سريان القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ الى قرية فيديمين ونمس مراكز قانونية متعددة منها المركز القانوني للطاعن كمؤجر كما انه يأتي في مرتبة اعلى من القرارات التنفيذية الصادرة تطبيقا له مما يؤكد وجود مصلحة قانونية وعملية للطاعن في الغاء هذا القرار وعلان ذلك بحكم له حجية في دعواه سالفة الذكر دون الاكتفاء بتقرير انتهاء الخصومة خاصة وان المادة ٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص بان يترتب على الحكم بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة عدم جواز تطبيقه من اليوم التالي لنشر الحكم ، ومما يضي عدم المناس باختصاص محاكم مجلس الدولة بالغاء القرارات الادارية غير المشروعة (لعدم دستورتها) خلال الفترة من تاريخ صدورها حتى تاريخ الحكم بعدم دستورتها وما يترتب عليها من اثار .

وحيث ان القرار محل الطعن صدر بتاريخ ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٨٢ وعمل به من هذا التاريخ وحكم بعدم دستورته بتاريخ ٦ من يونيه ١٩٨٧ (دون الغائه) ونكشف بذلك عدم مشروعيته من تاريخ صدوره فمن ثم ينبغي الحكم بالغائه وما يترتب عليه من اثار والزام محافظة الفيوم بصفته بالمصرفات عملا بالمادة ١٨٤ مرافعات .

(طعن ٥٧٠ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٨٩/٦/٢٤)

قاعدة رقم (٦٥)

البيان :

قانون نظام الحكم المحلي رقم ٤٢ لسنة ١٩٧١ - المادة الاولى معدلة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ - انشاء القرى وتحديد نطاقها وتغيير اسمائها والقرارها يكون بقرار من المحافظ بناء على اقتراح المجلس المحلي للمركز المختص وموافقة المجلس الشعبي المحلي للمحافظة - اذا كان قرار

انشاء القرية الجديدة لم يتم في الواقع وان كان قد استكمل قانونا ، وصدر بالفعل من مجلس باصداره ، الا ان الادارة وقد استبان لها ان ثمة محاذير أمنية تفرض اخراجها الى حيز الوجود المادي ، وانطلاقا من واجبها في حماية المصلحة العامة ولما قد ينطوي عليه تنفيذ القرار من تأثير مباشر ، في ضوء ما تباشره وحدات الحكم المحلي من اختصاصات على مدى تسيير الرفاق العامة وضمان سلامتها وانتظامها قدرت لذلك ان الامر يقتضي الإبقاء على الوضع الحالي للقرية وعدم فصل جزء منها وانشاء قرية جديدة ، فان قرارها هذا جاء سليما قائما على اسبابه التي تهدف الى تحقيق الصالح العام — لا يكون لاحد وجه في التمسك بضرورة انشاء القرية الجديدة للاعتبارات التي اوردتها والتي يتعلق تحقيقها بصميم اختصاص جهة الادارة في انشاء وحدات الحكم المحلي ، والتي استبان انها لم تخرج في مباشرتها على حكم القانون واستهدفت فعلا تطبيق الصالح العام .

الحكمة :

ومن حيث ان مبنى الطعن يقوم على أن الحكم المعلوم فيه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله فقد أغفل الحكم تناول الموقف السليم لجهة الادارة من اتخاذ الاجراءات اللازمة لتنفيذ القرار رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٨٣ وفضلا عن ذلك فقد بنى الحكم ما ذهبت اليه الادارة من تبريرات لعدم تنفيذ القرار ولم يراهم هذه الأسباب ومدى صحتها الأمر الذي يوجب الحكم بالقصور ، وأخطأ الحكم في تأويل القانون ذلك ان اقرار رقم ٦٠١ لسنة ١٩٨٤ لم يأخذ الشكل القانوني لاصداره اذ ان الاقتراح المقدم من سكرتير عام المحافظة بالناء انشاء قرية منشأة السلام قدم من لا يملكه قانونا فضلا عن ان اللجنة الدائمة للمجلس الشعبي المحلي للمحافظة تختص فيما بين أدوار الإنعقاد العادي بحالات الضرورية وليس في الاقتراح المذكور ما يدعو الى العجلة وكان يتعين عرضه على المجلس ، وأن قرار اللجنة الدائمة لم يعرض على المجلس طبقا للقانون في أول اجتماع له ، وان اقرار رقم ٦٠١ لسنة ١٩٨٤ صدر مقتضاها ولكن المصلحة العامة .

ومن حيث ان المادة الأولى من قانون نظام الحكم المحلى الصادر بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ، معدلة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ تنص على ان « وحدات الحكم المحلى هي المحافظات والمراكز والمدن والأحياء والقرى » . ويكون لكل منها الشخصية الاعتبارية — ويتم انشاء هذه الوحدات وتحديد نطاقها وتغيير اسمائها والغاؤها على النحو التالى :

(أ) المحافظات : بقرار من رئيس الجمهورية — ويجوز أن يكون نطاق المحافظة مدينة واحدة .

(ب) المراكز والمدن والأحياء : بقرار من رئيس مجلس الوزراء بعد موافقة المجلس الشعبى المحلى للمحافظة .

(ج) القرى : بقرار من المحافظ بناء على اقتراح المجلس الشعبى المحلى للمركز المختص وموافقة المجلس الشعبى المحلى للمحافظة .

.....

وبين من هذا النص ان انشاء القرى وتحديد نطاقها وتغيير اسمائها والغاؤها يكون بقرار من المحافظ بناء على اقتراح المجلس المحلى للمركز المختص وموافقة المجلس الشعبى المحلى للمحافظة وقد تم اتخاذ هذه الاجراءات وصدر قرار محافظ الجيزة رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٨٣ بانشاء قرية مستقلة قائمة بذاتها تسمى قرية منشأة السلام وذلك بفصل قرية البرغوتى البحرى عن زمام قرية البرغوتى مركز المياط ونصت المادة الثالثة من القرار على تنفيذه اعتبارا من أول يناير ١٩٨٤ ، ولم يتم تنفيذ هذا القرار فعلا وحتى صدر قرار محافظ الجيزة رقم ٦٠١ لسنة ١٩٨٤ بتاريخ ٢٤ من سبتمبر ١٩٨٤ بالغاء القرار رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٨٣ وذلك استنادا الى تقرير من ادارة البحث الجنائى وموافقة المجلس الشعبى المحلى للمحافظة .

ومن حيث ان القرارات التى تصدر من الادارة بشأن واحداث الحكم المحلى وان كانت فى التفسير والتكييف السليم قرارات ادارية تخضع

لرقابة القضاء الإداري ، إلا أن الإدارة وهي بسبيل إصدارها تتمتع في هذا المجال بسلطة تقديرية تستهدف تحقيق المصلحة العامة ولا يعهد لها سوى عيب الانحراف أو إساءة استعمال السلطة .

ومن حيث أنه في مجال الطعن المائل فإن المشرع وإن كان بالنسبة لإنشاء القرى أو الفاعل قد رسم وحدد ما يتبع في هذا الصدد من إجراءات تبدأ باقتراح من المجلس الشعبي المحلي للمركز المختص وموافقة المجلس الشعبي المحلي للمحافظة وانتهاء بصدر القرار من المحافظ المختص ، فإن البحث في مدى تحقق تلك الإجراءات الشكلية السابقة على صدور القرار يتعين أن يجرى في ضوء ما يبين ويستخلصه القضاء الإداري من ظروف الحال ومدى نصص المصلحة العامة من عدمه ، فإذا كان الثابت أن قرار إنشاء القرية الجديدة لم يتم في الواقع وإن كان قد استكمل قانونه وصدر بالفعل من مختص بإصداره ، إلا أن الإدارة وقد استبان لها أن ثمة محاذير أمنية تترتب إخراجها إلى حيز الوجود المادي ، وانطلاقاً من واجبها في حماية المصلحة العامة ولما قد ينطوي عليه تنفيذ القرار من تأثير مباشر ، في ضوء ما تباشره وحدات الحكم المحلي من اختصاصات ، على مدى تسيير المرافق العامة وضمان سلامتها وانتظامها قدرت لذلك أن الأمر يقتضي الإبقاء على الوضع الحالي لقرية البرغوني وعدم فصل جزء منها وإنشاء قرية جديدة ، فإن قرارها هذا وفي ضوء ما استبان من الأوراق قد جاء سليماً قائماً على أسبابه التي تهدف إلى تحقيق الصالح العام ولا يكون للطاعنين وجه في التمسك بضرورة إنشاء القرية الجديدة للاعتبارات التي أوردوها والتي تتعلق بتحقيقها بصميم اختصاص جهة الإدارة في إنشاء وحدات الحكم المحلي والتي استبان أنها لم تنفج في تجاوزها على حكم القانون واستهدفت فعلاً تحقيق الصالح العام . فإن القرار المطعون فيه يكون قد صدر سليماً ولا مطن عليه .

ومن حيث أنه لا وجه لما أثاره الطاعنون من أن القرار رقم ٦٠١ لسنة ١٩٨٤ لم تتبع بشأنه الاجراءات التي اتبعت في شأن القرار رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٨٣ بفصل القرنيين ، ذلك أن اقتراح المجلس الشعبي المحلي لمركز البلياط كان بلا شك امام السلطات المختصة وهي بصدد اتخاذ القرار الجديد وليس ثمة ما يلزم باعادة عرض الأمر على المجلس المحلي المذكور ورأيه قائم ومعلوم ، ولا وجه كذلك لما أثاره الطاعنون من ان اللجنة الدائمة للمجلس الشعبي المحلي للمحافظة لا تختص ببحث الموضوع وأن قرارها لم يعرض على المجلس المذكور في أول اجتماع له ذلك أن الثابت من الأوراق ان اللجنة الدائمة اتخذت قرارها بجلسة ٨٣/١٥/١٠ قى غياب المجلس بعدم الموافقة على الفصل وعرضت قراراتها على المجلس الشعبي المحلي للمحافظة في دور الانعقاد الأول بتاريخ ١٤/١٢/١٩٨٣ وقرر التصديق عليها وعلى ذلك فان المجلس الشعبي المحلي للمحافظة يكون قد وافق على عدم فصل القرنيين .

ومن حيث انه بالبناء على ما تقدم فان الحكم المطعون فيه اذ قضى برفض الدعوى يكون قد أصاب وجه الحق وصدر سليما متفقا وأحكام القانون .

(ضمن ١٧٨٤ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٣/١/١٩٩٠)

قائصة رقم (٦٦)

البسما :

يجوز للمحافظ المختص في حدود من المادة ٢٧ من قانون الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٩ وفيما لا يخل بالأختصاصات الأخرى المنسنة الى الوزراء الأمر بالاستيلاء الوقت في الأحوال الطارئة والمتمثلة على الطوارئ اللازمة لاجراء أعمال الترميم او الوقاية او

غيرها والتي يتعين البادرة الي مواجهتها - ذلك خشية استفحال نتائجها
وفقدان التحكم في اثرها - ذلك وفقا لشروط والافضاع المنصوص عليها
في المادة ١٥ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠ بشأن نزع ملكية العقارات
للمنفعة العامة .

النتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى القسوى
والترشح بجلستها المنعقدة فى الاول من نوفمبر سنة ١٩٩٢ فاستبان لها
أن المادة (١٤) من القانون رقم ١٠ سنة ١٩٩٠ بشأن نزع ملكية العقارات
للمنفعة العامة تنص على أن « يكون للجهة الطالبة نزع الملكية الاستيلاء
بطرق التنفيذ المباشر على العقارات التى تقرر نزعها للمنفعة العامة وذلك
بقرار من رئيس الجمهورية أو من يفوضه » ينشر فى الجريدة الرسمية
ويشمل يافا اجماليا بالعقار واسم المالك الظاهر مع الاشارة الى القرار
الصادر بتقرير المنفعة العامة ... ويترتب على نشر قرار الاستيلاء اعتبار
العقارات مخصصة للمنفعة العامة ويكون لذى الشأن الحق فى تعويض
مقابل عدم الاتفاغ بالعقار من تاريخ الاستيلاء التعملى الى حين دفع
التعويض المستحق عن نزع الملكية ... وأن المادة (١٥) من ذات القانون
تنص على أن « للوزير المختص بناء على طلب الجهة المختصة فى حالة
حصول غرق أو قطع جسر أو تفتى وباء ، وسائر الأحوال الطارئة أو
استعجلة أن يأمر بالاستيلاء مؤقتا على العقارات اللازمة لاجراء أعمال
الترميم أو الوقاية أو غيرها ، ويحصل هذا الاستيلاء بمجرد انتهاء مندوبى
الجهة المختصة من اثبات صفة العقارات ومساحتها وحالتها دون حاجتها
لاتخاذ اجراءات أخرى .

واستظهرت الجمعية مما تقدم جميعا أن المشرع ، حرصا منه على
اقامة التوازن بين صون الملكية الخاصة وتنفيذ مشروعات المنفعة العامة ،
نظم الاستيلاء المؤقت على العقارات فأجازة عن العقارات التى تقرر لزومها

للمنفعة العامة ، بطريق التنفيذ المباشر بموجب قرار من رئيس الجمهورية .
 — أو من يفوضه في ذلك — بنية أن ينأى بالمصالح العامة عن انتظار
 المواعيد التي حددها القانون لأجراء نقل الملكية للمنفعة العامة وحتى
 يتسنى تنفيذ وتسهيل المشروعات ذات النفع العام في المواعيد المقررة
 لها لتؤتى في الحين ثمارها المرجوة . مع تعويض الملاك مقابل حرمانهم من
 الانضاع بمقاراتهم من تاريخ الاستيلاء الفعلي عليها الى حين استئداء
 التعويضات المستحقة عنها حيث ينتهى بذلك الاستيلاء المؤقت الواقع على
 العقار كالأجراء من اجراءات التنفيذ المباشر باستقرار حيازته وملكيته
 للمنفعة العامة . ومن ناحية أجاز المشرع للوزير المختص — بناء على طلب
 من الجهة المختصة — الاستيلاء على المقارات بصفة مؤقتة لدرء خطر
 داهم كحصول غرق أو قطع جسر أو تفشى وباء أو حدوث زلزال وذلك
 لأجراء أعمال الترميم أو الوقاية أو غيرها . وهى أسباب يجمعها أصل
 واحد هو الحالة الطارئة أو المستعجلة التى يتعين المبادرة الى مواجهتها
 خشية استفعال نتائجها وفقدان التحكم فى آثارها . ومن ثم فان سلطة
 الوزير المختص فى الاستيلاء على المقارات تقتصر على الاستيلاء المؤقت
 فى الأحوال الطارئة أو المستعجلة لأجراء أعمال الترميم أو الوقاية أو
 نحوها ، بدون خلط بينها وبين حالات الاستيلاء المؤقت على العقار من
 رئيس الجمهورية أو من يفوضه فى ذلك ، فى ظل من أحكام المادة ١٤
 آفة البيان .

ومن حيث ان المادة (٢٦) من قانون الادارة المحلية المشار اليه
 تنص على أن « يعتبر المحافظ ممثلاً للسلطة التنفيذية بالمحافظة ويشرف على
 تنفيذ السياسة العامة للدولة وعلى مرافق الخدمات والاقتاج فى نطاق
 المحافظة . ويكون مسئولاً عن كفالة الأمن الغذائى ورفع كفاءة الاقتاج
 الزراعى والصناعى والنهوض به ، وله أن يتخذ كافة الاجراءات الكفيلة

بتحقيق ذلك في حدود القوانين واللوائح . كما يكون مسئولاً عن الأمن والاخلاق والقيم السامية بالمحافظة . « وتنص المادة (٢٧) على أنه « ينوب المحافظ بالنسبة الى جميع المرافق العامة التي تدخل في اختصاص وحدات الادارة المحلية وفقاً لاحكام هذا القانون جميع السلطات والاختصاصات التنفيذية المقررة للوزراء بمقتضى القوانين واللوائح ويكون المحافظ في دائرة اختصاصه رئيساً لجميع الاجهزة والمرافق المحلية « . كما تنص المادة (٢٩ مكرراً) من ذات القانون على أن « يكون المحافظ مسئولاً امام رئيس مجلس الوزراء عن مباشرته لاختصاصاته المنصوص عليها في هذا القانون « .

ومن حيث أن مفاد ما تقدم أن المشرع ناط بالمحافظ - في دائرة محافظته - اختصاصات واسعة ، وغوله - في سبيل الاضطلاع بها - بالنسبة الى جميع المرافق التي تدخل في اختصاص وحدات الادارة المحلية - سلطة تنفيذية كاملة تكفل له اتخاذ جميع القرارات على مستوى الاقليم دون الرجوع الى السلطة المركزية بالعاصمة ، فنقل اليه السلطات والاختصاصات التنفيذية المقررة للوزراء بمقتضى القوانين واللوائح وجعله رئيساً لجميع المرافق العامة التي تدخل في اختصاص محافظته ، وأقام مسئوليته امام رئيس مجلس الوزراء عن مباشرته لاختصاصاته في منحه الانشطة المختلفة التي تراولها المحافظة .

ومن حيث أن طبيعة الأحوال الطارئة أو المستعجلة التي يقتضى لها الاستيلاء المؤقت المنصوص عليه في المادة (١٥) من القانون رقم ١٠ لسنة ٢٩٩ ، مآلف البيان من حصول غرق أو قطع جسر أو تفتش وباء تملق التصديق لها يستلزمات تنفيذية تسوجب اتخاذ اجراء عاجل يثنى الرجوع الى الادارة المركزية لاستصدار قرارات بالاستيلاء المؤقت على المقاررات اللازمة لاجراء اعمال الترميم أو الوقاية في شقوق تشغل جدراناً محلية

مما آل الاختصاص فيها الى الادارة المحلية بمقتضى المادة (٢٧) من قانون الادارة المحلية آتفه البيان التى اوردت حكما عاما قاطعا فى دلالاته على دخول الاختصاصات والسلطات التنفيذية المقررة للوزراء فى نطاق اختصاص المحافظين ، ومن ثم وفى ظل كل أحكامها يتولى كل محافظ — فى نطاق محافظته — الاختصاص المعقود للوزير المختص بالمادة (١٥) .

بالقوة البيان ، دون مساس بالاختصاصات المنبثقة للوزراء بصريح تلك المادة فى شئون المرافق التى لم ينقل الاختصاص فيها الى الادارة المحلية وما فنت من صميم الاختصاص الثابت للوزراء الذى لم يجد سبيله بعد الى لايولة للادارة المحلية .

لذلك :

اتهمت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى انه يجوز للمحافظ المختص فى حدود من المادة ٢٧ من قانون الادارة المحلية الصادر بانقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ وفيما لا يخل بالاختصاصات الأخرى المسندة الى الوزراء ، الأمر بالاستيلاء المؤقت فى الأحوال الطارئة أو المستعجلة على العقارات اللازمة لاجراء أعمال الترميم أو الوقاية أو غيرها وذلك وفق الشروط والاوضاع المنصوص عليها فى المادة ١٥ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة .

(ملف رقم ١٠٠/١/٧٧ فى ١٩٩٢/١١/١)

٢ - جواز التفويض في بعض اختصاصاته

قاعدة رقم (٦٧)

المبدأ :

يجوز للمحافظ تفويض بعض اختصاصاته المقررة بقانون المناقصات والمزايدات الصادر بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٢ ولائحته التنفيذية الى سكرتير المحافظة ورؤساء المصالح والمراكز والمدن والاحياء .

الفتوى :

جواز تفويض المحافظ بعض اختصاصاته المقررة بقانون المناقصات والمزايدات الصادر بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ ولائحته التنفيذية الى سكرتير عام المحافظة ورؤساء المصالح والمراكز والمدن والاحياء - ينبغي أن يحدد قرار التفويض السلطات والاختصاصات المفوضة بصيغة لا تحتمل التأويل أو التفسير ولا تترك مجالا لعمال التقدير - أساس ذلك : القاعدة التي أخذ بها الفقه واستقر عليها القضاء بأنه اذا ما نيط بسلطة من السلطات الادارية اختصاص معين بمقتضى المبادئ الدستورية أو القوانين أو اللوائح فلا يجوز لها أن تنزل عنه أو تعرض فيه سلطة أو جهة أخرى لأن مباشرة الاختصاص عندئذ يكون واجبا قانونيا عليها وليس حقا لها يجوز أن نعهد به لسواها الا انه يجوز التفويض استثناء اذا تضمن القانون نصا يأذن به وفي هذه الحالة ينبغي أن يكون قرار التفويض محددا بموضوعات معينة بحيث لا يفرط به صاحب السلطة في جميع الاختصاصات التي منحه القانون اياها تطبيقا لقاعدة ان الاختصاص يمارس ولا يتنازل عنه « نص المادة ٣١ من قانون نظام الادارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ اذنت للمحافظ أن يفوض بعض سلطاته

واختصاصاته — لا تثرب عليه ان عهد ببعض اختصاصاته وسلطاته
النصوص عليها في قانون الإدارة المحلية أو غيره من القوانين الى الاشخاص
الذين عينهم النص — لا محل للقول بتقييد الاذن وقصره على الاختصاصات
والسلطات النابعة من قانون الادارة المحلية اذ جاء النص المشار اليه عاما
ومطلقا في اباحة التفويض فالعام كأصل مقرر يؤخذ على عمومه والمطلق
يجرى على اطلاقه طالما لم يرد نص خاص يقيد منه ويحد من اطلاقه —
يجب أن يأني قرار التفويض واضحا ومجلدا بحيث لا يترك للسلطة المفوضة
مجالا للتقدير عند اعمال الاختصاصات المفوضة اليها على مثل الحالة
المروضة .

(ملف رقم : ٣٠٩/١/٥٤ جلسة ١٩٩٢/٥/٢٢)

الفصل الثالث رسموم مطيعة

قاعدة رقم (٦٨)

المادة :

عند عرض الرسوم الواردة بقرار وزير التجارة المحلية رقم ٧٦/٢٢١
قرارات تباشر الجهات المشار اليها فيه والواقعة في فترة على وجدة مطيعة
نشاطا تجاريا او صناعيا معا يهدف الى تحقيق ارباح تجارية وصناعية ،
لا يكفى ممارسة النشاط في ذاته اذا لم يكن الهدف منه تحقيق تلك الأرباح
- اذا كان الهدف من النشاط تقديم خدمات اجتماعية وثقافية او غداثية
فلا يسوغ في هذه الحالة فرض رسوم مطيعة عليه - تعطيل احكام القرار
المشار اليه بالنسبة للهيئات العامة التي لا تهدف اساسا لتحقيق الربح
وليس من طبيعة نشاطها مثل هذا الربح .

الفتوى :

وقد عرض الموضوع على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع
بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٧ من ديسمبر ١٩٨٦ ، فاستعرضت القانون رقم
٤٣ لسنة ١٩٧٩ بنظام الحكم المحلي المعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١
حيث تنص المادة الرابعة من مواد اصداره على أن « يميل بأحكام قرار
وزير الادارة المحلية رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧١ والقرارات المكملة له بشأن
الموارد والرسوم المحلية ، وذلك حتى تحدد هذه الموارد والرسوم طبقا
للأحكام الواردة في القانون المرافق ولا يجوز زيادة الرسوم المشار اليها
بما يتجاوز ضعف الغنائ المنصوص عليها في القرار المشار اليه » ، وتنص
المادة (١٢) من هذا القانون على أن « يتولى المجلس الشعبي المحلي
للمحافظة في حدود السياسة العامة للدولة الرقابة على مختلف المرافق

والاعمال التى تدخل فى اختصاص المحافظة وفقا للمادة (٢) من هذا القانون ويختص فى اطار الخطة العامة والموازنة المعتمدة وبمراعاة القوانين واللوائح بما يأتى :

.....

٦ - اقتراح فرض الضرائب ذات الطابع المحلى .

٧ - فرض الرسوم ذات الطابع المحلى - وفقا لاحكام هذا القانون -

او تعديلها أو تقصير اجل سريانها والاعفاء منها أو إلغاؤها بعد موافقة مجلس انوزراء » . وتنص المادة (٥١) من ذات القانون على أن « تشمل موارد المدينة ما يأتى : (سادسا) الرسوم التى يفرضها المجلس الشعبى المحلى للمدينة فى نطاقه فى حدود القوانين واللوائح على ما يأتى :

٩ - استهلاك المياه والتيار الكهربائى والغاز فى حدود ١/ من قيمة الاستهلاك اذا لم يتولى المجلس استغلال هذه المرافق بنفسه » .

كما استعرضت الجمعية العمومية قرار وزير الادارة المحلية رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧١ حيث نصت المادة الأولى منه على أن « تفرض الرسوم المحلية بدائرة المجالس المحلية وفقا للفتات والقواعد المبينة بالجداول المرفقة أو اتباع القواعد الواردة بها التى تتفق وظروفها المحلية السائدة بدائرة اختصاصه » .

وتضمن الجدول الثانى من هذا القرار فرض رسوم محلية على الاندية والروابط والاتحادات والهيئات الخاصة وفقا للفتات الواردة بالقرار . كما تضمن الجدول الثالث (المجموعة الثالثة) من ذات القرار فرض رسوم محلية على المخازن . فى حين تضمنت المجموعة الأولى من هذا الجدول فرض رسم محلى بواقع ٠٠٠ر عن الكيلووات من انتاج الكهرباء بحملها المنتج » .

واستعرضت الجمعية العمومية كذلك القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧١ بإنشاء هيئة كهرباء مصر حيث تنص المادة (١) منه على أن تنشأ هيئة

عامة تسمى هيئة كهرباء مقرر تكون لها الشخصية الاعتبارية وتتبع وزير الكهرباء ويكون مركزها مدينة القاهرة وتخضع هذه الهيئة للاحكام الواردة في هذا القانون . وتنص المادة (٢) من هذا القانون على أن « تختص الهيئة دون غيرها بما يلي (١) (ب) ادارة محطات الكهرباء وتشغيلها وصيانتها وتنظيم حركة الاحمال على الشبكات الرئيسية في انحاء الجمهورية .

(ج) توزيع القوى الكهربائية وبيعها في انحاء الجمهورية . » وتنص المادة (٩) من ذات القانون على أن « يعنى ما تستورده الهيئة من الادوات والاجهزة والمواد اللازمة لمشروعاتها من الضرائب الجبركية وغيرها من الضرائب والرسوم ، وتعنى من كافة الضرائب وفوائد القروض والتسهيلات الائتمانية الخارجية التي تعقدها الهيئة » .

ومن حيث أن مناط فرض الرسوم الواردة بقرار وزير الادارة المحلية رقم ٧١/٢٣٩ المشار اليه ، هو أن تبشر الجهات المشار اليها فيه والواقعة في دائرة كل وحدة محلية نشاطا تجاريا أو صناعيا مما يهدف الى تحقيق ارباح تجارية وصناعية ، فلا يكفي ممارسة النشاط في ذاته اذا لم يكن الهدف منه تحقيق تلك الارباح ، فاذا كان الهدف من النشاط تقديم خدمات اجتماعية أو ثقافية أو غذائية فلا يسوغ في هذه الحالة فرض رسوم محلية عليه وما يؤكد هذا المعنى أن اللجنة الوزارية للحكم المحلي قررت بجلستها المنعقدة في ٩/٢/٧٣ تعطيل احكام قرار وزير الادارة المحلية المشار اليه فيما يتعلق بشركات القطاع العام لأن فرض الرسوم المحلية على منتجات شركات القطاع العام والتي تهدف الى تحقيق الربح - من شأنه أن يؤثر على اقتصاديات هذه الشركات ومن ثم فإن تعطيل احكام القرار المشار اليه بالنسبة للهيئات العامة التي لا تهدف اساسا الى تحقيق

الرياح وليس من طبيعة نشاطها تحقيق مثل هذا الرياح يكون من باب أولى .
كما هو الحال بالنسبة لهيئة كهرباء مصر .

ومن حيث انه بتطبيق ما تقدم على اللجنة المعروضة، فانه لما كان الثابت
أن المخبر المطلوب فرض رسم محلى عليه يتبع محطة كهرباء طلخا
التي تعد ضمن المرافق العامة لهيئة كهرباء مصر ، وان العاملين به من عمال
هذه المحطة وتصرف لهم أجورهم أسوة بباقي العاملين بقطاع الكهرباء ومن
ثم فانه لا يباشر نشاطا تجاريا . كما أن الغرض من انشاء النادي للعاملين
بمحطة كهرباء طلخا هو رفع المستوى الثقافى والاجتماعى للعاملين بالمحطة
وعائلاتهم فقط المقيمين بمساكن المنطقة ، ومن ثم فهو ليس ناديا اجتماعيا
بالمعنى المقصود فى مفهوم تطبيق القرار رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧١ المشار اليه
على النحو الوارد بالجدول الثانى منه . كما انه لا يسوغ فرض رسم
اضافى قدره ١٪ من قيمة استهلاك التيار الكهربائى على محطة كهرباء طلخا
استنادا الى أن الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع سبق أن اتهمت
بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢١/١٢/١٩٨٣ الى اعفاء شركة كهرباء الوجه
البحرى من الرسم المذكور استنادا الى قرار اللجنة الوزارية للحكم المحلى
بجلسة ٩/٢/١٩٧٣ والسالف الاشارة اليه بتعطيل احكام قرار وزير الادارة
المحلية رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧١ ، ومن ثم يمكن القول بمران الاعفاء من هذا
الرسم بالنسبة لمنطقة كهرباء الوجه البحرى (محطة كهرباء طلخا) اذ
لا يستقيم القول باعفاء الشركة من هذا الرسم وخضوع الهيئة التى تتبعها
هذه الشركات لذات الرسم .

لذلك :

اتمى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم أحقية
الوحدة المحلية لمركز ومدينة طلخا فى المطالبة بالرسم المشار اليها .

(ملف ٣٣٢/٢/٣٨ - جلسة ١٧/١٢/٨٦)

القائمة رقم (٦٤)

البسما :

اختصاص الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية في تحصيل مقابل
استغلال المسطحات المائية - لا اختصاص للمطبات في فرض الرسوم *

الفتوى :

ان هذا الموضوع عنض على الجمعية العمومية تقسمى الفتوى والتشريع
بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢١ من يناير سنة ١٩٧٨ فتبين لها أن المادة (٢)
من قانون نظام الحكم المحلى الصادر بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٧٣ المعدل
بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ تنص على أن « تتولى وحدات الحكم المحلى
في حدود السياسة العامة والخطة العامة للدولة انشاء وإدارة جميع المرافق
العامة الواقعة في دائرتها »

كما تتولى هذه الوحدات كل في نطاق اختصاصها جميع
الاختصاصات التي تتولاها الوزارات بمقتضى القوانين واللوائح المعمول
بها ، وذلك فيما عدا المرافق القومية أو ذات الطبيعة الخاصة التي يصدر بها
قرار من رئيس الجمهورية ، وتحدد اللائحة التنفيذية المرافق التي تتولى
المحافظات انشاءها وإدارتها والمرافق التي تقوم بإنشائها وإدارتها الوحدات
الأخرى للحكم المحلى ٠٠٠٠ » وتنص المادة ٥١ من ذات القانون على أن
« تشمل موارد المدينة ما يأتي : - أولاً ٠٠٠٠٠ (سادساً) الرسوم التي
يفرضها المجلس الشعبي المحلى للمدينة في نطاقه في حدود القوانين
واللوائح وتشتمل على ما يأتي : (١) ٠٠٠٠٠٠ (٦) المراكب التجارية
ومراكب الصيد ٠٠٠٠٠ (١٠) الاتصاف بالشواطىء والسواحل أو
استغلالها ٠٠٠ » وتنص المادة (٨٠) من قرار رئيس مجلس الوزراء
رقم ٧٠٧ لسنة ١٩٧٩ باصدار اللائحة التنفيذية لقانون نظام الحكم المحلى
على أنه « مع مراعاة أحكام قانون اللائحة الداخلية والرسوم في المياه

الداخلية يكون تحديد الرسوم على المراكب التجارية ومراكب الصيد والنزهة ومعدات النيل والاعاثات على حسب نوع كل منها ، ويراعى فى تقدير فئات تلك الرسوم حمولة المركب أو عدد بياراتها أو قوتها المحركة » . وتنص المادة ٨٣ من هذه اللائحة على أن يكون تحديد الرسوم على استغلال الشواطئ والسواحل على أساس المساحة المشغولة ومدة الاشغال ، مع مراعاة الموقع والتحسينات التى تطرأ عليه » .

كما تنص المادة (٣) من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٠ لسنة ١٩٨٣ بإشاء الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية على انه « للهيئة فى سبيل تحقيق أهدافها القيام بما تراه لازما من اعمال ولها على الاخص :

(١) العمل على تنمية الثروة السمكية ومصادرها والاشراف على تنفيذ قوانين الصيد والقرارات المنفذة لها وذلك بالنسبة للمسطحات المائية التى يصدر بتحديددها قرار رئيس الجمهورية

(٤) تنظيم استغلال مناطق الصيد والمراعى والمزارع السمكية بالمسطحات المائية المشار اليها فى البند رقم (١) من هذه المادة ، واصدار التراخيص اللازمة للصيد فيها والعمل على صيانتها وتتميتها وتطهير فتحاتها ومنافذها وازالة التجمدات والمخالفات الواقعة عليها أو على شواطئها بالطريق الادارى « » وقد صدر قاهذا لذلك قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٦٥ لسنة ١٩٨٣ بتحديد المسطحات المائية التى تتولى الهيئة لعملة لتنمية الثروة السمكية وتتميتها والاشراف على تنفيذ قوانين الصيد بها ، كما تنص المادة (١٢) من القرار الجمهورى رقم ١٩٠ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه على ان « يكون للهيئة موازنة خاصة تتكون مواردها من :

— ما يخص للهيئة فى الموازنة العامة للدولة سنويا .
— حصيلة الرسوم والغرامات التى تستحقها الهيئة وفقا لاحكام القانون .

— حصيلة استغلال المسطحات المائية المنصوص عليها في البند

(١) من المادة (٢) من هذا القرار »

وتنص المادة (٢) من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨٣ باصدار قانون صيد لاسماك المائية على أن « تكون الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية هي الجهة الادارية المختصة بتطبيق أحكام هذا القانون ، وتبضع هذه الهيئة وزير الزراعة » . وتنص المادة (٢٣) من قانون الصيد المئبار اليه على ان « لا يجوز بيع ترخيص استعمال أى مركب فى الصيد كما لا يجوز لأى صياد أن يزاول الصيد الا اذا كان حاصلا على بطاقة صيد »

وتنص المادة (٤٢) من هذا القانون على أن « تكون رسوم تراخيص الصيد وتحديداتها حسب الفئات الآتية » . كما تنص المادة (٤٣) من ذات القانون على أن « يجوز بقرار من وزير الزراعة طبقا لظروف الانتاج الخاصة بالصيد تعديل الرسوم المفروضة فى مناطق الصيد كلها أو بعضها بحيث لا يجاوز التخصيص ربع هذه الرسوم ولا تجاوز ازيادة ضعفها » . وتنص المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦٢ لسنة ١٩٨٤ على أن « تؤول حصيلة استغلال المسطحات المائية التى تشرف على تنميتها الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية والمودعة فى حسابات أو صناديق خاصة بالمحافظات المختلفة الى الحساب الخاص بالهيئة المئبار اليها » .

ومن حيث أن مفاد ما تقدم أن المشرع أنشأ بموجب القرار الجمهورى رقم ١٩٠ لسنة ١٩٨٣ مرفقا قوميا هو الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية وعهد اليها بموجب القرار المذكور وبموجب قانون الصيد الصادر بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨٣ العمل على تنمية الثروة السمكية وتنظيم استغلال مناطق الصيد والمراعى السمكية بالمسطحات المائية ، وبذلك يكون انشرع قد ألقى النصوص المنظمة لمثل هذا الاختصاص الواردة فى

قانون نظام الحكم المحلى رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٦ ولائحته التنفيذية والمقررة للمحليات وانحصر الاختصاص باستغلال المسطحات المائية عن المحافظات وغيرها من وحدات الحكم المحلى وانتقل الى الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية ، ومن ثم أصبحت حصيلة مقابل استغلال المسطحات المائية تحول الى الهيئة المذكورة وحدها أيا كانت الجهة التى قامت فعلا بفرض وتحصيل هذا المقابل قبل انشاء الهيئة كالمحليات ويؤكد ذلك أن المشرع فى اقرار الجمهورى رقم ٣٦٢ لسنة ١٩٨٤ نص صراحة على أن تحول حصيلة استغلال المسطحات المائية التى تشرف على تميمتها الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية والمودعة فى حسابات أو صناديق خاصة بالمحافظات المختلفة الى الحساب الخاص بالهيئة المشار إليها وأيا كان المسمى الذى يأخذه هذا المقابل كما لو أطلق عليه « رسم » كالرسوم التى تفرضها وتحصلها المحافظات على مراكب الصيد والاتاج السمكى لأن مناط فرض الرسوم المحلية هو الانتفاع بالمرافق العامة التابعة للمحليات باعتبار أن الرسم هو مقابل خدمة ، ومن ثم فإن ما تفرضه وتحصله المحليات من رسوم « القرش السمكى » أو غيره من الرسوم على مراكب الصيد والمصيد من الأسماك هو فى حقيقته مقابل استغلال المسطحات المائية مما يؤول الى الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية باعتبار أن المشرع قد خصها وحدها بالاشتراك على استغلال المسطحات المائية وبالتالي تحصيل مقابل هذا الاستغلال .

لذلك :

اتمنى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى اختصاص الهيئة وحدها بحصيلة الرسوم ولا اختصاص للمحليات فى فرض الرسوم .

(ملف ٢٧/٢/٣٣٥ جلسة ١٩٨٧/١/٢١)

قاعدة رقم (٧٠)

المسما :

عدم خضوع السيارات للرسوم المحلية المقررة على المحال الصناعية والنشاط الحرفي المقررة على أساس القوى المحركة والآلات ذات الاحتراق الداخلي الثابتة أو المنقلة ذات التشغيل المباشر المقررة بقرار وزير الحكم المحلي رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٧١ .

القسوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة فى ١١/١١/١٩٨٧ فاستظهرت حكم المادة الرابعة من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ باصدار قانون الحكم المحلي وتنص على أن « يعمل بأحكام قرار وزير الادارة المحلية رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧١ والقرارات المكملة له بشأن الموارد المالية والرسوم المحلية وذلك حتى تعدد هذه الموارد والرسوم طبقا للاحكام الواردة فى القانون المرافق » . وتنص المادة الأولى من قرار وزير الادارة المحلية رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧١ بشأن الرسوم الموحدة للمجالس المحلية على أن « تفرض الرسوم المحلية بدائرة المجالس المحلية وفقا للفئات والقواعد الميينة بالجداول المرافقة .. » وقد تضمن الجدول الثالث المرافق لهذا القرار تحت عنوان الرسوم على المحال الصناعية والنشاط الحرفي النص على الآتى « يحدد الرسم المحلي على المحال الصناعية والنشاط الحرفي باحدى الوسائل الآتية ... » المجموعة الثابتة : الرسوم على أساس القوى المحركة وعدد الدواليب بند ١ : ٢ جنيه عن كل حصان على الآلات ذات الاحتراق الداخلى والتجارية ثابتة أو منقلة ذات التشغيل المباشر » .

ومفاد ما تقدم أنه طبقا لحكم المادة الرابعة من مواد اصدار قانون الحكم المحلي رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المشار اليه يستمر العمل بأحكام قرار

وزير الادارة المحلية رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧١ المشار اليه حتى يتم تحديد الموارد والرسوم المحلية طبقا للاحكام الواردة بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ وبمقتضى الاحكام الواردة بالجدول الملحق بالقرار رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧١ تحدد الرسوم المستحقة على المحال الصناعية والنشاط الحرفى على أساس اقوى الحركة وعدد الدواليب وذلك بواقع جنيه عن كل حصان على الآلات ذات الاحتراق الداخلى الثابتة أو المتنقلة ذات التشغيل المباشر . وبذلك فوعاء الرسم هو المحال الصناعية والنشاط الحرفى مناطه اقوى الحركة وعدد الدواليب وتقاس بقوة حصان على الآلات ذات الاحتراق الداخلى الثابتة أو المتنقلة ذات التشغيل المباشر واذا كانت السيارة ليست بذاتها محالا صناعية دلا تمثل نشاطا حرفيا فتخرج بذلك عن وعاء الرسم المذكور .

لذلك :

اتمت الجمعية العمومية لتقسى القنوى والتشريع الى عدم خضوع السيارات لرسوم المحلية المقررة على المحال الصناعية والنشاط الحرفى المقررة على أساس اقوى الحركة والآلات ذات الاحتراق الداخلى الثابتة أو المتنقلة ذات التشغيل المباشر المقررة بقرار وزير الحكم المحلى رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧١ المشار اليه .

(ملف ٢٧/٢/٢٦٠ جلسة ١١/١٢/٨٧)

قائمة رقم (٧١)

المبدا :

على يجوز استعراو العمل بقرارو محافظة الاسكندرية رقم ٢٠ لسنة ١٩٨٠ بفرض رسوم على بعض الصادات فى ظل العمل بالقانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٨٦ بفناء الضرائب والرسوم المحقة بالضرائب البعريكية .

التسوية :

نصت المادة ٣٥ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ بنظام الحكم المحلى المعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ على أن « تشمل موارد المحافظات ما يأتى :

أولاً : الموارد المشتركة مع سائر المحافظات وتتضمن ما يأتى :

- (أ) نصيب المحافظة فى الضريبة الاضافية على الصادرات والواردات التى تقع فى دائرتها ، ويحدد القانون سعر هذه الضريبة وتختص المحافظة بنصف حصيلتها ويودع النصف الآخر فى رصيد الموارد المشتركة
- ثانياً : الموارد الخاصة بالمحافظة وتتضمن ما يأتى :
- (د) الضرائب والرسوم الأخرى ذات الطابع المحلى التى تفرض لصالح المحافظة

كما استعرضت الجمعية أحكام قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٨٦ بإلغاء الضرائب والرسوم الملحقه بالضرائب الجمركية .
التي نصت مادته الأولى على أن « تلغى الضرائب والرسوم الآتية :

- ١ - الضريبة الاضافية على الصادر والوارد المفروضة بموجب قانون نظام الحكم المحلى الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ . . . (مادته الثانية) .

وتحدد بقرار من وزير المالية بالاتفاق مع الوزير المختص نسبة من حصيلة الضريبة الجمركية تخصص للجهات التى كانت تؤول إليها الضريبة الاضافية المقررة بموجب القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ورسم الدعم البحرى المقرر بموجب القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ المشار اليهما . »
وقضت المادة الثالثة بإلغاء كل ما يخالف هذا القرار من أحكام وقد عمل بهذا القرار وفقاً لمادته الرابعة اعتباراً من ٢٢ أغسطس ١٩٨٩ اليوم التالى لتاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

ومفاد ما تقدم أن المشرع — لاعتبارات قدرها — قرر إلغاء بعض الضرائب والرسوم الإضافية على الصادرات والواردات ، وحظر على وحدات الحكم المحلي وغيرها من الجهات الحكومية فرض ضرائب أو رسوم مماثلة للضرائب الجمركية أو اضافية عليها .

ويؤدى ذلك أن المشرع قد قصد بإصدار القرار بقانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٨٦ الى إلغاء الضريبة الإضافية على الصادر والوارد المفروضة بمقتضى قانون نظام الحكم المحلي المشار اليه وذلك سواء كانت هذه الضريبة الإضافية قد فرضت مباشرة بقانون نظام الحكم المحلي أو بقرار صادر من السلطة المحلية استنادا الى هذا القانون ومما يؤكد هذا القصد ان القانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٨٦ بعد أن قرر فى مادته الأولى إلغاء الضريبة الإضافية على الصادر والوارد وفقا لما سلف ذكره حظر فى مادته الثابتة على وحدات الحكم المحلي أو غيرها من الجهات الحكومية أن تفرض فى المستقبل ضرائب مماثلة للضرائب الجمركية أو اضافية عليها .

ولما كان قرار محافظة الاسكندرية رقم ٢٠ لسنة ١٩٨٠ قد تضمن فرض رسوم على بعض الصادرات ، وهى فى حقيقتها تحل طابع الضرائب الإضافية على الصادرات التى اتخذتها وعاء لها ، فإن هذا القرار يكون قد ألغى فيما تضمنه من فرض هذه الرسوم وذلك من تاريخ العمل بالقرار رقم ١٨٧ لسنة ١٩٨٦ .

لذلك :

اتتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى انه اعتبارا من تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٨٦ يكون قد ألغى قرار محافظة الاسكندرية رقم ٢٠ لسنة ١٩٨٠ فيما تضمنه من فرض رسوم على بعض الصادرات .

(ملف رقم ٣٧/٢/٣٦١ جلسة ١٩٨٨/١/٦)

قاعدة رقم (٧٢)

البسما :

عدم احقية اى من محافظتى القاهرة أو الجيزة فى مباشرة عمليات
الوزن : تحميل الرسوم - ذلك بالنسبة للإقماح التى ترد أو تصرف من
صوامع الغلال بالشركة المصرية العامة للصوامع والتخزين .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لتسمى الفتوى
والتشريع بجلستها المنعقدة فى ١٣/٤/١٩٨٨ فتبينت أن المادة ١ من قرار
رئيس الجمهورية رقم ٨١٤ لسنة ١٩٥٩ بإنشاء الهيئة العامة لتخزين
التخزين تنص على أن « تنشأ مؤسسة عامة تسمى الهيئة العامة لتخزين
التخزين » ملحق بوزارة التموين ويكون مركزها مدينة القاهرة وتنص
المادة ٢ من ذات القرار على أن « تتولى الهيئة أمور التخزين بأنواعه
ورسائله المختلفة وإنشاء الصوامع والمخازن والمستودعات والثلاجات وإدارة
هذه المنشآت واستغلالها لحساب الأفراد والهيئات والمصالح الحكومية
والإشراف على تنفيذ سياسة التخزين فى المدى القصير والطويل وتنسيق
عملياتها المتعددة وتوجيهها النوجه الصحيحة ولها فى سبيل ذلك القيام
بالأعمال الآتية :

(ب) القيام بإنشاء الصوامع والمخازن والمستودعات والثلاجات
بمعرفة أو عن طريق الغير ...

(هـ) إدارة هذه المنشآت واستغلالها وتنص المادة ١٠
على أن « تؤول للهيئة المنشأة وفقا لأحكام هذا القرار الصوامع التى تقوم
بإنشائها حاليا ووزارة الأشغال العمومية .. » وتنص المادة ١ من قرار
رئيس الجمهورية رقم ٥٦٣ لسنة ١٩٦٢ فى شأن المؤسسات التى يشرف

عليها وزير التموين على أن « تعتبر مؤسسة عامة ذات طابع اقتصادى طبقاً لأحكام القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٥ المشار اليه كلى من المؤسسات العامة الآتية : (ب) المؤسسة المصرية العامة للصوامع والتخزين ٠٠٠ » وتنص المادة ١٢ من ذات القرار على أن « تحل المؤسسات العامة الآتية محل الهيئات والمؤسسات العامة الموضحة قرين كل منها فيما لها من حقوق وما عليها من التزامات وينقل موقوفها وعمالها باوضاعهم انحالية الى المؤسسات الجديدة : المؤسسة المصرية العامة للصوامع والتخزين وتحل محل الهيئة العامة لشئون التخزين ٠ » وتنص المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٨٧ لسنة ١٩٦٧ بإعادة تنظيم المؤسسات العامة التموينية على أن « تلى المؤسسة المصرية العامة للصوامع والتخزين وتوزع شركاتها ونشاطها فى المؤسسات التموينية الأخرى ٠٠ » وتنص المادة اثنائية على أن يعدل اسم المؤسسة العامة للمطاحن والمخابز والمخابز انى المؤسسة المصرية العامة للمطاحن والصوامع والمخابز ٠٠ » وتنص المادة السادسة على أن « يعاد توزيع الشركات التابعة للمؤسسات العامة التى يشرف عليها وزير التموين والتجارة الداخلية طبقاً للكشوف المرفقة » وقد تضمن الكشف رقم ١ بالشركات التابعة للمؤسسة المصرية العامة للمطاحن والصوامع والمخابز الشركة المصرية العامة للصوامع والتخزين ويدمج فيها شركة مخازن البود المصرية .

وتنص المادة ١ من قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٣ فى شأن أسواق الجملة والحبوب بنجاشة القاهرة والاسكندرية ومدن الجيزة ورشيد والمحمودية على أن « يخصص للتمامل بالجملة فى الحبوب المبيته بالجدول رقم (١) الملحق بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٩ فى محافظتى القاهرة والاسكندرية ومدن الجيزة ورشيد والمحمودية الاماكن المبيته بمد :

(أ) محافظة القاهرة : (١) سوق جبوب روض الفرج وهو عبارة عن
المباني المنشأة بجهة روض الفرج وحدودها

(ج) محافظة الجيزة : سوق جبوب الجيزة ويحدد من الناحية
البحرية بشارع الاهرام من كوبرى عباس الى حوش الامام والمدور قبلى
بلدة كفر طهرمس بزمَام الطالبيه ٥٠٠٠ ومن الناحية الغربية بخط يبدأ
من مأخذ رعة الزمر الى شارع الاهرام بالطالبيه ومن الناحية الشرقية
منجى النيل من كوبرى عباس الى مصرف والى ناحية جزيرة الذهب «
وتنص المادة ٢٢ على أن تحدد رسوم الوزن فى الأسواق على الوجه
الآتى وتخص هذه الرسوم كاملة من صاحب الأصناف الموزونة إلا
فى حالة البيع فتحصل مناصفة من المشتري والبائع ولمصلحة التسويق
الداخلى عند الاقتضاء أن تحصل الرسوم كاملة من أحد الطرفين ٥٠ «
وتنص المادة (١) من قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ٨٨
لسنة ١٩٦٨ بتعديل بعض أحكام قرار وزير التموين رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٣
على أن « تعدل حدود سوق الجبوب بروض الفرج على الوجه الآتى :
الحد الغربى - شارع كوريش النيل من مقابلة فادى ادارة الكهرباء
والتقاء جوبا من رعة الاسماعيليه شمالا ، الحد الشرقى - شارع جسر
البحر من مستشفى ازمد حتى التقائه بشارع شبرا حتى المظلات شمالا ،
الحد البحرى - التقاء شارع شبرا بترعة الاسماعيليه حتى كوريش
النيل غربا ، الحد القبلى - جابا بشارع عبد القادر طه من مستشفى الرمد
شرقا حتى كوريش النيل غربا »

واستظهرت الجمعية العمومية أن المشرع أنشأ بالقرار رقم ٨١٤ لسنة
١٩٥٩ المشار اليه الهيئة انعاما لشتون التخزين وفاق بها القيام بشئون
لتخزين أنواعه ووسائله المختلفة وكذا انشاء الصوامع والمخازن والثلاجات
والقيام على ادارتها كما نقل اليها ملكية الصوامع التى تقوم بأنشائها

وزارة الاشغال العمومية في تاريخ العمل بهذا القرار وصدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦٢ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه حلت المؤسسة المصرية العامة لتخزين محل الهيئة العامة لشئون التخزين وأصبحت مؤسسة اقتصادية تابعة لوزير التموين ونقل اليها جميع حقوق والتزامات الهيئة المذكورة ثم ألغيت هذه المؤسسة بالقرار رقم ٨٧١ لسنة ١٩٦٧ ووزعت شركاتها على المؤسسات التموينية الأخرى ، فأصبحت شئون الصوامع من اختصاص المؤسسة المصرية العامة للمطاحن والصوامع والتخزين واعتبرت الشركة المصرية العامة للتخزين المدمج فيها مخازن البوند المصرية من الشركات التابعة لهذه المؤسسة الأخيرة والتي يتولى عن طريقها ادارة صوامع التخزين . وبإزالة ما تقدم على صوامع الغلال بإمبابية المشار اليها في الحانة المعروضة تبين أن هذه الصوامع آلت أثناء انشائها بمعرفة وزارة الاشغال العمومية الى الهيئة العامة لشئون التخزين المنشأة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨١٧ لسنة ١٩٥٦ وتولت هذه الهيئة ادارتها الى أن حلت محلها المؤسسة المصرية العامة للصوامع والتخزين وبإلغاء هذه الأخيرة باتقرار رقم ٨٧١ لسنة ١٩٦٧ وقيام المؤسسة المصرية العامة للمطاحن والصوامع والمخازن بأعمال المؤسسة المُلغاة المتعلقة بالصوامع انتقلت ملكية الصوامع المشار اليها الى الشركة المصرية العامة للصوامع والتخزين باعتبارها إحدى الشركات التابعة للمؤسسة الأخيرة وبذلك تبين أن هذه الصوامع لم تكن تابعة للمؤسسة المصرية العامة لأسواق الجملة وبالتالي لم تنقل ادارتها الى المحليات بإلغاء المؤسسة الأخيرة ، وإنما هي مملوكة حالياً للشركة المصرية العامة للصوامع والتخزين ويتم ادارتها بمعرفة هذه الشركة .

ومن حيث أو صوامع الغلال هو منشأة في الأصل

كمخازن للأقماع التي تستوردها بهدف الاحتفاظ برصيد استراتيجي من هذه الحققة الغذائية يكفي حاجة البلاد لمدة معينة وتحقيق سرعة سحب الأقماع المستوردة من البواخر الناقلة لها تلافيا لأداء ما قد يستلزم من غرامات تأخير نتيجة التأخير في تفريغ السفن المشار إليها وإيضاً لتسهيل عملية توزيع هذه الأقماع على الماطن المختلفة بالجمهورية وأن التعامل مع هذه الصوامع قاصر على جهات ثلاثة هي هيئة السكة الحديد وشركات القطاع انعام الناقلة ومطاحن القطاع العام المختلفة وأن وزن الأقماع الواردة إليها والمنصرفة فيها يتم بموازنها ولا يسمح لأحد — من غير تلك الجهات — بالدخول فيها أو التعامل معها ولا يتم فيها عمليات بيع أو شراء لهذه الأقماع ، ومن ثم فإنها لا تعد من أسواق الحبوب ولا يسرى عليها قرار وزير التوطين رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٣ بتحديد الرسوم المستحقة على عمليات الوزن ، ذلك ان استحقاق هذه الرسوم منوط بأن يكون ثمة سوق للحبوب وأن تجري فيه عمليات تداول بالبيع والشراء وهو ما لا يتحقق في صوامع القلال المشار إليها باعتبارها مخازن معدة لتشيون السلع الاستراتيجية التي يقتصر استيرادها على الدولة ، هذا فضلاً عن أن هذه الصوامع تخرج من النطاق الإقليمي المحدد مثل سوق حبوب روض المريج وفقاً للتحديد الوارد بقراري وزير التوطين رقمي ٤٣ لسنة ١٩٦٣ ، ٨٨ لسنة ١٩٦٨ ولم تكن في يوم ما تابعة لأي من هذين السوقين فهي مخازن للتشيون وليست سوقاً وبذلك تكون رسوم الوزن التي تُستأد بها محافظة القاهرة من الشركة المصرية العامة للصوامع والتخزين غير قائمة على أساس من القانون وليس لأي من محافظتي القاهرة أو الجيزة أن تباشر عمليات الوزن بهذه الصوامع أو أن تحصل على رسوم الوزن على الأقماع التي ترد إليها أو تُصرف منها .

ليست :

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم أحقية
أى من محافظتى القاهرة أو الجيزة فى مباشرة عمليات الوزن وتضليل
الرسوم بالنسبة للاصاح التى ترد أو تصرف من صوامع الفلال المشار
اليها .

(ملف ٢٧/٢/٣٤٨ جلسة ١٣/٤/١٩٨٨)

قاعدة رقم (٧٢)

ليست :

المادة (٢) من قانون الحكم المحلى رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٩ - استمر
المحل بقرار وزير الإدارة المحلية رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٧١ والقرارات المكملة له
بشأن المولد المالية والرسوم المحلية حتى يتم تحديد هذه الوارد والرسوم
المحلية طبقاً للاحكام الواردة فى هذا القانون - اللجنة الوزارية للحكم
المحلى قررت عدم سريان الرسوم المحلية المقررة بالقرار ٢٢٩ لسنة ١٩٧١
لشركات القطاع العام تحقيقاً لمصالح العام - ما قرره اللجنة
الوزارية للحكم المحلى بعد من القرارات المكملة لاحكام القرار ٢٢٩
لسنة ١٩٧١ .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى
والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١١/٥/١٩٨٥ فبينت أن المادة
الرابعة من مواد اصدار القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٩ بنظام الحكم المحلى
المعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ تنص على أن : يملك بأحكام قران
وزير الإدارة المحلية رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٧١ والقرارات المكملة له بشأن
المواد المالية والرسوم المحلية ، وذلك حتى تحدد هذه الوارد والرسوم
طبقاً للاحكام الواردة فى القانون المرفق . ولا يجوز زيادة الرسوم المشار

اليها بما يتجاوز ضعف الفئات المنصوص عليها في القرار المشار اليه وتنص المادة ١٢ من ذات القانون على أن « يتولى المجلس الشعبي المحلي للمحافظة في حدود السياسة العامة للدولة الرقابة على مختلف المرافق والأعمال التي تدخل في اختصاص المحافظة ويختص في إطار الخدمة العامة والموازنة المعتمدة وبراعة القوانين واللوائح بما يأتي :

..... (٧) فرض الرسوم ذات الطابع المحلي - وفقا

لاحكام هذا القانون - أو تعديلها أو تقصير أجل سريانها أو الاعفاء منها أو إلغاؤها بعد موافقة مجلس الوزراء » وتنص المادة ٥١ من

القانون المذكور على أن « تشمل موارد المدينة ما يأتي : سادسا الرسوم التي يفرصها المجلس الشعبي المحلي للمدينة في نطاقه في حدود القوانين

واللوائح على ما يأتي : (٨) استهلاك المياه والتيار الكهربائي والغاز في حدود ١٪ من قيمة الاستهلاك اذا لم يتول المجلس استغلال هذه

المرافق بنفسه » وأخيرا تنص المادة ٥٣ منه على أنه لا يكون قرار المجلس في شأن فرض الرسوم المنصوص عليها في المادة (٥١) نافذا

إلا بعد موافقة المجلس الشعبي المحلي للمركز والمحافظة كما استعرضت الجمعية المادة الأولى من قرار وزير الادارة المحلية رقم ٢٣٩

السنة ١٩٧١ بشأن الرسوم الموحدة للمجالس المحلية التي تنص على أن « تفرض الرسوم المحلية بدائرة المجالس المحلية وفقا للفئات والقواعد

المبينة بالجدول المرفقة أو اتباع القواعد الواردة بها التي تتفق وظروفها المحلية السائدة بدائرة اختصاصها ، وتوافق المحافظات ووزارة الادارة

المحلية بقرارات المجالس المحلية بدائرة المحافظة بفئات الرسوم المحلية التي تقررها تنفيذا لاستصدار القرارات الوزارية اللازمة في هذا

الشأن » . وتضمن الجدول الثالث من هذا القرار (المجموعة الثانية) الرسوم على أساس القوى المحركة وعدد الدواليب ، ومن بينها رسم

قدرة ٠٠١٠ ملليم عن كل الكيلوات / ساعة من الكهرباء المستهلكة في

تشغيل القوى المحركة فى المصانع والورش والمستمدة من الشبكات العامة .

واستظهرت الجمعية مما تقدم أن المشرع قرر فى المادة الرابعة من مودت إصدار قانون الحكم المحلى رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ استمرار العمل بقرار وزير الادارة المحلية رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧١ والقرارات المكملة له بشأن الموارد المالية والرسوم المحلية ، وذلك حتى يتم تحديد هذه الموارد والرسوم المحلية طبقا لاحكام الواردة فى هذا القانون . وقد قررت اللجنة الوزارية للحكم المحلى بجلستها المنعقدتين بتاريخ ١٩٧٣/٢/١ و ١٩٧٦/٧/٥ عدم سريان الرسوم المحلية المقررة بالقرار رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧١ المشار اليه على شركات القطاع العام تحقيقا لمصالح العام . وبعد ما قرره اللجنة الوزارية فى هذا الشأن من القرارات المكملة لاحكام اقرار رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧١ ولما كان الثابت أن السلطة المختصة بقرض الرسوم المحلية لم تقم بعد بتحديد الموارد والرسوم المحلية وفقا لاحكام قانون الحكم المحلى المشار اليه ، كما انها لم تلغ الاعفاء المقرر لشركات القطاع العام من الخضوع للرسوم المحلية المنصوص عليها فى القرار رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧١ . فانه لا يجوز للوحدة المحلية لمركز كفر الدوار مطالبة شركة مواد الصباغة والكيماويات - وهى إحدى شركات القطاع العام - بسداد مبلغ ٨٩٩٠٩ر٥٢ قيمة الرسم المحلى المقرر على استهلاك الكهرباء المستخدمة فى تشغيل القوى المحركة فى المصانع والورش طبقا للقرار رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧١ .

لذلك :

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى القوى والتشريع الى عدم احقية الوحدة المحلية لمركز كفر الدوار فى مطالبة شركة مواد الصباغة والكيماويات بأداء مبلغ ٨٩٩٠٩ر٥٢ .

(ملف ٣٧/٢/٣٥٦ جلسة ١٩٨٨/٥/١١)

قاعدة وقسم (٧٤)

المبدأ :

١ - الشرع محدد على سبيل المصير موارد حساب الخدمات والتنمية المحلية بالمحافظة وبين الوجه استحداثها - من بين هذه الموارد والرسوم التي يفرضها المجلس الشعبي لصالح ذلك الحساب - اشترط الشرع لفرضها موافقة مجلس الوزراء - اذا لم تتم هذه الموافقة فان ما يفرضه المجلس لا يعد رسوما محلية بالمعنى المقصود - لا يؤول بالتالى الى حساب الخدمات والتنمية المحلية بالمحافظة .

٢ - مع جواز ايلولة الزيادة فى مقابل الانتفاع ورسم الخدمات التي فرضها المجلس الشعبي المحلى لمحافظة بوسعيد بتاريخ ١٤/٣/١٩٨٥ الى حساب الخدمات والتنمية المحلية ودخولها فى الموارد العامة للمحافظة .

التنسيق :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع المنعقدة بتاريخ ١٨/١/١٩٨٩ فتبين لها ان قانون الحكم المحلى رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ يقضى فى المادة ١٢ منه على اختصاص المجلس الشعبى المحلى للمحافظة بفرض « الرسوم ذات الطابع المحلى - وفقا لاحكام هذا القانون - او تعديلها او تقصير اجل سريانها او الاعفاء منها او إلغائها بعد موافقة مجلس الوزراء » . وفى المادة ٣٥ ثانيا ج بأن تشمل م موارد المحافظات « حصيلة استثمار أموال المحافظة وايرادات المرافق التي تقوم بإدارتها » ، وتنص المادة ٣٧ منه على أن « ينشئ المجلس الشعبى المحلى للمحافظة حثانا للخدمات والتنمية المحلية تكون موارد ، من : ١ - الرسوم التي يفرضها المجلس الشعبى المحلى لصالح هذا الحساب ٢ - أرباح المشروعات الانتاجية التي يمولها الحساب المذكور ٣ - التبرعات والهبات والوصايا التي يوافق المجلس الشعبى

المحلى للمحافظة على تخصيصها لهذا الحساب ٤ - ٥٠٪ من الزيادة التى تحقق فى الموارد المحلية للمحافظة عن الربط المقدر فى الموازنة . وتنص المادة ٣٨ على أن « تستخدم موارد حساب الخدمات والتنمية بالمحافظة وفقا لما يقرره المجلس الشعبى المحلى للمحافظة فى الاغراض الآتية : ١ - تمويل المشروعات الإنتاجية والخدمات المحلية وفقا لخطة محلية يتم توزيعها واعتمادها فى اطار الخطة العامة للدولة ٢ - استكمال المشروعات الواردة فى الخطة العامة التى لا تكفى الاعتمادات المالية المدرجة لها فى موازنة المحافظة لاتمامها وانشاء المشروعات التى تقام بالجهود الذاتية ٣ - رفع مستوى أداء الخدمة العامة المحلية . ٤ - الصرف على الخدمات العامة الحيوية العاجلة ويصدر بتنظيم حساب الخدمات والتنمية قرار من المحافظ المختص .. وتعامل أموال هذا الحساب معاملة الأموال العامة وبصفة خاصة فيما يتعلق بتطبيق قانون العقوبات ، وفيما يختص بالتحصيل والصرف والرقابة ولا يؤول فائض هذا الحساب الى الخزنة العامة .

والمستفاد من ذلك أن المشرع حدد على سبيل الحصر موارد حساب الخدمات والتنمية المحلية بالمحافظة ، وبين أوجه استخدامها ، ومن بين هذه الموارد والرسوم التى يفرضها المجلس الشعبى المحلى لصالح ذلك الحساب ، والتى اشترط المشرع لفرضها موافقة مجلس الوزراء ، فإذا لم تتم هذه الموافقة فإن ما يفرضه المجلس لا يعد رسوما محلية بالمعنى المقصود ، ولا يؤول بالتالى الى حساب الخدمات والتنمية المحلية بالمحافظة ، ولا يعد فى الحالة المعروضة وأن يكون زيادة ارضى المتفقون بالكبائن دفعها بالاضافة الى مقابل الانتفاع الاصلى ، وهذه المثابة فانها تدخل فى الموارد العامة للمحافظة وذلك طبقا لنص البند ج ثانيا من المادة ٣٥ سابقة الإشارة التى تدخل فى هذه الموارد حصيلة استثمار

أموال المحافظة وإيرادات المرافق التي تقوم بإدارتها ومنها الكبائن ، وتبعاً لذلك لا يجوز بحال ادخال هذا المورد ضمن موارد حساب الخدمات التي حددتها المادة ٣٧ ، أو الصرف من حصيلته في غير ما تقرّر لذلك من المادة ٣٧ من قانون نظام الحكم المحلي .

ولما كان ذلك ، وكان اثبات من الأوراق ان مبلغ ٦٠٠ ٠٠٠ جنية التي خصصها المجلس الشعبي المحلي لمحافظة بورسعيد لأعمال التجديد والتعمير وصيانة وحدات المصيف تندرج في أغراض الحساب ، وان الزيادة التي فرضها المجلس في هذا الخصوص لا تعد رسوماً محلية بل مجرد اضافة لمقابل الانتفاع ، فانه تبعاً لذلك لا يجوز ان تقول هذه الزيادة الى حساب الخدمات ، ولكن يجب ان تدخل في الموارد العامة للمحافظة ولا ينال من ذلك القول بأن عدم أيلولة حصة الزيادة الى حساب الخدمات من شأنه عدم سداده ما سبق صرفه من هذا الحساب ، ذلك ان المشرع - في المادة ٣٨ ساقطة الاشارة - جعل من بين استخدامات موارد الحساب استكمال المشروعات الواردة في الخطة العامة التي لا تكفي الاعتمادات المالية المدرجة لها في موازنة المحافظة لتمامها وهو ما ينصرف الى أعمال الترميم والصيانة اللازمة للكبائن باعتبارها من المرافق التي تدبرها المحافظة ويدخل عائدها ضمن مواردها الخاصة .

لذلك :

اتته الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز أيلولة الزيادة في مقابل الانتفاع ورسم الخدمات التي فرضها المجلس الشعبي المحلي لمحافظة بورسعيد بتاريخ ١٤/٣/١٩٨٥ الى حساب الخدمات والتنمية المحلية ودخلوها في الموارد العامة للمحافظة .

(ملف رقم ٣٧/٢/٣٧٥ في ١٨/١/١٩٨٩)

قاعدة رقم (٧٥)

المبدأ :

- ١ - القانون ١٩٧٩/٢٢ - ناط بالحافظ المخصص سلطة وضع قواعد التصرف في الأراضي المدة لبناء المملوكة للدولة - ووحدات الحكم المحلي في نطاق المحافظة وذلك بعد الحصول على موافقة المجلس الشعبي المحلي للمحافظة وفي ضوء القواعد العامة التي يضعها مجلس الوزراء .
- ٢ - تحصيل مقابل الانتفاع بالأراضي المدة لبناء في نطاق محافظة الاسكندرية المستقلة في المشروعات الصناعية والتجارية والاستثمارية والمباني السكنية عما تلك المباني القائمة في المناطق الشعبية عند بيعها لعائزها وفقا لنسبة المدة بقرار محافظ الاسكندرية رقم ٢٢٠ لسنة ١٩٨٧ في شأن قواعد تسوية اوضاع الحائزين لأراضي الدولة ووحدات الحكم المحلي المدة لبناء .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى انفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ١٥/١١/١٩٨٩ تبينت أن المادة ٢٨ من القانون رقم ٤٣ لسنة ٧٩ بنظام الحكم المحلي المعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ تنص على أنه « يجوز للمحافظ بعد موافقة المجلس الشعبي المحلي للمحافظة وفي حدود القواعد العامة التي يضعها مجلس الوزراء - أن يقرر قواعد التصرف في الأراضي المدة لبناء المملوكة للدولة ووحدات الحكم المحلي في نطاق المحافظة وقواعد التصرف في الأراضي القابلة للاستزراع داخل الزمام والأراضي المتاحة ولمتدة لمسافة كيلو مترين التي تتولي المحافظة استصلاحها بعد أخذ رأي وزارة استصلاح الأراضي على أن تعطى أولوية في هذا التصرف لبناء المحافظة المقيمين فيها العاملين في دائرتها وتنص المادة الأولى من قرار محافظ الاسكندرية رقم

٣٣٤ لسنة ١٩٨٢ على أن « تسرى الاحكام والقواعد المرافقة على العائنين للاراضي المملوكة للدولة ووحدات الحكم المحلي في نطاق المحافظة حتى تاريخ ١٤/١/١٩٨٢ وتسرى أوضاعهم وفقا لهذه الاحكام وتنص المادة (١) من قواعد تسوية اوضاع العائنين للاراضي المملوكة للدولة ووحدات الحكم المحلي في نطاق محافظة الاسكندرية حتى ٢٤/١/١٩٨٢ الصادر بها قرار المحافظ رقم ٣٣٤ لسنة ١٩٨٢ على أنه « يجوز لرأى من العائنين للاراضي المملوكة للدولة ووحدات الحكم المحلي في نطاق المحافظة الذين ثبتت حيازتهم لتلك الاراضي حتى ٢٤/١/١٩٨٢ أن يتقدموا بطلبات الشراء على الاستمارة المرفقة لذلك الى جهاز حيازة املاك المحافظة خلال المواعيد التي يحددها الجهاز ... » وتنص المادة (٦) من ذات القواعد على أن « تختص لجان بحث طلبات الشراء بما يلي ... (ب) وضع التقدير المبدئي لقيمة الارض المطلوب شراؤها بالاضافة الى تحديد مقابل الانتفاع المستحق عن الفترة السابقة على التقدم بطلب الشراء بما لا يجاوز خمس سنوات وذلك بالنسبة للمباني السكنية بالمناطق الشعبية أو ذات الطابع الشعبي الاقتصادي . وتنص المادة (٧) على أن « عرض تقرير لجنة بحث طلبات الشراء ... على اللجنة الاشرافية التي تقوم بمراقبة التقرير وفي حالة الموافقة على البيع يحال أمر تقدير ثمن البيع الى اللجنة المختصة بتقدير ائتمان وفئات ايجار اراضي الدولة والمحافظة ... » وتنص المادة (٩) على أن « يضاف الى ثمن بيع الاراضي التي سيتم التناقد على بيعها طبقا لاحكام هذا القرار مقابل الانتفاع عن مدة الحيازة السابقة على البيع بما لا يجاوز خمس سنوات حاقبة على تاريخ البيع وذلك بالنسبة للمباني السكنية والمشروعات الاقتصادية والتجارية والصناعية والاستثمارية وذلك فيما عدا المباني السكنية بالمناطق الشعبية وفقا لقرار المجلس الشعبي المحلي للمحافظة الصادر بجلسة ١٧/٣/١٩٨٢ » .

وأخيرا تنص المادة الأولى من قرار محافظ الاسكندرية رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٧ على أن لا تعدن القواعد المرافقة لقرار السيد المحافظ رقم ٣٢٤ لسنة ١٩٨٢ ٠٠٠٠ على النحو التالي : تضاف فقرة جديدة الى المادة التاسعة تنص بأن يكون مقابل الانتفاع في جميع الحالات - عن المساكن الشعبية بـ ١٪ من الثمن لتقدير بمعرفة لجان التقدير المختصة عند مساوية اوضاع العائرين للأراضي المملوكة للبناء طبقا لهذا القرار .

وقد ما تقدم أن قانون الحكم المحلي رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المشار اليه ناط بالمحافظ المختص سلطة وضع قواعد التصرف في الأراضي المملوكة للبناء المملوكة للدولة ووحدات الحكم المحلي في نطاق المحافظة وذلك بعد الحصول على موافقة المجلس الشعبي المحلي للمحافظة وفي ضوء القواعد العامة التي يضعها مجلس الوزراء ٠٠٠٠ وانه تقييدا لأحكام هذا القانون اصدر السيد محافظ الاسكندرية القرارات رقمي ٣٢٤ لسنة ١٩٨٢ و ٢٣٠ لسنة ١٩٨٧ بقواعد تسوية اوضاع العائرين لأراضي الدولة ووحدات الحكم المحلي للمدة للبناء فلجاز بمقتضى هذه القواعد بيع تلك الأراضي للعائين في شرائها من واضعى اليد عليها الذين ثبت حيازتهم لها حتى ٢٤/١/١٩٨٢ وذلك وفقا للثمن الذي تحدده اللجنة المختصة بالإضافة الى مقابل لانتفاع عن مدة العيارة السابقة بما لا يتجاوز خمس سنوات سابقة على تاريخ البيع بواقع ١٪ من قيمة الثمن الذي تحدده اللجنة المختصة وذلك بالنسبة للمباني السكنية والمشروعات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية عدا المباني السكنية في المناطق الشعبية واذ كان الثابت مما تقدم أن تنظيم مقابل الانتفاع المشار اليه يعد جزءا لا يتجزأ من قواعد التصرف في الأراضي المملوكة للبناء المستغلة في المباني السكنية والمشروعات المشار اليه وهي تلك القواعد التي توضع المحافظ في إصدارها بمقتضى حكم المادة ٢٨ من قانون الحكم المحلي - سابق

الذكر ومن ثم يعتبر هذا القرار صادرا من السلطة المختصة باصداره
ويتعين نبع ذلك التقيد بقيمة مقابل الانتفاع المحددة به عند بيع تلك
الأراضي فواضى اليد عليها ولا يغير من ذلك ان كتاب دورى الادارة
العامة لاملاك الدولة الخاصة بوزارة المالية رقم ٣ لسنة ١٩٨٦ قد حدد
مقابل الانتفاع لاطيان المنافع العمومية المستقلة فى الزراعة أو المباني
السكنية بواقع ٥٪ من قيمتها السوقية ذلك أن هذا الكتاب الدورى
لا يبدو أن يكون مجرد توجيهات غير ملزمة للاسترشاد بها عند تحديد
مقابل الانتفاع عند التصرف فى الاراضى المشار إليها . ذلك ان المحافظ
لا يراعى وفقا للمادة ٢٨ من قانون الحكم المحلى عند اصداره القواعد
السائفة ذكرها الا ما يصدره مجلس الوزراء من قواعد فى هذا الشأن
وليس فى الاوراق ما يشير الى صدور هذه القواعد .

لذلك :

اتهم رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ان
تحصيل مقابل الانتفاع بالاراضى المعدة للبناء فى نطاق محافظة
الاسكندرية المستقلة فى المشروعات الصناعية والتجارية والاستثمارية
والمباني السكنية عدا تلك المباني المقامة فى المناطق الشعبية عند بيعها
لحائزها يتم وفقا للنسبة المحددة بقرار محافظ الاسكندرية رقم ٣٣٠
لسنة ١٩٨٧ المشار اليه .

(ملف رقم ٧/٢/١٣٤ فى ١٥/١١/١٩٨٨)

قاعدة رقم (٧١)

البند :

إيرادات استغلال الفنادق والمنشآت السياحية ومقابل الانتفاع بها
وحصيلة استثمار الرفاق العامة من حدائق ومنزهات هى من الإيرادات
العامة للدولة وإلى خزائنها يؤول الغائلى منها .

الفتوى :

إن هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقرى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ١٩٩١/١/٢ فرأت ما يأتي :

(١) أن قانون نظام الحكم المحلي الصادر به القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ ين في الفصل الثاني من الباب الثالث منه الموارد المالية للمراكز بما نص عليه في المادة ٤٣ من أنه « تشمل الموارد المالية للمركز :

- ١ - ما يخصه المجلس المحلي للمحافظة من موارده لصالح المركز .
- ٢ - حصة استثمار أموال المركز وإيرادات المرافق التي يديرها .
- ٣ - الاعانة الحكومية .

٤ - التبرعات والهبات والوصايا بشرط موافقة رئيس مجلس الوزراء على قبول ما يرد منها من هيئات أو اشخاص أجنبية .

٥ - القروض التي يعقدها المركز وينشئ المجلس الشعبي المحلي حساباً للخدمات والتنمية للمركز ، ويصدر بتنظيم هذا الحساب قرار من وزير الحكم المحلي ، وتمتبر أموال هذا الحساب أموالاً عامة ، وبصفة خاصة فيما يتعلق بتطبيق قانون العقوبات وفيما يخص بالحصول والصرف ، ولا يؤول فائض هذا الحساب الى الخزنة العامة » . وعدل القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٩ هذه المادة في الشق الخاص من فقرتها الأخيرة المتعلقة بأدلة الحكم المحلي للمركز لصالح هذا الحساب على الاوعية وفي حدود الفئات الواردة به .

أرباح المشروعات الانتاجية التي يمولها الحساب المذكور .
التبرعات والهبات والوصايا التي يوافق على تخصيصها المجلس المحلي للمركز ، وموارد المدينة بأنها : (أ) الرسوم التي يفرضها المجلس المحلي لصالح هذا الحساب على الاوعية في حدود الفئات الواردة بالجدول المرافق .

(ب) أرباح المشروعات الاجتماعية والتي يولها الحساب
مذكور .

(ج) التبرعات والهبات والوصايا التي يوافق على تخصيصها المجلس
المحلى .

(د) إيرادات المباني السكنية والمرافق التي يتولى الحساب
اقتصاديا .

(هـ) حصصة الخدمات الاجتماعية من ارباح الجمعيات التعاونية في
نطاق المدينة .

٦ - وهذا التنظيم في جملته ، وهو من اللوائح التنفيذية للقانون ،
يستلزم النصوص سابقة البيان ، لا يخالف أحكام القانون المتعلقة بأصل
المسألة التي تناولها ، فهو لا يضيف الى ما ورد بها من موارد صندوق
الخدمات والتنمية المحلية للمركز إلا ما يفرغ من رسوم لصالح هذا
الحساب . وأرباح المشروعات الاجتماعية التي يولها والإيجارات والتبرعات
التي يوافق المجلس المحلى للمركز على تخصيصها ، والحال كذلك بالنسبة
الى حساب المدينة فهو لا يخل من موارد الرسوم التي يفرضها المجلس
المحلى للمدينة لصالحه على الأوعية وفي الحدود الواردة بالجدول
المرافق له ، والتبرعات والهبات التي يوافق المجلس المحلى للمدينة على
قبولها ، وإيجارات المباني السكنية والمرافق التي يشتملها هذا الحساب
من موارد وحصصة الخدمات الاجتماعية من ارباح الجمعيات التعاونية .

وعلى ذلك - فإن حصيلة استثمار أموال المركز وإيرادات الأموال
والمرافق التي يديرها وحصيلة المدينة من المقابل الذي يفرض على
الاستغلال أو الانتفاع بالمرافق المثالية للمدينة أو تديرها أجهزة التنفيذ
أو من استغلال الأملاك العامة التي تديرها المدينة ، وحصيلة الحكومة من
إيجار المباني والأراضي الفضاء الداخلة في أملاك الدولة الخاصة ومن

الإيرادات استثمار أموال المدينة والمرافق التي تتولاها — تكون من الموارد العامة للمركز أو المدينة بحسب الأحوال وتحويل إلى الموارد العامة للدولة ، وهو ما يوافق القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٧٣ بشأن هذه الموازنة . ومن ثم لا يكون من أساس في القانون لضم شيء من حصيلته ما ذكر إلى موارد صندوق الخدمات والتنمية المحلية للمركز أو للمدينة أو الفائض منه إذ ليس له إلا حصيلته استثمار أمواله ومخصصاته الوارد بيانها في قرار وزير الحكم المحلي رقم ٨ لسنة ١٩٧٦ ، وليست تلك منها ، وليس لهذا الحساب — من مقابل استثمار أموال المركز والمدينة ، مما ذكر بالقانون وأعاد ترديد ، قرار وزير الحكم المحلي المشار إليه — على نحو ما سبق إيضاحه — شيء — وكل ماله هو حصيلته استثمار موارده الذاتية عما يرد من مبان ومرافق ينشئها أو مشروعات ينميها ويمولها ، بالإضافة إلى ما يخصص له من تبرعات وهبات ووصايا يوافق عليها المجلس المحلي المختص أو من حصة الخدمات الاجتماعية في أرباح الجمعيات التعاونية وليس قرار المحافظ رقم ٩١ لسنة ١٩٨٧ بتنظيم هذا للحساب ما يقتضى خلاف ذلك ، وما ينبغي له ، وهو قد حدد موارد حساب المركز والمدينة بما جاء في قرار وزير الحكم المحلي ، وهي في الخصوص — أرباح المشروعات الإنتاجية أو الخدمية التي يمولها الحساب من موارده أو من إيجارات المباني السكنية والمرافق التي يتولى إنشاءها ويتم تحويلها من موارده الذاتية ، بالإضافة إلى الرسوم وحصة الخدمات في أرباح الجمعيات التعاونية . ولم يصف إليها شيئاً مما هو من موارد المركز أو المدينة المحدة نصاً في القانون واللائحة التنفيذية ، مما يخص بها وتعتبر من الإيرادات العامة للدولة ، وإلى الخزنة العامة للدولة ، يقول قائمها . . .

٢ — كما كان ذلك ، وكان الواضح من الوقائع أن القناتق والكابونيهات المشار إليها فيها هي من أموال المركز والمدينة ، وإن أياً (١٦ م — ج ٢)

منها لم ينشئه حساب الخدمات والتنمية المحلية لكليهما من موارده الذاتية ، وإن الحدائق والمتنزهات التابعة للمدينة هي كذلك من أموالها ومراقبتها . فإن حصيلة استغلال تلك الفنادق والانتفاع بها وفقا لمقود الترخيص الخاصة بذلك أو استثمار تلك الحدائق والمتنزهات ومقابل دخولها والانتفاع بها ، يكون من موارد المدينة طبقا لقانون نظام الحكم المحلي ولوائح التنفيذ ، وقرار وزير الحكم المحلي وقرار المحافظ للسائق الاشارة اليهما ، فليس شيء من هذه مما يعتبر من أموال ومخصصات حساب صندوق التنمية ، ولا من المشروعات التي اقامها ومولها من موارده الذاتية . ومن ثم فلا اساس لضمها الى هذا الحساب ، وعدم ضمها الى الإيرادات العامة للدولة وإبولة الفائض منها الى الخزامة العامة .

ولا عبرة بما ذكر من انه استخدم في بعض تلك بعض أموال المدينة أو ما هو مودع لديها من تأمينات الاقارة والمياه ، لأن مقابل استثمار تلك الامانات بفرض جواز استخدامها على الوجه المذكور وبصرف النظر عن الادارة التي يصح تمامه بها — يقول الى إيرادات المدينة فهو من الموارد العامة لها ونبعا فهو من الموارد العامة للموازنة العامة للدولة ولم يخص له بعد ما يجب من إبولتها الى الخزامة العامة شيء منها في موازنة المركز أو المدينة من مجموع إيرادات تلك الموازنة العامة أو من اعتمادات مصروفاتها . اما ما ذكر من انه يستعان بهذه الحصيلة للصرف منها في الأغراض المشار اليها في كتاب رئيس مركز ومدينة طنطا ، لزيادة مقدار الاعتمادات المدرجة في ميزانيتها لهذه الأغراض ، لعدم كفايتها أو للصرف منها على ما لم يخص له في تلك الاعتمادات في موازنة السنوات المالية المختصة . فهو مما لا يصح اذ لا يجوز الصرف على مشروع أو تعرض ثم يدرج في الميزانية أو يخصص له فيها اعتماد مالي للصرف

منه ، كما لا يجوز الصرف بأكثر من مقدار اعتمادات المالية التي قررت لها ورد بها من مشروعات ونقعات ... وفي كلا الأمرين مخالفة للدستور والقانون ، مما لا يحتاج به ، ولا يجوز وقوعه أصلا .

٥ - ولكل ما سبق ، فلا اساس لاضافة الايرادات المشار اليها لصندوق الخدمات والتنمية المحلية لمركز ومدينة طنطا ، فهي ليست من موارده المالية ، ولا هي حصيلة استغلال لمشروعات اقامها أو مولها منها ، وهي كلها من موارد المركز أو المدينة بنص القانون ولوائح التنفيذ ، فتضاف الى إيرادات الدولة منها وتؤول الى الموازنة العامة فائض تلك الإيرادات . ومن ثم فان معارضة الجهاز المركزى للحسابات على ما وقع من مخالفة لذلك عند مراجعة الحساب الختامى لهما عن السنة المالية ١٩٨٨/٨٧ مما ايدته فيه ادارة الفتوى المختصة يكون فى محله ، ويتمين تنفيذ مقتضاة وتصحيح ذلك على النحو الذى بينه ، وهو الصحيح قانونا .

لذلك :

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ان إيرادات استغلال الفنادق والمنشآت السياحية المشار اليها ومقابل الاتفاع بها وحصيلة استثمار المرافق العامة من حدائق ومتزهات - هي من الإيرادات العامة للدولة ، والى خزائنها يؤول الفائض منها على الوجه المبين تفصيلا فى الاسباب .

(ملف رقم ٣٧/٢/٣٨٤ بتاريخ ١٩٩١/١/٢)

لجنة رقم (٧٧)

المبدأ :

المادة ٣٧ من القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٩ بشأن الإدارة المحلية
أجازت السلطات المحلية فرض رسوم لحساب خدمات التنمية المحلية .

الحكمة :

ومن حيث انه لا خلاف بين طرفي النزاع على أن المبالغ التي تم خصمها من المطعون ضدها موضوع الدعوى والظن المائلين هي ٢٥٨٠٠ جنيها وهو المبلغ الذي قضى به الحكم المطعون فيه للمطعون ضدها كما انه لا خلاف بينهما على ان هذه المبالغ هي التي خصمت لمصالح مكتب توفير مواد البناء بمحافظة اسيوط .

ومن حيث انه مهما يكن اساس تقرير تلك المبلغ وبصرف النظر عن سند شرعيها فان المعتقد ان يتحمل بها منوط بقيام الفرد بالتعامل مع المكتب واستلام الحديد أو الاسمنت في مدينة اسيوط ، يستوى في ذلك ان تعتبر تلك المبالغ مصاريف ادارية أو مقابل ثقات قتل الحديد والاسمنت من القاهرة الى اسيوط .

ومن حيث ومن ناحية أخرى فانه وان كانت المادة ٣٧ من قانون الادارة المحلية رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ قد اجازت للسلطات المحلية فرض رسوم لحساب خدمات التسيب المحلية ، وبافتراض ان مكتب توفير مواد البناء باسيوط مشروع يقوم بخدمة محلية لما يجوز معه فرض رسوم لصالحه بنسبة اداء هذه الخدمة فان الاوراق قد دخلت تماما لما يفيد ان الرسوم المقررة لمصالح هذا المكتب والتي تم خصمها من مستحقات المطعون ضدها قد تهررت بموجب السلفة التي فاض بها القانون فرض مثل هذه الرسوم وهي المجلس الشعبي المحلي لمحافظة اسيوط في الحالة الراهنة ، وفضلا عن ذلك فقد دخلت الاوراق أيضا مما يفيد نشر القرار الذي تضمن من هذه الرسوم باعتباره منطوقا على قواعد قانونية بالمعنى العام بالطريقة التي حددتها القانون حتى يمكن اقتراض علم الكفاية به وثبوت صفة الالتزام له ، ومن ثم لا يمكن اعتباره ماورد بنظام المكتب من عرض المبلغ المثلر إليها على العاملين معه من قبل اللجنة الواجبة التنفيذ

في مواجهة الكافة لاقتدار هذا النظام لقومات وجود اللائحة الامر الذي
يتنفي معه التزام المخطون ضدها بهذه المبالغ على ذلك الاساس .
(طعن ٢٣٦٣ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٨/٢/١٩٩٢)

المادة رقم (٧٨)

البس :

المادة (١) من قرار وزير الادارة المحلية رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٧١
تلقى بان تفرض الرسوم المحلية بدائرة المجلس المحلية وفقا للفئات
والقواعد المبينة بالجدول المرفقة - يجوز لكل من المجلس المحلية تحديد
بعض الفئات المبينة بالجدول المرفقة او اتباع القواعد الواردة بها التي
تتفق وقرونها المحلية السائدة بدائرة اختصاصه - الجدول الثامن المرفق
بقرار وزير الادارة المحلية رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٧١ المشار اليه تضمن فرض
وسم محلي على الاسواق الممنوع في ادارتها للأفراد او الشركات - مناطق
خضوع السوق للرسوم هو ان يكون مخصصا في ادارتها لفرد او شركة - ذلك
دون اعتبار الكمية لوض السوق وما لا ثلاث الفولة او للأفراد - يستحق
على السوق اي كان مالك الأرض مخصصا مخصص في ادارتها لفرد او شركة
ومهما تكن صيغة هذا الترخيص او تكييفه .

المحكمة :

ومن حيث أن الثابت بالأوراق ان محافظ الشرقية أصدر قراره رقم
٥١٨ لسنة ١٩٧٣ في ٢٦/٦/١٩٧٣ بمنح التزام سوق هيبا العمومي
للسيد / ٥٠٠٠٠٠ ببلغ ٢٤٠٨ جنيه سنويا ولمدة ثلاث سنوات تبدأ من
١٩٧٣/٧/١٠ وتنتهي في ١٩٧٣/٦/٣٠ وفقا لأحكام القوانين واللوائح
والقرارات وشروط مزايمة تغيير الأسواق الحكومية الممول بها - وتوازن
٥٠٠٠٠٠٠ (المخطون ضده) عن التزام السوق بموجب تنازل فوق

بالشهر المغارى ومؤرخ ١٩٧٣/٧/١ ووافقت جهة الادارة على هذا التنازل — واستمر الأخير فى ادارة السوق ودفع الأقساط المستحقة حتى ١٩٧٥/١٢/٣١ ، وظلوا لتقاعسه فى سداد الأقساط بعد هذا التاريخ فقد قامت جهة الادارة لسحب الالتزام منه اعتبارا من ١٩٧٦/١/٢٤ وتول ادارة السوق بمعرفتها ونقد نجم عن ادارتها للسوق فى الفترة من ١٩٧٦/١/٢٤ حتى ١٩٧٦/٦/٣٠ عجز فى قيمة الايرادات مقداره ٥٩١٨٤٨ جنيها فقامت جهة الادارة بمطالبة الملتزم بهذا المبلغ مع اساس انه يمثل الفرق بين قيمة الايجار المستحق على الملتزم عن مدة الستة أشهر الأخيرة وبين الايراد المحقق خلال هذه الفترة — بالاضافة الى مبلغ ٢١٤٨٣٠٠ جنيها كرسوم محلية طوال مدة العقد .

ومن حيث أن قرار وزير الادارة المحلية رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧١ بنص فى مادته الأولى على أن « تقرر الرسوم المحلية بدائرة المجالس المحلية وفقا لنقائات والقواعد المبينة بالجداول المرفقة ويجوز لكل من المجالس المحلية تحديد بعض النقائات المبينة بالجداول المرفقة أو اتباع اتقواعد الواردة بها التى تتفق وغروفها المحلية السائدة بدائرة اختصاصه ... وتطبيقا لذلك صدر قرار محافظ الشرقية رقم ٨٩٠ لسنة ١٩٧٣ بشأن فرض الرسوم المحلية بدائرة محافظة الشرقية ونص فى مادته الأولى على أن « تقرر الرسوم المحلية فى دائرة مجالس المدن والقرى بالمحافظة وفقا لنقائات واللاوعية الموضحة بالجداول المرفقة بقرار وزير الادارة المحلية رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧١ .

وحيث أنه بمطالعة الجدول الثامن المرفق بقرار وزير الادارة المحلية رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧١ المشار اليه يبين أنه تضمن فرض رسم على الأسواق المرخص فى ادارتها للأفراد أو الشركات مقداره ٣٥ مليما غن كل متر مربع من مساحة السوق — ويسدو من ذلك أن كل المناطق فى

خضوع السوق للرسم هو أن يكون مرخصا في ادارتها لفرد أو شركة وذلك دون اعتبار للملكية أرض السوق وما إذا كانت للدولة أو للأفراد إذ لم ترد بأحكام فرض الرسم إشارة أو دلالة تسمح بالأحكام إلى هذا الاعتبار كمييار أو شرط الفرض للرسم ، ومن ثم فانه يستحق على السوق ايا كان أرضها طنفا أنه مرخص في ادارتها لفرد أو شركة ، وممنه تكن صيغة هذا الترخيص أو تكييفه ، وبتطبيق ما تقدم على واقعات الطعن المثل يبين أنه بموجب قرار محافظ الشرقية رقم ٥١٨ لسنة ١٩٧٣ الصادر في ١٦/٦/١٩٧٣ تم منح التزام سوق هيا العمومي للسيد / عبد الله انور غير الذي تنازل عنه الى السيد (جابر ابراهيم سلو) المطعون ضده لمدة ثلاث سنوات وهذا الالتزام يشكل ترخيصا لفرد في ادارة السوق. وبالتالي فانه يخضع لأحكام قرار وزير الادارة المحلية رقم ٣٣٩ لسنة ١٩٧١ ويستحق عليه رسم محلي مقداره ٣٥ مليما عن كل متر مربع من مساحة السوق طوال مدة الالتزام — وليس صحيحا ما ذهبت اليه المحكمة في قضائها المطعون عليه من عدم أحقية الجهة الادارية في استثناء هذا الرسم استنادا الى التفرقة التي أقامتها بين الأسواق الحكومية والأسواق الأهلية المملوكة للأفراد ونصت الرسوم المحلية على النوع الثاني فقط — ذلك لأن هذه التفرقة لا تقوم على سند من القانون — اذ وردت عبارات رافضا قرار وزير الادارة المحلية مطلقة لا تحمل في طياتها هذه التفرقة ، الأمر الذي يجعل ما اتهمت اليه المحكمة في قضائها المطعون عليه مخالفا حكم القانون .

وحيث أنه متى كان ما تقدم يكون الحكم المطعون مخالفا حكم القانون جديرا بالالغاء في هذا الخصوص مع الزام المطعون ضده المصروفات عملا بحكم المادة ١٨٤ من قانون المرافعات .

(طعن ١٣٩٢ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٩٢/٣/٣)

قاعدة رقم (٧٩)

المبدأ :

الأسواق العامة في نطاق المدن تكون إيراداتها من الموارد المالية للمدن وليلولة تلك الإيرادات إلى الموازنة العامة للدولة .

الفتوى :

سوق الخضار والفواكه بمدينة القيوم لا يبدو أن يكون أحد الأسواق العامة اثنىء أساسا من قبل الوحدة المحلية بمدينة القيوم وتقول إيراداته الى مواردها دون حساب الخدمات والتنمية المحلية بها وتدخل تبعا في الموازنة العامة للدولة .

وأساس ذلك في ان نص المادة ٥١ من قانون نظام الادارة المحلية الصادر بقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المعدل بالقانونين رقمى ٥٠ لسنة ١٩٨١ و ١٤٥ لسنة ١٩٨٨ .

وقد اعتبر المشرع إيرادات الأسواق العامة الواقعة في نطاق المدن موردا من مواردها المالية تقوم بتحصيلها وتقول الى موازنتها وموازنة المحافظة شاملة بموازقات انوحدات المحلية الواقعة في نطاقها جزءا من الموازنة العامة للدولة وتدرج بها ولا معنى تبعا لذلك من ايلولة تلك الإيرادات بهذا الوصف انى الموازنة العامة للدولة .

(ملف رقم ٢٧٢/١/٥٤ فى ١٧/٥/١٩٩٢)

الفصل الرابع المعاملون بالإدارة المحلية

١ - ترقية المعاملين بالإدارة المحلية

قاعدة رقم (٨٠)

المادة :

المادة ٩٦ من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٠٧ لسنة ١٩٧٩ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون نظام الإدارة المحلية - وظائف مديري وكلاء المديريات واردة بموازنة الوزارة المختصة ومماثلة في نطاق ولائقتها - تدرج الاعتمادات المالية اللازمة لمرتباتهم ومخصصاتهم بموازنات المحافظة المختصة كمصرف مالي فقط - تكون الترقية إلى هذه الوظائف من بين المعاملين بالوزارة فقط - باعتبارها وحدة واحدة في مجال الترقية .

الحكمة :

ومن حيث أن مقطع النزاع يتحدد فيما إذا كانت وظيفة وكيل مديرية الشباب والرياضة بمحافظة الجيزة المرقى إليها بالقرار المطعون عليه رقم ١٤٤ لسنة ٨٢ وقف صدور هذا القرار تابعة للمجلس الأعلى للشباب والرياضة أم لمحافظة الجيزة .

ومن حيث أن المادة ٩٦ من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٠٧ لسنة ١٩٧٩ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون نظام الإدارة المحلية ينص على أن (يكون شغل وظائف مديري وكلاء المديريات بقرار من الوزير المختص بالاتفاق مع المحافظ وتدرج وظائفهم بموازنة الوزارة المختصة على سبيل التذكير على أن تدرج الاعتمادات المالية اللازمة لمرتباتهم بموازنات وحدات الحكم المحلي المختصة ولا يجوز نقل أي من هؤلاء أو ترقيته إلا بعد أخذ رأي المحافظ المختص) .

ومن حيث أن مقتضى هذا النص ولازمه أن وظائف مديري ووكلاء المديرية واردة بموازنة الوزارة المختصة ودخلة في تعداد وظائفها ، على أن تدرج الاعتمادات المالية اللازمة لمرتباتهم ومخصصاتهم بموازات المحافظة المختصة كمصرف مالى فقط ، وتكون الترقية الى هذه الوظائف من بين العاملين بالوزارة فقط باعتبارها وحدة واحدة في مجال الترقية وعليه فان وظائف مديري ووكلاء مديرية الشباب والرياضة بالمحافظات مدرجة بموازنة الجهة المركزية التى تتبعونها وهى المجلس الأعلى للشباب والرياضة فيسرى عليها ما يسرى على وكلاء ومديري المديرية ويكون شاغلو هاتين الوظيفتين تابعين للمجلس الأعلى للشباب والرياضة مدرجين فى عداد العاملين به باعتباره الوحدة التى تنظم وظائفهم . ويكون الترقية الى هاتين الوظيفتين من العاملين بالمجلس الأعلى للشباب والرياضة ولا يتزاحم عليها العاملون بمديرية الشباب والرياضة بمحافظات الجيزة باعتبار أن وظائفهم مدرجة فى ميزانية وحدة أخرى ٠٠ (فتوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستى ١٩٨٥/٥/٢٩ و ٨٥/٦/١٢) ومن حيث أنه منى كان ذلك فان الطاعن وقد ثبت انه من العاملين الشاغلين للدرجة الثانية بمديرية الشباب والرياضة بمحافظات الجيزة فان الترقية الى وظيفة وكيل مديرية الشباب والرياضة بهذه المحافظة بالتسريع رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٢ تكون قد تمت فى وحدة أخرى غير الوحدة التى ينتمى اليها ، ولا يكون له ثمة حق فى المطالبة بهذه الترقية ولا يعتبر من ذلك ما قدمه الطاعن من مستندات للتدليل على أن الدرجة محل الترقية من اندرجات المدرجة بميزان المحافظة وليس المجلس الأعلى للشباب اذ أن تلك المستندات لا تدل على ذلك وانما فقط ثبت أن المصرف المالى لهذه الدرجة ومخصصاتها مدرجة بموازنة الوحدة المختص بالادارة المحلية وهى ما يتفق مع حكم المادة ٩٦ من اللائحة التنفيذية لقانون الادارة المحلية .

ومن حيث أن الحكم المعلن فيه قد ذهب هذا المذهب فانه يكون متفقاً مع صحيح حكم القانون ويكون الطعن عليه غير قائم على سند من القانون خليفاً بالرفض .

(طعن ١٩٩٥ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٩١/٣/٣١)

نص المبنى الطعن رقم ٢٥٦٦ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٩٠/١٢/٢٣

قاعدة رقم (٨١)

المبدأ :

المادة ٩٦ من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٠٧ لسنة ١٩٧٩ باصدار اللائحة التنفيذية لقانون نظام الإدارة المحلية رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٩ مفادها - وظائف مديري ووكلاء المديرية والدرجات المكافئة لهذه الوظائف ليست من وظائف المديرية وانما تندرج بموازنت الوزارة المختصة - يكون شغلها بقرار من الوزير المختص بعد الاتفاق مع المحافظ - يتنافس على شغلها العاملون الشاغرون لدرجات ادنى من الدرجة المقررة للوظيفة المطلوب الترقية اليها في الوزارة المدرج بها هذه الوظائف - لا يكون للعاملين بالمديرية ثمة مصلحة في الطعن على القرارات الصادرة بشغل هذه الوظائف - حيث يتمتع في هذه الحالة التاجر على مصالح هؤلاء العاملين لوجود وظائفهم ودرجاتهم في موازنة مستقلة عن الموازنة التي حدث فيها الشغل لهاتين الوظيفتين .

الحكمة :

ومن حيث أن المادة ٩٦ من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٠٧ لسنة ١٩٧٩ باصدار اللائحة التنفيذية لقانون نظام الادارة المحلية رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ تنص على أن (يكون شغل وظائف مديري ووكلاء المديرية بقرار من الوزير المختص بالاتفاق مع المحافظ ، وتندرج وظائفهم

بموازنة الوزارة المنخفضة على سبيل التفكير على أن تخرج الاعتمادات اللازمة لمرتباتهم ومخصصاتهم بموازنة وحيد الحكم الخجلي المختصة ولا يجوز قل أى من هؤلاء أو ترقية الا بعد أخذ رأى المحافظ المختص) .

ومن حيث أن مفاد هذا النص ان وظائف مديرى ووكلاء المديريات والدرجات المقابلة لهذه الوظائف ليست من وظائف المديريات وانما تندرج بموازنة الوزارات المختصة ويكون شغلها بقرار من الوزير المختص بعد الاتفاق مع المحافظ ويتنافس على شغلها العاملون الشاغلون لدرجات أدنى من الدرجة المقررة للوظيفة المطلوب الترقية اليها فى الوزارة المدرج بها هذه الوظائف ، ولا يكون للعاملين بالمديريات ثمة مصلحة فى الظن على القرارات الصادرة بشغل هذه الوظائف حيث يتمتع فى هذه الحالة التأثير على مصالح هؤلاء العاملين لوجود وظائفهم ودرجاتهم فى موازنة مستقلة عن الموازنة التى حدث فيها الشغل لهاتين الوظيفتين .

ومن حيث ان الوظيفة التى شغلت باقرار رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨٢ تقع فى موازنة المجلس الأعلى للشباب والرياضة الذى شغلها بموجب هذا القرار وظيفته ودرجته مدرجة فى هذا المجلس ، فان المدي (المعلمون ضده) (والذى ينتهى الى مديرية الشباب والرياضة يرمى مطروح وتكون وظيفته ودرجته بهذه المديرية وتنتهى بذلك الى ميزانية منفصلة عن ميزانية المجلس الأعلى للشباب والرياضة لا تكون له ثمة مصلحة فى الظن على القرار سالف الذكر ، وتكون دعواه بهذه المثابة غير مقبولة لاتقاء شرط المصلحة .

ومن حيث أن الحكم المعلمون عليه قد أخذ غير هذا النظر فانه يكون قد خالف القانون مما يتعين معه إلغاؤه والقضاء بما تقدم .

(ظمن ١٠٣٤ ، ١٠٨٦ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٩٢/١/٤)

٢ - تاديب العاملين بالإدارة المحلية

قاعدة رقم (٨٢)

المبدأ :

المادة (٨١) من القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٩ بإصدار قانون تنظيم الحكم المحلي معديلاً بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ - تعاقب الشرع اخطار المجلس الشعبي المحلي بالإجراءات التأديبية التي تتخذ في مواجهة أحد أعضائه من العاملين بالجهات الإدارية للدولة أو القطاع العام أو الخاص قبل مباشرة تلك الإجراءات - استهدف الشرع بذلك إحاطة المجلس الشعبي المحلي علماً بما سوف يتخذ من إجراءات حيال العضو - لم يعلق الشرع السير في هذه الإجراءات على لائحة المجلس الشعبي المحلي كما هو الشأن عند نقل أحد أعضائه من وظيفته - لم يرتب الشرع أي جزاء في حالة عدم اخطار المجلس الشعبي بأن ثمة إجراءات تأديبية سيتم اتخاذها قبل العضو - مؤدى ذلك : - أن اجراء اخطار المجلس الشعبي المحلي بإجراءات التعاقب لا يتعلق بالنظام العام ولا يرقى إلى مرتبة الاجراء الجوهري الذي يتوجب على اغتاله البطالان .

الحكمة :

ومن حيث أنه عن الدفع بعدم جواز مباشرة الاجراءات التأديبية قبل الطعن ، لا بعد اخطار المجلس الشعبي لمركز تلا باعتباره عضواً به فانه بالرجوع إلى أحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ بإصدار قانون تنظيم الحكم المحلي بين أن المادة ٩١ منه ، بعد تعديلها بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ جرى نصها كالآتي : « لا يسأل عضو المجلس الشعبي المحلي عما يبدىه من آراء أثناء اجتماعات ومناقشات المجلس ولجائه » .

ويجب على السلطات المختصة اخطار المجلس الشعبي المحلي بـ

يتخذ من اجراءات جنائية ضد أعضاء المجلس خلال ثمان وأربعين ساعة على الأكثر من تاريخ اتخاذ هذه الاجراءات ، كما يتعين إخطاره قبل مباشرة أية اجراءات تأديبية ضدهم اذا كانوا من العاملين بالجهاز الإداري للدولة أو القطاع العام أو القطاع الخاص ، وفي جميع الحالات يبلغ نتيجة التحقيق ويتعين أخذ موافقة المجلس الشعبي قبل تنفيذ نقل أحد أعضاء المجلس من وظيفته الا اذا كان النقل بناء على طلبه وعلى الجهة التي يعمل بها عضو المجلس الشعبي المحلي ان تيسر له اداء واجبات العضوية وذلك طبقا للقواعد والأوضاع التي تحددها اللائحة التنفيذية والبين من أحكام هذا النص ان المشرع ولئن كان تطلب أن يخطر المجلس الشعبي المحلي بالاجراءات التأديبية التي قد يتقرر اتخاذها نحو أحد العاملين المنوه عنهم في النص قبل مباشرة تلك الاجراءات مستهدفا بذلك مجرد أن يحاط هذا المجلس علما بما سيتخذ من اجراءات حيال العضو الا أنه لم يلق السير في هذه الاجراءات على ارادة المجلس كما هو الشأن عند نقل أحد أعضاء المجلس من وظيفته الذي اشترط بشأنه وجوب أخذ موافقة المجلس عليه حسبما يقرره النص صراحة ، كما ان النص لم يقرر صراحة أى جزاء في حالة عدم إخطار المجلس الشعبي بأن ثمة اجراءات تأديبية سيتم اتخاذها قبل أحد الأعضاء وعلى هذا النحو فان هذا الاجراء لا يمكن اعتباره من النظام العام ولا يرقى الى مرتبة الاجراء الجوهري الذي يترتب على اغفاله البطالان .

(طعن ٢٨٤٧ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٦/١١/١٩٨٥)

قاعدة رقم (٨٢)

المبدأ :

المادة (٢٤) من اللائحة التنفيذية لقانون نظام الحكم المحلي رقم ٤٢

لسنة ١٩٧٩ الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٠٧ لسنة ١٩٧٩

- يجب اخطار المجلس الشعبى المحلى قبل مباشرة أية اجراءات تأديبيه ضد اى من اعضاءه متى كان من الماملين بالجهاز الادارى للدولة او القطاع العام - هذا الاخطار منوط بالسلطة القائمة على التحقيق واتخاذ الاجراءات التأديبيه - لا الزام على جهة التحقيق بالاخطار متى خفى عليها صفة الحال كعضو بالمجلس الشعبى المحلى .

المحكمة :

ومن حيث أنه عن الوجه الثانى من أوجه الطعن والذى يتعلق ببطالان اجراءات التحقيق والاحالة لعدم اخطار المجلس الشعبى المحلى لمحافظة الاسكندرية باعتبار أن الطاعن عضو به فانه بالرجوع الى نص المادة ٣٤ من اللائحة التنفيذية لقانون نظام الحكم المحلى الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٠٧ لسنة ١٩٧٩ والمعدلة بالقرار رقم ٣١٤ لسنة ١٩٨٢ يتبين ان المادة ٣٤ المذكورة وان كانت تستلزم اخطار المجلس الشعبى المحلى قبل مباشرة أية اجراءات تأديبيه ضد أى من أعضائه ذا كان من الماملين بالجهاز الادارى للدولة والقطاع العام او القطاع الخاص فان هذا الاجراء منوط بأن تكون السلطة القائمة على التحقيق واتخاذ الاجراءات التأديبيه على بينة من أن الحال اليها أحد أعضاء المجلس الشعبى حتى تتخذ مثل هذا الاجراء - فاذا خفى عليها ذلك فانه لا يتصور بداهة الزام النيابة الادارية باتخاذ هذا الاجراء ، واذا كان الثابت من الأوراق فى الطعن الماتئ ان الطاعن لم يثر أمام النيابة الادارية فى أية مرحلة من مراحل التحقيق مسألة عضويته فى المجلس الشعبى المحلى لمحافظة الاسكندرية فانه بالتالى لا يسوغ التمسك بأنه كان على النيابة الادارية مثل هذا الاخطار . هذا فضلا عن أنه بافتراض علم النيابة الادارية بصفة الطاعن فى عضوية المجلس الشعبى المحلى لمحافظة الاسكندرية فان قيامها بواجب الاخطار قد شرع لمصلحة هذه المجالس الشعبية وحدها تمكيناً لها من متابعة تصرفات أعضائها بما يتفق وصالح المصل فى تلك المجالس وحتى

يُتسنى لها اتخاذ اجراءات إسقاط العضوية عن أى من هؤلاء الأعضاء طبقاً لحكم المادة ٥٢ من قانون نظام الحكم المحلى متى كان موضوع التحقيق الذى تجريه النيابة الادارية مما يفقده الثقة والاعتبار كمضو من أعضاء المجلس ومن انبدهى ان هذا المجال يقاير المجال الوظيفى محل التحقيق ويستقل عنه وبالتالي فان هذا الاخطار لا يعد من الشروط الجوهرية لسلامة التحقيق .

(طعن ٢٣٠٥ لسنة ٣١ ق جلسة ١٨/٣/١٩٨٦)

قاعدة رقم (٨٤)

المبدأ :

عدم اختصاص رؤساء الوحدات المحلية فى تاديب العاملين بفروع
الوزارات الواقعة داخل نطاقها الاقليمى وعدم جواز تفويضهم فى ذلك .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى
والشرع بجلستها المنعقدة فى ٦/٥/١٩٨٧ فاستعرضت فتاها الصادرة
بجلسة ٤/٢/١٩٨٧ التى اتهمت للاسباب الواردة فيها — الى عدم جواز
تفويض رؤساء الوحدات المحلية فى توقيع الجزاءات التأديبية على العاملين
بفروع الوزارات فى النطاق الاقليمى لهذه الوحدات وتبين لها أن المادة
(٢١) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين بالدولة المعدل بالقانون
رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ تنص على أنه « فى تطبيق أحكام هذا القانون يقصد :
١ — (أ) بالوحدة : (ب) كل وحدة من وحدات
الحكم المحلى .

٢ — بالسلطة المختصة : (أ) الوزير المختص .

(ب) المحافظ المختص بالنسبة لوحدات الحكم المحلى .

وتنص المادة ٨٢ من ذات القانون على أن « يكون الاختصاص في التصرف في التحقيق كما يلي :

السلطة المختصة حفظ التحقيق أو توقيع الجزاءات الواردة في البنود من ١ - ٦ من الفقرة الأولى من المادة (٨٠) ..

كما تبين لها أن المادة ٢٧ مكررا / ١ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ بتعديل قانون نظام الحكم المحلي الصادر بالقرار رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٨ تنص على أن « يكون المحافظ رئيسا لجميع العاملين المدنيين في نطاق المحافظة في انبجيات التي نقلت اختصاصاتها الى الوحدات المحلية ويمارس بالنسبة لهم جميع اختصاصات الوزير » .

ويختص المحافظ بالنسبة للعاملين المدنيين بفروع الوزارات والجهات التي لم ينقل اختصاصها الى الوحدات المحلية ... بما يأتي :

(ج) الاحالة الى التحقيق وتوقيع الجزاءات التأديبية في الحدود المقررة لوزير « وتنص المادة ٣١ من قانون الحكم المحلي رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه على أن « للمحافظ أن يفوض بعض سلطاته واختصاصاته الى نوابه أو الى سكرتير عام المحافظة أو السكرتير المساعد أو الى رؤساء المصالح أو رؤساء الوحدات المحلية الأخرى » .

وتنص المادة ٥٤ من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٠٧ لسنة ١٩٧٨ باللائحة التنفيذية لقانون الحكم المحلي المعدلة بالقرار رقم ٣١٤ لسنة ١٩٨٢ على أن « للمحافظ أن يفوض بعض سلطاته واختصاصاته الى نوابه وله أن يفوض بعض هذه السلطات والاختصاصات الى سكرتير عام المحافظة والسكرتير المساعد بالنسبة لديوان عام المحافظة أو رؤساء المصالح والهيئات الصامة بالمحافظة بالنسبة لشئون المرافق والهيئات التي يشرّفون عليها أو الى رؤساء المراكز والمدن والاحياء والقرى بالنسبة الى الوحدات المحلية التي يرأسونها » .

ومعاد ما تقدم أن القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٩ المشار اليه قد ناط بالمحافظ باعتباره السلطة المختصة بالنسبة للعاملين ب وحدات الحكم المحلي الاختصاص بالتصرف فى التحقيق وتوقيع الجزاءات فى الحدود المقررة به وأن قانون الحكم المحلي رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ قد اعتبر المحافظ رئيسا لجميع العاملين بالجهات التى نقلت اختصاصاتها الى وحدات الحكم وخوله جميع السلطات التأديبية المقررة بالنسبة لجميع العاملين فى نطاق المحافظة سواء فى ذلك العاملين بالجهات التى نقلت أو لم تنقل بمسند اختصاصاتها الى وحدات الحكم المحلي كما أجاز له أن يفوض بعض اختصاصاته وسلطاته الى نوابه أو السكرتير العام أو السكرتير المساعد أو رؤساء الوحدات المحلية .

ومن حيث أن القاعدة فى مجال القانون العام انه اذا ناط القانون بسلطة معينة اختصاصا ما فلا يجوز لها أن تنزل عنه أو تفوض فيه الا اذا أجاز لها القانون ذلك لأن هذه الاختصاصات ليست أعمالا خاصة يملك المنوط به التصرف فيها انما هى أعمال الدولة وقد عينت القوانين واللوائح السلطات المختصة بها ونظمت طريقة أدائها .

ومن حيث أن التأديب فى مجال الوظيفة العامة يرتبط — فضلا عما تقدم — بحق الاشراف والرقابة على الموظف الخاضع له وأن ولاية التأديب معقودة أصلا للجهاد الرئاسية للموظف بمقتضى حقها فى الاشراف والرقابة على أعماله اشرافا يتبع لها الاحاطة بعمله وتقديره فى ضوء ملبسه ، وظروفه الخاصة وانه لا يجوز تبعا لذلك لمن كانت له سلطة تأديبية معينة أن يفوض غيره فى مزاوتها الا بنص قانونى يميز له التفويض فى ممارسة هذا الاختصاص بالذات وذلك لما للسلطة التأديبية من طبيعة خاصة جلت بالمشرع الى قصر مزاوتها على سلطات معينة يمنع فيها التفويض الا بنص خاص .

ومن حيث أنه ولئن كان قانون الحكم المحلي رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المشار إليه قد حمل المحافظ سلطة تأديبية على جميع العاملين بفروع الوزارات والمصالح داخل النطاق الإقليمي للمحافظة كما أجاز له تفويض بعض سلطاته واختصاصاته الى رؤساء الوحدات المحلية الا انه لما كانت اللائحة التنفيذية لهذا القانون قد عيّنت بتحديد نطاق هذا التفويض وقصرته على شئون الوحدات المحلية ومن ثم فانه لا يجوز للمحافظ تفويض رؤساء الوحدات المحلية في توقيع الجزاءات التأديبية على العاملين بفروع الوزارات والمصالح الواقعة في النطاق الإقليمي لهذه الوحدات اذ أنهم غير مؤسسين لرؤساء الوحدات المحلية من ناحية ولأن التفويض في مجال التأديب لا يجوز - كما سلف البيان - الا بنص خاص وهو ما خلا منه قانون الحكم المحلي الذي منح المحافظ اختصاصا أصيلا لتأديب العاملين في نطاق المحافظة ولم يجز له التفويض فيه .

لذلك :

اتته الجمعية العمومية بقسوى والتشريع الى تأييد فتاها السابقة الصادرة بجلسته ١٩٨٧/٢/٤ من عدم اختصاص رؤساء الوحدات المحلية في تأديب العاملين بفروع الوزارات الواقعة داخل نطاقها الإقليمي وعدم جواز تفويضهم في ذلك .

(ملف ٣٨/١/٥٨ - جلسة ١٩٨٧/٥/٦)

قاعدة رقم (٨٥)

البيان :

المادة ٩١ من القانون ٤٢ لسنة ١٩٧٩ الملحق بالقانون ٥٠ لسنة ١٩٨١ الاخطار الأمين توجيهه من السلطة المحلية المجلس الشعبي المحلي قبل مباشرة اي اجراءات تأديبية ضد عضو المجلس من العاملين بالجهاز الإداري للدولة او القطاع العام او الخاص - لا تكشف عن قضي أجراء تنظيمي

بل هو في واقعته وعلى ما تفرغته طبيعة اختصاصات المجلس الشعبي المحلي ضخامة لأعضائه من العاملين بالخدمة أو القطاع الخاص - وعدم الاختيار يترتب عليه بطلان التحقيق وما يتأتى عليه من قرارات .

الحكمة :

ومن حيث أنه عن السبب الأول للنمى على الحكم بخالفته أحكام قانون نظام الحكم المحلي ، فإن حافظة مستندات الطاعن والمقدمة أمام المحكمة التأديبية بالإسكندرية بجلسة ١٩٨٦/٦/٢١ تضمنت كتاب رئيس المجلس الشعبي المحلي لمحافظة البحيرة المؤرخ ١٩٨٦/٤/٣ والذي جاء به أنه طبقاً لنص المادة ٣٤ من اللائحة التنفيذية لقانون الحكم المحلي رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ فإن على الجهة التي يعمل بها عضو المجلس المحلي ان تيسر له أداء واجبات العضوية بما في ذلك حضور الجلسات بالمجلس المحلي ونجاحه والقيام بالزيارات والمأموريات التي يكلفه المجلس بها وفي جميع الأحوال يعتبر عضو المجلس أثناء تأدية واجبات العضوية قائماً بمهله الرسمى . و اضاف الكتاب المذكور ان السيد العضو عبد انسلام محمد ابراهيم موسى عضواً بمجلس محلى المحافظة اعتباراً من نوفمبر ١٩٧٥ حتى الآن وعلى مدى ثلاث دورات وكان وكيلاً للمجلس ورئيساً للجنة النقل والمواصلات وعضو اللجنة الدائمة بالمجلس وعضواً لثلاث لجان بالمجلس وعضواً لمجلس ادارة مشروع المهاجر ممثلاً لمجلس محلى المحافظة به ، وانه يحضر اجتماع المجالس المحلية الأدنى طبقاً لنص القانون بخلاف ما كان يكلفه به المجلس من مهمات ومأموريات رسمية .

ومن حيث أن النائب من الأوراق ان الطاعن الأول لم يسبق انذاره بالانقطاع عن العمل وفقاً لتطلبه المادة ٩٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ سالف الذكر ، وهو الاجراء الذي تطلبه كذلك المشرع بالمادة ١٠٠ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ باصدار قانون نظام العاملين بالقطاع

العام وأصدرت المحكمة التأديبية حكمها بمجازاته بتغريمه بقية اجمالي آخر اجر تقاضاه فى الشهر بناء على التحقيقات التى اجرها النيابة الادارية بما يعنى اتخاذ اجراءات تأديبية ضد الطاعن الأول انتهت الى مجازاته تأديبياً .

ومن حيث أن المادة ٩١ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ باصدار قانون نظام الحكم المحلى والمعدلة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ تنص على الآتى « لا يسأل عضو المجلس الشعبى المحلى عما يديه من اراء أثناء اجتماعات ومناقشات المجلس ولجائه » .

ويجب على السلطات المختصة اخطار المجلس الشعبى المحلى بما يتخذ من اجراءات جنائية ضد أعضاء المجلس خلال ثمان وأربعين ساعة على الأكثر من تاريخ هذه الاجراءات ، كما يتعين اخطاره قبل مباشرة أى اجراءات تأديبية ضده اذا كانوا من العاملين بالجهاز الادارى بالدولة أو القطاع العام أو القطاع الخاص ، وفى جميع الحالات يبلغ المجلس بنتيجة التحقيق وتعين أخذ موافقة المجلس الشعبى المحلى قبل تنفيذ قتل أحد أعضاء المجلس من وظيفته الا اذا كان النقل بناء على طلبه ، وعلى الجهة التى يعمل بها عضو المجلس الشعبى المحلى ان تيسر له أداء واجبات العضوية وذلك طبقاً للقواعد والأوضاع التى تعددها اللائحة التنفيذية » .

ومن حيث ان تحقيق السبب الأول للظعن على الحكم مناطه تبيان ما اذا كان الاجراء المنصوص عليه فى المادة ٩١ سالقة الذكر والموجب لاططار المجلس الشعبى المحلى قبل مباشرة أى اجراءات تأديبية ضد أى من أعضائه اذا كانوا من العاملين بالجهاز الادارى للدولة أو القطاع العام أو القطاع الخاص - ما اذا كان هذا الاجراء هو محض اجراء تنظيمى لمجرد احاطة المجلس الشعبى بما يتخذ من اجراءات تنفيذية ضد أحد أعضائه - الأمر الذى لا يترتب على اغفاله أى بطلان للاجراءات التأديبية

المتخذة ، أم ان هذا الاجراء من الاجراءات الجوهرية التي تمثل ضمانة من ضمانات عضو المجلس الشعبي المحلي الذي يرتبط بعلاقة عمل بأحدى الجهات العامة أو الخاصة ، وهو ما يترتب على اغفاله بطلان الاجراء التأديبي المتخذ .

ومن حيث أن المشرع قد افاط في القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٠٧ لسنة ١٩٧٩ ، والمعدلة بالقرار رقم ٣١٤ لسنة ١٩٨٢ بالمجالس الشعبية المحلية اختصاصات تبلور في الرقابة على مختلف المرافق المحلية بما يتضمنه ذلك من حق تقديم الأسئلة وطلبات الاحاطة وتوجيه الاستجوابات وبما يعنيه ذلك من مساءلة القادة الاداريين المحليين .

ومن حيث أنه استهدف لضمان ممارسة أعضاء المجالس الشعبية المحلية لأعمالهم والمبتغى بها تحقيق صالح الجماعة المحلية - فقد قرر المشرع ضمانات لأعضاء المجالس الشعبية المحلية تكفل لهم القدر اللازم من انعمية في ممارستهم واجباتهم التي افاطها بهم القانون .

ومن حيث أنه بصدد تنظيم هذه الضمانات بالمادة ٩١ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ سالف الذكر والمعدلة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ قد نص على أنه « ويجب على السلطات المختصة اخطار المجلس الشعبي المحلي بما يتخذ من اجراءات جنائية ضد أعضاء المجلس خلال ثمان وأربعين ساعة على الأكثر من تاريخ اتخاذ هذه الاجراءات كما يتمين اخطاره قبل مباشرة أى اجراءات تأديبية ضدهم اذا كانوا من العاملين بالجهاز الإداري بالدولة أو القطاع العام أو القطاع الخاص » .

ومن حيث أنه يبين من ذلك ان الاخطار المتعين توجيهه من السلطة المختصة للمجلس الشعبي المحلي قبل مباشرة أى اجراءات تأديبية ضد عضو المجلس - لا يكشف عن محض اجراء تنظيمي ، بل هو في واقع

وعلى ما تفرضه طبيعة اختصاصات المجلس الشعبي المحلي ضماناً لأعضائه من العاملين بالدولة أو القطاع الخاص ، وحتى لا يخضع العامل لأكراه مادي أو تأثير ادبي من جهة عمله وهو يمارس اعباء النيابة بما تضمنه من رقابة للسلطات الادارية ذاتها والتي منها وسائل ذات وطأة على الجهات الادارية تصل غاياتها بتقديم الاستجابات وقرير مسئولية القادة الاداريين المحليين ، ويكون من ثم اخطار السلطة المختصة للمجلس الشعبي المحلي قبل مباشرة أى اجراء تأديبي ضد عضو بهذا المجلس من العاملين بالدولة مبتغيا تحقيق ضمانه أساسية لهذا العضو في ممارسته لاختصاصاته ، وحتى يستطيع المجلس الشعبي المحلي ان يتصدى - في ضوء سلطاته القانونية لما قد يراه مناسا بعضو المجلس في ممارسته لاختصاصات النيابة المحلية .

ومن حيث أنه من موجب ما تقدم فان عدم اخطار السلطات المختصة للمجلس الشعبي المحلي قبل مباشرة أى اجراءات تأديبية ضد أحد أعضاء المجلس من العاملين بالانجاز الادارى للدولة أو القطاع العام أو القطاع الخاص يترتب عليه بطلان التحقيق وما يبنى عليه من قرارات .

ومن حيث ان الثابت أن الطاعن الأول وهو عضو بالمجلس الشعبي المحلي لمحافظة البحيرة قد اتخذ ضده اجراءات تأديبية وفقا لما سلك من بيان ولم تخطر السلطة المختصة بالمجلس الشعبي المحلي قبل مباشرة الاجراءات التأديبية ضده ، فمن ثم يكون قد لحق بالتحقيق الذى أجرى معه بطلان يهدد معه القرار التأديبي الذى بنى عليه ، ويكون الحكم المطعون فيه واذ لم يلتزم بهذا النظر قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله مما يوجب إلغاء الحكم المطعون فيه فيما قضى به من عدم جواز اقامة الدعوى التأديبية ضد الطاعن الأول ومجازاته بتغريمه بقيمة اجمالى آخر أجر تقاضاه في الشهر .

ومن حيث ان هذا القضاء لا يبنى تبرئة الطاعن الأول مما هو منسوب إليه اذ ان مبنى هذا الحكم هو مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون باهتار اجراء جوهرى يمثل ضمانة لعضو المجلس الشعبى المحلى ودون التعرض لموضوع المسألة التأديبية ، ومن ثم فان الجهة الادارية وشأنها فى اتخاذ ما تراه من اجراءات تأديبية بعد اتباع اجراء الاخطار المنصوص عليه بالمادة ٩١ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ سالف الذكر .

ومن حيث ان ضمن الطاعن الثانى يستند الى أسباب تخلص فى الخطأ فى تطبيق القانون لعدم صحة الوقائع التى استند اليها القرار التأديبى اذ الثابت من الأوراق والمستندات المقدمة ان المخالف الأول عبد السلام محمد ابراهيم لم يتقطع عن عمله مطلقا وان اتهامه بصرف الحوافز للمخالف الأول رغم اقطاعه يتنافى مع ما هو ثابت بالأوراق طبقا لما انتهت اليه الادارة القاونية بدمهور فى مذكرتها فى القضية رقم ٢٠ لسنة ١٩٨٥ حصر تحقيقات وان عدم وجود سجلات حضور وانصراف عن الفترة من ١٩٧٩ الى ١٩٨٣ لا يعتبر دليلا على عدم قيام المخالف الأول بعمله ، وعن اصدا . الأمر المكتبى المؤرخ ١٩٨٣/٦/٢٤ فان تبريره أن خط المشترك رقم ٤٩٧ كان معطل عطلا وقتيا لم يستمر ٢٤ ساعة وهو خاص بشركة الشاى بايناي البارود وأعمالها تستلزم سرعة اصلاح التليفونات فى حين أنه يوجد خط ٤٩٦ تقدم أصحابه بنقله واته بذلك تم تحويل مكالمات شركة اشاى على هذا الخط لمدة ٢٤ ساعة لحين الاصلاح وان هذه المكالمات يتم المحاسبة عليها على حساب الرقم الأصلى وهو ٤٩٧ وليس الرقم المستبدل .

ومن حيث أنه عن الاتهام الأول والثانى الذى نسب للطاعن الثانى فانها بغضاض فى التستر على المخالف الأول (الطاعن الأول) طوال فترة اقطاعه دون اتخاذ الاجراءات اللازمة مما توجب عليه استيلاء الأول على

مرتبته دون وجه حق ، وإدراج اسم المخلّف الأول بكشف صرف
الحوافر رغم علمه بإقطاعه عن العمل وهو ما رأت معه المحكمة ثبوت
إدائته من المخالفتين المذكورتين ومجازاته بناء على ذلك فإن هذين الاتهامين
يرتبط قيامهما بثبوت مخالفة المحال الأول بإقطاعه عن عمله واستيلائه
على مرتبه شاملا الحوافر خلال المدد المبينة بالاتهام دون حق ، وذلك يعني
أن المخالفة المنسوبة للطاعن الثاني تابعة في منشأها لثبوت مخالفة الطاعن
الأول فلا تنشأ مسئولية المشرف الا بثبوت مخالفة العامل الخاضع للإشراف
الرئيسي .

ومن حيث أنه وقد انتهى هذا الحكم الى بطلان اجراءات التحقيق
التي تمت مع المحال الأول مما لا تكون معه مسئوليته عما نسب اليه قد
ثبتت فاقوة في حقه ، ومن ثم فإن مسئولية المحال الثاني (الطاعن الثاني)
لا تكون بدورها قد ثبتت في حقه لبطلان التحقيق بسبب عدم اتباع اجراء
جوهري تطلبها القانون لسلامة التحقيق ، وعليه فإن الاتهام الأول والثاني
للمحال الثاني (الطاعن الثاني) لا يكونا قد ثبتا في حقه ويكون الحكم
وقد انتهى الى مجازاته على أساس ثبوت هاتين المخالفتين في حقه قد أخطأ
في تطبيق القانون وتأويله مما ينعين معه الطاؤه في هذا الخصوص .

ومن حيث ان هذا انقضاء لا يعني ثبوت براءة الطاعن الثاني من
الاتهامين المذكورين - إذ أن مبنى الحكم هو بطلان التحقيقات لعدم
اتباع اجراء جوهري تطلبه القانون بالنسبة للطاعن الأول ، ومن ثم فإن
الجهة الادارية وشأنها في اتخاذها تراء من اجراءات تأديبية بعد اتباع
اجراء الاخطار المنصوص عليه بالمادة ٩١ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩
سالف الذكر .

ومن حيث أنه عن الاتهام الثالث المنسوب للطاعن الثاني والذي
يخلص في اصداره أمرا مكتيبا مؤرخا ١٩٨٣/٦/٢٤ بجواز تحصيل

المخابرات التليفونية للمشارك رقم ٤٩٧ على المشترك رقم ٤٩٦ بالمخالفة للتعليمات ، فان الحكم المطلق فيه وقد انتهى الى انه وعلى فرض صحة وجود عطل للمشارك الأول فلا يجوز تشغيل رقم مشترك أصيب بالعطل على رقم آخر لمخالفة ذلك لتعليمات الهيئة فان يكون قد اصاب وجه الحق فيما انتهى اليه ، ويكون التعطيل الذي قال به الطاعن الثاني من ان سبب اصدار تعليمات كتابية في ١٩٨٣/٦/٢٤ هو ان خط المشترك ٤٩٧ كان معطلا عطلا وقتيا لم يستمر أربع وعشرون ساعة وهو خاص بشركة أنشأ بايتاي البارود وأعمالها تستلزم سرعة اصلاح التليفونات — هذا التعطيل غير سائق أساسه اذ لا يجوز ان يحرم صاحب خط تليفوني من الخدمة المتعاقد عليها بالنظر لتعطل خط آخر وتقدير المشرفين على المرفق لأولوية من الحق بفضله عطل على صاحب خط تليفوني آخر يعمل بانتظام ، وهو ما يخالف الأصول الواجبة الاتباع في ادارة المرافق العامة ويخلق أفضلية في الاتفاقيات بخدمات المرافق العامة على خلاف الأصول العامة للقانون .

ومن حيث أنه لا يفيد الطاعن الثاني ما ذهب اليه ان صاحب الخط رقم ٤٩٦ تقدم بنقله — ففضلا عن انه لم يقدم سنده في ذلك موضعا على وجه الخصوص تاريخ طلب النقل فان الأصل ان مجرد طلب نقل الخط التليفوني لا يؤدي بذاته الى حرمان صاحبه من استمرار الحرارة بالخط والاتفاقيات به لحين توفير الخط البديل بالجهة المنقول اليها — وطالما انه لا توجد تعليمات من المشترك برفع الحرارة من الخط التليفوني وهو الأمر الذي اذا كان قد صدر عن المشترك فقد كان الطاعن سيسارع الى تقديمه .

ومن حيث أنه بناء على ما تقدم فان الاتهام الثالث — وهو منبت الصلة بالاتهامين السابقين — يكون ثابتا في حق الطاعن مما يوجب مساءلته عنه وهو ما تعتبر له لحكمة جزاء الخصم من الأجر لمدة شهر .

ومن حيث أنه من موجب ما تقدم فانه يتعين إلغاء الحكم المطعون فيه ، والحكم بنجاسة الطاعن الثاني بالخصم من الأجر لمدة شهر .

ومن حيث أن هذين الطعنين معفيان من الرسوم لما تقضى به المادة ٩٠ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بإصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة من اعفاء الطعون التي تقدم ضد أحكام المحاكم التأديبية من الرسوم .

(طعنين ٢٥٦٢ ، ٢٥٦٣ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٣/١/١٩٩٠)

قاعدة رقم (٨٦)

المبدأ :

١ - ان المشرع وفقا لنص المادة ٢٧ مكرر من قانون الإدارة المحلية رقم ٤٣ لسنة ٧٩ المضافة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ ناط بالحافظ لجميع الاختصاصات المقررة للوزير فيما يختص بالعاملين المدنيين في نطاق المحافظة في الجهات التي نقلت اختصاصاتها الى الوحدات المحلية - اما العاملين بالجهات التي لم تنقل اختصاصاتها الى هذه الوحدات - ذلك فيما عدا الهيئات القضائية والجهات العلوية لها فقد اختصه المشرع بحجة اختصاصات من بينها الاحالة الى التحقيق وتوقيع الجزاءات التأديبية في الحدود المقررة للوزارة وهي الحدود التي عينتها المادة ٨٢ من قانون العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

٢ - للمحافظ المختص توقيع الجزاءات التأديبية على العاملين شاغلي الفرجات المختلفة بمعثرات الأوقاف الإقليمية التي لم تنقل اختصاصاتها الى الوحدات المحلية في الحدود المقررة للوزارة .

التنويه :

ان هذا الموضوع عرض على اللجنة العمومية لقسمى الفتوى والمخبرين بجلستها المنعقدة في ٩/٢/١٩٩٢ استبان لها أن المادة ٨١ من

قانون انعاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المعدلة بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ نصت على أنه يكون الاختصاص في التصرف في التحقيق كما يلي :

١ - لشاغلي الوظائف العليا في حدود اختصاصه حفظ التحقيق أو توقيع جزاء الانذار أو الخصم من المرتب بما لا يجاوز ثلاثين يوما في السنة بحيث لا تزيد مدته في المرة الواحدة على خمسة عشر يوما ، وللرؤساء المباشرين الذين يصدر بتحديدهم قرار من السلطة المختصة كل في حدود اختصاصه حفظ التحقيق أو توقيع جزاء الانذار أو الخصم من المرتب بما لا يجاوز خمسة عشر يوما في السنة بحيث لا تزيد مدته في المرة الواحدة على ثلاثة أيام . وللسلطة المختصة حفظ التحقيق أو إلغاء القرار الصادر بتوقيع الجزاء أو تعديله ولها أيضا إذا ألفت الجزاء أن تحيل العامل الى المحاكمة التأديبية وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ ابلاغها بالقرار .

٢ - للسلطة المختصة حفظ التحقيق أو توقيع الجزاءات الواردة في البنود من ١ - ٦ في الفقرة الأولى من المادة ٨٠ ولا يجوز أن تزيد مدة الخصم من الأجر في السنة الواحدة على ستين يوما سواء تم توقيع الجزاء دفعة واحدة أو على دفعات وكذلك الجزاءين الواردين في البندين (٢٤١) من الفقرة الثانية من المادة المشار إليها .

٣ - كما يجوز للسلطة المختصة توقيع الجزاءات الواردة في البنود ٧ ، ٨ ، ٩ من المادة (٨٠) وذلك في المخالفات الجسيمة التي تحددها لائحة الجزاءات .

٤ - تختص المحكمة التأديبية بـ واستعرضت الجمعية ما نصت عليه المادة ٢٧ مكررا (١) من قانون الادارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٨ المضافة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ من أن يكون

المحافظ رئيسا لجميع العاملين المدنيين في نطاق المحافظة في الجهات التي
تقت اختصاصاتها الى الوحدة المحلية ، ويمارس بالنسبة لهم جميع
اختصاصات الوزير . ويختص المحافظ بالنسبة للعاملين المدنيين بفروع
الوزارات والجهات التي لم ينقل اختصاصها الى الوحدات المحلية - فيما
عدا الهيئات القضائية والجهات المعاونة لها - بما يأتي :

(١) ... (ج) الاحالة الى التحقيق وتوقيع الجزاءات التأديبية في

الحدود المقررة للوزارة .

(د) ... ويجب أن يخطر المحافظ السلطة المختصة بما اتخذ من

اجراء أو أصدره من قرارات في الأحوال السابقة خلال سبعة أيام من

تاريخ اتخاذه لها

واستظهرت الجمعية مما تقدم أن المشرع ناط بالمحافظ جميع

الاختصاصات المقررة للوزير فيما يختص بالعاملين المدنيين في نطاق

المحافظة في الجهات التي تقت اختصاصاتها الى الوحدات المحلية ، أما

بالنسبة الى العاملين بالجهات التي تنقل اختصاصاتها الى هذه الوحدات

فكما عدا الهيئات القضائية والجهات المعاونة لها ، فقد اختصه المشرع

بجملة اختصاصات من بينها الاحالة الى التحقيق وتوقيع الجزاءات التأديبية

في الحدود المقررة للوزارة ، وهي الحدود التي عينتها تفصيلا المادة ٨٢

من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ، المشار اليه ، ومثل هذا الاختصاص

التأديبي المقرر للمحافظ اما يجب - ولا ريب - الاختصاص التأديبي

للسلطات الرئاسية لهؤلاء العاملين في وزاراتهم في هذا الشأن بحسبان

أن الاختصاص مقرر على من عقد له يأبى التمدد ما لم يفرضه نص صريح

يقضي به والا شب ازدواج في الاختصاص وتشابك في مجاله يتنافر مع

المصلحة العامة وتآباه طبائع الأشياء ومقتضيات التنظيم الإداري السليم ،

فضلا عن مخالفته من حيث الأصل صريح النص الذي يؤكد استقلال

المحافظ بهذا الاختصاص وتفرده به .

وخلصت الجمعية من ذلك جميعا الى أن للمحافظ المختص توقيع
الجزاءات التأديبية على العاملين شاغلي الدرجات المختلفة بمديرية
الأوقاف الاقليمية التي لم تنتقل اختصاصاتها الى الوحدات المحلية — ومنهم
الشيخ سيد عبده زهران — مدير أوقاف دمياط — في الحدود المقررة
للوزارة •

لذلك :

اتتت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن للمحافظ
المختص توقيع الجزاءات التأديبية على العاملين شاغلي الدرجات المختلفة
بمديرية الأوقاف الاقليمية التي لم تنتقل اختصاصاتها الى الوحدات المحلية
في الحدود المقررة للوزارة •

(ملف رقم ٢٢٦/٢/٨٦ فى ١٣/١٢/١٩٩٢)

الفصل الخامس مسائل متنوعة

١ - الوحدات السكنية الاقتصادية

قامعة رقم (٨٧)

المبدأ :

الحسب وفوائد القروض التي تحصل عليها المحافظات لتحويل بناء المساكن الاقتصادية تندرج ضمن العناصر اللازمة لحساب تكلفة بناء هذه المساكن والتي يتحمل بها المشترون .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٨٩/٢/١ فاستعرضت المادة ٧٢ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر التي تنص على ان « تملك المساكن التسمية والاقتصادية والمتوسطة التي اقامتها المحافظات وتم شغلها قبل تاريخ العمل بهذا القانون . نظير اجرة تقل عن الاجرة القانونية ، الى مستأجرها على أساس سداد الاجرة المخفضة لمدة خمس عشرة سنة وذلك وفقا للقواعد والشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من رئيس مجلس الوزراء » ، كما استعرضت المادة الثانية من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٨ وتعدلاته بشأن تملك المساكن الاقتصادية والمتوسطة التي اقامتها : وتقييمها المحافظات التي تنص على انه « ... تأييا : بالنسبة لوحدات المساكن التسمية والاقتصادية والمتوسطة التي اقامتها أو تقيمها المحافظات ويتم شغلها بعد ١٩٧٧/٩/٩ ، يكون تملكها طبقا للقواعد

والشروط والأوضاع الموضحة بالملحق رقم (٢) المرافق لهذا القرار » .
وقد جاء بالملحق رقم (٢) من هذا القرار ما يلي « أولا : نسب التوزيع :
..... يتم تسليم المساكن الاقتصادية التي تقيمها المحافظات على أساس
تكلفة المباني بدون الأرض .. وتقسط القيمة على ٣٠ سنة بدون فوائد
خامسا : حالات التأخير في السداد .. وأحكام أخرى :

في حالة تأخر المشتري عن سداد أى قسط في المواعيد المحددة له ،
نسرى على الأقساط المتأخر سدادها فوائد تأخير بواقع ٧٪ من تاريخ
الاستحقاق الى تاريخ السداد .

يتضمن عقد البيع نصا يقضى بأن يحظر التصرف بالبيع أو التنازل
أو تغيير التخصيص للوحدات المباعة الا بعد موافقة المحافظة وفي
حالة الحصول على الموافقة على التصرف بالبيع أو التنازل أو تغيير
التخصيص تسدد كامل الأقساط المتبقية بالإضافة الى فوائد القروض عن
رأس المال لمدة التقسيط .

تؤول حصة البيع مقابل الاتفاقات « مساكن الايواء » الى صندوق
تمويل مشروعات الاسكان الاقتصادي على أن يتحمل الصندوق بقيمة
أقساط القروض والفوائد التي استخدمت في بناء هذه الوحدات .. » .

واستظهرت الجمعية ما تقدم أن المشرع في المادة ٧٢ من قانون
تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر رقم ٤٩ لسنة
١٩٧٧ فاط برئيس مجلس الوزراء وضع قواعد وشروط تملك المساكن
اشتمية والاقتصادية والمتوسطة التي اقامتها المحافظات ، الى مستأجرها
وذلك بالنسبة للوحدات التي تم شغلها قبل المنسل بهذا القانون في
١٩٧٧/٩/٩ . وتنفيذ لهذا التوضيح صدر قرار رئيس مجلس الوزراء
رقم ١١٠ لسنة ١٩٨٠ وتناول قواعد تملك المساكن المشار اليها التي

أقامتها المحافظات وشملت قبل ١٩٧٧/٩/٩ وتلك التي أقامتها أو تقيمها
بعد هذا التاريخ .

وبالنسبة لقواعد تملك الوحدات السكنية الاقتصادية التي نشغل
بعد ١٩٧٧/٩/٩ — حسبما جاء بالجدول الثاني المرفق بالقرار المذكور —
فإنها تقضى بأن تقوم المحافظات ببيع تلك الوحدات على أساس تكلفة
المباني بدون الأرض ، وتقسيم القيمة على ثلاثين عاما بدون فوائد . فإذا
ما تأخر المشتري عن سداد أى قسط فى المواعيد المحددة له ، تسرى على
الأقساط المتأخر سدادها فوائد تأخير بواقع ٧٪ من تاريخ الاستحقاق
الى تاريخ السداد . وإذا لم يتطرق هذا القرار الى أقساط وفوائد القروض
التي تحصل عليها المحافظات لتمويل بناء تلك النوعية من المساكن ومن ثم
فى تدرج بطبيعة الحال ضمن العناصر اللازمة لحساب تكلفة بناء هذه
المساكن والتي يتحمل بها المشترون . وذلك على خلاف الوضع بالنسبة
« لمساكن الأيواء » حيث نص القرار المذكور صراحة على أن القروض
وفوائدها التي استخدمت فى بناء تلك المساكن يتحمل بها صندوق تمويل
مشروعات الاسكان الاقتصادى .

ولا يحاح فى هذا الصدد بعدم مشروعية قرار رئيس الوزراء
سالف الذكر فيما تضمنه من تحديد لقواعد تملك المساكن التي تقيمها
المحافظات وتشغل بعد تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المشار
اليه ، لتجاوز القرار حدود التفويض المقرر فى هذا القانون ، وبالتالي
فيتعين استبعاد أقساط القروض وفوائدها المستخدمة فى بناء المساكن
الاقتصادية من تكلفة البناء . ذلك أنه أيا ما كان الرأى فى مشروعية
القرار المذكور ، والتزامه حدود التفويض ، فالثابت أن أحكامه لم
تعرض لهذه الأقساط وفوائدها .

لذلك :

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن أقساط القروض وفوائدها التى حصلت عليها محافظة البحيرة لبناء وحدات سكنية اقتصادية وتم شغلها بعد ١٩٧٧/٩/١ يتحمل بها المشترون لتلك الوحدات .
(ملف رقم ١٢٠/٢/٧ فى ١٩٨٩/٢/١)
نفس المعنى (ملف ١٢٨/٢/٧ فى ١٩٨٩/١/٤)

قاعدة رقم (٨٨)

المبدأ :

لا يجوز حساب مصاريف ادارية ضمن التكلفة الفطرية التى يتحمل بها المشترون للوحدات السكنية الاقتصادية التى اقامتها او تقيمها المحافظات ويتم شغلها بعد ١٩٧٧/٩/٩ .

الفتوى :

وقد عرض الموضوع على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة بتاريخ ١٩٩٠/١/٣ فاستقرت المادة رقم ٧٢ من القانون رقم ٤٩ لسنة ٧٧ فى شأن تأجير وبيع الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر التى تنص على أن « تملك المساكن الشعبية والاقتصادية والمتوسطة التى اقامتها المحافظات وتم شغلها قبل تاريخ العمل بهذا القانون ، نظير اجرة تقل عن الاجرة القانونية ، الى مستأجرها على أساس سداد الاجرة المخفضة لمدة خمس عشر سنة وذلك وفقا للقواعد والشروط والاضاع التى يصدر بها قرار من رئيس مجلس الوزراء » . كما استقرت المادة الأولى من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٨ (وتعديلاته) التى تنص على أنه « ثانيا : بالنسبة لوحدات المساكن الشعبية الاقتصادية والمتوسطة التى اقامتها او تقيمها المحافظات

ويتم شغلها بعد ١٩٧٧/٩/٩ يكون تملكها طبقاً للقواعد والشروط والاضاع الموضحة بالمحق رقم (٣) المرافق لهذا القرار . وقد جاء بالمحق رقم (٢) المرافق للقرار المذكور ما يلي : أولاً : نسب التوزيع

تم تملك المساكن الاقتصادية التي تقيمها المحافظات على أساس تكلفة المباني بدون الأرض وتوسط القيمة على ٣٠ سنة بدون فائدة

خامساً : ويتحمل المشتري جميع الرسوم والمصاريف المتعلقة بتسجيل الوحدة السكنية موضوع البيع بمصلحة الشهر العقاري . وكذلك استعرضت المادة رقم ٥١٧ من اللائحة المالية للميزانية والحسابات التي تقضى بأن « تضاف مصاريف إدارية بواقع ١٠٪ الى تكاليف الخدمات متى كانت إحدى الجهتين المتعاملتين خارجة عن الموازنة العامة للدولة . ويستثنى من ذلك الجهة التي تؤدي خدمات عامة عن طريق الالتزام التشريعي اذا كانت تلك الخدمات مدرج بها اعتمادات في موازنة الجهة المستفيدة نقابل تكاليفها بالكامل » .

وامتبات الجمعية مما تقدم أن المشرع في المادة ٧٢ من قانون تأجير وبيع الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، فاض برئيس مجلس الوزراء وضع قواعد وشروط تملك المساكن الشعبية والاقتصادية والمتوسطة التي اقامتها المحافظات الى مستأجرها وذلك بالنسبة للوحدات التي تم شغلها قبل العمل بهذا القانون في ١٩٧٧/٩/٩ وتنفيذا لهذا التوضيح صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٠ لسنة ١٩٨٠ وتناول قواعد تملك المساكن المشار اليها التي اقامتها المحافظات وشغلت قبل ١٩٧٧/٩/٩ - كما تناول ذات القرار قواعد تملك المساكن من نفس النوعية المذكورة التي اقامتها أو تقيمها المحافظات ويتم شغلها بعد التاريخ المشار اليه . وبالنسبة لقواعد تملك الوحدات السكنية الاقتصادية التي تشغل بعد ١٩٧٧/٩/٩ - وأيا ما كان الرأي في مدى

مشروعية قرار رئيس مجلس الوزراء بإلغى الذكر فيما تضمنه من وضع قواعد لتمليك هذه الوحدات فإن الثابت من مطالعة الجدول الثانى المرفق بالقرار المذكور أن المحافظات تقوم بتحديد ثمن بيع الوحدات السكنية الاقتصادية على أساس تكلفة المباني دون حساب قيمة الأرض ، وتحمل المشترون لها برسوم ومصاريف تسجيل عقود البيع بمصلحة الشهر العقاري . ولم يتضمن هذا القرار تحميل المشترين بأى مبالغ أخرى خلاف ما ذكر . وعليه فلا وجه للقول بأن تكلفة المباني الفعلية تشمل ما يسمى « بمصاريف إدارية » تحسب بنسبة ١٠ من قيمة المباني لستنادا لنص المادة ٥١٧ من اللائحة المالية للميزانية والحسابات ، إذ أن تلك المصاريف ليس لها مدلول محدد أو عناصر ثابتة تقطع بأنها تندرج — فى جميع الأحوال — ضمن التكلفة الفعلية للمباني ، فضلا عن أن نص المادة ٥١٧ المشار إليه لا علاقة له بقواعد تمليك المساكن المشار إليها .

لذلك :

اتمنى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى علم جواز حساب مصاريف إدارية ضمن التكلفة الفعلية التى يتحمل بها المشترون لوحدات السكنية الاقتصادية فى الحالة المعروضة .

(ملف رقم ١٣٧/٢/٧ فى ١٩٩٠/١/٣)

٢ - طلب الرأى من ادارة الفتوى المختصة

قاعدة رقم (٨٩)

الطلب :

عدم اختصاص رئيس المجلس الشعبى المحلى بطلب الرأى من ادارة الفتوى المختصة بمجلس الدولة فى المسائل القانونية غير المتعلقة مباشرة بالمجالس الشعبية المحلية .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلسة ١٩٩٠/١١/٧ فاستبان لها ان المادة ١٣٧ من القانون رقم ٤٣ لسنة ٧٩ بنظام الادارة المحلية المعدل بالقانونين رقمى ٥٠ لسنة ١٩٨١ و ١٤٥ لسنة ١٩٨٨ تنص على انه « يتولى مجلس الدولة الافتاء فى الموضوعات القانونية المتعلقة بوححدات الادارة المحلية ... كما تتولى هيئة قضايا الدولة مباشرة الدعاوى التى تكون هذه الوحدات طرفا فيها . وتم احالة الموضوعات القانونية المشار اليها من رئيس المجلس الشعبى المحلى للمحافظة او من المحافظ المختص او من ينييه بحسب الاحوال » .

ومن حيث انه يتعين تفسير هذا النص فى ضوء ما استقرت عليه فتاوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ومنها الفتوى الصادرة بجلسة ١٩٨٤/١٠/٣١ ملف ١٧/١/١٠٠ - من ان الفتوى ليست مجرد بحث نظرى ، وانما يتعين ان تكون مستندة الى طلب من جهة قادرة على تنفيذها وهو ما يقتضى ان تكون صاحبة اختصاص بشأها وبناء على ذلك فانه اذا كان المبرع جعل لمجلس الدولة مهمة ابداء الرأى فى الموضوعات القانونية المتعلقة بوححدات الادارة المحلية فان مناط ذلك وشرطه ان يكون

طلب الرأى موجها من رئيس الجهة صاحبة الشأن المتصلة مباشرة بالمسألة محل الطلب ليم فى ضوء الفتوى ما يقتضى الامر اتخاذ التصرف الصحيح من جانبها ، ومن ثم فانه ليس لرئيس المجلس الشعبى المحلى للمحافظة ان يطلب الى ادارة الفتوى المختصة الرأى الا بالنسبة للمسائل القانونية التى تتعلق مباشرة بالمجالس الشعبية المحلية فيما تختص به كجهة ادارة وليس كجهة رقابية أى بمناسبة الاعمال التى تعرض لها بمناسبة تسيير أعمالها الادارية ، اذ ان هذه المسائل وحدها هى التى تتصل بعملها ولها ان تستفتى ادارة الفتوى فى خصوصها اما المسائل القانونية التى تعرض للمجالس الشعبية بمناسبة ممارسة سلطتها الرقابية فانه وان صح ان لها بمقتضى سلطة الرقابة على اعمال الوحدات الادارية المحلية ان يستبق من جانبها مرحلة بحثها من جانب الوحدة المحلية ويطلب الرأى ابتداء فى ان تراجعها فى الرأى الذى اتهمت اليه الا انه ليس لرئيس المجلس الشعبى المحلى شأنها من ادارة الفتوى المختصة اذ أن ذلك يرجع أمر طلبه الى تلك الجهة ان رأت ذلك لتصرف فيما تختص به على مقتضى ما انتهى اليه رأى ادارة الفتوى وحتى لا تتعاجل تلك الجهة بفتوى تتناول شئونها بغير ان تطلبها وتبين وقائدها وأوراقها •

ومن حيث انه لما كان ما تقدم وكانت المسألة التىثيرها طلب المجلس الشعبى المحلى الرأى الى ادارة الفتوى المختصة تتعلق بشكوى قدمت اليه من واضع اليد على قطعة الأرض مما أخذت به الوحدة المحلية لمركز ومدينة كفر شكر من تحديد مقابل لاتقاع هذه الأرض ولم يتوجه بها الشاكى الى الجهة الادارية المختصة كما هو الواجب وانما توجه بها الى رئيس المجلس الشعبى المحلى وأراد أن يستعين به لمراجعة تصرف الوحدة المحلية فى الخصوص وقبل ان يتبين وقائدها ووجهة نظرها فى شأنها وهى تتعلق بمسألة من مسائل الواقع فى شبلد هذه الأرض وقيمتها والتصرف

فيها من شأن تلك اللجنة الإدارية ، ومآلاتها إلى المحكمة المختصة ، وهذه المسألة تخرج عن الاختصاص المباشر لرئيس المجلس الشعبي المحلي بوصفه سلطة إدارية ومن ثم فإنه لا يحق له أن يستقضى مجلس الدولة بشأنها وإنما يكون ذلك للمحافظ باعتباره الرئيس الإداري للوحدة المحلية التي تدخل أصل المسألة مثار الشكوى في اختصاصها مباشرة وهي التي تقرر ما تراه في شأنها .

ومن حيث أنه لكل ذلك فإن إدارة الفتوى لرئاسة الجمهورية والمحافظات لم تخطئ فيما انتهى إليه رأيا من عدم قبول طلب المجلس الشعبي المحلي إليها إبداء الرأي في شأن صحة طلب الشاكي إعادة تحديد مقابل الاتفاع بأرضه أن كان لذلك مقتضى .

فذلك :

اتهمت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى عدم اختصاص رئيس المجلس الشعبي لمحافظة القليوبية بطلب الرأي من إدارة الفتوى المختصة بمجلس الدولة في المسائل القانونية غير المتعلقة مباشرة بالمجالس الشعبية المحلية على النحو المبين بالأسباب .

(ملف رقم ٧٥/١/٧ في ١١/٧/١٩٩٠)

٢ - انتخاب أعضاء المجالس الشعبية المحلية

قاعدة رقم (٩٠)

البند :

القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٩ مصادرا بالقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٨٨ -
اختيار المشرع نظام الانتخاب بالقائمة الحزبية لشغل مقاعد المجلس الشعبي
القرية .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى
والتشريع بجلستها المنعقدة في ٢٣ من فبراير سنة ١٩٩٢ فاستبان لها ان
المادة (٦٦) من قانون الادارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٢ لسنة
١٩٧٩ والمعدل بالقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٨٨ تنص على انه « يشكل في
كل قرية مجلس محلي من عشرين عضوا على أن يكون احدهم بالانتخاب
تفردى ، فاذا كان نطاق الوحدة المحلية للقرية يشمل مجموعة من القرى
المتجاورة تمثل عن طريق الانتخاب بالقوائم الحزبية القرية التي فيها مقر
المجلس بعضوين على الاقل وباقي القرى بعضو واحد لكل منها على ان
يكون المجموع الكلي لعدد أعضاء المجلس زوجيا » . وتنص المادة ٧٥
مكررا من ذات القانون على ان « يكون انتخاب أعضاء المجالس الشعبية
المحلية على اختلاف مستوياتها عن طريق الجمع بين نظام الانتخاب بالقوائم
الحزبية ونظام الانتخاب التفردى ويكون لكل حزب قائمة خاصة ... »

ويجب ان تتضمن كل قائمة عددا من المرشحين مساويا بعدد الأعضاء
الممثلين - للمجلس الشعبي المحلي ناقصا واحدا ، وعدد من الاحتياطيين
تقدر بنصف عدد الأعضاء المطلوب انتخابهم على الاقل على ان يكون
نصف المرشحين أصليا واحتياطيا على الاقل من العمال والفلاحين ... » .

هذا وتقتضى المادة ٩٧ من القانون المشار اليه على انه « مع مراعاة النسبة المقررة للعمال والفلاحين اذا خلا مكان أحد أعضاء المجلس من بين المنتخبين بالقائمة قبل انتهاء مدة عضويته حل محله العضو الاحتياطي من ذات الصفة بالقائمة المنتخبة طبقا لترتيب أسماء المرشحين احتياطيا » .

واستظهرت الجمعية العمومية من هذه الدور ان المشرع تغير لانتخاب أعضاء المجالس الشعبية المحلية للقرى نظاما قوامه ان يكون اختيار أغلب الأعضاء مبني على المناظرة بين ما يمثلونه من اتجاهات ومبادئ وأفكار ينظر فيها الى تحقيق المصلحة العامة للوحدة المحلية للقرية بأكملها ولا تقف عند حدود المصلحة الضيقة للقرية التي ينتمى اليها عضو المجلس فتخير تحقيقا لهذا الغرض — نظام الانتخاب بالقائمة الحزبية ليشغل اغلبية مقاعد المجلس الشعبى المحلى للقرية وهو نظام لا تجلّى فيه الصلة التى لا تنقسم بين العضو والقرية التي ينتمى اليها . وعلى الرغم مما يحققه هذا النظام الانتخابى من مزايا فى هذا الخصوص فان المشرع لم يشأ ان يتجاهل كلية واقع الانتخابات فى القرى ورغبة الناس عند هذا المستوى فى طرح شكواهم وأمانهم عن طريق ممثلهم فى المجالس الشعبية المحلية لذلك اشترط القانون أن يمثل القرية التى يقع فيها مقر المجلس بعضوين على الأقل وباقى القرى التى تقع فى نطاق الوحدة المحلية للقرية بعضو واحد لكل منها . واذا كان تمثيل القرية على النحو السالف بأحد ابناءها يمكن تحقيقه بالنسبة للأعضاء الأصليين فان الامر يختلف عند حلول أحد الأعضاء الاحتياطيين محل أحد الأعضاء الأصليين اذ قد لا يتأتى بالنظر الى أن عدد الأعضاء الاحتياطيين لا يزيد على نصف الأعضاء الأصليين كغاية تمثيل كل القرى الداخلة فى نطاق الوحدة المحلية فى قائمة الاحتياطى كما أن استلزام القانون أن محل محل العضو الأصلى عضو من قائمة الاحتياطى ممن يحمل ذات الصفة وفقا لاولوية ترتيبه فى هذه القائمة دون ما نظر الى

القرية التي كان ينتمي إليها العضو الأصلي ، يجعل من الجائز أن تمثل هذه القرية الأخيرة بعضو من غير ابنائها وهي نتيجة لا تتأتى مع الأخذ بنظام الانتخاب بالقوائم الحزبية ، بل وتتلاقى مع القاعدة السائدة في لنظام النيابي من أن العضو المنتخب بمجرد انتخابه إنما يمثل جمهرة الناخبين في المجلس المنتخب له دون الوقوف عند دائرة معينة .

لما كان ذلك فإن شغل السيد / عضوية المجلس الشعبي المحلي لقرية قلندول خلفا للمرحوم / وبصفته ممثلا لقرية الشيخ عبادة وهو ليس من ابنائها لا يتصادم ونصوص القانون التي لم تفرض قيودا على خلاف ذلك على ما تقدم البيان .

لذلك :

اتهمت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى سلامة قرار محافظ المنيا رقم ٥٥ لسنة ١٩٩٠ الصادر في الأول من مارس سنة ١٩٩٠ بأعلان انتخاب السيد / عضوا بالمجلس الشعبي لقرية قلندول في الموقع الذي خلا بوفاة

(فتوى ٥٤/١/٢٨٢ بجلسة ٢٣/٢/١٩٩٢)

قاعدة رقم (٩١)

المبدأ :

قانون الإدارة المحلية رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٩ معذلا بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ قد وضع شروط وضوابط موضوعية للمرشحين من فئات معينة — حظي على هذه الفئات التقدم لترشيحهم في نطاق الوحدات التي يعملون بوظائف قيادية أو رئاسية فيها هذا القيد يمثل مراعاة من الشروع لتأكيد تحقيق الصالح العام .

الحكمة :

ومن حيث انه عن الدفع بانعدام الحكم المطعون فيه لعدم تصديره باسم الشعب وهو بيان جوهرى يترتب على انقضائه انعدام الحكم عملاً بأحكام الدستور .

ومن حيث ان المادة ٧٢ من الدستور تنص على انه (تصدر الاحكام وتنفذ باسم الشعب)

ومن حيث ان اثبات من الأوراق ان الحكم المطعون فيه قد صدر باسم الشعب ويوقع عليه من رئيس المحكمة وسكرتيرها واستوفى سائر الاجراءات الشكلية التى تتطلبها القانون لصحته - فانه يكون والحال هذه قد صدر متفقاً وصحيحاً أحكام الدستور والقانون ويكون النعمى عليه ملا مقدم قد جاء على غير سند من القانون حرياً بالالتفات عنه .

ومن حيث ان المادة ٧٥ من قانون الادارة المحلية رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ معدلاً بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ تنص على انه لا يجوز للعمداء أو المشايخ أو رؤساء الوحدات المحلية أو مديري المصالح أو رؤساء الأجهزة التنفيذية فى نطاق هذه الوحدات الترشيح لعضوية المجالس الشعبية المحلية للوحدات المحلية التى تدخل فى نطاق وظائفهم قبل تقديم الاستقالة منها .

ومن حيث ان مفاد ما تقدم ان المشرع حرص على حسن سير المرافعة العامة بانتظام واضطراد فى الوقت الذى عنى فيه الدستور على النص فى المادة (٦٢) الحقوق السياسية ومن بينها حق الترشيح والانتخاب باعتبارها من الحقوق العامة التى حرص الدستور على كفالتهما وتمكين

المواطنين من ممارستها واعتبارها واجبا وطنيا لاتصالها بالسيادة الشعبية
وانه لا تقوم للحياة النيابية قائمة بدونهما ولا تتحقق للسيادة الشعبية
اعادها اذ هما افرغا من المضمون الذى يكفل جدية وفاعلية ممارستها •

وفى هذه الممارسة حرص الدستور فى المادة (٤٠) منه على تأكيد
مبدأ المساواة القانونية وجعلها رهينة بشروطها الموضوعية التى تترد الى
طبيعة الحق الذى يكون محلا له وما تقتضيه ممارستها من متطلبات ومن ثم
توافرت سلطة المشرع التقديرية لمقتضيات الصالح العام فى وضع الشروط
الموضوعية التى تتحدد بها المراكز القانونية التى يتساوى بها الافراد امام
القانون بحيث يكون لمن توافرت فيهم هذه الشروط دون سواهم ممارسة
هذه الحقوق وراعى المشرع هذه القواعد عند تنظيمه للحقوق السياسية
بحيث يتعين الا تودى الى مصادرتها أو الانتقاص منها أو التمييز فى اسس
مباشرتها أو التعارض مع مبدأ تكافؤ الفرص لمن تسائل مراكزهم القانونية •

ومن حيث ان مفاد ما تقدم ان القانون وقد وضع شروط وضوابط
موضوعية للمرشحين من فئات معينة وحظر على هذه الفئات التقدم للترشيح
فى نطاق الوحدات التى يعملون بوظائف قيادية أو رئاسية فيها فان هذا
القيد انما يمثل مراعاة من انشراح لتأكيد تحقيق الصالح العام •

ومن حيث ان الظاهر من الاوراق ان الطاعن يشغل وظيفة مدير عام
مكتب التأمينات لمركز مظاى وقام بترشيح نفسه لعضوية المجلس الشعبى
المعلى للمحافظة فمن ثم يخضع لاحكام المادة ٧٥ من القانون رقم ٤٣
لسنة ١٩٧٩ من قانون الادارة المحلية والتى تعطر على من يشغل وظيفة

العمد والمشايخ أو رؤساء الوحدات المحلية أو مديري المصالح — قبل تقديم استقالتهم ولم يتقدم باستقالته قبل تقديمه للترشيح لعضوية المجلس الشعبي المحلي للمحافظة المنيا أو يكون قد افتقد أحد الشروط الموضوعية التي طلبها القانون في المرشح • ولا ينال من ذلك انه يعمل مديرا لمكتب تأمينات مركز مطاى أو ان الحكمة من النفي والتفجير الصحيح له انه رعاية للمصالح العام يحول بين انما ملين ذوى السلطات الرئاسية وبين تولى المناصب السياسية في دوائر عملهم وذات الحكمة محققة في الطعن المائل • اذ ان عضوية المجلس الشعبي المحلي للمحافظة تتضمن امتداد الاشراف والرقابة على أجهزة الادارة المحلية للوحدات التابعة لها ومن وحدت المراكز والاقسام ومن ثم تسرى عليها الضوابط والشروط المشار اليها في المادة (٧٥) سالفه الذكر لتحقيق الحكمة منها •

(طنين ٢٨١ لسنة ٣٩ ق جلسة ٢٧/٦/١٩٩٣)

٤ - عدم اختصاص وحدات الإدارة الطبية بالمرافق ذات الطبيعة الخاصة

قاعدة رقم (٩٢)

المبدأ :

وحدات الإدارة الطبية لا تملك ثمة اختصاص بالنسبة الى المرافق القومية او المرافق ذات الطبيعة الخاصة التي يصدر بتحديداتها قرار من رئيس الجمهورية وحققها في الاشراف والرقابة مقصور على المرافق ذات الصانع المحلي وفيما يتعلق بأموال الدولة الخاصة والعامة فانها تلتزم بالحفاظ عليها وحمايتها من التعديات وهذا الحق يجد نطاقه في الاملاك غير المخصصة للمرافق القومية التي تخرج برمتها وما تحوزه وما هو مخصص لها من مجال اشراف الوحدات الطبية .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٧/١١/١٩٩١ فاستبان لها ان المادة (١) من القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء الهيئة القومية لسكك حديد مصر تنص على ان « تنشأ هيئة قومية لإدارة مرفق السكك الحديدية تسمى « سكك حديد مصر » وتنص المادة (٢) من قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤١ لسنة ١٩٧٩ والمعدل بالقانونين رقمي ٥٠ لسنة ١٩٨١ و ١٤٥ لسنة ١٩٨٨ على أن « تتولى وحدات الإدارة المحلية في حدود السياسة العامة والخطة العامة للدولة إنشاء وإدارة جميع المرافق العامة الواقعة في دائرها » كما تتولى هذه الوحدات كل في نطاق اختصاصها جميع الاختصاصات التي تتولاها الوزارات بمقتضى القوانين واللوائح المعمول بها وذلك فيما عدا المرافق القومية أو ذات الطبيعة الخاصة

التي يصدرها قرار من رئيس الجمهورية وتحدد اللائحة التنفيذية المرافق التي تتولى المحافظات إنشاءها وإدارتها والمرافق التي تتولى انشاءها وإدارتها الوحدات الأخرى للإدارات المحلية » وتنص المادة (٦١) من القانون ذاته على أن « يتولى المجلس الشعبي المحلي للحى فى نطاق السياسة العامة للمدينة الرقابة والإشراف على مختلف المرافق ذات الطابع المحلي فى نطاق الحى ٠٠٠ » كما تنص المادة (٢) من اللائحة التنفيذية لقانون نظام الإدارة المحلية الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٠٧ لسنة ١٩٧٩ والمعدلة بالقرار رقم ٣١٤ لسنة ١٩٨٢ والقرار رقم ١٢٥١ لسنة ١٩٨٨ على أن « تتولى وحدات الإدارة المحلية فى نطاق السياسة العامة للدولة والخطة العامة وعلى النحو المبين فى هذه اللائحة إنشاء وإدارة جميع المرافق العامة الواقعة فى دائرتها فيما عدا المرافق القومية وكذلك ما يصدر من رئيس الجمهورية باعتباره من المرافق العامة ذات الطبيعة الخاصة ٠٠٠ وتنص المادة (٧) من ذات اللائحة على أن « ٠٠٠٠٠ تبأشر الوحدات المحلية كل فى دائرة اختصاصها الأمور الآتية : ٠٠٠٠٠٠ للمحافظة وفقاً لأحكام القانون على أملاك الدولة العامة والخاصة وإدارتها وتنظيم استغلالها والتصرف ومنع التعديات عليها ٠٠

واستظهرت الجمعية من تلك النصوص أن وحدات الإدارة المحلية لا تملك ثمة اختصاص بالنسبة إلى المرافق القومية أو المرافق ذات الطبيعة الخاصة التي يصدر بتحديددها قرار من رئيس الجمهورية ، وأن حقها فى الإشراف والرقابة مقصور على المرافق ذات الطابع المحلي . وفيما يتعلق بأموال الدولة الخاصة والعامة فإنها تلتزم بالمحافظة عليها وحمايتها من التعديات وهذا الحق يجد نطاقه فى الأملاك غير المخصصة للمرافق القومية التي تخرج برمتها وما تحوزه وما هو مخصص لها من مجال إشراف أنوحدات المحلية . ولما كان ذلك وكانت هيئة سكك حديد مصر تعد من

نلحق القومية فانه ليس لأحى من حى السويس أو حى الاربعين أن يدعى
حقاً على الاراضى المخصصة لها ، ومن ثم فان تعديه على اراضى هذا
المرفق القومى على النحو المشار اليه بصدد الوقائع يعد تعدياً على املاك
مخصصة للغير لا يتكسبه حقاً عليها وبالتالي يتعين الزامه برد تلك الاراضى
الى الهيئة باعتبارها داخلة فى نطاق مرفق السكك الحديدية .

بذلك :

اتتت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى الزام الوحدة
المحلية - حى الاربعين وحى السويس - برد الارض الداخلة فى نطاق
مرفق السكك الحديدية الى الهيئة القومية لسكك حديد مصر .

(فتوى ١٨٨٥/٢/٣٢ جلسة ١٩٩١/١١/١٧)

٥ - إنشاء الصناديق الفرعية للإعانات
وتشكيل مجالس إدارتها

قاعدة رقم (٩٢)

المبني :

تختص المحافظات دون غيرها بتطبيق أحكام القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ بشأن المؤسسات والجمعيات الخاصة ومن بينها إنشاء الصناديق الفرعية للإعانات وتشكيل مجالس إدارتها وكذلك شهرها .

الفتوى :

ولئن كانت مدينة الأقصر لطابعها الأثري والحضارى المريق انشئت بقرار من رئيس الجمهورية على غرار ما يجرى به إنشاء المحافظات طبقا للمادة ١/١ من قانون الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المعدلة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ ولرئيس المدينة ذات الاختصاصات التى وسدت للمحافظين بمقتضى أحكام المواد من ٢٥ الى ٢٩ من ذات القانون الا أن قرار انشائها لم يشأ رغم ذلك أن يضمن عليها وصف المحافظة وهو ما تجلى صراحة حينما لزم القرار رئيس المدينة بتقديم تقارير دورية الى وزير الإدارة المحلية عن نتائج الاعمال فى مختلف الانشطة التى تزاولها المدينة وأية موضوعات تحتاج الى تنسيق مع المحافظة التابعة لها المدينة - صحيح الأمر بالنسبة الى هذه المدينة انها لا تعدو أن تكون مدينة ذات طابع خاص منح المشرع رئيسها للاعتبارات المشار اليها اختصاصات نمثل اختصاصات المحافظين بيد أن المشرع لم يسبغ عليها وصف المحافظة - مؤدى ذلك انه ما كان يجوز لرئيس المدينة أن يصدر قراره بإنشاء صندوق فرعى بمدينة الأقصر خاص بإعانات

(٢٢ - ١٩ ج ٢)

الجمعيات الخاصة المشهورة بمدينة الأقصر على سند من أحكام القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ بشأن المؤسسات والجمعيات الخاصة ذلك أن الاختصاص بتطبيق أحكام هذا القانون ومن بينها إنشاء الصناديق الفرعية للإعانات وتشكيل مجالس إدارتها وكذلك شهرها إنما ينمق للمحافظات دون غيرها كما أنه ليس للإدارة الاجتماعية بالمدينة أدنى اختصاص في هذا الخصوص فلا يجوز بها لذلك معاملتها ذات المعاملة المقررة لمديرية الشؤون الاجتماعية بمحافظة قنا إذ المدينة ما اهتكت تابعة لمحافظة قنا لم تنفصل عنها — عدم صحة هذا القرار لعدم استقامة سنده قانوناً .

(فتوى رقم ٦٥٢ بتاريخ ١٩٩٣/٨/٥ ملف رقم : ٥٧/١/٥٨)

الامانة والتليفزيون

١ - بدل طبيعة العمل المقرر بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٠٦ لسنة ١٩٥٩ يخص العاملين بالامانة ، ولا ينطبق على العاملين بقطاع السينما

٢ - احقية المتقولين الى اتحاد الامانة والتليفزيون وفقا للقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ في الحصول على التزايا الاكبر التي تقررت بالاتحاد بعد التنقل اليه

٣ - نقل العامل الذي يحصل على مؤهل عالي التناء الخدمة الى مجموعة الوظائف التخصصية يدخل في السلطة التقديرية لجهة الادارة

٤ - خضوع الترقية للوظائف الطبية بالاتحاد للقواعد الواردة بلاتحة العاملين به ، فالانحسار ليس منشأة طبية

٥ - عدم خضوع مقابل الاحاديث العينية للتشيخ متولى الشعاروى للضريبة

قاعدة رقم (٩٤)

المبدأ :

١ - بدل طبيعة العمل المقرر بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٠٦ لسنة ١٩٥٩ يخص العاملين بالإذاعة ولا ينطبق على العاملين بقطاع السينما .

بدل طبيعة العمل المقرر بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٠٦ لسنة ١٩٥٩ يخص طائفة العاملين بالإذاعة - أثر ذلك : - أعمال حكمة على هؤلاء العاملين دون غيرهم نظير ما يقومون به من عمل يمتد الى غير ساعات العمل الرسمية في الحكومة - القرار المشار اليه لا ينطبق على العاملين بقطاع السينما - لا يغير من ذلك ادعاج قطاع السينما في مؤسسة الإذاعة والتليفزيون أساس ذلك : - ان ما كان مطبقا من قواعد خاصة في هيئة الإذاعة لفئة بذاتها يبقى على حاله ولا يمتد ليشمل جميع افراد المؤسسة الجديد - .

المحكمة :

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة جرى بأن الاستثناء الذي أورده قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٠٦ لسنة ١٩٥٩ بحسب ما يبين من أصل تقريره من تاريخ العمل بالقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٩ يخص العاملين في الإذاعة فحكمه مقصور عليهم دون من عداهم وهو من ناحية أخرى مقيد بالشرط الذي جملة القرار موجبا له كمكافأة نظير ما يقومون به من عمل يمتد الى غير ساعات العمل الرسمية في الحكومة ، ولا يغير من ذلك ما نص عليه في القرارات الجمهورية المتعاقبة بتنظيم المؤسسة العامة للسينما والإذاعة والتليفزيون من استمرار العمل بالقواعد السارية في هيئة الإذاعة بالنسبة الى الشئون المالية والإدارية وشئون الموظفين لأن ما كان مخصصا من القواعد المطبقة في هيئة الإذاعة لفئة بذاتها يبقى على حاله

ولا يمتد ليشمل جميع أفراد المؤسسة الجديدة • واطتت المحكمة انى أن المطالبة بهذا البدل من جانب المدعين على غير سند من القانون •

ومن حيث أن على مقتضى ما تقدم يكون الطعان فى محلها ويكون الحكم المطعون فيه قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه وتأويله مما يتعين معه الحكم بقبول الطعنين شكلا وفى الموضوع. بالناء الحكم المطعون فيه ورفض الدعوى والزام المدعين المصروفات •

(طعان ١٣٩٩ و ١٤٤٤ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٦/٣/١٩٨٦)

نص المبنى (طعن رقم ١٥٢٥ لسنة ٩٢ ق جلسة ١٣/٣/١٩٨٨)

(طعن رقم ٣٣٤٧ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢٣/٣/١٩٨٦)

قاعدة رقم (٩٥)

المبدأ :

عدم وجود اعتماد مالى لصرف بدل طبيعة عمل بموجب القرار الجمهورى ١٦٠٦ لسنة ١٩٥٩ - عدم جواز المطالبة بالبدل •

الحكمة :

« ومن حيث أن الطعن يقوم على أسباب حاصنها ان الحكم المطعون فيه قد خالف القانون لانه وفقا لما استقر عليه قضاء المحكمة الادارية العليا فان القرار الادارى اذا كان من شأنه ترتيب آثار مالية جديدة على خاتق الخزاة العامة فانه لا يتولد أثره حالا ومباشرة الا اذا كان ممكنا وجائزا قانونا بوجود الاعتماد المالى الذى يستلزمه تنفيذه لمواجهة هذه الأعباء ونظرا لعدم وجود اعتماد مالى لتنفيذ القرار الجمهورى رقم ١٦٠٦ لسنة ١٩٥٩ فانه لا يكون من حق المدعية المطالبة ببندل طبيعة العمل المشار اليه •

ومن حيث أنه من المقرر فى قضاء هذه المحكمة انه اذا كان القرار

الاداري من شأنه ترتيب اعباء مالية جديدة على عاتق الخزنة العامة فان اثره لا يتولد حالا ومباشرة الا اذا كان ذلك ممكنا ونجازا قانونا ويصبح كذلك بوجود الاعتماد المالي اللازم لتنفيذه فاذا لم يوجد هذا الاعتماد اصلا كان القرار غير ممكن تنفيذه .

حيث ان من الثابت على ما جرى به قضاء هذه المحكمة في قضايا مماثلة انه تم رد بالميزانية الاعتمادات اللازمة لصرف بدل طبيعة العمل المطالب به وذلك حتى تاريخ رفع الدعوى ومن ثم فان اعمال حكم الاحالة المشار اليها على قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٠٦ لسنة ١٩٥٩ لا يمكن تنفيذه لعدم وجود الاعتماد المالي واذا ذهب الحكم المطعون فيه الى تقرير هذا البديل للمدعين فانه يكون قد خالف القانون جديرا بالالغاء وتكون الدعوى غير قائمة على سند من القانون خلية بالرفض مع الزام المدعين بالمصروفات .

(طعن ١٠٦ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٨٧/١/٢٥)

(طعن ١٥٩٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٨٧/٢/٢٢)

(طعن ١٦٤٩ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٨٧/٢/١٥)

للصفحة رقم (٩٦)

البيضاء :

القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٩ في شأن الاذاعة للصرة معذلا بالقانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٢ وقرار رئيس الجمهورية رقم ٧١٧ لسنة ١٩٥٩ - قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٢٧ بانماذج هيتس السرح والسينما - البديل للقرور الصالحين بالاذاعة مقصور عليهم دون ما عداهم - مناهل هذا البديل هو اعتماد العمل بالاذاعة الى غير ساعات العمل الرسمية في الحكومة - بقدر

هذا البديل رغم تحويل الإذاعة الى مؤسسة عامة للإذاعة والتليفزيون بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ بإنشاء المجلس الأعلى للمؤسسات العامة - اثر ذلك : - عدم احقية العاملين فى مؤسسة السينما للبديل المقرر للعاملين بالإذاعة - لا وجه للقول بان ميزانية مؤسسة المسرح والسينما ضمت الى ميزانية هيئة الإذاعة اعتبارا من السنة المالية ٦٤ - ١٩٦٥ بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٢٠ لسنة ١٩٦٤ - اساس ذلك : ان قسم الميزانية للهيأتين المشار اليهما قصد به توحيد النظم المالية والمصرف المالية وسهولة الاشراف والرقابة - لا يتعدى ذلك الى توحيد القواعد المطبقة على العاملين بكتلا الجهتين هيئت المسرح والسينما - قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٢٧ لسنة ١٩٧١ ادمج الهيأتين معا - لم يقرر المشرع منع البديل المقرر للعاملين بالإذاعة للعاملين بالهيئة الجديدة - لم يبرج الاعتماد المالى الاكراه بالميزانية - اثر ذلك : - عدم احقية العاملين بهيئة المسرح والسينما البديل المقرر للعاملين بالإذاعة - .

المحكمة :

ومن حيث أن الطعن يقوم على أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ فى تأويله وتطبيقه ذلك أن تقرير هذا البديل وغيره من البدلات المالية إما كان نوعا انما يتطلب ضرورة توافر الاعتماد المالى الذى يتم الصرف منه وقد تعتمد على الجهة الادارية توفير هذا الاعتماد الخاص بذلك النوع من البدلات لمن تلقوا فى تاريخ لاحق على بدء تقريره حال صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٠٦ لسنة ١٩٥٩ حيث كان الاعتماد متوافرا بالنسبة الى العاملين الاصليين الموجودين حال تقريره بداءة ، ومن ثم فاق من تلقوا من جهات أخرى كالعاملين بالمؤسسة المصرية العامة للسينما فى تاريخ لاحق على هذا التاريخ ومنهم المدعوا لا يحق لهم تضافى ذلك للبديل طالما لم يتوافر الاعتماد المالى اللازم .

ومن حيث أنه سبق لهذه المحكمة أن قضت بأن قرار رئيس الجمهورية

رقم ١٦٠٦ لسنة ١٩٥٩ الصادر بمقتضى السلطة المقررة فى المادة ٣ من القانون رقم ٣٨٣ لسنة ١٩٥٩ بإدخال بعض التعديلات فى التشريعات القائمة والتي تقضى بأن تأخذ النصوص الواردة فى القوانين فى شأن ترتيب المصالح العامة حكم القرارات الصادرة من رئيس الجمهورية فى هذا الشأن الى أن يتم إلغاؤها أو تعديلها بقرارات منه هو تعديل لنص المادة ١٣ من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٩ المعدل بالقانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٣ فى شأن الإذاعة المصرية ، وهو النص الذى ظل قائما بعد العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٧١٧ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم إذاعة الجمهورية العربية بمقتضى المادة ٢٢ منه ، وكان يقضى بأن :

١ — تسرى فى شأن جميع موظفى الإذاعة ومستخدميها الأحكام المنصوص عليها فى نظام موظفى الدولة والقوانين الأخرى المنظمة لشئون الموظفين .

٢ — واستثناء مما تقدم يتقاضى هؤلاء الموظفون والمستخدمون أجرا اضافيا لا يزيد على ٢٥٪ من مرتباتهم بصفة مكافأة نظير ما يقومون به من عمل يمتد الى غير ساعات العمل الرسمية فى الحكومة ، واقتصر هذا التعديل على البند (٢) اد تغير لنظر الأجر الإضافي الى بدل طبيعة عمل فأصبح النص يجرى كالآتى :

٣ — واستثناء مما تقدم يتقاضى هؤلاء الموظفون والمستخدمون بدل طبيعة عمل لا يزيد على ٢٥٪ من مرتباتهم نظير ما يقومون به من عمل يمتد الى غير ساعات العمل الرسمية وهذا الاستثناء بحسب ما يبين من أصل

بقريره من تاريخ العمل بالقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٩ انما يخص العاملين في الاذاعة فحكمه مقصور عليهم دون ما عداهم ، وهو من ناحية أخرى مفيد بالشرط الذي جعله انقرار موجبا له كمكافأة نظير ما يقومون به من عمل يمتد الى غير ساعات العمل الرسمية في الحكومة ، وقد بقي هذا الحكم قائما بعد تحويل الاذاعة الى مؤسسة عامة للإذاعة والتليفزيون بدقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ بإنشاء المجلس الأعلى للمؤسسات العامة .

ومن حيث أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٢٠ لسنة ١٩٦٤ يربط ميزانية الخدمات للسنة المالية ١٩٦٥/٦٤ قد تعين التأشير في الميزانية على ضم ميزانية مؤسسة فنون المسرح والموسيقى الى ميزانية هيئة الاذاعة اعتبارا من السنة المالية ١٩٦٥/٦٤ .

ومن حيث أن الضم قصد به توحيد النظم المالية والمصرف المالي وسهولة الاشراف والرقابة ويقف اثر قرار ربط الميزانية عند حد اقرار تقدير إيرادات الدولة في عام واحد دون أن يمتددا الى القول بادماج المؤسساتين أو توحيد القواعد التي تحكم العاملين في كل منها واستفادة كل من الميزات المقررة للآخرين . ولا يغير من الحكم المتقدم في شيء إعادة تنظيم مؤسسة فنون المسرح والموسيقى بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٦٦ والنص في المادة ١٥ منه على أن يعمل بالقواعد السارية في هيئة الاذاعة بالنسبة الى الشئون المالية والادارية وشئون العاملين الى أن تصدر اللوائح الخاصة بالمؤسسة .

ومن حيث أن ادماج هيتى المسرح والسينما بقرار رئيس الجمهورية

رقم ٤٨٣٧ لسنة ١٩٧١ لا يغير من الوضع في شيء خاصة وأنه لم يصدر قرار رئيس الجمهورية بمنح هذا البديل للعاملين بمؤسسة فنون المسرح قبل وبعد ادماجها ولم يدرج الاعتماد المالي اللازم له بالميزانية وحتى صدور الحكم المطعون فيه .

ومن حيث أنه تأسيساً على ما تقدم يكون الضعن المائل في محله ويكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تأويل القانون وتطبيقه فيما قضى به من استجابة لطلبات المدعين ، مما يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلاً وبإلغاء الحكم المطعون فيه ورفض الدعوى والزام المدعين المصروفات .

(طعن ٧١٤ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٨٧/٢/٢٢)

٢ - احقية النقولين الى اتحاد الاذاعة والتليفزيون وفقا
للقانون ١١١/١٩٧٥ في الحصول على المزايا الاكبر التي تقررت
بالاتحاد بعد النقل اليه

قاعدة رقم (٩٧)

المبدأ :

احقية العاملين النقولين من المؤسسات المملوكة الى اتحاد الاذاعة
والتليفزيون وفقا لاحكام القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ في الحصول على
المزايا الاكبر التي قررت بالاتحاد بعد نقلهم اليه ، وعدم جواز الجمع بينها
وبين تلك المزايا المماثلة السابق الاحتفال بها لهم عند النقل .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقمى الفتوى
والتشريع بجلستها المنعقدة في ١٩٨٧/٥/٦ فاستعرضت المادة (٨)
من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ بعض الاحكام الخاصة بشركات القطاع
العام الممثل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٦ التي تنص على أن « تلغى
المؤسسات العامة التي لا تمارس نشاطا بذاتها ويستمر العاملون
هذه المؤسسات في تقاضى أجورهم وبدلاتهم الى أن يصدر قرار من الوزير
المختص بالاتفاق مع الجهات ذات الشأن بنقلهم بأقدمياتهم الى الشركات
العامة أو جهات حكومية كما يحتفظ العاملون المنقولون بما كانوا
يتقاضونه من بدلات تمثيل ومتوسط ما كانوا يحصلون عليه من حوافز
ومكافآت وأرباح وايه مزايا مادية أو عينية أخرى خلال عامي ٧٤ ، ١٩٧٥
وذلك بصفة شخصية مع عدم الجمع بين هذه المزايا وما قد يكون مقررا من
مزايا مماثلة في الجهة المنقول اليها العامل وفي هذه الحالة يصرف له أيها
أكبر ... » واستبان لها أن المشرع تجنبا منه للاضرار بالمعامل المنقول

نتيجة لالغاء المؤسسة المنقولة منها قرو له الاحتفاظ بتحويل المزايا التي كان يتقاضاها قبل نقله دوغما قيد سوى عدم الجمع بين ميزتين متماثلتين مع احتفاظه بالميزة الأكبر ولو أدى ذلك الى زيادة مرتبة بالجهة المنقول اليها من مرتبات نظرائه من العاملين بهذه الجهة .

ومن حيث أنه في تحديد المزايا التي يحق للعامل المنقول الاحتفاظ بها بصفة شخصية لم ينظر المشرع الى مجموع المكافآت والعوافز والأرباح وغيرها من المزايا المادية أو العينية التي كان يتقاضاها من المؤسسة الملقاة انما استلزم النظر الى كل ميزة على حدة ومقارنتها بمثلتها بالجهة المنقول اليها بحيث لا يحتفظ العامل بالميزة التي كان يتقاضاها قبل النقل الا اذا كانت هذه الميزة أكبر من مثلتها المقررة بالجهة المنقول اليها أو لم يكن لها مثل بهذه الجهة وفي كلتا الحالتين لا تندمج الميزة المحتفظ بها في المرتب ولا تعد عنصرا من عناصره وانما تظل متمتع بذاتيتها وتميزها عنه وهو الامر الذي يقتضى اجراء مقارنة جديدة كلما قررت ميزة مماثلة في الجهة المنقول اليها لتحديد الميزة الأكبر التي يحق للعامل المنقول الحصول عليها وذلك باعتبار أن اجراء المقارنة حكم مستمر وليس حكما مؤقتا ويؤيد ذلك ما سبق أن انتهت اليه الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ١٣/١٠/١٩٧٩ في حالة النقل التالي للاحتفاظ بالمزايا السابقة من أنه اذا كان مؤدى احتفاظ العامل بالمزايا بصفة شخصية وما قصد اليه المشرع من عدم الأضرار به نتيجة لالغاء المؤسسة الا يتأثر احتفاظه بالمزايا في حالة النقل التالي فيظل محتفظا بها غير أنه يتعين نزولا على حكم النص اجراء مقارنة جديدة بين المزايا المحتفظ له بها وتلك المقررة بالجهة التي نقل اليها للمرة الثانية لتحديد ما يحتفظ به منها خاصة وأن المشرع لم يشترط عدم تكرار النقل لاستمرار الاحتفاظ بالمزايا المشار اليها وما يؤكد هذا النظر ايضا ان المشرع لم يهدف من تقرير هذا الاحتفاظ تمييز العامل المنقول

عن زملائه بالجهة المنقول اليها انما قصد فقط عدم الاضرار به وذلك بالحفاظ على مستوى معيشته وترتب على ذلك القول بعدم جواز الجمع بين المزايا المحتفظ بها وتلك المماثلة لها التي تقرر بعد النقل لأن هذا الجمع يجاوز الغاية التي استهدفها المشرع من هذا الاحتفاظ ويؤدي الى تميز التعامل المنقول عن سائر زملائه بالجهة المنقول اليها وهو ما لم يقصده المشرع أو تنجه اليه ارادته وترتبيا عنى ما تقدم فإن قرار رئيس مجلس ائماء اتحاد الاذاعة والتليفزيون رقم ٢١٦ لسنة ٨٦ فيما تضمنه من منح العاملين المنقولين من المؤسسات المملوكة في الحالة المروضة للحوافز الأكبر التي قررت بهذه الجهة في تاريخ لاحق عن قتلهم اليها والغاء احتفاظهم بالمزايا المماثلة السابق الاحتفاظ بها لهم عند النقل يعتبر قرارا سليما يتفق وأحكام القانون ويكون التظلم منه غير قائم على سند من القانون وحقن بالرفض .

سندك :

اتتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أحقية العاملين المنقولين من المؤسسات المملوكة الى اتحاد الاذاعة والتليفزيون وفقا لأحكام لقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ في الحصول على المزايا الأكبر التي قررت بالاتحاد بعد قتلهم اليه وعدم جواز الجمع بينها وبين تلك المزايا المماثلة السابق الاحتفاظ بها لهم عند النقل .

(ملف ١٠٩٠/٤/٨٦ — جلسة ٨٧/٥/٨٦)

٢ - نقل العامل الذي يحصل على مؤهل على أثناء الخدمة الى مجموعة الوظائف التخصصية يدخل في السلطة التقديرية لجهة الإدارة

قاعدة رقم (٩٨)

المبدأ :

نقل العامل الذي يحصل على مؤهل عال أثناء الخدمة بدرجة من مجموعة الوظائف الفنية الى مجموعة الوظائف التخصصية لا يستند من القانون مباشرة وإنما يدخل في نطاق السلطة التقديرية لجهة الإدارة بمراعاة الضوابط الموضوعية لصالح العمل وحسن سير الرفق - الاجراء الذي تتخذه الإدارة في هذا الشأن يعتبر مجرد اقتراح يتوقف نفاذه على موافقة السلطة المختصة باعتماد الترقيات .

الحكمة :

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن المعلوم حصل على دبلوم المدارس الثانوية الصناعية في عام ١٩٦٢ والتحق بالخدمة بوظيفة مساعد فني بالفئة الثامنة الفنية المتوسطة اعتبارا من ٢١/٤/١٩٦٣ وسويت حالته طبقا للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ والقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ حيث رقى الى الفئة الخامسة بالرسوب من ٣١/١٢/١٩٧٦ ثم نقل الى الدرجة الثالثة الفنية من درجات القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بأقدمية في الدرجة السابعة الفنية من ١/٥/١٩٦٨ وقد حصل أثناء الخدمة على درجة الاجازة العالية (البكالوريوس) دور نوفمبر سنة ١٩٧٧ شعبة كهرباء اتصالات من كلية الهندسة جامعة الأزهر ، وتقدم في ١٧/١/١٩٧٨ مع آخرين من شاغلي مجموعة الوظائف الفنية المساعدة الذين يشغلون فئات أعلى من الفئة السابعة (فئة بداية التعين المعاملين على مؤهلات عليا) بطلبات لشغل

وظائف مهندسين بمجموعة الوظائف التخصصية بذات فياتهم التي وصلوا اليها بالمجموعة الفنية المتباعدة وهي مجموعة ادنى من المجموعة التخصصية ، ونظرا لأن جداول تقييم وترتيب وظائف قطاع الهندسة الاذاعية لم يكن قد تم اعتمادها بعد وتفيدا لمنشور وزارة المالية بشأن اعداد الموازنة العامة للدولة لعام ١٩٧٨ الذى نص على أنه « يمكن للادارات ووحدات الحكم المحلى والهيئات الحكومية والاقتصادية أن تتقدم ضمن مشروع موازنتها للسنة المالية ١٩٧٨ باقتراح نقل بعض الوظائف من مجموعة وظيفية الى أخرى وذلك تصويبا لوضع هذه الوظائف ... ومراعاة القواعد التالية (أ) يجوز نقل العامل بفئة المالية من المجموعة المكتبية والفنية الى المجموعتين التنظيمية والادارية أو التخصصية اذا كان حاصله على مؤهل عالى يشغل فئة أعلى من فئة التعيين ٠٠٠٠ (د) يراعى فى جميع احوال نقل الفئة من مجموعة وظيفية الى أخرى الا يودى النقل الى تداخل الفئات الواردة بموازنة الوحدة بحيث يكون متسقا مع التسلسل الهرمى المناسب داخل كل مجموعة وظيفية ٠٠٠٠ » فقد عرضت طلبات هؤلاء العاملين مع بيان الحالة الوظيفية لكل منهم على لجنة مديري ادارات قطاع الهندسة الاذاعية بجنتها المعقودة بتاريخ ١٩٧٨/٦/٢٦ بالتطبيق لنص المادة (٢٠) من لائحة نظام شئون العاملين بالاتحاد فقررت أن يكون نقل العاملين الى مجموعة الوظائف العالية (التخصصية أو التنظيمية والادارية) حسب المؤهل وبعد دراسة تجريها لجنة فنية طبقا للمعايير والضوابط الآتية : ١ - أن يكون المطلوب نقله يشغل فئة أعلى من فئة بداية التعيين بالمجموعة العالية طبقا للفقرة (أ) من البند (١٠) من منشور وزارة المالية بقواعد اعداد الموازنة العامة للدولة ٢ - احتياج العمل للتخصص والمستوى الذى سينقل اليه مقدم الطلب ٣ - وجود وظيفة شاغرة فى نفس المستوى. ونص التخصص بالمجموعة العالية ٤ - أن يؤخذ فى

الاعتبار السلوك الوظيفي لتقديم الطلب وتقارير كفاية السنة السابقة .
٥ - أن لا يترتب على نقل مقدم الطلب الى وظيفة بالمجموعة المالية عجز
في العمالة من ذات تخصصه بالمجموعة المتوسطة بالجهة الاصلية التي يعمل
ها ٦ - أن تتأكد اللجنة من المستوى العلمي والخبرة لدى المتقدم
وصلاحيته لشغل الوظيفة المطلوب النقل اليها في المجموعة العالية بالفئة
التي وصل اليها بالمجموعة المتوسطة ، وقد صدر تنفيذاً لذلك القرار رقم
٦٤٠ بتاريخ ١٩٧٨/٧/٨ بتشكيل لجنة لدراسة طلبات المتقدمين من شاغلي
مجموعة الوظائف المتوسطة (فنية وكتاية) الذين حصلوا اثناء الخدمة على
مؤهلات هندسية عانة لشغل وظائف مهندسين بالمجموعة التخصصية حيث
اجتمعت اللجنة أيام ١٩٧٨/٩/١١ و ١٩٧٨/١٠/١٥ ، ١٩٧٨/١٢/٩ ولم يحضر
المطعون ضده المقابلة رغم اتيه عليه بموعد المقابلة ، وقد وافقت لجنة
مديرى القطاع بتاريخ ١٩٧٩/٣/٥ على ما انتهت اليه اللجنة وبالتالي فلم
نقل المدعى الى احدى الوظائف التي تقدم بطلب شغلها .

ومن حيث أن مفاد ما تقدم أن نقل العامل الذى يحصل على مؤهل
د ل اثناء الخدمة بدرجة من مجموعة الوظائف الفنية الى مجموعة الوظائف
التخصصية لا يستمد حقه فيه بقوة القانون مباشرة وانما تجر به الادارة بما
لها من سلطة تقديرية في هذا الشأن في اطار الضوابط المشار اليها ضافاً
لصالح العمل ولحسن سير المرفق العام وبراعة ان الاجراء الذى تتخذه
الادارة في هذا الشأن لا يبدو أن يكون اقتراحاً يتوقف فعاذه على موافقة
السلطة المختصة باعتماد الميزانية .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن المطعون ضده رفض الحضور
لمقابلة اللجنة المشكلة بالقرار رقم ٦٤٠ بتاريخ ١٩٧٨/٧/٨ لدراسة طلبات
المتقدمين من شاغلي مجموعة الوظائف المتوسطة (فنية وكتاية) الذين
حصلوا اثناء الخدمة على مؤهلات هندسية لشغل وظائف مهندسين
(٢٠ م - ج ٢)

بالمجموعة التخصصية رغم انتييه عليه بموعده انمقادهام ملا ذلك بأن هذا
الاجراء من قبل الادارة يحمل معنى عدم المساواة بينه وبين زملائه والنيل
من قدراته وكفاءته المشهود بها والثابتة في تقاريره الفنية ومن ثم يكون
المطعون ضده ، قد أخل بالأوضاع والاجراءات التي تقررت لدراسة طلبات
نقل العاملين طبقا لما سلف يياه ومن ثم تكون دعواه غير قائمة على سند
من القانون خليقة بالرفض ولا يغير من ذلك ادعاءه بصدر قرارات سابقة
نقل بعض العاملين الذين حصلوا على مؤهلات عالية أثناء الخدمة دون أن
نضع الادارة ضوابط مثل التي قررتهما مؤخرا ، اذ من المقرر ان النقل في
هذه الحالة وكما سبق البيان لا يتم بقوة القانون وانما هو سلطة تقديرية
للادارة تجريها لصالح العمل وحسن سير المرفق العام ودون أن يترتب عليه
تدخل في الفئات الواردة بموازنة الوحدة بحيث يكون متسقا مع التسلسل
الهرمي المناسب ولذلك فلا تريب على الادارة ان هي وضعت من الضوابط
ما يلزم لضمان تنفيذ ذلك . أما الادعاء بأن الادارة خالفت فيما بعد الضوابط
المشار اليها بالنسبة لاثني من العاملين فانه ودون التعرض لبحث شرعية
انقرارات التي صدرت بذلك فان من المقرر أن الخطأ لا يبرر الخطأ
ولا يربط للمطعون ضده حقا أما فيما يتعلق بما أثاره المطعون ضده بشأن
صدور فتوى من المستشار القانوني للاتحاد تؤيد طلباته والادعاء بموافقة
الوزير عليها فانه أيا كان الأمر في هذا الشأن فذلك لا يكسب المطعون
ضده حقا على خلاف القانون .

ومن حيث أنه برئيا على ما تقدم واذ قضى الحكم المطعون فيه بغير
هذا النظر فانه يكون قد خالف القانون واخطأ في تطبيقه وتأويله الأمر الذي
يتعين منه الحكم بقبول الطعن شكلا وفي موضوعه بالنقض الحكم المطعون
قبه ويرفض الدعوى والزام المدعى المصروفات .

(طعن ٣٥٥ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٨٨/١/٢٦)

٤ - خضوع الترقية للوظائف الطبية بالاتحاد للقواعد الواردة
بلائحة العاملين به فالاتحاد ليس منشأة طبية

قاعدة رقم (٩٩)

المبدأ :

القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٨١ بتنظيم المنشآت الطبية لا ينطبق على
الترقيات الى الوظائف الطبية باتحاد الاذاعة والتليفزيون - اساس ذلك :
ان الاتحاد المذكور ليس منشأة طبية - مؤدى ذلك : خضوع الترقية للوظائف
الطبية بالاتحاد للقواعد الواردة بلائحة العاملين به - .

الحكمة :

ومن حيث أنه عن التدخل الاضامى فقد جرى قضاء المحكمة
الادارية العليا على قبول التدخل الاضامى الى أحد الخصوم طالما
لا يطلب التدخل لنفسه أكثر مما يطلبه الخصم المنضم وهو الأمر الذى
توافر فى شأن التدخل الاضامى المائل ، حيث أن الخصم التدخل
اضاميا لا يطلب أكثر مما قام عليه طعن جهة الادارة ، وهو رفض دعوى
المدعى ، ومن ثم يقبل هذا التدخل ، ولا سبيل الى اطراحه .

ومن حيث أن القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٨١ بتنظيم المنشآت الطبية ينأى
بمجالات تطبيقه عن أن يكون قانونا منظما للترقية الى الوظائف الطبية
باتحاد الاذاعة والتليفزيون ، وانما المرد فى تلك الترقية الى لائحة العاملين
بالاتحاد دون القانون المشار اليه والذى تنصرف أحكامه الى الميادات
الخاصة والمشاركة والمستشفيات الخاصة ودور النقاة بحيث لا يعتبر اتحاد
الاذاعة والتليفزيون منشأة طبية فى مفهوم أحكامه .

ومن حيث أن المادة ٤٣ من لائحة العاملين باتحاد الاذاعة والتليفزيون
المعدلة بقرار رئيس مجلس الامناء رقم ٩٤ لسنة ١٩٨٤ الصادر فى ٣ من
أبريل سنة ١٩٨٤ تنص على أن :

« تبخل مدة الاعارة في حساب الماش واستحقاق الملاوة والترقية ، ولا يجوز في غير حالات الاعارة التي تقتضيها مصلحة قومية يقدمها رئيس مجلس الامناء ترقية العامل الى وظائف من درجة مدير عام فأعلى قبل مضي سنة على الأقل على عودته من الاعارة كما لا يجوز اعارة أحد شاغلي تلك الوظائف قبل مضي سنة واحدة على الأقل من تاريخ شغلها .

ومن حيث أن الثابت أن المدعى الدكتور تمت اعارته اعتبارا من ١٩٧٧/٩/٢٢ وانتهت في ١٩٨٤/٥/٢١ ، في حين صدر القرار المطعون عليه رقم ١٨ لسنة ١٩٨٥ بتاريخ ١٩٨٥/١/١٣ بترقية المطعون على ترقيتها الدكتور / الى وظيفة مدير عام الرعاية الطبية باتحاد الاذاعة والتليفزيون ، ومفاد ذلك أن القرار الطعن انما صدر في ظل العمل بالمادة ٤٣ من لائحة العاملين بالاتحاد المشار اليه ، ومن ثم يخضع لما ورد بها من أحكام تغطي الترقية الى وظيفة من درجة مدير عام فأعلى قبل مضي سنة على الأقل على العودة من الاعارة اصلا لقاعدة الأثر المباشر لسريان القاعدة القانونية ، ونزولا عند طبيعة العلاقة التنظيمية التي تربط بين الموظف والدولة وادراكا لأن المدعى لم يتحقق له مركز قانوني ذاتي لدى بدء اعارته بسوغ له ترقية في تاريخ معين أو وفق قاعدة بذاتها ، فإن ما ترتب له محض أمل في تلك الترقية لا يجوز دون تماد القاعدة القانونية المستحدثة بأثرها الفوري المباشر من تاريخ العمل على وجه تخصيص حكم المادة ٤٣ المشار اليها دون تخصيص القضاء منه دون سند .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه أخذ بغير هذا النظر ، مما يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا ، وقبول التدخل الاضمامي للدكتورة ، وبإلغاء الحكم المطعون فيه ، ورفض الدغوى ، وإلزام المدعى بالمصروفات .

(ضمن ٢٣٨ لسنة ٣٤ في جلسة ١٩٨٤/٥/٢١)

٥ - عدم خضوع مقابل الاحاديث العينية
الشيخ متولى الشعراوى للضريبة

للجنة رقم (١٠٠)

البسدا :

عدم خضوع المقابل الذى يحصل عليه فضيلة الشيخ متولى الشعراوى
عن حلقات احاديث الجمعة لقاء كل حلقة مع تنازله لاتحاد الاداعة
والتليفزيون عن حق تسجيلها وتصويرها واذاعتها وعرضها واستغلالها
للضريبة على الارباح التجارية والصناعية .

الفتوى :

أن الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع
بجلستها المنعقدة فى ٣ من يناير سنة ١٩٩٣ فاستبان لها أن المادة (١٣)
من قانون الضرائب على اندخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١
تنص على أنه « تفرض ضريبة سنوية على صافى أرباح أصحاب المهن
والمنشآت التجارية أو الصناعية ومن بينها منشآت المناجم والمحاجر والبتروئ
وعيرها أو المتعلقة بالحرف بغير استثناء الا ما ينص عليه القانون .

كما تنرى هذه الضريبة على صافى الارباح التى تتحقق خلال السنة
من أى نشاط تجارى أو صناعى ولو اقتصر على صفقة واحدة ، وتبين
اللائحة التنفيذية القواعد التنظيمية لما يعتبر صفقة واحدة فى تطبيق
أحكام هذه المادة » .

ومن حيث انه اذا كان لا خلاف فى أن استغلال الاتاج العلمى
والفكرى والإدبى يبدع عملا مدنيا وأنما يحصل اصحاب هذا الاتاج من
مبالغته فى مقابل هذا الاتاج الذهنى هو من قبيل الاجور وليس من قبيل
الارباح فلا يخضع من ثم لضريبة الارباح التجارية والصناعية ، فان ما اثار

الشك فى خضوع الحالة المعروضة لهذه الضريبة أن العقد المبرم بين اتحاد الاذاعة والتليفزيون وفضيلة الشيخ محمد متولى الشعراوى قد تضمن تقاضى فضيلته ما يعادل ٦٠٪ من عائد تسويق احاديثه والتي تنازل للاتحاد عن حق تسجيلها وتصويرها واذاعتها وعرضها واستغلالها فى داخل البلاد وخارجها ، وما كان لهذا انشك أن يثور اذا نظر الى هذا المائد على وجهه الصحيح وهو أنه جزء من الاجر الذى يحصل عليه فضيلة الشيخ محمد متولى الشعراوى نظير انتاجه الفكرى وليس ربها فاتجا عن عملية التسويق . وقد طبق القضاء منذ أمد بعيد بهذا التهم فلم يخضع لهذه الضريبة المقابل الذى يحصل عليه المخترع مقابل التنازل عن حق الاختراع حتى ولو كان هذا المبلغ فى صورة نسبة من ثمن المبيعات خلال فترة معينة . كما نسجت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع على ذات النوال بفتواها الصادرة بجلسة ١٩٧٢/٣/٨ فلم تروجها لاختضاع المبلغ الذى تقاضاه أحد السادة المقرئين مقابل حق الاداء العلنى فى تسجيل ترتيله القرآن الكريم للضريبة على الارباح التجارية والصناعية واكتفت باخضاعه لضريبة المهن غير التجارية والضريبة العامة على اليراد .

لذلك :

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم خضوع المقابل الذى يحصل عليه فضيلة الشيخ محمد متولى الشعراوى عن حلقات احاديث يوم الجمعة لقاء كل حلقة مع تنازله لاتحاد الاذاعة والتليفزيون عن حق تسجيلها وتصويرها واذاعتها وعرضها واستغلالها للضريبة على الارباح التجارية والصناعية .

(ملف رقم : ٤٧/٢/٤٥٠ فى ١٩٩٣/١/٣)

الأزهر

الباب الأول : هيئة الأزهر

— الأزهر الهيئة العلمية الإسلامية الكبرى

الباب الثاني : جامعة الأزهر

الفصل الأول : أعضاء هيئة التدريس

الفرع الأول : مجلس الجامعة

أولاً : التفويض في الاختصاصات

ثانياً : منح الدرجات العلمية

الفرع الثاني : التعيين

— التعيين في وظيفة مدرس بجامعة الأزهر

الفرع الثالث : الإشراف على رسائل الدكتوراه (العلمية)

الفرع الرابع : النقل

— النقل من جامعة الأزهر إلى جامعة أخرى

الفرع الخامس : الإجازات

— إجازة لمرافقة الزوج

الفرع السادس : التسايب

أولاً : التنظيق مع عضو هيئة التدريس

ثانياً : عاقبة تأخير المذاكرة

ثالثاً : عقوبة العزل

الفرع السابع : انتهاء الخيمة

— استقالة فسمية

— انقطاع عضو هيئة التدريس عن العمل

الفصل الثاني : طبعة الأزهر

الفرع الأول : قبول الطلاب بالجامعة

أولا : الفاء الاستثناءات

— ثانيا : اجتياز الامتحان التأهيلي

ثالثا : طلب التحويل

الفرع الثاني : القوائم الداخلية لكليات

أولا : اللائحة الداخلية لكليات الشريعة والقانون

— رسائل درجة العالمية (الدكتوراه)

ثانيا : اللائحة الداخلية لكلية الطب

— مدة الدراسة بكلية الطب

ثالثا : اللائحة الداخلية لكلية الطب للبنات

رابعا : اللائحة الداخلية لكلية الصيدلة

الفرع الثالث : دخول الامتحانات واجتيازها

أولا : الدراسات الدينية والدراسات العلمية

— التغلف في امتحان المواد الدينية

ثانيا التغلف عن دخول الامتحان لعذر قهرى

ثالثا : شرط نقل الطالب من سنة دراسية الى اخرى

الفرع الرابع : قواعد التيسر لطلاب الجامعة

أولاً : عدم جواز الجمع بين قواعد التيسر السابقة على قرار رئيس الجامعة رقم ٥١ لسنة ١٩٨٩ وقواعد التيسر التي تضمنها هذا القرار (رفع الدرجات بنسبة معينة)

ثانياً : اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها - مذكرة رئيس الجامعة في ١٩٨٨/١/٢٧ إلى الإمام الأكبر شيخ الأزهر - عدد الفرص المتاحة للطلاب الراشدين في التقدم إلى الامتحان بكلية الأزهر

ثالثاً : القرار رقم ٣١٦ لسنة ١٩٩١ الصادر من مجلس جامعة الأزهر بشأن الراشدين في مقرر أو مقررين

الفرع الخامس : تأديب الطلاب

أولاً : ضمانات التأديب

ثانياً : ما يعتبر مخالفة تأديبية .

ثالثاً : تناسب المخالفة والجزاء

أبواب الثالث : مسائل متنوعة

الفصل الأول : العلماء خريجو الأزهر

الفصل الثاني : المعاهد الأزهرية

الباب الأول - هيئة الأزهر

الأزهر الهيئة العلمية الإسلامية الكبرى

قاعدة رقم (١٠١)

المبدأ :

المادة ٨ ، ٢٥ من القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها - المواد ٢٨ ، ٣٩ ، ٤٠ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٦١ المشار اليه - الأزهر هو الهيئة العلمية الإسلامية الكبرى يرأسه الإمام الأكبر شيخ الأزهر صاحب الرأي في كل ما يتصل بشئون الإسلام وعلموه - ويمارس شيخ الأزهر صلاحيته عن طريق هيئاته المختلفة وإداراته ومن بينها مجمع البحوث الإسلامية الذي يقوم بتنقية الثقافة الإسلامية من الشوائب وإزالة التعصب السياسي والمذهبي - حددت اللائحة التنفيذية المشار إليها الحالات التي يقتضي فيها الأزهر بإصدار قرارات بالتصريح بالطبع والحالات التي يتعين عليها أن يبدي رأيه فيها بالموافقة أو القبول على النشر أو التداول أو العرض - يشمل ذلك المؤلفات التي تتعرض للإسلام بالإضافة إلى مراجعة الترجمات القائمة لمعاني القرآن الكريم واختيار أحسنها ولفت أنظار المسلمين للاطلاع بها - غير ذلك فإن ما يصدر من الأزهر من آراء وفتاوى وتوجيه لا يعدو في كل الأحوال أن يكون رأيا فقهيا يبدى في مجال الدعوة والإرشاد والتوجيه ونشر الثقافة الإسلامية .

الحكمة :

ومن حيث أنه عن موضوع الطمن فقد أفاد الطاعن بأن الله سبحانه وتعالى قد أنزل القرآن الكريم على رسوله « محمد صلى الله عليه وسلم » معجزة ظاهرا ومعنى ، وهو مستصحب على أي مخلوق وقد اختلف

علماء المسلمين في تحديد بعض المعاني المقصودة في العديد من الآيات عند تفسيره منذ نزوله حتى الآن ، وقد استقر لدى علماء المسلمين أن ترجمة القرآن الكريم تكون بالمعنى لا باللفظ ، لأن ترجمة القرآن لا يجوز اعتبارها قرآناً ، وإنما هي تقريب لمعانيه واجتهاد في تفصيل هذه المعاني التي غير الناطقين باللغة العربية ، وأنه يستصحب ترجمة القرآن ترجمة حرفية أو لفظية ، ولا تخلو أي ترجمة لمعاني القرآن من أخطاء انساقا مع بشرية هؤلاء المترجمين ، ولصعوبة هذه المهمة ونظراً للخلاف في تحديد المعاني من قبل علماء المسلمين عند تفسير القرآن الكريم فإنه يسمح بنشر وتداول أقرب تلك الترجمات إلى المعاني المقصودة من الآيات للدعوة والتعريف بالإسلام من خلال ترجمة معاني القرآن الكريم ، وإن في استحالة العصبة من الخطأ نظراً لأن الخلاف البشري في الفهم يتسع ليشمل جميع جوانب الحياة بما فيها التفسير والترجمة ، فهو أمر يحول دون القول بحجب الجهد الفكري البشري عن النشر على ضوء ما يقره العلماء المتخصصون أو يسمحوا بنشره وتداوله ، ومن هنا فإن ما انتهى إليه الحكم المفلوون فيه يتنافى مع تحقيق مناهل الفهم الشرعي المطابق للواقع ، وهذا الأمر يتماثل مع منح الدرجات العلمية من ماجستير ودكتوراه بل وأكثر جهداً في المراجعة والبحث للوصول إلى نتيجة ، وبديهي أن الدرجات العلمية التي يتم الحصول عليها على ضوء النتائج العلمية التي توصل إليها الباحث قد لا تخلو من أخطاء أو مع ذلك يقدر العلماء عدم خطورتها ويتم مع قيامها التصريح بالنشر والتداول شأنها شأن أبحاث الترقيات الجامعية خاصة ما يتعلق منها بالدراسات الإسلامية والعربية بما في ذلك أحياناً تفسير القرآن الكريم والسنة النبوية المشرفة وسائر علوم القرآن والسنة وترجمة معاني القرآن ومن هذا يتضح أن وجود بعض الأخطاء أو الهنات التي يرى العلماء المتخصصين أنه لا مانع منها من النشر والتداول لا يستلزم أي خطر

على مسلّمهم فى هذا الشأن بأحكام تصدر عن القضاء والتبعية فى ذلك تقع على هؤلاء العلماء بما يحملون من امانة العلم وحسابهم فى ذلك عند الله علام الغيوب ، وخلص الطاعن الى طلب الحكم بالغاء الحكم المطعون فيه وأصليا بعدم قبول الدعوى واحتياليا بسم اختصاص القضاء الادارى ولائيا بنظر الدعوى ورفض طلب المطعون ضده الأول مع الزامه بالمصروفات عن درجتى التقاضى .

ومن حيث أن الأزهر وفقا لأحكام القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن اعادة تنظيم الأزهر والهيئات التى يشملها هو الهيئة العلمية الاسلامية الكبرى التى تقوم على حفظ التراث الاسلامى ودراسته وتجليته ونشره وتعمل امانة الرسالة الاسلامية الى كل الشعوب ، وتصل على اظهار حقيقة الاسلام وأثره فى تقدم البشر وفى الحضارة كما تهتم ببعث الحضارة العربية والتراث العلمى والفكرى للامة العربية وشيخ الأزهر هو الامام الأكبر وصاحب الراى فى كل ما يتصل بالشئون الدينية والمستغلين بالقرآن وعلوم الاسلام الرىاسية والتوجيه فى كل ما يتصل بالدراستات الاسلامية وقد عدت المادة ٨ من القانون هيئات الأزهر ومن بينهما مجمع البحوث الاسلامية وادارة الثقافة والبحوث الاسلامية ، وحددت المادة ٢٥ من القانون اختصاصات ادارة الثقافة والبحوث الاسلامية بحيث تختص بكل ما يتصل بالنشر والترجمة والعلاقات الاسلامية من البحوث والدعاة واستقبال طلاب لهذا القانون تفصيل ذلك ووسائل تنفيذه واعمالا لما تقدم فقد صدر القرار الجمهورى رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٧٥ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ المشار اليه وضمت المادة ٣٨ منها على أن ادارة الثقافة والبحوث الاسلامية هى الجهاز اتقى لمجمع البحوث الاسلامية ، كما نصت المادة ٣٩ من ذات اللائحة على أن تباشر هذه الادارة اختصاصاتها عن طريق الادارات التالية :

١ — إدارة البحوث والنشر .

٢ — إدارة البحوث الإسلامية .

٣ — إدارة الدعوة والارشاد .

وعندت المادة ٤٠ من اللائحة المشار إليها اختصاصات إدارة البحوث والنشر ومن بينها : مراجعة المصحف الشريف والتصرّح بطبعه وتداوله ، فحص المؤلفات والمصنفات الإسلامية أو التي تتعرض للإسلام وإبداء رأيها فيما يتعلق بنشرها أو تداولها أو عرضها ، مراجعة الترجمات الموجودة لمعاني القرآن الكريم واختيار أحسنها ولت انتظار المسلمين إلى الانتفاع بها .

ومن حيث أنه يبين ما تقدم أن الأزهر هو الهيئة العلمية الإسلامية الكبرى يرأسه الامام الأكبر شيخ الجامع الأزهر صاحب الرأي الأول في كل ما يتصل بشئون الإسلام وعلومه ، وهو يمارس صلاحياته المشار إليها عن طريق هيئاته المختلفة وإداراته المتعددة ومن بينها مجمع البحوث الإسلامية الذي يقوم بتنقية الثقافة الإسلامية من الشوائب وآثار التعصب السياسي والمذهبي وتجليه مبادئ الإسلام وأحكامه وتراثه الفقهي والفكري في جوهرها الأصيل الخالص ، ولقد حددت اللائحة التنفيذية على سبيل الحصر الحالات التي يختص فيها الأزهر بإصدار قرارات التصريح بالطبع كما هو الحال في طباعة المصاحف وكذلك الحالات الأخرى التي يتعين عليه أن يبدى رأيه فيها بالموافقة أو القبول على النشر أو التداول أو العرض ، يشمل ذلك المؤلفات التي تتعرض للإسلام بالإضافة إلى مراجعة الترجمات القائمة لمعاني القرآن الكريم واختيار أحسنها ولت انتظار المسلمين للانتفاع بها ، وهي غير ذلك فإن ما يصدر من الأزهر من آراء وفتاوى وتوجيه لا يمدو في كل الأحوال أن يكون رأيا فقهيًا يبدى في مجال الدعوة والارشاد والتوجيه ونشر الثقافة الإسلامية والتعريف بها ،

وهذه مهمة فنية وعلمية وفقهية من اطلاقات هيئات الأزهر تقوم بها وتنتهى فيها الى رأى بعد الرجوع الى العلماء المتخصصين فى العلوم الاسلاميه والعريه باعتبارهم أقدر من غيرهم على الوصول الى صحيح حكم انشرع الاسلامى ، وغنى عن البيان أن مثل هذا العمل الفكرى لا سبيل الى الاعتراض عليه الا بعمل فكرى مماثل يكون لكل مسلم وصاحب رأى أو اجتهاد أن يدلى بدلوه فى الموافقة أو الرضى أو التعميق ، فباب الاجتهاد والعمل الفكرى والابداعى فى هذا الشأن مفتوح لكل مسلم ويمترض فى حدود الأصول والقواعد وأدب الحوار ، ومن هنا فليس صحيحا ما نخلص اليه الحكم المطعون فيه من أن موضوع الدعوى هو الطعن فى القرار السلبى للأزهر بالامتناع عن سحب قراره باعتماد ترجمة مرمدوك بكتال لمعالى القرآن الكريم وتصريحه بنشر هذه الترجمة وتداولها وأن المدعى (المطعون ضده) يطالب بوقف تنفيذ هذا القرار والقائه مع ما تترتب على ذلك من آثار .

(طعن ١٠٤ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٩٠/١٢/١)

الباب الثاني - جامعة الأزهر

الفصل الأول - أعضاء هيئة التدريس

الفرع الأول - مجلس الجامعة

أولاً - التفويض في الاختصاصات

للعنفذة رقم (١٠٢) -

النفذة :

عدم جواز تفويض مجلس جامعة الأزهر رئيس الجامعة في اختصاصاته المقررة بالقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر وهيئاته أو في لائحته التنفيذية .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ١١ من نوفمبر ١٩٨٧ فاستعرضت المادة ٢ من القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ باعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها التي تنص على أن الأزهر هو الهيئة العلمية الاسلامية الكبرى التي تقوم على حفظ التراث ودراسته وتجليته ونشره وتحمل امانة الرسالة الاسلامية الى كل الشعوب . وتنص المادة على أن يكون للأزهر شخصية معنوية عربية الجنس ويكون له الأهلية الكاملة للمقاضاة وقبول التبرعات التي ترد اليه عن طريق الوقف والصايا والهبات بشرط ألا تتعارض مع الغرض الذي يقوم عليه الأزهر . وشيخ الأزهر هو الذي يمثل الأزهر . وتنص المادة ٨ على أن « يشمل الأزهر الهيئات الآتية :

- ١ - المجلس الأعلى للأزهر .
- ٢ - مجيع البحوث الإسلامية .
- ٣ - ادارة الثقافة والبحوث الإسلامية .
- ٤ - جامعة الأزهر .
- ٥ - المعاهد الأزهرية .

وتنص المادة ٣٩ على أن يتولى ادارة جامعة الأزهر :

- ١ - رئيس جامعة الأزهر .
- ٢ - مجلس الجامعة .

وتنص المادة ٤٢ على أن يتولى رئيس الجامعة ادارة شئون الجامعة العلمية والادارية المالية وهو الذي يمثلها أمام الهيئات الأخرى ، وهو مسئول عن تنفيذ القوانين واللوائح فى الجامعة وقرارات مجلس الجامعة . فى حدود هذه القوانين واللوائح وتنص المادة ٤٨ على أن يختص مجلس جامعة الأزهر بالنظر فى الأمور الآتية .. « كما استعرضت الجمعية المادة ٧ من قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ والتي تنص على أن الجامعات هيئات عامة ذات طابع علمى وثقافى ، ولكل منها شخصية اعتبارية وكذلك المادة ٧ البند ٥ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ فى شأن الهيئات العامة والتي تنص على أنه يجوز لمجلس الادارة أن يعهد الى لجنة من أعضاء أو الى رئيس المجلس أو مدير الهيئة ببعض اختصاصاته .

ومفاد ما تقدم أن الأزهر وان اعتبر هيئة عامة وفقا لما استقر عليه افتاء الجمعية العمومية وأنه يجوز للمجلس الأعلى للأزهر تخصيص بعض اختصاصاته الى الامام الأكبر شيخ الأزهر ، رغم خلق قانون تنظيم الأزهر رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ ولائحته التنفيذية من نص يجيز مثل هذا التفويض ، يصح بان أن الأزهر بوصفه هيئة علمية يجرى عليه حكم المادة ٧ من القانون

رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ في شأن الهيئات العامة من جواز هذا التفويض ،
الذى يعد بمثابة الشريعة العامة التى يرجع الى أحكامه فى كل ما لم يرد
عليه نص فى قانون الأزهر رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ المشار اليه • وهو ما
أقتت به الجمعية العمومية بجلستها المنعقدة فى ٧ من يناير ١٩٧٦ • إلا أنه
الأمر مختلف بالنسبة لجامعة الأزهر فاتها وفقا لحكم المادة ٨ من قانون
تنظيم الأزهر سالفة البيان تعتبر إحدى الهيئات التابعة للأزهر ، وبالتالي
لا يمكن اعتبارها بذاتها هيئة علمية يسرى عليها ما يسرى على الأزهر أو
على الهيئات العامة الأخرى من أحكام المادة ٧ من القانون رقم ٦١ لسنة
١٩٦٣ فى شأن الهيئات العامة وطالما خلا قانون الأزهر المذكور ولائحته
تنفيذية الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٧٥ أى نص
يخيز تفويض مجلس جامعة الأزهر فى بعض اختصاصاته الى رئيس الجامعة
فيتمتع القول بعدم جواز هذا التفويض لانعدام السند القانونى ولا مجال
للقياس فى هذا الشأن على الجامعات الأخرى التى ينظمها القانون رقم
٤٩ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه • وذلك لأن كل جامعة تعتبر فى ذاتها هيئة
علمية خاصة أما جامعة الأزهر فهى جهاز من الأجهزة التابعة للأزهر ، والذى
يعتبر بمجموع هيئاته السالف ذكرها هيئة عامة ومن ثم فجامعة الأزهر لا
تمتد من الهيئات العامة فى مفهوم القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه •

لسلك :

اتهمت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز
تفويض مجلس جامعة الأزهر رئيس الجامعة فى بعض اختصاصاته المقررة
فى القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ ولائحته التنفيذية •

(ملف ١٠٩٦/٤/٨٦ — جلسة ١٩٨٧/١١/١١)

ثانياً - منح الدرجات العلمية

فأصبحت رقم (١٠٢)

النسبة :

الواد ٨٠٢ ، ٨٠١ ، ١٦١ ، ٢٢ ، ٢٤ ، ٤٨ ، ٧٥ ، ٧٦ ، ٧٨ من القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٦١ بشأن أنظمة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها - الواد ٢١٤ ، ٢٢٢ ، ٢٢٩ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ من اللائحة التنفيذية لقانون ١٠٢ لسنة ١٩٦١ الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٧٥ - قرار منح الدرجة العلمية سواء درجة التخصص أم درجة العلمية (الدكتوراه) يكون من اختصاص مجلس جامعة الأزهر - هنذا القرار ليس قراراً بسيطاً يصدر عن إرادة هذا المجلس ولكنه قرار مركب من عدة قرارات متلاحقة ومرتبطة - يتعين أن تصدر في كل مرحلة من المراحل ليكون في النهاية قرار مجلس الجامعة بقرار منح الدرجة العلمية سواء الماجستير أو الدكتوراه - يشارك في تكوين هذا القرار وإصداره عدة إرادات أخرى هي إرادة الأستاذ المشرف على الرسالة - الذي يقدم بعد الانتهاء من إعداد الرسالة تقريراً عما إذا كانت صالحة للعرض على لجنة الحكم - إذا قرر صلاحيتها اقترح مجلس الكلية تشكيل لجنة الحكم على الرسالة - ثم بعد ذلك إرادة هذه اللجنة التي يعينها مجلس الجامعة - يقدم كل عضو من أعضاء اللجنة تقريراً علمياً مفصلاً على الرسالة - تقدم اللجنة مجتمعة تقريراً بنتيجة المناقشة وتعرض جميعها على مجلس الكلية - ثم إرادة مجلس الكلية بالموافقة على تقرير لجنة الحكم - ثم يتوج الأمر في النهاية بمنح الطالب درجة التخصص أو العلمية - يعتبر تاريخ حصول الطالب على هذه الدرجة في حالة الانتهاء بصدر قرار مجلس الجامعة بمنح الدرجة العلمية هو تاريخ اعتماد مجلس الكلية لتقرير لجنة الحكم بأهلية الطالب للحصول على الدرجة العلمية - يكون قرار مجلس الجامعة بمنح الطالب الدرجة العلمية هو نتاج التعبير المتلاحق لهذه الإرادات مجتمعة -

الأوامر السابقة على قرار مجلس الجامعة بمنح الدرجة العلمية هي حجر الأساس في تكوين هذا القرار يتلخص بمجلس الجامعة باصدار هذا القرار - الدرجة العلمية تصدر باسم الجامعة وهي قمة السلطة الإدارية والعلمية - دون أن يخل ذلك بكل ارادة أخرى نص عليها القانون ولائحته التنفيذية - مراتب تكون القرار عبر المراحل التي يمر بها قصد منها أن يتخذ القرار بالدرجة الإدارية والعلمية والحقا والوجاهة التي يتكون منها الهيئات العلم بالجامعة - مجلس جامعة الأزهر وهو يعرض هذا الاختصاص في مجال الدراسات الإسلامية بها يوسع صفة السلطة العليا العلمية والإدارية بالجامعة التي تصدر القرار بمنح الدرجة العلمية - مستندا في ذلك إلى ما سبق صدوره من قرارات من الأجهزة العلمية المختصة الأدنى منه - مجلس الجامعة له أن يتحقق عليها وتطويعها وقانونيا من سلامة ما سبق صدوره من قرارات قبل أن يصدر قراره بمنح الدرجة العلمية أو برفض هذه الدرجة - بأن يستعين برأي مجمع البحوث الإسلامية - سلطة مجلس الجامعة في هذا الشأن بعد سلطة تخصصها بمواد القانون ولائحته التنفيذية - بتأييد مجلس الجامعة وهو يعرض الاختصاص بمنح المراتب العلمية بعدم انقلاب المباداة والدخول على الأجهزة العلمية المختصة التي تسبقه حسب مواد قانون الأزهر ولائحته التنفيذية المشار إليها - لا يسوغ لمجلس الكلية أن يحدد الأوامر السابقة على قراره بمنح الدرجة العلمية دون أن يكون بمجلس الجامعة سند قانوني وسبب مشروع .

المفكرة :

ومن حيث أن المادة (٢) من القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها تنص على أنه : « الأزهر هو الهيئة العلمية الإسلامية الكبرى التي تقوم على حفظ التراث الإسلامي ودراسته وتخليته ونشره ، وتحمل أمانة الرسالة الإسلامية إلى كل الشعوب وتعمل على اظهار حقيقة الاسلام واثره في تقدم البشر ورفي الحضارة وكفالة الأمن والطاينة وراحة النفس لكل الناس في الدنيا وفي الآخرة

كما تهتم ببحث الحضارة العربية والتراث العلمي والفكرية للامة العربية واظهار اثر العرب في تطور الإنسانية وتقدمها ، وتعمل على رقي الآداب وتقديم العلوم والقنون وخدمة المجتمع والأهداف القومية والانسانية والقيم الروحية وتزويد العالم الاسلامي والوطن العربي بالمختصين وأصحاب الرأي فيما يتصل بالشرعة الاسلامية والثقافة الدينية والعربية ولغة القرآن «٥٥» وتنص المادة ٨ من القانون المشار اليه على أن : « يشمل الأزهر الهيئات الآتية :

- ١ - المجلس الأعلى للأزهر .
- ٢ - مجمع البحوث الاسلامية .
- ٣ - ادارة الثقافة والبحوث الاسلامية .
- ٤ - جامعة الأزهر .
- ٥ - المعاهد الأزهرية .

« وتنص المادة (١٥) من ذات القانون على أن : « مجمع البحوث الاسلامية هو الهيئة العليا للبحوث الاسلامية وتقوم بالدراسة في كل ما يتصل بهذه البحوث وتعمل علي تجديد الثقافة الاسلامية وتجريدها من الفضول والشوائب وآثار التعصب السياسي والمذهبي وتجليتها في جوهرها الاصيل الخالص ، وتوسيع نطاق العلم بها لكل مستوى وفي كل بيئة ، وبيان الرأي فيما يجد من مشكلات مذهبية أو اجتماعية تتعلق بالمعقبة ، وحمل تبة البعوي الى سبيل الله بالحكمة والموعظة لاهسته .

وتعاون جامعة الأزهر في توجيه الدراسات الاسلامية العليا للدرجتي اتخصص والعالية والاشراف عليها والمشاركة في امتحاناتها .

وتتخذ اللائحة التنفيذية لهذا القانون واجبات مجمع البحوث الاسلامية بالتنصيص الذي يساعد على تحقيق الغرض من انشائه » .

وتنص المادة (١٦) على أن : « يتألف مجمع البحوث الإسلامية من خمسين عضوا من كبار علماء الاسلام يمثلون جميع المذاهب الاسلامية »
وتنص المادة ٣٣ على ان « تختص جامعة الأزهر بكل ما يتعلق بالتعليم العالي في الأزهر ، وبالبحوث التي تتصل بهذا التعليم أو ترتب عليه وتقوم على حفظ التراث الاسلامي ودراسته وتجليته ونشره ، وتؤدي رسالة الاسلام الى الناس ، وتعمل على اظهار حقيقته وأثره في تقدم وكفالة السعادة لهم في الدنيا وفي الآخرة ، كما تهتم ببث الحضارة العربية والتراث العلمي والفكري والروحي للامة العربية » وتتكون جامعة الأزهر من كليات للدراسات الاسلامية تحدد عددها اللائحة التنفيذية ومن الكليات الأخرى المنصوص عليها في المادة (٣٤) من القانون المشار اليه التي نصت فقرتها الأخيرة على أن تحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون الأقسام التي تتبع كل كلية من هذه الكليات وأنواع الدراسات بها والدرجات العلمية التي تمنحها الجامعة من هذه الكليات . ونصت المادة (٤٨) على ان يختص مجلس جامعة الأزهر بمنح الدرجات العلمية والشهادات وينت المادة (٧٥) الدرجات العلمية التي تمنحها جامعة الأزهر وفقا لأحكام اللائحة التنفيذية ومنها درجة التخصّص في دراسة من الدراسات المقررة في إحدى الكليات وتعادل درجة الماجستير ونصت المادة ٧٩ على ان : « تبين اللائحة التنفيذية تفصيل الدرجات العلمية والاجازات التي تمنحها جامعة الأزهر والشروط اللازمة للحصول على كل منها .. »
ونصت المادة ٧٨ على ان : « تنظم اللائحة التنفيذية الامتحانات ولا تمنح الدرجات العلمية أو الاجازات العالية أو الشهادات الا من فجح : وجميع الامتحانات المقررة لها » .

ومن حيث ان المادة (٢١٤) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن اعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها ، الصادرة

قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٧٥ تنص في فقرتها الأخيرة على أنه : « يتحدد تاريخ منح الدرجة العلمية من تاريخ اعتماد مجلس الكلية لنتيجة الامتحان الخاص بهذه الدرجة » . وتنص المادة (٢٢٢) من اللائحة المشار إليها على أنه « مع مراعاة أحكام هذه اللائحة واللوائح الداخلية للكليات والمعاهد . تمنح الجامعة بناء على اقتراح الكليات والمعاهد المختصة دبلومات الدراسات العليا ودرجات التخصص (الماجستير) — والعالمية (الدكتوراه) المقررة وفقا لما يأتي :

(أولا) دبلومات الدراسات العليا :

• • • • •

(ثانيا) الدرجات العلمية العليا وتشمل :

(أ) درجة التخصص (الماجستير) .

وتشمل الدراسة فيها مقررات دراسية عالية وتدريباً على رسائل البحث واستقرائه النتائج ينتهي بإعداد رسالة قبلها لجنة الامتحان ولا يجوز أن تقل المدة اللازمة لنيل هذه الدرجة عن سنتين على الأقل .

(ب) درجة العالمية (الدكتوراه)

• • • • •

وتحدد اللوائح الداخلية للكليات والمعاهد فروع التخصص وأقسام الدراسة لدرجات التخصص والعالمية التي تمنحها والشروط اللازمة للحصول على كل منها .

وتنص المادة (٢٢٩) من ذات اللائحة على أن : « يقدم المشرف على الرسالة بعد الانتهاء من إعدادها تقريراً عما إذا كانت صالحة للعرض على لجنة الحكم ، فإذا قرر صلاحيتها اقترح مجلس الكلية تشكيل لجنة الحكم على الرسالة . . . » وتنص المادة (٢٣٠) على أن : « يمين مجلس الجامعة بناءً على اقتراح مجلس الكلية لجنة الحكم على الرسالة من ثلاثة أعضاء المشرف على الرسالة والعضوان الآخران من الأساتذة المساعدين بالجامعة

أى الجامعات الأخرى أو من أعضاء مجمع البحوث الإسلامية أو من فى
مستواهم العلمى من الأشخاص على أن يكون أحد أعضاء النقطة من
خارج الكلية ... « وتنص المادة (٢٣١) على أنه « يقدم كل عضو من
أعضاء لجنة الحكم تقررا علمية مقصلا عن الرسالة وتقدم اللجنة مجتمعة
تقررا بنتيجة المناقشة وتعرض جميعها على مجلس الكلية ويجوز ألا
تجرى المناقشة فى بعض الكليات ، وفقا لما تنص عليه اللوائح الداخلية »
وتنص المادة (٢٣٣) على أنه : « لمجلس الكلية بناء على اقتراح لجنة
الحكم على الرسالة أن يرخص للطلاب الذى لم تتقرر أهليته لدرجة
التخصص أو العالمية فى إعادة تقديم رسالته بعد استكمال أوجه النقص
فيها أو فى تقديم رسالة أخرى » .

ومن حيث أن مفاد ما سبق بيانه من مواد قانون الأزهر ولائحته
التنفيذية المشار اليهما ، أن فرار منح الدرجة العلمية سواء درجة التخصص
(الماجستير) أم درجة العالمية (الدكتوراه) ولئن كان من اختصاص مجلس
جامعة الأزهر ، بصرح نص المادة ٤٨ من قانون الأزهر المشار إليها إلا أنه
ليس قرارا بسيطا يصدر عن إرادة هذا المجلس وحده وبمبادرة منه ولكنه
قرار مركب من عدة قرارات متلاحقة ومرتبطة ويتعين أن تصدر فى كل
مرحلة من المراحل لينوجها فى النهاية قرار مجلس الجامعة بقرار منح
الدرجة العلمية سواء درجة التخصص أو الماجستير يشارك فى تكوينه
واصداره عدة إرادات أخرى هى إرادة كل من الأستاذ المشرف على الرسالة
الذى يقدم بعد الانتهاء من إعدادها تقررا عما إذا كانت صالحة للمرض
على لجنة الحكم ، فإذا قرر صلاحيتها اقترح مجلس الكلية تشكيل لجنة
الحكم على الرسالة ثم إرادة هذه اللجنة التى يعينها مجلس الجامعة بناء
على اقتراح مجلس الكلية ويقدم كل عضو من أعضائها تقررا علميا مقصلا
عن الرسالة وتقدم اللجنة تقررا بنتيجة المناقشة وتعرض جميعها على مجلس
الكلية بما يفيد أهلية الطالب للحصول على درجة التخصص أو العالمية ،

ثم إرادة مجلس الكلية بالموافقة على تقرير لجنة الحكم الأهلية - ثم يتوج الأمر في النهاية بناء على إقتراح الكليات والمعاهد المختصة بإرادة مجلس الجامعة بمنح الطالب درجة التخصص أو العالمية ويعتبر تاريخ حصوله عليها في حالة الانتهاء بصدور قرار مجلس الجامعة بمنح الدرجة العلمية هو تاريخ اعتماد مجلس الكلية لتقرير لجنة الحكم بأهلية الطالب للحصول على الدرجة العلمية وعلى هذا يكون قرار مجلس الجامعة بمنح الطالب الدرجة العلمية هو نتاج التعبير المتلاحق والمتساند لهذه الارادات مجتمعة التي تصدر متتابعة خلال المراحل التي حددها القانون ولائحته التنفيذية والذي حددت موادها شروط وأوضاع تكوينها بما يجعل الارادات السابقة على قرار مجلس الجامعة بمنح الدرجة العلمية خصوصاً إرادة لجنة الحكم هي الأسباب والركن الركين وحجر الأساس في تكوين هذا القرار، واختصاص مجلس الجامعة بإصداره طبقاً لنص المادة (٤٨) من قانون الأزهر المشار إليه أن الدرجة العلمية تصدر باسم الجامعة وهي قمة السلطة الادارية والعلمية فيها دون أن يخل ذلك بكل إرادة أخرى من عليها القانون ولائحته التنفيذية وتكونت في المراحل الأدنى لاعداد القرار بوصفها من مكوناته الأساسية الادارية والفنية والعلمية للصيقة به غير المنفصلة عنه .

ومن حيث أن مراتب تكون القرار عبر مراحل الأربع السالفة الذكر، يبدأ بتقرير المشرف على الرسالة ثم بتقرير لجنة الحكم على الرسالة وهو ركن القرار الابتدائي وحجر الزاوية الرئيسي فيما يسبقه من اجراءات نهيدية أو ما يلحقه من اجراءات قصد بها أن يتخذ القرار سمتة الاداري والعلمي وفقاً للوحدات العلمية الادارية الرئاسية المتدرجة التي يتكون منها البنيان العلمي للجامعة ، وهما مجلس الكلية المشرف على الكلية كوحدة تخصص علمي متكامل ثم مجلس الجامعة المشرف على جميع كلياته

الجامعة وماعدها والذي يمثل قمة السلطة الادارية والعلمية فى الجامعة
وهى الشخص المعنوى العام ذى الطابع العلمى الثقافى ولا ريب فى ان
تقرير لجنة الحكم هو ما ينظر فى صميم العملية البحثية العلمية ، وهو
يشمل التخصص التخصص العلمى للبحث المد والناقشة الفنية العلمية له
من الاساتذة أعضاء لجنة الحكم ذوى التخصص العلمى والبحثى الدقيق
وهذا هو جوهر التكوين العلمى للجهد المبذول فى الرسالة ، وجوهر
التقدير العلمى لما يستحقه هذا الجهد ونتائجه من حيث الدرجة والتقدير
وهى التى أسماها المشرع لجنة الحكم ، لأنها هى التى تملك فى مبدأ الأمر
الحكم علما على الرسالة بما تقدره وتحدده من مرتبة علمية للبحث ودرجة
تقدير الجهد المبذول فيه .

ومن حيث ان مجلس جامعة الأزهر حال ممارسته هذا الاختصاص
فى مجال الدراسات الاسلامية انما يمارسه بصفته السلطة العليا العلمية
والادارية بالجامعة التى تصدر القرار بمنح الدرجة العلمية مستندا الى
ما سلف صدوره من قرارات من الأجهزة العلمية المختصة منه وهى مجلس
الكلية ومجلس القسم ولجنة الحكم وله أن يتحقق علميا واداريا وقانونيا
من سلامة كل ما سلف قبل أن يصدر قراره بمنح الدرجة العلمية أو يرفض
ذلك أن يستعين برأى مجمع البحوث الاسلامية طبقا لنص الفقرة الثانية
من المادة ١٥ من قانون الأزهر المشار اليه كلما كان لدى مجلس الجامعة
من الأسباب ما يجعل ثمة مقتضى لاستطلاع رأيه ، وذلك لما للرسائل
العلمية : مجال الدراسات الاسلامية من أهمية خاصة تتعلق بعقيدة غالبية
الشعب المصرى وتأثير الأزهر وجامعته والدراسات والأبحاث التى تصدر
عنهما وعن كل ما يتشعب اليهما من كليات ومعاهد وأجهزة علمية اسلامية
على المسلمين فى مشارق الأرض ومغاربها حيث ان هذا المجمع هو الهيئة
العليا للبحوث الاسلامية التى أفاط بها القانون القيام بالدراسة فى كل

ما يتصل بهذه البحوث والعمل على تحديد الثقافة الاسلامية وتجربتها من
الفضول والشوائب وآثار التحصب السياسى والمذهبى وتجليتها فى
جوهرها الاصيل الخالص وتوسيع نطاق العلم بها لكل مستوى وفى كل
بيئة وبيان الرأى فيما يجد من مشكلات مذهبية أو اجتماعية تتعلق بالمعينة
وأحكام الشريعة الاسلامية وغير ذلك من المهام المنوطة بهذا المجمع بمقتضى
نص المادة ١٥ من قانون الأزهر ، المشار اليه الا أن سلطة مجلس الجامعة
فى هذا الشأن برمته جملة وتفصيلا تعد سلطة تحكمها مواد القانون
ولامتته التنفيذية وهى سلطة ختامية يصدر عنها قرار منح الدرجة دون
أن يكون لمجلس الجامعة المبادأة دون مجلس الكلية أو ما يسبقه من مجالس
أو لجان علمية ذات اختصاص فى اصدار القرار والتقدير بشأن البحث
أو الرسالة العلمية مثل مجلس الجامعة فلا مجال لسلطة مجلس الجامعة
لأى تقدير مستندا أو لا يستند الى المراحل السابقة على عرض الأمر عليه
والمتمثلة فى تقرير كل من الأستاذ المشرف ولجنة الحكم ومجلس الكلية ،
باعتبار أن عملهم جميعا ينصب أساسا على البحث العلمى لموضوع الرسالة
وتقويمه لتقرير كفايته لمنح صاحبه الدرجة العلمية ، شأنه فى ذلك شأن
عمل كافة اللجان العلمية ولجان الامتحانات ومن حيث أنه قد جرت أحكام
القضاء الادارى على أنه ليس القضاء أن يحل نفسه محل هذه اللجان
فبستأنف النظر بالموازنة والترجيح فيما قامت به من فحص أوراق الامتحان
والبحوث وتقويمها فنيا وعلميا وتحديد ما تستأهله من درجات وتقديرات
وذلك باعتبار أن القضاء الادارى سلطة رقابة مشروعية أما بما الدستور
والقانون مباشرة هذه الولاية والرقابة على ما يصدر من قرارات ادارية من
اللجان العلمية ولجان الامتحانات وليس سلطة علمية وادارية عليها تملوها
وتمنح الدرجات العلمية مثل مجلس الجامعة •

ومن حيث أنه يتقيد مجلس الجامعة حال ممارسته الاختصاص بمنح

الدرجات العلمية بعدم انقضاء المبادأة والطول محصل الأجرة العلمية المختصة التي تسبقه حسب مواد قانون الأزهر ولائحته التنفيذية المشار إليهما ، كما لا يسوغ لمجلس الجامعة الاصدار الكامل للازادات السابقة على قراره بسنح الدرجة العلمية والتي أصبحت كل منها بالقدر الذي بينه القانون ولائحته التنفيذية في تكوين هذا القرار ، دون أن يكون لمجلس الجامعة سند قانوني وسبب مشروع يتعلق أما بفقد الطالب شرطا من الشروط التي نص عليها قانون الأزهر ولائحته التنفيذية للحصول على الدرجة العلمية أو بطلانها في الاجراءات التي اتخذت في المراحل السابقة على العرض على مجلس الجامعة سواء في اجراءات مجلس الكلية أو مجلس القسم أو لجنة الحكم أو غير ذلك من الاجراءات التي ختم القانون واللائحة التنفيذية للجامعة الأزهرية مراعاتها ضمانا لجدية وسلامة البحث العلمي وتقييمه في مراحل متلاحقة ومتتابعة كل منها يراقب ويحقق سلامة ما سبق حتى العرض على مجلس الجامعة كما سلف القول والبيان ، وأما مستين لمجلس الجامعة بالدليل القطعي ان ثمة خروجاً شديداً على أصول وقواعد البحث العلمي أو ما هو من المسلمات العلمية الأساسية المعروفة بالضرورة من جميع العلماء في مجال البحث المروض أو أن غشا شاب أية مرحلة من تلك المراحل السابقة بحسبان أن الغش يفسد كل شيء ولا يمتد بأثر يبنى عليه في مجال الشريعة وسيادة القانون وأما أن مجمع البحوث الإسلامية بناء على طلب مجلس جامعة الأزهر ولأسباب تبرر هذا انطلب ارتأى بتعزيز منسب عدم صلاحية الرسالة لمنح صاحبها الدرجة العلمية لمساسها بالعقيدة الإسلامية ومن ثم فانه ما لم يكن لدى مجلس جامعة الأزهر سبباً من هذه الأسباب أو ما يماثلها فليس له أن يتمتع أو ان يرفض منح الدرجة العلمية لصاحبها اذ يفدو قراره بذلك فاقدًا لسببه ، ويقع من ثم غير مشروع خليفاً القضاء بالغائه .

ومن حيث أن الثابت بالأوراق أن مجلس جامعة الأزهر بعد أن نظم على قرار لجنة الحكم على الرسالة بالتوصية بمنح الطاعن درجة التخصّص بتقدير ممتاز ، وموافقة مجلس (قسم العقيدة) ومجلس الكلية على ذلك ، قرر بناء على ما تقدم به (قسم الحديث) من ملاحظات ومآخذ تظن على ما تضمنته الرسالة بين دفتيها من أمور ارتآها قسم الحديث ماسة بالسنة النبوية المطهرة وكذلك ببعض كبار أئمة الحديث - استطلاع رأى أئمة مجمع البحوث الإسلامية في رسالة الطاعن ومن حيث أن ما قرره مجلس الجامعة على النحو سالف الذكر لا تثريب عليه لأنه إجراء يجد سنده القانوني في نص الفقرة الثانية من المادة (١٥) من قانون الأزهر ، كما يجد مبرره الموضوعي في اللاحظات والمآخذ التي أبداهها قسم الحديث بالكلية طعننا على الرسالة .

ومن حيث أن الثابت من الصورة الضوئية للترتيب الجماعي المقدم من لجنة العقيدة والفلسفة بمجمع البحوث الإسلامية بشأن الرسالة المقدمة الى كلية أصول الدين في موضوع (عقيدتنا رفع عيسى ونزوله بين الاسلام والنصرانية) للطلاب / المعيد بالكلية (الطاعن) المودع بحافظة مستندات جامعة الأزهر بجلسته ١٦/١١/١٩٨٩ والتي لم يجدها الطاعن ، أن مجلس جامعة الأزهر قد أحال الرسالة الى مجمع البحوث الإسلامية للحكم عليها من الناحية الإسلامية فأحالها مجمع البحوث الإسلامية بدوره الى لجنة العقيدة والفلسفة بالمجمع لدراستها وكتابة تقرير على عنها بتاريخ ٢٦ من مايو سنة ١٩٨٢ واقترحت لجنة العقيدة والفلسفة ضم أستاذين من لجنة السنة بالمجمع لعلاقة الموضوع بالسنة النبوية أيضا فرشحت أمانة المجمع فضيلة الأستاذ الشيخ مصطفى معبد الطير عضو المجمع وعضو لجنة السنة ليضم فضيلته الى اللجنة كما دأبت اللجنة نسخا من الرسالة بعدد أعضاء اللجنة وتسلم كل عضو نسخة .

من الرسالة لقراءتها وكتابة تقرير مفصل عنها ، وعلى مدى أربعين يوماً تقريباً اجتمعت اللجنة مرتين في إدارة الأزهر في جلستين ، أحدهما في ١٦ يولية سنة ١٩٨٢ والثانية في ٨ يوليو سنة ١٩٨٢ وقرأ كل عضو الرسالة كما قرأ المذكرتين المكتوبتين من « قسم الحديث بكلية أصوله الدين » والطاعتين في الرسالة وقرأ كذلك رد الطالب على مذكرة قسم الحديث وكتب كل عضو تقريراً مفصلاً عن الرسالة ورايه فيها ، وأرقلت التقارير الفردية بهذا التقرير الجماعي . وبعد أن استعرض التقرير الجماعي أقسام الرسالة وأبوابها أورد رأى اللجنة ونصه : « ترى اللجنة بالاجماع أن موضوع رفع عيسى ونزوله موضوع خلافى ، وأن العلماء المسلمين لهم فيه رأيان ، وأن الطالب اختار أحد الرأيين فهو مسبوق بالقول به ، وإن كان اختار رأى المرجوح فلا يظن ذلك فى دينه كمسلم ، لأنه قد غلبه من العلماء السابقين عليه . وهم علماء لهم وزهم وفكرهم » .

غير أن اللجنة تأخذ على الطالب ما يأتى :

١ — أن هذا الموضوع ما كان يصح التسجيل فيه ، لأنه موضوع ليس جديداً وموضوع معاد فيه الكلام ولن يصل الطالب فيه الى الحق بطريقة قطعية لأنه من المعيات .

٢ — وقع الطالب فى كثير من الأخطاء العلمية والأخطاء الأخلاقية التى لا يصح لعالم منتسب الى الأزهر أن يقع فيها .

(أ) فمن الأخطاء العلمية كلامه فى النسخ وأن على الباحث أن يعرف المتقدم والمتأخر من الآيات والناسخ والمنسوخ ، مع أنه يتكلم فى العقيدة ، والعقائد لا نسخ فيها .

(ب) ومنها كلام فى الوساطة بين الخالق والمخلوق ، وكلامه هذا يوهم افتكار الطالب للشفاعة حيث يعيب صراحة على بعض المسلمين الاستشفاع بصلاحهم مع أن القرآن صريح فى إثباتها (ولا يشفعون الا لمن ارتضى) (من ذا الذى يشفع عند الله) .

(ج) ما ذكره الطالب في ص ١ ، ب من مقدمة الرسالة من أن بعض المفكرين ينشطون كلما عابت عنهم رسل الله فيدخلون في الإبدان كما يزعمون قصور رساله عنه ، مع أن ذلك لم يوجد بين المسلمين .

(د) ومن الأخطاء العلمية ما ذكره في ص (١٠٦) بشأن كتب السنة وما يدل على تشككه فيها قال الطالب / شاع بين المسلمين أن هناك بعض الكتب المتداولة ، الحاملة لواء الدفاع عن السنة ، والمحافظة عليها وأن هذه الكتب لا يأتيها الباطل قط وراح المسلمون يرددون هذا المعنى ، ويتمسكون به ، ولو كان فيه مخالفة لصريح المعقول ، وصحيح المنقول ، وكان الاعتزاز بما في هذه الكتب وحرص رجال الدين على أن تنال من الثقة ما يقارب كتاب الله ، ذلك كله بمثابة تسلط جديد على الفكر الاسلامي ، قائلين حرية التفكير ، التي بشها القرآن الكريم فيهم ، وتسلت الأفكار المسيحية من خلالها اليهم وقد أرفقت اللجنة ملحقا بهذا التقرير بالموضوعات التي يجب حذفها .

٣- ومن الأخطاء الأخلاقية :

(١) تعامله الشديد على العلماء الأجلة وتقدمه اللادع للعلماء الذين خالفوه في رأيه ، بل والسخرية منهم أحيانا وهم الذين قالوا برفع عيسى بجسده وروحه ، وتزوله في آخر الزمان : من أمثال فضيلة الشيخ محمود خطاب السبكي ، وفضيلة الأ تاذ الشيخ حسنين محمد مخلوف المفتي الأسبق ، وفضيلة الأستاذ الدكتور محمد خليل هراس ، وغيرهم .

(ب) كما كان له رأى غير كريم في الصوفية فقد اتهمهم اتهامات باطلة في أغلب الاحيان ، وقد اتهم الصوفية في الموضوع بدون داع ولا سببر يدعو الى ذلك ، فموضوع رسالته : رفع عيسى وتزوله ، فما بشأن أصحاب القبور والمزارات في هذا الموضوع ، مما يوجب الطالب في منهجه العلمي ،

وإنه لم يسلك المنهج العلمي الصحيح فإن من حقه النقد ، ولكن بأسلوب
خف وزنه .

ولذلك قررت اللجنة الآتي :

١ - قبول الرسالة من الناحية الموضوعية لأن الموضوع خلافى ،
وللعلماء فيه رأيان قديما وحديثا ، وقد اختار الطالب أحد الرأيين ، ولا يظن
ذلك فى دينه كمسلم .

٢ - مطالبة الطالب بتصويب الرسالة ، وتنقيتها من الأخطاء ،
وما يمس السنة النبوية الشريفة ورجالها وحذف النقد اللاذع للعلماء
الاجلاء ، وحذف ما ينصل برجال الصوفية وما يوهم تأثر المسلمين فى
الموضوع بالمسيحيين .

وصياغة مقدمة الرسالة وفصولها صياغة جديدة ، يبعد بها عن الغمز
واللمز .

٣ - رجوع الرسالة مرة أخرى بعد تعديلها الى اللجنة لمعرفة ما تم
فى اصلاحها . وخالف فى هذا القرار الأخير فضيلة الدكتور / محمد
شمس الدين ابراهيم ، وفضيلة الأستاذ الشيخ / عطية صقر ، ووافق عليه
الأعضاء الأربعة .

ومن حيث ان الثابت بالصورة الرسمية طبق الأصل (لتقرير قسم
الحديث) بكلية أصول الدين عن الرسالة المقدمة من الطالب /
..... - المؤرخ ١٨٢/٨/٢٦ أن مجلس قسم الحديث
بكلية أصول الدين اجتمع بعد ان قرأ التقارير الفردية والتقرير الجماعى
لمجمع البحوث الاسلاميه وبعد لاعادة قراءة الرسالة المشار اليها واستعرض
المجلس المراحل التى مر بها هذا الموضوع وآخرها أن تقارير مجمع البحوث
الاسلامية جاءت وأحيلت الى الكلية لاعادة عرضها على مجلس قسم

الحديث وقسم العقيدة لدراستها مع الرسالة ، وبعد اسبوع من الدراسة المستفيضة اجتمع مجلس القسم وقرر ما يأتي :

أولاً : (يرى مجلس القسم أن تقارير مجمع البحوث الاسلامية تؤيد ملاحظات قسم الحديث وتؤكد بها وهي في مجموعها لا تخرج عن ملاحظات قسم الحديث .

ثانياً : يتمسك مجلس القسم بملاحظاته ويرى ضرورة اعادة صياغة الرسالة على ضوءها لتصبح بحثاً علمياً صحيحاً ، وتتلخص ملاحظات القسم في أن الباحث أخطأ المنهج العلمي الصحيح في دراسة الأحاديث وتجراً على السنة ، وعز كبتها ، وحط من شأن الموثوق منها واستخدام الأسلوب المنحدر الساخر اللاذع في معارضته للعلماء الأفاضل الاجلاء مما يبعد الرسالة عن البحث العلمي النزيه .

ثالثاً : يرى مجلس القسم ما رآه مجمع البحوث الاسلامية ان الطالب تبنى رأياً لا يقبله القسم ولا جمهور العلماء لكنه لا يكفر بمخالفتهم .

رابعاً : وانطلاقاً من احترام قسم الحديث للقوانين واللوائح والنظم الجامعية ، يرى القسم أنه ليس من حقه ادراك الاعتراض على منح الدرجة العلمية لأن المنح من اختصاص لجنة المناقشة والحكم ، وقسم الحديث يكن لها كل احترام وتقدير ثم هو من اختصاص قسم العقيدة والفلسفة ثم مجلس الكلية ثم مجلس الجامعة وكل ما أبداه القسم ويديه ملاحظات وأخطاء علمية وأدبية يطلب تصحيحها في الرسالة) .

في حين جاء بتقرير اللجنة المنبثقة عن قسم العقيدة المؤرخ ١٩٨٢/٩/١١ المودع صورته ضمن مستندات جامعة الأزهر - ان اللجنة توى بالاجماع ضرورة اتخاذ الاجراءات اللازمة والكفيلة بالناء قرار لجنة المناقشة القاضي بمنح الطالب درجة التخصص المتخفتر ، وذلك لسند الطريق أمام المترشحين بالاسلام من أصحاب الأعراس الخبيثة وانتقاد الفاسدة للفقير منها والتسلل الى عقائد الملة ممة (٢٢ - ج ٢)

يسمى البلية والاضطراب في صفوف الأمة الاسلامية في وقت نحن اشد ما نكون فيه (حاجة) الى وحدة الصف وجمع الكلمة .

ومن حيث انه بتاريخ ١٩٨٣/٨/٥ بعد ان اطلع مجلس جامعة الأزهر على كافة المراحل اننى مر بها موضوع منح الطالب / درجة التخصص « الماجستير » فى العقيدة والفلسفة عن رسالته المقدمة منه بعنوان « عقيدتا رفع عيسى وزوله بين الاسلام والنصرانية » وبعد ان اطلم المجلس أيضا على كافة التقارير والتوصيات الصادرة فى هذا الشأن من مجلس قسم العقيدة والفلسفة والحديث ومجلس كلية أصول الدين بالقاهرة ومجمع البحوث الاسلامية أصدر المجلس قراره بالنص الآتى : « يرفض المجلس منح الطالب / محمد حسنى موسى المعيد بقسم العقيدة والفلسفة بكلية أصول الدين بالقاهرة — درجة التخصص « الماجستير » فى العقيدة والفلسفة من الكلية لما فى رسالته من مثالب تتعلق بالعقيدة الاسلامية أشارت اليها كافة التقارير » .

ومن حيث انه ولئن كان لمجلس جامعة الأزهر فى نص الفقرة الثانية من المادة (١٥) من قانون الأزهر المشار اليه ، سندنا قانونيا فى شرعية قراره بإحالة رسالة الطالب الى مجمع البحوث الاسلامية لاستطلاع رأيه فيها من الناحية الاسلامية فانه بعد صدور التقرير الجماعى لهذا المجمع الاسلامى السابق ايراد نصه ، فان مجلس جامعة الأزهر فى سبيل استكمال بحثه وتكوين رأيه وعقيدته قرر إحالة الرسالة وتقرير مجمع البحوث الاسلامية الى قسم الحديث وقسم العقيدة بكلية أصول الدين لإبداء الرأى فى صلاحية الرسالة لمنح الطالب درجة التخصص (الماجستير) فأوصت اللجنة المنبثقة عن قسم العقيدة بإلغاء قرار المنح أما توصية قسم الحديث — صاحب الطعن على الرسالة — فقد أوضحت أنه ينبس من حق القسم اداريا الاعتراض على منح الدرجة العلمية وان كل ما أبداه القسم ويديه ملاحظات وأخطاء علمية وأدبية يطلب تصحيحها فى الرسالة .

ومن حيث انه لما كان ذلك كذلك ، فان قرار مجلس جامعة الأزهر يرفض منح الطالب درجة التخصص (الماجستير) عن رسالته المذكورة مستندا الى ما أوصت به اللجنة المنبثقة عن « قسم العقيدة » وحده برفض منح الدرجة على الاطلاق خلافا لما ارتأته لجنة الحكم على الرسالة ، ومجلس قسم العقيدة ومجلس الكلية وخلافا لما ارتأه مجمع البحوث الاسلامية السابق ايراد نص توصيته والاسباب العلمية التي اقامها عليها .

ومن حيث انه يتبين من ذلك ان ما قرره مجلس جامعة الأزهر مستندا انى توصية قسم واحد فى الكلية ومهدار الآراء العلمية المسببه لبافى الجهات العلمية المختصة أصلا سواء طبقا لقانون الأزهر ولائحته التنفيذية أو التى لجأ اليها المجلس للاستشارة والاستارة وعلى قمته مجمع البحوث الاسلامية لا يقوم على سند صحيح من أحكام قانون الأزهر ولائحته التنفيذية حيث انه لا سوغ لهذا المجلس أن يبنى قراره على أسباب نحى اليها جهة علمية واحدة على خلاف كل الجهات الأخرى التى لما ذهبت اليه تسيب واضح وظاهر يساند علميا ومنطقيا وعدالة ما انتهت اليه من رأى عرضته على مجلس الجامعة بشأن الرسالة محل النزاع .

وحيث ان مقتضى ذلك جميعه ضرورة الأخذ — بتوصيات مجمع البحوث الاسلامية فى تقريره الجماعى السالف الذكر ، ومن ثم فيغدو قرار مجلس جامعة الأزهر فيما انتهى اليه من الرفض المطلق لمنح الطاعن الدرجة العلمية محل النزاع غير مشروع متعينا القضاء بالغائه مع ما يترتب على ذلك من آثار تتمثل فى تنفيذ توصيات مجمع البحوث الاسلامية وما يقتضيه ذلك من إتاحة الفرصة للطالب فى تصويب رسالته وتصحيحها وتنقيتها من المثالب والأخطاء المحددة حصرا وتفصيلا فى التقرير الجماعى لمجمع البحوث الاسلامية ، تمهيدا للنظر فى منحه الدرجة العلمية » .

القرع الثاني - التمين

التمين في وظيفة مدرس بجامعة الأزهر

للمادة رقم (١٠٤)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٧٥ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها - الواد ١٤٨ و ١٤٩ و ١٥٣ و ١٥٤ - التمين في وظيفة مدرس بجامعة الأزهر يتم بقرار من شيخ الأزهر بناء على طلب مجلس الجامعة بعد أخذ رأى مجلس الكلية أو المعهد ومجلس القسم المختص - جميع الإجراءات السابقة على صدور هذا القرار لا تعنون أن تكون مجرد اجراءات تعطينية تمهيدا لاصدار القرار من السلطة المختصة ولا تشمل قرارا نهائيا بما يقبل الطعن فيه استقلا بالانفراد امام محاكم مجلس الدولة طبقا لقاعدة المسطرة من قانون المجلس - ليس ثمة ما يمكن أن يستوي قرارا سلبيا بعدم التمين في الوظيفة - مناط وجود مثل هذا القرار في حكم الفقرة الأخيرة من المادة المذكورة أن يكون رفض السلطات الإدارية أو امتناعها عن اتخاذ قرار كان من الواجب عليها اتخاذه وفقا للقوانين واللوائح - الامر في التمين في الوظائف العامة غير ذلك لأن الجهة الإدارية ترفض في التمين في الوظائف العامة بسلطتها التقديرية بما لا يعقب عليها الا في احوال اساءة استعمال السلطة ما لم يقيدها القانون بنصر خاص او تقيدها نفسها بقواعد تنظيمية صحيحة - التمين امره متروك للجهة الادارية موكول اليها باعتبارها المسئولة عن حسن سير المرافق العامة - ليس في قانون إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها او لائحته التنفيذية أو فيما انبثق عن ذلك من قواعد تنظيمية صحيحة ما يفرض عليها في المستوى الراهن التزاما محسندا من هذا

القبيل - يتعين الحكم بعدم قبول الدعوى بعد اذ انتهى وجود قرار نهائى مما تتسع له ولاية الانشاء - العلاقة التنظيمية بين جهة الإنارة ومن ينشئ الوظيفة العامة لا تنشأ او تتوجب بمحض الاعلان عن الوظيفة ، والتقدم بطلب التعيين فيها مهما قيل عن سلامة كل من الطلب او الاعلان قانونا .

المحكمة :

ومن حيث ان قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ينص فى المادة العاشرة على أن « تختص محاكم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل فى المسائل الآتية : ٠٠٠٠ ثالثا - الطلبات التى يقدمها ذوو الشأن بالطن فى القرارات الادارية النهائية الصادرة بالتعين فى الوظائف العامة ٠٠٠٠ » وان المادة (١٤٨) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن اعادة تنظيم الأزهر والهيئات التى يشملها الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٧٥ تنص على « ٠٠٠ يعين شيخ الأزهر أعضاء هيئة التدريس بناء على طلب مجلس الجامعة بعد أخذ رأى مجلس الكلية أو المعهد ومجلس القسم المختص » . وتنص المادة (١٤٩) من تلك اللائحة على ان « ٠٠٠ يكون التعين فى وظائف أعضاء هيئة التدريس والمعيدى بناء على اعلان فى صحيفتين يوميتين وفقا للنظام الذى يضعه المجلس الاعلى للأزهر بناء على اقتراح مجلس الجامعة ٠٠٠٠ وللمجلس الجامعة بناء على طلب مجلس الكلية أو المعهد بعد أخذ رأى مجلس القسم المختص ان يضمن الاعلان فيما عدا وظائف الاساتذة شروطا معينة بالاضافة الى الشروط العامة الميينة فى القانون وهذه اللائحة ٠٠٠ » كما ان المادة (١٥٣) منها تنص على « ان تشكل لجان علمية دائمة تتولى فحص الاتاج العلمى للمرشحين لشغل وظائف الاساتذة ٠٠٠٠٠ اما بالنسبة الى المرشحين لشغل وظيفة استاذ مساعد أو مدرس فيكون تشكيل اللجان العلمية بقرار من مجلس

الجامعة بعد أخذ رأى كل من الكلية ومجلس القسم المختص
وأخيرا فإن المادة (١٥٤) من اللائحة تنص على أن « يحيل عييد الكلية
نقري اللجان العلمية الى القسم المختص للنظر فى الترشيح ثم تعرض على
مجلس الكلية ومجلس انجامة » وان الين من استعراض النصوص
المتقدمة ان التمين فى وظيفة مدرس بجامعة الأزهر يتم بقرار من شيخ
الأزهر بناء على طلب مجلس الجامعة بعد أخذ رأى مجلس الكلية أو المعهد
ومجلس القسم المختص وان جميع الاجراءات السابقة على صدور هذا
اتقرار لا تمدو ان تكون مجرد اجراءات تحضيرية تمهيدا لاصدار القرار من
السلطة المختصة ولا تشكل قرارا نهائيا ممايقبل الطعن فيه استقلالا بالالغاء
امام محاكم مجلس الدولة طبقا للمادة العاشرة من قانون المجلس .

ومن حيث ان الثابت من الاوراق انه بتاريخ ١٩٨٦/٨/٩ اعلنت كلية
انطب فرع جامعة الأزهر للبنات بالقاهرة عن حاجتها لشغل وظيفتى مدرس
بقسم أمراض النساء والتوليد عن الذكور والاناث خريجى جامعة الأزهر
ولم يتقدم للاعلان سوى المدعى وهو حاصل على بكالوريوس الطب
والجراحة من كلية الطب جامعة القاهرة والدبلوم والدكتوراه من كلية
الطب جامعة الأزهر بنين ، وعندما استبان للموظفة المختصة عند فحص
أوراقه انها غير مستوفاة لشروط الاعلان بان يكون من خريجى جامعة
الأزهر قامت بمرض الأوراق على عييدة الكلية التى أشرت عليها بأن
« لا تقبل الأوراق » حيث اد الطبيب خريجى جامعة القاهرة ، وقد عرض
الموضوع على مجلس قسم أمراض النساء والتوليد فاجمع مجلس القسم
على رفض تمين المدعى وانه اذا عين فسيقدم أعضاء مجلس القسم
باستقالات جماعية ثم عرض على مجلس الكلية بجلسته رقم ٨٤ بتاريخ
١٩٨٦/١٠/٧ فقرر بان الاعلان المشار اليه تم دون العرض على مجلس

الكلية أو أخذ موافقته واتد صدر بناء على تأشيرة وكيل الكلية فى ١٩٨٦/٨/٩ وهو غير مفوض فى ذلك من مجلس الكلية - بإعادة العرض على مجلس الكلية بجلسته المنعقدة فى ١٩٨٦/١٠/١٤ قرر المجلس اضافة الى قراره السابق ما يلى « وقف الاجراءات التى تمت بناء على الاعلان السابق واتخاذ اجراءات اعلاز جديد على ضوء الحاجة الفعلية التى تتقرر وحفظ الموضوع » ، وكان ان تقدم المدعى بشكاوى الى كل من رئيس مجلس الوزراء وشيخ الأزهر ورئاسة الجمهورية يلتمس فيها اتمام اجراءات التعيين احيلت الى رئيس جامعة الأزهر الذى احالها بدوره الى عميدة الكلية حيث عرضت على مجلس الكلية بجلسته رقم ٨٩ بتاريخ ١٩٨٧/٣/٢١ فقرر باجماع الاصوات التمسك بقراريه السابقين ثم تقدم المدعى بشكاوى أخرى الى رئاسة الجمهورية ورئاسة مجلس الوزراء عند بناء عليها بتاريخ ١٩٨٧/١٠/٢٠ اجتماع بين رئيس جامعة الأزهر وأعضاء هيئة التدريس بقسم أمراض النساء والتوليد بكلية طب البنات وبعض الموضوع للنقاش واستطلاع رأى الحاضرين افادت عميدة الكلية بأنه تم الاعلان عن شغل هذه الوظيفة اثناء عدم وجودها بالكلية ودون عرضه على مجلس القسم ولذا يعتبر باطلا حيث لم يأخذ الشكل القانونى وجرى ذلك اثناء قيام وكيل الكلية بهام العمادة فى ذلك الحين والذى اشر على المذكرة المقدمة من رئيس القسم بعبارة « اوافق ويتخذ اللازم » وهو غير مفوض فى ذلك قانونا وبناء على ذلك وافق كل من نائب رئيس الجامعة ورئيس الجامعة فى ذلك الوقت على الاعلان ، وبعد عودتها الى الكلية فوجئت بما تم فطلبت الاوراق التى تقدم بها المدعى لفحصها ومراجعتها فاستبان لها انها غير مستوفاة شرط الاعلان حيث ان المتقدم حاصل على بكالوريوس الطب من جامعة القاهرة وبالتالي لا يعتبر من خريجى جامعة الأزهر وبعد مناقشة الموضوع أخذ رئيس جامعة الأزهر رأى كل عضو فى القسم فاجتمع جميع الأعضاء على رفض ان يكون المدعى عضوا بالقسم .

ومن حيث انه تبين مما تقدم — واما كافت مشروعية الاعلان عن الوظيفة محل النزاع فان ما قامت به عميدة الكلية من التأخير بعدم قبول أوراق المدعى لعدم استيفائه شروط الاعلان بان يكون من خريجى جامعة الأزهر وما قرره مجلس الكلية بجلسته ١٤/١٠/١٩٨٦ واعاد التأكيد عليه بجلسته ٢١/٣/١٩٨٧ من وقف الاجراءات التى تمت بناء على الاعلان السابق واتخاذ اجراءات اعلان جديد على ضوء الحاجة الفعلية التى تتقرر وحفظ الموضوع مما يستتبع سقوط الاعلان محل النزاع واعتباره كان لم يكن محل ذلك لا يبدو ان يكون من قبيل الاجراءات التى لا ترقى الى مرتبة القرار الادارى النهائى ولا تصلح بذاتها ممثلا للمطالبة بالنفاذ امام محاكم مجلس الدولة ، حيث لم يتم دليل بالاوراق على صدور قرار من شيخ الأزهر بوصفه السلطة المختصة بتعيين أعضاء هيئة التدريس بجامعة الأزهر بتعيين غير المدعى فى الوظيفة محل النزاع بناء على ذات الاعلان ، مضافا الى انه ليس ثمة ما يمكن ان يستوى قرارا سلبيا بعدم تعيين المدعى فى تلك الوظيفة لأن مناه وجود مثل هذا القرار فى حكم الفقرة الأخيرة من المادة العاشرة من قانون مجلس الدولة ان يكون رفض السلطات الادارية أو امتناعها عن اتخاذ قرار كان من الواجب عليها اتخاذه وفقا للقوانين واللوائح ، والامر فى التعيين فى الوظائف العامة غير ذلك لأن اجهة الادارية ترخص فى التعيين فى الوظائف العامة بسبيلها التقديرية بما لا يعقب عليها الا فى احوال اساءة استعمال السلطة ما لم يعتمد عليها لتقانون بنص خاص أو تقيدها بنصوصها بقواعد تنظيمية صحيحة فالتعيين امره متروك للجهة الادارية موكل اليها باعتبارها المسئولة عن حسن سير المرافق العامة ، وليس فى قانون اعادة تنظيم الأزهر والهيئات التى يشملها أو لائحة التنفيذية أو فيها انبثق عن ذلك من قواعد تنظيمية صحيحة ما يفرض عليها فى الدعوى الراحة التامة محمدا من هذا القبيل ومن ثم تبين بالحكم بعدم قبول الدعوى بعد اذ انتهى وجود قرار نهائى مما

تستند له ولاية الالغاء علم صحيح وجهها قانونا ٠٠ ، وغنى عن البيان
 في ذلك ان العلاقة التنظيمية بين جهة الادارة ومن يشد الوظيفة العامة
 لا تنشأ أو تترتب بقضائها قانونا ٠ بعض الاعلان عن الوظيفة والتقدم
 بطلب التعيين فيها مهما قيل عن سلامة كل من الطلب أو الاعلان قانونا ٠
 ورتيب على ما تقدم واذ أخذ لحكم المظمون فيه بغير النظر المتقدم فانه
 يكون قد خالف القانون واختل في تطبيقه وتاويله الامر الذي يتعين معه
 الحكم بقبول الطعن شكلا وفي موضوعه بالغاء الحكم المظمون فيه وبعدم
 قبول الدعوى والزام المدعى المصروفات » ٠

(طعن ٢٤٤٧ لسنة ١٩٨٤ بجلسة ٢٦ / ١ / ١٩٨٩)

المفرغ الثالث - الاشراف على رسائل الدكتوراه (العالية)

قاعدة رقم (١٠٥)

المبدأ :

للمادتين ٢٢٥ و ١/٢٢٠ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٧٥ - لم يستلزم للشرح صراحة لصلاحية المشرف على تحضير الرسالة أن يبقى محتفظا بصفته الوظيفية التي عين بها ابتداء الى حين انتهاء لجنة الحكم على الرسالة من مهمتها - الصبرة في سلامة التعيين من عمه بالصفة الوظيفية عند التعيين .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ١١/٤/١٩٩٢ فاستبان لها أن المادة ٢٢٥ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٠ لسنة ١٩٧٥ تنص في فقرتها الثانية على أنه « ويعين مجلس الكلية أستاذا يشرف على تحضير الرسالة من أعضاء هيئة التدريس أو من أعضاء مجمع البحوث الإسلامية والمجلس أن يعهد بالأشراف على الرسالة الى أحد الأساتذة المساعدين ويجوز أن يتعدد المشرفون من بين أعضاء هيئة التدريس أو منهم ومن أعضاء مجمع البحوث الإسلامية ومن أعضاء هيئات التدريس السابقين ومن الهيئات العلمية الأخرى » . وأن المذة ١/٢٣٠ من ذات اللائحة تنص على أن « يعين مجلس الجامعة بناء على اقتراح مجلس الكلية لجنة الحكم على الرسالة من ثلاثة أعضاء أحدهم المشرف على الرسالة والعضوان الآخران من الأساتذة أو الأساتذة

المساعدين بالجامعة أو من الجامعات الأخرى أو من أعضاء مجمع البحوث الإسلامية أو من في مستواهم للعلمى من الاختصاصين على أن يكون أحد أعضاء اللجنة من خارج الكلية » .

كما استعرضت الجمعية قرار لجنة الدراسات العليا والبحوث العلمية المعتمد من رئيس الجامعة فى ١٩٨٨/٣/٢٠ والذي نص فى الفقرة (د) من البند خامسا على أن تظل صلاحية تشكيل اللجنة فى مدة أقصاها ستة أشهر من تاريخ اعتمادها .

واستظهرت الجمعية ما تقدم أن المشرع قيد مجلس الكلية عندما يعين الأستاذ المشرف على تحضير الرسالة بأن يكون من بين أعضاء هيئة التدريس أو من أعضاء مجمع البحوث الإسلامية أو أحد الأساتذة المساعدين وعند تعدد المشرفين أوجب المشرع أن يكون من بين أعضاء هيئة التدريس أو منهم ومن أعضاء مجمع البحوث الإسلامية ومن أعضاء هيئة التدريس السابقين ومن الهيئات العلمية الأخرى كما قيد المشرع مجلس الجامعة عند تشكيل لجنة الحكم على الرسالة بأن يكون المشرف من بين أعضائها ، بيد أن المشرع يستلزم صراحة لصلاحية المشرف أنبقى محتفظا بصفته الوظيفية التى عين بها ابتداء الى حين انتهاء لجنة الحكم على الرسالة من مهمتها ، ومن ثم ، فانه ليس فيما يطرأ من تعديل فى هذه الصفة ما يجرده من صلاحيته كمشرّف على الرسالة ، بعد اذ فرغ من اشرافه الفعلى واكمل طبع الرسالة ، اذ العبرة فى سلامة التمتين من عدمه بالصفة الوظيفية عند التعيين .

وخلصت الجمعية مما تقدم الى أن مجلس كلية التجارة وافق فى ١٩٨٥/١١/١٢ على تشكيل لجنة المناقشة والحكم على رسالة الباحث من الأستاذ الدكتور / . . . عميد الكلية فى ذلك الوقت مشرفا على الرسالة وقام بالاشراف عليها بالفصل حتى تمام طبعها وقام بتغيير

عنوانها أكثر من مرة ، ومن ثم : فإنه وإن زایلته صفته كاستاذ جامعي بإحالة إلى المعاش اعتباراً من ١٨/٣/١٩٨٨ إلا أنه ليس من شأن ذلك أن يجرده من صلاحيته كمشرف على الرسالة . الأمر الذي يتبين منه الانتفاة عن قرار مجلس الكلية الصادر في ١٣/٩/١٩٨٨ بنقل الإشراف على الرسالة إلى الأستاذ الدكتور / ، أخذاً بعين الاعتبار في ذلك واقع الإخطار المبلغ من عبد الكلية وإلى الأستاذ الدكتور / تاريخ ٧/٨/١٩٨٩ متضمناً ترحيب الكلية بمناقشة رسالة الدكتوراه في ٨/٨/١٩٨٩ من قبل لجنة يرأسها الدكتور الأمر الذي يفند معه قرار لجنة الحكم والمناقشة بتشكيلها الأول بمنح السيد / الدكتوراه قد صادف صحيح حكم القانون ، مما يسوغ معه القول بجواز منحه درجة الدكتوراه ودون أن يتقص من ذلك أن صلاحية تشكيل لجنة المناقشة والحكم على الرسالة قد سقطت بمضى ستة أشهر من تاريخ اعتمادها في ١٢/١١/١٩٨٥ دون تجديد إذ ليس شأن ذلك أن يولد بطلافاً يؤثر في قرار اللجنة بمنحه درجة الدكتوراه - وينفذ من ثم من الملأ لمجلس الجامعة النظر في اعتماد قرار اللجنة الصادر في هذا الشأن .

إسقاط :

اتهمت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى جواز منح الباحث درجة الدكتوراه .

(فتوى ٤٣٦/٦/٨٦ جلسة ١٤/٤/١٩٩٢)

الفرع الرابع - النقل

النقل من جامعة الأزهر الى جامعة أخرى

قائمة رقم (١٠٦)

المبدأ :

لا يجوز لمصو هيئة التدريس بجامعة الأزهر أن يشغل مثل وظيفته بأحدى الجامعات الخاضعة لقانون الجامعات بطريق النقل فهو لا يعدو أن يكون تحييتاً من الخارج .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة في ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٩٠ فاستبان لها أن الأصل ان شغل وظيفة أستاذ مساعد يكون بالتمعين فيها وفقاً لما تنص عليه في المادة ٧١ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات - أولاً - من بين أعضاء هيئة التدريس في الجامعة ذاتها أو بطريق النقل طبقاً للمادة (٨٧) من القانون المشار اليه وعلى ما نص عليه صراحة في هذه المادة من جواز نقل أعضاء هيئة التدريس من جامعة الى أخرى من الجامعات الخاضعة لهذا القانون ٠٠٠٠ واستثناء من هذا الأصل اجازت المادة ٦١ - ثانياً - من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٢ التمين في هذه الوظائف من خارج الجامعات الخاضعة لأحكامه وبمراعاة المادتين ٦٦ و٦٩ و٧٠ التي أحالت اليها المادة ٧١ في الخصوص ، وبطريق الإعلان عن الوظائف الشاغرة على ما نص عليه في المادة ٧١ .

ومن حيث ان القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات حدد في المادة الثانية منه الجامعات التي يسرى عليها أحكامه وليس منها جامعة

الأزهر ، وبين أحكام نقل أعضاء هيئة التدريس ومنهم الأساتذة المذكورين واشترط ان يكون من جامعة الى أخرى من الجامعات الخاضعة لأحكامه ومن ثم فلا يجوز لعضو هيئة التدريس بجامعة الأزهر ان يشغل مشغلا وظيفته بأحدى الجامعات الخاضعة لقانون الجامعات بطريق النقل فهو لا يعدو ان يكون تعيينا من الخارج .

ومن حيث أنه لا يغير شيئا أن المادة ١٦٣ من اللائحة التنفيذية لقانون إعادة تنظيم الأزهر صحت على أنه « يجوز بقرار من وزير شئون الأزهر بناء على طلب شيخ الأزهر بعد موافقة مجلس الجامعة وأخذ رأى مجلس الكلية أو المعهد المختص نقل عضو هيئة التدريس بأحدى الجامعات المصرية أو ما يعتبر فى طبيعتها من معاهد مصرية عالية الى مثل وظيفته بجامعة الأزهر أو الموافقة على نقل أحد أعضاء هيئة التدريس بجامعة الأزهر الى احدى هذه الجامعات أو المعاهد ، ولشيخ الأزهر عند الاقتضاء عرض الأمر على المجلس الأعلى للأزهر » . ذلك ان ما ورد من أحكام قانون الأزهر ولائحته التنفيذية بشأن تنظيم جامعة الأزهر تختص بكليات الجامعة وفروعها ، ولا يتناول شيئا مما يتعلق بما عداها من كليات فى الجامعات الأخرى ، مما يستقل ببيانه القانون الخاص بها . ثم أن ما جاء بهذه المادة من اللائحة التنفيذية ينطوى على تعديل لأحكام قانون الجامعات ، يجيز ان يكون شغل وظائف أعضاء هيئة التدريس بالجامعات التى يسرى عليها أحكامه بطرق النقل من خارج تلك الجامعات وهو ما لا تقوى عليه اللائحة لان ذلك لا يكون الا بقانون يورد هذا الحكم ضمنه . كما انه من المعلوم ان شروط وظائف أعضاء هيئة التدريس ومنهم الأساتذة المساعدين فى كليات جامعة الأزهر تختلف فى بعض قواعدها على ما هو مقرر بالنسبة الى نظرائهم بالجامعات التى تسرى عليها أحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه ومن ذلك تقدير صلاحية البحوث التى يقدمها من يعين أو يرقى

الى وظيفة أستاذ مساعد لا تتولاه اللجان العملية الدائمة التى نص عليها
فى المادة ٧٣ من قانون الجامعات وانما تتولاه لجنة طبية تشكل بقرار
من مجلس جامعة الأزهر •

ومن حيث أنه على مقتضى ما تقدم فان تقل الدكتور /
الأستاذ المساعد بكلية الطب جامعة الأزهر الى كلية الطب جامعة المنوفية
لا تجيزه نصوص القانون على ما سبق يئاه وان كانت احكام قانون
الجامعات لا تمنع تعيينه بالجامعة الأخيرة اذا ما توافرت له شروط هذا
التعين واكملت اجراءاته •

لذلك :

اتهمت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن الحاق
السيد الدكتور / بجامعة المنوفية لا يجوز ان يتم بطريق النقل
وانما بالتعيين على النحو الموضح بالأسباب •

(ملف رقم ٧٨٦/٣/٨٦ فى ٢١/١١/١٩٩٠ .)

الفروع الخماس - الاجازات

اجازة لرافقة الزوج

قائمتة رقم (١٠٧)

البندا :

المادة (١٧٢) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٦١ بشأن اعادة تنظيم الأزهر الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٧٥ - ناط المشرع برئيس الجامعة سلطة الترخيص لعضو هيئة التدريس في اجازة لرافقة الزوج - لا ينفرد رئيس الجامعة بهذا الاختصاص - يجب اخذ رأى مجلس التسميم البختص - يعتبر هذا الاجراء من الاجراءات الجوهرية التى تمثل ضمانات جوهرية لكل من الكلية وعضو هيئة التدريس - يترتب على اغفال هذا الاجراء بطلان القرار .

الحكمة :

ومن حيث أن المادة ١٧٣ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن اعادة تنظيم الأزهر الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٧٥ تنص على أن (تسرى على أعضاء هيئة التدريس أحكام المواد ٨٩ - ٩٠ - ٩١ - ٩٣ من القانون رقم ٤٩ لسنة ٧٢ فى شأن تنظيم الجامعات فيما لا يتعارض مع أحكام القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ ٠٠ وأحكام هذه اللائحة وتنص المادة ١٨٤ من القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ المشار اليه على أن (تسرى أحكام المواد ١١٦ ، ١١٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ على أعضاء هيئة التدريس بالجامعة كما تسرى أحكام المادة ١١٦ على مدير الجامعة ووكيلاها) .

ومن حيث أن المادة ٨٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ تنص على

ذلك (مع مراعاة حسن سير العمل في القسم وفي الكلية أو المعهد يجوز
الترخيص لمعضو هيئة التدريس في أجازة خاصة بدوام مرغب لمراقبة الزوج
المرخص له في السفر إلى الخارج لمدة سنة على الأقل ، ويكون الترخيص
بقرار من رئيس الجامعة بناء على طلب عميد الكلية أو المعهد بعد أخذ
رأى مجلس القسم المختص) .

ومن حيث أن :توضح من عبارة النص المشار اليه أن ناطق برئيس
الجامعة سلطة الترخيص لمعضو هيئة التدريس في أجازة لمراقبة الزوج ،
ولكنه اشترط ألا ينقرده رئيس الجامعة بهذا الاختصاص ونص على وجوب
أخذ رأى مجلس القسم المختص وجعل من عميد الكلية سلطة مختصة
بفرض طلب الأجازة سواء على رئيس الجامعة أو على مجلس القسم
المختص ، ويبين من ذلك أن اختصاص مجلس القسم المختص بإبداء الرأى
في منح الأجازة الخاصة لمراقبة الزوج من علمه على ضوء ما يراه من
اعتبارات تصل بحسن سير العمل في القسم وبالتالي في الكلية ، وأن
المشرع حين نص على هذا الاختصاص لمجلس القسم إنما عني بذلك أن
يكون الترخيص بالأجازة بعد أخذ رأى الجهة الأعلى والأقرب إلى حقل العمل
العلمي داخل القسم والتي يمكنها بحكم تخصصها الترويج بين اعتبارات
المصلحة العامة الخاصة بالكلية أو المعهد وبين مصلحة عضو هيئة التدريس
الطالب للأجازة ثم بعد ذلك جعل القرار النهائي لرئيس الجامعة باعتباره
هو السلطة المختصة والمستول الأول والممثل الأعلى للجامعة أمام جميع
السلطات والهيئات العلمية والسياسية ، ومن ثم وبناء على ذلك فانه يجب
تسكين لمجلس القسم المختص من مباشرة هذا الاختصاص عند الترخيص
بهذه الأجازة وفي كل مرة يطلب فيها تجديد هذا الترخيص ، ولا يفنى عن
ذلك ولا يجب هذا الاختصاص أن يفرض أمر الأجازة أو تجديدها على
مجلس الكلية حيث أنه سلطة مفارقة تماماً لمجلس القسم حيث يمثل
(٢٢٢ - ج ٢)

يجلس القسم جميع الأساتذة المتخصصين في فرع الصلم الذي يتولاه ويقوم على شئون وتبرير هذا القسم من الناحية الناحية العلمية والفنية وهو الأقدر على تقدير احتياجات القسم من هيئة التدريس على ضوء المناهج التي يتوفر على تدريسها ، أما مجلس الكلية فهو إحدى الهيئات التي تعاون عييد الكلية في إدارة الشئون العلمية وشئون الطلاب والمكتبات بالكلية وبشكل من رؤساء الأقسام المختلفة ، دون أن يكون مينا بقسم بعينه ، ومن ثم فقد عني المشرع وحرص على أن يجعل إبداء الرأى فى منح الأجازة الخاصة لمرافقة الزوج من شأن مجلس القسم المختص وحده دون مجلس الكلية وقد ورد فى المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٣ تطبيقا على نص المادة ٨٩ المشار اليه أن (المشرع قد أخضع أجازات أعضاء هيئة التدريس لمرافقة الزوج لضوابط معينة تراعى انوضع المائلى دون اضرار بصالح الجامعة) وبدهى أن مراعاة صالح الجامعة لا يتأتى الا باحترام الضوابط والضمانات التي وضعها المشرع عند الترخيص بهذه الأجازة أو تجديدها وأنها أن يؤخذ رأى مجلس القسم المختص حتى يكون رأيه العلمى والمهنى الصادر عن وعى بحقيقة أوضاع هيئة التدريس داخل القسم ، تحت نظر رئيس الجامعة عند إصدار قراره بالترخيص بهذه الأجازة أو برفض الترخيص بها ، هذا ولا يجدى فى تحقيق الاكتفاء بعرض الموضوع على مجلس الكلية أو أنه ينفرد رئيس القسم بإبداء الرأى فى هذا الطلب .

ومن حيث أنه ومتى كاذ الثابت أن القرار الصادر برفض منح الطاعنة أجازة خاصة لمرافقة الزوج لمدة سنة خامسة قد تخلف فى شأن إصداره اجراء جوهرى نص عليه القانون وهو أخذ رأى مجلس القسم المختص وهو من الاجراءات الجوهرية التي تمثل ضمانة جوهرية لكل من الكلية وعضو هيئة التدريس ومن شأن اغفاله بطلان القرار الصادر فى

هذا الشأن ومن حيث أن أساس وسند إصدار القرار رقم ٢٤٩ لسنة ١٩٨٢ بإنهاء خدمة الطاعنة هو اعتبارها منقطعة عن العمل بدون إذن قبحا لرفض طلبها في تجديد الأجازة وهو الأمر الذي ثبت من الأوراق فسادا وبطلانها ، وبناء على ذلك وبعد أن تبين بطلان القرار الصادر برفض تجديد الأجازة ، يمين القضاء بطلان القرار الصادر بإنهاء خدمة الطاعنة واعتبار خدمتها مستمرة بدون انقطاع ، وما يترتب على ذلك من آثار قانونية ويكون الحكم المطعون فيه إذ ذهب على خلاف هذا المذهب حكما غير مستند إلى صحيح حكم القانون خليقا بالالغاء .

(طعن ٢١١١٨ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٢)

— ٥ —

قاعدة رقم (١٠٨)

المبدأ :

مدة الأجازة الخاصة بدون مرتب التي يقضيها البعوث لمرافقة زوجته التي تعمل بالخارج خلالها لا تحسب ضمن المدة التي يلتزم طبقا لقانون البعثات بقضائها في خدمة جامعة الأزهر .
الفتوى :

إن هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لتعسي الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ١٩٩٠/١٢/٥ فتبين لها أن المادة (١) من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ ينظم شؤون البعثات والأجازات الدراسية والمنح نصت على أن « الفرض من البعثة — سواء كانت داخل الجمهورية العربية المتحدة أم خارجها — هو القيام بدراسات علمية أو فنية أو عالية أو الحصول على مؤهل علمي أو كسب مران علمي وذلك لسد النقص أو حاجة تقضيها مصلحة عامة ونصت المادة ٣١ على أن « يلتزم عضو البعثة أو الأجازة الدراسية أو المنحة بغضمة الجهة التي أوفدها أو أية جهة حكومية أخرى يرى النطاق بما بالاتفاق مع الجهة التنفيذية للبعثات

لجنة تختص على أساس سنتين من كل سنة لقضاها في البعثة أو الإجازة الدراسية وبعد أقصى مدته ٤ سنوات لعضو البعثة ٥٥٥٠. ويجوز للجنة العليا للبعثات إعفاء عضو البعثة أو الإجازة الدراسية أو المنحة من التزامه المشار إليه إذا اقتضت ضرورة قومية أو مصلحة وطنية إلى الاستفادة منه في جهة غير حكومية ٥٥٠ « والمادة ٣٣ تنص على أن « اللجنة التنفيذية العليا للبعثات أن تقرر مطالبات العضو بتفقات البعثة أو المرتبات التي صرفت له في الإجازة أو المنحة إذا خالف أحكام المادة ٢٥ ، ٣١ ، ٥٥٥٠ ٥ »

وبين من ذلك أن القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه أجاز يقاد العاملين المخالفين بأحكامه في بعثات علمية أو عملية وحدد الفرض من هذه البعثات سواء كانت داخلية أو خارجية بأنه للقيام بدراسات علمية أو فنية أو الحصول على مؤهل علمي أو كسب مران أو خبرة عملية وذلك بهدف سد النقص أو تحقيق حاجة تقتضيها المصلحة العامة وفي سبيل ذلك لتحصيل الدولة بفقات هذه البعثات على أن يلزم عضو البعثة بخدمة الخدمة الموقدة أو أية جهة حكومية أخرى توافق عليها الجهة التنفيذية للبعثات لمدة معينة حددها المشرع عن كل سنة قضاها في البعثة وذلك بعد أقصى سبع سنوات واستثناء من ذلك أجاز المشرع للجنة العامة للبعثات إعفاء عضو البعثة من التزامه بالخدمة في الحكومة إذا ما اقتضت المصلحة العامة أو الضرورة القومية الاستفادة منه في جهة أخرى غير حكومية ورتب القانون على إخلال عضو البعثة بالتزامه هذا تحميله لكافة المصاريف والمرتبات التي اتفقت عليه أو صرفت له خلال مدة البعثة .

ومن حيث أن نصوص المادة ٣١ من القانون سالفة الذكر ظاهري في دلالاته على معناه وما سبق له وهو التزام المبحوث بخدمة الجهة التي أوقدته أو أية جهة حكومية أخرى ترى هذه الجهة بالاتفاق مع اللجنة العليا للبعثات

الموافقة على التحاقه بخدمتها ، للمدة التي يجب عليه قضاؤها في خدمتها بعد عودته من البعثة . وانه استثناء من ذلك يجوز اعتناؤو من التزامه هذا اذا دعت ضرورة قومية أو مصلحة حكومية الى الإقادة منه في جهة غير حكومية اذا وافقت على ذلك اللجنة العليا للبعثات .

ومن حيث أنه على مقتضى ما سبق فإن الوفاء بهذا الالتزام لا يتحقق الا اذا عمل المبعوث بخدمة الجهة التي اوفدته فعلا ، فلا يكفي مجرد استمرار صلته الوظيفية بها اذا كان قد امضى مدة الالتزام في خدمة جهة غيرها الا أن تكون جهة حكومية أو غير حكومية بالشروط وفي الأحوال التي بينها النص وهي تكون في الدولة فلا يبنى عنها أن يقضي بنفسها لمرافقة زوجته في الخارج ، حتى لو عمل بخدمة دولة غيرها ، وعلي ذلك فلا يحسب منها المدة التي يقضيها المبعوث في اجازة خاصة بدون مرتب ، لمرافقة زوجته مما تجيزه قوانين التوظيف ، لانها لا تعتبر مدة خدمة فعلية ، وانما تعتبر ضمن مدة الخدمة في الوظيفة حكما ، وليس مما يترتب على ذلك في الوقائع أو في القانون ، أن يعتبر قد اوفى بالتزامه في خدمة الجهة التي اوفدته ، اذ واقع الحال غير ذلك ، فهذه الاجازة الخاصة من شأنها أن تبعد الموظف عن عمله كلية طوال مدتها ، فلا تحسب ضمن مدة الخدمة الفعلية محل التزامه ، ولا يفسر من ذلك أن هذه المدة تحسب اعتبارا ضمن مدة خدمته في أقدمية درجته وعلاواته وفي المعاش طبقا لقوانين التوظيف والمعاشات اذ أن ذلك مقصور على محله ولا يمتد اتي حساب مثل هذه المدة ضمن مدة التزامه بالخدمة الفعلية في الجهة التي اوفدته ، طبقا للمادة رقم ٣١ من قانون البعثات التي لا تتجه بحسب نصها وطبيعته الالتزام المقرر فيه والمقصود منه الى الاعتبار مدة الاجازة بدون مرتب — وفيها ينقطع المبعوث عن خدمة الجهة لسنة أو أكثر ، بناء على طلبه لظروف خاصة به ، لا تعتبر قانونا عقدا قهريا بوجهه ، ضمن خدمة المدة التي يجب عليه أن يعمل طوالها بخدمة الجهة التي اوفدته ، ومن ثم

خلا تحسب مدة الإجازة بدون مرتب في مثل هذه الحالة من مدة الخدمة الواجب عليه قضاؤها في خدمة تلك الجهة ومن ثم فانه اذا انتهت خدمته بعدها ولم يكن قد اكمل في الخدمة الفعلية المدة المقررة قانونا لذلك — فانه يلتزم بأداء المصاريف والمرتبات التي اتفقت عليه أو صرفت له خلال مدة البعثة ، علائها اوجبه نص المادة ٣٣ من قانون البعثات وتعهد به عند قيامه بالبعثة .

ومن حيث أنه لما كان ما تقدم ، وكان يبين من الوقائع سالفة البيان، أنه وان استمرت علاقة الدكتور / المدرس بكلية التربية بجامعة الأزهر قائمة لمدة ثماني سنوات بعد عودته في ٢٠/٨/١٩٨٠ من البعثة التي اوفد اليها في سبتمبر ١٩٧٤ للحصول على درجة الدكتوراه — الا أنه في ١/١٠/١٩٨٤ قام بإجازة خاصة بدون مرتب لمرافقة زوجته التي كانت تعمل بالخارج حتى ٣٠/١/١٩٨٨ فانه بذلك يكون قد أمضى في خدمة جامعة الأزهر ، مدة السبع سنوات التي يتعين عليه أن يقضيها في خدمتها بعد عودته من البعثة خدمة فعلية ، اذ أنه في تاريخ تلك الإجازة اقطع فعلا عن ذلك لأربع سنوات تالية حتى انتهت خدمته بعد ذلك لعدم عودته انى عمله بعدها حتى صدر قرار الانهاء في ٢٣/٤/١٩٨٩ اعتبارا من تاريخ انتهاء آخر إجازة خاصة ، ومن ثم فانه لا يكون قد اوفى بخدمة جامعة الأزهر المدة التي تطلبها اتفاقون كاملة .

لذلك :

اتمى رأي الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن مدة الإجازة الخاصة بدون مرتب التي حصل عليها الدكتور / لمرافقة زوجته التي كانت تعمل بالخارج خلالها لا تحسب ضمن المدة التي يلتزم طبقا لقانون البعثات بقضاها في خدمة جامعة الأزهر .

(ملف رقم ٤٠٩/٦/٨٦ في ١٢/٥/١٩٩٠)

الفرع السادس - التدبير

أولاً - التحقيق مع عضو هيئة التدريس

للمادة رقم (١٠٩)

للمادة :

المادة ٦٧ من القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر قد نظمت اجراء التحقيق مع عضو التدريس قبل احالته الى مجلس التدبير - المقصود من تطلب هذا الاجراء هو الوقوف بصفة مبدئية على مدى جدية الوقائع المنسوبة الى عضو هيئة التدريس - استجلاء حقيقة الواقع وما اذا كان ثمة محل لاحالة العضو الى مجلس التدبير حتى لا يؤخذ بمجرد الشبهات - اذا كانت الوقائع المنسوبة الى عضو هيئة التدريس قد قامت عليها الدلائل الجدية التي تكفي ببلاتها لتكوين عقيدة بان هناك محلا لاحالة العضو الى مجلس التدبير ففي هذه الحالة لا يتطلب اجراء تحقيق مسبق مع عضو هيئة التدريس بخصوص هذه الوقائع .

المحكمة :

ومن حيث ان النائب بالأوراق ان الطاعن - وكان يعمل أستاذا مساعدا بكلية الشريعة والقانون بجامعة الأزهر - اعير للسعودية - جامعة الملك سعود بالرياض (اعتبارا من ١٩٨٥/٨/٣٠ وفي يوم الخميس الموافق ١٩٨٧/٨/٨ ألفت السلطات السعودية القبض عليه بتهمة الرشوة السائفة الاشارة اليها حيث أخذت أقواله وصدق عليها شرعا واحيلت الأوراق الى هيئة الرقابة والتحقيق فاستجوبت الطالب المبلغ والمتهم (الطاعن) وبعد استيفائها للتحقيقات على النحو الذي قامت به انتهت الهيئة الى اقامة الدعوى في حق المتهم في ١٩٨٧/٥/٧ واحيلت أوراق القضية وقرار

لأحالة (رقم ٤٥٧ ج لسنة ١٤٠٧ هـ) الى الدائرة الجزائية بديوان المظالم التي حكمت بجلسة ١٦/٥/١٩٨٧ بإدانة المتهم في جريمة الرشوة المنسوبة اليه وسجنه سنة واحدة. وادّعاد المتهم للقاهرة في ٢٢/١٠/١٩٨٧ (بعد تنفيذ للمقوية التي اعطى من ربح منها) واذ كانت جملة الأثر تبادل المكاتبات مع جامعة الملك سعود والقنصل المصري بالسعودية بشأن هذا الموضوع ، واذ تقدم الطاعن لجامعة الأزهر في ٢٦/١٠/١٩٨٧ بطلب لتسليم عمله ، فقد وافق رئيس الجامعة في ١٣/١٢/١٩٨٧ على إحالته لمجلس التأديب — على النحو السابق الاشارة اليه — الذي قرر بجلسة ٢٨/٥/١٩٨٨ معاقبته بالزل من الوظيفة مع حقه في الاحتفاظ بالمعاش أو المكافأة — وذلك كله على النحو السابق بيانه — بائيا قضاءه على ما جاء بحكم الدائرة الجزئية بديوان المظالم في الحكم رقم ٤٢/د/ج لعام ١٤٠٧ هـ (القضية رقم ٩٢٠٠/٩/ق لعام ١٤٠٧ هـ) من اعتراف المتهم بجريمة الرشوة اعترافا مصدقا شوعا ، وعلى ما جاء بكتاب القنصل المصري رقم ١٤٢٥ في ٨/٣/١٩٨٧ الموجه الى السفير / ٥٠٠٠٠ مساعد وزير الخارجية .

ومن حيث أن المادة ٦٧ من القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر ، وان كانت قد تطلبت اجراء التحقيق مع عضو هيئة التدريس قبل إحالته الى مجلس التأديب) فان المقصود من تطلب هذا الاجراء هو الوقوف — بصفة مبدئية — على مدى جدية الوقائع المنسوبة الى عضو هيئة التدريس ، استجلاء لحقيقة الوضع ، وما اذا كان ثمة محل لأحالة العضو الى مجلس التأديب وذلك حتى لا يؤخذ بمجرد الشبهات فاذا ما تبين من واقم انحال وظروفه وملابساته في الحالة المعروضة ان الوقائع المنسوبة الى عضو هيئة التدريس قد قامت عليها دلائل جدية تكفي في حد ذاتها لتكوين عقيدة بأن هناك مطلقا لأحالة العضو الى مجلس التأديب الأمر في هذه الحالة لا يتطلب اجراء تحقيق مسبق منه بخصوص هذه الوقائع .

ومن حيث ان التاثيرين كتاب التفصيل المسمى رقم ١٤٢٥ فى
٨/٣/١٩٨٧ الموجه للسفير ٥٥٥٥ مساعد وزير الخارجية ، ان الطاعن
قرر للقنصل - وهما على اقراد - انه طلب قرضا من أحد الطلاب قدره
ثلاثة آلاف ريال سعودى لاستكمال ثمن سيارة فيات ١٢٨ ، غير ان هذا
الطالب قدم زميلا له يدعى ٥٥٥٥ كان قد رسب فى الامتحان فى العام
الماضى وطلب منه مساعدته هذا العام ، وانه فوجيء بطرق على الباب فوجد
الطالب ٥٥٥٥ الذى قال له انه ليجز القرض واعطاه له فوجده عشرة آلاف
ريال ، ثم دخل الحمام وترك الطالب ٥٥٥ بالمنزل وكافت أوراق الطلبة
موجودة على المنضدة ، وخلال فترة تواجد به بالحلم - وبلغت حوالى
٣٠ دقيقة - قام الطالب بملء ورقة اجابة جديدة باسمه وتركه على المكتب ،
وذلك الى آخر ما جاء بكتاب القنصل المشار اليه على التفصيل السابق
ايراده ، فان ما جاء بهذا الكتاب وفى الحدود التى قررهما الطاعن للقنصل
- يعنى عن اجراء تحقيق جديد فى الواقعة المنسوبة للطاعن قبل الاحالة
لمجلس التأديب ، لأنه يعتبر فى حقيقة الأمر بمثابة اقرار من الطاعن للقنصل
- بصفته موظفا رسميا - بما جاء فيه ، يقوم فى هذه الحالة بديلا عن
التحقيق .

(ضمن ٢٧٦٩ لسنة ٣٤ ق جلسة ١/١٢/١٩٩٠)

ألبا - عقوبة تأخير العلوة

للعنة رقم (١١٠)

المبدأ :

القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر ولائحته التنفيذية - تسرى على أعضاء هيئة التدريس بالأزهر القواعد الخاصة بالزيارات والملاوات المستحقة لنظائرهم بالجامعات المصرية الأخرى - من بين هذه القواعد سنوية العلوة الدورية - توقيع عقوبة القوم مع تأخير العلوة المستحقة معناه تأخير العلوة الدورية المستحقة لفترة واحدة - صدور قرار الجزاء بتأخير العلوة الدورية لمدة عامين ينطوي على مخالفة للقانون والخطأ في تطبيقه وتوقيه - .

الحكمة :

ومن حيث أن مبنى الظن أن قرار مجلس التأديب المطعون فيه خالف القانون للأسباب الآتية :

١ - قيام قرار مجلس التأديب المطعون فيه على إجراءات باطلة قانونا بطلان قرار الإحالة إذ أن المخالفة الثانية المنسوبة والمتعلقة باقطاعه عن العمل تم التحقق فيها وصدور قرار رئيس الجامعة في شأنها وتضمن هذا القرار ضمنا عدم المرافقة عنى رأى المستشار القانونى للجامعة بمؤاخذة الطاعن تأديبيا وهذا القرار صدر ممن يملكه وقد تحصن بمضى ستين يوما على إصداره دون أن يسجبه مصدر القرار أو يلقيه فضلا عن عدم اعلانه ببيان المخالفات المنسوبة اليه وجاء قرار الاتهام خلوا من النصوص القانونية الواجبة التطبيق على تلك المخالفات .

كما أن قرار اللجنة العلمية الدائمة مشوب بعيب عدم الاختصاص لاذ ليس من سلطتها بحث الغاية الفنية للموضوعات التى يقوم عضو هيئة

التدريس بتدريبها للطلاب وإنما ينحصر اختصاصها في فحص الامتحان
العلمي للمتقدمين لشغل وظائف أعضاء هيئة التدريس فضلا عن أن اثنين
من أعضائها غير متخصصين في مادة الفقه المقارن .

٢ - بطلان قرار مجلس التأديب لقيام سبب من أسباب الرّد بالسيد
الدكتور رئيس مجلس التأديب الذي صدر منه ما يمد رأيا في
الدعوى التأديبية وقد تكلم بما يمكن أن يستشف منه رأيه في الطاعن .
٣ - قرار مجلس التأديب المطعون فيه صدر مشوبا بعبب الانحراف
بالسلطة اذ أن كلية الشريعة والقانون قد اتخذت حيال الطاعن عدة
اجراءات تتم بذاتها عن مظاهر انحرافها بالسلطة منها ايقافه عن العمل
وايقاف صرف مرتبه وتوزيع جدولته على زملائه واتخاذ اجراءات انهاء
خدمته دون أن يسبق ذلك انذاره أو اخطاره .

٤ - عدم قيام انحراف المطعون فيه على سبب صحيح اذ أن اركان
الجريمة التأديبية لكل سبب من الأسباب التي استندت اليها الجامعة في
نحالة الطاعن الى مجلس اتأديب غير متوافرة فلا توجد مخالفة وظعية
ولا تنهض الأوراق بأى دليل يفيد خروج الطاعن على مقتضى الواجب
الوظيفي .

٥ - الاخلال بحق الدفاع : بين الطاعن في مذكرة دفاعه الاسابيد
التي يعتمد عليها في نفى الوقائع ودرء الاتهام الا أن مجلس التأديب
ادعى على خلاف الحقيقة أن الطاعن قد اثار الدفوع المختلفة ولم يقدم
دفاعا موضوعيا ومن ثم يكون قراره مشوبا بعبب الاخلال بحق الدفاع .
٦ - القصور في التسييب اذ لم يتعرض قرار مجلس التأديب في
اسبابه الى مناقضة أوجه دفاع الطاعن .

ومن حيث أنه فيما يتعلق بالمخالفات المنسوبة الى الطاعن فقد
اصاب مجلس التأديب وجه الحق فيما انتهى اليه من ادانة السيد المذكور

للاسباب التي قام عليها قرار مجلس التأديب وتضيف اليها هذه المحكة في مقام الرد على أوجه الطعن أنه لا محل لما ادعاء الطاعن من بطلان قرار إحالته الى مجلس التأديب لعدم اطلاعه بالمخالفات المنسوبة اليه وغضبو قرار الاحالة من النصوص القانونية الواجبة التطبيق على تلك المخالفات اذ، الثابت من الأوراق أنه ووجه بالمخالفات المنسوبة اليه سواء أمام جهات التحقيق أو أمام مجلس التأديب كما تضمن قرار الاحالة أن تلك المخالفات تتنافى مع واجباته كمضو هيئة تدريس بجامعة الأزهر وغنى عن البيان أن الجرائم التأديبية ليست محددة في القوانين حصرا ونوعا اذ مردعا الى الأخلال بواجبات الوظيفة ايجابا أو سلبا .

أما بالنسبة لما اتاره الطاعن من بطلان قرار مجلس التأديب بحجة أن السيد الدكتور قام به سبب من أسباب عدم الصلاحية فانه فضلا عن أن الطاعن لم يقدم الدليل على ذلك فانه لم يثبت من الأوراق أنه قام برئيس مجلس التأديب أى سبب من أسباب عدم الصلاحية المنصوص عليها في المادة ١٤٦ من قانون المرافعات .

كما أنه لا حجة فيما اتاره الطاعن بالنسبة للمخالفة الثانية المنسوبة اليه والمتعلقة باقطاعه عن العمل من أن رئيس الجامعة أصدر في شأنها قرارا تضمن عدم الموافقة على رأى المستشار القانوني للجامعة بمواخاة الطاعن تأديبيا وان هذا القرار قد تضمن بمرور ستين يوما على اصداره فان هذا القول مردود عليه بما هو ثابت في الأوراق من أن رئيس الجامعة قد أشر على مذكرة المستشار القانوني للجامعة بعبارة « يعاد الى العمل » والثانية « يجب أن يستوفى التحقيق » وذلك بسؤال عميد الكلية وهو المسئول عن ادارتها « الأمر الذي يستلزمه أن رئيس الجامعة على العكس مما ادعى الطاعن قد اتجه الى استكمال التحقيق فيما يتعلق بالمخالفة المنسوبة الى الطاعن في هذا الخصوص .

كما أن لا محل لما اقترحه الطاعن من عدم جواز معاقبته تأديباً عن المخالفة الأولى المنسوبة إليه لأنه يفرض صحتاً لا تشكل مخالفة تأديبية لأنه فضلاً عن ثبوت هذه المخالفة على النحو السابق بيانه فإن المخالفة التأديبية هي إخلال الموظف بواجبات وظيفته إيجاباً أو سلباً ومن أخص واجبات الموظف أداء العمل المنوط به بدقة وإمانة وعلم الإقطاع عن العمل بدافع من نفسه إلا أن يكون الإقطاع في إجازة قانونية مسوح بها مسبقاً من الإدارة ضماناً لحسن وإطراد سير المرافق العامة وحتى لا تعطل مصالح المتعاملين معه .

ومن حيث أن القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٩٦ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها نص في المادة (٧٢) على أن :
المعوقات التأديبية التي يجوز توقيعها على أعضاء هيئة التدريس هي :

١ - الإنذار .

٢ - توجيه اللوم .

٣ - توجيه اللوم مع تأخير العلاوة المستحقة .

ومن حيث أن جدول المرتبات والمكافآت الملحق باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٧٥ نص على أن تسرى في شأن أعضاء هيئة التدريس جميع الأحكام والقواعد المقررة أو التي تقرر خاصة المرتبات والعلوات التي تستحق لنظرائهم بالجامعات المصرية الأخرى وطبقاً لنفس الشروط والأوضاع .

وطبقاً لجدول المرتبات والبدلات لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات المرفق بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ في شأن تنظيم الجامعات فإن العلاوة الدورية المستحقة لمضو هيئة التدريس هي علاوة سنوية .

والمستفاد من ذلك أن الملاوة المستحقة لأعضاء هيئة التدريس بجامعة الأزهر طبقاً لأحكام القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ ولائحته التنفيذية المشار إليهما هي علاوة سنوية ومن ثم فإن القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر حين نص في البند (٣) من المادة ٧٢ على عقوبة توجيه اللوم مع تأخير الملاوة المستحقة إنما يعنى فى ضوء ما تقدم تأخير الملاوة الدورية المستحقة لفترة واحدة ومتى كان ذلك فإن قرار مجلس التأديب المطعون فيه اذ قضى بمجازاة الطاعن بعقوبة اللوم مع تأخير أول علاوة دورية مستحقة لمدة عامين يكون قد خالف القانون واطأ فى تطبيقه وتأويله ومن ثم يتعين تعديل قرار مجلس التأديب المطعون فيه ومجازاة الطاعن بعقوبة اللوم مع تأخير الملاوة الدورية المستحقة لفترة واحدة . . .

(طعن ٣٦٤٨ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٨٧/١١/٢١)

١٣٨٠ - عقوبة العزل

قاعدة رقم (١١١)

المبدأ :

إذا كانت الواقعة الثانية لمضو هيئة التدريس من شأنها أن تزدى بشرفه وتمس نزاهته مجازاته بعقوبة العزل تكون حقا وعدلا .

الحكمة :

« ومن حيث أن المادة (٧٢) من قانون تنظيم الأزهر رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ - بعد أن عدت العقوبات التأديبية التي يجوز توقيعها على أعضاء هيئة التدريس - نصت على أن كل فعل يزدى بشرف عضو هيئة التدريس أو لا يلائم صفته كماله مسلم ، أو يتعارض مع حقائق الاسلام ، أو يمس دينه ونزاهته ، يكون جزاؤه العزل . ولما كانت الواقعة المسندة الى الطاعن - والثابتة في حقه على النحو السابق - من شأنها أن تزدى بشرفه وتمس نزاهته ، فإن مجازاته بعقوبة العزل تكون حقا وعدلا ، وتطبيقا سليما لمصرح نص المادة (٧٢) من القانون المشار اليه . ومن حيث أنه لما تقدم ، فإن القرار المطعون فيه يكون قد قام على صحيح أسبابه ، وجاء تطبيقا سليما لحكم القانون ، ومن ثم فإن الطعن عليه يكون قائما على غير سند سليم قانونا ، الأمر الذي ينعين معه انعكاسه برفضه » .

(طعن ٢٧٦٩ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٩٠/١٢/١)

الفرع الخامس من انتهاء الخدمة

١- استقالة عضوية

المادة رقم (١١٢)

المبدأ :

يعتبر عضو هيئة التدريس مستقلاً من الخدمة إذا انقطع عن عمله أكثر من شهر بدون إذن ولم يعد إلى عمله خلال ستة أشهر على الأكثر من تاريخ الانقطاع هذا الانقطاع يعد قرينة على هجر الوظيفة والاستقالة منها - تنقضي هذه القرينة متى عاد عضو هيئة التدريس المنقطع قبل انقضاء مدة الستة أشهر المشار إليها - في هذه الحالة يمكن حدوث أحد الأمرين :

الأول : أن يعود العضو المنقطع ويقدم عندها يقبله في هذا الفرض يعتبر الفيض إجازة خاصة بمرتب في الشهرين الأولين وبدون مرتب في باقي مدة الأمر الثاني : أن يعود عضو هيئة التدريس خلال المدة المذكورة ولا يقدم عندها لانقطاعه أو يقدم عندها لا يقبله مجلس الجامعة - في هذا الفرض يعتبر غيابه انقطاعاً يستبعد من المعاش ومدد الترقية ولا يرخص للعضو بإجازات خاصة إلا بعد انقضاء نصف المدة المقررة قانوناً دون إخلال بقواعد التكميل - متى عاد عضو هيئة التدريس المنقطع بدون علم خلال ستة أشهر من تاريخ انقطاعه فلا يجوز اعتباره مستقلاً من الخدمة وبالتالي لا يجوز إصدار قرار باعتباره خدمته منتهية حتى ولو لم يقدم عندها يبرر انقطاعه أو قدمه ولم تقبله الجامعة - أساس ذلك : مجرد العودة لاستلام العمل تنفي قرينة الرغبة في الاستقالة للاستفادة من الانقطاع - نتيجة ذلك : القرار الذي يصدر بانتهاء خدمة عضو هيئة التدريس المنقطع بالرغم من عودته قبل انقضاء ستة أشهر من بدء الانقطاع هو قرار مشوب بعيب مخالفة القانون -

الحكمة :

ومن حيث أن المستظهر من الاطلاع على الأوراق أن الطاعن وهو أحد أعضاء هيئة التدريس بكلية اللغة العربية بجامعة الأزهر كان قد أعير إلى جامعة قاريونس بليبيا اعتبارا من ١٤/٩/٧٦ وجددت اعارته للأعوام ١٩٧٧، ١٩٧٨، و ١٩٧٩/١٩٧٨ وقد سافر إلى ليبيا في ٢٩/٨/٧٩ مصطحبا معه أسرته بعد أن طلب تجديد اعارته لمدة سنة رابعة وبعد أن وافق مجلس الكلية على ذلك بجلسته المنعقدة في ٢/٨/١٩٧٩ واذ لم يوافق بعد ذلك مجلس الجامعة بجلسته ١٩/٩/٧٩ على التجديد لمدة سنة رابعة ٧٩/٨/١٩٨٠ لسبق اعارته إلى الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة في العام الدراسي ١٩٧٥/١٩٧٦ - فقد عاد وتسلم عمله بالكلية في ٢٤/١/١٩٨٠ وقد وافق مجلس الكلية ثم مجلس الجامعة في ٦/٢/٨٠ على حساب المدة من ٤/٩/١٩٧٩ حتى ٢٣/١/١٩٨٠ أجازة بدون مرتب واذ باشر الطاعن عمله بعد ذلك في كلية اللغة العربية التي يعمل بها إلى أن صرح له بأجازة لمدة خمسة عشر يوما تبدأ من ٨/٣/١٩٨٠ للـ سفر إلى ليبيا لاحتضار أسرته ولم يحضر عقب انتهاء أجازته فأصدر مجلس الجامعة في ٤/٩/١٩٨٠ قراره المطعون فيه الذي نص في بنده الأول على اعتباره منقطعا عن العمل بالكلية وقرر بنده الثاني سحب قرار مجلس الجامعة الصادر بجلسته ٦/٦/١٩٨٠ الخاص بحساب المدة من ١/٩/١٩٧٩ حتى ٢٣/١/١٩٨٠ أجازة بدون مرتب واعتبار استلامه العمل كأن لم يكن ونص في بنده الثالث على انتهاء خدمته اعتبارا من نهاية العام الجامعي ٧٨/٧٩ ومقابلته برد المبالغ التي صرفت له دون وجه حق من الكلية .

ومن حيث أن الثابت مما تقدم أن الطاعن قد استلم عمله بكلية اللغة العربية في ٢٤/١/١٩٨٠ وباشر عمله فعلا بالكلية من هذا التاريخ وأصدر مجلس الجامعة بجلسته ٦/٢/١٩٨٠ قرارا بالموافقة على حساب المدة من (٢٤ م - ج ٢)

١/٩/١٩٧٩ حتى ١٩٨٠/١/٢٣ أجازة بدون مرتب للطاعن وهو قرار سليم وصدر في حدود السلطة المقررة قانوناً لمجلس الجامعة وإذا استمر الطاعن بعد ذلك قائماً بعمله إلى أن حصل على أجازة لمدة خمسة عشر يوماً اعتباراً من ١٩٨٠/٣/٨ ثم انقطع عن العمل عقب انتهاء الأجازة فقام مجلس الجامعة في ١٩٨٠/٦/٤ بسحب ذلك القرار ومن ثم فإن القرار الساحب وهو في نفس الوقت أحد بنود القرار المطعون فيه يكون قد صدر بالمخالفة للقانون حيث لا يجوز أصلاً سحب القرارات الإدارية السلبية كما لا يجوز سحب القرارات غير المشروعة إلا في خلال سنتين يوماً من تاريخ صدورهما . وهو ما يتعين منه إلغاء القرار الساحب المشار إليه .

ومن حيث أنه منى كان الأمر كذلك وكان الطاعن قد باشر عمله في كلية اللغة العربية التابعة لجامعة الأزهر منذ ١٩٨٠/٣/٢٤ اليوم السابق على قيامه بالأجازة المصرح له بها من ١٩٨٠/٣/٨ لمدة خمسة عشر يوماً وهي الأجازة التي لم يعد بعدها إلى عمله فأصدرت الجامعة قرارها بتاريخ ١٩٨٠/٦/٤ بإنهاء خدمته باعتباره منقطعاً عن العمل كما هو واضح من صريح هذا القرار ومن ثم فإن سبب هذا القرار كما افصحت عنه جهة الإدارة في صلبه هو الانقطاع عن العمل . وفي إطار هذا السبب تنبأ بتحدد مشروعيه لقرار المطعون فيه ومن ثم لا وجه لتلمس أسباب أخرى غير مستخلصة من أصول ثابتة في الأوراق وهو ما يتعين معه طرح ما أبدته الإدارة من أن إنهاء خدمة الطاعن كان إعمالاً لحكم المادة ٣/٩٨ من قانون العاملين المدنيين بالدولة التي تعتبر خدمة العامل منتبهة من تاريخ التحاقه بخدمة أي جهة أجنبية بدون ترخيص من حكومة مصر العربية ذلك لأن الثابت من الأوراق أن القرار المطعون فيه قد قام على أساس سبب معين وقت صدوره ألا وهو انقطاع الطاعن عن العمل ولو

صبح ما ذهبت اليه الجامعة لما كانت قسدا أرسلت اليه انذارا بتاريخ ١٩٨٠/٤/٢٣. بضرورة العودة. والا اتخذت ضده اجراءات انتهاء الخدمة. هذا فضلا عن أنه لا يسوع القول في الحالة المعروضة بأن الطاعن قد انتق بخدمة جهة أجنبية بغير اذن ما دام قد ووفق له من قبل مجلس الكلية على الاعارة لمدة سنة رابعة على النحو السالف ايضا خاصة وأن هذا الاذن طبقا للمادة الأولى من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٨ يصدر من وزارة الداخلية وأن المشرع في هذا القانون جعل من الاشتغال بخدمة جهة أجنبية دون الحصول على اذن من وزارة الداخلية جريمة جنائية وأفاط بمصلحة الأمن انعام بوزارة الداخلية الاختصاص بمنح اذن العمل أو تجديده ولا تملك الجهة الادارية التي يتبعها العامل أن تقرر خلاف ذلك مما لا يقبل معه بعد ذلك قول الجامعة دون ثمة دليل أن الطاعن لم يحصل على هذا الاذن أو أن هذا الاذن قد سقط برجوعه .

ومن حيث أن رقد ثبت مما تقدم أن قرار انتهاء خدمة الطاعن قد قام على أساس انقطاعه عن العمل ولما كان الأمر كذلك وكانت المادة ١١٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات قد نصت على أن « يعتبر عضو هيئة التدريس مستقila اذا انقطع عن عمله بدون اذن ولو كان ذلك عقب انتهاء مدة ما رخص له فيه من اعارة أو مهمة علمية أو اجازة تفرغ علمي أو اجازة مرافقة الزوج أو أى اجازة أخرى ، ذلك ما لم يعد خلال ستة أشهر على الأكثر من تاريخ الانقطاع وتعتبر خدمته منتهية من تاريخ انقطاعه عن العمل . فاذا عاد خلال الأشهر الستة المذكورة وقدم عذرا فاهرا وقبله مجلس الجامعة بعد أخذ رأى مجلس الكلية أو المعهد ومجلس القسم اعتبر غيابه اجازة خاصة برتب في الشهرين الأولين وبدون مرتب في الأربعة أشهر التالية . أما اذا عاد خلال الأشهر الستة المذكورة ولم يقدم عذرا أو قدم عذرا لم يقبل فيعتبر

غيابه اقطاعاً لا يدخل ضمن مدة الخدمة المحسوبة في المعاش ولا ضمن المدد المنصوص عليها في المادتين (٩٦ / أولاً و ٧٠ / أولاً) وذلك دون الاخلال بقواعد التأديب ولا يجوز الترخيص له من بعد في أعارة أو مهمة أو أجازة تفرغ علمي أو أجازة مرافقة الزوج قبل انقضاء المسجل المنصوص عليها في المواد ١ / ٨٨ و ٩٠ « وواضح أن هذا النص يعتبر عضو هيئة التدريس مستقلاً من الخدمة لذا اقطع عن عمله أكثر من شهر بدون إذن ولم يعد الى عمله خلال ستة أشهر على الأكثر من تاريخ الإنقطاع وقيم المشرع ذلك على قرينة الرغبة الضمنية لعضو هيئة التدريس المنقطع في هجر الوظيفة والاستقالة منها وتنفى هذه القرينة حساً متى عاد العضو المنقطع قبل انقضاء ستة أشهر على بداية الانقطاع وفي هذه الحالة يفرض المشرع حصول أحد الأمرين ووضع لكل فسرود منها حكمه . والفرض الأول : أن يعود العضو المنقطع خلال المدة المذكورة ويقدم عذراً يقبله مجلس الجامعة بعد أخذ رأى مجلس الكلية ومجلس القسم وعندئذ يعتبر غيابه أجازة خاصة بمرتب في الشهرين الأولين وبدون مرتب في باقى المدة . والفرض الثانى : أن يعود عضو هيئة التدريس خلال المدة المذكورة ولا يقدم عذراً لاقطاعه أو يقدم عذراً لا يقبله مجلس الجامعة وعندئذ يعتبر غيابه اقطاعاً يستبعد من المعاش ومن مدد الترقية المنصوص عليها في المادتين ٦٩ / أولاً و ٧٠ / أولاً كما لا يرخّص له في الإجازات الواردة في النص الا بعد انقضاء ضعف المدد المنصوص عليها في المادتين ١ / ٨٨ و ٩٠ ولا يغل كل ذلك بقواعد التأديب التى يجوز اتخاذها ضده .

ومن حيث أن المستخلص مما تقدم أنه متى عاد عضو هيئة التدريس المنقطع دون عذر عن العمل خلال ستة أشهر من تاريخ انقطاعه فلا يجوز اعتباره مستقلاً من الخدمة وبالتالي فلا يجوز إصدار قرار باعتباره خفياً

متهمية حتى وأن لم يقدم عذرا يبرر اقطاعه أو قدم عذرا لم تقبله الجامعة
وأساس ذلك أن هبة المودة الى العمل تنفي قرينة رغبته في الاستقالة
استفادة من الانقطاع وهو نص خاص بأعضاء هيئة التدريس بالجامعات
العاملين بأحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه — والطاعن
منهم — ومن ثم فإن القرار الذي يصدر بانهاء خدمة عضو هيئة التدريس
المنقطع بالرغم من عودته قبل انقضاء مدة ستة أشهر على الاقطاع يكون
مشوبا بعيب مخالفة القانون حقيقا بالالغاء ولما كان الأمر كذلك وكان
الثابت من الأوراق أن مجلس الجامعة قد قرر في ١٩٨٠/٦/٤ اعتبار
الطاعن منقطعا عن العمل وانهى خدمته لهذا السبب في حين أن الثابت أن
اقطاع الطاعن عن عمله عقب انتهاء الأجازة المصريح له بها وحتى تاريخ
صدور القرار المطعون فيه لم يتجاوز ثلاثة أشهر عاد بعدها مبدئا اعفائه
السالف للاشارة اليها ومن ثم ما كان يجوز اصدار قرار باعتباره خدمته
مستتمة للاقطاع لانقضاء قرينة رغبته في الاستقالة ويكون لذلك القرار
المطعون فيه قد صدر بالمخالفة للقانون جديرا بذلك بالالغاء واذا لم يهج
الحكم الطعن هذا النهج فانه يكون قد خالف القانون حقيقا بالالغاء .
ومن حيث أن جامعة الأزهر خسرت هذا الطعن فقد تمين الزامها
بمصرفاته عملا بالمادة ١٨٤ من قانون المرافعات .

(طعن ٩٧٣ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٨٧/٢/١٧)

الانقطاع عضو هيئة التدريس عن العمل

قاعدة رقم (١١٢)

المبدأ :

سريان أحكام المادة ١١٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات على أعضاء هيئة التدريس بجامعة الأزهر - قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٧٥ باصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٦١ بشأن اعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها - الاستفادة من المادة ١١٧ المشار اليها ان للشرع وضع تنظيميا خاصا لمواجهة حالة انقطاع أعضاء هيئة التدريس بالجامعات عن العمل - اقام قرينة قانونية تحمل محل طلب الاستقالة المبررة وتقوم مقامها في يدعية عضو هيئة التدريس تركه وظيفته - هذه القرينة هي انقطاع عضو هيئة التدريس عن عمله اكثر من شهر بدون اذن وعدم العودة الى العمل خلال ستة اشهر على الاكثر من تاريخ الانقطاع - اذا تحققت هذه الواقعة اعتبرت خدمة عضو هيئة التدريس المنقطع منتهية من تاريخ الانقطاع عن العمل - الا عاد خلال مهلة الستة اشهر فلا تملك الجامعة اعمال قرينة الاستقالة الضمنية في حقه - حظر الشرع انتهاء خدمة عضو هيئة التدريس في هذه الحالة حتى ولو لم يقدم العذر المبرر للانقطاع او قدم عذرا لم تقبله ادارة الجامعة - عضو هيئة التدريس المنقطع عن عمله بذلك يستمد حقه في الاستفادة من تلك الرخصة من القانون مباشرة ، دون ان يكون لادارة الجامعة اية سلطة تقديرية في هذا الصدد - الا عاد عضو هيئة التدريس خلال هذه المدة نشأ له مركز قانوني ذاتي لا يجوز المساس به باى حال من الاحوال - عدم جواز انتهاء خدمته للانقطاع - لا ينال ذلك في الوقت نفسه من حق الجامعة في مؤاخذته تأديبيا ، الا ثبت ان انقطاعه عن العمل كان بغير عذر مقبول .

الحكمسة : بقرار من مجلس الوزراء رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٧٥
بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة
تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها تبين أن المادة ١٨٤ من هذا القرار
تنص على أنه تسرى أحكام المواد ١١٦ و ١١٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة
١٩٧٢ على أعضاء هيئة التدريس بالجامعة .

ومن حيث أنه بالرجوع الى أحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢
بشأن تنظيم الجامعات يتضح أن المادة ١١٧ منه تنص على أنه « يعتبر
عضو هيئة التدريس مستقبلا اذا انقطع عن عمله أكثر من شهر بدون
إذن ولو كان ذلك عقب انتهاء مدة ما رخص له فيه من إجازة أو مهمة
علمية أو إجازة تفرغ على أو إجازة مرافقة الزوج أو أى إجازة أخرى »
ذلك ما لم يعد خلال ستة أشهر على الأكثر من تاريخ الانقطاع وتعتبر
خدمته منتهية من تاريخ انقطاعه عن العمل .

فإذا عاد خلال الأشهر الستة المذكورة وقدم عذرا قاهرا وقبله
مجلس الجامعة بعد أخذ رأى - مجلس الكلية أو المعهد ومجلس القسم
اعتبر غياب إجازة خاصة بمرتب فى الشهرين الأولين وبدون مرتب فى
الأربعة أشهر التالية .

أما اذا عاد خلال الأشهر الستة المذكورة ولم يقدم عذرا أو قدم
عذرا لم يقبل فيعتبر غيابه انقطاعا لا يدخل ضمن مدة الخدمة المعسوبة
فى المعاش ولا ضمن المدة المنصوص عليها فى المادتين ٦٩ / أولا و ٧٠ /
أولا وذلك دون إخلال بقواعد التأديب ولا يجوز الترخيص له من بعد
فى إجازة أو مهمة علمية أو إجازة تفرغ على أو إجازة مرافقة الزوج
قبل انقضاء ضيف المبدى المنصوص عليها فى المواد ٨٨ / ١ و ٩٠ و ٩١

ومن حيث أن المادة ٩ من لائحة القومسيونات الطبية الصادرة
بقرار وزير الصحة رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٧٤ تنص على أنه « إذا طرأت على
عامل الموجد خارج الجمهورية حالة مرضية تمنعه من العودة الى البلاد
ويجب عليه أن يخطر الجهة الرأسية التابع لها مباشرة بنتيجة الكشف
الطبي عليه الذي يقيم بمعرفة طبيين وأن يرغى جذا للاخطار شهادة
مصدقا عليها من القنصليه المصرية أو من الادارة الصحية الأجنبية
المختصة وعلى الجهة الرأسية ارسال النتيجة الى القومسيون الطبي
المختص للنظر في اعتمادها » .

ومن حيث أنه يستفاد من نص المادة ١١٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة
١٩٧٣ بشأن تنظيم الجامعات السالف الاشارة اليه طبقا لما استقر عليه
قضاء المحكمة الادارية العليا أن المشرع وضع تنظيميا خاصا لمواجهة
حالات انقطاع أعضاء هيئة التدريس بالجامعات عن العمل حيث أقام
قرينة قانونية محل محل طلب الاستقالة الصريحة وتقوم مقامها في رغبة عضو
هيئة التدريس ترك وظيفته وهذه القرينة هي انقطاع عضو هيئة
التدريس عن عمله أكثر من شهر بدون إذن وعدم العودة الى العمل خلال
سنة أشهر على الأكثر من تاريخ الانقطاع فاذا تحققت هذه الواقعة
اعتبرت خدمة عضو هيئة التدريس المنقطع منتهية من تاريخ الانقطاع عن
العمل أما اذا عاد خلال مهنة الستة أشهر المذكورة فلا تملك الجامعة
أعمال قرينة الاستقالة الضمنية في حقه حيث حظر المشرع انهاء خدمة
عضو هيئة التدريس في هذه الحالة حتى ولو لم يقدم المذر المبرر
للانقطاع أو قدم عذرا لم تقبله ادارة الجامعة ومن ثم فإن عضو هيئة
التدريس للمنقطع عن عمله يستمد حقه في الاستفادة من تلك الرخصة
عن القانون مباشرة ودون أن يكون لإدارة الجامعة أية سلطة تقديرية في
هذا الصدد فاذا عاد عضو هيئة التدريس خلال هذه المدة نشأ له مركز

قانونى ذاتى لا يجوز المساس به بأى حال من الأحوال ويتمثل فى عدم جواز انتهاء خدمته للاقطاع وإن كان ذلك لا ينال فى الوقت نفسه من حق الجامعة فى مؤخراته تأديبيا إذا ثبت لها أن اقطاعه عن العمل كان غير عذر مقبول فضلا عن خضوعه للجزاءات الأخرى المنصوص عليها فى عجز الفقرة الثالثة من المادة ١١٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ مائة الذكر » .

(طعن ١٧٣١ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٨٩/٦/٢٠)

الفصل الثاني - طلبة الأزهر

الفرع الأول - قبول الطلاب بالجامعة

أولاً - الفاء الاستثنائية

قاعدة رقم (١١٤) :

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٦١ لسنة ١٩٨٥ بالفاء المادة (١٩٨) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٦١ - الفى الشرع القواعد التى كانت تجيز قبول بعض الطلاب بجامعة الأزهر دون التقيد بمجموع الدرجات بالنسبة لآبناء أعضاء هيئة التدريس أو العاملين بالجامعة - أساس ذلك : تعارض هذه القواعد مع مبدأ المساواة بين المواطنين فى التعليم - مؤدى ذلك : أنه إذا كانت الدولة مسئولة عن كفالة التعليم طبقاً للمادة (١٨) من الدستور وكانت الفرض التى يلتزم بالتاحتها الفراعين فى الالتحاق به مقيدة بإمكانياتها الفعلية التى تقصر عن استيعابهم جميعاً فإن السبيل إلى ففى فزاحمهم لا يتأتى إلا بتحديد مستحقىها وترتيبهم وفق شروط موضوعية تتحقق بها المساواة أمام القانون - .

الحكمة :

ذلك فإن البادى من الأوراق أن لجنة شئون الطلاب بجامعة الأزهر عندما عرض عليها موضوع قبول تحويل الطاعن إلى كلية طب الأزهر قررت أن يعامل أعضاء هيئة التدريس والعاملون فى الجامعة معاملة نظرائهم فى الجامعات المصرية بشأن قبول تحويل آبائهم من الجامعات الأجنبية إلى جامعة الأزهر بالشروط التى تقر فى الجامعات . وقد سبق للمحكمة الدستورية العليا قضاء (الحكم الصادر بجلسته ٢٩ من

يونية سنة ١٩٨٥ في الدعوى رقم ١٠٦ لسنة ٦ القضائية الدستورية) بأنه
إذا كانت الدولة مسئولة عن كفالة التعليم الذي يخضع لاشرائها حسيما
فست عليه المادة ١٨ من الدستور وكانت الفرص التي تلتزم بأن تتيحها
لترغيبين في الالتحاق به مقيدة بإمكانياتها الفعلية التي يتصر معها
استيعابهم جميعا فان السبيل الى فض تراحمهم لا يتأني الا بتحديد
مستحقها وترتيبهم فيما بينهم وفق شروط موضوعية يتحقق بها من خلالها
كفالة النص والمساواة لدى القانون . وانطلاقا من هذا الأصل الذي
كشفت عنه المحكمة الدستورية العليا فقد صدر قرار رئيس الجمهورية
رقم ٤٦١ لسنة ١٩٨٥ بالقاء المادة ١٩٨ من اللائحة التنفيذية للقانون
رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٠ لسنة
١٩٧٥ التي كانت تقرر جواز قبول بعض الطلاب دون التقييد بمجموع
الدرجات لكليات جامعة الأزهر من أبناء أعضاء هيئة التدريس أو العاملين
بالجامعة . وبماودة نحياء استثناء من قواعد القبول ، على ما اتجهت
اليه لجنة شئون الطلاب ، متضمن مخالفة أصل دستوري وبشكل مخالفة
جسيمة لنظم القبول بالجامعة ، فلا يكون من شأنها أن تكسب من ثمرت
لحقا أو تنشئ له مركزا قانونيا يحول دون عدول الجهة الادارية عن
قرارها المشوب بهذا العيب الجسيم الذي يمنع من القول بإمكان تحصنه .
وبالاضافة الى ذلك جميعه فانه اذا كان الدكتور رئيس الجامعة قد
اعتمد في ٨/١٢/١٩٨٥ قرار نائب رئيس الجامعة بالموافقة عن تحويل
الطاعن على ألا يقيد بالسنة الأولى الا بعد قضاء السنة التأهيلية درائنة
وامتحانا بنجاح ، فان الثابت أنه بعد أن اعترض السيد /..... عبد
كلية اللغة العربية والمشراف على السنة التأهيلية عن قبول الطاعن بتاريخ
٣٠/١/١٩٨٦ أشار السيد رئيس الجامعة بمعرض الموضوع على مجلس
الجامعة بتاريخ ٢/٢/١٩٨٦ . وأنه وان كان مجلس الجامعة قد فرر

بالأغلبية لموافقة على هذا التحويل إلا أنه رأى عرض الأمر على المجلس الأعلى للأزهر الذى انتهى بجلسته ١٥/٤/١٩٨٦ الى وقف العمل بقرار مجلس الجامعة الصادر بجلسته ١٩٨٦/٢/٥ . وبذلك يتمتع القول فى الحالة المثالة ، بأن القرار بقبول تحويل الطاعن الى كلية طب الأزهر قد توافر له الاستقرار القانونى . فى القرض الجدلى بإمكان تحصنه بنوات انعدام المقرر للظن عليه ، الذى يتمتع معه على الجهة الادارية معاودة النظر فى مدى صحته ومشروعيته . اذ أن السيد / رئيس الجامعة قد رأى على ما سبق البيان ، فى ١٩٨٦/٢/٢ بناء على ما تلقاه من السيد / عميد كلية اللغة العربية عرض الموضوع على مجلس الجامعة مما يعنى معاودة النظر والدراسة فى قراره السابق الصادر بتاريخ ١٩٨٥/١٢/٨ باعتماد قبول تحويل الطاعن . فاذا كان مجلس الجامعة قد ارتأت بتاريخ ١٩٨٦/٢/٥ ، وخلال الميعاد المقرر للسحب ، احالة الأمر الى المجلس الأعلى للأزهر ، وهو يمد جهة الاختصاص التى قررت شروط وقواعد قبول الطلبة المصريين من الحاصلين على المؤهل اللازم للاتحاق بكليات جامعة الأزهر للعام الجامعى ١٩٨٦/٨٥ ، والتى تمتلك بهذه المثابة وحدها تقرير الاستثناء من القواعد التى وضعتها فى هذا الشأن متى ارتأت ذلك وكان جائزا قانونا ، فانه لا يكون ثمة محل للقول بأن قرارا نهائيا قد صدر بقبول تحويل الطاعن الى كلية الطب بجامعة الأزهر لا يجوز التدول عنه وان تبين عدم مشروعيته ، لقوات المواعيد المقررة للظن عليه بالالغاء . ومؤدى ما تقدم أن طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه يقتقد بحسب الظاهر من الأوراق لركن الجدية . فاذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى رفض طلب وقف التنفيذ فانه يكون قد أصاب وجه الحق فى قضائه مما لا يكون ثمة وجه للنزاع عليه .

ثانية - اجتياز الامتحان التمهيلي

لمادة رقم (١١٥)

المادة :

المادة ٤٨ من القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر - المادة ١٩٧ من اللائحة التنفيذية له - قبول الطلاب الحاصلين على الثانوية العامة بجامعة الأزهر يستند الى قواعد عامة مجردة وليس الى حالات فردية لاعتبارات شخصية - اجتياز الامتحان التمهيلي يعطى التعامل بالمعنى الذى يمكن الكلية الحاصلين على الثانوية العامة من مواصلة الدراسة بتلك الجامعة ويقرهم من مستوى فظلتهم الحاصلين على الثانوية العامة الأزهرية وما يساكنها من شهادات أخرى - المادة ٢٤ من اللائحة التنفيذية القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ المشار اليه مظهرا - يجوز النظر فى الطلبات للقنحة من طلب السنة الأولى وتحويلهم او نقل فيدهم الى منطيات مناظرة او غير مناظرة داخل جامعة الأزهر دون تفرقة بين الحاصلين على الثانوية العامة وغيرهم وبين كلية وأخرى .

الحكمة :

ومن حيث انه عن الطلب الاجتياطي بوقف تنفيذ قرار جامعة الأزهر بالامتناع عن تحويل الطاعة الى كلية أخرى تابعة لجامعة الأزهر فان المادة ٤٨ من القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ تنص على أن « يختص مجلس جامعة الأزهر بالنظر فى الأمور التالية : (١) ٠٠ (٤) شروط قبول الطلاب فى الجامعة ونظام تأديتهم ٠٠ » تنص المادة ١٩٧ من اللائحة التنفيذية لهذا القانون على أنه « يشترط فى قيد انطال فى الجامعة للحصول على درجة الاجازة العالية (الليسانس أو البكالوريوس) : (١) أن يكون حاصلا على شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها وفى هذه الحالة يشترط نجاحه فى امتحان يعقق التعامل بينه وبين الحاصلين على الشهادة الثانوية العامة للأزهر ٠٠ »

وظاهر تلك النصوص أن قبول الطلاب الحاصلين على الثانوية العامة بجامعة الأزهر إنما يستند إلى قواعد عامة مجردة وليس خاصا بحالات فردية لاعتبارات شخصية كما أن ظاهر نص اللائحة أن اجتياز الامتحان التأهيلي يحقق التعادل بالمعنى الذى يمكن الطلبة الحاصلين على الثانوية العامة من مواصلة الدراسة بتلك الجامعة وتقريبهم ما أمكن من مستوى زملائهم الحاصلين على الثانوية العامة الأزهرية وما يعادلها من شهادات أخرى ، وإذا كان الثابت من صور المستندات التى قدمتها الطالبة ولم تصحدها جامعة الأزهر وسبق أن كلفتها المحكمة بإيداعها ولم يتم ذلك - أن مجلس جامعة الأزهر سبق له فى الجلسة رقم ٢٣٤ بتاريخ ٧ من أبريل سنة ١٩٨٤ أن نظر مذكرة الإدارة العامة لشئون التعليم (التسجيل) بشأن عرض قرار لجنة شئون الطلاب بجلستها المتقدمة بتاريخ ١٤/٣/١٩٨٤ بخصوص إعادة الطلاب الحاصلين على شهادة الثانوية العامة واستشهدوا بمرسوم الرسوب بأحدى كليات الجامعة بكلية أخرى من كليات الجامعة وصدر قرار المجلس بالموافقة على إعادة قيد هؤلاء الطلاب ما داموا قد اجتازوا بنجاح امتحان السنة التأهيلية فبذلك يكونون قد حققوا التعادل مع الثانوية الأزهرية وتتخذ اجراءات عرض الموضوع على المجلس الأعلى للأزهر ، ولم تقدم الجامعة منا يفيد الفاء هذا القرار من مجلس الجامعة أو فى المجلس الأعلى للأزهر كما أن دليل الطلاب المودع بالأوراق لم يصدر من مجلس الجامعة باعباره الجهة المختصة بتحديد شروط قبول الطلاب فى كليات الجامعة وأن المادة ٢٠٦ من اللائحة التنفيذية نصت على أن يكون لكل كلية دليل سنوى يتضمن محتوى المقررات الدراسية فى سنى الدراسة المختلفة وفقا لقرارات مجلس الكلية ومن ثم فلا قيمة لما بهواه الدليل من حظر تحويل طالبات شعبة اللغات الأجنبية الى كلية أخرى بجامعة الأزهر ، كما أن ذلك يخالف ما نصت عليه المادة ٢٣٤ من اللائحة التنفيذية

للقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ من أنه لا يجوز النظر في تحويل طلاب السنوات الإعدادية والأولى في الكليات التي ليس بها سنة إعدادية بين الكليات المناظرة في جامعة الأزهر والجامعات الأخرى إلا في الحالتين الآتيتين (أ) ٠٠٠ (ب) ٠٠٠ كما يجوز نقل قيد الطالب من كلية إلى كلية أخرى غير منازرة في جامعة الأزهر أو في جامعة أخرى بشرط أن يكون حاصلاً على المجموع الذي قبلته الكلية سنة حصوله على الثانوية المتأهلة وبشرط موافقة عميدى الكليتين إلا إذا كان طلب نقل القيد قد تم بعد الشهر الأول للسنة الدراسية فيشترط موافقة مجلس الكليتين فظاهر النص جواز النظر في الطلبات المقدمة من طلاب السنة الأولى لتحويلهم أو نقل قيدهم إلى كليات منازرة أو غير منازرة داخل جامعة الأزهر دون تفرقة بين الحاصلين على الثانوية العامة وغيرهم وبين كلية وأخرى وأن ظاهر الأوراق أن الطالبة ٠٠٠٠٠٠٠ تقدمت بطلب إلى الكلية (الترجمة القورية) بتاريخ ١٩٨٨/٩/٣ — بعد استنفاد سببى الرسوب — وأن مجلس الكلية أعاد بحث موضوع فصل المذكورة وزميلاتها على بساط البحث وقرر بجنسة (٩٠) بتاريخ ١٩٨٨/٩/١٣ إعادة النظر بشأن فصل طالبات السنة الأولى بقسمي اللغة الانجليزية والفرنسية حيث ان الدراسة بهذين القسمين تدوم خمس سنوات بخلاف بقية الاقسام التي تدوم الدراسة فيها أربع سنوات فقط ويوصى المجلس بشأنه بتطبيق اللائحة الخاصة بالكليات العملية التي تكون الدراسة فيها لمدة خمس سنوات وأن هذا تطبيق للمادة ٢٢٠ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٧٥ كما يقترح المجلس منح الطالبات بالقسمين الحق في اختيار بقائهن بالقسمين في العام الاستثنائي أو تحويلهن إلى قسم آخر بالكلية أو إلى كلية أخرى أسوة بالطالبات الحاصلات على الثانوية الأزهرية ، ومفاد ذلك أن مجلس كلية الدراسات الانسانية عدل عن فصل

الطاعة وزميلاتها بالقرار رقم ٨٩ بتاريخ ١٤/٨/١٩٨٨ وأن مجلس الكلية وافق على امكان تحويلهن الى كليات أخرى بجامعة الأزهر ، وبديهي أن اتمام التحويل انما يكون في ضوء الشروط والحالات المقررة في اللائحة التنفيذية سائلة الذكر وبعد بحث كل حالة بطروفا وملاساتها ، واذ رفضت جامعة الأزهر النظر في طلب الطاعة بتحويلها أو إعادة قیدها في كلية أخرى — وقبل بحث شروط وحالات ذلك فان قراره المذكور يكون — بحسب الظاهر — غير مشروع ومن شأنه تقويت غرض الدراسة على الذعنة من سن مناسبة مما لا يمكن تداركه بعد فوات الزمن ، وبذلك يتوافق ركن الاستعجال في طلب الطاعة وقف تنفيذ هذا القرار ، واذ ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب فانه يكون قد أخطأ في تحصيل الوقائع وفي تطبيق القانون مما يتعين معه الحكم بالغائه في هذا الشق ويوقف تنفيذ هذا القرار .

(طعن ١٦٧١ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٢/٢/١٩٨٩)

ثالثاً - طلب التحويل

قاعدة رقم (١١٦)

المبدأ :

القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها - المادة ١٩٦ من اللائحة التنفيذية للقانون المذكور الصادرة بقرار وليس الجمهورية رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٥ - اشترط المجلس الأعلى للأزهر أن يكون قبول الطلبة المصريين بكليات جامعة الأزهر للعام الجامعي ١٩٨٥ - ١٩٨٦ مقصوراً على الحاصلين على شهادة الثانوية الأزهرية بشعبها المختلفة - بتعين مراعاة هذا الشرط فيمن يطلب التحويل من جامعة أجنبية إلى الأزهر - استثنى ذلك : - أن طلب التحويل في حقيقته انشغال مبتدأ بالجامعة الحول إليها - مخالفة الشرط السابق عند التحويل ينحصر بالقرار الصادر بقول التحويل إلى درجة الاعتماد - أي ذلك : عدم تعين القرار بفوات ميعاد الطعن فيه - .

الحكمة :

ومن حيث أن المادة ١٩٦ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٧٥ تنص على أن : « يحدد المجلس الأعلى للأزهر في نهاية كل عام دراسي بناء على اقتراح مجلس الجامعة بعد أخذ رأي مجالس الكليات المختلفة عدد الطلاب المصريين الذين يمكن قبولهم في العام الدراسي التالي من بين الحاصلين على شهادة الثانوية الأزهرية أو على الشهادات المعادلة لها . . . » . والثابت من الأوراق أن المجلس الأعلى للأزهر قد وافق بجلسة رقم ٧٩ المنعقدة في أول أكتوبر سنة ١٩٨٥ على قواعد وشروط القبول للطلاب (٢٥٠ - ج)

المصريين والوافدين بمرحلة الاجازة المالية (ليسانس / بكالوريوس)
بكلليات الجامعة التي عرضها السيد / رئيس الجامعة وفق مذكرة المؤرخة
١٩٨٥/٨/٨ . ويبين من الاطلاع على هذه القواعد أن المجلس الأعلى للأزهر
قرر أن يكون قبول الطلبة المصريين بكلليات جامعة الأزهر للعام الجامعي
١٩٨٦/٨٥ مقصرا على اونتك الحاصلين على شهادة الثانوية الأزهرية
بشمها المختلفة عام ١٩٨٥ ، وعلى أن يكون قبولهم عن طريق مكتب تنسيق
القبول بجامعة الأزهر وفقا لرغباتهم والمصروع الكلى لدرجاتهم في الشهادة
الثانوية الأزهرية في حدود الشروط المقررة للقبول بالكليات وقواعد
التوزيع الجغرافي على النحو الموضح بالقواعد المرفقة بمذكرة رئيس
الجامعة المشار إليها . وقد تضمنت هذه القواعد تحت البند رابعا « الطلاب
الحاصلون على شهادة الثانوية العامة عام ١٩٨٥ أو ما يعادلها » على ما يأتي
« يقتصر قبول الحاصلين على الشهادة الثانوية العامة عام ١٩٨٥ على من
تقدم منهم لشعبة اللغات الاوروبية والترجمة العورية للبنات وفقا للقواعد
الآتية » .

ومن حيث أن الثابت أن الطاعن من الطلبة المصريين وهو حاصل على
شهادة عام ١٩٨٥ (وهي ليست الثانوية العامة المصرية كذلك)
والتي بمعهد باكو برومابا للعام الجامعي ١٩٨٦/٨٥ وطلب تحويله الى
الفرقة الأولى بكلية الطب بجامعة الأزهر لذات العام الجامعي ١٩٨٦/٨٥
فيكون هذا الطلب في حقيقة تكيفه القانوني طلب للاتحاق بهذه الكلية
الأخيرة مما يلزم منه أن يتوافر في الطالب الشروط المقررة قانونا لذلك .
فاذا كانت القواعد المقررة للقبول بجامعة الأزهر للعام الجامعي ١٩٨٦/٨٥

تقضى على ما سلف البيان ، بأن يقتصر قبول الطلبة المصريين على الحاصلين منهم على شهادة الثانوية الأزهرية فانه يضمن مراعاة هذا الشرط الجمهوري فيما يتم من تحويل هو في حقيقته التحاق مبتدأ . وتكون مخالفة هذا الشرط من شأنها أن نعلم القرار بقبول التحويل بيب جسيم لا يتحصن معه نفوات الميعاد » .

(طعن ٢٧٩٢ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٠)

الفرع الثاني - الوائح الداخلية للكلية

أولاً - اللائحة الداخلية لكليات الشريعة والقانون

رسائل درجة العالمية (الدكتوراه)

قائمة رقم (١١٧)

المبدأ :

القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشتملها - القرار الجمهوري رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٥ باللائحة التنفيذية لهذا القانون - المادتان ٢٢٥ و ٢٢٩ - قرار الإمام الأكبر شيخ الأزهر رقم ٥٧٦ لسنة ١٩٨٠ باللائحة الداخلية لكليات الشريعة والقانون بالقاهرة وطنطا واسيوط - درجة العالمية (الدكتوراه) - المواد من ٢٢ الى ٤٢ من هذه اللائحة الداخلية - المادة ٣٦ من اللائحة المذكورة تسرى بمقتضى الأثر الفوري لهذه اللائحة على ما يكون مسجلا وقت العمل بها من رسائل خاصة بدرجة العالمية (الدكتوراه) - منح علم واحد كمهلة حتمية لن انقضت المدة المقررة لهم (المادة ٤٤) - الفاء قيد الطالب في درجة العالمية اذا انقضت ست سنوات من تاريخ الموافقة على تسجيل موضوع رسالته دون ان يتقدم بها - لعجلس الكلية بناء على تقرير من الأستاذ المشرع مد فترة التسجيل لمدة أخرى بعدها (المادة ٣٦) - انقضى هذا الحكم وحكم المادة ٢٢٥ من اللائحة التنفيذية ، سواء فيما يتعلق بتحديد مدة التسجيل او فيما يخص تحويل مجلس الكلية معها - غير انها أثبتت ذلك باشتراط عدم تجاوز مدة بقاء الطالب بمرحلة العالمية (الدكتوراه) تسع سنوات من تاريخ الموافقة على تسجيل موضوع رسالته - القدر اللتين ان مناط الفاء التسجيل

هو التفتيش الدقة المجددة أصلاً ثم المندوبة تبعاً دون تقديم الرسالة بعرض
النظر عن طبع الرسالة وتقديم نسخ منها تجهيزاً لتناقشتها — يكفي لنوع البناء
تسجيل الرسالة تقديم الطالب بها بعد إعداده إياها حيث يعد المشرف تقريراً
مفصلاً عن مدى صلاحيتها للعرض على لجنة الحكم .

المحكمة :

ومن حيث أنه يبين من ظاهر الأوراق وبالقدر اللازم للفصل في أنشئ
المستعجل من الدعوى ، أن الطاعن سجل في ٣٠ من مارس سنة ١٩٧٥ بكلية
الشريعة واتقانون جامعة الأزهر موضوع الإيجار في الشريعة الإسلامية
لنيل درجة العالمية (الدكتوراه) في قسم القانون المقارن وقرر مجلس
الكلية مد فترة التسجيل حتى نهاية العام التاسع في ٣٠ من مارس سنة
١٩٨٤ ، وقدم الأستاذ المشرف على الرسالة مذكرة مؤرخة ٢٥ من مارس
سنة ١٩٨٤ الى السيد عميد الكلية بأن الطاعن اتم الدراسة بالكامل ويحتاج
مدة اضافية لطبع الرسالة وتقديمها الى الكلية للمناقشة ، وبناء على هذه
المذكرة قدم الطاعن طلباً في ١٤ من أبريل سنة ١٩٨٤ الى السيد رئيس
الجامعة لمنحه هذه المدة فأشرف في اليوم التالي بأحالة الطلب الى السيد عميد
الكلية لاجراء اللازم ، وأرسلت الكلية الكتاب رقم ٢١٩ في ٥ من سبتمبر
سنة ١٩٨٥ الى الطاعن على عنوان منزله بطلب ثلاث عشرة نسخة من الرسالة
خلال اسبوع تنفيذاً لقرار مجلس الكلية في ٦ من أغسطس سنة ١٩٨٥ ،
كما قرر مجلس الكلية في أول أكتوبر سنة ١٩٨٥ و ٤ من يناير سنة ١٩٨٦
رفض التماسين متتاليين من الطاعن ، ثم عرض الموضوع على لجنة
الدراسات العليا والبحوث بالجامعة فقررت في ٣٠ من أبريل سنة ١٩٨٦
تطبيق المادة ٣٦ من اللائحة الداخلية للكلية عليه ، كما قررت في ٩ من
يوليه سنة ١٩٨٦ التمسك بفراغها السابق ، وهو ما طبقته الكلية بإلغاء قيد
الطاعن من درجة العالمية (الدكتوراه) ، وأفادت الادارة العامة للشئون

القانونية بجامعة الأزهر النيابة الإدارية للاوقاف وشئون الأزهر في المذكرة
المرفقة بالكتاب رقم ١٠٨٦ بتاريخ ٨ من مارس سنة ١٩٨٨ أن الطاعن قدم
المرسالة مطبوعة إلى الكلية في ٢٧ من أكتوبر سنة ١٩٨٥ .

ومن حيث أن اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن
إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها وهي اللائحة الصادرة بالقار
انجموري رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٧٥ نصت في المادة ٢٢٢ على أنه (.....
تمنح الجامعة ودرجتي التخصص (الماجستير) والعالية
(الدكتوراه)) ونصت في المادة ٢٥ على أنه (تحدد اللوائح
الداخلية للكلليات إجراءات تسجيل الزمائل الخاصة بدرجة التخصص
والعالية والمدة التي يسقط التسجيل بعدها الا اذا رأى مجلس الكلية
الالبقاء على التسجيل لمدة أخرى يحددها بناء على تقرير الأستاذ
المشرف) ، ونصت في المادة ٢٢٩ على أنه (يقدم المشرف على
الرسالة بعد الانتهاء من إعدادها تقريراً عما اذا كانت صالحة للعرض على
لجنة الحكم ، فاذا قرر صلاحيتها اقترح مجلس الكلية تشكيل لجنة الحكم
على الرسالة ، وعلى الطالب أن يقدم الى الكلية ست نسخ منها على
الأقل) . وصدر قرار الامام الأكبر شيخ الأزهر رقم ٥٧٦ في ١٥
من ديسمبر سنة ١٩٨٥ باللائحة الداخلية لكلليات الشريعة والقانون بالقاهرة
وطنطا وأسيوط ، وقد تناولت هذه اللائحة الداخلية درجة العالية
(الدكتوراه) في المواد من ٣٣ الى ٤٣ حيث نصت المادة ٣٦ على أنه
(لا يناقش الطالب في موضوع رسالته الا بعد مضي سنتين ميلاديتين على
الأقل من تاريخ الموافقة على تسجيل الموضوع ويلغى قيده اذا انقضت ست
سنوات من تاريخ الموافقة دون أن يتقدم برسالته ، ويجوز لمجلس الكلية
بناء على تقرير من الأستاذ المشرف مد فترة التسجيل لمدة أخرى يحددها
مجلس الكلية بحيث لا يتجاوز مدة بقاء الطالب بهذه المرحلة تسع

سنوات) ، ثم نصت ذات اللائحة فى المادة ٤٤ على أنه (تطبيق هذه اللائحة اعتباراً من تاريخ صدورها وينح الطلاب الذين انقضت المدة المقررة لهم للتقيد فى الماجستير والدكتوراة عاماً واحداً من تاريخ صدور هذه اللائحة) .

ومن حيث أنه يؤخذ من هذه النصوص أنه ولئن كانت المادة ٣٦ من اللائحة الداخلية لكليات الشريعة والقانون بالقاهرة وطنطا وأنشوط والصادرة بقرار الامام الأكبر شيخ الأزهر رقم ٥٧٦ فى ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٨٠ تسرى بمقتضى الأمر المباشر الفورى لهذه اللائحة على ما يكون مسجلاً وقت العمل بها من رسائل خاصة بدرجة العالمية (الدكتوراة) مثل الرسالة التى سبق أن سجلها الطاعن فى ٣٠ من مارس سنة ١٩٧٥ وما زال تسجيلها قائماً عند العمل بتلك اللائحة ، فلا يستتر خضوعها فى قابل أمرها لأحكام اللائحة السابقة على نحو ما رعى اليه الطعن بقوله تسجيلها فى ظل هذه اللائحة القديمة ، ولذا عدلت المادة ٤٤ من اللائحة الداخلية الجديدة بعد أن اكدت هذا الأمر الفورى الى منح عام واحد كمهلة حتمية من انقضت المدة المقررة لهم ، وأيا كان الرأى فى مدى قانونية ما حوته المادة ٣٦ من اللائحة الداخلية الصادرة سنة ١٩٨٠ من تقيد مجلس الكلية بعدم تجاوز تسع سنوات من تاريخ الموافقة على تسجيل موضوع الرسالة عند مدة فترة التسجيل لمدة أخرى يحددها بناء على تقرير من الأستاذ المشرف ، وذلك بمرعاة أن المادة ٢٢٥ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ أضافت باللوائح الداخلية لكليات جامعة الأزهر تحديد المدة التى يسقط بعدها تسجيل الرسائل ورخصت لمجلس الكلية فى الإبقاء على التسجيل مدة أخرى يحددها بناء على تقرير الأستاذ المشرف وتطبيقاً لهذا قضت المادة ٣٦ من اللائحة الداخلية لكليات الشريعة والقانون بالفاء قيد الطالب فى درجة العالمية (الدكتوراة) اذا انقضت ست

سنوات من تاريخ الموافقة على تسجيل موضوع رسالته دون أن يقدم
بها وأجازت لمجلس الكلية بناء على تقرير الأستاذ المشرف مدة فترة
التسجيل لمدة أخرى يحددها ، وهي في هذا تتفق وحكم المادة ٢٢٥ من
اللائحة التنفيذية سواء فيما يتعلق بتحديد مدة التسجيل أو فيما يخص
تحويل مجلس الكلية بسطها ، غير أنها اتبعت ذلك باشتراط عدم تجاوز
مدة بقاء الطالب بمرحلة الفينة (الدكتوراه) تسع سنوات من تاريخ
الموافقة على تسجيل موضوع رسالته ، إلا أن القدر المتيقن أن مناهل الغاء
التسجيل هو انقضاء المدة المحددة أصلا ثم المحدودة تبع دون تقديم
الرسالة حسب صريح نص المادة ٣٦ من اللائحة الداخلية بصرف النظر
عن طبع الرسالة وتقديم نسخ منها تمهيدا لمناقشتها طبقا للمادة ٢٢٩ من
اللائحة التنفيذية ، ومؤدى هذا أنه يكفي لمنع الغاء تسجيل الرسالة تقديم
الطالب بها بعد اعداده إياها حيث يعد المشرف تقريراً مفصلاً عن مدى
صلاحيتها للعرض على لجنة الحكم ، ولما كان البادى من ظاهر الأوراق
حسبنا سلفت أن الأستاذ المشرف على رسالة الطاعن رأى في ٢٥ من مارس
سنة ١٩٨٤ أن الطاعن اتبها بالكامل ويحتاج إلى مدة إضافية لطبها
وتقديمها إلى الكلية لمناقشتها ، وهو ما يعنى أن الطاعن أعد الرسالة كاملة
وقدمها للأستاذ المشرف الذى أقرها واذن بطبها حيث بدت الحاجة إلى
مدة للطبع تمهيدا للمناقشة وبذا تحقق المناط الذى يعصم تسجيل الرسالة
من الانقضاء بتقديم الرسالة مكتملة من جانب الطاعن قبل أن ينتهى المد
الذى رخص فيه مجلس الكلية حتى نهاية العام التاسع فى ٣٠ من مارس
سنة ١٩٨٤ ، ومن ثم فإن ما رآه لجنة الدراسات العليا والبحوث بجامعة
الأزهر فى ٣٠ من أبريل سنة ١٩٨٦ وأيدته فى ٩ من يولييه سنة ١٩٨٦ من
تطبيق المادة ٣٦ من اللائحة الداخلية على رسالة الطاعن ، وإن لم ينص
صراحة على الغاء تسجيل الرسالة ، فإنه قرر ذلك ضمنا وهو ما تضمنته

الكلية فعلا ، وذلك التماثا عما سبق من تقديم الطاعن الرسالة من قبل أن يحل الأجل الممدود لتقديمها على نحو يدرأ عن تسجيلها الالغاء ويحفظ يحل الأجل الممدود لتقديمها على نحو يدرأ عن تسجيلها الالغاء وحفظ لقيدها البناء ، صرفه النظر عما اذا كانت تلك اللجنة شأن الكلية على بصيرة ايضا من سبق قيام الطاعن بعرض الرسالة مطبوعة على الكلية في ٢٧ من اكتوبر سنة ١٩٨٥ قبل أن تصعد الكلية الموضوع الى اللجنة المذكورة ، وبالتالي فإن القرار الصادر بالغاء تسجيل رسالة الطاعن يكون بظاهر الأوراق مخالفا للقانون مما يوفر ركن الجدية نالزام لنقضاء بوقف تنفيذه الى جانب ركن الاستعجال الذي يتمثل فيما يترتب من نتائج يتعذر تداركها اذا منعت الرسالة من أخذ مسيلها الى نهايتها ، ان نجاحا بما يحقق غايتها ويؤتي ثمارها ويمكن صاحبها من الانطلاق بها ، حالا ، وان اخفاقا بما يصرفه الى شأنه قالا ، دون ارجاء قد يقعد به عن تدبير مستقبله علما أو عملا أو يصرفه الى تلمس غيرها عودا على بدء ، وذلك على قبيض ما جناح اليه الحكم المظنون فيه اذ نفي توافر ركن الاستعجال بالبناء على عدم مناقشتها ، الأمر الذي يوجب القضاء بالغاء هذا الحكم فيما تضمنته من رفض طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه ، ويستتبع القضاء بوقف تنفيذ هذا القرار الصادر بالغاء تسجيل رسالة الطاعن وما يترتب على ذلك من آثار .»

(طعن ١٢١١ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٩٠/١/٢٢)

ثانياً - اللائحة الداخلية لكلية الطب

مدة الدراسة بكلية الطب

لخامسة رقم (١١٨)

المبسما :

القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٧١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشغلها أوكل الى اللائحة التنفيذية التي تصدر بقرار جمهوري وضع الإطار العام لتنفيذ أحكامه وبيان الأحكام والنظم العامة المشتركة بين كليات الجامعة ومعاهدها - المادتين ٢١٨ ، ٢١٩ من اللائحة التنفيذية المنسوبة اليها قد حددت سنوات الدراسة في كلية الطب وهي خمس سنوات تسبقها سنة اعاديه وفقا لاحكام اللائحة الداخلية لكلية - هذه اللائحة توضع بقرار من مجلس الجامعة لبيان الاطار الخاص بكلية وما يخص شؤنها الداخلية المتجزئة - ذلك وفقا لطبيعة الدراسة وبمراعاة الاطار العام او النظام العام المبين في القانون ولائحته التنفيذية - اللائحة الداخلية عندما تصدى لوضع بعض الأحكام التفصيلية اللازمة لتنفيذ أحكام القانون ولائحته التنفيذية بقصد تكملة هذه الأحكام بما يتناسب مع طبيعة الدراسة في الكلية فان ذلك يجب ان يعبرى بالقدر الذي لا يتعارض مع احكام القانون او لائحته التنفيذية - ذلك لان القانون ولائحته التنفيذية اداة تشريعية اولى مرتبة من اللائحة الداخلية لكلية - يتعين اعمالا تشريعية وسيادة القانون التي تلخص الادوات التشريعية الأدنى للادوات التشريعية الأعلى في مراتب التدرج التشريعي - على جميع تلك الادوات التشريعية ان تخضع لقمة النظام القانوني للمصرى .

ومن حيث أن مبنى النظم المائل يقوم على أن الحكم المطعون فيه قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله فضلاً عما شابه من فساد في الاستدلال والتناقض بين الأسباب والنتيجة التي خلصت إليها المحكمة بالإضافة إلى القصور في تحقيق دفاع الطاعن (المدعى) ذلك أن المادة ٢٨٠ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها قضت بأن مدة الدراسة في كلية الطب خمس سنوات تسبقها سنة اعدادية ، كما أن المادة ٢١٩ من ذات اللائحة قد نصت على منح الطالب مرتبة الشرف إذا كان تقديره النهائي ممتاز أو جيد جداً ، على الأقل يقل تقديره العام في أية سنة من سنى الدراسة عدا السنة الاعدادية عن جيد جداً ، وبتطبيق أحكام هذين النصين على حالة الطاعن يبين أنه حصل في جميع سنوات دراسته بكلية الطب عدا السنة الاعدادية التي أدى فيها الامتحان في العام الجامعي ١٩٨٢/٨١ على تقدير لا يقل عن جيد جداً وبذلك يستحق الحصول على مرتبة الشرف في السنة النهائية ولا يغير من ذلك أن يكون مجلس جامعة الأزهر قد قرر بتاريخ ١٩٨٢/١٢/٢٢ نظاماً حديثاً في كلية الطب جعل الدراسة في الكلية بمقتضاه على مراحل ولا تسبقها سنة اعدادية ، مع سرمان القرار بأثر رجعي يرتد الى العام الدراسي ١٩٨٢/٨١ اذ لا يغير هذا القرار من أحقية الطاعن في الحصول على مرتبة الشرف وذلك لأنه كان قد أدى هو وزملاؤه طلبه الكلية امتحان نهاية العام الدراسي ١٩٨٢/٨١ باعتبار أنها سنة اعدادية ولم يكن القرار قد دخل عليها وصف السنة الأولى - ذلك وفقاً للنظام القديم بالكلية الذي نصت عليه اللائحة التنفيذية للقانون في المادة ٢٨٠ وبذلك يكون قد تربى له هو وزملاؤه الذين أدوا الامتحان في هذا العام مركزاً قانونياً خاصاً لا يجوز المساس به حتى ولو نص قرار مجلس جامعة

الأزهر على تطبيقه بأثر رجعى وبذلك يكون قرار مجلس جامعة الأزهر الصادر بتاريخ ١٩٨٢/٢/٢٢ بالنظام الحديث قد صدر باطلا فيما تضمنه من اعمال حكمه بأثر رجعى يرتد الى العام الدراسي ١٩٨٢/٨١ ذلك ان الاثر المرجعى لا يجوز تقريره الا بقاؤون وبذلك يكن خطأ الحكم المطعون فيه فيما ذهب اليه من عدم اعتبار السنة الدراسية ١٩٨٣/١ التى أدى فيها الطاعن الامتحان وحصل فيه على تقدير جيد فقط هى السنة الاعدادية المنصوص عليها فى المادة ٢٨٠ من اللائحة التنفيذية للقانون تلك اللائحة الواجبة التطبيق على طلاب كلية طب الأزهر فى العام الجامعى ١٩٨٢/٨١ المشار اليه وليس قرار مجلس جامعة الأزهر الصادر بتاريخ ١٩٨٢/١٢/٢٢ وأذ كان ما تقدم وكان تقدير السنة الاعدادية لا يعتد به عند حساب مرتبة الشرف عملا بحكم المادة ٢١٩ من اللائحة المشار اليها ، فمن ثم يكون من حق الطاعن الحصول على هذه المرتبة لتوافر كافة الشروط اللازمة للحصول عليها فى شأنه بالتطبيق لأحكام اللائحة التنفيذية سائلة البيان ، كما يمثل خطأ الحكم المطعون فيه فيما ذهب اليه من تطبيق أحكام قرار مجلس جامعة الأزهر الصادر بتاريخ ١٩٨٢/١٢/٢٢ والذي تضمن مخالفة لأحكام اللائحة التنفيذية التى كان يتعين اعمال أحكامها على حالته ، لأن هذه اللائحة تسو وتلغى عنى قرار مجلس الجامعة لصدورها بأداة - تشريعية أعلى ، فهى صادرة بالقرار الجمهورى رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٧٥ ، وبذلك تكون هى الواجبة التطبيق وليس قرار مجلس جامعة الأزهر ، ويضاف الى ما تقدم ان الحكم المطعون فيه قد خالف جميع التفسيرات والتطبيقات التى سارت عليها أحكام عديدة وعلية فتاوى صادرة فى هذا الخصوص واتفقت جميعها وبالنسبة لكافة كليات الطب فى الجامعات المختلفة على ان السنة الأولى فى النظام الحديث فى كليات الطب مساوية للسنة الاعدادية من حيث عدد الاعتماد بها فى حساب مرتبة الشرف وخلص

الطاعن الى طلب الحكم بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بالفاء الحكم المطعون فيه وأحقينه في تعديل درجة نجاحه في الأجازة العالية (البكالوريوس) في الطب والجراحة الى ممتاز مع مرتبة الشرف وتعديل نتيجة امتحان السنة النهائية بكلية الطب المعتمدة بالقرار المطعون ضده الصادر في ١٩٨٨/٣/٢ والمعلن في ١٩٨٨/٣/٣ مع ما يترتب على ذلك من آثار مع الزام الجامعة المطعون ضدها بالمصروفات .

ومن حيث ان القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن اعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها ومنها جامعة الأزهر قد اوكل الى اللائحة التنفيذية انتى تصدر بقرار جمهوري وضع الاطار العام لتنفيذ أحكامه وبيان الأحكام والنظم العامة المشتركة بين كليات الجامعة ومعاييدها وعلى ان تنظم هذه اللائحة بصفة خاصة بيان الدرجات والشهادات العلمية والدبلومات والشروط العامة للحصول عليها .

ومن حيث انه تنص المادة (٢١٩) من اللائحة التنفيذية لقانون اعادة تنظيم الأزهر والصادره - بالقرار الجمهوري رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٧٥ على انه يجب التقدير العام لنجاح الطالب عند كل فرقة وفقا للتقديرات انتى حصل عليها وبمنح مرتبة الشرف الطالب الذي يكون تقديره النهائي ممتاز أو جيد جدا على الأقل على الا يقل تقديره العام في أية سنة من سننى الدراسة عدا السنة الاعدادية عن جيد جدا ويشترط للحصول الطالب على مرتبة الشرف الا يكون قد رسب في امتحان تقدم له في إحدى هذه السنوات كما نصت المادة ٢١٨ من ذات اللائحة على ان « مدة الدراسة لنيل درجة الاجازة العالية في الطب والجراحة خمس سنوات تسبقها سنة اعدادية وفقا لأحكام اللائحة الداخلية ومؤدى ذلك ان اللائحة التنفيذية قد تكفلت ببيان سنوات الدراسة في كلية الطب وحديثها بخمس سنوات تسبقها سنة اعدادية بحيث يكون مجموع سنوات الدراسة ست

سنوات كما وضعت اللائحة شروطا معينة يتعين توافرها لمنح الطالب مرتبة
الشرف وهي :

أولا - أن يكون تقديره النهائي في سنة التخرج ممتاز أو جيد جدا
على الأقل .

ثانيا - ألا يقل تقديره العام في أية سنة من سنى الدراسة - عدا
السنة الإعدادية - عن جيد جدا .

ثالثا - ألا يكون قد رسب في أى امتحان تقدم له في إحدى هذه
السنوات .

ومن حيث أنه ولئن كانت المادة ٢١٨ من اللائحة التنفيذية التي
حددت سنوات الدراسة في كلية الطب سائلة البيان قد نصت على أن مدة
الدراسة بهذه الكلية هي خمس سنوات تسبقها سنة إعدادية وفقا لأحكام
اللائحة الداخلية للكلية وهي لائحة توضع بقرار من مجلس الجامعة لبيان
الاطار الخاص بالكلية وما يخص شؤونها الداخلية المتميزة وفقا لطبيعة
الدراسة وبراعة لاطار العلم أو النظام العام المبين في القانون ولائحته
التنفيذية ، فإن لازم ذلك أن اللائحة الداخلية عندما تصدر لموضع بعض
الأحكام التفصيلية اللازمة لتنفيذ أحكام القانون ولائحته التنفيذية بقصد
تكملة هذه الأحكام بما يناسب مع طبيعة الدراسة في الكلية فإن ذلك
يجب أن يعرى بالقدر الذي لا يتعارض مع أحكام القانون أو ولائحته
التنفيذية لأن كل منها أداة تشريعية أعلى مرتبة من اللائحة الداخلية للكلية
ويتعين أصلا للشرعية وسيادة القانون التي تخضع الأدوات التشريعية
الأدنى للأدوات التشريعية الأعلى في مراتب التدرج التشريعي وعلى جميع
ذلك الأدوات التشريعية أن تخضع لقمة النظام القانوني المصري مشلين في
أحكام الدستور وعلى ذلك وإذا كان مجلس جامعة الأزهر قد قرر بجلسته
المنعقدة بتاريخ ٢٢/١٢/١٩٨٢ نظاما حديثا لكلية الطب هو في جوهره

مجرد تعديل للائحتها الداخلية التي بمقتضاه مسمى السنة الاعدادية
واسماها بالسنة الأولى مع بقاء سني الدراسة على حالها لمدة ست سنوات
فان ذلك لا يسوغ معه بحال ان يمس القاعدة المقررة على اللائحة التنفيذية
الصادرة بقرار جمهوري في حساب مرتبة الشرف والمتمثلة في منح الطالب
الحاصل في سنة التخرج على درجة الامتياز أو جيد جدا مرتبة الشرف اذا
كان حاصلا في جميع سني الدراسة على درجة جيد جدا على الأقل على
الا يدخل فيها السنة الاعدادية يضاف الى ذلك انه لما دام انه قد نجح
الطالب واجتاز الدراسة في السنة الاعدادية في ظل القاعدة آفة الذكر فانه
يكون قد أصبح في مركز قانوني خاص يتعين معه عدم اعداده طبقا للتنظيمات
جديدة الا بالاداة التشريعية المناسبة » .

(طعن ٧٨٧ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٩١/٤/٢٠)

ثانياً - اللائحة الداخلية لكلية البنات

قائمة رقم (١١٩)

المبدأ :

منح درجة العالمية (الدكتوراه) في الطب أصبحت تتطلب اجتياز امتحانات تكملية في الموضوعات المتصلة بالبحث .

الفتوى :

ان موقف اللائحة الداخلية لكلية الطب للبنات بجامعة الأزهر والصادرة بقرار شيخ الأزهر رقم ٦٨٧ لسنة ١٩٨٥ وذلك بالنسبة الى الامتحان التكميلي للمتقدمين لنيل درجة العالمية (الدكتوراه) في الطب مختلف قبل تعديلها بالقرار رقم ٥١٨ لسنة ١٩٨٩ الصادر في ١٩٨٩/٧/٢٥ عنه بعد التعديل اذ هو في انحلة الاولى جوازي للجنة الحكم والمناقشة ترخص في تقريره متى ندرت ذلك شرطه أن يكون الامتحان في الموضوعات المتصلة بالبحث وبحيث لا تمنح الطالبة درجة الدكتوراه الا بعد اجتيازها هذا الامتحان بينما بعد التعديل اضحى الامتحان وجوبيا بعد تقديم رسالة البحث ومناقشتها واجازتها وان يكون في العلوم انظمية الأساسية غير منحصر فقط في الموضوعات المتصلة بالبحث - تقرير لجنة الحكم على رسالة مقدمه من طيبة لنيل درجة العالمية لقبولها مع التوصية باجماع الآراء بان تقوم الطالبة بامتحان في الموضوعات التي تصلح بحثها - التوصية مما يلحق في صميم ما اسند لها من اختصاص بمقتضى المادة ٢/٤٥ من اللائحة الداخلية لكلية قبل تعديلها ومؤدى ذلك عدم أحقية الطيبة لدرجة الدكتوراه الا بعد اجتياز امتحانات تكملية في الموضوعات المتصلة ببحثها .

(ملف رقم ٥٨/١/٥٦ جلسة ١٩٩٢/٣/١)

رابعا - اللائحة الداخلية لكلية الصيدلة

قاعده رقم (١٢٠)

المبدأ :

كلية الصيدلة بجامعة الأزهر كانت تطبق في الأصل اللائحة الداخلية لكلية الصيدلة بجامعة القاهرة - اللائحة الداخلية لكلية الصيدلة بجامعة الأزهر صدرت بقرار شيخ الأزهر رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٤ في ١٩٨٤/٢/١٧ - هذه اللائحة لم يتم تطبيقها حتى صدر قرار شيخ الأزهر رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٥ في ١٩٨٥/٢/٢ - الباب الرابع من هذا القرار الأخير تضمن احكاما انتقالية - استمرت الكلية على اى حال فى هذه المرحلة التدريجية على اعمال الحكم الوارد فى المادة ١٢ من اللائحة الداخلية لكلية الصيدلة بجامعة القاهرة بنقل الطالب الى الفرقة الأعلى اذا كان راسبا فى مقررين اساسيين على الاكثر - وذلك اتساقا مع ما جرت عليه جامعة الأزهر من منح الطلاب الواسين فرصة رابعة للتقدم الى الامتحان من الخارج - يسر ذلك لطلاب الفرقتين الثانية والثالثة حتى العام الجامعى ٨٧/٨٨ انتقل الى الفرقة التالية بمادتين اساسيتين على الاكثر - يستمد الطالب جقه القانونى فى تحديد الفرصة المتاحة له لاداء الامتحان من القواعد التنظيمية العامة باللائحة او بالقرارات التنظيمية التى تصدر تنفيذا لها دون ان يكون ثمة سلطة تقديرية للجامعة فى منع او منح فرص الامتحان او النجاح او النقل من سنة الى اخرى - المنازعة فى احقية الطالب لفرصة اداء الامتحان او اعتباره ناجحا ومنقولا ليست طعنا فى قرار ادارى بالفصل من الكلية او استنفاد مرات الرضوف انما هى منازعة ادارية حول استحقاق الطالب قاتونا لتلك الفرص الأخرى لاداء لامتحان او مدى اعتباره ناجحا - المراكز القانونية التى يدور النزاع بشخصياتها بين جامعة الأزهر والطلاب متى توافرت شروط استحقاقها هى منازعة ادارية حول مركز قانوني مستمد من القواعد التنظيمية العامة ومنطوى على الطعن فى القرارات السلبية الصادرة من جهات الإدارة بالامتناع عن تطبيق اللائحة التى التحقوا بالدراسة على اساسها .

الحكمية :

ومن حيث انه يبين من كتاب عميد كلية الصيدلة بجامعة الأزهر
المودع حافظة مستندات الطاعنين والمؤرخ ١٣/٦/١٩٨٩ ان اللائحة الخاصة
بكلية الصيدلة - جامعة القاهرة هي التي التحق عليها الطلاب منذ عام
١٩٨١/٨٥ .

ومن حيث انه ولئن كانت المادة ١٣ من اللائحة الداخلية لكلية
الصيدلة بجامعة الأزهر الصادرة بقرار شيخ الأزهر رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٤
تنص على انه : « لا ينقل الطالب من الفرقة الاعدادية الى الفرقة الأولى الا
إذا كان ناجحاً في جميع المقررات ، ويسمح للطالب الراسب في امتحان
نهاية العام أو من تخلف عنه بعذر مقبول بالتقدم لامتحان الدور الثاني في
المقررات التي رسب فيها أو تخلف عنها وبالنسبة للفرق الأخرى فيما عدا
المواد الاسلامية والتي تطبق عليها القواعد الصادرة من مجلس الجامعة يحق
للتأجيل الراسب فيما لا يزيد عن ثلاثة مواد في الدور الأول ان يدخل
امتحان الدور الثاني وفي حالة رسوب الطالب في الدور الأول في أكثر من
ثلاث مواد يعتبر باقياً لإعادة ، ولا ينقل الطالب الى الفرقة الاعلى الا بعد
نجاحه في جميع المواد ، اما طلاب الفرقة النهائية الراسبين فيما رسبوا
فله . »

ومن حيث انه ولئن كان نص المادة سالفة الذكر قد جرى على النحو
السالف ياءه الا ان الثابت وعلى النحر الذي استظهره هذه المحكمة في
الطعن رقم ٣٣٣ لسنة ٣٥ ق الصادر بجلسته ١/٦/١٩٩٠ والطعن رقم ٣١٦٥
لسنة ٣٥ ق الصادر بجلسته ٢٧/١/١٩٩٠ ان اللائحة المذكورة لم يتم
تطبيقها حتى صدر في ٢ من مارس سنة ١٩٨٥ أي بعد عام من صدورها -
قرار شيخ الأزهر رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨٥ ونصت المادة الأولى منه على

أث : « تضاف مادة جديدة برقم ٢٩ لقرار شيخ الأزهر رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٤ تحت عنوان « باب رابع » (الأحكام الانتقالية) نصها الآتي :
مادة ٢٩ : يطبق هذه اللائحة اعتبارا من العام الجامعى ١٩٨٥/٨٤ بالنسبة لبعثة الدراسة وفقا لما يلى :

(أ) تطبق على الفرقة الاعدادية ابتداء من العام الجامعى ١٩٨٥/٨٤ .

• على الفرقة الأولى ابتداء من العام الجامعى ١٩٨٦/٨٥

• وعلى الفرقة الثانية ابتداء من العام الجامعى ١٩٨٧/٨٦

• وعلى الفرقة الثالثة ابتداء من العام الجامعى ١٩٨٨/٨٧

• وعلى الفرقة الرابعة ابتداء من العام الجامعى ١٩٨٩/٨٨

(ب) يطبق نظام الامتحان وقواعد النقل الذى كان معمولاً به فى

الكلية على الامتحانات التى اجريت عام ١٩٨٤/٨٣ ، ويمتد بالامتحانات

التي اجريت للمواد المتخلفة فى سبتمبر سنة ١٩٨٤ كامتحان تخلف وتسرى

عليه هذه القواعد .

ومن حيث انه وثمن كان مفاد ما تقدم ان كلية الصيدلة بجامعة الأزهر

كانت تطبق اللائحة الداخلية لكلية الصيدلة بجامعة القاهرة التى نصت

المادة ١٢ منها على ان ينقل الطالب من الفرقة المقيد بها الى الفرقة التالية

اذا نجح فى جميع المقررات أو رسب فيما لا يزيد على أربعة مقررات فيها

مقرران اساسيان على الأكثر ثم صدرت اللائحة الداخلية لكلية الصيدلة

بجامعة الأزهر بمقتضى قرار شيخ الجامع الأزهر رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٤

فى ١٧ مارس سنة ١٩٨٤ ونصت المادة ١٣ منها بان طلاب لفرق غير

الاعدادية وغير النهائية لا ينقلون الى الفرقة الأعلى الا بعد النجاح فى

جميع المواد ، ثم صدر قرار شيخ الجامع الأزهر رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٥

بإضافة مادة جديدة برقم ٢٩ تحت باب جديد ، هو الباب الرابع وسماه ،

« الاحكام الانتقالية — الى هذه اللائحة ، وتضمنت المادة ٢٩ سائفة

البيان مرحلة تدريجية لتطبيق اللائحة بدءا من الفرقة الاعدادية فى العام

الجامعى ١٩٨٥/٨٤ مروزا بالسنة الثانية من العام الجامعى ١٩٨٧/٨٦
انه بين من ظاهر الأوراق انه فى هذه المرحلة التدريجية استمرت كلية
الصيدلة فى اعمال الحكم انوارد فى المادة ١٧ من اللائحة الداخلية لكلية
الصيدلة بجامعة القاهرة بنقل الطالب الى الفرقة الاعلى اذا كان رأسا فى
مقررین أساسیین على الأكثر وذلك اتساقا مع ما جرت عليه جامعة الأزهر
من اتباع قواعد تيسر بقاء الطلاب الراسیین دون فصلهم من كلياتهم نتيجة
استنفادهم مرات الرسوب الثلاثة وذلك بمنحهم فرصة رابعة للتقدم الى
الامتحان من الخارج ، وقد سرى هذا الحكم على كلية الصيدلة بجامعة
الأزهر ويسر لطلاب الفرقین الثانية والثالثة حتى العام الجامعى ١٩٨٨/٨٧
النقل الى الفرقة التالية كل بمادتين أساسيتين على الأكثر .

ومن حيث انه بناء على ذلك وعلى أحكام اللائحة التنفيذية سانة
البيان فان الطالب يستمد حقه القانونى فى تحديد الفرص المتاحة له لأداء
الامتحان واعتباره ناجحا ومنقولا من النصوص المتضمنة القواعد التنظيمية
العامة باللائحة المذكورة أو بالقرارات التنظيمية العامة التى تصدر تنفيذا
لها دون ان يكون ثمة سلطة تقديرية للجامعة فى المنع أو المنح لفرص
الاتحاق أو النجاح أو النقل من سنة الى أخرى ومن ثم فان المنازعة فى
مدى أحقية الطالب لفرصة لأداء الامتحان أو فى اعتباره ناجحا ومنقولا
ليست طعنا فى قرار ادارى بالفصل من الكلية أو استنفاد مواد الرسوب
أو مرات الرسوب التى تعتمد بها الكلية التى يتبعها لعدم معاملته بالفرصة
أو بالفرص الأخرى التى يستمد حقه منها مباشرة من القانون انما المنازعة
فى هذه الأحوال تكون فى حقيقتها منازعة ادارية حول استحقاق الطالب
قانونا تلك الفرص الأخرى لأداء الامتحان أو مدى اعتباره طبقا للقانون
ناجحا وهذه المراكز المراكز القانونية التى يدور النزاع بشأنها بين جامعه
الأزهر والطلاب طالبا توفرت شروط استحقاقها هى فى الحقيقة منازعة

إدارية حول مركز قانوني مستمد من القواعد التنظيمية العامة ومتساوي على الطعن في القرارات الإدارية الصادرة من جهات الإدارة بالامتناع عن تطبيق اللائحة التي التحقوا بالدراسة على أساسها والتي ظلوا معاملة بها وكانت تعطيم الحق في الانتقال إلى السنة الدراسية التالية مع التخلف في مادة أساسية أو مادتين ، وأنه كان يتعين على إدارة الجامعة في ضوء ما سارت عليه من الاستمرار في تطبيق القواعد التي كانت مطبقة على طلبة كلية الصيدلة بجامعة القاهرة أن تعمل هذه القاعدة عليهم ، وبشكل انتاعها عن أعمال هذه القواعد التي كان الوضع القانوني السليم يوجب تطبيقها قرارات سلبية بالامتناع عن القيام بما يفرضه الوضع القانوني الصحيح والقواعد السارية الملزمة للجامعة ، وبالتالي تظل مواعيد الطعن قديمة ومفتوحة طالما قامت واستمرت حالة الامتناع ، ويكون ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من أن الطعن إنما يذهب على قرارات فصلهم لاستنفاد مرات الرسوب يزسوبهم في مادة تخصصية واحدة أو مادتين قد جانب الصواب في التكيف حرجا بالالغاء فيما قضى به من عدم قبول الدعوى شكلا لأقامتها بعد المواعيد .

ومن حيث أن الطاعنين يطلبون الحكم بوقف تنفيذ وإلغاء القرارات المطعون فيها وإذا أصبح طنب وقف تنفيذ هذه القرارات مهيا للفصل فلا تكون ثمة حاجة وقد قضت المحكمة بقبول الدعوى شكلا إلى إعادتها إلى محكمة القضاء الإداري للفصل فيها مجددا طالما كان الطلب العاجل قد صار صالحا للحكم فيه وأبدى كل طرف ما لديه من دفع وندفاع .

ومن حيث أن الثابت من البيانات الدراسية لحالة الطاعنين جميعا أنهم رسبوا في امتحان القرفة الثانية دور سبتمبر ١٩٨٨/٨٧ بعضهم في مادة أساسية واحدة والبعض الآخر في مادتين أساسيتين فانه كان يتعين على الجامعة وأعمالا للقاعدة التدرجية الانتقالية التي سارت عليها وطبقها أن

تقلهم الى الفرقة الثالثة بحيث يؤدون الامتحان فيما رسبوا فيه مع طلاب
الفرقة الثانية .

ومن حيث انه وتأسيسا على ما تقدم فان القرار المطعون فيه بكونه
بحسب ظاهر الاوراق قد شابه عيب مخالفة القاعدة التنظيمية التي طبقتها
الجامعة والتي تحكم حالة الطاعنين وعلى ذلك يكون ركن الجدية متوافرا
في طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه ، واذ كان ركن الاستمجال بدوره
يكون متوافرا في هذا الطلب لما يترتب على تنفيذ القرار المطعون فيه من
آثار يتحذر تداركها تمثل في حرمان الطاعنين من مواصلة الدراسة بما يحدد
مستقبلهم العملي ، فانه بذلك يتوافر في طلب وقف تنفيذ القرار المطعون
فيه ركناه اللذان للحكم به ويتمين بناء على ذلك الحكم بوقف تنفيذ القرار
المطعون فيه مع ما يترتب على ذلك من آثار .

ومن حيث انه يبين من الاطلاع على حافظة المستندات المقدمة من
الحاضر عن السيد / ٠٠٠٠٠ الطاعن في الطعن رقم ٢٤٨٤ لسنة ٣٦ ق ،
وما قرره محامي الطاعنين بجلسة ١٩٩١/٣/١ ان الطاعن المذكور وزميله
اسيد / ٠٠٠٠٠ أحد الطاعنين في الطعن رقم ٢٤٢٨٥ لسنة ٣٦ ق انهما
قد اجبيا الى طلبهما وان احدهما مع طلاب آخرين قد عرض على مجلس
كلية الصيدلة في دورته المتعسدة خلال الفترة من ١٣ - ١٨/١/١٩٩٠
ووافق المجلس على الطلبات المقدمة من الطلاب المفصولين من الكلية
ترسوهم في مادة أو مادتين تطبيقا لنظام اللائحة الجديدة ومطالبتهم ان
يعاملوا على نظام اللائحة القديمة لالتحاقهم بالكلية قبل تطبيق نظام
اللائحة الجديدة ، وقد طلب الحاضر عن الطاعنين اعتبار الخصومة منتهية
بالنسبة لهم من تحصيل جامعة الأزهر المطعون ضدها بالمصروفات .

ومن حيث ان ما قرره مجلس الكلية بقراره رقم ٣٣ يعتبر اجابة
للمذكورين الى طلباتهما التي اقاما بها الدعوى الأصلية التي صدر فيها

انحكم المطعون فيه ووفقاً لمخبر أحكام القانون وان اجابتهما الى طلبهما
قد وقت بعد ان اقامتا الدعوى والظن المائل ومن ثم فانه يتعين بالنسبة
فيما الحكم باعتبار الخصومة منتهية مع الزام جامعة الأزهر بالمصروفات •
ومن حيث انه من الواضح الى ان ما قامت به كلية الصيدلة بجامعة
الأزهر من الاستجابة لتي الطلبات المقدمة من بعض الطلاب المصولين
لرسوبهم في مادة أو مادتين أساسيتين على النحو السالف يانه انما كان
استنادا الى ذات الأساس القانوني الذي اقيمت عليه دعوى الطاعنين وانتهى
عليه الطعن المائلين •

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه قد ذهب الى غير ذلك ما سبق يانه
يكون قد اخطأ في تطبيق القانون وتأويله مما يترضى معه القضاء
بالغاءه •

(ظن رقم ٢٤٨٤ لسنة ٣٦ ق بجلسة ٢٣/٢/١٩٩١)

الفرع الثالث - دخول الامتحانات واجتيازها

أولاً - الدراسات الدينية والدراسات العلمية

التخلف - في امتحان المواد الدينية

قاعدة رقم (١٢١)

البدا :

القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ في شأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي تسلمها .

الدراسة في الكليات الحديثة بجامعة الأزهر تقوم على دعامتين رئيسيتين متساويتين هما الدراسات الدينية والدراسات العلمية - التخلف في أداء الامتحان بالنسبة لمواد الدراسات الدينية كلها أو بعضها يؤدي الى انعدام القرار الصادر بمنح صاحب الشأن الدرجة العلمية - أساس ذلك : - فقدان القرار ركنًا من مقوماته الأساسية - أثر ذلك : - انعدام القرار بمنح الدرجة العلمية الى الانعدام فيجوز سحبه في أى وقت دون لتقيد بالمواعيد .
القانونية .

المحكمة :

ومن حيث أنه في يوم ٥ من يوليو سنة ١٩٦١ صدر القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ في شأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي تسلمها والقائم هذا القانون على عدة أسس لعل من أهمها أن يتحقق قدر مشترك من المعرفة والخبرة بين المتعلمين في جامعة الأزهر والمعاهد الأزهرية وبين سائر المتعلمين في الجامعات والمدارس الدينية والعربية التي يمتاز بها الأزهر منذ كان لتتحقق بخريجى الأزهر الحديث وحدة فكرية ونوعية

عن أبناء الوطن ويتحقق بهم للوطن وللعالم الإسلامى نوع من الخريجين مؤهل للعبادة فى كل مجال من المجالات الروحية والعلمية وعلى هدى ذلك تم انشاء عديد من الكليات من بينها كلية الطب لا تكون صورة مكورة للكليات القائمة فى الجامعات الأخرى بل تتحقق لها مع صفاتها العامة صفة ثلاثم الصفة الخاصة بجامعة الأزهر بحيث يكون فيها الى جانب الدراسات الفنية الخاصة دراسات اسلامية ودينية تتحقق بها للطلاب ثقافة دينية عميقة وداعية الى جانب الثقافة المهنية التى يجعلها نظرائه فى المماثلة فى الجامعات الأخرى وبحيث تتاح لغربيها بعد الحصول على درجة الاجازة المالية اللسانس أو البكانوريوس من أى من كلياتها دراسة عليا فى مادة التخصص أو فى مادة من مواد الدراسات الاسلامية والريية العالية للحصول بها على درجة التخصص أو الدرجة العالية (الماجستير أو الدكتوراه) فى مادة الدراسة وليس مثل هذا النظام مستحدثا فى تاريخ الأزهر والجامعات الاسلامية فان أعظم علماء الطب والكيمياء فى الماضى كانوا علماء فى الدين منهم ابن سينا والفارابى وابن الهيثم وجابر بن حيان وآخرون .

ومن حيث انه يبين من ذلك أن الدراسات فى الكليات الحديثة بجامعة الأزهر تقوم على دعامتين رئيسيتين متساويتين هما الدراسات الدينية والعلمية ، ومن ثم فان التخلف فى أداء الامتحان بالنسبة لمواد الدراسات الدينية كلها أو بعضها يؤدى الى انعدام القرار الصادر بمنح صاحب انشان الدرجة العلمية لما يتصور مثل هذا القرار من عيب جسيم يفقده مقوماته الأساسية كقرار ادارى ومن ثم يجوز محجه فى كل وقت دون التقيد بالمواعيد القانونية .

ومن حيث انه متى كان الأمر كما تقدم وكانت جامعة الأزهر قد اصدرت قرار بوقف المدعى عن التدريب وارجاء حصوله على درجة

النيكافوريوس واسترداد المبالغ التي صرفت له لتخلفه في مادتي القرآن الكريم وتاريخ الخلفاء - فان هذا القرار بحسب الظاهر من الأوراق يقوم على أسباب جدية ويكون طلبا للمضى وقف تنفيذه بصفة مستعجلة على غير أساس سليم متعينا رفضه .

ومن حيث انه لما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد صدر على خلاف ذلك فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله مما ينعين معه الغاؤه والحكم بقبول الطعن شكلا وفي موضوعه الغاء الحكم المطعون فيه ورفض طلبات المدعى في شقوق المستعجل مع الزايمه المصروفات .

(طعن ٢٠١٧ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٨٦/٣/٣٠)

ثانيا - التخلف عن دخول الامتحان لعذر قهرى

القاعدة رقم (١٢٢)

المبدأ :

المادة ٢٢٠ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر مفادها - يشترط لعدم اعتبار الطالب المتخلف عن دخول الامتحان راسبا ان يتقدم بمذر قهرى قبله الكلية - بتقدير قبول المذر ومدى جديته يدخل فى نطاق السلطة التقديرية لمجلس الكلية - لا يخضع مجلس الكلية للرقابة القضائية الا اذا كان قراره مشوباً بصيب الاعتراف بالسلطة .

الحكمة :

« ومن حيث انه فيما يتعلق بالقرار المعلن فيه بعدم منح الطاعن فرصة • امتحان بديلة بدلا من دور سبتمبر ١٩٨٦ الذى لم تقبل الكلية عذره المرضى عن نخفه فى دخوله فان الظاهر من الأوراق أن الطاعن قد تقدم لمعيد الكلية بطلب نى ١٩٩٠/١/٩ لقبول عذره المرضى عن عدم دخول دور سبتمبر ١٩٨٦ - قد أحال المعيد الطلب الى لجنة شئون الطلاب ومجلس الكلية فلم يتم الموافقة على قبول عذره واذ تنص المادة (٢٢٠) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر فى فقرتها الثالثة والخامسة على انه اذا تخلف الطالب عن دخول الامتحان بمذر قهرى قبله مجلس الكلية فلا يحسب غيابه رسوبا » .
« ويعتبر الطالب المتخيب عن الامتحان بغير عذر مقبول راسبا بتقدير ضعيف جدا » . الأمر الذى يستفاد منه أن يشترط لعدم اعتبار الطالب المتخلف عن دخول الامتحان راسبا أن يتقدم بمذر قهرى قبله الكلية ومن المقرر أن تقدير قبول المذر ومدى جديته هو أمر يدخل فى نطاق السلطة

التقديرية لمجلس الكنية ولا يخضع هذا المجلس إذا ما باشر هذه السلطة
 التقديرية بمراعاة الاجراءات والأوضاع التي حددها القانون بالرقابة
 القضائية الا اذا كان قرارها مشوباً بسبب الاعتراف بالسلطة وهو أمر
 لا تكشف عنه ظاهر الأوراق كما لم يقدم الطاعن دليلاً عليه ولا ينال من
 ذلك أن العذر المرفى الذي تم تقبله الكلية في دور سبتمبر ١٩٨٦ هو ذات
 العذر المرفى الذي قبلته في دور مايو ١٩٨٦ ولا شك أن سكوت الطاعن
 عن الحاجة في صحة هذا العذر لمدة جاوزت الثلاث سنوات أمر يكشف عن
 عدم جدية هذا العذر على النحو الذي يبدو بحسب ظاهر الأوراق أنه قد
 استشعرته الجامعة وراحت حياله طبقاً لسلطتها التقديرية عدم قبوله ومن ثم
 فإن الحكم المطعون فيه إذ انتهى الى سلامة قرار الادارة المطعون فيه في هذا
 انشق بحسب الظاهر من الأوراق وقضى باتفاء ركن الجدية في طلب وقف
 تنفيذاته يكون قد أصاب وجه الحق وأعمل صحيح حكم القانون . . .
 (ملعن رقم ٢٥٥١ لسنة ٣٦ ق بجلسته ٢/٢/١٩٩١)

ثالثا - شروط نقل الطالب من سنة دراسية الى اخرى

المادة رقم (١٢٣)

المبدأ :

المادتين ٧٧ و ٧٨ من القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٦١ بشأن اعطى تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها مفعلا - يتعين لنقل الطالب من سنة الى أخرى ان يدخل لامتحانات المقررة وينجح فيها جميعا بالحصول على الحد الأدنى للمرجات المقررة لالحيا وتنظيما للنجاح في الامتحان على الأقل - لا يجوز نقل الطالب الا بعد تحقق السبب للبرر قانونا لذلك وهو نجاحه في الامتحان - هذا النجاح هو وحده الذي يتحقق بمقتضاه سلامة تأهيل الطالب في النهاية للحصول على الشهادة التي تبرر قيامه للمهنة او العمل الذي يقدم به المجتمع - يوجد استثناء من هذا الاصل ومقتضاه انه يسمح بنقل الطالب مع عدم نجاحه في مادة او أكثر - هذا الاستثناء يتقرر بنص صريح - ذلك لحكمة يراها الشرع وهي التيسير على الطالب من جهة وتوفير مكانه لطالب آخر من جهة أخرى - ذلك مع رعاية استكمال التأهيل والنجاح في المواد المنقول بها في فترة أخرى - ذلك ما لم يتقرر عدم جدواها صراحة في النصوص الاستثنائية التي تسمح بالنقل الى السنة التالية دون النجاح في بعض المواد - هذا الاستثناء لا يفترض وإنما يجب ان يتقرر صراحة بالإداة التشريعية اللازمة - لا يجوز التوسع في تفسير هذا الاستثناء او القياس عليه - يتعين ان يفسر في حدود الغاية المقصودة منه وفي نطاق صريح عباراته ومناط حكمه .

الحكمة :

« ومن حيث انه عن مدى توافر ركن الجدية في طلب الطاعن الأصلي للحكم بالناء الحكم المطعون فيه وبوقف تنفيذ قرار جامعة الأزهر بالامتناع عن رفع مادة المصطنعات القانونية لماعتبارها مادة اختيارية للتثقيف فقط واعتباره منقولا بمادتين الى السنة الخامسة بكلية الشريعة والقانون بجامعة الأزهر واذا تنص المادة (٧٧) من القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها على ان : « تبين اللائحة التنفيذية مناهج الدراسة والمقررات التي تدرس لنيل الدرجات العلمية والاجازات والشهادات التي تمنحها جامعة الأزهر كيتبين كيفية توزيعها على سنين الدراسة وفصولها الدراسية . وللمجلس الجامعة بناء على طلب الكلية أو المعهد وموافقة المجلس الأعلى للأزهر كل فيما يخصه ان يمدل هذه المناهج والمقررات بالاضافة أو بالحذف اذا اقتضت مصلحة التعليم ذلك ... » وتنص المادة (٧٨) من ذات القانون على ان « تنظم اللائحة التنفيذية الامتحانات ولا تمنح الدرجات العلمية أو الاجازات العالية أو الشهادات الا لمن نجح في جميع الامتحانات المقررة لكل منها ... » .

ومن حيث انه يبين من هذه النصوص ومن استعراض باقي نصوص القانون واللائحة ان ثمة قاعدة عامة يقوم عليها التعليم الجامعي في الجامعة الأزهرية مقتضاها ان يتم لنقل الطالب من سنة الى أخرى ان يدخل الامتحانات المقررة وينجح فيها جميعا بالحصول على الحد الأدنى للدرجات المقررة لائحيا وتنظيما للنجاح في الامتحان على الأقل ولا يجوز نقل الطالب الا بعد تحقق السبب المبرر قانونا لذلك وهو نجاحه في الامتحان اذا ان هذا النجاح هو وحده الذي يتحقق بمقتضاه سلامة تأهيل الطالب في النهاية للحصول على الشهادة التي تبرر قيامه بالمهنة أو العمل الذي يخدم به المجتمع ولذا وجد النص الصريح الذي يسمح بنقل الطالب مع عدم

بجاءه في مادة أو أكثر فإن ذلك يعد استثناء من هذا الأصل العام لحكمة
 نزاهة المشرع وتبرر هذا الأصل الاستثنائي الحكيم مقتضاها التيسير على
 الطالب من جهة وتوفير مكانه لطالب آخر من جهة أخرى مع رعاية استكمال
 التأهيل والنجاح في المواد المنقول بها في فترة أخرى في غالب الأحيان. إن
 ما لم يقرر عدم جدواها سرعة والنصوص الاستثنائية التي تسمح بالنقل
 إلى السنة التالية دون النتح في بعض المواد ولا تفرض واقعا يجب أن
 تقرر سرعة بالاداة التشريعية اللازمة وهي أيضا لا يجوز التوسع في
 تفسيرها أو القياس عليها وأما يتعين أن تفسر في حدود الغاية المقصودة
 منها وفي نطاق صريح عباراتها ومناطق حكمها باعتباره استثناء على الأصل
 العام مخالف البيان .

ومن حيث أنه بين من ظاهر الأوراق أن جامعة الأزهر قد جمعت من
 مادة المصطلحات القانونية باللغة الأجنبية إحدى المواد المقررة على طلاب
 الفرقة الرابعة بكلية الشريعة والقانون ومقررا لدراستها ساعتان وأما مادة
 أساسية بالنسبة لطلاب هذه الفرقة حسب المدرج بالخطة الدراسية وإن
 انطاعن كان مقيدا بالفرقة الرابعة بكلية الشريعة والقانون في العام الجامعي
 ١٩٨٧/٨٦ ورسب فيها وفي العام ١٩٨٨/٨٧ ورسب كذلك وفي العام
 الجامعي ١٩٨٨/٨٨ منح سنة استثنائية ورسب في ثلاث مواد هي مادة
 المصطلحات القانونية باللغة الأجنبية للسنة الرابعة والقرآن الكريم للسنة
 الثانية والقرآن الكريم للسنة الثالثة ودخل امتحان القرآن الكريم للسنتين
 الثانية والثالثة دور سبتمبر ١٩٨٨/٨٨ لاستغفاده مرات الرسوب بالكلية
 وتم تحويل ملفه إلى كلية الدراسات الإسلامية والعربية بالقاهرة بتاريخ
 ١٩٨٩/١١/٢٩ وعلى ما تقدم ولما كانت مادة المصطلحات القانونية باللغة
 الأجنبية من المواد الأساسية المقررة على طلاب الفرقة الرابعة بكلية الشريعة
 والقانون في العام الجامعي ١٩٨٨/٨٨ ولم تعدل الخطه الدراسية لطلاب

هذه الفرقة بإلغاء هذه المادة أو جعلها مادة اختيارية ودخول الطناعم
الامتحان المحدد لها. وروى نأية بعد واسبا على مادة المصطلحات القانونية
باللغة الأجنبية إضافة إلى رسوبه في مادتي القرآن الكريم للسنة الثانية
والقرآن الكريم للسنة الثالثة في الدورين المحددين للامتحان في العام
الجامعي ١٩٨٨/٨٨ ومن ثم يعد راسيا في ثلاث مواد ويكون طلب الطاعن
وقف تنفيذ قرار جامعة الأزهر بالامتناع عن رفع مادة المصطلحات القانونية
من مقررات الفرقة الرابعة بكلية الشريعة والقانون باعتبارها مادة اختيارية
ونقله بالتالي للفرقة العاشرة بإدئين على غير أساس من القانون » .
(طعن ٢٥٥٠ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٩٢/٢/٩)

المقرر الرابع - قواعد التيسير لطلاب الجامعة

أولا - عدم جواز الجمع بين قواعد التيسير السابقة على قرار
رئيس جامعة الأزهر رقم ٥١ لسنة ١٩٨٩ وقواعد التيسير
التي تضمنها هذا القرار

قاعدة رقم (١٢٤)

المبدأ :

قرار رئيس جامعة الأزهر رقم ٥١ لسنة ١٩٨٩ يقضى بأنه - لا يجوز
الجمع بين قواعد التيسير السابقة وبين قواعد التيسير التي تضمنها هذا
القرار - بحسبان أن في هذا القرار عدولا عن القواعد السابقة ونسخا لها -
لا يجوز الجمع بين ما يقوم به الكترول بالرفع التلقائي في حدود نسبة ٢٪
من النهاية العظمى للمادة حتى يصل بدرجةها الى الحد الأدنى لدرجة النجاح
وبين الاستفادة بنسبة ١٥٪ من مجموع النهايات العظمى للمواد المقررة
الفرقة - ذلك أن الرفع التلقائي يجرى تطبيقه أولا بأول حين تصحيح أوراق
الاجابة في الكترول - ذلك حتى ولو لم تتغير بها حالة الطالب في حين
تطبيق القاعدة الاخرى في وقت لاحق بعد أن تستبين وفسح الطالب في
الامتحان وحتى تتضح حالته بحيث يؤدي تطبيق نسبة ١٥٪ الى تغيير
حالته في مادة أو أكثر .

المحكمة :

ومن حيث أن رئيس جامعة الأزهر استنادا الى القانون رقم ١٠٣
لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والى القرار الجمهوري رقم ٢٤٠
(٢٧ - ج ٢)

لسنة ١٩٧٥ بالإلحاح التنفيذية لهذا القانون وعيدولا عن قواعد سابقة للتيسير بتلك الجامعة قد أصدر قراره رقم ٥١ لسنة ١٩٨٨ بتاريخ ١٩٨٨/٤/٣ ونص في المادة الأولى منه على التزام كليات الجامعة بنين وبنات بقواعد التيسير الواردة في القرار في مرحلة الاجازة الثانية (البكالوريوس) ونص القرار في مادته الأولى بند ثالث على أن « ترفع تلقائيا بمعرفة الكنترول المختص الى الحد الأدنى لدرجة النجاح كل مادة تقل درجة الطالب فيها عن هذا الحد بنسبة ٢٪ من النهاية العظمى لها ولا تدخل ضمن الاستفادة بسبة ١٪ ويطبق ذلك البند بكل امتحان على حدة حتى لو لم تتغير بها حالة الطالب » ونص في البند ثامنا (ج) من ذات المادة على أن : « الطلاب المعرضون للفصل بسبب استغادهم جميع فرص القيد من الداخل والخارج ولم يسبق لهم الاستفادة من قواعد التيسير في الاعوام السابقة يمنحون ١٥٪ من مجموع النهايات العظمى للمواد المقررة بفرقتهم اذا ترتب عليها تغير في حالتهم في مادة أو أكثر وبشرط ألا يقل تقدير المادة التي يجبر فيها الطالب عن تقدير ضعيف (ض) » .

ومن حيث ان اثنين من النصين السابقين ومن سائر ما تضمنه اقرار المذكور من قواعد للتيسير وعلى هدى ما سبق بيانه من مبادئ جرى قضاء هذه المحكمة على تطبيقها أنه لا يجوز الجمع بين قواعد التيسير السابقة . وبين تلك التي تضمنها القرار آتف البيان بحسبان ان في القرار الأخير عدول عن القواعد السابقة ونسخ لها كذلك لا يجوز الجمع بين ما يقوم به الكنترول بالرفع التلقائي في حدود نسبة ٢٪ من النهاية العظمى للمادة حتى يصل بدرجةها الى الحد الأدنى لدرجة النجاح على النحو الوارد بالبند الثالث من المادة الأولى من القواعد السابقة وبين الاستفادة بنسبة

١٥٠٪ من مجموع النهايات العظمى للمواد المقررة بالفرقة لمينة في البند ثامنا (ج) من ذات القواعد ذلك ان الرفع التلقائي يجرى تطبيقه اولا بأول حين تصحيح يوراق الاجابة في الكترول حتى ولو لم تتغير بها حالة الطالب في حين تطبق القاعدة الأخرى في وقت لاحق بعد ان يستين وضع انطالاب في الامتحان وحين تتضح حالته بحيث يؤدي تطبيق نسبة ١٥٠٪ المشار اليها الى تغيير حاله في مادة أو أكثر على النحو الوارد بالقواعد المشار اليها .

ومن حيث انه لما كان البادى من الاطلاع على أوراق الطعن ان الطاعن في امتحان السنة الثالثة بكلية طب الأزهر بنين دور سبتمبر ١٩٩٠ والذي يظن على قرار اعلان نتيجة امتحانه فيه قد حصل في مادة الباثولوجى على ٦١ درجة في امتحان التحرير وعلى ٨٩ درجة في الشفهي والعملى وبلغ مجموع درجاته في هذه المادة ١٥٠ درجة من ٣٠٠ درجة بتقدير ضعيف اذ درجة النجاح فيها ١٨٠ درجة ويتبقى له ٣٠ درجة للنجاح فيها ولهذا السبب لم تطلق عليه الجامعة قاعدة الرفع التلقائي بنسبة ٢٪ لعدم تحقق مناط تطبيقها ، كما حصل في مادة الفارماكولوجى على ٧٢ درجة في التحرير وعلى ٣٠ درجة في الشفهي $\times \frac{5}{4} = 127.5$ درجة تجبر الى ١٢٨ درجة من ٣٠٠ درجة بتقدير ضعيف اذ درجة النجاح فيها ١٨٠ درجة ويتبقى له ٥٢ درجة للنجاح فيها ولم تطبق عليه قواعد الرفع التلقائي ، ولا يفيد الطاعن سوى من قاعدة التيسير الواردة في البند ثامنا (ج) من قرار رئيس الجامعة رقم ٥١ لسنة ١٩٨٩ سالف البيان بنسبة ١٥٠٪ من النهاية العظمى لمجموع مواد الفرقة الثالثة وقدرها ١٣٥٠ درجة وهى ٢١ درجة وازضافة هذه الدرجات الأخيرة ليس من شأنه ان يغير من حالة الطاعن ويؤدي الى اعتباره ناجحاً لاحتياجه لدرجات أكثر من هذا القدر ، فضلاً عن

التي ولو اعتمد على سبيل الجدول المخطيء بما ساقه الطاعن من ان حقيقة
درجاته في مادة الباثولوجي ١٥٥ درجة وفي مادة الفارماكولوجي ١٧٨ و ٧٥
درجة فانه يظل محتاجا للنجاح في المادتين السابقتين ما يزيد على القدر
المتاح وفقا لقواعد التيسير السابقة وبالتالي لن تتغير حالته الى النجاح ومن
ثم يكون قرار الجامعة باعتبار الطاعن راسبا في مادتي الباثولوجي
والفارماكولوجي قد صدر مستندا الى صحيح سببه ومتقنا واحكام
القانون ٤٠

(طعن ٢١٥٥ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٩٢/٢/٢)

(ضمن ٢١٥٨ لسنة ٣٧ بجلسته ١٩٩٢/١/٢٦)

ثانيا : اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٦١
بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها - مذكرة رئيس
الجامعة في ١٩٨٨/١/٢٧ الى الامام الاكبر شيخ الأزهر عدد
الفرص المتاحة للطلاب الراغبين في التقدم الى الامتحان
بكلية الأزهر

قاعدة رقم (١٢٥)

المادة :

المادة ٢٢٠ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٦١
بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها - سواء في نصها بالقرار
الجمهوري رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٧٥ او في نصها المعدل بالقرار الجمهوري
رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٤ صريحة في انه - بالنسبة للسنوات الجامعية الوسيطة
لوق السنة الافتتاحية اعدادية او اولى ودون السنة النهائية تكون القاعدة
هي - حظر بقاء الطلاب اكثر من سنتين في الفرقة الواحدة - الاستثناء من
هذه القاعدة جوائز الترخيص لهم من مجلس الكلية في البقاء سنة ثالثة -
الا ان جامعة الأزهر سنت قواعد ميسرة لبقاء الطلاب الراغبين تضمنت منح
فرصتين للتقدم الى الامتحان من الخارج بموافقة مجلس الكلية بالنسبة
لطلاب الفرقة الثانية والفرقة الثالثة بالكليات التي مدة الدراسة بها خمس
سنوات او اكثر - استمر العمل بهذه القواعد ثم ربي المعدل عنها والعودة
الى حكم المادة ٢٢٠ من اللائحة التنفيذية مع جيل مرحلة انتقالية عام
١٩٨٨/٨٧ تطبق بعدها اللائحة التنفيذية عام ١٩٨٩/٨٨ .

الحكمة :

ومن حيث ان القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم
الأزهر والهيئات التي يشملها نص في المادة ٣ على ان يمين بقراؤ من رئيس

الجمهورية وزير لشئون الأزهر ، وحدد في المادة ٨ الهيئات التي يشملها الأزهر ومن بينها المجلس الأعلى للأزهر وكذا جامعة الأزهر ، ووضح في المادة ١٠ اختصاصات المجلس الأعلى للأزهر ، ونظم في المواد من ٣٣ الى ٨٢ جامعة الأزهر حيث قضى في المادة ٣٩ بأن يتولى إدارة جامعة الأزهر مدير الجامعة ومجلس الجامعة ، وتضمنت المادة ٤٢ النص على أن يتولى مدير الجامعة إدارة شئونها ، وفصلت المادة ٤٨ اختصاصات مجلس الجامعة . ثم خول ذات القانون في المادة ١٠٠ الوزير المختص اصدار ما يراه من قرارات تنظيمية أو تكميلية مؤقتة بما لا يتعارض مع هذا القانون لحين صدور اللائحة التنفيذية له وصدر القرار الجمهورى رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٧٥ بهذه اللائحة التنفيذية ، وعمل به وفقا للمادة الرابعة منه اعتبارا من تاريخ نشره وهو ما تم في ١٩ من مارس سنة ١٩٧٥ ، ونصت اللائحة التنفيذية في المادة ١١ على أن يكون للمجلس الأعلى للأزهر بالنسبة لجامعة الأزهر الاختصاصات المقررة للمجلس الأعلى للجامعات بالنسبة للجامعات الأخرى في القوانين واللوائح المنظمة لها ، ونصت في المادة ١١٥ على أن يؤلف مجلس الجامعة لجانا فنية من بينها لجنة لشئون الطلاب ونصت في المادة ١٢٥ على أن يتولى مدير الجامعة تصريف أمورها وإدارة شئونها العلمية والإدارية والمالية في حدود السياسة التي يرسمها المجلس الأعلى للأزهر ومجلس الجامعة ، ونصت في المادة ٢٢٠ قبل تعديلها بالقرار الجمهورى رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٤ المنشور في ٢ من فبراير سنة ١٩٨٤ على أنه (لا يجوز أن يبقى الطالب بالفرقة أكثر من سنتين . ويجوز لمجلس الكلية الترخيص للطلاب الذين قضوا بفترةهم سنتين في التقدم الى الامتحان من الخارج في السنة التالية في المقررات التي رتبوها فيها وذلك فيما عدا طلاب السنة الاعدادية والسنة الأولى في الكليات التي ليس بها سنة اعدادية . وعلاوة على ذلك يجوز لمجلس الكلية

الترخيص لطلاب السنة النهائية بفرصة أخرى للتقدم الى الامتحان من الخارج ، فاذا تخلفوا فى مقررين حسب الاحوال يرخص لهم فى الامتحان فعين النجاح فى مواد التخلف ٥٥ وبالنسبة لطلاب السنوات الاعدادية او الاولى فى الكليات التى ليس بها سنوات اعدادية يفضلون اذا حصلوا على تقدير ضعيف جدا فى أكثر من نصف عدد المقررات ٥٥) ونصت فى ذات المادة معدلة بالقرار اجمهورى رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٤ على انه (لا يجوز أن يبقى الطالب بالفرقة أكثر من سنتين ، ويجوز لمجلس الكلية الترخيص للطلاب الذين نفصوا بفرقتهم سنتين فى التقدم الى الامتحان من الخارج فى السنة الثانية فى المقررات التى رسبوا فيها وذلك فيما عدا طلاب السنة الاعدادية والسنة الأولى فى الكليات التى ليس بها سنة اعدادية ، ويستثنى من ذلك من استنفذ مرات الرسوب من الطلاب الوافدين غير العرب بحيث يقعون فى السنة الاعدادية أو الأولى بكلياتهم لسنة ثالثة) .

ومن حيث انه يبين من ظاهر الأوراق أن جامعة الأزهر وضعت فواعد لبقاء الطلاب الذين استنفدوا مرات الرسوب فى الامتحان من داخل الكلية ، منها القواعد التى وافق عليها مجلس جامعة الأزهر فى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٥ وتصنت أن طلاب الفرقة الثانية والفرقة الثالثة بالكليات التى مدة الدراسة بها خمس سنوات أو أكثر يمنعون فرصتين للتقدم الى الامتحان من الخارج بموافقة مجلس الكلية ، وتأكلت هذه القواعد بقرار مجلس جامعة الأزهر فى ٥ من مايو سنة ١٩٧٦ كما وافق رئيس جامعة الأزهر فى ١٢ من اغسطس سنة ١٩٨٤ على استمرار العمل بها ، وقد تلبقت فعلا حيث رخص لهؤلاء الطلاب فى فرصتين للتقدم الى الامتحان من الخارج . ثم أعد رئيس جامعة الأزهر مذكرة مؤرخة ٢٧ من يناير سنة ١٩٨٨ للعرض على السيد رئيس مجلس الوزراء جاء بها أن المادة

٢٢٠ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ نظمت فرص بقاء الطلاب بكلّيات جامعة الأزهر ، وتبين أن أحكامها لا تسير المعمول به في الجامعات المصرية الخاضعة للقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ لذا أصدر كل من المجلس الأعلى للأزهر ومجلس جامعة الأزهر ولجنة شؤون التعليم بالأزهر على مدى الأعوام الماضية أحكاما تكميلية نظمت فرص بقاء الطلاب بما يوائم المعمول به في هذه الجامعات ويحقق المساواة بين طلاب جامعة الأزهر ونظرائهم طلاب الجامعات الأخرى لحين تعديل اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ ، ورات جامعة الأزهر هذا العام المدول عن تلك القرارات التكميلية مسيرة للجامعات الأخرى التي عدلت بمض أحكام اللائحة التنفيذية لقانونها بالقرار الجمهورى رقم ٢٢٨ لسنة ١٩٨١ ، وقد تقرر الكثير من طلاب جامعة الأزهر من هذا القرار حيث يترتب عليه فصل عدد غير قليل منهم . واتيحت المذكرة الى اقتراح الموافقة على استمرار تطبيق القواعد التى سارت عليها جامعة الأزهر حتى نهاية العام الجامعى ١٩٨٧/٨٦ كمرحلة انتقالية عام ١٩٨٨/٨٧ فقط كفرصة أخيرة للطلاب هذا العام تهاديا لحرمانهم من مواصلة تعليمهم بحيث تطبق بعدها اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ وتعديلاتها التى تقوم الجامعة باعداد مقترحاتها بما يسير المعمول به فى الجامعات الأخرى واعلان ذلك للطلاب قبل بداية العام الدراسى ١٩٨٩/٨٨ بوقت كاف . وارسل الامام الأكبر شيخ الأزهر هذه المذكرة بالموافقة رفق الكتاب رقم ٧٧ المؤرخ ٢٨ من يناير سنة ١٩٨٨ الى السيد رئيس مجلس الوزراء محيلا الى حديثهما الشفهي بشأن الطر فى الموافقة على استمرار تطبيق القواعد التى سارت عليها جامعة الأزهر حتى نهاية العام الجامعى ١٩٨٧/٨٦ بمنح طلاب سائر الفرق الدراسية بكليات الجامعة فرصة استثنائية أخيرة للتقدم الى الامتحان من الخارج للعام الدراسى ١٩٨٨/٨٧ تهاديا لحرمانهم من مواصلة

تعليمهم • ووافق السيد رئيس مجلس الوزراء على ذلك حسب الواضح من كتاب المستشار أمين عام مجلس الوزراء رقم ٧٢٥ المؤرخ ٣١ من يناير سنة ١٩٨٨ الى الامام الأكبر شيخ الأزهر • ووجه السيد رئيس جامعة الأزهر كتابا مؤرخا ١٤ من يولية سنة ١٩٨٨ الى عمداء الكليات بشأن فرص البقاء المسموح بها بفرق الدراسة اعتبارا من العام الجامعى ١٩٨٨/٨٨ جاء فيه أن الفرصة الاستثنائية التى منحت للطلاب فى العام الجامعى ١٩٨٧/٨٧ وما قبله واعتبارا من العام الجامعى ١٩٨٩/٨٨ تطبق القواعد المنصوص عليها فى اللائحة التنفيذية • واعمالا لهذا الكتاب لم تمنح فرصة التقدم الى الامتحان من الخارج فى العام الجامعى ١٩٨٩/٨٨ لطلبة الفرقة الثانية والفرقة الثالثة بكلليات التى مدة الدراسة بها خمس سنوات أو أكثر انذين سبق رسوبهم فى الامتحان من الداخل ثم رسبوا فى الامتحان من الخارج فى العام الجامعى ١٩٨٨/٨٧ ، ومن هذه الكليات كلية الشريعة والقانون وكلية الطب وكلية الصيدلة •

ومن حيث انه يؤخذ مما تقدم أنه ولئن كانت المادة ٢٢٠ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن اعادة تنظيم الأزهر والهيئات التى يشملها ، سواء فى نصها الاصلى بالقرار الجمهورى رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٧ أو فى نصها المعدل بالقرار الجمهورى رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٤ ، صريحة فى أنه بالنسبة للسنوات الجامعية الوسيطة فوق السنة الافتتاحية اعدادية أو أولى ودون السنة انتهائية ، تكون القاعدة هى حظر بقاء الطلاب أكثر من سنتين فى الفرقة الواحدة ، ويكون الاستثناء من هذه القاعدة هو حواز الترخيص لهم من مجلس الكلية فى البقاء سنة ثالثة ، الا أن جامعة الأزهر سنت قواعد ميسرة لبقاء اأغلب الراسيين تضمنت أن طلاب الفرقة اأثانية والفرقة الثالثة بكلليات اننى مدة الدراسة بها خمس سنوات أو أكثر يمنحون فرصتين للتقدم الى الامتحان من الخارج بموافقة مجلس الكلية

واستقر العمل بهذه القواعد بما تترتب عليها من مراكز قانونية ثم رُئي
 اعتمادها والعودة إلى حظيرة المادة ٢٢٠ من اللائحة التنفيذية مع جعل
 مرحلة انتقالية عام ١٩٨٨/٨٧ تطبق بعدها اللائحة التنفيذية عام ١٩٨٩/٨٨
 على النحو الواضح من مذكرة السيد رئيس جامعة الأزهر المؤرخة ١٧ من
 يناير سنة ١٩٨٨ والمشفوعة بتزكية الامام الأكبر شيخ الأزهر بالكتاب
 رقم ٧٧ المؤرخ ٢٨ من يناير سنة ١٩٨٨ والمتوجه حسب كتاب السيد أمين
 عام مجلس الوزراء رقم ٧٢٥ المؤرخ ٣١ من يناير سنة ١٩٨٨ بموافقة السيد
 رئيس مجلس الوزراء باعتباره الوزير المختص بشؤون الأزهر . وإذا كان
 الرأي في مدى مشروعية القواعد التي سنتها جامعة الأزهر وجرى تطبيقها
 على الوجه المتقدم ، فإن المسألة المطروحة تتحصل فيما إذا كان السيد رئيس
 جامعة الأزهر في كتابه المؤرخ ١٤ من يولية سنة ١٩٨٨ إلى السادة عمداء
 الكليات بأن الفرصة الاستثنائية التي منحت للطلاب في العام الجامعي
 ١٩٨٩/٨٨ تطبق القواعد المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية - قد
 انزم ما سبق أن وافق عليه الامام الأكبر شيخ الأزهر والسيد رئيس مجلس
 الوزراء باعتباره الوزير المختص بشؤون الأزهر من تنظيم مرحلة انتقالية
 بحدود عن القواعد السابقة والعودة إلى اللائحة التنفيذية . وإذا اتضح أن
 هذه المرحلة الانتقالية إنما تظل فترتين من الطلاب المقيدين خلال العام
 الدراسي ١٩٨٨/٨٧ من الخارج ، الفئة الأولى وتشمل من كان عام
 ١٩٨٨/٨٧ بالنسبة لهم العام الذي يؤدون فيه امتحان الفرصة الرابعة
 الاستثنائية والفئة الثانية وتشمل الطلاب المقيدين في العام الدراسي
 ١٩٨٨/٨٧ لأداء الفرصة الأولى للامتحان من الخارج ، فهذه الفئة الأخيرة
 هي الفئة المعنية بمرحلة الانتقال حيث تتيح لطلابها فيما لو رغبوا فرصة
 ثانية للامتحان من الخارج في العام الجامعي التالي ١٩٨٩/٨٨ وبذلك
 ينحصر أعمال مفهوم القاعدة التي عبرت عنها جامعة الأزهر بأنها مرحلة
 انتقالية بما يضي أن يكون العام الجامعي ١٩٨٨/٨٧ هو بداية هذه المرحلة

الاتقالية التى لا يتحقق استكمال أوضاعها الا بمنح من رتب فى هذا
انعام للمرة الثالثة فرصة رابعة أخيرة العام الجامعى ١٩٨٩/٨٨ ، ومن ثم
فاذ قرار السيد رئيس الجامعة وما صدر تنفيذا له من قرارات بعدم منح
فرصة ثانية للتقدم الى الامتحان من الخارج عام ١٩٨٩/٨٨ مخالفا
للقاعدة التنظيمية التى تم بروت لتنظيم تلك المرحلة الاتقالية تمهيدا للعدول
عن القواعد التى وضعتها وطبقتها فيما سلف ، وبالتالي يتوافر ركن الجدية
فى الطلب المستعجل بوقف تنفيذه كما يتوافر أيضا ركن الاستعجال اللازم
لذلك بما يترتب عليه من آثار يتعذر تداركها تتمثل فى الحرمان من مواصلة
الدراسة ، الأمر الذى يقتضى الحكم بوقف تنفيذه مع ما يترتب على ذلك
من آثار أهمها القيد لإداء الامتحان من الخارج فى العام الجامعى ١٩٩٠/٨٩
اذ كان عدم القيد فى العام الجامعى ١٩٨٩/٨٨ يرجع الى سبب خارج عن
إرادة الطالب صاحب الشأن مما يعد عذرا مقبولا طبقا لنفاذة ٢٠٩ من
اللائحة التنفيذية ، وهو ما يصدق على الطاعن بالنظر الى أنه طالب بكلية
الشريعة والقانون جامعة الأزهر ومدة الدراسة بها خمس سنوات ورتب
بالفرقة الثالثة فى الامتحان من الداخل العام الجامعى ١٩٨٦/٨٥ والعام
الجامعى ١٩٨٧/٨٦ وفى الامتحان من الخارج العام الجامعى ١٩٨٨/٨٧
ومن ثم من الفرصة الثانية للامتحان من الخارج العام الجامعى ١٩٨٩/٨٨
المحافظة للقاعدة الحاكمة للمرحلة الاتقالية سالفة الذكر ، فإن الحكم
المطعون فيه اذ قضى برفض طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه يكون قد
جانب الصواب مما يوجب القضاء بالفاء هذا الحكم ويوقف تنفيذ ذلك
القرار مع الزام جامعة الأزهر المصروفات عملا بالمادة ١٨٤ من قانون
المرافعات « .

(ملن ١٧٧٣ لسنة ٣٥ جلسة ١٢/٢ / ١٩٨٩)

(وطعن ٢٦٤٩ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٢/١٦ / ١٩٨٩)

قاعدة رقم (١٢٦)

المبدأ :

القواعد التي وضعتها جامعة الأزهر في شأن الفرص المتاحة للطلاب الراسين في التقدم لامتحان من الخارج هي وحدها التي جرت على تطبيقها واعملت احكامها اعتباراً من سنة ١٩٧٥ حتى تقدم رئيس الجامعة الى الامام الاكبر شيخ الأزهر بالذكرى المؤرخة ١٩٨٨/١/٢٧ - تتضمن هذه المذكرة الرغبة في العمل على تلك القواعد والعودة الى الحكم الوارد باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٢ سنة ١٩٦١ مع تنظيم مرحلة انتقالية - هذه المرحلة الانتقالية تظل فستين من الطلاب الذين قيدوا بالكلية للعام ١٩٨٨/٨٧ من الخارج - الفئة الاولى وتشمل من كان عام ٨٨/٨٧ بالنسبة لهم العام الذي يؤدون فيه امتحان الفرصة الرابعة الاستثنائية - الفئة الثانية فئة الطلاب الذين قيدوا بالكلية للعام ٨٨/٨٧ طبقاً لاحكام اللائحة التنفيذية لاداء امتحان الفرصة الاولى من الخارج - اي بعد استغفارهم مرات الرسوب من الداخل - هذه الفئة الثانية هي الفئة المعنية بمرحلة الانتقال - فيتاح لطلاب هذه الفئة لورسبوا فرصة أخيرة من الخارج في السنة التالية وهي سنة ٨٩/٨٨ - بذلك يتحقق اعمال مفهوم القاعدة التي عبرت عنها الجامعة بلقها مرحلة انتقالية .

المحكمة :

« ومن حيث ان الطعن يقوم على ان الحكم المعلن فيه قد اخطأ في تطبيق القانون وتاويله اذ انتفىق الطاعن بالكلية في ظل قواعد يعطى لطلاب السنة الثالثة فرصتين من الخارج وهو ما تضمنه دليل الكلية . »
ومن حيث ان قضاء هذه المحكمة قد جرى في احكامها الفصلية بجلسة ١٩٨٩/١٢/٢ وما تلاها على ان القواعد التي وضعتها جامعة الأزهر هي شأن الفرص المتاحة للطلاب الراسين في التقدم لامتحان من الخارج ، هي وحدها التي جرت على تطبيقها واعملت احكامها اعتباراً من سنة ١٩٧٥

وبعد العمل مباشرة بأحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ وحتى تقدم رئيس الجامعة الى الامام الاكبر شيخ الأزهر بالذكرى المؤرخة ٢٧ من يناير ١٩٨٨ وتتضمن الرغبة في المدول عن تلك القواعد والعودة الى حظيرة الحكم الوارد باللائحة التنفيذية مع تنظيم مرحلة انتقالية ، فعلى ذلك وأيا ما كان رأى فى مدى مشروعية القواعد التى وضعتها الجامعة فى هذا الشأن وجرت على تطبيقها عند العمل باللائحة التنفيذية ولقراءة خمسة عشر عاما ، فان موضوع النظم المائل يتحصل فيما اذا كان رئيس الجامعة عند التزم فيما تضمنه كتابه المؤرخ ١٤ من يوليو سنة ١٩٨٨ الى عمداء الكليات - من ان الفرصة الاستثنائية التى منحت للطلاب فى العام الجامعى ١٩٨٨/٨٧ هى الفرصة الأخيرة طبقا للقواعد التى كانت مطبقة فى العام الجامعى ١٩٨٧/٨٦ وما قبله واعتبارا من العام الجامعى ١٩٨٨/٨٧ تطبق القواعد المنصوص عليها فى اللائحة التنفيذية - ما سبق ان وافق عليه الامام الاكبر شيخ الأزهر ورئيس مجلس الوزراء باعتباره الوزير المختص بشئون الأزهر ، من تنظيم « للمرحلة الانتقالية » التى رتبها تقريرها يصدد تنظيم الاوضاع والمراكز الناشئة عن المدول عن القواعد التى استنتها وجرت عليها جامعة الأزهر ، ويستفاد من عبارة المذكرة المؤرخة ٢٧ من يناير ١٩٨٨ المشار اليها ان « المرحلة الانتقالية » التى عنتها انما تظل فئتين من الطلاب المقيدين خلال العام الدراسى ١٩٨٨/٨٧ من الخارج انفسه الأولى وتشمل من كان عام ١٩٨٨/٨٧ هو بالنسبة لهم العام الذى يؤدون فيه امتحان الفرصة الرامة الاستثنائية ، والفئة الثانية فئة الطلاب الذين خلدوا بالكلية للعام ١٩٨٨/٨٧ طبقا لأحكام المواد ٢٠٢ وما بعدها من اللائحة التنفيذية لاداء امتحان الفرصة الأولى من الخارج - أى بعد استفادهم مرات الرسوب من الداخل - فهذه الفئة الأخيرة تكون هى الفئة المعنية « بمرحلة الانتقال » فيتاح لطلابها فيما لو رسبوا فرصة أخيرة من الخارج فى السنة التالية وهى سنة ١٩٨٩/٨٨ وبذلك يتحقق اعتقال مفهوم

القاعدة التي عبرت عنها الجامعة بأنها « مرحلة انتقالية » بما يعنى ان تكون سنة ١٩٨٨/٨٧ هى بداية المرحلة الانتقالية التي لا يتحقق استكمال أوضاعها الا بمنح من رتب فى تلك السنة للمرة الثالثة ، فرصة رابعة أخيرة عام ١٩٨٨/٨٨ ومن ثم يكون قرار رئيس الجامعة وما صدر تنفيذا له من قرارات بعدم منح فرصة رابعة وأخيرة عام ١٩٨٨/٨٨ للامتحان من الخارج قد شاجها مخالفة القاعدة التنظيمية التي تقررت بالجامعة لتنظيم مرحلة انتقالية تمهيدا للمدول عن القواعد التي وضعتها الجامعة وجرت على تطبيقها على نحو ما سلف البيان ، وبالترتيب على ذلك يكون ركن الجدية متوافرا فى طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه ، فاذا كان ركن الاستكمال يتوافر فى هذا الطلب ايضا بما يترتب على تنفيذ القرار المطعون فيه من آثار يتعذر تداركها تشمل فى حرمان الطاعن من مواصلة الدراسة بما يقضى على مستقبله الذى يعقد عليه الامل والرجاء فانه بذلك وقد توافر فى طلب وقف التنفيذ ركناه اللزمان بكون خليقا بالقضاء به مع ما يترتب على ذلك من آثار اهمها احقية الطاعن فى القيد لأداء امتحان السنة الاستثنائية الاخيرة عام ١٩٩٠/٨٩ بعد اذ كان قدم قيده عام ١٩٨٨/٨٨ انما يرجع الى سبب خارج عن ارادته مرده موقف الجامعة مما يعتبر عذرا مقبولا فى حكم المادة ٢٠٩ من اللائحة التنفيذية سالفة الذكر .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه ذهب الى غير ذلك فانه يكون قد حاب الصواب فيما يتعين معه الحكم بالفائه .

ومن حيث ان من يخسر الدعوى يلزم بمصروفاتها اعمالا لحكم المادة

١٨٤ من قانون المرافعات .

(طعن ٣١٠٦ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٣/١/١٩٩٠)

(وطعن ٣٣٤ لسنة ٣٦ ق وطعن ٣٤٢ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٧/١/١٩٩٠)

المادة رقم (١٢٧)

المبدأ :

القواعد التي وضعتها جامعة الأزهر في شأن الفرص المتاحة للطلاب تراسين في التقدم لامتحان من الخارج هي وحدها التي جرت على تطبيقها وأعلنت أحكامها اعتباراً من سنة ١٩٧٥ وبعد العمل بأحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر وحتى تقدم رئيس جامعة الأزهر إلى فضيلة الإمام الأكبر شيخ الجامع الأزهر بمذكرة في ٢٧ يناير سنة ١٩٨٨ - قد تضمنت هذه المذكرة الرغبة في الصلح عن تلك القواعد والعودة إلى حظيرة الحكم الوارد باللائحة التنفيذية - مع تنظيم مرحلة انتقالية لمدة عام واحد .

للحكمة :

« ومن حيث أن الطعن يقوم على أن الحكم المطعون عليه أخطأ في تطبيق القانون وتأويله كما نابه التصاد في الاستدلال وبيان ذلك :

أن الطعن في القرار انسحب بالامتناع عن منح الطاعنين فرصة ثانية لامتحان من الخارج متبر مقبولا طالما بقي القرار نافذاً فلا يكون من أساس للقول بخضوع المعنى عليه وطلب الفائه للتواعيد المقررة فانونا فضلاً عن أن الأسباب التي أباها عليها الحكم المطعون عليه قضاء هي أسباب واهية تتعارض مع أحكام سابقة صدرت من المحكمة الادارية العليا ومن محكمة القضاء الاداري مفادها قبول الدعاوى المقامة من طلبة تماثل أوضاعهم الدراسية مع اوضاع الطاعنين بالطعن المائل .

ومن حيث أن الدت من الاوراق أن الطاعن الأول (السيد / . . .) كان قد قل الي الفرقة الثانية مستجد بكلية الطب البشرى بجامعة الأزهر. في العام الجامعي ٨٤/١٩٨٥ ودخل الامتحان ورسم في الدورين ، فحين

بذات الفرقة كباقي للاعادة في العام الجامعي ١٩٨٦/٨٥ الا أنه رُسب أيضا في الدورين فأعطى فرصة أولى لأداء الامتحان من الخارج في العام الجامعي ١٩٨٧/٨٦ فرسب بدور مايو وقدم عذرا مقبولا عن دور سبتمبر ١٩٨٧ ، وسمح له بأداء امتحان دور مايو سنة ١٩٨٨ بدلا من دور سبتمبر ١٩٨٧ الا أنه رُسب ، فصدر قرار مجلس الكلية رقم ٣٢٤ في ٣١ من يولييه سنة ١٩٨٨ بفصله من الكلية - اما الطاعن الثاني (السيد / ٠٠٠٠) فكان قد التحق بذات الكلية وكان مقيدا بها بالفرقة الثانية كطالب مستجد بالعام الجامعي ١٩٨٥/٨٤ ودخل الامتحان ورُسب في الدورين كما رُسب في دورى ١٩٨٦/٨٥ وأعطى فرصة لأداء الامتحان من الخارج بالعام الجامعي ١٩٨٧/٨٦ فدخل بدور مايو ١٩٨٧ ورُسب وقدم عذرا مقبولا عن عدم أداء امتحان دور سبتمبر ١٩٨٧ في المواد العلمية ، وبدور مايو سنة ١٩٨٨/٨٧ - دخل امتحان المواد العلمية الا أنه رُسب فصدر القرار رقم ٣٢٤ المؤرخ ٣١ من يولييه سنة ١٩٨٨ بفصله من الكلية لاستنفاد مرات الرسوب . وتحصل حاله الطاعن الثالث (السيد / ٠٠٠٠) في أنه كان مقيدا بالكلية المشار اليها كطالب مستجد بالفرقة الثانية في العام الجامعي ١٩٨٥/٨٤ وأدى الامتحان في الدورين ورُسب فقيده باق للاعادة منه ١٩٨٦/٨٥ ودخل الامتحان ورُسب في الدورين ومنح فرصة لأداء الامتحان من الخارج بالعام الجامعي ١٩٨٧/٨٦ فأدى امتحان دور مايو ورُسب وقدم عذرا مقبولا عن دور سبتمبر ١٩٨٧ ، فكان قد أدى الامتحان بدور مايو سنة ١٩٨٨ الا أنه رُسب صدر قرار مجلس الكلية المؤرخ ٢١ من يولييه سنة ١٩٨٨ بفصله من الكلية . وعن حالة الطالب الرابع السيد / ٠٠٠٠٠٠ فقد كان مقيدا بالفرقة الثانية بالكلية المشار اليها بالعام الجامعي ٨٥/٨٤ كطالب مستجد وأدى امتحان تلك الفرقة بدورين ورُسب فقيده بالعام الجامعي ١٩٨٦/٨٥ باق للاعادة بذات الفرقة وأدى الامتحان بالدورين

ورسب وفتح فرصة لأداء الامتحان من الخارج بالنظام الجامعي ١٩٨٧/٨٦
لا أنه رسب في الدورين فأصدر مجلس الكلية القرار رقم ٢١٤ بتاريخ ١٠
من نوفمبر سنة ١٩٨٧ بفضله من الكلية .

ومن حيث أنه قد جرى قضاء هذه المحكمة ، على أنه ولئن كانت
المادة ٢٢٠ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ في شأن
إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها الصادرة بقرار رئيس الجمهورية
رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٧٥ والمعمول بها اعتباراً من ١٩ من مارس وقبل تعديلها
بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٤ تنص على أنه « لا يجوز أن
يبقى الطالب بالفرقة أكثر من سنتين ، ويجوز لمجلس الكلية الترخيص
للطلاب الذين قضوا بعرقهم سنتين في التقدم الى الامتحان من الخارج في
السنة التالية في المقررات التي رسبوا فيها وذلك فيما عدا طلاب السنة
الاعدادية أو السنة الأولى في الكليات التي ليس بها سنة اعدادية .. الا أن
مجلس جامعة الأزهر وافق في ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٧٧ على أن طلاب
الفرقتين الثانية والثالثة من الكليات التي مدة الدراسة بها خمس سنوات
يمنحون فرصتين للتقدم الى الامتحان من الخارج بموافقة مجلس الكلية ،
وتأيد مسلك الجامعة في هذا الشأن بقرار مجلس الجامعة في ٥ من مايو
سنة ١٩٧٩ ، كما وافق رئيس جامعة الأزهر في ١٢ من أغسطس سنة
١٩٨٤ بعد العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢١ لسنة ١٩٨٤ بتعديل
المادة ٢٢٠ من اللائحة التنفيذية المشار اليها اعتباراً من ١ من فبراير سنة
١٩٨٤ ، على استمرار العمل بالقواعد التي سبق أن أقرها مجلس الجامعة
السابق الإشارة اليها ، وقد استمر بالعمل بتلك القواعد مع ما يترتب
عليها من اوضاع ومراكز قانونية سواء الناشئة عن قيد الطلاب بمختلف
سنى الدراسة الجامعية أو منحهم الشهادات العلمية على النحو المقرر في
قانون الأزهر ، وكان أن أعد رئيس جامعة الأزهر مذكرة في ٢٧ من يناير
(٢٨٢ - ج ٢)

سنة ١٩٨٩ للعرض على السيد / رئيس مجلس الوزراء تضمنت أن جامعة الأزهر رأيت العدول عن ذلك المسلك ، - وفظرا لتعذر كثير من الطلاب ومنا يترتب على العدول من فصل عدد غير قليل منهم فقد اتهمت المذرة التي اقترح الموافقة على استمرار تطبيق القواعد السارية عام ٨٦/١٩٨٧ كمرحلة انتقالية عام ٨٧/١٩٨٦ فقط وذلك كفرصة أخيرة للطلاب هذا انعام اتحاديا لحرمانهم من مواصلة تعليمهم بحيث تطبق بعدها اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ - وتعديلاتها مع اعلان ذلك على الطلاب قبل بداية العام الدراسي ٨٨/١٩٨٩ بوقت كاف فكان أن ارسل فضيلة الامام الاكبر شيخ جامعة الأزهر تلك المذكرة ، بالموافقة رفق الكتاب رقم ١٧٧ المؤرخ ٢٨ من يناير سنة ١٩٨٨ الى السيد / رئيس مجلس الوزراء ابدي وافق على ذلك حسبما بين من كتاب المستشار أمين عام مجلس الوزراء رقم ٢٢٥ المؤرخ ٣١ من يناير سنة ١٩٨٨ الى فضيلة الامام الاكبر شيخ الجامع الأزهر . ومفاد ما سبق أن القواعد التي وضعتها جامعة الأزهر في شأن القرض المتاحة للطلاب الراشدين في التقدم للامتحان من الخارج ، هي وحدها التي جرت على تطبيقها واعلنت احكامها اعتبارا من سنة ١٩٧٥ وبعد العمل مباشرة باحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ المشار اليه الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٧٥ وحتى تقدم رئيس جامعة الأزهر الى فضيلة الامام الاكبر شيخ الجامع الأزهر بالمذكرة المؤرخة ٢٧ من يناير سنة ١٩٨٨ التي تضمنت الرغبة في العدول عن تلك القواعد والموعدة الى حظيرة الحكم الوارد باللائحة التنفيذية مع تنظيم مرحلة انتقالية لذلك لمدة عام واحد ، فعلى ذلك رأيا ما كان وجه الرأي في مدى مشروعية القواعد التي وضعتها الجامعة في هذا الشأن وجرت على تطبيقها على الرغم من قيام اللائحة التنفيذية ولمدة خمسة عشر عاما على نحو ما سلف بيانه ، فان البات ان استمرار وتوافر العمل بتلك القواعد طوال

هذا الرديج من الزمن قد ترب عليه اوضاع ومراكز دعت الجامعة ، عندما قررت العودة الى تطبيق حكم المادة ٢٢٠ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٦١ انتشار اليها ، الى تنظيم مرحلة انتقالية عام ١٩٨٨/١٩٨٩ تقاديا للعمل عدد غير قليل من الطلاب والقضاء ، من ثم ، على مستقبلهم التعليمي على نعر ما تضمنته كتب رئيس جامعة الأزهر وفضيلة الامام الاكبر شيخ الجامع الأزهر المشار اليها » .

(طعن رقم ٣٦٥ لسنة ٣٧ ق بجلسة ٢٧/٤/١٩٩١)

نفس المعنى (طعن رقم ٢٢٣٨ لسنة ٣٦ ق بجلسة ٢٩/١٢/١٩٩٠)

(طعن رقم ٣٧٨ لسنة ٣٧ ق بجلسة ٣٠/٣/١٩٩١)

(طعن رقم ٢٥٥١ لسنة ٣٦ ق بجلسة ٣٠/٣/١٩٩٠)

(طعن رقم ٢٢٨٠ لسنة ٣٦ ق بجلسة ٦/٤/١٩٩١)

قاعدة رقم (١٢٨)

ليست :

المادة ٢٢٠ من القرار الجمهوري رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٧٥ باللائحة التنفيذية لقانون الأزهر رقم ١٠٢ لسنة ١٩٦١ - المعلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٤ مصادها - حظر بقاء الطلاب اكثر من سنتين في الفرقة الواحدة - الاستثناء من هذه القاعدة هو جواز الترخيص لهم من مجلس الكلية في البقاء سنة ثالثة - جامعة الأزهر قد سنت قاعدة ميسرة لبقاء الطلاب الراشدين تضمنت ان طلاب الفرقة الثانية والثالثة بالكليات التي مدة الدراسة بها خمس سنوات او اكثر يمنحون فرصتين للتقدم الى الامتحان من الخارج بموافقة مجلس الكلية - عدول جامعة الأزهر عن هذه القاعدة والعودة مرة أخرى الى الحكم الوارد في المادة ٢٢٠ من اللائحة التنفيذية لانتشار اليها - ذلك مع تنظيم مرحلة انتقالية - هذه المرحلة الانتقالية تشمل

فئتين من الطلاب القديسين خلال العام الدراسي ١٩٨٨/٨٧ من الخارج : -
 (١) الفئة الأولى : تشمل من كان عام ١٩٨٩/٨٧ بالنسبة هم العام الذي
 يؤدون فيه امتحان الفرقة الرابعة الاستثنائية . (٢) الفئة الثانية : تشمل
 انطلاب القديسين في العام الدراسي ١٩٨٨/٨٧ لاداء الفرصة الاولى لامتحان
 من الخارج - هذه الفئة الثانية هي الفئة المعنية بمرحلة الانتقال - ذلك
 حيث تتبع لطلابها فيما لو رسبوا فرصة ثانية لامتحان من الخارج في العام
 الجامعي التالي ١٩٨٩/٨٨ .

الحكمة :

ومن حيث ان المادة (٢٢٠) سواء في نصها الأصلي بالقرار
 الجمهوري رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٧٥ أو نصها المعدل بالقرار الجمهوري رقم
 ٢٢ لسنة ١٩٨٤ صريحة في انه بالنسبة للسنوات الجامعية الوسيطة فوق
 السنة الافتتاحية اعدادية أو اولى ودون السنة النهائية تكون القاعدة هي
 حظر بقاء الطلاب أكثر من ستين في الفرقة الواحدة ويكون الاستثناء من
 هذه القاعدة هو جواز الترخيص لهم من مجلس الكلية في البقاء سنة ثالثة
 الا ان جامعة الأزهر سنت قاعدة ميسرة لبقاء الطلاب الراغبين تضمنت ان
 طلاب الفرقة الثانية والثالثة بالكلية التي مدة الدراسة بها خمس سنوات
 أو أكثر يمنحون فرصتين لتقديم الى الامتحان من الخارج بموافقة مجلس
 الكلية واستقر العمل بهذه القواعد بما ترتب عليها من مراكز قانونية ثم
 رؤي للحدول عليها والعودة الى أحكام المادة ٢٢٠ من اللائحة التنفيذية مع
 حمل مرحلة انتقالية عام ١٩٨٨/٨٧ تطبق بعدها اللائحة التنفيذية عام
 ١٩٨٩/٨٨ على النحو الواضح من مذكرة السيد رئيس جامعة الأزهر
 المؤرخة ١٧ من يناير سنة ١٩٨٨ والمشفوعة بترقية الامام الأكبر شيخ الأزهر
 بالكتاب رقم ٧٧ المؤرخ ٢٨ من يناير سنة ١٩٨٨ والمتوجه حسب كتاب
 السيد أمين عام مجلس الوزراء رقم ٧٢٥ المؤرخ ٣١ من يناير سنة ١٩٨٨
 بموافقة السيد رئيس مجلس الوزراء باعتباره الوزير المختص بشؤون الأزهر

— وإيا كان الرأي في مدى مشروعية القواعد التي يستتها جامعة الأزهر والتي قامت بتطبيقها على انوجه المتقدم فإن هذه المرحلة الانتقالية وعلى ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة إنما تظل فترتين من الطلاب المقيدين خلال العام الدراسي ١٩٨٨/٨٧ من الخارج الفئة الأولى وتشمل من كان عام ١٩٨٨/٨٧ بالنسبة لهم الدام الذي يؤدون فيه امتحان الفرقة الرابعة الاستثنائية والفئة الثانية وتشمل الطلاب المقيدين في العام الدراسي ١٩٨٨/٨٧ لأداء الفرصة الأولى للامتحان من الخارج فهذه الفئة الأخيرة هي الفئة المعنية بمرحلة الانتقال حيث تتيح لطلابها فيما لو رسبوا فرصة ثانية للامتحان من الخارج في العام الجامعي التالي ١٩٨٩/٨٨ وبذلك يتحقق أعمال مفهوم القاعدة التي عبرت عنها جامعة الأزهر بأنها مرحلة انتقالية بما معنى ان يكون العام الجامعي ١٩٨٨/٨٧ هو بداية هذه المرحلة التي لا يتحقق استكمال اوضاعها الا بمنح من رسب في هذا العام للمرة الثالثة فرصة رابعة أخيرة العام الجامعي ١٩٨٩/٨٨ وهو ما لا يتحقق بالنسبة للطاعن والذي كان مقيداً في العام ١٩٨٩/٨٨ لأداء الفرصة الأولى للامتحان في الفرقة الرابعة من الخارج وتأسيساً على ذلك يكون قرار الجامعة المطعون فيه بالامتناع عن منح الطاعن فرصة ثانية للامتحان من الخارج متفقاً بحسب الظاهر من الاوراق وصحيح حكم القانون غير مرجح الالغاء عند الفصل في الموضوع » .

(طعن ٢٥٥٠ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٩٢/٢/٩)

ثالثاً - القرار ٢١٦ الصادر من مجلس جامعة الأزهر
بشأن الراسيين في مقرر أو مقررين

قاعدة رقم (١٢٩)

المبدأ :

يشترط للاستفادة من قرار مجلس الجامعة رقم ٢١٦ لعين الحصول على البكالوريوس أن يكون الطالب راسياً في مقرر أو مقررين - الرسوب في أكثر من مقرر أو مقررين لا يستفيد من حكم قرار مجلس جامعة الأزهر رقم ٢١٦ .

الحكمة :

ومن حيث ان المادة (٢٢٠) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن اعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها والصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٧٥ والممول بها من تاريخ نشرها بالجريدة الرسمية في ٢٧/٣/١٩٧٥ تنص على أنه « لا يجوز ان يبقى الطالب بالفرقة أكثر من سنتين ، ويجوز لمجلس الكلية الترخيص للطلاب الذين قضوا بفرقتهم سنتين في التقدم الى الامتحان من الخارج في السنة التالية في المقررات التي رسبوا فيها وذلك فيما عدا طلاب السنة الاعدادية والسنة الأولى في الكليات التي ليس بها سنة اعدادية » ، وقد وافق مجلس جامعة الأزهر بتاريخ ٣١/١٠/١٩٧٥ على منح طلاب السنوات قبل النهائية اربع فرص في التقدم للامتحان فرصتين اساسيتين ، وفرصتين من الخارج بموافقة مجلس الكلية ، كما وافق رئيس جامعة الأزهر بتاريخ ١٢/٨/١٩٨٤ - بعد العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٤ الذي عدل اللائحة المشار اليها - على استمرار العمل بالقواعد التي سبق ان اقراها مجلس الجامعة حتى عام ١٩٨٨/٨٧ كمرحلة انتقالية وكفرصة

أخيرة لطلاب هذا العام تفدياً من حرمانهم من مواصلة تعلمهم بحيث تطبق معها اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ وتعديلاتها ، وفي هذا الشأن قضت هذه المحكمة ان المرحلة الانتقالية المشار إليها تظل مفتحة من الطلاب المقيدین خلال العام الجامعی ١٩٨٨/٨٧ من الخارج الفئة الأولى تشمل من كان عام ١٩٨٨/٨٧ بالنسبة لهم هو العام الذى يؤدون فيه الفرصة الثانية من الخارج ، والفئة الثانية تشمل من كان عام ١٩٨٨/٨٧ بالنسبة لهم هو العام الذى يؤدون فيه امتحان الفرصة الأولى من الخارج ، وهذه الفئة الأخيرة هي المعنية بالمرحلة الانتقالية حيث يتاح لطلابها فيما لو رسبوا فرصة ثانية للامتحان من الخارج فى العام الجامعی التالي ١٩٨٨/٨٨ ، وبذلك يتحقق أعمال مفهوم المرحلة الانتقالية ويكون عام ١٩٨٩/٨٧ هو الفرصة الأخيرة .

وقد قرر مجلس جامعة الأزهر بجلسته رقم ٣٠٢ المنعقدة فى ١٩٨٩/١١/١ تطبيق اتقواعد المطبقة بالجامعات المصرية من حيث فرص البقاء والرسوب والتخلف عن دخول الامتحان فى سنوات النقل والفرق النهائية ، ويطبق ذلك على الطلاب الراسبين فى امتحانات العام الجامعی ١٩٨٩/٨٨ ، ومؤدى ذلك منح طلاب الفرق النهائية الراسبين فيما لا يزيد عن نصف عدد المواد سنة استثنائية خامسة أو سادسة على ان يكون عام ١٩٩١/٩٠ فرصة أخيرة لهم .

كما قرر مجلس جامعة الأزهر بجلسته رقم ٣١٦ بتاريخ ١٩٩١/٢/٦ بانه على الكليات التى قامت بفصل طلاب الفرق النهائية الدراسية فى مقرر او مقررین اعتباراً من امتحانات العام الجامعی ١٩٩٠/٨٩ ومكثوا ست سنوات بالفرقة النهائية اد تعطر هؤلاء الطلاب بأحقيتهم فى الاستمرار بالدراسة ويرخص لهم فى الامتحان فى المواد الراسبين فيها لعين نجاحهم اصحالا لنص المادة ٢٢٠ من اللائحة .

ومن حيث انه بتطبيق القواعد السالفة على حالة الطاعن فإن البادئ من بيانات حالته - والتي لم يلاحظها - انه قفل الى الفرقة الخامسة في العام ١٩٧٩/٧٨ ، وقد اعتذر عن دخول الامتحان في الأعوام ١٩٧٩/٧٨ ، ١٩٨٠/٧٩ ، ١٩٨١/٨٠ ، ١٩٨٢/٨١ وقد حصل بدلا منها على الاعوام ١٩٨٣/٨٢ ، ١٩٨٤/٨٣ ، ١٩٨٥/٨٤ ، ١٩٨٦/٨٥ ولانه راسب في أقل من نصف عدد المواد (أربعة مواد) فقد منح فرصتين من الخارج عام ١٩٨٧/٨٦ (الخامسة) وفرصة ثالثة من الخارج في العام الجامعي (١٩٨٨/٨٧) (السادسة) ورسب في العامين .

وبذلك يكون الطاعن قد ظل عشر سنوات بالفرقة الخامسة بكلية طب الأزهر قدم اعدار مرضية مقبولة عن اربع منها وأدى الامتحان ورسب في ست منها متصلة راسبا في أربعة مواد فلا يستفيد من قرار مجلس الجامعة رقم ٣٠٢ المشار اليه ، كما لا يستفيد من قرار مجلس الجامعة رقم (٣١٦) التي تشترط الاستفادة من حكمها بالاستقرار في الدراسة لحين الحصول على البكالوريوس ان يكون الطالب راسبا في مقرر أو مقررين فقط لأن الطاعن راسب في اربع مواد .

ومن حيث انه على مقتضى ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه ، وقد انتهى الى رفض طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه تخلف ركن الجدية بحسبان ان القرار المطعون فيه هو قرار سليم ، يكون قد اصاب في النتيجة التي انتهى اليها صحيح حكم القانون ، مما يتبين معه رفض الطعن المبائل بعدم استيناده على اساس سليم .

(ضمن ٢٧٩١ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٩٣/٢/٢١)

قاعدة رقم (١٢٠)

المبدأ :

الأصل هو أن ما تسفر عنه نتيجة الامتحان تكون وحدها مناط التمييز بين الطالب - استثناء من هذا الأصل منح الطالب فرصة استثنائية في أي من السنتين الثالثة أو الرابعة - هذا الاستثناء لا يقاس عليه أو يتوسع في تفسيره .

الحكمة :

ومن حيث أن المادة (١٥) من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٧٥ بإنشاء أكاديمية الشرطة معدلة بأحكام القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٨٤ ، تنص على أن يفصل الطالب من الأكاديمية في الحالات الآتية :

١ - ٢٠٠٠ - ٣٠٠٠ - ٠٠٠

٤ - إذا رتب الطالب بكلية الشرطة أكثر من مرة في السنة الدراسية الواحدة ويجوز لمجلس إدارة - الأكاديمية ، منحه فرصة استثنائية في كل من السنتين الدراسيتين النهائية بالأكاديمية .

٥ - ٠٠٠٠٠

وفيما عدا الحالة المنصوص عليها في البند رقم (٥) من هذه المادة يكون الفصل بقرار مسبب من مجلس إدارة الأكاديمية ، ولا يتخذ إلا بعد تصديق وزير الداخلية عليها .

ومن حيث أن الظاهر من الأوراق والاطلاع على القرار المطعون عليه رقم ٩١ لسنة ١٩٩١ الصادر بتاريخ ٧/٨/١٩٩١ ، أن مجلس الأكاديمية عند معته لحالات الطلاب الراشدين لمدة سنتين في المرحلة الدراسية الواحدة والثالثة أو الرابعة قد اتخذ على أساس الموافقة على منح الفرصة الاستثنائية لبعض الطلاب ورفضها بالنسبة للبعض الآخر ومنهم الطاعن ، وقد أورد

القرار أسباب رفض منح هذه الفرصة للطاعن ثبوت قدرته مستوى الحالة
الانظمة والافباطية لكل منهم .

ومن حيث ان مظهر الفصل في الطعن المائل هو مدى توافر السبب
الصحيح في القرار الصادر من — مجلس الاكاديمية الشرطة في رفض منح
الفرصة الاستثنائية للطاعن على سند مما نسب اليه من الاخلال بالضبط
والنظام ولما نسب اليه من ارتكاب جريمة الغش في الامتحان وثبوت
التهمة عليه بما وقع عليه نسبها من جزاء بالكلية بالجس الافرادى خمسة
عشر يوما .

ومن حيث ان قضاء هذه المحكمة ، يجرى على انه طبقا لحكم المادة
(٤٩) من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ، يتعين للحكم بوقف
تنفيذ القرار الادارى بوافر ركنين :

الاول : — هو ركن الجدية بأن يكون القرار فيه ميبيا بحسب الظاهر
من الأوراق مما يجعل معه على — ترجيح الفائه عند الفصل فى الموضوع .
والثانى : — هو ركن الاستجبال ، بأن يترتب على تنفيذ القرار نتائج
تتعذر تداركها .

ومن حيث انه ونحن كان الدستور قد كفل حق التعليم لكل المواطنين
على نحو سواء ، بما يحقق الربط بينه وبين حاجات المجتمع . كما ان الدولة
ملتزمة بأن تكفل تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين ، وتخضع لمبدأ سيادة
القانون أساس الحكم فى الدولة (المواد ٨ ، ٦٤ ، ٦٥ من الدستور) .
ومن ثم فان هذا الحق يتساوى فيه كل مواطن بلا تمييز الا بقدر ما يميز فيه
الفرد عن اقرائه بقدرته على تحصيل العلم وترتيب نتائج هذا التحصيل على
نحو يفيد المجتمع . ولهذا شرع المجتمع نظام الامتحانات أو الاختبار
ليتمكن من التمييز بين طلاب العلم على قدر تباينهم فى التفوق وترتيب
هذا التفوق فى مراتب متحدة ولما كان الأصل ان ما تسفر عنه نتيجة

الامتحان تكون هي وحدها مناط التمييز بين الطلاب ، الا أن المشرع قيد
مخرج عن هذا الأصل استثناء بقاعدة تنظيمية عامة يكون هدفها مساعدة
بعض من تشر من الطلاب في هذا الامتحان وذلك بمنح من واصل مجاه
من الفرقة الأولى الى الثانية ثم الى الثالثة والرابعة ، فرصة استثنائية في
أى من الستين الاخيرتين الثالثة أو الرابعة . بما يمكنهم من اجتياز ما اثم
بهم من ظروف حالت بينهم وبين النجاح في أى من هاتين الستين وذلك بغية
تحقيق هدفين اما ان لا يتمكن الطالب من اجتياز محته وتقره في هذه
السنة الاستثنائية فيترك مكانه لغيره من طالبى العلم الاكفاء أو تمكنه من
الاستمرار والحصول على مؤهل يكون سنده ووسيلة لاداء المهام المنوط
بالكلية — أو المعهد المنتمى اليه وشغل احدى وظائفه بالمجتمع من جهة
أخرى .

وهذا الاستثناء أو الخروج على الأصل السالف يباه يقدر بقدره
فلا يقاس عليه أو يتوسع في تفسيره .

ومن حيث ان قضاء هذه المحكمة قد جرى فيما يتعلق بأسباب القرار
الادارى أنه كلما لزم النزاع صراحة في القوانين واللوائح جهة الادارة
تسبب قراراتها وجب ذكر هذه الأسباب التى بنى عليها القرار ، واضحة
جلية حتى اذا ما وجد فيها صاحب الشأن مقننا تقبلها ، والا — كان له ان
يمارس حقه فى التقاضى ويسلك الطريق الذى رسمه القانون — كما فى
الحالة الماثلة عندما ذكرت الادارة سببا لقرارها — واللجوء الى السلطة
اتقضاية للدفاع عن حقوقه وطلب اعادة الشرعية الى قضائها حيث يكون
لمحكمة الموضوع مباشرة رقابتها على التصرفات أو القرار الادارى لتحقيق
— للمشروعية وسيادة القانون من خلال مراجعة الأسباب التى بنى عليها
القرار من حيث التكييف القانونى والصحة الواقعية والرقابة على مدى
استخلاص تلك الأسباب من الواقع ومدى مطابقتها القانون ، وما اذا كانت

الجهة الإدارية في مباشرتها لمعتها قد انخرطت بها أم انها سلكت وصولا
الى قرارها طريق الجادة . لرقابة محاكم مجلس الدولة . وفي ذات الوقت
قدن كل تصرف غير ادارى مثل اعتال السيادة والتصرفات والقرارات ذات
النظيمة السياسية وان خضع للمشروعية وسيادة القانون فانه لا تخضع
لطبيعته السياسية لولاية الالغاء أو وقف التنفيذ المنوطة بمحاكم مجلس
الدولة طبقا لاحكام الدستور . والقانون المنظم لمجلس الدولة .

ومن حيث انه من نافله القول انه في دولة المشروعية وسيادة القانون
لا يوجد ثمة ما يسمى بالسلطة المطلقة للجهة الادارية حيث ينظم الدستور
والقوانين واللوائح اختصاص كل من السلطات الثلاث للدولة وولايتها في
تيسير وانجاز مهامها وبينها السلطة التنفيذية وذلك في اطار من المشروعية
وسيادة القانون وقد أفرد الدستور المصرى كما سلف ان جرى قضاء
هذه المحكمة بيانا كاملا لسيادة القانون هو الباب الرابع منه ونص صراحة
في المادة (٦٤) على ان سيادة القانون أساس الحكم في الدولة وتنص
المادة (٦٥) منه بان تخضع الدولة للقانون واستقلال القضاء وحصاته
ضمانا سياسيان لحماية الحقوق والحريات ، ونص في المادة (١٧٢)
على أن مجلس الدولة هيئة قضائية مستقلة ويختص بالفصل في المنازعات
الادارية وفي الدعاوى التأديبية ، ويحدد القانون اختصاصاته الأخرى ،
ومن ثم فان كل تصرف أو قرار للدولة يخضع للدستور والقانون ، كما
لا يجوز النص على تحصين أى عمل أو قرار ادارى — من رقابة القضاء
وفقا لمصريح نص المادة (٦٨) من الدستور فكل تصرف أو قرار ادارى
فضلا عن خضوعه للمشروعية فانه يخضع والقول بأن السلطة التقديرية
نجة الادارة هي سلطة مطلقة من كل قيد يمد علوا من الادارة على حق
الانقاض وعلى حق الدفاع وتحصينا غير دستورى وقير قانونى وغير
مشروع للقراء والتصرف الادارى واهدان لسيادة القانون . الأمر الذى

تتمتع منه خضوع قرارات الإدارة بما فيها قراراتها التي تصدرها بقايتها
 من سلطة تقديرية لرقابة القضاء من حيث مشروعية وسيادة القانون .
 ومن حيث أنه قد جرى قضاء هذه المحكمة من ناحية أخرى على أن
 رقابة القضاء الإداري ومحاكم مجلس الدولة على القرارات الإدارية ، هي
 رقابة مشروعية تسلطها على قرارات المطعون فيها لتزجها بينان القانون
 والشرعية والمصلحة العامة فتلغيها أو توقف تنفيذها ، لو تبين صلورها
 مخالفة لأحكام القانون بصفة عامة ، أو انحرافها عن الغاية الوحيدة التي
 حددها الدستور والقانون لسلامة تصرفات الإدارة وهي تحقيق الصالح
 العام الى تحقيق غير ذلك من الأغراض غير المشروعة لجهة الإدارة - أو لآي
 من العاملين بها . وأن القضاء بالنسبة لوقف التنفيذ للقرار الإداري ،
 يجب أن يستند القاضي فيما يقضى بوقف تنفيذ من قرارات إدارية -
 بحسب الظاهر من الأوراق - في الحدود التي يقتضيها القضاء بوقف
 التنفيذ على ما يبدو من عدم مشروعية القرار فضلا عن توافر نتائج يتعذر
 تداركها على الاستمرار في التنفيذ ، ما لم يوقف أثر القرار غير المشروع .
 على سبيل الاستعجال وهذه الرقابة التي تقوم عليها ولاية محاكم مجلس
 الدولة على القرارات الإدارية ، وتولي المحكمة الإدارية العليا نظر الطعون
 في أحكام محاكم مجلس الدولة الجائز الطعن فيها أمامها . ووزن هذه
 الأحكام ببيان القانون سواء من حيث الشكل أو الإجراءات أو سلامة
 مباشرتها لولاية رقابة الإلغاء أو وقف التنفيذ على القرارات الإدارية على
 النحو السالف البيان طبقا وفي حدود أحكام الدستور والقانون ولا يحل
 القضاء الإداري على أي نحو في مباشرة لولاية رقابة الإلغاء أو وقف
 التنفيذ محل الجهة الإدارية في أداء واجباتها ومباشرة نشاطها في تسيير
 المرافق العامة وإدارتها ومباشرة السلطات التنفيذية والإدارية المنوطة
 لها طبقا لأحكام الدستور والقانون على مسؤولية الإدارة السياسية والمدنية

والجنائية والتأديبية . كما ان مجلس الدولة لا تلتزم محاكمه فى مباشرة رقابتها للمشروعية على قرارات وتصرفات الجهات التنفيذية بالادارة العامة لواجباتها ، بغير أحكام الدستور والقانون وسيادة القانون وان علو المصلحة العامة الغاية الوحيدة لكل ممارسة عامة وسندا لمشروعية هذه الممارسة ومبررها وتقف رقابة المحكمة لمشروعية القرار عند حدها الطبيعي وهى مراجعة قرارات الادارة وتصرفها الايجابى أو السلبى ، ووزنه بميزان المشروعية وسيادة القانون ووقف تنفيذ أو الغاء ما يتبين خروجه من قرارات الادارة وتصرفاتها عن ذلك لتقيد الادارة وفقا لما تضمنه الأحكام مطوقا وأسبابا مرتبطة به تصحيح تصرفاتها وقراراتها ، اعلاء للمشروعية وسيادة اتفاقون .

(طعن ٨٨٣ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٩٣/٥/٢)

قاعدة رقم (١٢١)

النسبة :

المادة ٢٢٠ من اللائحة التنفيذية رقم ١٠٢ لسنة ١٩٦١ بشأن اعادة تنظيم الأزهر والهيئات التى يشملها تلقى بان - لا يجوز ان يبقى الطلاب بالفرقة اكثر من سنتين - يجوز لمجلس الكلية الترخيص للطلاب الذين قضوا بفرقتهم سنتين فى التقدم الى الامتحان من الخارج فى السنة التالية فى المقررات التى رسبوا فيها - جامعة الأزهر قد سنت قواعد قصدت بها التيسر على الطلاب الراغبين من شأنها ان - يمنح طلاب الفرقتين الثانية والثالثة والى مدة الدراسة بها خمس سنوات او اكثر فرصتين للتقدم الى الامتحان من الخارج بعد موافقة مجلس الكلية - عدلت جامعة الأزهر عن هذه القاعدة وجعلت عام ١٩٨٨/٨٧ مرحلة انتقالية للعودة مرة اخرى الى اعمال نص المادة ٢٢٠ من اللائحة التنفيذية المشار اليها .

الحكمية :

ومن حيث أن المادة (٢٢٠) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها تنص على أنه « لا يجوز أن يبقى الطالب بالفرقة أكثر من سنتين ، ويجوز لمجلس الكلية ترخيص للطلاب الذين قضوا بفرقتهم سنتين في التقدم الى الامتحان من الخارج في السنة التالية في المقررات التي رسبوا فيها .. » .

ومن حيث أن جامعة الأزهر كانت قد استنتت قواعد قصدت بها التيسير على الطلاب الراغبين من شأنها أن يمنح طلاب الفرقتين الثانية والثالثة والتي مدة اندراسة بها خمس سنوات أو أكثر فرصتين للتقدم الى الامتحان من الخارج بعد موافقة مجلس الكلية ، وعدلت الجامعة من هذه القاعدة وجعلت عام ١٩٨٨/٨٧ مرحلة انتقالية للعودة مرة أخرى الى افعال نص المادة (٢٢٠) من اللائحة التنفيذية دون سواها .

ومن حيث أنه بين من الأوراق « ومن مدونات الحكم المطعون فيه — أن تم قيده مستجدا « بفرقة الثانية بكلية الطب في العام الدراسي ١٩٧٦/٧٥ ، ودخل امتحان دور يوليو سنة ١٩٧٦ ورسب ثم تغيب عن امتحان دور سبتمبر سنة ١٩٧٦ بدون عذر ولما أعيد قيده باقيا في العام الدراسي سنة ١٩٧٧/٧٦ دخل امتحان دورى مايو وسبتمبر عام ١٩٧٧ ورسب ، ورخص له في التقدم الى الامتحان في العام الدراسي ٧٨/٧٧ بدوريه مايو وسبتمبر الا أنه رسب فيها ، وفي امتحان مايو سنة ١٩٧٩ رسب وفي سبتمبر ١٩٧٩ تغيب عن دخول الامتحان بدون عذر ، وبناء على حكم صدر لصالحه من محكمة القضاء الادارى في الدعوى رقم ٧٥٩ لسنة ٣٩ بجلسة ١٣/٣/١٩٨٥ فقد رخص له في التقدم لامتحان دور سبتمبر ١٩٨٥ ، فرسب ومن ثم صدر قرار مجلس الكلية في ١٢/١١/١٩٨٥ بفضله لاستفاده فرض التقدم لامتحان سواء طبقا

للمادة (٢٢٠) من اللائحة أو أخذا بالقواعد الميسرة التي كان معمولاً بها بالجامعة .

ومن حيث أن دخول الطاعن امتحان دور أكتوبر سنة ١٩٨٦ الذي لم تعلق نتيجته كان بناء على طلب قدم منه شخصياً إلى مجلس الكلية زعم فيه أنه لم يدخل امتحان دورى ديسمبر ١٩٧٨/٧٩ بسبب لا دخل لارادته فيه وهو إيقافه تجنيداً وأن مجلس الكلية وافق على دخول الامتحان (أكتوبر ١٩٨٦) على ألا تعلق نتيجته إلا بعد موافقة الجامعة .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن مجلس الكلية اذ وافق على دخول الطاعن الامتحان ، إنما كان ذلك بقصد تمكين المدعى بصفه عاجلة من دخول امتحان قرب مواعده على أن يتم التحقق من مدى صحة ادعائه بعد الرجوع الى الجامعة ليبان مدى قانونية هذا الاجراء ، ولذلك فقد اشترط مجلس الكلية ألا تعلق نتيجته الا بعد التحقق من الأمر واذ ثبت للجامعة من واقع ما هو وارد بكشوف الكنترول للفرقة الثانية بكلية الطب أن الطالب (الطاعن) قد دخل امتحان دور مايو ١٩٧٩ ورسب فيه وفى دور سبتمبر ١٩٧٩ وتغيب عن الامتحان بدون عذر ، ومن ثم فإن ما انتهى اليه الحكم المطعون فيه من أن قرار الجامعة المدعى عليها باعتبار دخوله امتحان دور أكتوبر سنة ١٩٨٦ كان لم يكن لاستشفاده مرات الرسوب ، يكون قد صادف التطبيق القانونى الصحيح .

ومن حيث أنه لا وجه لما جاء بتقرير الطعن من أن الطاعن لم يدخل دورى مايو وسبتمبر من العام الدراسى ١٩٧٨/٧٧ بسبب إيقافه تجنيداً ذلك لأن الثابت من الأوراق أن الطاعن تقدم للامتحان الى هذين الدورين ورسب فيهما ، ولم يقدم الطاعن ما يدحض ذلك ، وأن ادعائه بعدم دخوله الامتحان جاء ادعاءً مرسلًا لا سند ولا دليل عليه ويتنافى مع الأوراق الرسمية المودعة بملف الدعوى والطعن ، ومن ناحية أخرى فلا وجه لما

ينعاه الطاعن على الحكم المظنون من أنه لم يطبق عليه ما أعملته الجامعة
في حالة زميل مماثل لحالته ، ذلك أنه وأيا كانت صحة ما يشتره الطاعن
بأن حالة ذلك الزميل الذي لم يقدم بيانا مفصلا عنه أو عن حالته أو عن
القاعدة التي طبقت عليه ، فإن الحكم المظنون فيه أزل القاعدة القانونية
الواجبة التطبيق على حالة الطاعن بعد أن استعرض وقائع النزاع على
النحو الصحيح وذلك كله وفقا لأحكام القانون الخاص بنتيجة جامعة
الأزهر واللائحة التنفيذية المشار إليها .

ومن حيث أنه يخلص من كل ما تقدم الحكم المظنون فيه وقد
قضى برفض الدعوى للأسباب التي قام عليها فإنه يكون صحيحا ولا مظنون
عليه ، ويتكون من المتعين رفض الطعن » .

(طعن ١٧٧ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٣/٦/١٩٩٣)

الفرع الخامس - تأديب الطلاب

أولا - ضوابط التأديب

قاعدة رقم (١٢٢)

النسب :

المادتان ٢٤٦ ، ٢٥٠ من اللائحة التنفيذية لقانون الأزهر رقم ١٠٢ لسنة ١٩٦١ الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٧٥ معلة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٧٩ لسنة ١٩٨٢ - أحكام التأديب وضوابطه تندرج ضمن قاعدة أساسية تستقى منها جزئياتها وتفصيلاتها وهي تحقق الضمان وتوفير الإطمئنان لذوى الشأن - يتعارض مع هذا الأصل العام اشتراك عضو لجنة التأديب (أول درجة) فى مجلس التأديب الأعلى - قرار مجلس التأديب يحل محل الصحة طالما صدر مستوفيا اجراءاته ما لم يقم دليل على عكس ذلك .

للتحكمة :

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أنه بمناسبة التقرير المقدم من السيد / مدير رعاية الطلاب بجامعة الأزهر بشأن الأحداث التى وقعت بحرم الجامعة يوم ٣٠ من مارس سنة ١٩٨٥ وتضمن نسبة مخالفات لبعض الطلاب الذين حدهم التقرير ، ومنهم الطاعنين ، فقد أشار السيد / نائب رئيس الجامعة لشئون الطلاب بإطلاع بعض السادة عمداء الكليات بالجامعة ، ومنهم السيد / عميد كلية الشريعة والقانون ، عليه وضحه انى شرة الصحة ، وهى ما ورد بها شرة غير دورية يصدرها نادى الفكر العربى بجامعة الأزهر ، مع اتخاذ اللازم وفقا لأحكام المواد ٢٤٦ و ٢٤٨ و ٢٤٩ من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الأزهر . بتاريخ ٢ من أبريل

سنة ١٩٨٥ أشر السيد/ عميد كلية الشريعة والقانون بأن يعان الى التحقيق الطلبة / ٠٠٠ (الطاعن بالظن المائل) ٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ ، فباشرت الادارة العامة للشئون القانونية بالجامعة التحقيق معهم وانتهت الى الحفظ بالنسبة للطلاب ٠٠٠٠ ، انى صحة نسبة بعض المخالفات الى كل من الطالبين / ٠٠٠٠ ، وبالنسبة للطلاب / ٠٠٠٠ انتهت الى أنه قد تحقق فى حقه أنه « خرج عن مقتضى السلوك الواجب توافره فى طالب جامعة ، لأزهر وذلك لقيامه بالخطبة فى جمع من الطلبة بالكافتيريا يوم ٣٠ من مارس سنة ١٩٨٥ واعترافه بتأسيس نادى للفكر والصحة وقيامه بتقديم زملاء له لالقاء كلماتهم دون أن يرخس له بذلك مخالفا ما نصت عليه المادة ٢٤٦ وبراءته من اتهامه بأنيان الموقع عليه لاثبات دعاية انتخابه لرئاسة الاتحاد وهو مجرد أفكار لبرنامج هذا الاتحاد » . وبتاريخ ١٦ من أبريل وافق السيد نائب مدير الجامعة لشئون الطلاب على احوالة الطلاب المشار اليهم الى لجنة التأديب . وقد انعقدت اللجنة يومى ٤ من مايو و ٧ من يوليو سنة ١٩٨٥ . والثابت من الأوراق أنها استتمت الى أقوال السيد / مدير عام رعاية الطلاب (مقدم التقرير المؤرخ ٣٠ من مارس سنة ١٩٨٥) والى أقوال الطلبة المتحالفين الى التأديب وانتهت بجلستها الأخيرة الى القرار الآتى :

« أولا : فصل الطالب / ٠٠٠٠ عاما دراسيا كاملا للعام الدراسى

١٩٨٦/١٩٨٥ .

ثانيا : براءة كل من الطالب / ٠٠٠ والطالب / ٠٠٠ » .

وقد جاء بأسباب القرار (المستند رقم ٣ بحافظة مستندات الجامعة المؤدعة بتاريخ ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٨٥) بالنسبة للطاعن عن أنه « ثبت أن الطالب المذكور وان كان قد أنكر ما نسب اليه الا أن أنكاره اقتصر الى دليل يثبت تواجده فى مكان آخر غير الكافتيريا وخاصة بعد ما جاء بأقواله

انه ليس بينه وبين مدير عام رعاية الطلاب أي خلاف . وحيث ثبت تواجد الطالب / ٥٥٥٠ بالكاثيريا يوم ٣٠/٣/١٩٨٥ وحيث ثبت من أقمسوان الطالب / ٥٥٥ أن الطالب / ٥٥٥٠ هو الذي كان دائما يناقشه في نادي الفكر بحجرة الاتحاد . وحيث أنه لم يستأذن المسئولين بالجامعة في انشاء مثل هذا النادي وجاء في أقواله أنه مجرد خواطر وعليه يكون منسوباً اليه الشروع في انشاء نادي للفكر دون استئذان السلطة المختصة مخالفاً بذلك اللائحة الجامعية . كما جاء بأقوال الطالب / ٥٥٥٠ من أن الطالب / ٥٥٠ كان يقوم بتوزيع مجلة الصحوة وانها من عمل نادي الفكر . وحيث أنه قد خالف ما نصت عليه اللائحة الطلابية من قيامه بالخطابة بسكان جام ودعوته لانشاء نادي للفكر دون استئذان السلطة المختصة بذلك . وقد أخطر ولي أمر الطاعن بهذا القرار يكتب صدر بتاريخ ٢٤ من يولييه سنة ١٩٨٥ . فتظلم الطاعن بتاريخ ٥ من أغسطس سنة ١٩٨٥ الى السيد / نائب رئيس الجامعة لشئون الطلاب . وقامت الادارة العامة للشئون اأقانونية باعداد مذكرة بشأن التظلم انتهت فيها الى اختصاص مجلس اأناذيب الأعلى المنصوص عليه بالمادة ٢٥١ من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الأزهر (المعدلة له بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٩ لسنة ١٩٨٣) نظر التظلم فاشتر السيد / نائب رئيس الجامعة بالموافقة على ما جاء بالمذكرة وقد تمهد لانقاد المجلس الأعلى للتأديب جلسة ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٨٥ وتمرر باخطار ولي أمر الطالب بميادها خطاب صدر بتاريخ ١٣ من أكتوبر سنة ١٩٨٥ - وبالجلسة المحددة لنظر تظلم الطاعن بتاريخ ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٨٥ صدر قرار المجلس بتأييد قرار لجنة التأديب . ومن حيث أن الطاعن يرضى على القرار يفصله علاناً ودانسياً ١٩٨٥/١٩٨٨ بما اعلق به من حبوب شككية واجرائية شابت بتشكيل لجنة التأديب وأخرى لحقت بتشكيل من اجراءات مجلس التأديب الأعلى ، وأن القرار لا يقوم على سبب صحيح لفصله علاناً شابه من العراف بالسلب .

ومن حيث أن العيب الشكلى الذى ينسب للطاعن الى تشكيل لجنة التأديب يتحصل فى أن محضر اللجنة قد تضمن حضور الدكتور /
لجنة التأديب فى حين أنه تنحى عن عضويتها ولم يشترك بها . وما يقول به الطاعن فى هذا الصدد لا أساس له من واقع . ذلك أن مما قدم من صور ضوئية لمحاضر اللجنة تخلو من بيان يفيد أن الدكتور / كان عضوا بلجنة التأديب التى انعقدت لمساءلة الطاعن . وأنه وإن كان قد جاء بالمذكرة المؤرخة ٥ من أكتوبر سنة ١٩٨٥ التى أعدتها الادارة العامة للشئون القانونية للعرض على السيد / نائب رئيس الجامعة فى شأن التنظيم المقدم من الطاعن من قرار لجنة التأديب أن اللجنة قد انعقدت بتاريخ ٧ من يولييه سنة ١٩٨٥ برئاسة الدكتور / الشيخ عميد كلية الفرقة والقانون وعضوية كل من الدكتور وكيل كلية الشريعة والقانون والدكتور / أستاذ ورئيس القسم بالكلية (مستند رقم ٨ من حافظة مستندات الجامعة المقدمة بجلسة المرافعة أمام محكمة القضاء الادارى بتاريخ ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٨٥) ، الا أن الجامعة قد أقرت بمذكرتها المودعة قلم كتاب محكمة القضاء الادارى بتاريخ ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٨٥ ما أبداه الطاعن عن تنحي الدكتور / عن عضوية لجنة التأديب لصلة القرى التى تربطها . وقد قررت الجامعة بأن الدكتور / قد حضر بدلا عنه كما اشترك فى عضوية اللجنة الدكتور / أستاذ ورئيس قسم القانون الخاص بالكلية . الأمر الذى يؤكد صحته توقيع السادة المشار اليهم أعضاء اللجنة على منطوق القرار الصادر عنها بجلسة ٧ من يولييه سنة ١٩٨٥ . وأنه وإن كانت المادة ٢٥٠ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ المعدلة بالتطبيق لأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٩ لسنة ١٩٨٣ تنص على أن يشترك وكيل الكلية المختص فى عضوية لجنة التأديب ، مما كان يستلزم بحكم النص المشار اليه اشتراك

الدكتور / ٥٥٠ وكيل الكلية في عضوية اللجنة ، إلا أنه وقلة قام به بسبب دعاء الى التنحي عن الاشتراك بعضويتها لصلة القربى التي تربطه بالطاعن ، على ما أقر به الطاعن نفسه ، فإنه يكون صحيحا ومتفقا مع حكم الفقرة الرابعة من ذات المادة أن يحل محله أقدم أعضاء مجلس الكلية أو أقدم أعضاء هيئة التدريس بها . فإذا كان ذلك هو ما اتبع في شأن تشكيل لجنة التأديب بمناسبة تصديها لما نسب الى الطاعن من مخالفات فلا يكون ثمة وجه للنعي على تشكيلها . ويكون ما يثيره الطاعن في هذا الشأن مفتقدا سنداه الصحيح من واقع أو قانون .

ومن حيث أنه عن سبق اشتراك عضوى مجلس التأديب الأعلى الدكتور / ٥٥٠ والدكتور / ٥٥٠ في عضوية لجنة التأديب المشكلة لنظر المخالفات للطاعن ، فقد سبق بيان أن اللجنة المشار اليها كانت برئاسة السيد / عميد كلية الشريعة والقانون وعضوية كل من السيدين / الدكتور ٥٥٠ والدكتور ٥٥٠

وأنه وإن كانت المادة (٢٥١) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٦١ (المعدلة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٧٩ لسنة ١٩٨٣) تنص على أن يكون تشكيل مجلس التأديب الأعلى برئاسة نائب رئيس الجامعة المختص وعضوية عميد كلية الشريعة والقانون بالقاهرة أو أحد أساتذتها وأستاذ من الكلية التي يتبعها الطالب ، فإنه وقد سبق اشتراك السيد / عميد كلية الشريعة والقانون في لجنة التأديب المشكلة للنظر فيما نسب الى الطاعن من مخالفات ، بالتطبيق بحكم المادة (٢٥٠) من اللائحة التنفيذية المشار اليها باعتباره عميد الكلية التي يتبعها الطالب ، فإن تنحي السيد / عميد الكلية عن الاشتراك في عضوية مجلس التأديب الأعلى ان ضح يكون متفقا مع الأصل العام في شأن التأديب ، على ما جرى به قضاء هذه المحكمة ومنغاده أن أحكام التأديب وضوابطه تنطوى في كنف قاعدية

أساسية كلية تصدر عنها وتستقى منها الجزئيات والتفاصيل وهي تحقيق الضمان وتوفير الاطمئنان لذوى الشأن . وما يتعارض مع هذا الأصل العام الاشتراك فى عضوية كل من لجنة التأديب ومجلس التأديب الأعلى .

فذا كان ذلك وكانت المادة (٢٥١) المشار إليها لا تستلزم عضوية عميد كلية الشريعة والقانون بالمجلس الأعلى للتأديب فقد أوردت بأن يشترك فى عضوية المجلس عميد كلية الشريعة والقانون أو أحد أساتذة الكلية المذكورة وأستاذ فى الكلية التى يتبعها الطالب ، فلا يكون ثمة وجه للتصريح على تشكيل المجلس . خاصة وأن الطاعن لم يحاول فى ان السيدين المذكورين / ٥٥٥ و ٥٥٥ عضو المجلس هما من الأساتذة بكلية الشريعة والقانون ولم يسبق اشتراكهما فى لجنة التأديب الأدنى خلافا لما ادعاه الطاعن ، ويكون اشتراكهما فى عضوية المجلس صحيحا ، أحدهما باعتباره أستاذا بكلية الشريعة والقانون بالقاهرة والآخر باعتباره أستاذا بكلية التى يتبعها الطاعن وهي فى الخصوصية الماثلة كلية الشريعة والقانون .

رغم صحيح ما ينسب الطاعن من أن المادة الخاصة بتشكيل مجلس التأديب على تنظم طريقا للحلول محل من يتنحى عن تشكيل المجلس . فلم يورد المشرع بيانا لذلك الا فى المادة (٢٥٠) بشأن تشكيل لجنة التأديب . أما المادة (٢٥١) وهي شأن تنظيم تشكيل مجلس التأديب الأعلى فقد خلت من بيان نظام الحلول محل من يغيب من أعضائها أو يقوم به المانع ، واقتصرت على أن يكون تشكيل المجلس الأعلى برئاسة نائب رئيس الجامعة المختص وعضوية عميد كلية الشريعة والقانون بالقاهرة أو أحد أساتذتها ، وأستاذ من الكلية التى يتبعها الطالب . ويصدر باختيار الأساتذة الأعضاء قرار من رئيس الجامعة . ولم يحاول الطاعن فى أن عضو المجلس هما

المضوان الصادر بعضويتهما للمجلس قرار من رئيس الجامعة .

ثانياً - ما بعد مخالفة تاديبية

(الأسئلة رقم ١٢٢)

المسألة :

اعتبر المشرع أن كل تنظيم للطلاب داخل الجامعة أو الاشتراك فيه بدون إذن سابق من السلطة الجامعية المختصة يعد مخالفة تاديبية .

الحكمة :

ومن حيث أنه عما أثاره الطاعن من صدور القرار مفتقرا إلى سبب صحيح مما يكشف عن أن الجهة الإدارية قد انخرقت بسلطانها في هذا الشأن ، فضلا عن أنه قد شابته المغالاة في توقيع الجزاء مما يعد إساءة لاستعمال السلطة . فالثابت من الأوراق أن السيد / مدير عام رعاية شؤون الطلاب بجامعة الأزهر قدم تقريرا بتاريخ ٣٠ من مارس سنة ١٩٨٥ تضمن نسبة مخالفات إلى الطاعن . وغيره من الطلاب ، وقمت بحسرم الجامعة في يوم ٣٠ من مارس سنة ١٩٨٥ . وعما نسبته التقرير إلى الطاعن فيتحصل في أنه في اليوم المشار إليه وفي مقر الكافتيريا قام يخطب في الحاضرين وهاجم المسؤولين في الجامعة والدولة لأن الحركة الطلابية مقيدة وأن البلد كلها تفاق وأخذ يهتف بحياة الحركة الطلابية كما نادى بالوقوف إلى جوار الحركة الفلسطينية . كما لاث الطاعن عمل على تكوين نادي الفكر العربي بجامعة الأزهر حتى يكون منبرا حرا في الجامعة ، وكان الطاعن ومعاونوه يحثون الطلبة على التجمع حوله . ولوحظ أنه يضع علم فلسطين إلى جواره على حائط صغير ، وقد قام بتقديم طالبين آخرين هاجم أحدهما المسؤولين في الجامعة وألقى الآخر قصيدة . وكان من ضمن ما تكلم فيه الطاعن موضوع اشتراك إسرائيل في معرض الكتاب ثم المعرض الدولي ، وأن الدولة قامت باعتقال المتظاهرين في المعرض . وقد تضمن التقرير

تحديد أسماء بعض الطلبة الذين كانوا مع الطاعن ومنهم الطلبة / ...
و... من كلية الشريعة والقانون . وقد قدم الطاعن مع الطالبين
... ، على ما سبق البيان ، الى لجنة التأديب التى اتهمت الى مساءلة
الطاعن وبرائة كل من الطالبين الآخرين ، وتحصل المخالفات التى أدب
الطاعن بسببها ، حسبما يبين من الاطلاع على أسباب القرار الذى أصدرته
لجنة التأديب ، فى قيامه بالخطابة بمكان عام ودعوته لانشاء نادى الفكر
دون استئذان السلطة المختصة مما يعد مخالفة لأحكام اللوائح الطلابية .
وقد صدر قرار مجلس التأديب الأعلى بتأييد قرار لجنة التأديب ، دون أن
يضيف أو يعدل من أسباب قرار لجنة التأديب مما يفيد أن مجلس التأديب
الأعلى قد أيد قرار لجنة التأديب للأسباب التى قام عليها واذ كان المستفاد
من الأوراق أن الطاعن وإن كان قد أنكر اسهامه فى انشاء نادى الفكر
العربى المشار اليه مؤكداً بأنه التقى بأكثر من مرة بالسيد / نائب رئيس
الجامعة ودار الحديث حول انشاء ناد للفكر أو مركز للدراسات وهو عبارة
عن أسرة وأنه لم تتم الموافقة على التأسيس ولم يمارس النادى أى نشاط،
كما قرر أن هناك اتفاقاً بينه وبين رائد الاتحاد الدكتور / ... حال دون
تنفيذه سفر الأخير للعمرة ، الا أن الطالب / ... قد أقر بأنه قد عرضت
عليه فكره انشاء النادى وأنه قبل المضيوية به (ص ٣ من محضر تحقيق
الإدارة العامة للشئون القانونية) ، وقد تم اختياره أميناً مساعداً لهذا
النادى وأن الطاعن هو الذى قام بتوزيع النشرة (ص ٤ من محضر جلسة
لجنة التأديب بتاريخ ٧ من يولييه سنة ١٩٨٥ مستند رقم ٢ من حافظة
مستندات الجامعة المقدمة بجلسته ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٨٥) . فإذا
كان ذلك وكانت النشرة الصحوة (المستند رقم ٢ من حافظة مستندات
الجامعة المودعة بتاريخ ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٨٥) قدورد بها أنه قد
تم تأسيس نادى الفكر العربى بجامعة الأزهر يوم ٢١ من فبراير سنة ١٩٨٥

وانعقدت الجمعية العمومية وتم تشكيل الهيئة الادارية للنادى من الطاعن
أميناً له والطالب / ... أميناً مساعداً . كما تضمنت النشرة المشار إليها
رأياً للطاعن تحت عنوان « مجرد رأى بقلم ... أمين النادى » ، فان كل
ذلك مما يفيد اشتراك الطاعن فى تنظيم ما سعى بنادى الفكر العربى
بالجامعة ، ويكون استخلاص لجزء التأديب لصحة هذه الواقعة وان عبرت
عنها بأنها شروع فى انشاء نادى الفكر العربى الا أن مفاد سباق ما أورده
بأسباب قرارها أنها اجرت هذا التغيير بحسبان أن الانشاء لم يسبقه
ترخيص ، وصحة نسبتها الى الطاعن كل ذلك مما يقوم على سند مما
تنتجه الأوراق . ولما كانت المادة (٢٤٦) من اللائحة التنفيذية لقانون
تنظيم الأزهر الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٧٥ تنص
على أن « تعتبر على الأخص مخالقات تأديبية : ... (٤) كل تنظيم للطلاب
داخل الجامعة أو الاشتراك فيها بدون اذن سابق من السلطات الجامعية
المختصة ... » ، فان كل تنظيم للجمعيات أو الاشتراك فيها لا يكون
مسموحاً به ، طبقاً لأحكام اللائحة ، الا اذا استوفى هذا التنظيم الاجراء
الذى تتطلبه اللائحة وهو الترخيص المسبق الصادر من السلطة الجامعية
المختصة . وذلك أياً ما يكون من مشروعية الفرض من التنظيم واتفاقه مع
القيم الروحية والأخلاقية والوعى الوطنى والقومى بين الطلاب واتاحة
الأصل العام الذى يحكم التنظيمات الطلابية بحسبانها تهدف الى تنمية
الفرص لهم للتعبير عن آرائهم . وما يسمى بنادى الفكر العربى بالجامعة ،
على ما قرر الطاعن فى التحقيقات من الهدف من انشائه وما تكشف عنه
النشرة المنونة بالصحة ، لا يمدو أن يكون تنظيمياً أو تجماعاً طلابياً مما
يعتبر من قبيل الجمعيات فى مفهوم حكم البند (٤) من المادة ٢٤٦ من
اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الأزهر . وقد أنشئ على ما تكشف عنه
الأوراق دون أن يرخص بهذا الانشاء من جهات الاختصاص . وعلى ذلك

فإن إنشاء هذا النادي أو الاشتراك فيه، وهو ما ثبت في حق الطاعن ، مما يعتبر مخالفة تأديبية بالتطبيق لحكم المادة ٢٤٦ من اللائحة التنفيذية المشار إليها ، ولا يغير من ذلك ما يدعيه الطاعن ، بفرض صحته ، من أنه قد نطلب إنشاء هذا النادي من جهات الاختصاص أو فاتح بعض المسؤولين في ذلك ، إذ العبرة ، بالتطبيق لحكم اللائحة السارية ، هي بصدور الترخيص انسابي . ويكون استباق الطاعن إنشاء النادي وممارسة نشاطه قبل صدور الترخيص به ، مهما كان من سلامة القصد وحسن الطوية ، مخالفة تأديبية ، خاصة وأن النادي قد مارس بالفعل نشاطا مثلا في نشرة صدرت عنه تحت مسمى الصحوة ما يشكل مخالفة تأديبية أخرى بالتطبيق لحكم البند (هـ) من المادة ٢٤٦ المشار إليها الذي ينص على أن توزيع النشرات أو إصدار جرائد حائط بالكليات يعتبر مخالفات تأديبية . ومتى كان ذلك فإن هذه المخالفات تقوم سندا صحيحا وتكفي بذاتها لحمل القرار المطعون فيه .

(طعن ٧٢٤ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٨٦/٦/٢٨)

٣٣٥ - تناسب المخالفة والجزاء

قاعدة رقم (١٢٤)

المصنف :

متى كانت الوقائع النسوية المحال في مجلس تاديب ثابتة في حقه
وتكون مخالفات تكفي لحمل قرار مجلس التاديب فلا وجه للنقض على قرار
الجزاء بالمخالفة •

الحكمة :

اذ لا يلزم لصحة قيام القرار التأديبي ، على ما جرى به قضاء هذه
المحكمة ، أن تثبت جميع الوقائع التي استند اليها متى كانت الوقائع
اثباتية تكون مخالفات تكفي لحمل القرار • فإذا كان ذلك وكان القرار
بتوقيع الجزاء على الطاعن لا ينطوي على مخالفة في الجزاء يتمثل في عدم
انناسب المبين بين ما ثبت من مخالفة وما وقع من جزاء ، كما خلت الأوراق
مما يكشف عن أن الجامعة قد انحرفت بسلطتها أو أساءت استعمالها
بإصدار القرار المطعون فيه ، فإن طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه يكون
مفتقدا لركن الجدية مما يتعين معه رفضه دون الحاجة للتعرض على
استقلال لدى توافر ركن الاستعجال ، اذ يلزم للقضاء بوقف تنفيذ القرار
الاداري توافر ركني الجدية والاستعجال معا • ويكون الحكم المطعون
فيه اذ قضى برفض طلب وقف التنفيذ قد أصاب الحق فيما قضى به ، ويكون
الطعن عليه غير قائم على أساس صحيح متعين الرفض •

ومن حيث أن الطاعن وقد خسر طعنه تعين الزامه بمصرفاته اعمالا
بحكم المادة ١٨٤ من قانون المرافعات •

(طعن ٧٢٤ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٨٦/٦/٢٨)

الباب الثالث

مسائل متنوعة

الفصل الأول - العلماء خريجو الأزهر

قائمة رقم (١٢٥)

المسألة :

العلماء خريجو الأزهر ومن في حكمهم من حملة المؤهلات الحديثة
عائلة الأولى من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٢ وتعديلاته يحالون الى المعاش
في سن الخامسة والستين ولو لم يكونوا معاشين بهذه المؤهلات وظيفيا .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرس على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى
والتشريع بجلستها المنعقدة في ١٩/١١/١٩٨٦ فاستعرضت نص المادة
الأولى من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٣ بتحديد سن التقاعد للعلماء خريجي
الأزهر ومن في حكمهم المستبدلة بالقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٧ بتعديل
بعض أحكام القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٧٤ بتعديل بعض أحكام القانون
رقم ١٩ لسنة ١٩٧٣ والتي تقضى بأنه استثناء من أحكام القوانين التي تحدد
سن الإحالة الى المعاش تنتهى خدمة العاملين المدنيين بالجهاز الإدارى للدولة
وحدات الحكم المحلى والهيئات والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية
التابعة لها والهيئات القضائية والجامعات والمعاهد العليا ومراكز البحوث
وغيرها من الجهات من العلماء خريجي الأزهر وخريجي دار العلوم من حملة
ثانوية الأزهر أو تجهيزية دار العلوم وخريجي كلية الآداب من حملة ثانوية
الأزهر وحاملى المؤهلات أو المالية على النظام القديم غير المسبوقة
بثانوية الأزهر يملونهم عن الخامسة والستين .

واستبان لها أن المشرع استثنى العلماء خريجي الأزهر ومن في حكمهم من حملة المؤهلات المحددة بالمادة الأولى من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٣ وتعديلاته العاملين بالجهاز الإداري للدولة والهيئات والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها والهيئات القضائية والجامعات والمعاهد العليا ومراكز البحوث وغيرها من الجهات من أحكام القوانين التي تحدد من الاحالة الى المعاش وقضى بإحالتهم الى المعاش ببلوغهم سن الخامسة والستين .

ومن حيث أن المشرع لم يشترط الاستفادة للمخاطبين بأحكام القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٣ وتعديلاته من الاستثناء المقرر بالمادة الأولى منه بقاءهم في الخدمة حتى سن الخامسة والستين سوى أن يكونوا من حملة المؤهلات المحددة بهذه المادة ولم يقيد ذلك بأى شرط آخر وقد كشفت المذكرة الإيضاحية للقانون المقرر لهذا الاستثناء عن أن الهدف منه هو انصاف العلماء خريجي الأزهر ومن في حكمهم وذلك لطول مدة الدراسة في التعليم الأزهرى عن تلك المقررة في التعليم العام ومن ثم فإن جميع حملة المؤهلات المشار إليها من العلماء خريجي الأزهر ومن في حكمهم من العاملين في إحدى الهيئات المشار إليها في النص يحاولون الى المعاش فن سن الخامسة والستين ولو لم يكونوا معاملة بهذه المؤهلات وظيفيا والقول بغير ذلك يتضمن اضافة لشرط جديد لم يتطلبه القانون ويتنافى مع الغاية المستهدفة من هذا التشريع .

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن العلماء خريجي الأزهر ومن في حكمهم من حملة المؤهلات المحددة بالمادة الأولى من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٣ وتعديلاته يحاولون الى المعاش في سن الخامسة والستين ولو لم يكونوا معاملة بهذه المؤهلات وظيفيا .

قاعدة رقم (١٣٦)

المبدأ :

طائفة العلماء من خريجي الأزهر لها منزل معلول معقد في قوانين الأزهر المتعاقبة وهي تنصرف إلى العاصلين على شهادة العالية — ذلك وفقا لاحكام هذه القوانين دون غيرهم — الاستثناء المقرر في القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٣ بتحديد سن التقاعد للعلماء خريجي الأزهر مقصور منهاء وفقا لصريح نص المادة الاولى منه على طائفتين هي طائفة العلماء من خريجي الأزهر وطائفة خريجي دار العلوم وكلية الآداب الحاصلين على المؤهلات المنصوص عليها وحاملو الملكية المؤقتة او المالية على النظام القديم غير المسبوقه بشاوية الأزهر — بحيث لا يمتد هذا الاستثناء او حكمه الا عليهم وحدهم دون غيرهم بما لا معنى من وجوب الالتزام والتقييد بصريح نص القانون دون توسع فيه او القياس عليه وإزالة هذا الحكم على الطائفتين المشار اليهما الوجوديين بالخضمة وقت العمل بهذا القانون او من التحقوا بالمعاهد الأزهرية قبل العمل بالقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٦١ ثم توافرت فيهم الشروط المنصوص عليها في المادة السابقة من تاريخ العمل التزاما بصريح نص المادة الثانية من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٣ — اخذا في الاعتبار ان المشرع لو اراد سريان حكم هذا الاستثناء على جميع خريجي الأزهر ما اعوزه النص على ذلك صراحة — لا وجه في التفرقة في سن الاحالة إلى المعاش كاصل عام بحسب سنوات اندراسه — ما قدره المشرع بمقتضى القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٣ من قصر الاستفادة من حكم الاستثناء على الطائفتين المشار اليهما لا مناص من وجوب الالتزام بحكمه والتزول عند صريح نصه وعدم التوسع فيه .

الفسوى :

وقد عرض الموضوع على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٨/١٠/١٩٩٢ فاستظمرت افتاءها السابق الصادر بجلستها المنعقدة في ٢ من مارس سنة ١٩٨٨ وحاصلة ان المادة ٢٦ من

قانون الجامع الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الإسلامية رقم ١٠ لسنة ١٩١١. كانت تنص على أن « ينقسم التعليم في الجامع الأزهر الى أولى وثانوى وعالى وقسم للتخصص » وتنص المادة ٥٤ من القانون المشار إليه على أن « الشهادات ثلاثة أنواع : شهادة أولية وهى لمن أتموا الدراسة في القسم الأولى وشهادة ثانوية وهى لمن أتموا الدراسة في القسم الثانوى وشهادة العالمية وهى لمن أتموا الدراسة في القسم العالى ٥٥٠ » وان المادة ١١٦ منه تنص على أن « العالم هو من بيده شهادة العالمية » فى حين تنص المادة ٦٨ من المرسوم بقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٥ باعادة تنظيم الجامع الأزهر والمعاهد الدينية الإسلامية على أن « الشهادات التى تعطى للناجحين فى الامتحانات النهائية هى : ٥٥٥ (٥) شهادة العالمية لمن أتموا دراسة اختصاص فى مهنة التدريس أو القضاء الشرعى أو الوعظ أو الارشاد ٥٥٠ » كما تنص المادة ٢ من المرسوم بقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦ باعادة تنظيم الجامع الأزهر على أن « يشغل الجامع الأزهر الكليات الآتية :

(١) كلية الشريعة ٥٥٠

(٢) كلية أصول الدين ٥٥٠

(٣) كلية اللغة العربية ٥٥٠ » وتنص المادة ٥٠ من القانون المشار إليه على أن « تمنح بناء على طلب كلية الشريعة وموافقة المجلس الأعلى الشهادات الآتية :

(١) ٥٥٠

(٢) شهادة العالمية مع اجازة القضاء ٥٥٠

(٣) شهادة العالمية من درجة استاذ فى الفقه والأصول ٥٥٠ » وتنص المادة ٥٦ منه على أن « تمنح بناء على طلب كلية أصول الدين وموافقة المجلس الأعلى الشهادات الآتية :

(١)

(٢) شهادة العالمية مع الإجازة فى الدعوة والارشاد .

(٣) شهادة العالمية مع درجة استاذ فى التوحيد والفلسفة .

(٤) شهادة العالمية من درجة استاذ فى علوم القرآن الكريم والحديث

الشريف .

(٥) شهادة العالمية من درجة استاذ فى التاريخ الاسلامى » . وتنص

المادة ٦٢ على أن « تمنح بناء على طلب كلية اللغة العربية وموافقة المجلس الأعلى الشهادات الآتية :

(١)

(٢) شهادة العالمية مع الإجازة فى التدريس .

(٣) شهادة العالمية من درجة استاذ فى النحو .

(٤) شهادة العالمية من درجة استاذ فى البلاغة » .

كما تنص المادة ١١٢ على أن « العالم من يده شهادة العالمية طبقاً

لأحكام هذا القانون والقوانين السابقة عليه » .

بهذا بينما نصت المادة الأولى من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٣

بتحديد سن التقاعد للعلماء خريجي الأزهر المستبدلة بالقانون رقم ٤٢

لسنة ١٩٧٧ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٧٤ بتعديل

أحكام القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٣ على أنه « استثناء من أحكام القوانين

التي تعدد سن الإحالة الى المعاش تنتهى خدمة العاملين المدنيين بالجهات

الإدارية للدولة وحدات الحكم المحلى والهيئات والمؤسسات العامة

والوحدات الاقتصادية التابعة لها والهيئات القضائية والجامعات والمعاهد

العلمية ومراكز البحوث وغيرها من الجهات من العلماء خريجي الأزهر

وخريجي دار العلوم من حملة ثانوية الأزهر أو تجميعية دار العلوم وخريجي

كلية الآداب من حملة ثانوية الأزهر ، وحاملية العالمية المؤقتة أو العالمية على النظام القديم غير المنسبقة بثانوية الأزهر يلوغهم سن الخامسة والستين » .

واستظهرت الجمعية في سابق افتتاحها ومما تقدم جميعا أن المشرع انضافا منه لخريجى جامعة الأزهر وتمويضا لهم عن طول مدة الدراسة فى التعليم الأزهرى عن تلك المقررة فى التعليم العام قرر استثناء خريجى هذه الجامعة المنعنين بالجهاز الادارى للدولة وغيرها من الجهات الأخرى المنصوص عليها فى المادة الأولى من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٣٣ المشار اليه من أحكام القوانين التى تحدد سن الاحالة الى المعاش وقضى بانهاء خدمتهم يلوغهم سن الخامسة والستين وقصر هذا الاستثناء على طائفتين من خريجى الأزهر الأولى : طائفة العلماء والثانية : طائفة خريجى دار العلوم وكلية الآداب الحاصلين على المؤهلات المنصوص عليها وكذلك حاملى العالمية المؤقتة أو العالمية على النظام القديم غير المنسبقة بثانوية الأزهر . وفى تحديد المقصود بطائفة انعلماء خريجى الأزهر استبان للجمعية فى الاقتاء المشار اليه ان المادة ١١٢ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦ آتف البيان ومن قبلها المادة ١١٦ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١ نصت على أن العالم من يلم شهادة العالمية طبقا لأحكام هذا القانون والقوانين السابقة عليه ، وباستعراض أحكام قوانين الأزهر المتعاقبة استبان ان القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١ قسم التعليم الأزهرى الى تعليم أولى وثانوى وعالى ، وان شهادة العالمية كانت تمنح طبقا لاحكامه لمن أتموا الدراسة فى القسم العالى والأمر كذلك فى القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٠ الذى قرر منح شهادة العالمية لمن أتموا دراسة التخصص فى التدريس أو القضاء الشرعى أو الوعظ أو الارشاد ، أما القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦ فقسم جامعة الأزهر الى ثلاث كليات هى كلية الشريعة وكلية أصول الدين وكلية اللغة العربية ، وحدد

شهادات العالمية التي تمنح لخريجي هذه الكليات الثلاث وذلك على النحو الوارد به ، بيد ان القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦٣ بشأن اعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها جاء خلوا من نص مماثل لنص المادة ١١٢ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦ المشار اليه ، وهو الامر الذي يكشف بجلاء عن اتجاه ارادة المشرع في حصر طائفة العلماء خريجي الأزهر الذين يفيدون من حكم الاستثناء المقرر بالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٣ وتعديلاته بالبقاء في الخدمة حتى سن الخامسة والستين في الحاصلين على شهادة العالمية وفقا لأحكام القوانين أرقام ١٠ لسنة ١٩١١ و ٤٩ لسنة ١٩٣٠ و ٢٦ لسنة ١٩٣٦ المشار اليها .

وخلصت الجمعية مما تقدم جميعا وعلى ضوء اقتائها السابق الى ما يأتي :

أولا : ان طائفة العلماء من خريجي الأزهر لها مدلول محدد في قوانين الأزهر المتعاقبة وهي تنصرف الى الحاصلين على شهادة العالمية وفقا لأحكام هذه القوانين دون غيرهم ، يقتزن بذلك ان القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ . آنف البيان نصت المادة ٧٥ منه على أن « تمنح جامعة الأزهر الدرجات العلمية الآتية وفقا لأحكام اللائحة التنفيذية :

(أولا) درجة الاجازة العالية للكليات والمعاهد ، وتعادل الليسانس

أو البكالوريوس . . .

(ثانيا) درجة التخصص في دراسة من الدراسات المقررة في إحدى

الكليات وتعادل درجة الماجستير .

(ثالثا) درجة العالمية في أى الدراسات الاسلامية أو العربية من إحدى

كليات الدراسات الاسلامية والدراسات العربية للحاصلين

على الاجازة العالية منها أو من غيرها من الكليات وتعادل

درجة الدكتوراه .

٤ (رابعا) درجة العالمية أو الدكتوراه فى أى الدراسات العليا فى أى
الكليات الأخرى .

هَذَا وَأَبَاتِ اللّاحَةِ التّنفيذية للقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ المشار
إليه تفصيل الدرجات العلمية والاجازات التى تمنحها جامعة الأزهر
وانشروط اللازمة للحصول على كل منها ، الأمر الذى يستفاد منه ان شهادة
العالمية لها مدلولها المنحد بما لا مجال معه للخلط بينها وبين غيرها من
الشهادات أو الدرجات أو الاجازات الأخرى التى تمنحها جامعة الأزهر .

ثانيا : ان الاستثناء المقرر فى القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٣ وتعديلاته
مقصود مده وفقا لصريح نص المادة الأولى منه على طائفتين هما طائفة
المعلماء من خريجي الأزهر ، وطائفة خريجي دار العلوم وكلية الآداب
انحاصلين على المؤهلات المنصوص عليها وحاملى العالمية المؤقتة أو العالمية
على النظام القديم غير المسبوقة بثانوية الأزهر بحيث لا يمتد هذا الاستثناء
أو حكمه الا عليهم وحدهم دون غيرهم ، بما لا ممدى معه من وجوب
الالتزام والتقيّد بصريح نص القانون دون توسع فيه أو القياس عليه ،
وانزاله هذا الحكم على الطائفتين سالتقى البيان الموجودين بالخدمة وقت
العمل بهذا القانون أو من التحقوا بالمعاهد الأزهرية قبل العمل بالقانون
رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ ثم توافرت فيهم الشروط المنصوص عليها فى المادة
السابقة بعد تاريخ انعمل به التزاما بصريح نص المادة الثانية من القانون
رقم ١٩ لسنة ١٩٧٣ أخذا بعين الاعتبار ان المشرع لو اراد سريان حكم هذا
الاستثناء على جميع خريجي الأزهر ما أعوزه النص على ذلك صراحة ، وأنه
لا وجه فى التفرقة فى من الاحالة الى المعاش كاصل عام بحسب سنوات
الدراسة اذ ان من الكليات ما تستطيل فيها الدراسة الى سبع سنوات بينما
تقصر فى أخرى عن هذا القدر حال ان سن الاحالة الى المعاش واحد
لا يختلف بينها وانه ايا ما كان الامر فى ذلك وازاء ما قدره المشرع بمقتضى

القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٣ من قصر الاستفادة من حكم الاستثناء على
الناطقين سالتقى البيان فلا مناص من وجوب الالتزام بحكمه والنزول عند
صرح نصه ، ولم اتوسع في استثناء لا مندوحة من تفسيره تفسيراً
ضييقاً .

واستظهرت الجمعية فيما تقدم جميعه استقامة سند افتاءها السابق
وميراثه وصحيح مسنده من صريح النص ومن ثم فلا مجال الى عدول عن
الرأى القانونى الذى كشفت به الجمعية عن وجه الحق ومصائب حكم
القانون سيما وانه لم يطرأ من الموجبات ما يقتضى تغييراً فيه .

لسلك :

اتمت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى انتهاء خدمة
حملة الشهادة العاليه من خريجي الأزهر المسبوقه بثاوية الأزهر ببلوغ سن
الستين تأكيداً لافتائها السابق بجلستها المنعقدة فى ٢ من مارس سنة ١٩٨٨
والذى لم يطرأ من الموجبات ما يقتضى العدول عنه .

(ملف رقم ٨٦ / ٢ / ٢٢٧ فى ١٨ / ١٠ / ١٩٩٢)

قاعدة رقم (١٢٧)

المبدأ :

القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٣ بتحديد سن التقاعد للعلماء خريجي
الأزهر - الشرع انصافاً منه لخريجي جامعة الأزهر وتعويضاً لهم عن مدة
الدراسة فى التعليم الأزهرى عن تلك المقررة فى التعليم العام قرر استثناء
خريجي هذه الجامعة المميزين بالجهاز الإدارى للدولة وغيرها من الجهات
الأخرى المنصوص عليها فى المادة (١ -) من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٣
الشارح اليه من أحكام القوانين التى تعهدت من الاخلاق الى المعاش وقضى
باتهام خدمتهم بلوغهم سن الخامسة والستين وقصر الاستثناء على خلائقهم .

(١) **الطائفة الأولى** وهي : طائفة العلماء = (٢) **الطائفة الثانية** : طائفة خريجي دار العلوم وكلية الآداب الحاصلين على المؤهلات المنصوص عليها من جهة ثانوية الأزهر وجامعي العالمية المؤقتة أو الدائمة على النظام القديم الفيزيائي السبوقية بثانوية الأزهر - اتجاه إرادة المشرع في حصر طائفة العلماء خريجي الأزهر الذين يفيدون من حكم الاستثناء المقرر بالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٢ بالبقاء في الخدمة حتى سن الخامسة والستين من الحاصلين على شهادة العالمية وفقا لأحكام القوانين ١٠ لسنة ١٩١١ و ٤٩ لسنة ١٩٢٠ و ٢٦ لسنة ١٩٣٦ .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية نقى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ١٨/١٠/١٩٩٢ فاستظهرت افتاءها السابق الصادر بجلستها المنعقدة في ٢ من مارس سنة ١٩٨٨ وحاصله « أن المادة ٢٦ من قانون الجامع الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الإسلامية رقم ١٠ لسنة ١٩١١ كانت تنص على أن « ينقسم التعليم في الجامع الأزهر الى أولى وثانوى وعالى وقسم للتخصص ... » وتنص المادة ٥٤ من ذات القانون على أن « الشهادات ثلاثة أنواع : شهادة أولية وهي لمن اتموا الدراسة في القسم الأولى وشهادة ثانوية وهي لمن اتموا الدراسة في القسم الثانوى وشهادة العالمية وهي لمن اتموا الدراسة في القسم العالى » وأن المادة ١١٦ منه تنص على أن « العالم هو من بيده شهادة العالمية » في حين تنص المادة ٦٨ من المرسوم بقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٠ بإعادة تنظيم الجامع الأزهر والمعاهد الدينية الإسلامية على أن « الشهادات التي تمنح للناجحين في الامتحانات النهائية هي : - (٥) شهادة العالمية لمن اتموا دراسة التخصص في مهنة التدريس أو القضاء الشرعى أو الوعظ أو الاشراف » . وأن المادة ٢ من المرسوم بقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦ بإعادة تنظيم الجامع الأزهر تنص على أن « يشمل الجامع الأزهر الكليات الآتية :

(١) كلية الشريعة ٠٠ (٢) كلية أصول الدين ٠٠٠ (٣) كلية اللغة العربية ٠٠٠

وتنص المادة ٥٥ من ذات القانون على أن « تمنح بناء على طلب كلية الشريعة وموافقة المجلس الأعلى الشهادات الآتية : (٢) شهادة العالمية مع إجازة القضاء . (٣) شهادة العالمية من درجة استاذ في الفقه والأصول ٠٠٠ » وتنص المادة ٥٦ منه على أن « تمنح بناء على طلب كلية أصول الدين وموافقة المجلس الأعلى الشهادات الآتية : . . . (٢) شهادة العالمية مع الإجازة في الدعوة والارشاد . (٣) شهادة العالمية بدرجة استاذ في التوحيد والفلسفة (٤) شهادة العالمية من درجة استاذ في علوم القرآن الكريم والحديث الشريف . (٥) شهادة العالمية من درجة استاذ في التاريخ الاسلامي » . وتنص المادة ٦٢ على أن : « تمنح بناء على طلب كلية اللغة العربية وموافقة المجلس الأعلى الشهادات الآتية : (٢) شهادة العالمية مع الإجازة في التدريس (٣) شهادة العالمية من درجة استاذ في النحو (٤) شهادة العالمية من درجة استاذ في البلاغة » . وتنص المادة ١١٢ من ذات القانون على أن « العالم من يده شهادة العالمية طبقاً لأحكام هذا القانون والقوانين السابقة عليه » . هذا بينما نصت المادة الأولى من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه المستبدلة بالقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٧ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٧٤ بتعديل أحكام القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٣ على أنه « استثناء من أحكام القوانين التي تحدد سن الاحالة الى المعاش تنتهي خدمة العاملين المدنيين بالجهاز الإداري للدولة ووجندات الحكم المحلي والهيئات والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها والهيئات القضائية والجامعات والمعاهد العليا ومراكز البحوث وغيرها من الجهات ، من العلماء خريجي الأزهر وخريجي دار العلوم من حملة لائحة الأزهر أو تجهيزية دار العلوم وخريجي

كلية الآداب من حملة ثانوية الأزهر ، وحاملي العالمية المؤقتة أو العالمية على النظام القديم غير المسبوقة بثانوية الأزهر يملوهم سن الخامسة والستين » .

واستظهرت الجمعية في سابق افتتاحها ومما تقدم جميعا أن المشرع انضافا منه لخرى جامعة الأزهر وتمويضا لهم عن طول مدة الدراسة في التعليم الأزهرى عن تلك المقررة في التعليم العام قرر استثناء خريجي هذه الجامعة المعينين بالجهاز الإدارى للدولة وغيرها من الجهات الأخرى المنصوص عليها في المادة الأولى من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٣ المشار إليه من أحكام القوانين التى تحدد سن الإحالة الى المعاش وقضى بإعفاء خدمتهم يملوهم سن الخامسة والستين وقصر الاستثناء على طائفتين من خريجي الأزهر الأولى : طائفة العلماء والثانية : طائفة خريجي دار العلوم وكلية الآداب الحاصلين على المؤهلات المنصوص عليها من حملة ثانوية الأزهر وكذلك حاملي العالمية المؤقتة أو العالمية على النظام القديم غير المسبوقة بثانوية الأزهر . وفى تحديد المقصود بأفراد الطائفة الأولى استبان للجمعية فى الافتاء انشراح اليه ان المادة ١١٢ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦ آتت البيان — ومن قبلها المادة ١١٦ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٢١ — نصت على أن العالم من يیده شهادة العالمية طبقا لأحكام هذا القانون والقوانين السابقة عليه . وباستعراض أحكام قوانين الأزهر المتعاقبة استبان أن القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١ قسم التعليم الأزهرى الى تعليم أولى وثانوى وعالى وأن شهادة العالمية كانت تمنح طبقا لأحكامه لمن اتموا الدراسة فى القسم العالى والأمر كذلك فى القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٠ الذى قرر منح شهادة العالمية لمن اتموا دراسة التخصص فى مهنة التدريس أو القضاء الشرعى أو الوعظ أو الارشاد . أما القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦ فقسم جامعة الأزهر الى ثلاث كليات هى كلية الشريعة وكلية أصول الدين

وكلية اللغة العربية وحدد شهادات العالمية التي تمنح لخريجي هذه الكليات الثلاث وذلك على النحو الوارد به بيد أن القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦٣ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها جاء خلافاً من نص مماثل لنص المادة ١١٢ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦ المشار إليه ، الأمر الذي يكشف بجلاء عن اتجاه ارادة المشرع في حصر طائفة العلماء خريجي الأزهر الذين يفيدون من حكم الاستثناء المقرر بالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٣ بالبقاء في الخدمة حتى سن الخامسة والستين في الحاصلين على شهادة العالمية وفقاً لأحكام القوانين أرقام ١٠ لسنة ١٩١١ و ٤٩ لسنة ١٩٣٠ و ٢٦ لسنة ١٩٣٦ المشار إليها .

وارتأت الجمعية على ضوء من افتائها السابق واستقامة سنده ومبرراته وضحج مسنده من صريح النص أن حكم الاستثناء في مثل الحال المعروض لا يتبسط أو يمتد إلا بالنسبة لحملة العالمية من خريجي الأزهر دون حملة الشهادة العالمية حيث لا سبيل إلى التوسع في استثناء الأصل فيه أن يفسر تفسيراً ضيقاً .

وترتياً على ما تقدم ، وإذا كان الثابت أن المعروض حالته حصل على شهادة الاجازة العالمية من كلية أصول الدين بجامعة الأزهر سنة ١٩٦٣ المسبوقه بشهادة الثانوية الأزهرية فانه لا يندرج في عداد المخاطبين بحكم المادة الأولى من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٣ المشار إليه ولا يفيد من ثم بالاستثناء المتاح على مقتضاه وتنتهي خدمته ببلوغه سن الستين .

لذلك :

اتهمت الجمعية الموسومة لقسمي الفتوى والتشريع إلى علم أخيه السيد / في البقاء في الخدمة حتى سن الخامسة والستين .

(ملف ٤٢٩/١/٨٦ بجلسة ١٨/١٠/١٩٩٢)

هذا الرأي أيضاً اقتت الجمعية (ملف ٢٢٨/١/٨٦ بجلسة ٢٧/١٢/١٩٩٢)

الفصل الثاني المعاهد الأزهرية

قاعدة رقم (١٢٨)

المبدأ :

تعتبر المعاهد الأزهرية الوحدة في اللائحة التنفيذية لقانون الأزهر من المرافق القومية وما يترتب على ذلك من آثار فتخرج عن اختصاص جهات الحكم المحلي - أما مكاتب تحفيظ القرآن الكريم فلا تعد من المعاهد الأزهرية فتخضع في أنشطتها وأدائها لأحكام قانون الحكم المحلي ولائحته التنفيذية .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٨/١٢/١٩٨٥ فاستعرضت أحكام القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها الذي نصت المادة ٤ منه بأن « شيخ الأزهر هو الإمام الأكبر وصاحب الرأي في كل ما يتصل بالشئون الدينية والمشتغلين بالقرآن وعلوم الاسلام وله الرئاسة والتوجيه في كل ما يتصل بالدراسات الاسلامية في الأزهر وهيئاته » كما نصت المادة ٨٣ بأن « تلتحق بالأزهر المعاهد الأزهرية المذكورة في اللائحة التنفيذية ويجوز ان تنشأ معاهد أخرى بقرار من الوزير المختص بعد موافقة المجلس الأعلى للأزهر ثم استعرضت من المادة ٤٤ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٧٥ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ المشار اليه « تتبع المعاهد الأزهرية الإدارة العامة للمعاهد الأزهرية وهي نوعان :

١ - المعاهد الأزهرية العامة :

وهي معاهد التعليم العام وتشمل المعاهد الأزهرية لمراحل التعليم العام
ثلاثة التي تهدف الى تزويد تلاميذها بالقدر الكافي من الثقافة الاسلامية
والعربية ، والى جانبها المعارف والمعلومات التي يتزود بها تطلبا منهم في
المدارس الأخرى .

٢ - المعاهد الأزهرية الخاصة وتشمل :

(أ) معهد البحوث الاسلامية وهو الذي يمد الطلاب الوافدين لتلقى
العلوم الدينية والعربية .
(ب) معاهد الفراءات وهي التي تعد حفاظ القرآن الكريم لاجادة
آدائه .

كما نصت المادة ٨٩ من ذات اللائحة على أن « تعدد القائمة الملحقة
بهذه اللائحة بيان المعاهد الابتدائية والاعدادية والثانوية بأنواعها .
ولوزير شئون الأزهر بناء على طلب شيخ الأزهر بعد موافقة المجلس
الأعلى للأزهر وبعد أخذ رأي الادارة العامة للمعاهد الأزهرية اثناء معاهد
أخرى » .

وتبينت الجمعية أن نص المادة ٢ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩
باصدار قانون نظام الحكم المحلي قبل تعديلها بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١
كانت تنص على أن « تتولى وحدات الحكم المحلي اثناء وادارة جميع
المرافق العامة الواقعة في دائرتها كما تتولى هذه الوحدات كل في نطاق
اختصاصها وفي حدود السياسة العامة والخطة العامة للدولة مباشرة جميع
الاختصاصات التي توليها الوزارات بمقتضى القوانين واللوائح المعمول بها
وذلك فيما عدا ما يعتبر بقرار من رئيس مجلس الوزراء مرفقا قوميا » وقد
أتممت تعديل هذه المادة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ الى المرافق القومية
الواقعة ذات الطبيعة الخاصة التي يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية .

كما نصت المادة ٢٧ من ذات القانون على أن « يتولى المحافظ بالنسبة الى جميع المرافق العامة التي تدخل في اختصاص وحدات الحكم المحلي وفقا لهذا القانون جميع السلطات والاختصاصات التنفيذية المقررة للوزراء بمتن القوانين واللوائح ثم نصت المادة ٢٦ من اللائحة التنفيذية لقانون نظام الحكم المحلي انصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٠٧ لسنة ١٩٧٩ في ٢٥/٧/١٩٧٩ والمعدلة بالقرار رقم ٣١٤ لسنة ٨٢ على أن « تتولى المحافظة انشاء وتجهيز وإدارة المعاهد الدينية الأزهرية الثانوية . كما تتولى الوحدات المحلية الأخرى انشاء وتجهيز وإدارة المعاهد الأزهرية الاعدادية والابتدائية وكذلك مكاتب تحفيظ القرآن الكريم » .

واستعرضت الجمعية كتاب رئيس مجلس الوزراء المؤرخ ١٩٧٩/١١/٢٤ الى فضيلة الامام الاكبر شيخ الأزهر الذي جاء به أنه تقرر الآتى : « يسرى في شأن التعامل مع المعاهد الأزهرية القواعد المتبعة مع المرافق القومية ويضع الأزهر السياسة المتعلقة بالتعليم الأزهرى بما فى ذلك الموافقة على انشاء المعاهد الدينية ووضع المناهج التعليمية وتحديد مستويات القبول لهذه المعاهد » .

ومفاد ما تقدم أن المشرع اختص شيخ الأزهر فى القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بالرأى فى كل ما يتصل بالشئون الدينية والمستقبلين بالقرآن وعلوم الاسلام ، وجعل له الرئاسة والتوجيه فى كل ما يتصل بالدراسات الإسلامية فى الأزهر وهيئاته ، وألقى بالأزهر المعاهد الأزهرية التى جندما فى اللائحة التنفيذية للقانون المذكور ، كما أجاز انشاء معاهد أخرى بقرار من الوزير المختص بعد موافقة المجلس الأعلى للأزهر ، وبينت اللائحة التنفيذية القانون المذكور أنواع المعاهد الأزهرية وهى المعاهد الأزهرية العامة وتشمل المعاهد الأزهرية لمراحل التعليم الصلالم الثلاثة ، والمعاهد الأزهرية الخاصة وتشمل معهد البحوث الإسلامية ومعاهد القراءات وهى

التي تمد حفاظ القرآن الكريم لاجادة أدائه . وإذا كان المشرع قد اختص في قانون الحكم المحلي وحدات الحكم المحلي بإنشاء وإدارة جميع المرافق العامة الواقعة في دائرتها وناط بها جميع الاختصاصات التي تتولاها الوزارات بمقتضى انقوائين واللوائح فانه أخرج من ذلك المرافق القومية التي يصدر بتحديداتها قرار من رئيس مجلس الوزراء وكذلك المرافق ذات الطبيعة الخاصة وتطبيقا لهذا النص المعدل أصدر رئيس مجلس الوزراء في ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٧٩ قرارا — توافرت فيه كافة أركان القرارات الإدارية النهائية — بأن تسرى في شأن التعامل مع المعاهد الأزهرية القواعد المتبعة مع المرافق القومية وأن الأزهر يضع السياسة المتعلقة بالتعليم الأزهرى بما فى ذلك الموافقة على إنشاء المعاهد الجديدة ووضع المناهج التعليمية وتحديد مستويات القبول لهذه المعاهد . وبذلك فان رئيس مجلس الوزراء أخرج إنشاء وإدارة المعاهد الأزهرية من اختصاص وحدات الحكم المحلي باعتبارها من المرافق القومية ، فلا تسرى فى شأنها النصوص الواردة فى لائحة قانون الحكم المحلي المنظمة لاختصاص المحليات فى شأن المعاهد الأزهرية اعتبارا من تاريخ صدور قرار رئيس مجلس الوزراء فى ١٩٧٩/١١/٢٤ .

ولما كانت اللائحة التنفيذية لقانون الأزهر سائلة البيان قد بينت على سبيل الحصر أنواع المعاهد الأزهرية بمستوياتها المختلفة والعامة والخاصة ، ولم يشمل هذا الحصر فصول أو مكاتب تحفيظ القرآن باعتبارها مقصورة على مجرد تحفيظ القرآن الكريم للراغبين فى ذلك — ولا تمنح أية شهادات علمية ، وهى فى ذلك تختلف عن معاهد القراءات لأزهرية المدرجة تحت المعاهد الأزهرية والتي تمد حفاظ القرآن الكريم لاجادة أدائه الواردة والتي اختص المشرع الأزهر الشرف بتنظيمها والإشراف عليها ، ومن ثم تخرج فصول ومكاتب تحفيظ القرآن الكريم

من حيث إدارتها والاشراف عليها والموافقة على انشائها عن اختصاص
الأزهر الشريف وتدخل في اختصاص وحدات الحكم المحلي باعتبار أن
المشروع من قانون الحكم المحلي ولائحته التنفيذية ، قد فاض بها إنشاء وإدارة
جميع المرافق العامة الواقعة في دائرتها . وبذلك يكون قرار محافظ الدقهلية
رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٨٣ سالف البيان قد أصاب ضحيح حكم القانون
ولا مطعن عليه .

لذلك :

اتته الجمعية العمومية لقسمى القنوى والتشريع الى اعتبار المعاهد
الأزهرية المحددة في اللائحة التنفيذية لقانون الأزهر من المرافق القومية
وما يترتب على ذلك من آثار فتخرج عن اختصاص جهات الحكم المحلي .
أما مكاتب تحفيظ القرآن فلا تعد من المعاهد الأزهرية فتخضع في انشائها
وإدارتها لأحكام قانون الحكم المحلي ولائحته التنفيذية .

(ملف ٣٠١/٦/٨٦ — جلسة ١٨/١٢/١٩٨٥) .

استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة

الفصل الأول : الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة :

أولاً - منح تراخيص المشروعات الاستثمارية والفلاها .

ثانياً - نائب رئيس مجلس إدارة الهيئة هو صاحب الصفة في تمثيلها
للمم القماء أو الغير .

ثالثاً - النقل الى الهيئة لو العكس .

الفصل الثاني : العامة القانونية للاستثمار :

أولاً - بنود الاستثمار : مدى مشروعية الترخيص لها بالقيام بعمليات
ارتهاان الحال التجارية .

ثانياً - مدى خضوع المشروع الاستثمارى للتسعير الجبرى .

ثالثاً - الإعفاءات الضريبية .

رابعاً - عدم اختصاص النيابة الادارية بالتطبيق مع العاملين بشركات
الاستثمار .

خامساً - معاليز على شركات الاستثمار .

الفصل الثالث : النطاق الحرة

أولاً - تكييف النطقة الحرة .

ثانياً - الأنشطة المسموح بها داخل النطاق الحرة .

ثالثاً - مدى الإعفاءات الضريبية التي تتمتع بها مشروعات النطاق

الحرة .

الفصل الرابع : مسائل متنوعة :

الفصل الأول - الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة

أولاً - منح تراخيص المشروعات الاستثمارية والمناطق

قاعدة رقم (١٣٩)

المستند :

القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ بشأن استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة والقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٤ ولائحته التنفيذية - بين من استمراس التطور التشريعي للقوانين الخاصة باستثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة أن هذه القوانين تنفي من حيث الهدف وتختلف من حيث الوسائل التي تضمن تحقيق هذا الهدف - تهدف هذه القوانين إلى تحقيق رغبة الشارع المصري في تشجيع رؤوس الأموال العربية والأجنبية على الاستثمار داخل الأراضي المصرية وتوفير العديد من الزايا والسمات لهذه الأموال تشجيعاً لها على الإسهام في انعاش الاقتصاد القومي - لم تنتهج هذه القوانين مسلكاً واحداً في تحديد هذا الهدف - القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٤ ولائحته التنفيذية وأب كلور عصر الانفتاح الاقتصادي فحدد الضمانات اللازمة للمشروعات الاستثمارية ومدى سلطة الدولة في وضع القيود اللازمة عليها لحماية للاقتصاد الوطني وعهد المشرع الإجراءات ونقيضها أن مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار حتى تصدر موافقتها على المشروع - إلى ذلك : - إذا لم يتم المستثمر بالتأخرات جدية خلال ستة أشهر من صدور الموافقة تعتبر هذه الموافقة كأن لم تكن - القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ كان يتفق في مسلكه مع الفهم القائم وقت صدوره وهو سيطرة الدولة على كافة مرافقها بحسبان أن ذلك هو الأصل العام لتحقيق سيادة الدولة على إقليمها تشريفاً وتنفيذاً وقضاءاً - أن ذلك : - مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار إلى أن الفصل بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ هو السلطة المختصة على تصرف شؤونها ووضع السياسة العامة التي تسير عليها، وأنفلت كافة القرارات المتعلقة بالمستثمرين -

الحكمة :

ومن حيث أن مثار المنازعة في هذا الطعن هو ما إذا كان مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة يملك سلطة إسقاط الموافقة الصادرة عنه من قبل للمشروعات الاستثمارية ، وما إذا كان القرار الصادر منه بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٨٣/٦/٢٦ انطلاقا من هذه السلطة قد قام على السبب المسوغ لإصداره من عدمه .

ومن حيث أنه يبين من استعراض التطور التشريعي للقوانين الخاصة باستثمار المسال العربي والأجنبي والمناطق الحرة أن المشرع لمصرى قد أصدر عدة قوانين تنق جسيما في الهدف والعن من إصدارها وأن اختلفت كل منها عن الأخرى من حيث التنظيم والوسائل التي تضمن تحقيق هذه الأهداف ، واذ اتفقت هذه القوانين على تحقيق رغبة الشارع المصرى في تشجيع رؤوس الأموال العربية والأجنبية على الاستثمار داخل الأراضى المصرية وتوفير العديد من المزايا والضمانات لهذه الأموال تشجعا لها على الاسهام فى انعاش الاقتصاد القومى ، الا أن هذه القوانين لم تتبج مسلكا واحدا فى تحديد هذه الضمانات التي يوفرها للمشروعات الاستثمارية ومدى سلطة الدولة فى وضع القيود اللازمة عليها بحماية للاقتصاد الوطنى بحسبان وهو الغاية النهائية من إصدار هذه التنظيمات فبينما حددتها المشرع فى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ ولائحته التنفيذية اظهر عصر الاقتراح الاقتصادى - على أساس واضح ومنضبط يحدد الاجراءات الخاصة بتقديم طلبات الاستثمار والشروط والبيانات الواجب توافرها بشأن المشروعات المقدمة الى مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار حتى تصدر موافقتها على المشروع ونص فى المادة ٢٧ منه على اعتبار هذه الموافقة سابقة من تلقاء نفسها اذا لم يتم المستثمر باتخاذ خطوات جديدة خلال ستة أشهر من ظهورها له فان القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٧١ بشأن

استثمار المال العربى والمناطق الحرة كان له مسلك آخر ينق مع النهم القائم فى ذلك الوقت لسلطة الدولة وسيطرتها على كافة مرافقها بحسبها .
الأصل العام فى تحقيق سيادة الدولة على اقليمها تشريعا وتنفيذا وقضاء ،
واسلاما من هذا الأصل جعل مجلس ادارة الهيئة هو السلطة المهيمنة على
تصرف شئونها ووضع السياسة العامة التى تدير عليها ، وله أن يتخذ
ما يراه لازما من قرارات لتحقيق الغرض الذى قامت من أجله الهيئة .
(م ١٣) وخوله حق انشاء مناطق حرة لاقامة مشروعات صناعية أو تجارية
أو مالية يساهم فيها رأس المال العربى والأجنبى (م ١٩) كما جعل من
مجلس ادارة الهيئة لسلطة العليا المهيمنة على شئون المناطق الحرة
ووضع السياسة العامة التى تدير عليها وله أن يتخذ ما يراه لازما من
القرارات لتحقيق الغرض الذى تنشأ من أجله هذه المناطق (م ٢٠) ،
وبمقتضى هذا التنظيم يملك سلطة اصدار القرارات التنظيمية الخاصة
باجراءات تقديم طلبات المستثمرين والشروط والبيانات اللازمة فى
المشروعات التى يتقدم بها المستثمرون وطبيعة الموافقة التى تقدمها الهيئة
وحُدودها واستمرارها طبقا لاجراءات التنفيذ التى تعبر عن جدية المشروع
ومدى جدواه من الناحية الفنية والاقتصادية فى انفاش الاقتصاد المصرى ،
وبذلك جرى العمل لدى الهيئة العامة للاستثمار فى ظل القانون رقم ٦٥
لسنة ١٩٧٨ ، على أن يتقدم المستثمر بطلب يعرض على مجلس ادارتها
حينئذ به ظروف المشروع ، والبيانات الخاصة بصفة اجمالية ، فيصدر المجلس
بعد دراسة المشروع موافقته المبدئية عليه ، بعد أن يحدد للمستثمر
الاجراءات التنفيذية التى يجدر به اتخاذها حتى يبلغ المشروع أهدافه
ويحدد له المهلة المناسبة للقيام بها ، وإعادة عرض الأمر على مجلس الادارة
من جديد لتقرير مدى أهمية الاستمرار فى الموافقة أو غش النظر عن
المشروع طبقا لما يقدمه المستثمر من اجراءات جادة نحو التنفيذ .

سواء فإذا كان الثابت من الأوراق أن المؤسسة الطاعنة قد تقدمت إلى مجلس إدارة الهيئة المخطون حينها في ١٣/١١/١٩٧٣ بطلب لإقامة معبر لتكرير البترول تحت نظام المناطق الحرة وفقا لأحكام القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧١ أرفقت به مذكرة مختصرة بشأن الخطوط الرئيسية للمشروع. أوضحت فيه قيمة رأس المال المقترح والموقع المزمع انشاؤه عليه والجدول الزمني البدء في التنفيذ وبجلسة ٢٥/١٢/١٩٧٣ أصدر مجلس إدارة الهيئة قرارا بالموافقة المبدئية على المشروع على أن تقوم المؤسسة الطاعنة بتنفيذ البرنامج الزمني الذي توافق عليه الهيئة وفي مقدمته الدراسة الفنية والاقتصادية للمشروع كما تقدم بيانا بالمصادر المحددة لاستيراد خام النفط اللازم لأغراض المشروع والمصادر اللازمة لتحويله ، وبتاريخ ١٩/٦/١٩٧٤ أخطرتها بضرورة موافقتها بالبيانات المشار إليها والتي أتت عليها الموافقة المبدئية لمجلس الإدارة وحررت لها موعدا أقصاه شهر من التاريخ المذكور والا اعتبرتم الموافقة المبدئية على المشروع كأن لم تكن ، واعادت عليها الكرة بتاريخ ٣/١٠/١٩٧٤ مع منعها مهلة أخرى قدرها شهران لتقديم المستندات المشار إليها ، وبعد أن أصدرت الهيئة قرارا بإنشاء منطقة حرة خاصة في الموقع الذي تقدمت به المؤسسة الطاعنة في طلبها أعيد عرض الأمر على مجلس إدارة الهيئة بجلسته المنعقدة في ١٣/١٢/١٩٧٧ بحث مدى جدية المشروع والإجراءات المطلوب اتخاذها فقرر المجلس إلزام المؤسسة الطاعنة بتقديم ما يلي :

- أولاً : دراسة الجدوى للمشروع وذلك قبل أول مارس سنة ١٩٧٨ .
- ثانياً : عقد هامى لتوريد الخام .
- ثالثاً : عقد تكوين الشركة .
- رابعاً : مصادر التمويل للمشروع .

ومنحها مهلة لتقديمها قدرها ستة أشهر من تاريخ تقديم دراسة الجدوى ولما لم تقدم المؤسسة بالمستندات المشار إليها أعادت الهيئة مطالبتها بذات المستندات في ١٤/١١/١٩٧٨ ، إلا أن المؤسسة الطاعنة لم تهر طلب الهيئة اهتماما إلا بتاريخ ١٩٧٨/١٢/٢٥ حيث وجهت إلى السيد وزير الدولة للتعاون الاقتصادي خطابا تعرض فيه لبعض المشاكل التي اعترضت المشروع ، ثم ألحقت به خطابا في ١٩٧٨/١٢/٣١ تطلب فيه اعتذارها عن تنفيذ طلبات الهيئة ، وفي ١٩٨٠/١٠/١٥ عقد مجلس إدارة الهيئة اجتماعا لدراسة موقف المؤسسة الطاعنة والعقبات التي تعترض تنفيذ المشروع المقدم منها وانتهى المجلس إلى ضرورة التزام المستثمر بتقديم خطاب نوايا من بنك يتضمن مصادر التمويل للمشروع ، وتقديم عقد توريد خمسة ملايين طن بترول خام لمدة عشر سنوات وذلك في موعد أقصاه ١٩٨١/١٢/٣١ على أن تشكل لجنة من ممثلين من الهيئة ووزارات الصناعة والبتروك والثروة المعدنية والسياحة لدراسة موقف المشروع بعد تقديم خطاب النوايا والعقد المشار إليه ، إلا أن المؤسسة الطاعنة امتنعت عن تقديم المستندات المطلوبة بمقولة أن طبيعة عملها تحول دون تعرض مستنداتها للاطلاع عليها إلا بصفة سرية ، ولما أصرت الهيئة على تقديم المستندات المشار إليها باعتبارها الحد الأول الذي يمثل فيه مدى جدية المشروع ، أعادت المؤسسة الطاعنة أن الخطاب الخاص بمصادر التمويل قد حصلت عليه فعلا من أحد البنوك العالمية إلا أنها ليست على استعداد لعرضه على مجلس إدارة الهيئة حفاظا على سرته ، وأنها لا تستطيع أن تطلع عليه أحدا إلا النائب الأول لرئيس الوزراء أو نائب رئيس الوزراء للشؤون المالية والاقتصادية شخصيا للأمر الذي رفضه السيد / نائب رئيس الوزراء للشؤون المالية والاقتصادية استنادا إلى أن مجلس إدارة الهيئة هو وحده المختص بتقديم

خطاب النوايا المدعى بوجوده تحت يد المؤسسة الطاعنة وتقدير مدى جديته في تمويل المشروع ، وظل امتناع المؤسسة الطاعنة عن تقديم المستندات التي طلبتها الهيئة قائما حتى صدر قرار مجلس ادارتها المطعون فيه باسقاط الموافقة على المشروع .

ومن حيث أنه يبين من العرض المتقدم أن الموافقة المبدئية على المشروع الصادرة من مجلس ادارة الهيئة المطعون ضدها - كانت منذ صدورها وحتى تاريخ صدور قرار الاسقاط موافقة مقترنة بالشروط التي افصحت عنها الهيئة منذ تاريخ الموافقة على المشروع والتي ارتبطت في عقيدتها بمدى جدية المشروع وظلت تطالب المؤسسة الطاعنة بتنفيذها وتبطينها المهلة تلو المهلة لتقديمها ، بعد أن وضعت كل امكانياتها لاعانتها على الحصول عليها وتدعيم موقفها لدى الجهات الحكومية والأجنبية حتى تقاعست المؤسسة الطاعنة عن استكمال المستندات التي اقترفت بها موافقة الهيئة المبدئية وظلت أساسا لقيامها والاستمرار فيها ، ومن ثم تفقد هذه الموافقة المشروطة سند قيامها في الوقت الذي ثبت فيه للهيئة امتناع المؤسسة الطاعنة أو عجزها عن تقديم المستندات أو تنفيذ الاجراءات التي تحقق بها الشروط ، ويكون للهيئة في الوقت الذي ترى فيه تعذر تحقق هذه الشروط سحب موافقتها المبدئية على المشروع واعتبارها كأن لم تكن ، دون التحدى بنشوء حقوق مكتسبة للغير أو مركز قانوني لا يسوغ المساس به ، بما دام قرارها في هذا الشأن قد قام على أسباب جدية تسوغ اسقاط هذه الموافقة لتعذر اقامة المشروع بمعرفة المؤسسة الطاعنة وعجزها أو امتناعها عن تنفيذه طبقا للاشتراطات التي تعلقها بها الموافقة المبدئية السابقة .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن الهيئة المطعون ضدها لم تال جهدا في سبيل اعانة المؤسسة الطاعنة على اقامة المشروع الذي تقدمت

به ومنحها الفرصة تلو الفرصة لتنفيذ الشروط التي تعتبرها الهيئة معيار الحكم على جدية المشروع وأهمها تقديم خطاب نوايا من أحد بيوت المال بين مصادر التمويل ، وعقد تعهد أحدى المؤسسات البترولية بمقتضاه فى حالة قيام المشروع — بتوريد خمسة ملايين طن من البترول الخام وعززت موقعها بإرسال خطابات الى المؤسسات البترولية والمالية أوضحت فيها أهمية المشروع ودعت فيها هذه المؤسسات للتعاون مع المؤسسة الطاعنة ، الا أن المؤسسات المذكورة قد اعتذرت عن الاسهام فى المشروع والتعهد بتوريد النفط الخام فى حالة قيامه — مما حدا برئيس المؤسسة الطاعنة الى ارسال خطاب الى الرئيس آية الله الخمينى موقعا منه تحت اسم الأمير محمد الفضل الدراوى « يطلب منه امداد المشروع بما يحتاجه من النفط الخام وقدره ٢٥٠ ألف برميل زيت من الصنف الجيد لتشغيل معمل تكرير البترول خلال عام ١٩٨٥ ولمدة اثنى عشر عاما ، بعد أن أكد له أن ائجاج هذا المعمل سوف يستخدم من خلال المجموعة الاسلامية أو المنظمات الاسلامية للصناعة فى الوجه القبلى والسودان » على النحو الوارد بتقرير اللجنة المشتركة المشكلة بمجلس الشعب للنظر فى الموضوع ومع ذلك فلم يثبت من الأوراق أن المؤسسة الطاعنة قد تلقت ردا من الحكومة الايرانية متضمنا التعهد بتوريد الكمية المطلوبة من النفط الخام ، كما عجزت نهائيا عن تقديم ما يفيد امكانية توفير هذه الكمية من البترول لغام اللزوم لتشغيل المعمل المزمع انشاؤه من أية جهة أخرى بعد أن عذرت المؤسسة المصرية العامة للبترول عن تقديم هذا التعهد لعدم وجود فائض لديها من البترول الخام من ناحية ، وخضوع بترولها الخام فى حالة وجود الفائض لسياسة خاصة فى التسويق تمنع التزامها بالتوريد سنبقا لجهة معينة ، ومن ناحية أخرى فقد امتنعت المؤسسة الطاعنة عن تقديم خطاب النوايا الذى طلبته الهيئة لبيان مصادر تمويل المشروع بحجة

عدم تعرض مستنداتها للاطلاع عليها الا بصفة سرية وهي حجة واهية ،
 مهنا كانت سلامة الباعث عليها ، ذلك أنه لا يمكن إجبار الهيئة —
 بحسبانها السلطة المختصة — على الموافقة على المشروع في الوقت الذي
 يحجب عنها الاطلاع على خطاب النوايا لتقدير قيمة مصادر التمويل
 الواردة به ومدى قدرتها على تنفيذ المشروع ، ومن ثم فإن ادعاء المؤسسة
 الطاعنة بأن خطاب النوايا موجود تحت يدها الا أنها لن تطلع عليه أحد
 الا النائب الأول لرئيس الوزراء أو نائب رئيس الوزراء للشئون المالية
 والاقتصادية ، انما يعد بذاته افصاحا من المؤسسة المذكورة عن ارادتها
 في الامتناع عن تقديم المستندات التي طلبتها الهيئة وأصرت عليها
 واعتبرتها أساسا لقيام الموافقة على المشروع والاستمرار فيه وعلت على
 امتناعها هذا اعتبارا من تاريخ الموافقة المبدئية على المشروع في
 ١٩٧٣/١٢/٢٥ حتى ١٩٨٣/٦/٢٦ تاريخ صدور القرار المطعون فيه ،
 كما امتنعت عن اقامة منشآت بالموقع الذي خصصته لها الهيئة وأصدرت
 قرارا باعتباره منطقة حرة خاصة تتمتع بكافة امتيازات المناطق الحرة منذ
 عام ١٩٧٧ ، ولم تقدم للجهات المختصة بالترخيص لها باقامتها على الرغم
 من استلامها الأرض المخصصة للمشروع وامتناع التعرض لها من الغير
 بمقتضى أحكام نهائية استقر بها المقام في عام ١٩٨١ ، وقد أجمعت تقارير
 اللجان المشكلة من الوزارات المعنية واللجنة التي شكلها الجهاز المركزي
 للمحاسبات واللجنة التي شكلها قطاع المناطق الحرة بالهيئة العامة ، أن
 الموقع لا يزال خاليا من أية منشآت سوى أربع لاقتات للاعلان عن
 المشروع ، الأمر الذي يدل على أن المؤسسة الطاعنة قد امتنعت عمدا أو
 عجزا — عن اتخاذ الإجراءات التنفيذية لاقامة المشروع مما حدا بالهيئة
 الى إصدار القرار المطعون فيه بسحب الموافقة على المشروع ، فإن قرارها
 في هذا الشأن يكون قد صدر من الجهة التي تملكه قانونا في حدود

السلطة المخولة لها بأحداث أثر قانوني معين هو إسقاط الموافقة على المشروع واحداً آثارها للأسباب الجدية التي تسوغ تدخلها لأحداث هذا الأثر وهي امتناع المؤسسة الطاعة عن اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتنفيذ المشروع على الوجه الذي اشترطته الموافقة المبدئية الصادرة من مجلس إدارة الهيئة اعتباراً من ٢٥/١٢/١٩٧٣ .

ومن حيث أنه لا يسوغ للمؤسسة الطاعة التحدي بأنها قد أبدت استعداها فيما بعد لتقديم خطاب النوايا المطلوب وعرضه على مجلس إدارة الهيئة ، إذ الثابت من الأوراق أن المؤسسة المذكورة قد امتنعت عن تقديم الخطاب المطلوب إلى الهيئة لدراسته بمعرفة مجلس إدارتها حتى تاريخ صدور القرار المطعون فيه بإسقاط الموافقة على المشروع ، ومن ثم فلا يجديها في توقي آثار هذا الإسقاط ، أو إظهاره بمظهر القرار غير المشروع أن تبدي استعداها أمام محكمة القضاء الإداري أو تضرع المستندات الدالة على ذلك تحت نظرها إذ أن المحكمة المذكورة غير مختصة أصلاً بالموافقة على المشروعات الاستثمارية أو دراسة جدواها الاقتصادية .

ومن حيث أنه لا وجه للنمي على الحكم المطعون فيه فيما قضى به من قبول تدخل جمعية العاشر من رمضان تدخلاً اضمحالياً للجهة الإدارية ، بحجة انتهاء الصلة المباشرة بين الجمعية المذكورة والخصومة القائمة المنحصرة بين المؤسسة الطاعة والهيئة العامة للاستثمار في شأن قرارها الصادر بإسقاط الموافقة على المشروع محل النزاع ، لا وجه لذلك ما دامت الجمعية المذكورة تدعى حقاً على الأرض محل المشروع ، وكان الحكم الصادر لمصلحة المؤسسة الطاعة — يفرض صدوره — سوف يؤدي في النهاية إلى الترخيص لها بإقامة مشروعها على الأرض التي تدعى للجمعية حقاً عليها ، مما يجعل لها مصلحة قانونية مباشرة قد يسمها الحكم فيما

عساه أن يرتبه من آثار لا تقف عند حد المؤسسة الطاعة ، بل تتعداه الى كل من يدعى حقا على الأرض المخصصة لاقامة المشروع ومن بينها الجمعية طالية التدخل ، الأمر الذي يتعين معه القضاء بقبول تدخلها . واذا انتهجت المحكمة المطعون في حكمها هذا النهج وقضت برفض الدعوى بعد أن استبان لها قيام القرار المطعون فيه على السبب الموعود له قانونا ، فإن حكمها في هذا الشأن يكون قد أصاب الحق فيما انتهى اليه ، ويكون المعلن قد قام على غير أساس سليم من القانون خليقا بالرفض .

(طعن ٢٢٠٢ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٨٦/٣/١)

قاعدة رقم (١٤٠)

المبدأ :

القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٤ باصدار قانون نظام استثمار المال العربي والاجنبي والمناطق الحرة - ناطق للمشرع بمجلس ادارة الهيئة العامة للاستثمار الموافقة على انشاء المشروع الاستثمارى وعلى انشاء منطقة حرة خاصة به وذلك بما يحقق اهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفقا لسياسة العامة للدولة وخطتها القومية - جعل المشرع مجلس ادارة الهيئة السلطة الهيمنة على شئون تلك المشروعات وخوله اصدار القرارات اللازمة لذلك الامر الذى يسبغ عليه اختصاصا اصيلا سواء عند منح الترخيص ابتداء او فى مراقبه تنفيذه بعدئذ او الفائه فى ضوء الفرض الذى قام عليه المشروع الاستثمارى او المنطقة الحرة - مؤدى ذلك - اختصاص مجلس ادارة الهيئة العامة للاستثمار بالافاء ترخيص المشروع اذا خالف الافراض المحددة له - لا يكفى لاصدار قرار بالافاء الترخيص للمشروع مجرد مخالفته لاية احكام قانونية بصرف النظر عن مجالها وانما يلزم ان تكون المخالفة قد نالت من ذات الاستثمار بما يتنافى الغايات والاهداف المشروع او للمنطقة الحرة - سلطة مجلس ادارة الهيئة العامة للاستثمار فى هذا الشأن هى سلطة تقديرية لا محقق عليها الا فى حالة اساءة استعمالها - تطبيق .

المحكمة :

ومن حيث أنه بالاطلاع على نظام استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ ، بين أنه قضى في المادة ٣ بأن يكون هذا الاستثمار لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار السياسة العامة للدولة وخطتها القومية ، ونص في المادة ٢٥ على أن الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة هيئة عامة نهت شخصية اعتبارية ويكون مجلس إدارتها هو السلطة المهيمنة على شئونها وتصريف أمورها ووضع السياسة العامة التي تدير عليها واتخاذ ما يراه لازما من القرارات لتحقيق أغراضها ويقوم نائب رئيس مجلس الإدارة بإدارتها وتصريف شئونها وتمثيلها أمام القضاء وأمام الغير ، وعقد في المادة ٢٧ لمجلس الإدارة سلطة الموافقة على طلبات الاستثمار وقضى فيها بسقوط هذه الموافقة إذا لم يتم المستثمر باتخاذ خطوات جديدة بتنفيذها خلال ستة أشهر من صدورها ما لم يقرر مجلس الإدارة تجديدها للمدة التي يراها ، وأجاز في المادة ٣٠ لمجلس إدارة الهيئة إصدار قرار بإنشاء مناطق حرة خاصة تكون مقصورة على مشروع واحد ، وجعل في المادة ٣١ مجلس إدارة الهيئة هو السلطة العليا المهيمنة على شئونها والمناطق الحرة ووضع السياسة العامة التي تدير عليها واتخاذ ما يراه لازما من القرارات لتحقيق أغراضها ، وخوله فيها على الأخص الإشراف على المناطق الحرة الخاصة ، وجعل في المادة ٣٤ الترخيص في شغل المنطقة الحرة شخصا لا يجوز التنازل عنه كليا أو جزئيا أو إشراك الغير فيه إلا بموافقة الجهة التي أصدرته . كما أنه باستقراء اللائحة التنفيذية لهذا القانون والصادرة بقرار وزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادي رقم ٣٧٥ لسنة ١٩٧٧ ، يتضح أنها أوجبت في المادة ٢٤ على المشروعات الموافق عليها من الهيئة الالتزام بالشروط والأهداف الأساسية التي تضمنتها

طلبات الاستثمار المقدمة منها والتي حصلت الموافقة عليها ، وقررت فيها عرض الأمر على مجلس الإدارة في حالة عدم الالتزام بالشروط أو الخروج عن الأهداف المحددة في الموافقات . ومقار هذا أن القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ أضاف بمجلس إدارة الهيئة الموافقة على إنشاء المشروع الاستثماري وعلى إنشاء منطقة حرة خاصة له وذلك بما يحقق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفقا للسياسة العامة للدولة وخططها القومية ، وجعله السلطة المهيمنة على شؤون المشروعات الاستثمارية والمناطق الحرة ، وخوله إصدار القرارات اللازمة لذلك ، الأمر الذي يسبغ عليه اختصاصا أصيلا سواء في منح الترخيص ابتداء أو مراقبة تنفيذه بعدئذ أو الغائه انتهاء على أساس من الفرض الذي قام عليه المشروع الاستثماري أو المنطقة الحرة الخاصة وفقا للسياسة التي رستها الهيئة للاستثمار عامة ولل مناطق الحرة خاصة تحقيقا لأهداف التنمية في إطار السياسة العامة للدولة وخططها القومية ، فكما أن لمجلس الإدارة حق إصدار الترخيص ابتداء صدورا عن تحقق مناطه ، فإن له أيضا حق الغاء هذا الترخيص انتهاء تبعا لتخلف هذا المناط ، إذ حرص القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ في المادة ٢٥ على إطلاق سلطة مجلس الإدارة في إصدار القرارات اللازمة لتحقيق أغراض الهيئة بصفة عامة ، كما حرص في المادة ٣٩ على تخويله سلطة إصدار القرارات اللازمة لتحقيق الأغراض المستهدفة من المناطق الحرة بصفة خاصة ، ومصادقا لهذا قضت اللائحة التنفيذية له في المادة ٢٤ بأنه في حالة عدم الالتزام بالشروط والأهداف الأساسية التي تضمنها طلب الاستثمار وحصلت الموافقة بناء عليها يعرض الأمر على مجلس الإدارة ، وهذا الفرض يستهدف منه بدهاة النظر في هذا الخروج وإصدار القرار اللازم حياله ، وهو قرار قد يصل الى حيا الغاء الترخيص برمته إذا ثبت أن المشروع الاستثماري تهكك الأغراض المحددة

له أو المستهدفة من المنطقة الحرة الخاصة له أو الأهداف المنشودة من الهيئة بأن وقعت منه مخالفة أو مخالفات تأبىها هذه الأغراض والأهداف كمناط للترخيص ابتداء وبناء على نحو ما يقدره مجلس الإدارة دون صلف أو عسف . فلا يكفي لإصدار هذا القرار مجرد مخالفة المشروع لأية أحكام قانونية بصرف النظر عن مجالها ، وإنما يلزم أن تكون المخالفة قد نالت من ذات الاستثمار بما يناقض مبتغاه ممثلاً في أغراض الهيئة العامة وأهداف المشروع أو المنطقة الحرة الخاصة وذلك حتى تستوى المخالفة مسبباً قانونياً في مجال الاستثمار لطى مظلته وحصر مزته ، وهو ما يترخص مجلس الإدارة في وزنه ببعض سلطته التقديرية التي لا معقب عليها الا في حالة إساءة استعمالها . ولا يقدح في هذا أن القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ لم يقض في المادة ٢٧ بسقوط الموافقة على طلب الاستثمار الا في حالة عدم اتخاذ خطوات جدية بتنفيذها خلال ستة أشهر من صدورها ما لم يقرر مجلس الإدارة تجديدها للمدة التي يراها ، لأن هذه المادة تناولت حالة عدم تنفيذ الترخيص على هذا النحو وقررت سقوطه بما يتسق وعدم التنفيذ أصلاً ، وبهذا لا تبسط دلالاته الى ما قد يعرض بعد التنفيذ من دواعي إلغاء الترخيص قانوناً . وعلى هذا فإن مجلس إدارة الهيئة يملك إلغاء الترخيص السابق صدوره بإنشاء المشروع الاستثماري أو بإنشاء منطقة حرة خاصة له ، اذا ثبت ارتكابه مخالفة أو مخالفات للأغراض المحددة للمشروع أو للمنطقة الحرة وبالتالي لأهداف الهيئة في مجال الاستثمار والمناطق الحرة وذلك ببعض سننقه التقديرية في وزن خطورتها تلمسا لتحقيق الصالح العام .

ومن حيث أنه يبين من الأوراق أنه في ٢٠ من مايو سنة ١٩٧٣ أصدر مجلس إدارة الهيئة إنيابة للاستثمار والمناطق الحرة قراراً بالموافقة على طلب المطعون ضده إقامة مشروع استثماري بأنهم مشروع « موصيلي » لتجهيز الأنسجة القطنية وتحويلها الى شحماء وفرو

صناعي . كما أصدر في ٢ من يوتية سنة ١٩٧٤ قرارا بالترخيص للمشروع في شغل منطقة حرة خاصة في المنطقة الصناعية بمصر الجديدة ، وتضمن الترخيص الأخير أحكاما منها أنه ترخيص شخصي ولا يجوز التنازل عنه كليا أو جزئيا . أو اشراك الغير فيه ويلتزم صاحبه بدفع أجور ومرتبات الموظفين الذين تكنتهم الهيئة بالعمل في المنطقة الحرة الخاصة وعدم ادخال أو اخراج أية أدوات أو مهمات أو منتجات إلا بحضور مندوبى الهيئة وبمراعاة أحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ ولائحته التنفيذية والتعليمات والقرارات التى تصدرها الهيئة . ونسبت الهيئة الى المشروع فى المنطقة الحرة الخاصة له ارتكاب عدة مخالفات . وبناء على هذه المخالفات قرر مجلس الادارة الغاء قراره بإنشاء منطقة حرة خاصة للمشروع وعدم سريان أحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ عليه . وصدر بذلك القرار رقم ١٠٥ - ١٨ - ٨٣ فى ٢٦ من يوتية سنة ١٩٨٣ . وباستعراض الوقائع المشكلة للمخالفات المشار إليها حسب ظاهر الأوراق وبالتقدير اللازم للفصل فى طلب وقف التنفيذ ، يتضح أن منها أولا ما لا يقتصر على مجال الاستثمار وحده بل يعرض فى مختلف المجالات على السواء باعتباره خروجاً عن أحكام قانونية عامة التطبيق وتتنسب مواجته طبقا لما مثل انواقعات الخاصة بعدم سداد مبالغ معينة ، وثانيا ما يحدث فى مجال الاستثمار وحده ولكن دون أن ينال من أغراض المشروع أو المنطقة الحرة الخاصة له أو أهداف الهيئة مثل مجرد الاعتراض على تعيين حراس الموانى طمنا للهيئة حق الالتفات عنه بل واتخاذ ما يقتضى التمكين لهم من مباشرة مهامهم ان لزم الأمر ، وثالثا ما يتعلق بالاستثمار خاصة ويتصل بالأغراض والأهداف المتقدمة مثل واقعة تخصيص مخزن داخل المنطقة الحرة الخاصة لأحد البنوك اذ تصور الهيئة هذه الواقعة بأنها اشراك للغير فى الترخيص وهو أمر مخطور ، فى حين أن دفاع المطعون ضده قائم على أن هذه الواقعة تمثل فى رهن لصالح

البنك جائز قانونا ولا تقطع الأوراق المقدمة بحسب الظاهر منها بالوجه الصحيح لهذه الواقعة ، ومثل واقعة التشفيل لحساب الغير ياه علاوة على أنها تدخل حسب الظاهر من الأوراق ضمن المخالفات التى تشكل وقائع التهرب الجبركى والمخالفات الاستيرادية والنقدية المطروحة امام الجبح المستأفة فان هناك موافقة من الهيئة للمطون ضده سابقة على ٣ من نوفمبر سنة ١٩٨٥ لتصنيع أقمشة الصنفرة لشركة سابى وكذلك واقعات تصرف المنتجات فى السوق المحلية وغيرها مما يشكل جرائم جنائية تحققها النيابة العامة حيث لم تقدم ائنه ما يفيد صدور أحكام نهائية فى الواقعات موضوع القضية رقم ١١٩ لسنة ١٩٨٥ التى أشارت اليها فى تعقبها على الدعوى خاصة وأن الظاهر ما قدمه المطون ضده ، ولم تجده الهيئة ، أن الحكم الصادر باداته فى القضية رقم ٢ لسنة ١٩٨٥ جنح شئون مالية بجلسة ١٩ من فبراير سنة ١٩٨٥ تم استئنافه وبذا أوقفت حجته طبقا للقاعدة المقررة فى المادة ٤٦٦ من قانون الاجراءات الجنائية وقضت محكمة جنوب القاهرة للجبح المستأفة فى جلسة ٧ من مارس سنة ١٩٨٧ أولا بقبول الاستئناف شكلا • وثانيا قبل الفصل فى الموضوع بسلب لجنة على مستوى عال لتقديم تقرير فى المخالفات المنسوبة الى المطون ضده نظرا لأن وقائع الدعوى ومستنداتها غير كافية لتكون عقيدة المحكمة وجرى التأجيل بعدئذ أكثر من مرة حتى ٩ من يناير سنة ١٩٨٨ كى تقدم اللجنة المنتدبة تقريرها ، وبذا لم يتم بعد القطع بثبوت هذه الواقعات حسب الظاهر من الأوراق المقدمة وبالقدر اللازم للفصل فى الطلب المستعجل دون خوض فى الموضوع أو ثبر لغوره أو مساس بأصله ، ومن ثم فاه لا مندوحة من وقف تنفيذ القرار المطون فيه على نحو ما جرى به منطوق الحكم محل الطعن ، وبالتالي فاه يتعين الحكم برفض الطعن والزام الهيئة الطاعنة المصروفات •

(طعن ٢٦٥٣ لسنة ٣٠ ق جلسة ١/٢٣/١٩٨٨)

ثانياً - نائب رئيس مجلس إدارة الهيئة هو صاحب الصفة
في تمثيلها أمام القضاء أو الغير

فصل (١٤١)

المادة ٢٥

المادة ٢٥ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بشأن نظام استثمار المال
بي - الأجنبي والمناطق الحرة - نائب رئيس مجلس إدارة الهيئة هو
صاحب الصفة في تمثيلها أمام القضاء أو الغير في كل ما يثور من منازعات
وكل ما يرفع منها أو عليها من دعوى - لا ينال من ذلك تمتع المناطق الحرة
شخصية اعتبارية وفقاً لحكم المادة ٢٠ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤
المشار إليه - إذ أن هذه الشخصية تقوم في نطاق الشخصية الاعتبارية
الاشمل للهيئة العامة للاستثمار بحكم انشائها وتكوينها .

الحكمة :

« ومن حيث أن الظن رقم ٣٤٠٤ لسنة ٣٣ ق يقوم على أن الحكم
المطعون فيه قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله وذلك للأسباب
التالية أولاً - صدور على غير ذي صفة ذلك لأن صاحب الصفة الواجب
اختصاصه في الدعوى المأتم هو رئيس مجلس إدارة المنطقة الحرة بمدينة
صر وليس نائب رئيس الهيئة العامة للاستثمار لأن المنطقة المذكورة وحدة
اقتصادية قائمة بذاتها لها شخصية اعتبارية وهي بذلك تفصل عن الشخصية
القانونية للهيئة اعمالا لنص المادتين ٣٠ ، ٣٣ من القانون رقم ٤٣/ ١٩٧٤
وأن لكل من الهيئة في المنطقة الحرة هيكلها وأجهزها الوظيفي المستقل عن
الأخر وأن الهيكل الوظيفي للمنطقة الحرة ينتهي عند درجة مدير إدارة
فانونية - فئة أولى - وهي الوظيفة التي نقل إليها وشغلها المطعون ضده
بالفعل .

ثانياً - ان الحكم المطعون فيه اقام قضاءه استناداً الى تنفيذ الشركة التي كان يمثل بها المدعى للحكم الصادر لصالحه في الدعوى رقم ٨١/٩٦٣ عمال كلى جنوب القاهرة وقامت بتسكينه على وظيفة مدير عام ادارة قانونية بالهيكل الوظيفى بها ، وهذا الحكم صدر ضد الشركة وفي مواجهتها وفي ضوء الاوراق والمستندات التي اودعتها ملف الدعوى والتي ابانت ان هيكلها الوظيفى سمح بتسكين المدعى على الوظيفة المذكورة . وهو ما لا يسمح به الهيكل الوظيفى للادارة القانونية بالمنطقة الحرة بمدينة نصر حيث ينتهى هذا الهيكل عند وظيفة مدير ادارة قانونية وبالتالي فان هيكلها الوظيفى لا يتلاءم وتسكين المطعون ضده على وظيفة مدير عام بالمنطقة الحرة لذلك فان الحكم المذكور ينصرف تطبيقه الى الشركة وحدها دون سواها .

ثالثاً - ان الحكم المطعون فيه اخطأ حين استند الى المادتين ١٩ ، ٢٤ من القانون رقم ٤٧/١٩٧٣ بشأن الادارات القانونية كأساس لأحقية المطعون ضده فى تسوية حالته باعتباره شاغلا لوظيفة مدير عام ادارة قانونية اعتباراً من ٢٩/١٠/١٩٨٠ لأن حكم المادة الأولى مقصور على حالة نقل مديرى وأعضاء الادارات القانونية الى وظائف غير قانونية وهو الامر غير المتحقق فى الدعوى الزاھنة وان المادة الثانية لا تنطبق على ظروف وملابسات الدعوى اذ انها (المادة ٢٤) لا تنطبق فيما لم يرد منه نص خاص وان نص المادتين ٣٠ ، ٣٣ قد اصبح مقيداً لاعمال نص هذه المادة باعتبارهما واردتين فى قانون خاص هو القانون رقم ٤٣/١٩٧٤ المعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ هذا فضلاً عن ان لائحة سنون العاملين بالهيئة الصادر بها القرار رقم ١٥٤/١٩٨٠ قد وضعت هيكلاً تنظيمياً للعاملين بها راعت فيه ما ورد بالقانون رقم ٤٧/١٩٧٣ سابق الذكر .

ومن حيث ان الطعن رقم ٣٣/٣٤١٨ ق يقوم على أسباب حاصلها مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون والخطأ في تطبيقه وتأويله ذلك لانه استند في عدم أحقية الطائى للبدلات والمميزات الخاصة بوظيفة مدير عام هيئة الاستثمار في اقتصره من ١١/١٢/١٩٨٠ حتى ٢٢/١٢/١٩٨٥ على أساس عدم شغله لهذه الوظيفة اعمالا للاصل العام الذى يقضى بعدم استحقاق البدلات والحوافز الا لمن يقوم باعباء الوظيفة وشغلها في حين ان العاملين بالهيئة يخضعون لحكم المادة ٢٤ من لائحة شئون العاملين بها وهو حكم خاص يقرر بوجبه حقهم فى البدلات والحوافز بمجرد تحقق واقعة استحقاقهم لالاجر الاساسى للوظيفة بغض النظر عن شغلهم التعللى لها من عدمه وذلك حسبما ورد بنص الفقرة الثانية من المادة المذكورة اننى توجب استمرار صرف كافة المخصصات وبدلات الوظيفة خلال الاجازات من أى نوع ومها طالت وكذلك خلال المأموريات التدريبية أو الرسمية أو اثناء النذب الذى قد يتم على وظيفة غير مقرر لها بدل أصلا وذلك كله على سبيل الاستثناء من القواعد العامة التى تربط البدل بالوظيفة ذاتها وتجعله حقا لمن يشغلها فعلا سواء كانت بدلات ترتبط بالوظيفة وتعتبر من المميزات الملحقة بها كبديل التمثيل أو بدل الانتقال أو حوافز وبدلات لا ترتبط بالوظيفة ولا تعتبر من المميزات الملحقة بها وانما تعتبر من ملحقات الاجر ذاته كالحوافز والجهود غير العادية .

ومن حيث انه بالنسبة للدفع المبدى من الهيئة بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة بمقولة ان صاحب الهيئة الواجب اختصاصه فيها هو رئيس مجلس ادارة المنطقة الحرة بمدينة نصر وليس نائب رئيس الهيئة العامة للاستثمار فانه لما كانت المادة ٢٥ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بشأن نظام استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة تنص على ان « تنشأ هيئة عامة تتبع رئيس مجلس الوزراء أو من ينوب

عنه ... ويكون للهيئة شخصية اعتبارية ومجلس إدارة يصدر تشكيلة بقرار من رئيس الجمهورية ... ويتولى نائب رئيس مجلس الإدارة الهيئة وتصرف شئونها ويمثلها امام القضاء أو امام الغير ... » .

ومن حيث انه يبين من النص المشار اليه ان نائب رئيس مجلس إدارة الهيئة هو صاحب الصفة في تمثيلها امام القضاء أو الغير في كل ما يثور من منازعات وكل ما يرفع منها أو عليها من دعاوى ولا ينال من ذلك تمتع المناطق الحرة بشخصية اعتبارية وفقا لحكم المادة ٣٠ من القانون المذكور إذ ان هذه الشخصية تقوم في نطاق الشخصية الاعتبارية الاشمل للهيئة العامة للاستثمار بحكم الثأما وتكوينها هذا فضلا عن ان الهيكل التنظيمي لقطاع الشئون القانونية بالهيئة المعمول به في ١/٩/١٩٨٠ هو هيكل واحد يشمل كلا من الادارة المركزية القانونية لشئون الاستثمار والادارة المركزية لشئون المناطق الحرة ، وهو يضم الوظيفة مثار المنازعة الراحنة وهذه المثابة فان اختصاص نائب رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار في المنازعة الماثلة يكون موافقا لصحيح حكم القانون ويكون الدفع المبدي في هذا الخصوص على غير اساس سليم من القانون متعين رفضه » .

(طعنين ٣٤٠٤ و ٣٤١٨ لسنة ٣٣ ق جلسة ٣٠/١/١٩٩٣)

ثالثاً - النقل الى الهيئة أو العكس

قاعدة رقم (١٤٢)

المبدأ :

المادة ١٩ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية -
المادة الأولى من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٧٦ بشأن منح الهيئة العامة
للاستثمار والمناطق الحرة - المادة ٦٩ من قرار نائب رئيس مجلس
الوزراء لشئون الاقتصادية والالية ووزير الاقتصاد رقم ١٥٤ لسنة ١٩٨٠
بإلغائه شئون العاملين بالهيئة العامة للاستثمار يجوز نقل العامل من إحدى
شركات القطاع العام الى الهيئة العامة للاستثمار أو العكس - الأصل في
النقل الا يترتب عليه أى تغيير فى حالة الموظف المنقول فيستصحب مركزه
القانونى فى الجهة المنقول منها كما فى ذلك المصيبة فى الفئة التى كان يشغلها
قبل النقل - ذلك دون مساس بالترتبات القانونى للعامل المنقول والا خرج
النقل عن المعنى الذى حدده القانون ورتب عليه آثاره .

الحكمة :

« ومن حيث ان المادة ١٩ من القانون رقم ٤٧/١٩٧٣ بشأن
الإدارات القانونية تنص على ان « لا يجوز نقل أو نذب مديرى وأعضاء
الإدارات القانونية الى وظائف غير قانونية الا بموافقتهم الكتابية .. »
وتنص المادة ٢٤ منه على ان « يعمل فيما لم يرد منه نص فى هذا القانون
بأحكام التشريعات السارية بشأن العاملين المدنيين بالدولة أو بالقطاع العام
على حسب الاحوال وكذلك باللوائح المعمول بها فى الجهات المنشأة بها
الإدارات القانونية » .

ومن حيث ان المادة الأولى من القانون رقم ٧٣/١٩٧٦ بشأن منح
الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة حق وضع اللوائح المتعلقة بنظم

العاملين بها تنص على ان لمجلس ادارة الهيئة العامة للاستثمار المائل
العربي والأجنبي والمناطق الحرة في سبيل تنفيذ اغراضها اتخاذ الوسائل
الآتية أ — ب — ج — وضع اللوائح المتعلقة بنظم
العاملين ومرتباتهم وأجورهم والمكافآت والمزايا والبدايات الخاصة بهم .

وتنفيذاً لذلك فقد أصدر نائب رئيس مجلس الوزراء للشئون
الاقتصادية والمالية ووزير الاقتصاد القرار رقم ١٥٤/١٩٨٠ بلائحة شئون
العاملين بالهيئة ونصت المادة ٦٩ منها على انه « يجوز نقل العامل من
الهيئة الى إحدى الوحدات التي تطبق أحكام قانون نظام لعاملين المدنيين
بالدولة أو الهيئات العامة أو وحدات القطاع العام وبالعكس وذلك بناء على
طلبه ويكون النقل في هذه الحالات بقرار من السلطة المختصة بالتعيين بعد
العرض على لجنة شئون العاملين . . . » .

ومن حيث انه وفقا للنصوص المتقدم بيانها فقد اجيز نقل العامل من
إحدى شركات القطاع العام الى الهيئة العامة للاستثمار أو العكس والاصل
في النقل بنهومه الاصطلاحي الا يترتب عليه أى تغيير في حالة الموظف
المنقول فيستصحب مركزه القانوني في الجهة المنقول منها بما في ذلك
أقدميته في الفئة التي كان يشغلها قبل النقل دون مساس بالمركز القانوني
للعامل المنقول والا خرج النقل عن المعنى الذي حدده اتفاقون ورتب
عليه آثاره .

ومن حيث ان الثابت من الأوراق ومن مطالعة ملف خدمة المدعى انه
كان من العاملين بالشركة المصرية العامة للحوم والدواجن وأعير الى الهيئة
المدعى عليها لمدة ستة أشهر تمهيدا لنقله اعتبارا من ١١/١٢/١٩٨٠ بالقرار
رقم ٤٨٨ لسنة ١٩٨٠ ثم قل قلا نهائيا اليها بالقرار رقم ٣٣٧/١٩٨١
الصادر في ٢٣/١/١٩٨١ ليشغل وظيفة مدير ادارة الشئون القانونية .

درجة أولى - بالمنطقة الحرة بمدينة نصر بالهيئة بأقدمية فيها من ١٥/٩/١٩٧٩ ، وكان المدعى قد اقام الدعوى رقم ١٩٨١/٩٦٣ عبال كلى جنوب القاهرة ضد انشركة المذكورة وصدر فيها الحكم بجلسته ٢١/٣/١٩٨٤ قاضيا بأحقية المدعى فى التسكين على الهيكل الوظيفى المعتمد فى ٢٩/١٠/١٩٨٠ على وظيفة مدير عام ادارة قانونية كما صدر حكم آخر فى ذات الدعوى بجلسته ٣١/١٢/١٩٨٤ قضى بالزام المدعى عليه بأن يؤدى للمدعى فروق مالية قدرها ٦٤٤٠٠ عن الفترة من ٢٩/١٠/١٩٨٠ حتى ١١/١٢/١٩٨٠ وتنفيذا لهذا الحكم اصدر مجلس ادارة الشركة القرار رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨٥ فى ٢٠/١١/١٩٨٥ بالموافقة على تنفيذ منطوق الحكم المشار اليه ثم صدر قرار الشركة رقم ٥٤٠/١٩٨٥ فى ١٥/١٢/١٩٨٥ بتسكين المدعى على وظيفة مدير عام ادارة قانونية اعتبارا من ٢٩/١٠/١٩٨٠ وصرف مبلغ ٦٤٠٠٠ قيمة الفروق المالية المقضى بها - ومتى كان ذلك وكان الحكم المشار اليه يعد كاشفا للمركز القانونى للمدعى وليس منشئا له ومن ثم يكون المدعى قد اكتسب مركزا قانونيا بهذا الحكم فيما تضمنه من أحقيته فى التسكين على درجة مدير عام شئون قانونية بأقدمية فيها يرجع الى ٢٩/١٠/١٩٨٠ ومتى كان للمدعى قد نقل الى الهيئة على نحو ما سلف يياه فانه يتعين استصحابه للمركز القانونى الذاتى الذى كشف عنه هذا الحكم واعتباره فى درجة مدير عام شئون قانونية بالهيئة ولا ينال ذلك ما تلعبه الهيئة من أن الهيكل الوظيفى بالمنطقة الحرة بمدينة نصر ينتهى عند درجة مدير ادارة قانونية التى نقل اليها المدعى اذ ان الواضح من مطالعة الهيكل التنظيمى لقطاع الشئون القانونية بالهيئة والمعمول به من ١/٩/١٩٨٠ انه يشمل كلا من الادارة المركزية القانونية لشئون الاستثمار والادارة المركزية القانونية لشئون المناطق الحرة فهو هيكل واحد للقطاع المذكور يشمل الاداءتين فالتى

البيان ، ومتى كان ما تقدم فانه لا يجوز للهيئة بأى حال تعديل الآثار
القانونية المترتبة على مثل المدعى اليها ايا كانت الاعتبارات التى قام عليها
وأخص هذه الآثار استصحابه الدرجة المنقول منها وأقدمية فيها على النحو
الذى كشف عنه الحكم المذكور وقامت بتنفيذ مقتضاه الشركة المذكورة
ومن ثم فان المدعى يكون محققا فى طلبه تصوية حالته باعتباره شاغلا
لدرجة مدير عام بشئون قانونية اعتبارا من ١٠/٢٩/١٩٨٠ والاعتداد فى
نقله الى الهيئة بشغله لتلك الدرجة واذا أخذ الحكم المطعون فيه بهذا
النظر فانه يكون قد صادف صحيح حكم القانون ويكون اللطف عليه فى
غير محله متعين الرفض » .

(طعنين ٣٤٠٤ و ٣٤١٨ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٩٣/١/٣٠)

الفصل الثاني - المعاملة القانونية للاستثمار

ولا - بنوك الاستثمار ، مدى مشروعية الترخيص لها
بالقيام بعمليات ارتهان الممتلكات التجارية

قاعدة رقم (١٤٢)

المبدأ :

القانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٠ بشأن بيع الممتلكات التجارية ورهنها -
القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٤ بنظام استثمار المال العربي والأجنبي
والمناطق الحرة وتعديلاته - سحح المشرع لبنوك الاستثمار وبنوك الأعمال
التي يقتصر نشاطها على العمليات التي تتم بالممتلكات العر ان تقوم بالعمليات
الحرة ان تقوم بالعمليات التمويلية الاستثمارية سواء تطلعت بمشروعات في
المناطق الحرة او بمشروعات محلية او مشتركة او اجنبية داخل جمهورية
مصر العربية - اجاز المشرع لهذه البنوك القيام بتمويل عمليات تجارة مصر
الخارجية - استثنى المشرع نشاط هذه البنوك من الخضوع لاحكام القوانين
والوائح والقرارات المنظمة للرقابة على عمليات النقد - هناك ارتباط وثيق
بين عمليات منح التسهيلات الائتمانية التي يقوم بها البنك وبين الضمانات
التي يطالب بها - خلو القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٤ من النص الصريح على
حق تلك البنوك في قبول الضمانات لا يعنى حظر قبولها - اساس
ذلك : ان قبول الضمانات من مقتضيات نشاط تلك البنوك في المجال
العرفي - القول بغير ذلك يجعل دعوة الشارع لهذه البنوك للاسهام في
تمويل المشروعات الاقتصادية في البلاد بلا طائل طلبا ان من شأنها تعريض
تلك البنوك لمخاطر جسيمة قد تودي باموالها وهو ما يتعارض مع اهداف
القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٤ التي ترمي الى تشجيع رؤوس الاموال الاجنبية
المساهمة في اعادة بناء الاقتصاد المصري تحقيقا لاهداف الدولة وخطتها

القومية - لم يفرق الشرع بين البنوك المصرية والأجنبية في صدد الترخيص
بإرتهاق الحال التجارية - صدور ترخيص من وزير التجارة لبنوك
الاستثمار ببيع الحال التجارية ودهنها جاز قانونا - لا يجوز لجهة الإدارة
إلغاء هذا الترخيص إلا إذا تحققت الأسباب البررة له وكانت مستمدة من
أصول ثابتة بالأوراق .

الحكمة :

ومن حيث أن مناط انضام في الطعن المضمومين للشار إليهما يتعلق
بنسبة مشروعية الترخيص للبنوك الأجنبية التي يقتصر نشاطها على
العمليات التي تتم بالعملة الحرة ، وفقا للمادة ٣ بند ٥ من نظام استثمار
المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة
١٩٧٤م بالقيام بعمليات ارجاء الحال التجارية طبقا لأحكام القانون رقم ١١
لسنة ١٩٤٥ الخاص ببيع للحال التجارية ودهنها ، وبالرجوع الى نصوص
القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه وتعديلاته تبين أنه نص في المادة
الثانية من مواد الاصدار على أن « تطبق أحكام القوانين والنواحي المعمول
بها في كل ما لم يرد فيه نص خاص في القانون المرافق » ونصت المادة ٣
من القانون المرافق على أن « يكون استثمار المال العربي والأجنبي في
جمهورية مصر العربية لتحقيق أهداف للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في
إطار السياسة العامة للدولة وخطتها القومية على أن يكون ذلك في
المشروعات التي تتطلب خبرات علمية في مجالات التطوير الحديثة أو تحتاج
إلى رؤوس أموال أجنبية وفي نطاق القوائم التي تعدها الهيئة ويعتمدها
مجلس الوزراء وذلك في المجالات الآتية ٥٠٠٠٠٠ بنوك الاستثمار وبنوك
الاعمال وشركات إعادة التأمين التي يقتصر نشاطها على العمليات التي تتم
بالعملة الحرة ، ولها أن تقوم بالعمليات التمويلية الاستثمارية بنفسها
سواء تعلقت بمشروعات في المناطق الحرة أو بمشروعات محلية أو مشتركة

أو أجنبية مقامة داخل جمهورية مصر العربية ، وكذلك لها أن تقوم بتحويل
عمليات تجارة مصر الخارجية . كما نص في المادة ١٣ على أنه « مع
مراعاة حكم البند (٦) من المادة الثالثة تستثنى بنوك الاستثمار وبنوك
الأعمال وشركات إعادة التأمين المشار إليها في البند (٥) من المادة
الثالثة من هذا القانون من أحكام القوانين واللوائح والقرارات المنظمة
للمراقبة على عمليات النقد . ومفاد ذلك أن لبنوك الاستثمار وبنوك الأعمال
التي يقتصر نشاطها على انصليات التي تتم بالعملة الحرة ، والمنشأة
وفقا للمادة ٣ بند ٥ من القانون المشار إليه ، القيام بالعمليات التمويلية
الاستثمارية سواء تعلقت بمشروعات في المناطق الحرة أو بمشروعات
محلية أو مشتركة أو أجنبية مقامة داخل جمهورية مصر العربية كما أن لها
أن تقوم بتحويل عمليات تجارة مصر الخارجية ، ونشاطها في هذا المجال
مستثنى بحكم القانون من أحكام القوانين واللوائح والقرارات المنظمة
للمراقبة على عمليات النقد . وأما كما تخضع لأحكام هذا القانون تخضع
أيضا لغيره من أحكام القوانين واللوائح المعمول بها وذلك في كل ما لم
يرد فيه نص خاص في القانون المذكور وبالنظر إلى أن ثمة تلازما وارتباطا
وثيقا بين عمليات منح التسهيلات الائتمانية التي يقوم بها البنك وبين
الضمانات التي يطالب بها لكافة حقوقه قبل المشروعات المستفيدة من هذه
التسهيلات فلم يكن خطأ القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ من النص الصريح
على حق تلك البنوك ، قول تلك الضمانات دليلا على خطأ قبوله لها
وذلك باعتبارها من مقتضيات نشاطها في المجال المصرفي والذي لا تقوم له
قائمة بدورها - والقول بغير ذلك يجعل دعوة الشارع لهذه البنوك
للاسهام في تمويل المشروعات الاقتصادية في البلاد بلا طائل من وراءها .
طالما أن من شأنها تمريض تلك البنوك لمخاطر جسيمة قد تودي بأموالها
وهو الأمر الذي يتعارض تماما مع أهداف القانون رقم ٤٣/ ١٩٧٤ وقوامها

تجميع رؤوس الأموال الأجنبية للمساهمة في إعادة بناء الاقتصاد المصرى تحقيقاً لأهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى إطار السياسة العامة للدولة وخطتها القومية . ويبين من أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٠ الخاص ببيع المحال التجارية ورهنها - أنه نص فى المادة ٨ على أنه « يجوز بالشروط المقررة فى هذا القانون رهن المحال التجارية » . ونص المادة ٩ على أن « رهن المحل التجارى يجوز أن يشمل ما يأتى : العنوان والاسم التجارى والحق فى الاجازة والاتصال بالملاء والسمة التجارية ٠٠٠٠ ونص فى المادة ١٠ أنه « لا يجوز أن يرهن لدى غير البنوك وبيوت التسليف الذى يرخص لها بذلك (وزير التجارة والصناعة) بالشروط التى يحددها بقرار يصدره . ونص فى المادة (١١) على أن ثبت الرهن بمقد رسمى أو بمقد عرفى مقرون بالتصديق على توقيعات أو اختتام المتعاقدين ٠٠٠ ونص فى المادة ١٤ على أنه عند عدم الوفاء يباقى الثمن أو بالدين فى تاريخ استحقاقه ولو كان بمقد عرفى يجوز للبائع أو الدائن المرتهن بعد ثمانية أيام من تاريخ التنبه على مدينه والحائز المحل التجارى بالوفاء تنبها وسجاً أن يقدم غريضة لقاضى الأمور المستعجلة فى المحكمة التى يوجد بدائرهما المحل بطلب الاذن بان يباع بالمزاد العلنى مقومات المحل التجارى كلها أو بعضها التى يتداولها امتياز البائع أو الراهن ٠٠٠ وواضح من هذه النصوص وغيرها مما ورد فى القانون انها لم تفرق بين البنوك المصرية والبنوك الأجنبية فى صد الترخيص بارتها المحال التجارية كما لم تتضمن لأئحته التنفيذية الشروط التى أشارت اليها المادة (١٠) والتي يحددها الوزير المختص بقراره الذى يصدره بمنح الترخيص . ومؤدى ذلك كله أن الترخيص الذى يصدره وزير التجارة لينوك الاستثمار وبنوك الأعمال المنشأة وفقاً لأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بالتقيام بعمليات ارتها المحال التجارية يعد

مريضها قانونيا سليما متى صدر طبقا للإجراءات والأوضاع المنصوص عليها في القانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٠ الخاص ببيع المحال التجارية وورثتها على هذا النحو لا يجوز للجهة الادارية المختصة اصدار قرار بالغائه الا اذا تحققت الأسباب المبررة لذلك وكانت هذه الأسباب مستمدة من وقائع صحيحة لها أصل ثابت بالأوراق .

ومن حيث أنه في ضوء ما تقدم وفي صدد هذه المنازعة - في حدود الشك المستعجل منها موضوع الطعنين المائلين - فإنه يلزم لوقف تنفيذ أى قرار اداري توافر ركني الجدية والاستعمال ، وعن ركن الجدية ، فالبادي من الأوراق أن مجلس ادارة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة سبق أن وافق بتاريخ ٢٥/١٢/١٩٧٤ على فتح فرع لبنك أبو ظبي الوطني (المطنون ضده في الطعن رقم ٣٤٠١ لسنة ٣١ ق عليا) في جمهورية مصر العربية للتعامل بالنقد الأجنبي الحر استنادا الى البند (٥) من المادة (٣) من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه كما وافق بتاريخ ١٥/١١/١٩٧٤ على فتح فرع لبنك لويديز لبترفاشيوئال (الطاعن في الطعن رقم ٣١٦ لسنة ٣٦ ق عليا) لياشر نشاطه في نظام أحكام القانون سالف الذكر ، وبذلك على طلب هذين البنكين للترخيص لهما بارتحاق المحال التجارية كضمان لما يمنحانه من قروض وهيلفات ويمهه موافقة البنك المركزي المصري على ذلك فقد صدر قرار وزير التجارة رقم ٧٠٦/١٩٧٨ بالترخيص لفرع البنك الأول بالقيام بعمليات ارتحاق المحال التجارية والصناعية طبقا لأحكام والشروط الواردة بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٠ الخاص ببيع المحال التجارية وورثتها ، كما صدر قرار مماثل بالتفويض برقم ٩٦ لسنة ١٩٧٨ لصالح فرع البنك الثاني - ثم بدأت وزارتي الاقتصاد والتموين - في بحث مشروعية الترخيص لقروع البنوك الأجنبية التي تعامل بالنقد الأجنبي فقط بعمليات ارتحاق المحال التجارية

وذلك في ضوء ما لاحظته جهة الادارة من صعوبات تتعلق بكيفية حصول هذه البنوك على حصيلة بيع الرهونات من النقد المصرى على الرغم من أنه غير مخصص لها أصلاً بالتعامل في العملة المصرية ، واستناداً الى فتوى صادرة من ادارة الفتوى لوزارة المالية والتجارة والتموين ذهبت الى أن حصيلة بيع المحال التجارية بالمزاد والتي تكون بالعملة المصرية تحول الى الدائن المرتهن في حدود دينه وبالتالي يتعين أن يكون ممنوحاً لهذا الدائن بالتعامل في النقد المصرى وأن الترخيص لرفع البنك الذى يتعامل فقط بالعملة الأجنبية بالقيام بعمليات ارتهان المحال التجارية يؤدي اما الى عدم امكانية بيع المحل التجارى الضامن للدين أو الى الحصول على الضمانة المصرية بالمخالفة للقانون مما يقتضى إلغاء الترخيص الصادر لرفع البنك الأجنبى فيما يتعلق بعمليات ارتهان المحال التجارية والصناعية طبقاً للقانون رقم ١١/١٩٤٠ — ازاء ذلك — فقد صدر بتاريخ ١١/٣٠/١٩٨٤ القرار الوزارى رقم ٩٧٣ لسنة ١٩٨٤ بالتعويض — المطعون فيه — بإلغاء القرارات الوزارية التى صدرت بشأن الترخيص للمصارف التى تراول نشاطها بالنقد الأجنبى فقط بالقيام بعمليات ارتهان المحال التجارية والصناعية طبقاً للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٠ الخاص ببيع المحال التجارية ورهنها ، وقضن قرار الالغاء الترخيص السابق صدوره لبنك أبو ظبى الوطنى بموجب القرار رقم ٧٠٦ لسنة ١٩٧٨ وكذلك الترخيص الصادر لبنك لويديز ايتراشيونال بمقتضى القرار رقم ٩٦ لسنة ١٩٧٨ ، ومتى كان ذلك هو المستظهر من الأوراق فان إلغاء هذه التراخيص على هذه الصورة الجماعية دون أن يجد جديد ينسب الى هذه البنوك وقائع محددة أو أموراً واقعية معينة تبرر إلغاء التراخيص الصادر لها بارتهان المحال التجارية وفقاً للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٠ واكتفاء بملاحظات الجهة الادارية تحقق صعوبات عملية أو تصوراته تقدم على اقتراحات نظرية كان بالوسع توقعها

عند دراسته الطلبات المقدمة من هذه البنوك للترخيص لها بإرتهاض المحال
 فتجارية لأمر يخالف - بحسب الظاهر - أحكام القانون ، إذ يعنى
 مشروعية قرار إلغاء الترخيص المطمون فيه أن يكون قائما على أسباب
 صحيحة مستمدة من وقائع لها أصل ثابت بالأوراق ، وما ذكرته الجهة
 الإدارية تبرروا إقرارها عن الصعوبة العملية من عدم إمكان حصول
 البنك (الدائن المرتهن) انذى يتعامل بالنقد الأجنبى فقط على حصة يبع
 المحل التجارى المرتهن بالمراد العلنى وهى حتما بالعملة المصرية ، أمر ينبت
 الصلة بالترخيص له بعمليات إرتهاض المحال التجارية إذ يمكن أن تتحقق
 هذه الصعوبة فى كل حالة يطالب فيها البنك مدينه بحقوقه لديه وتختلف
 المدين عن الوفاء فى الميعاد ، فيتم التنفيذ فى هذه الحالة جبرا عن المدين
 بحكم قضائى ويكون للبنك الدائن استيفاء حقوقه من حصة البيع إما
 بالأولوية على غيره من المدينين إذ كان دينه مضمونا بضمان أو يشارك
 هؤلاء فى النظام العام للذائنين ويقسمنه الغرماء إن لم يكن لديه أى
 ضمان - وفى الحالتين تقل الصعوبة المشار إليها قائمة فلا يذللها إلغاء
 الترخيص الصادر للبنك بإرتهاض المحال التجارية طبقا للقانون رقم ١١
 لسنة ١٩٤٠ ، كذلك فإن ما قيل من اتساع نطاق التعامل فى السوق
 السوداء خارج الجهاز المصرفى وسيطرة البنوك الأجنبية على المشروعات
 الاقتصادية فى البلاد فى حالة التنفيذ الجبرى على المحل التجارى المرتهن
 للبنك الأجنبى بإرتهاضه ، لا أساس له من القانون ، ذلك أن القرار الذى
 صدر للبنك بهذا الترخيص لا ينتج عنه بذاته مثل هذه النتائج فهناك
 القانون رقم ٤٣/١٩٧٤ المشار إليه الذى صرح لبنوك الاستثمار وبنوك

للأعمال المنشأة وفقا لأحكامه بالتعامل بالعملات الحرة فقط في المجالات التي حددها ، والمدین لها ملزم بالوفاء بذات العملة عند حلول ميعاد السداد فيكون سبيله الى الوفاء بدینه ان لم يكن لديه موارد ذاتية كافية من ذات العملة اللجوء الى السوق السوداء للعملة الحرة وخارج نطاق الجهاز المصرفي الرسمي ولو لم يكن ثمة تنفيذ جبري على محلة التجارى المرتهن لدى البنك الدائن — أما عن سيطرة هذه البنوك على المشروعات الاقتصادية في البلاد كنتيجة للترخيص لها بارتھان المحال التجارية ، فضلا عن خلو الأوراق مما يصمها بذلك في هذه المنازعة بالنات ، فان الأمر في ذلك لا يكون قد تعلق بالترخيص الممنوح لها بارتھان المحال التجارية طبقا للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٠ وانما يكون متعلقا بالنظام القانوني بنوك الاستثمار والأعمال المنشأة وفقا للقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والذي يسمح بنشاط هذه البنوك وما يترتب عليه من آثار وهي أمر آخر يخرج عن مجال هذه المنازعة فاذا ما ذهبت الى ما تقدم أن القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ لم يحظر ائترخيص للبنوك الأجنبية المنشأة وفقا لأحكامه بالقيام بعمليات ارتھان المحال التجارية على ما سلف بيانه ، وأن القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل بالنقد الأجنبي قد خلا من هذا الحظر ولم يفرق القانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٠ الخاص ببيع المحال التجارية ورهنها بين البنوك المصرية والبنوك الأجنبية في صدد مزج التراخيص بارتھان المحال التجارية ، فان القرار المطعون فيه والحالة هذه يبدو بحسب الظاهر مخالفا للقانون فيتحقق ركن الأسباب الجدية في طلب وقف تنفيذه كما يتحقق أيضا ركن الاستعجال بالنظر الى خطورة النتائج المترتبة على

الاستمرار في تنفيذه فيما لو فرض وقضى بالنائه ، وعلى ذلك يتعين الحكم بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه من مثل البنكين المذكورين ولما كان الحكم المطعون فيه بمقتضى الطعن رقم ٣٤٠١ لسنة ٣١ القضائية قد ساير هذا النظر فقضى بوقف تنفيذ هذا القرار بينما قضى الحكم المطعون فيه بالطعن رقم ٣١٦ لسنة ٣٢ القضائية بغير ذلك ، فان الحكم الأول يكون قد صادف صحيح النظر في تطبيق حكم القانون بينما يكون الثاني قد أخطأ في تطبيقه وتأويله مما يستوجب رفض الطعن رقم ٣٤٠١ لسنة ٣١ القضائية والزام الجهة الادارية الطاعنة بمصروفاته ، والناء بالحكم المطعون فيه بمقتضى الطعن ٣١٦ لسنة ٣٢ القضائية والقضاء بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه والزام الجهة الادارية بالمصروفات عن درجتى التقاضى .

(طعن ٣٤٠١ لسنة ٣١ ق و ٣١٦ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٠/٣١/١٩٨٧)

ثانيا - مدى خضوع المشروع الاستثمارى للتسعير الجبرى

قاعدة رقم (١٤٤)

المبدأ :

الرسوم بقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٠ بشأن التسعير الجبرى وتعديد الأرباح وقرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧٥ بتنظيم وزارة التموين والقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٤ فى شأن استثمار المال العبرى والأجنبى والمناطق الحرة معدا بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٧ - القوانين والقرارات الصادرة فى شأن التسعير الجبرى تضمنت قواعد عامة مجردة للتسعير الجبرى وتعديد اسعار السلع الغذائية المختلفة مطبقة كانت أم مستوردة - هذه القواعد تطبق على كافة الأفراد والنشآت والشركات العاملة فى مجال انتاج وتوزيع السلع ولا يجوز التحلل منها أو الاستثناء من احكامها الا بنص خاص فى القوانين المشار إليها أو بتعديل تشريعى يصدر بذات الإدارة التى صدرت بها .

الحكمة :

ومن حيث أن المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بالتسعير الجبرى وتحديد الأرباح نص فى المادة (١) منه على أن يكون فى كل محافظة وفى كل عاصمة مديرية لجنة برئاسة المحافظ أو المدير أو من يقوم مقامه تسمى « لجنة التسعير » وتؤلف هذه اللجان بقرار من وزير التجارة والصناعة بالاتفاق مع وزير الداخلية . وتنص المادة (٢) منه على أن تقوم اللجنة بتعيين أقصى الأسعار للأصناف الغذائية والمواد المبينة بالجدول الملحق بهذا المرسوم بقانون ، ولوزير التجارة والصناعة قرار يصدره تعديل هذا الجدول بالحذف أو بالاضافة ، كما نصت المادة (٤) على أنه يجوز لوزير التجارة والصناعة أن يعين بقراره الحد الأقصى للربح الذى يرخص به لأصحاب المصانع والمستوردين وتجار الجملة ونصف الجملة والتجزئة وذلك بالنسبة الى اية سلعة تمنع محليا

(٢ - ٣٣ ج ٢)

أو تستورد من الخارج إذا دأى انها تباع بأرباح تجاوز الحد المألوف ،
وقد صدر القرار الجمهورى رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧٥ بتنظيم وزارة التموين
ونص فى المادة الأولى منه على أن تهدف وزارة التموين الى توفير
احتياجات الجماهير من السلع الغذائية فى نطاق الخطة الاقتصادية للدولة
سواء عن طريق الاستيراد أو الانتاج المحلى والاشراف على تداولها
وتسميرها والرقابة على عدالة التوزيع . . . وتبأشر الوزارة مسئوليتها
بالتعاون مع أجهزة الدولة على النحو التالى : أولاً . . . ثانياً . . .
ثالثاً : توفير احتياجات السلع الغذائية بجميع أنواعها من الانتاج المحلى أو
عن طريق الاستيراد ، ولها فى سبيل ذلك : تحديد أسعار السلع الغذائية
الأساسية المنتجة محلياً أو المستوردة مع العمل على موازنة هذه الأسعار .
وبعد نصت المادة الرابعة من ذات القرار على أن يعتبر وزير التموين
الوزير المختص فى ممارسة السلطات المنصوص عليها فى المرسوم بقانون
رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ والرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المشار اليها
فى كل ما يتعلق بالسلع الغذائية سواء المستوردة أو من الانتاج المحلى
الزراعى أو الصناعى .

ومن حيث أنه يبين من استقراء هذه النصوص وغيرها من المواد التى
تضمنتها أحكام القوانين والقرارات الصادرة فى شأن التسمير الجبرى انها
قد تضمنت قواعد تنظيمية عامة مجردة للتسمير الجبرى وتحديد أسعار
السلع الغذائية المختلفة محبة كانت أم مستوردة تنطبق على كافة الأفراد
والمنشآت والشركات العاملة فى هذا المجال طالما كانت تتعامل فى مجال
انتاج وتوزيع هذه السلع ، وهى قواعد قانونية لا يجوز التحلل منها أو
الاستثناء عن تطبيق أحكامها إلا بتعديل تشريعى يصدر بذات الاداة
القانونية التى صدرت بها أحكام هذا النظام الذى ينطبق على الكافة
دون تمييز .

(لعنان رقبا ١٣٣١ و ١٣٣٥ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٨٦/٢/١)

قاعدة رقم (١٤٥)

المبدأ :

القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٤ تضمن تنظيمًا قانونيًا خاصًا بشأن نظام الاستثمار وحدد على سبيل الحصر الزايا والضمانات والإعفاءات التي يتمتع بها المشروعات والعاملون فيها المخطبون بحكامه - الأصل هو خضوع المشروعات المخطبة بأحكام القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٤ لكافة أحكام النظام القانوني المصري - الإعفاء من بعض القوانين هو استثناء بالقدر والحدود الواردة على سبيل الحصر في صلب القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٤ وتعديلاته - الإعفاءات الواردة بالقانون المذكور لم تتضمن الإعفاء من الخضوع لنظام التسعير الجبري - مؤدى ذلك : - خضوع مشروعات الاستثمار لقوانين التسعير الجبري - أساس ذلك : - أن قانون التسعير الجبري قانون إقليمي يسرى بصريح النص على كافة السلع والمنتجات الزراعية والصناعية والحطية أو المستوردة التي يتم تداولها في جمهورية مصر العربية - هذا القانون يمثل قاعدة عامة يؤخذ بها على عمومها ما لم يرد نص خاص يقيد بها - لا يغير من هذا النظر صدور قرار من رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار بعدم خضوع المشروعات المخطبة بالقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٤ لنظام التسعير الجبري - أساس ذلك : - أن تقرير مثل هذا الإعفاء لا يكون إلا بنص قانوني خاص وصريح بنفس الأداة التشريعية لقوانين التسعير الجبري وهو ما لا تملكه الهيئة المذكورة .

الحكمة :

ومن حيث أن المادة ٦ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ في شأن استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة المعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ نصت على أن تتمتع المشروعات المقبولة في جمهورية مصر العربية وفقًا لأحكام هذا القانون وأيا كانت جنسية مالكها أو محل إقامتهم بالضمانات والمزايا المنصوص عليها في هذا القانون ، كما تمتع

المشروعات التى تنشأ بأموال مصرية مملوكة لمصريين فى أحد المجالات
النصوص عليها فى المادة ٣ من هذا القانون بالزاي والاعفاءات الواردة
فى المواد ٩ و ١٤ و ١٥ و ١٦ و ١٧ و ١٨ منه وذلك بشرط موافقة الهيئة
طبقا للقواعد وبالإجراءات المنصوص عليها فيه . وتنص المادة ٧ منه على
أنه لا يجوز تأميم المشروعات أو مصادرتها ، ولا يجوز حجز على أموال
هذه المشروعات أو تجميدها أو مصادرتها أو فرض الحراسة عليها من غير
الطريق القضائى . وتنص المادة ٨ على جواز حل منازعات الاستثمار
المتعلقة بتطبيق أحكام هذا القانون بالطريقة التى يتم الاتفاق عليها مع
المستثمر أو بطريق التحكيم ، وتنص المادة ٩ على اعتبار شركات
الاستثمار من شركات القطاع الخاص أيا ما كانت الطبيعة القانونية للأموال
الوطنية المساهمة فيه ولا تسرى عليها التشريعات واللوائح والتنظيمات
الخاصة بالقطاع العام والعاملين فيه . وتعنى المادة ١٠ هذه الشركات من
الخضوع لأحكام القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٧٣ فى شأن انتخاب العمال
فى مجالس الإدارة . وتقتضى المادة ١١ باستثناء العاملين بهذه المشروعات
من القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٨ والمادة ٢١ من قانون العمل ومن أحكام
القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦١ . وتستثنى المادة ١٤ هذه المشروعات من
بعض أحكام تنظيم التعامل بالنقد الأجنبى . كما تستثنى المادة ١٥ تلك
المشروعات من بعض القواعد المنظمة للاستيراد والتصدير . وتقرر المواد
١٦ و ١٧ و ١٨ إعفاءات ضريبية لتلك المشروعات وأرباحها لمدة معينة .
وتنص المادة ١٩ على عدم خضوع مباني الاسكان الإدارى وفوق
التوسط المنشأة وفقا لأحكام هذا القانون لنظام تحديد القيمة الإيجارية
النصوص عليه فى القوانين الخاصة بإيجارات الاماكن . وتنظم المادة
٢١ حق صاحب الشأن فى إعادة تصدير المال المستثمر الى الخارج أو
التصرف فيه . كما نصت المادة ٢٢ على القواعد الخاصة بتحويل عائد

المسال المستثمر الى الخارج • يبين من كل ذلك أن القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ تضمن تنظيمًا قانونيًا خاصًا بشأن الاستثمار حدد على سبيل الحصر المزايا والضمانات التي يتمتع بها المشروع الذي يستفيد من أحكامه والعاملين فيه وله تبسط هذه الاعفاءات الى الاعضاء من كافة أحكام القوانين التي لم يتضمنها ومنها نظام التسمير الجبرى • فالمرجع لم يقرر خروج هذه المشروعات من انجال الاقليمى لكافة أحكام النظام القانونى المصرى • بل العكس هو الصحيح اذ الاصل خضوعها والاستثناء الاعفاء من بعض أحكام القانون المصرى التى وردت على سبيل الحصر فى صلب القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ وتعديلاته وحدها • فقانون التسمير الجبرى قانون اقليمى يسرى بصريح النص على كافة السلع والمنتجات الزراعية والصناعية محلية أو مستوردة التى يتم تداولها فى جمهورية مصر العربية ، والقاعدة أن العام يؤخذ على عمومته ما لم يرد نص خاص يقيد • وهو الأمر انذى خلا منه النظام القانونى الخاص بالاستثمار والمناطق الحرة اذ لم يتضمن أى اعفاء من انطباق القانون المذكور عليه • ولا يغير من هذا النظر أن يصدر مجلس ادارة الهيئة العامة للاستثمار قرارا بعدم خضوع المشاريع الخاضعة للقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه لنظام التسمير الجبرى ، ذلك لأن تقرير مثل هذا الاعفاء لا يمكن أن يتم الا بنص قانونى خاص صريح بعدم سرمان قانون التسمير الجبرى على تلك المشروعات وخدماتها ، ولا تكفى فى تقريره اداة أدنى لا تخرج عن كونها مجرد قرار أو توصية ، لا يجوز أن تسفل نفاذ حكم تشريعى قائم كما أن الجهة التى قررت لا تملك التشريع أصلا • واذا كان النظام القانونى الخاص بالاستثمار فى مصر لا يسند مصادره وأحكامه من القوانين والتشريعات الداخلية الصادرة فى شأن الاستثمار فقط وانما يجد مصادره أيضا فيما تكون جمهورية مصر العربية قد أبرمته مع بعض الدول من معاهدات

يشأن تشجيع وحماية الاستثمار في نطاق مجال سرمان كل من هذه الاتفاقيات فقط . فانه يبين من نصوص بعض هذه المعاهدات التي تقدمت بها الهيئة العامة للاستثمار أو شركة مصر للمياه الغازية وحفظ الأغذية أنها لم تتضمن سوى أحكام عامة تتعلق بعدم جواز المصادرة دون تعويض عادل وحق رعايا هذه الدول الأجنبية في تحويل رؤوس الأموال وعائدات الاستثمار ، والقواعد التي تحكم سعر الصرف ، وضمان رعاية وحماية معينة لهذه المشروعات لا تخرج في أحكامها العامة أو التفصيلية عما هو منصوص عليه في القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه . وبذلك فان التنظيم القانوني الخاص بالتسعير الجبري يكون ساري المفعول على المشروعات والشركات المنشأة طبقا للقانون المذكور .

وبذلك يكون قرار وزير التموين باخضاع منتجات الشركات الطاعنة لنظام التسعير الجبري قائما بحسب ظاهر الأوراق على سند من صحيح حكم القانون فيتبنى ركن الجدية في طلب تنفيذه . واذ قضى الحكم للطعون فيه برفض هذا الصل فيكون قد أصاب وجه الحق ويكون الطعن عليه على غير سند من الواقع والقانون خليقا بالرفض مع الزام الطاعنين بالمصروفات .

(طعن ١٢٣١ و ١٢٣٥ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٨٦/٢/١)

ثالث الإعفاءات الجمركية

قاعدة رقم (١٤٦)

المبدأ :

سيارات الركوب التي تم استيرادها طبقا للمادة ٣٦ من القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٤ للمعدل بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٧ حتى تاريخ العمل بأحكام القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٢ بتطبيق الإعفاءات الجمركية تظل معفاة من الضرائب الجمركية ولا تستحق عليها أية ضرائب جمركية بعد العمل بهذا القانون - هذه الإعفاءات المذكورة تُلغى اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٢ المشار اليه - تستحق الضرائب الجمركية على السيارات التي يتم استيرادها بعد العمل بهذا القانون .

الضموى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة فاستعرضت نص المادة ٢٦ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه المعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ من أنه « مع مراعاة الأحكام التي تقرها القوانين واللوائح فى شأن منع تداون بعض البضائع أو المواد لا تخضع البضائع التى تصدر أو تستورد من وإلى المنطقة الحرة للإجراءات الجمركية العادية الخاصة بالواردات والصادرات ولا للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم ، وذلك فيما عدا ما هو منصوص عليه فى هذا القانون ، كما تعفى من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم جميع الادوات والمهمات والآلات ووسائل النقل الضرورية اللازمة للمنشآت المرخص بها فى هذه المنطقة » كما استعرضت نص المادة ٥ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ بتنظيم الإعفاءات الجمركية من أن « تعفى من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم الملحقة وبشرط الماينة : (١) ما تستورده المنشآت

المرخص لها بالعمل فى المناطق الحرة من الادوات والمهمات والآلات ووسائل النقل (فيما عدا سيارات الركوب والآلات) اللازمة لمزاولة نشاطها داخل المنطقة الحرة ، وذلك دون اخلال بالأحكام الأخرى المنصوص عليها فى المادتين ٣٦ و ٣٧ من نظام استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ « والمادة ١١ من ذات القانون التى تنص على أنه « مع عدم الاخلال بما نص عليه فى هذا القانون من أحكام خاصة تخضع للاعفاءات الجمركية للأحكام الآتية : (٤) لا تشمل عبارة وسائل النقل الواردة فى هذا القانون أو غيره من القوانين واللوائح المتعلقة بالاعفاءات الجمركية سيارات الركوب ولا تعفى من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم الا اذا نص عليها صراحة » كما تنص المادة ١٣ من القانون المذكور على أنه « مع عدم الاخلال بالاعفاءات الجمركية المقررة بموجب اتفاقيات مبرمة بين الحكومة والدول . . . يعمل بالأحكام المنظمة للاعفاءات الجمركية الواردة بهذا القانون ، ويلغى كل ما يخالف ذلك من اعفاءات جمركية وغيرها من الضرائب والرسوم الملحقه بها المنصوص عليها فى القوانين والقرارات الآتية : . . . القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٤ بإصدار نظام استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة » .

وتبينت الجمعية أن المشرع أغنى فى المادة ٣٦ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المصنوع بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٧ المشار اليه جميع الأدوات ووسائل النقل الضرورية للمنشآت المرخص بها فى جميع المناطق الحرة من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم متى كانت لازمة لنشاط هذه المشروعات ، ويسرى الاعفاء على سيارات الركوب باعتبارها تدرج فى مدلول وسائل النقل الواردة فى النص متى كانت لازمة لنشاط هذه المشروعات .

وقد فسر المشرع اضبارا من تاريخ العمل بأحكام القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ فى ٢٩/٧/١٩٨٣ هذا الاعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية صراحة على ما تسورده المنشآت المشار إليها من أدوات ومهمات وآلات ووسائل نقل لازمة لمزاولة نشاطها داخل المنطقة الحرة ، واستبعد من ذلك سيارات الركوب ، فنص صراحة فى المادة ١١ منه على أن عبارة وسائل النقل الواردة فى هذا القانون أو غيره من القوانين واللوائح المتعلقة بالاعفاءات الجمركية لا تشمل سيارات الركوب ، ولا تعفى من الضرائب الجمركية أو غيرها من الضرائب والرسوم الا اذا نص عليها صراحة . كما ألقى بمقتضى المادة ١٢ منه كل ما يخالف أحكامه من اعفاءات جمركية وغيرها من الضرائب والرسوم الملحقة بها ومنها تلك المنصوص عليها فى القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه . واذ لم تنص المادة ٣٦ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ على شمول وسائل النقل المقرر لها الاعفاء سيارات الركوب صراحة فيتعين اعتبارا من تاريخ العمل بأحكام القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه فى ٢٩/٧/١٩٨٣ خروج سيارات الركوب من نطاق هذا الاعفاء اعمالا للآثر المباشر للقانون المذكور . لذلك فإن سيارات الركوب التى قامت المشروعات المرخص بها فى المناطق الحرة باستيرادها حتى التاريخ المذكور تكون قد تمتعت بالاعفاء الذى كان مقررا فى مدلول المادة ٣٦ من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٧٤ معدلا بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٧ المشار اليه . واذ تمت الواقعة المنشئة للضريبة الجمركية وهى استيراد السيارات فى ظل القانون المقرر للاعفاء فىكون الاعفاء قد تم فعلا . ولا يترتب على تعديل القانون بعد ذلك بالغاء هذا الاعفاء من تاريخ اتمديد المودة الى استحقاق الرسوم الجمركية لعدم حدوث الواقعة المنشئة للضريبة بعد هذا التعديل . أما السيارات التى تم استيرادها بعد التاريخ المذكور فإن الواقعة المنشئة للضريبة تكون قد تمت بالنسبة لها فى

ظل النص الموجب لاستحقاق الضريبة بعد الغاء الاعفاء تستحق عليها
الضرائب الجمركية .

لذلك :

اتتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن سيارات
الركوب التي تم استيرادها طبقا للمادة ٣٦ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤
المعدل بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٧ حتى تاريخ العمل بأحكام القانون رقم
٩١ لسنة ١٩٨٣ بتنظيم الاعفاءات الجمركية تظل معفاة من الضرائب
الجمركية ، ولا تستحق عايها أية ضرائب جمركية بعد العمل بالقانون
المذكور .

الغاء الاعفاء المذكور اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ٩١ لسنة
١٩٨٣ المشار اليه ، وبذلك تستحق الضرائب الجمركية على السيارات
التي يتم استيرادها بعد العمل بهذا القانون .

ملف ٣٧/٢/٣١٩ - جلسة ١٩/٣/١٩٨٦)

قاعدة رقم (١٤٧)

البيان :

الشروعات المنشأة طبقا للقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٤ معلا داخل
الجمعات العمرانية طبقا للقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ تجمع بين الاعفاءين
القررين في القانون طبقا للمادة ١٦ من القانون الأول لسنة (٥) سنوات ثم
اشترط خروج نطاق الجمعات العمرانية طبقا للقانون الاستثمار ثم نقل كله
طبقا للمادة ٢٤ من القانون الثاني لسنة (١٠) سنوات - اما كان الشروع قد
او بضمه داخل الجمعات العمرانية طبقا للقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ فان
النشاط الذي لم ينقل بعد يتمتع بالاخطاف المقررة في المادة ١٦ من قانون
الاستثمار لسنة (٥) سنوات - اما النشاط الذي انتقل الى داخل مناطق

المجتمعات الجديدة فيستوفى وحده الاعفاء المقرر في المادة ١٦ من قانون الاستثمار للمدة الباقية من مدة الخمس سنوات المذكورة ثم يتمتع بالاعفاء المقرر في المادة ٢٤ من قانون المجتمعات العمرانية الجديدة .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع فاسترجت فتواها الصادرة بجلستها المعقودة في ٨٢/١١/١٧ اتى انتهت الى أن المشروعات الخاضعة لأحكام نظام استثمار المال العربى والأجنبى والتي سبق تمتعها بالاعفاء الضريبى طبقا للمادة ١٦ من قانون الاستثمار المشار اليه خلال الخمس سنوات التالية لبداية الاتاج أو مزاولة النشاط تستطيع التمتع بالاعفاءات عن نشاطها فى المناطق الخاضعة لأحكام قانون المجتمعات العمرانية المشار اليه لمدة عشر سنوات أخرى عن أرباحها من هذا النشاط دون غيره ولا يمنع من تمتعها بهذا الاعفاء سبق اعفاؤها طبقا لنصوص أخرى أو عن أنشطة أخرى وقد أقامت الجمعية هذا الرأى على ما تضمنته نص المادة ١٦ من القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ معدلا المشار اليه من اعفاء أرباح المشروعات المنشأة طبقا لهذا القانون من هذه الأرباح التجارية والصناعية وملحقاتها وتمفى ما توزعه من أرباح من الضريبة على إيرادات القيم المنقولة وملحقاتها دون الضريبة العامة على الإيراد وذلك كله لمدة خمس سنوات اعتبارا من أول سنة مالية قالية لبداية الاتاج أو مزاولة النشاط حسب الأحوال وذلك مع عدم الاخلال بأى اعفاءات ضريبية أفضل تقررت فى قانون آخر ، وكذلك ما تضمنه المادة ٢٤ من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ المشار اليه من اعفاء أرباح المشروعات والمنشآت التى تزاول نشاطها فى مناطق خاضعة لأحكام هذا القانون من انضريبة على الأرباح التجارية والصناعية وملحقاتها ، وتمفى الأرباح التى توزعها من الضريبة على إيرادات القيم المنقولة وملحقاتها وذلك لمدة عشر

سنوات اعتباراً من أول سنة مالية تالية لبداية الإنتاج أو مزاولة النشاط بحسب الأحوال وذلك مع عدم الإخلال بأى إعفاءات ضريبية أفضل مقررة فى قانون آخر أو بالإعفاءات الضريبية المقررة فى المادة ١٦ من قانون الاستثمار . ومفاد ذلك أن مناط التمتع بالإعفاءات الواردة فى المادة ٤٤ المذكورة مزاولة المشروعات والمنشآت نشاطها فى المناطق المحددة الخاضعة لأحكام القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ المذكورة وتكون مدة الإعفاء عشر سنوات محسوبة اعتباراً من أول سنة مالية تالية لبداية إنتاج هذه المشروعات أو مزاومتها النشاط ويقصد ببداية الإنتاج أو مزاولة النشاط فى مفهوم هذه المادة قيام المشروعات والمنشآت بممارسة نشاطها أو بدء إنتاجها فى المناطق الخاضعة لأحكام القانون المذكور حتى ولو كانت تمارس قبل انتقالها العمل بالمجتمعات العمرانية الجديدة نشاطاً فى جهة خارجها وكانت تتمتع بإعفاءات من هذه الأنشطة إلا أن الإعفاء طبقاً للمادة ٢٤ المذكورة لا يطبق سوى على الأرباح التى تتحقق لها من نشاطها فى هذه المناطق دون غيرها من المناطق الأخرى . فالمشروعات الخاضعة لأحكام نظام الاستثمار التى سبق تمتعها بالإعفاء الضريبى طبقاً للمادة ١٦ المشار إليها خلال الخمس سنوات التالية لبداية الإنتاج أو مزاولة النشاط تستطيع التمتع بالإعفاءات لمدة عشر سنوات أخرى تالية للخمس سنوات عن نشاطها فى المناطق الخاضعة لأحكام القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ وعن أرباحها عن هذا النشاط دون غيره ولا يمنع من تمتعها بهذا الإعفاء أن تكون قد سبق اغناؤها طبقاً لنصوص أخرى وعن أنشطة أخرى . ويؤكد هذا رأى صريح نص المادة ٢٤ من قانون المجتمعات العمرانية من عدم إخلال الإعفاءات الواردة بها بالإعفاءات المقررة فى المادة ١٦ من قانون الاستثمار وهو ما يقطع فى الجمع بينهما ، وبذلك فإن المشروع إذا كان بدأ نشاطه طبقاً لقانون الاستثمار خارج المناطق العمرانية الجديدة وتمتع

بالاعفاء لمدة ٥ سنوات طبقا للمادة ١٦ من القانون المذكور ثم اقتل بعد انقضاء هذه المدة الى المناطق العمرانية الجديدة فيتمتع بالاعفاءات المقررة في المادة ٢٤ من قانون المناطق العمرانية لمدة عشر سنوات . ويقتصر هذا الاعفاء على النشاط الذى يزاول داخل هذه المناطق فقط . أما اذا كان المشروع بدأ نشاطه طبقا لقانون الاستثمار خارج المناطق العمرانية ثم انتقل بالكامل الى المناطق العمرانية خلال مدة الاعفاء المقررة في المادة ١٦ من قانون الاستثمار فإن نشاطه الذى يزاوله فى المناطق المذكورة يستمر فى التمتع بالاعفاء المقرر فى المادة ١٦ المذكورة لباقي مدتها ، ثم يبدأ فى التمتع بالاعفاء المقرر فى المادة ٢٤ من قانون المجتمعات العمرانية لمدة ١٠ سنوات أخرى أما اذا نقل جزءا من النشاط فقط الى المجتمعات العمرانية فيستمر النشاط المقام خارجها فى التمتع بالاعفاء المقرر فى المادة ١١ من قانون الاستثمار حتى يستكمل مدة السنوات الخمس المقررة فيها ، أما النشاط الذى انتقل الى داخل المنطقة فيستكمل هذه المدة ثم يبدأ فى الاستفادة وحده من الاعفاء المقرر فى المادة ٢٤ من قانون المجتمعات العمرانية . أما اذا بدأ النشاط طبقا لقانون الاستثمار فى المجتمعات منذ البداية فيجمع بين الاعفاءين المقررين فى النصين طبقا للمادة ١٦ من قانون الاستثمار لمدة ٥ سنوات وطبقا للمادة ٢٤ من قانون المجتمعات العمرانية لمدة ١٠ سنوات أخرى هذا مع مراعاة أن كلا من الاعفاءين يقتصر على الضرائب الواردة على سبيل الحصر فى النص المقرر للاعفاء .

لذلك :

اتمى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن المشروعات المنشأة طبقا للقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ معدلا داخل المجتمعات العمرانية طبقا للقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ تجتمع بين الاعفاءين المقررين فى القانونين طبقا للمادة ١٦ من القانون الأول لمدة ٥ سنوات

ثم طبقا للمادة ٢٤ من القانون الثاني لمدة ١٠ سنوات • وإذا كان المشروع قد أنشئ خارج نطاق المجتمعات العمرانية طبقا لقانون الاستثمار ثم نقل كله أو بعضه داخل المجتمعات العمرانية طبقا للقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ فإن النشاط الذى لم ينقل بعد يتمتع بالاعفاء المقررة فى المادة ١٦ من قانون الاستثمار لمدة ٥ سنوات أما النشاط الذى انتقل الى داخل مناطق المجتمعات الجديدة فيستوفى وحده الاعفاء المقرر فى المادة ١٦ من قانون الاستثمار للمدة الباقية من مدة الخمس سنوات المذكورة ثم يتمتع بالاعفاء المقرر فى المادة ٢٤ من قانون المجتمعات العمرانية الجديدة •

(ملف ٣٧/٢/٣٢٥ — جلسة ١٩/٣/١٩٨٦)

القاعدة رقم (١٤٨)

البدا :

رؤوس الأموال الأجنبية فى المشروعات القائمة بنظام الاستثمار الداخلى طبقا لاحكام القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٤ بشأن استثمار المال المصرى والأجنبى تخضع لرسم الأيلولة على التركات المقررة بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ والضريبة على التركات المفروضة بالقانون ١٥٩ لسنة ١٩٥٢ •

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة فى ٢٥ من يونيه ١٩٨٦ فاستعرضت أحكام القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم أيلولة على التركات والقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٢ بفرض ضريبة على التركات ، وتبينت أنه ليس فيها ما يسمح بافراد رؤوس الأموال الأجنبية الموقعة فى المشروعات القائمة بنظام الاستثمار الداخلى طبقا للقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه معاملة خاصة بالنسبة الى رسم الأيلولة على التركات وضريبة التركات ،

كذلك ليس في تلك الأحكام ما يعنى رؤوس الأموال المذكورة من ذلك
الرسم أو تلك الضريبة ، ولا ما يحول دون خضوعها لهما طبقا للقواعد
والضوابط المنصوص عليه في القانونين المنظمين لهما .

ومن حيث أن المادة ١٦ من قانون استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق
الحرّة الصادر به القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والمعدل بالقانون رقم ٣٢
لسنة ١٩٧٧ في تحديدها للمزاي والاعفاءات الضريبية التي تتمتع بها
المشروعات القائمة بنظام الاستثمار الداخلي ، لم تدرج بين تلك المزايا
والاعفاءات أى إعفاء لرؤوس الأموال الأجنبية في تلك المشروعات من رسم
الايولة أو من ضريبة التركات ، وذلك على خلاف ما قرره ذات القانون
في مادته ٢٦ من إعفاء للأموال العربية والأجنبية المستثمرة بالمنطقة الحرّة
من ضريبة التركات ورسم الايولة ، الأمر الذي يستفاد منه حتما خضوع
رؤوس الأموال الأجنبية في مشروعات الاستثمار الداخلي للضريبة والرسم
المذكورين .

لذلك :

اتمى رأى الجمعية العمومية الى أن رؤوس الأموال الأجنبية في
المشروعات القائمة بنظام الاستثمار الداخلي طبقا لأحكام القانون رقم ٤٣
لسنة ١٩٧٤ ، تخضع لرسم الايولة على التركات المقرر بالقانون رقم ١٤٢
لسنة ١٩٤٤ وللضريبة على التركات المفروضة بالقانون رقم ١٥٩ لسنة

١٩٥٣ .

قاعدة رقم (١٤٩)

المبدأ :

المادة ٢٢ من قانون استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة الصادر بالقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٤ مدلا بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٧ - المشرع أعفى من رسم التبعة ورسوم التوثيق والشهر عقود تأسيس جميع المشروعات الاستثمارية وجميع العقود المرتبطة بها بما في ذلك عقود القرض والرهن وشراء العقارات وغيرها حتى تمام تنفيذ المشروع ومضى سنة كاملة على تشغيله - تقدير المشرع بتمام التنفيذ يفيد معنى التنفيذ الفعلي - نتيجة ذلك : التعلق الزمني للاعفاء المذكور يتحدد بتمام التنفيذ الفعلي للمشروع ومضى سنة كاملة على تشغيله - لا عبرة في هذا المجال بالتنفيذ المخطط في البرنامج الذي يقدمه أصحاب المشروع وتوافق عليه الهيئة العامة للاستثمار - أساس ذلك .

الفتوى :

إن هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة في ٢٥ من يولية - فتبينت أن المادة ٢٣ من قانون استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة الصادر به القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ - المعدل بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٧ تنص على أن يعفى من رسم التبعة ومن رسوم التوثيق والشهر عقود تأسيس جميع المشروعات أيما كان شكلها القانوني وكذلك جميع العقود المرتبطة بالمشروع بما في ذلك عقود القرض والرهن وشراء العقارات والآلات وعقود المعاونة وغيرها وذلك حتى تمام تنفيذ المشروع ومضى سنة كاملة على تشغيله ويسرى هذا الحكم على المشروعات القائمة في المناطق الحرة .

ومن حيث أن المشرع في الفقرة الأخيرة من المادة السابقة حدد النطاق الزمني للاعفاء من الرسوم الذي قرره للمشروعات - فإن يكون حتى تمام

تنفيذ المشروع ومضى سنة كاملة على تشغيله ، ويعتبر المشرع « بتمام التنفيذ » فى هذا المقام يفيد معنى التنفيذ الفعلى لا التنفيذ المخطط فى البرنامج الزمنى الذى يقدمه أصحاب المشروع وتوافق عليه الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ، ولو أراد المشرع ربط ذلك الاعفاء بموعد التنفيذ الوارد فى البرنامج الزمنى الموافق عليه لما أعوزه التصريح بالنص على ذلك ، واذ لم يفعل واستعمل عبارة « تمام التنفيذ » فانه يكون قاصدا اكمال التنفيذ الفعلى للمشروع .

ومن حيث أنه فضلا عن أن هذا التفسير يتفق مع سياق نص القانون المقرر للاعفاء وصياغته ، فان المفهوم أن البرنامج الزمنى للتنفيذ الذى عرضه أصحاب الشأن فى الطلبات التى يتقدمون بها الى الهيئة • لا يبدو أن يكون من قبل التوفع والاحتمال بما لا يصلح أساسا لبيان نطاق الاعفاء من الرسوم ، وهو نطاق يتطلب أن يقوم على التحديد • لا على التوقع والاحتمال .

ومن حيث أنه ولئن كذ من شأن ذلك أن يمتد زمن الاعفاء بتراخى زمن تنفيذ المشروع الا أن هذا مما لا خشية منه • اذ عندما يكون التراخى فى التنفيذ ناشئا عن تعطيل متعمد من جانب المشروع ذاته ، أو بما يشبه ذلك تملك الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة فى شأن المشروعات ما تراه مناسبا من اجراء طبقا للقانون فى ضوء ما تنص عليه المادة ٢٥ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه • من أن لمجلس ادارة هذه الهيئة ان يتخذ ما يراه لازما من القرارات لتحقيق الغرض الذى قامت من أجله الهيئة ، وما تنص عليه المادة ٢٤ من اللائحة التنفيذية لذلك القانون الصادر بقرار وزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادى رقم ٣٧٥ لسنة ١٩٧٧ من أنه فى حالة عدم التزام المشروعات بالشروط الموافقة عليها أو

(٢ - ٢٤)

خروجها عن الأهداف المحددة في المواقفات يعرض الأمر على مجلس إدارة الهيئة .

لذلك :

اتمى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المبرة فى الاعفاء من الرسوم المشار إليها هو تمام التنفيذ الفعلى لنشروع .

(ملف ٣٧/٢/٣٤٠ — جلسة ١٩٨٦/٦/٢٥)

قاعدة رقم (١٥٠)

البلد :

الاعفاء النصوص عليه فى المادة ٢٢ من القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٤ بنظام استثمار المال العربى والأجنبى المعدل بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٧ لا ينسحب على النشاط الاستثمارى وإنما ينسحب على الشركة التى تقوم به والتى تتمتع بمزايا قانون الاستثمار .

— عدم جواز استرداد الشركة الوطنية للأسكان للتقابات الهئية لرسوم الشهر والتوثيق التى قامت بسدادها لمصلحة الشهر العقارى عن عقود شراء أراضى مشروع اسكان النصرية واللك فيصل .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٨٦/٦/٢٥ فتبينت أن المشرع فى المادة ٢٣ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بنظام استثمار المال العربى والأجنبى المعدل بالقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٧ على أن المشروعات المشتركة التى تنشأ وفقاً لأحكام هذا القانون فى شكل شركات مساهمة أو ذات مسئولية محدودة يحدد فى عقد تأسيسها أسماء الأطراف المتعاقدة وشكلها القانونى واسمها وموضوع نشاطها ومدتها ورأس مالها ونسبة مشاركة

الأطراف الوطنية والعربية والأجنبية ووسائل الاكتاب فيها وحقوق والتزامات الشركاء وغير ذلك من أحكام ويتمين التصديق على توقيعات الشركاء على العقود بالنسبة لجميع المشروعات أيا كان شكلها القانوني وذلك مقابل رسم تصديق مقداره ربع فى المائة من قيمة رأسمال المشروع وذلك بعد أقصى مقداره ألف جنيه أو ما يعادله من النقد الأجنبى بحسب الأحوال ، سواء تم التصديق فى مصر أو لدى السلطات المصرية ، وتعفى من رسوم التمغه ومن رسوم التوثيق والشهر وعقود أى من هذه المشروعات وكذلك جميع العقود المرتبطة بالمشروع بما فى ذلك عقود القرض والرهن وشراء العقارات والآلات وعقود المقاولة وغيرها حتى تمام تنفيذ المشروع ومضى سنة كاملة على تشغيله ويسرى هذا الحكم على المشروعات القائمة فى المناطق الحرة .

ونصت المادة ٣٦ من اللائحة التنفيذية لقانون نظام استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة الصادر بقرار وزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادى رقم ٣٧٥ لسنة ١٩٧٧ على أنه « تؤدى جميع الشركات أيا كان شكلها القانونى بما فيها شركات الأموال عند تكوينها أو تأسيسها أو تعديلها رسما شاملا بواقع ربع فى المائة من قيمة رأس مال المشروع وبعد أقصى مقداره ألف جنيه أو ما يعادله من النقد الأجنبى بحسب الأحوال وذلك مقابل التصديق على توقيعات الشركاء مع اغفاء هذه العقود من رسوم الدمغة والتوثيق والشهر المقررة على تأسيس أو توثيق أو شهر هذه المشروعات وشهر عقود الشركات أيا كان نوعها بدون رسوم . وغنيا عدا هذا الرسم تعفى جميع العقود المرتبطة بالمشروعات الموافق عليها من الهية سواء كانت فرعية أو مشتركة أو فروع أجنبية بما فى ذلك عقود انقرض والرهن وشراء العقارات والآلات وعقود المقاولة وغيرها من العقود من رسم الدمغة ورسوم التوثيق والتصديق والشهر وذلك حتى تمام تنفيذ المشروع ومضى سنة كاملة على تشغيله » .

ومفاد ما تقدم أن المشرع قد نص صراحة على أن المشروعات التي تتمتع بالاعفاء هي المشروعات المشتركة التي تنشأ وفق أحكام القانون في شكل شركة مساهمة أو شركة ذات مسئولية محدودة ، أى أنه يتعين أن يكون هناك مشروع ، وأن يتخذ المشروع شكل الشركة ، بمعنى أن المشروع هو الشركة وليس النشاط التي تقوم به وعلى ذلك فالاعفاء المنصوص عليه في المادة ٢٣ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ لا ينسحب على النشاط الاستثماري وإنما ينسحب على الشركة التي تقوم به والتي تتمتع بمزايا قانون الاستثمار .

ومن حيث أن الشركة الوطنية للاسكان قد أسست ومضى أكثر من سنة على بدء تشغيلها ، وبالتالي فإن مشروع اسكان المنصورة والمالك فيصل لا يبدو أن يكون أحد أنشطة الشركة فلا يتمتع بالاعفاء المنصوص عليه في المادة ٢٣ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه .

لذلك :

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز استرداد الشركة الوطنية لاسكان النقابات المهنية لرسوم الشهر والتوثيق التي قامت بسدادها لمصلحة الشهر العقاري عن عقود شراء أراضى مشروع اسكان المنصورة والمالك فيصل .

(ملف ٣٢٦/٢/٢٧ — جلسة ١٩٨٦/٦/٢٥)

قاعدة رقم (١٥١)

البيان :

يعتبر مالا مستثمرا النقد الأجنبي الحر المستخدم سواء في تنفيذ احد المشروعات أو التوسع فيها — لا يجوز قصر وصف المشروع الذي يتمتع بالاعفاء المنصوص عليه بالمادة ١٦ من القانون ٤٢ لسنة ١٩٧٤ على حالة

المشروع الجديد وحده وإنما يسرى هذا الوصف على كل نشاط يمثل إضافة جديدة تعتبر في حكم المشروع ويوافق عليها مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة سواء كان نشاطاً جديداً أو توسعاً في نشاط قائم بالفعل عن طريق زيادة رأس المال الأصلي - سنوات الاعفاء الخمس تسرى إما من تاريخ إصدار الأسهم بمناسبة التأسيس أو بمناسبة إصدار أسهم جديدة بسبب زيادة رأس مال الشركة .

الفتوى :

وقد عرض الموضوع على الجمعية العمومية لتسمى القنوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٨٦ ، فاستعرضت القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بنظام استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة معدلاً بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ حيث تنص المادة (١) منه على أنه « يقصد بالمشروع فى تطبيق أحكام هذا القانون كل نشاط يدخل فى أى من المجالات المقررة فيه ويوافق عليه مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار العربى والأجنبى والمناطق الحرة » . وتنص المادة الثانية من هذا القانون على أنه « يعتبر مالا مستثمرا فى تطبيق أحكام هذا القانون » .

١ - النقد الأجنبى الحر المحول لجمهورية مصر العربية بالسعر ارسى عن طريق أحد البنوك المسجلة لدى البنك المركزى المصرى لاستخدامه فى تنفيذ أحد المشروعات أو التوسع فيها .

• • • • • وتنص المادة السادسة من ذات القانون على أنه « تتمتع المشروعات المقبولة فى جمهورية مصر العربية وفقاً لأحكام هذا القانون وأيا كانت جنسية مالكيها أو محال إقامتهم بالضمانات والمزايا المنصوص عليها فى هذا القانون » .

• • • • • وتنص المادة السادسة عشر من هذا القانون أيضاً على أنه « مع عدم الإخلال بأية إعفاءات ضريبية أفضل مقررة فى قانون

آخر تعفى أرباح المنشروعات من الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية وملحقاتها وتعفى الأرباح التي توزعها من الضريبة على إزادات التقييم المتغيرة وملحقاتها بحسب الأحوال ، ومن الضريبة الصامة على الإيراد بالنسبة للاوعية المغفاه من الضرائب النوعية طبقا لهذا النص وذلك كله لمدة خمس سنوات اعتبارا من أول سنة مالية لبداية الإنتاج أو مزاولة النشاط بحسب الأخوان ، ويسرى هذا الاعفاء ولذات المدة على عائد الأرباح التي يعاد استثمارها فى المشروع والاحتياطات الخاصة المكونة التي يحل بها حساب التوزيع بعد استخراج الأرباح الصافية والمخصصة لدعم مركز الشركة والأرباح المحتجزة المحققة عن فترة الاعفاء والتي يتم توزيعها بعد اقضاءها ، وتعفى الاسهم من رسم الدمغة النسبى السنوى لمدة خمس سنوات اعتبارا من التاريخ المحدد لاستحقاق الرسم لأول مرة كما استعرضت الجمعية العمومية القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ بإصدار قانون ضريبة الدمغة والذي ينص فى المادة (١) منه على أن « تخرض ضريبة دمغة على المحررات والمطبوعات والمعاملات والأشياء والوقائع وغيرها من الأوعية المنصوص عليها فى هذا القانون ، وتنص المادة (٨٣) من ذات القانون على أن « تستحق ضريبة سنوية على السندات أيا كانت جهة إصدارها وجميع الاسهم والحصص والأنسبة الصادرة من الشركات المصرحة سواء كانت مساهمة أو توصية بالاسهم ، أو ذات مسئولية محدودة وسواء مثلت تلك الاسهم والحصص الأنسبة والسندات فى صكوك أو لم تمثل ومواء سلمت الصكوك لأصحابها أم لم تسلم كما تنص المادة (٨٧) من هذا القانون على أن « تسنق الضريبة بالنسبة للشركات التي تؤسس أو تزيد رأسمالها بعد أول يناير بنسبة محددة باقية من السنة مع عدم حساب كمور الشهر .

ومن حيث أن مفاد ما تقدم فإن المشرع فى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤. المشار اليه — وطبقا لما انتهت اليه الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٢/٢١/١٩٨٣ — قد واجه حالة التوسع فى المشروعات القائمة والخاصة لنظام استثمار المال العربى والأجنبى ، اذ اعتبر مالا مستمرا النقد الأجنبى الحر المستخدم سواء فى تنفيذ أحد المشروعات أو التوسع فيها وهو بذلك فرق تنفيذ المشروع بالتوسع فيه ، ولما كانت المادة (١) من هذا القانون قد عرفت المشروع بأنه كل نشاط يدخل فى أى من المجالات المقررة فيه ، ومن ثم فإن كل ما يصدق عليه وصف المشروع يتمتع بالاعفاء الضريبى المنصوص عليه بالمادة (١٦) من هذا القانون ، ولا يجوز قصر هذا الوصف على حالة المشروع الجديد وحده وانما يسرى هذا الوصف على كل نشاط يمثل اضافة جديدة تعتبر فى حكم المشروع ويوافق عليها مجلس ادارة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة سواء كان نشاطا جديدا أو توسعا فى نشاط قائم بالفعل عن طريق زيادة رأس المال الأصلى .

وحيث أنه لا يغير من ذلك القول بأن النص المادة (١٦) سائفة الذكر قد جاء صريحا فى تقرير الاعفاء من الضرائب على الأرباح التجارية والصناعية والقيم المنقولة والإيراد العام فى حالة زيادة رأس المال فى حين قرر الاعفاء من ضريبة الدمغة النسبية على مرحلة واحدة واعتبارا من التاريخ المحدد لاستحقاق الرسم المقرر قانونا لأول مرة ، لا عبرة بهذا القول لأنه ليس المقصود بعبارة (استحقاق) الرسم المقرر قانونا لأول مرة « انه — أى الرسم — هو المقرر فقط على الاسهم الموجودة وقت تأسيس الشركة دون الاسهم الجديدة المصدرة بعد التأسيس لأن هذا التفسير يخص النص بلا سند يؤيده ذلك أن ضريبة الدمغة وفقا لنص المادتين (٨٣) ، (٨٧) هاتفتى الذكر تسرى على الاسهم الموجودة وقت تأسيس

الشركة وعلى الاسهم التى يزداد بها رأس مال الشركة ، حيث تقضى المادة (٨٧) المشار اليها باستحقاق الضريبة بالنسبة للشركات التى تؤسس أو يزيد رأسمالها بعد أول يناير بنسبة المدة الباقية من السنة ، وهو ما يجعل المقصود باستحقاق الرسم المستحق قانوناً لأول مرة كما ينسحب الى الاسهم المصدرة بمناسبة زيادة رأسمال الشركة ، أى أن سنوات الاعفاء الخمسة نمرى اما من تاريخ اصدار الاسهم بمناسبة التأسيس أو بمناسبة اصدار اسهم جديدة بسبب زيادة رأس مال الشركة . ومن ثم يمكن القول بأن ما ورد فى نهاية نص المادة ٩/١٦ سالفة الذكر فى مجال الاعفاء من رسم الدفعة النسبى يعتبر تطبيقاً لما ورد قبله فى مجال الاعفاء من ضرائب الأرباح التجارية والصناعية والقيم المنقولة والإيراد العام ، أى أن المشرع فى هذا النص قرر مبدأ الاعفاء من هذه الضرائب والرسوم سواء بالنسبة لرأس المال الأصلى أو بالنسبة الى زيادة رأس المال .

ومن حيث أنه بالبقاء على ما تقدم ولما كان الثابت أن الشركة المصرية الايرانية للمقاولات قد توسعت فى نشاطها بإصدارها أسهما جديدة ، وأن هذا النشاط يمثل زيادة فى رأسمالها ومن ثم فإن هذه الاسهم الجديدة تتمتع بالاعفاء من ضريبة الدفعة .

لذلك :

اتمنى رأى الجمعية العمومية لتسمى التقسوى والتشريع الى اعفاء الزيادة فى رأس مال الشركة المصرية الايرانية للمقاولات من ضريبة الدفعة التأسيسية المقررة بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ .

قاعدة رقم (١٥٢)

اللبس :

رسوم الشهر والتوثيق - عدم جواز استرداد الشركة الوطنية لاسكان النقابات المهنية لرسوم الشهر والتوثيق التي قامت بسدادها لمصلحة الشهر العقاري عن عقود شراء أراضي مشروع اسكان المنصورة والملك فيصل - المادة ٣ من القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بنظام استثمار المال العربي والأجنبي المعدل بالقانون ٢٢ لسنة ١٩٧٧ - المقصود بالشروع في حكمها هو الشركة وليس النشاط الذي تقوم به .

الفتوى :

استعرضت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ما جاء بمذكرة رئيس قطاع الشؤون القانونية بالهيئة العامة للاستثمار المؤرخة ١٩٨٧/٣/٢ المرفق بكتاب وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ٣٠٦٨ الى رئيس مجلس الدولة . واستعرضت فتواها الصادرة بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٨٦/٦/٢٥ ملف ٣٢٦/٢/٣٧ والتي انتهت - للاسباب الواردة بها - الى عدم جواز استرداد الشركة الوطنية لاسكان النقابات المهنية لرسوم الشهر والتوثيق التي قامت بسدادها لمصلحة الشهر العقاري عن عقود شراء أراضي مشروع اسكان المنصورة والملك فيصل ، كما استعرضت الجمعية العمومية نص المادة ٢٣ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بنظام استثمار المال العربي والأجنبي المعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ وتبين لها أن المقصود بالمشروع في هذا النص هو الشركة وليس النشاط الذي تقوم به وعلى ذلك فالاعفاء المشار اليه لا ينسحب على نشاط الاستثماري وانما ينسحب على الشركة التي تقوم به .

اتهمت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى تأييد فتولها الصادرة بجلسة ١٩٨٦/٦/٢٥ .

(ملف ٣٢٦/٢/٣٧ جلسة ١٩٨٨/١/١)

قائمة رقم (١٥٣)

المبدأ :

تتبع سيارات الركوب التي تم استيرادها طبقاً لأحكام قانون استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة قبل العمل بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ بتنظيم الإعفاءات الجمركية - ذلك طالما كان استعمال سيارات الركوب مقصوداً على الشروع .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع فاستعرضت ما سبق أن انتهت اليه بفتاها الصادرة بجلسة ١٩٨٦/٣/١٩ وتبينت أن المشرع في المادة ٣٦ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بشأن استثمار المال العربي والأجنبي المعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ اعفى جميع الادوات والآلات ووسائل النقل الضرورية للمنشآت المرخص بها في جميع المناطق الحرة من الضرائب والرسوم الجمركية متى كانت لازمة لنشاط هذه المشروعات ، ويسرى الاعفاء على سيارات الركوب باعتبارها تندرج في مدلول وسائل النقل الواردة في النص المشار اليه متى كانت لازمة لنشاط هذه المشروعات . وقد قصر المشرع اعتباراً من تاريخ العمل بأحكام القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ بتنظيم الاعفاءات الجمركية في ١٩٨٣/٧/٢٩ هذا الاعفاء انساق تقريره في قانون استثمار المال العربي والأجنبي على ما تستورده المنشآت المشار اليها من أدوات ومهمات وآلات ووسائل نقل لمزاولة أعمالها داخل المنطقة الحرة واستبعد من ذلك سيارات الركوب ، فنص صراحة في المادة ١١ منه على أن عبارة وسائل النقل الواردة في هذا القانون أو غيره من القوانين واللوائح المتعلقة بالاعفاءات الجمركية لا تشمل سيارات الركوب ، ولا تعفى من الضرائب الجمركية أو غيرها من الضرائب والرسوم الا اذا نص عليها صراحة . كما ألقى بمقتضى

المادة ١٣ منه كل ما يخالف أحكامه من إعفاءات جمركية وغيرها من الضرائب والرسوم الملحق بها ومنها تلك المنصوص عليها في القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المشار إليه . واذ لم تنص المادة ٣١ من القانون على شمول وسائل النقل لسيارات الركوب صراحة فيتعين اعتبارا من تاريخ العمل بأحكام القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ المشار إليه في ٢٩/٧/١٩٨٣ خروج سيارات الركوب من نطاق الإعفاء المنصوص عليه في قانون الاستثمار اعمالا للآثر المباشر للقانون : لذلك فإن سيارات الركوب التي قامت المشروعات المرخص بها في المناطق الحرة باستيرادها حتى التاريخ المذكور تكون قد تمتعت بالإعفاء الذي كان معروفا في مدلول المادة ٣١ من القانون رقم ٤٣ لسنة ٧٤ سالفة البيان ، فطالما تمت الواقعة المنشئة للضريبة الجمركية وهي استيراد الحيازة في ظل القانون المقرر للإعفاء فيكون الإعفاء قد تم فعلا ويستمر هذا الإعفاء قائما بالنسبة للسيارات التي تم استيرادها قبل العمل بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ طالما كانت هذه السيارات مقصورة استعمالها على أغراض المشروع المرخص له بالعمل بنظام المناطق الحرة وفي حدود الترخيص الصادر له . ولا يترتب على تعديل القانون بعد ذلك بإلغاء هذا الإعفاء من تاريخ التعديل العودة الى استحقاق الرسوم الجمركية لعدم حدوث الواقعة المنشئة للضريبة بعد هذا التعديل . ومن ثم فطالما تمت السيارات بالإعفاء على الوجه سالف البيان فإن هذا الإعفاء يستمر ويظل قائما طالما كان استعمالها مقصورا على المشروع المرخص له . ولا وجه للقول باشتراط أن تستخدم هذه السيارات داخل حدود المنطقة الحرة لاستمرار تمتعها بالإعفاء من الرسوم الجمركية ذلك أن هذا القول يخلف ما بين نشاط المشروع المرخص له بالعمل بنظام المناطق الحرة وبين أدوات ممارسة هذا النشاط فلا يشترط تواجد هذه الأدوات دائما داخل حدود المنطقة الحرة حسبما استقر غنى ذلك إفتاء هذه الجمعية طالما كانت

بطبيعتها تتأبى أن توجد داخل هذه الحدود إذ أن هذه الحدود التي يماثل فيها النشاط تكون في المكان المحدد في الترخيص اما أدوات أو وسائل هذا النشاط فلا يشترط توافرها فلا يتصور عملا أن نظرا لطبيعتها -- تواجدها داخل ذات الحدود وعلى ذلك فطالما كانت السيارات مستخدمة في خدمة المشروع المرخص له بالعمل بنظام المناطق الحرة ومقصورا استعمالها عليه فيستمر تمتعها بالاعفاء من الرسوم الجمركية السابق تقريره قبل العمل بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ . سواء استخدمت هذه السيارات داخل أو خارج حدود المنطقة الحرة طالما كانت تستعمل في اغراض المشروع .

لذلك :

اتهمت الجمعية العمومية لقسمى القنوى والتشريع الى تأييد فتاوها السابقة بجلسة ١٩/٣/١٩٨٦ طالما كان استعمال سيارات الركوب السابق تمتعها بالاعفاء من الرسوم الجمركية مقصورا على المشروع .
(ملف ٣٧/٢/٣١٩ جلسة ٢/٢/١٩٨٨)

قاعدة رقم (١٥٤)

المبدأ :

المادة ١٦ من القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٤ بشأن استثمار رأس المال الأجنبي والأجنبي والمناطق الحرة معدلا بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٧ - زيادة رأس المال يتمتع بالاعفاء من ضريبة الدخل - اتهم الطاعنين بتقرير اعفاء زيادة رأسمال شركة استثمارية لم يرد بالخالفه لصحيح حكم القانون .

الحكمة :

إذ في خصوص الاتهام الموجه للطاعنين باعفاء زيادة رأس المال رغم عدم توافر شروط الاعفاء فإن هذا الاتهام بذاته لا أساس له من الأوراق.

حيث أنه لا خلاف على مبدأ الاعفاء من ضريبة الدمغة وإن ما أثير بالتحقيقات هو في خصوص تاريخ سرمان الاعفاء ، وإنه وفقا للمادة (١٦) من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ بشأن استثمار رأس المال العربي والأجنبي فإن زيادة رأس المال يتمتع بالاعفاء من ضريبة الدمغة ، وهو ما قرره بالفعل الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة برأيها الصادر بجلسته ١٩ من نوفمبر ١٩٨٦ ، ومن ثم فإن اتهام الطاعنين بتقرير اعفاء زيادة رأس المال لشركة مصر ايران فرنسا تعنادق لم يرد بالمخالفة لصحيح حكم القانون وبالتالي ينهدر اساس هذا الاتهام » .

(طعن ٢٩ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٨٩/٣/٤)

قاعدة رقم (١٥٥)

المبدأ :

يتمين لتطبيق الاعفاءات الضريبية المنصوص عليها في قانون الاستثمار على النشاط الذى يقوم به الاستثماريون المصريون تنفيذا لقانون المجتمعات العمرانية الجديدة ان يكون هذا النشاط من خلال شركة مساهمة بالشراكة مع بيوت خبرة اجنبية .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة بتاريخ ١٩/٤/١٩٨٩ فاستعرضت المادة (٣) من قانون نظام استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة الصادرة بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ - والمعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ - التى تنص على أن « يكون استثمار المال العربى والأجنبى فى جمهورية مصر العربية ... وذلك فى المجالات الآتية :

(٨) نشاط المقاولات الذى تقوم به شركات مساهمة لا تقل مشاركة
رأس المال العربى فيها عن خمسين فى المائة .

(٩) نشاط بيوت الخبرة الفنية المتخذة شكل شركة مساهمة بالمشاركة
مع بيوت الخبرة الأجنبية العاملة اذا كان يتعلق بمشروع من المشروعات
الداخلية فى المجالات المشار اليها فى البنود السابقة والتي تعتبر هذه الخبرة
من مقتضياته وبشرط موافقة مجلس ادارة الهيئة فى كل حالة على حدة ، على
أن يمسك لكل عملية حساب خاص وفقا للنظام الذى يقرره وزير الاقتصاد
ويوافق عليه مجلس ادارة الهيئة » . واستعرضت المادة (٥) من القانون
رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٤ بشأن بعض الاحكام الخاصة بالتمير المعدلة بالقانون
رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ التى تنص على أن « تتمتع شركات المقاولات الأجنبية
أو البيوت الاستشارية الأجنبية العاملة فى مشروعات التعمير بالاغفاءات
الضريبية المقررة لرأس المال الأجنبى بمقتضى قانون استثمار المال العربى
والأجنبى والمناطق الحرة » .

وتتمتع بذات الاعفاءات المنصوص عليها فى الفقرة السابقة العمليات
التي تقوم بها شركات المقاولات أو البيوت الاستشارية المصرية بالتعاون
مع شركات أو بيوت أجنبية فى المشروعات التى يكون فيها التعاون من
مقتضيات التعمير ويصدر بنحديدها قرار من وزير الاسكان والتعمير . . »
كما استعرضت المادة ٢٦ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ بشأن تحقيق
المعدل الضريبى التى تنص على أن « تخضع الاعفاءات المنصوص عليها
فى الفقرة الثانية من المادة (٥) من القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٧٤ المعدل
بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٧٥ للشروط المقررة بالقانون رقم ٤٣ لسنة
١٩٧٤ ٠٠٠٠ فى البندين الثامن والتاسع من المادة الثالثة من القانون
المذكور » . وتبينت الجمعية أن المادة (٢١) من القانون رقم ٥٩ لسنة
١٩٧٩ بشأن المجتمعات العمرانية الجديدة تنص على أن « تطبق الأحكام

الواردة فى كل من القانون المنظم لاستثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة والقانون الخاص بالتعمير وتعديلاتها على الاعفاءات الضريبية المقررة وذلك بالنسبة لما يقوم به المقاولون الاصليون والمقاولون من الباطن والاستشاريون من أعمال تنفيذاً لأحكام هذا القانون ٥٥٥ « وأن المادة الأولى من مواد اصدار قانون الضرائب على الدخل رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ تنص على أن « ٥٥٥ وتلغى احكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ بشأن تحقيق العدالة الضريبية ، وذلك فيما عدا المواد ٢٥ ، ٢٦ فقرة أولى ، ٢٩ و ٣٠ و ٣١ منه « وأن المادة (١٥) من ذات القانون تنص على أن تفرض ضريبة عامة على صافى الاريد الكلى الذى يحصل عليه الاشخاص الطبيعيون .

ويقصد بالاريد فى تطبيق أحكام هذا الباب الاريد الخاضع لأحدى الضرائب النوعية ٥٥٥ « .

واستظهرت الجمعية من النصوص المتقدمة أن قانون المجتمعات العمرانية الجديدة فى المادة ٢١ منه قرر تطبيق أحكام الاعفاءات الضريبية الواردة فى كل من القانون المنظم لاستثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة والقانون الخاص بالتعمير وتعديلاتها وذلك على الأنشطة التى يزاو لها المقاولون الاصليون والمقاولون من الباطن والاستشاريون تنفيذاً للقانون الأول .

ولما كان قانون التعمير قد نص فى المادة (٢/٥) على تمتع العمليات التى تقوم بها شركات المقاولات أو البيوت الاستثمارية المصرية بالتعاون مع شركات أو بيوت أجنبية ٥٥٥ بالاعفاءات الضريبية المقررة بموجب قانون الاستثمار ، وهذه الاعفاءات تخضع للشروط المقررة فى البندين ٨ و ٩ من المادة (٣) بالقانون المذكور ، وذلك أعمالاً لنص

المادة ٢٦/١ من قانون تحقيق العدالة الضريبية . وقد ورد في البند (٩) المشار اليه انه يلزم لتمتع نشاط بيوت الخبرة الفنية المصرية بالاعفاءات الضريبية أن تكون متخذة شكل الشركة المساهمة بالمشاركة مع بيوت خبرة أجنبية . . . وعلى ذلك فيتعين لتطبيق الاعفاءات الضريبية المنصوص عليها في قانون الاستثمار على انشباط الذي يقوم به الاستشاريون المصريون تنفيذ لقانون المجتمعات العمرانية الجديدة ان يكون هذا النشاط من خلال شركة مساهمة بالمشاركة مع بيوت خبرة أجنبية .

ولما كان المروضة حاته ذلك قام بأعمال استشارية لصالح مشروع لاجدى الجمعيات التعاونية للسكان يقع بالساحل الشمالى ، وطلب اعفاء المبلغ الذى تقاضاه كاتعاب من الضرائب استنادا لحكم المادة ٢١ من قانون المجتمعات العمرانية الجديدة سالف البيان ، والثابت من الأوراق انه لم يزاول هذا النشاط من خلال شركة مساهمة . ومن ثم فعلى فرض دخول نشاط هذا الممول ضمن الأنشطة المرتبطة بالتمير فانه لا يجوز تطبيق الاعفاءات الضريبية المشار اليها بقانون الاستثمار على حالته . ودون حاجة لبحث مدى قيام المشروع المذكور طبقا لقانون المجتمعات . . . وتوافر شروط تقديم الخبرة الفنية فى شأن المروضة حالته . ومن ناحية أخرى فان الايراد الذى حصل عليه المذكور ما دام يخضع لاجدى الضرائب النوعية ، فيندرج بالتالى فى وعاء الضريبة العامة على الايراد اعمالا للمادة ٩٥ من قانون الضرائب على الدخل .

نتائج :

انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم سرمان حكم المادة ٢١ من قانون المجتمعات العمرانية الجديدة رقم ٥٦ لسنة ١٩٧٩ فى الحالة المروضة .

قاعدة رقم (١٥٦)

المبدأ :

الاعفاء الضريبي المقرر على سيارات الركوب وفقا للمادة ٣٦ من القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بشأن نظام استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة يسرى على الوقائع التي تحققت في الفترة من تاريخ العمل بهذا القانون وحتى تاريخ العمل بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٢ والذي امتنع بسد نفقاه وتمتع سيارات الركوب الواردة للمنشآت المرخص بها في المناطق الحرة واللازمة لنشاطها بالضرائب والرسوم الجمركية لذلك فإن الاعفاءات التي تقررت وفقا لنص المادة ٣٦ من القانون ٨٨/٤٣ المشار اليه قبل العمل بالقانون ١٩٨٢/٩١. نزل سارية في ظل العمل باحكام هذا القانون الاخير .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٨٩ فتبين لها أن نظام استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ نص في المادة ٣٦ منه على أنه « مع مراعاة الأحكام التي تقررها القوانين واللوائح في شأن منع تداول بعض البضائع أو المواد لا تخضع البضائع التي تستورد أو تصدر من وإلى المنطقة الحرة للإجراءات الجمركية العادية الخاصة بالواردات والصادرات ولا للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم وذلك فيما عدا ما هو منصوص عليه في هذا القانون كما تعفى من الضرائب والرسوم جميع الأدوات والمهمات والآلات ووسائل النقل الضرورية للمنشآت المرخص بها في المنطقة ... » وأن القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٢ تنظم الاعفاءات الجمركية نص في المادة ٥ منه على أن « تعفى من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المحقة وبشرط المعاينة : - (١) ما تستورده المنشآت المرخص بها بالعمل في المناطق الحرة

الركوب وفقا للمادة ٣٦ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه يسرى على الوقائع التى تحققت فى الفترة من تاريخ العمل بهذا القانون وحتى تاريخ العمل بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه والذي امنع منذ قضاؤه تمتع سيارات الركوب الواردة للمنشآت المرخص بها فى المناطق الحرة واللازمة لنشاطها بالضرائب والرسوم الجمركية وبما لذلك فأن الاعفاءات التى تقرر وتوافقا لنص المادة ٣٦ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٨٤ المشار اليه قبل العمل بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ تظل سارية فى ظل العمل بأحكام هذا القانون الأخير ذلك أن القانون بوجه عام يحكم الوقائع والمراكز التى تتم تحت سلطاته أى فى الفترة ما بين تاريخ العمل به وانفاؤه وهذا هو مجال تطبيقه الزمنى فلا يسرى القانون الجديد بأثره المباشر على الوقائع والمراكز التى تقع أو تتم قبل قضاؤه ما لم يوجد نص صريح فيه يقرر هذا الاثر الرجعى .

ومن حيث أنه لما كان ما تقدم ، وكان الثابت أن السيرة المعروضة النزاع بشأنها قد وردت الى الاسكندرية فى ١٢/٦/١٩٧٦ افرج عنها بمعرفة مصلحة الجمارك افراجا جمركيا مؤقتا بالشهادة رقم ٣ م ١٢٣٢٤ بتاريخ ١٨/٧/١٩٧٦ لصالح شركة هرسون اقترانسيونال (منطقة حرة خاصة) بضمان الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ، وبالتالي فقد تم الافراج فى ظل العمل بالاعفاء المنصوص عليه فى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه وقبل العمل بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ ومن ثم تمتع هذه السيارة بالاعفاء الجمركى السالف الذكر ولا يكون هناك محل لمطالبة مصلحة الجمارك للهيئة ببلغ ٤٥٣٩٦٨٠ قيمة ما تطالب به من ضرائب ورسوم جمركية .

لذلك :

اتتهت الجمعية العمومية لتقسى الفتوى والتشريع الى رفض المطالبة .

(ملف رقم ٣٢/٢/٧١٠٤ فى ١٨/١٠/١٩٨٩)

قاعدة رقم (١٥٧)

المبدأ :

يسرى الاعفاء من ضريبة الأرباح التجارية والصناعية المقرر بقانون استثمار المال العربي والأجنبي على أعمال المقاولات لمشروعات الاستصلاح والاستزراع التي تقام في الأراضي الصحراوية الخاضعة للقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٨١ وذلك إما كانت الجهة أو الشخص القائم على تنفيذ تلك المشروعات - احقية التركة الصينية العامة للهندسة المعمارية في التمتع بالاعفاء من ضريبة الأرباح التجارية والصناعية .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ٢٠/١٢/١٩٨٩ فتبينت أن المادة ٣ من قانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بنظام استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة تنص على أن « يكون استثمار المال العربي والأجنبي في جمهورية مصر العربية ... في المشروعات التي تتطلب خبرة عالمية وفي نطاق القوائم التي تعدها الهيئة ويعتمدها مجلس الوزراء وذلك في المجالات الآتية :

(٢) استصلاح الأراضي البور والصحراوية واستزراعها ..

(٧) نشاط التعمير في المناطق الخارجة عن الرقعة الزراعية ونطاق

المدن العالية .

وتنص المادة ١٦ من ذات القانون على أنه « مع عدم الإخلال بأية إعفاءات ضريبية أفضل مقرر في قانون آخر تمنى أرباح المشروعات من ائفزية على الأرباح التجارية والصناعية وملحقاتها ... » .

وتنص المادة ٢١ من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ في شأن إنشاء الجمعيات العمرانية الجديدة على أن « تطبق الأحكام الواردة في كل من

القانون المنظم لاستثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة واتفاقون الخاص بالتعمير وتعديلاتهما على الاعفاءات الضريبية المقررة وذلك بالنسبة لما يقوم به المقاولون الاصليون والمقاولون من الباطن والاستشاريون من اعمال تنفيذ الأحكام هذا القانون ٠٠ » .

وتنص المادة ٢٤ من ذات القانون على أنه « مع عدم الاخلال بأية اغفاءات ضريبية أفضل مفررة فى قانون آخر أو بالاغفاءات المقررة بالمادة ١٦ من القانون المنظم لاستثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة تعفى أرباح المشروعات والمنشآت التى تزاوُل نشاطها فى مناطق خاضعة لأحكام هذا القانون من الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية وملحقاتها كما تعفى الأرباح التى توزعها أى منها من الضريبة على إيرادات القيم المنقولة وملحقاتها .

• • • • •

وتنص المادة ٤ من القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ فى شأن الأراضي الصحراوية على أن « يسرى على مشروعات الاستصلاح والاستزراع التى تقام على الأراضي الخاضعة لهذا القانون ذات القواعد والأحكام والتيسيرات والاعفاءات والاجراءات المنصوص عليها بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ فى شأن المجتمعات العمرانية الجديدة وذلك أيا كانت الجهة أو الشخص الذى يقوم بها ٠٠ » .

وتنص المادة ٨ من قرارات وزير التعمير والدولة للاسكان واستصلاح الأراضي رقم ١٩٨ لسنة ١٩٨١ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤٣ لسنة ٨١ فى شأن الأراضي الصحراوية على أن « تتمتع مشروعات الاستصلاح والاستزراع التى تقام على الأراضي الخاضعة لأحكام القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ المشار اليه بذات ٠٠٠٠ والاعفاءات ٠٠ المنصوص

عليها بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ المشار اليه أيا كانت الجهة أو الشخص الذي يقوم بها وعلى التفصيل الوارد بالمواد التالية « . » .

وتنص المادة ١٢ من ذات اللائحة على أن « تطبق الأحكام الواردة في كل من القانون المنظم لاستثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة والقانون الخاص بالتعمير وتعديلاتهما على الاعفاءات الضريبية المقررة وذلك بالنسبة لما يقوم به المقاولون الأصليون والمقاولون من الباطن والاستشاريون من أعمال في مجال مشروعات الاستصلاح والاستزراع « . » . » .

ومفاد ما تقدم أنه رغبة في تشجيع عمليات استصلاح واستزراع الأراضي الصحراوية وتحقيقا لسياسة التنمية الزراعية التي تستهدفها الدولة قرر المشرع مد نطاق سريان الاعفاءات والتيسيرات والاجراءات المقررة بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ في شأن الجمعيات العمرانية الجديدة على مشروعات استصلاح واستزراع الأراضي الصحراوية الخاضعة لأحكام القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ المشار اليه وذلك أيا كانت الجهة أو الشخص القائم على تنفيذ تلك المشروعات .

ومن حيث أن القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ المشار اليه قد تفسن العديد من الاعفاءات الضريبية كالاغفاء من ضريبة الأرباح التجارية والصناعية بالنسبة لأرباح المشروعات والمنشآت التي تمارس نشاطها في المناطق الخاضعة لأحكامه والاعفاء من ضريبة القيم المنقولة لما يوزع من أرباح تلك المشروعات والمنشآت وكذلك الاعفاء من الضرائب والرسوم الجبركية المستحقة على وارداتها كما أحال أيضا في المادة ٢١ منه الى الاعفاءات الواردة بكل من القانون المنظم لاستثمار المال العربي والأجنبي والقانون الخاص بالتعمير وذلك بالنسبة لما يقوم به المقاولون الأصليون والمقاولون من الباطن من أعمال تنفيذًا لأحكامه ولما كانت الاحالة الواردة

بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ المشار اليه الى الاعفاءات والتيسيرات المقررة بقانون التعمير وقد جاءت عامة دون تحديد ومطلقة دون قيد فقد توثق اللائحة التنفيذية لقانون الأراضي الصحراوية تحديد الأحكام التفصيلية لتطبيق الاعفاءات المحال اليها على أعمال مشروعات استصلاح واستزراع الأراضي الصحراوية وذلك بما يضمن تحقيق الغاية المستهدفة من تقرير تلك الاعفاءات والمتمثلة في تشجيع الأفراد والهيئات على القيام بمشروعات الاستصلاح من أجل زيادة مساحة الرقعة الزراعية وفي هذا المقام رددت المادة ١٣ من اللائحة المذكورة ذات الحكم الوارد بالمادة ٢١ من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ الذي يقتضى بتطبيق الاعفاءات الواردة بكل من قانون الاستثمار والقانون الخاص بالتعمير على ما يقوم به المقاولون الأصليون والمقاولون من الباطن من أعمال في مجال مشروعات الاستصلاح والاستزراع وذلك أخذاً في الاعتبار أن أعمال المقاولات اللازمة لتلك المشروعات تدخل في عموم أعمال مشروعات الاستصلاح والاستزراع وتعد جزءاً متمماً ومكملاً لها بحيث تمتد إليها مظلة الاعفاءات المقررة لتلك المشروعات .

ومن حيث أن القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ المحال اليه في تحديد الاعفاءات الضريبية لمشروعات الاستصلاح والاستزراع قد أحال بدوره في تحديد الاعفاءات التي تمنح لما يقوم به المقاولون الأصليون والمقاولون من الباطن الى تلك الاعفاءات المقررة بقانون استثمار المال العربي والأجنبي ولما كان هذا القانون الأخير قد أعفى مشروعات استصلاح الأراضي البور والصحراوية واستزراعها وكذلك أنشطة التعمير التي تتم في المناطق الخارجة عن الرقعة الزراعية وناطق المدن الحارة من ضريبة الأرباح التجارية والصناعية وذلك لمدة عشر سنوات ومن ثم يسرى هذا الاعفاء على أعمال المقاولات لمشروعات الاستصلاح والاستزراع التي تقوم

في الأراضي الصحراوية الخاضعة للقانون رقم ١٤٣ لسنة ٨١ المشار إليه وذلك أيا كانت الجهة أو الشخص القائم على تنفيذ تلك المشروعات .

وترتبا على ما تقدم ولما كان الثابت أن الهيئة العامة لمشروعات التنمية والتعمير قد تعاقدت مع الشركة الصينية العامة للهندسة المعمارية على قيام بأعمال المقاولات لمشروع استصلاح واستزراع أرض منطقة النوبارية وأن هذا المشروع يقع في نطاق الأراضي الصحراوية الخاضعة للقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ المشار إليه ومن ثم فانه يحق لها التمتع بالاعفاءات من ضريبة الأرباح التجارية والصناعية المقررة بالمادة ١٦ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المشار إليه .

المسألة :

انتهت رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أحقية الشركة الصينية العامة للهندسة المعمارية في التمتع بالاعفاء من ضريبة الأرباح التجارية والصناعية وذلك على النحو المتقدم .

(ملف رقم ٣٧/٢/٣٨٣ جلسة ١٩٨٩/١٢/٢٠)

قاعدة رقم (١٥٨)

المسألة :

أحقية شركات المقاولات المصرية التي تزاوّل نشاطها بصفة أصلية وأساسية في منطقة الساحل الشمالى وكذلك التي تقوم بعض الأعمال في تلك المنطقة من الاستفادة من الإعفاءات المقررة بكل من قانون المجتمعات العمرانية الجديدة والقانون النظم لاستثمار المال العربى والأجنبى دون اشتراط الحصول على موافقة مسبقة خاصة بالإعفاءات من هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة أو وجوب تعاونها في تنفيذ الأعمال مع الشركات الأجنبية .

الفصل :٥

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع فتبينت أن المادة ٣ من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ في شأن إنشاء المجتمعات العمرانية الجديدة تنص على أن « تشأ هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة طبقاً لأحكام البيان الثاني في هذا القانون ، تكون ذون غيرها - جهاز الدولة المسئول عن انشاء هذه المجتمعات العمرانية ٥٥ » .

وتنص المادة ١١ من ذات القانون على أن للهيئة في سبيل تحقيق أهدافها أن تجري جميع التصرفات والأعمال التي من شأنها تحقيق البرامج والاولويات المقررة ولها أن تعاقد مباشرة مع الاشخاص والشركات والمصارف والهيئات المحلية والأجنبية وذلك طبقاً للقواعد التي تحددها اللائحة الداخلية للهيئة . وتنص المادة ١٣ على أنه « الى أن يتم تسليم المجتمع العمراني الجديد الى الحكم المحلي ٥٥٥ يكون للهيئة وللجهزة والوحدات التي تنشأ في سبيل مباشرة اختصاصها المنصوص عليه في هذا القانون جميع السلطات والصلاحيات المقررة قانوناً بالوحدات المحلية ٥٥٥ كما تختص الهيئة بالموافقة وإصدار التراخيص اللازمة لإنشاء وإقامه وإدارة وتشغيل جميع ما يدخل في اختصاصها من أنشطة ومشروعات وأعمال وأبنية ومرافق وخدمات ٥٥٥ وتنص المادة ٢١ على أن « تطبق الأحكام الواردة في كل من قانون نظام الاستثمار العربي والأجنبي والمناطق الحرة والقانون الخاص بالتسعير وتعديلاتهما على الاعفاءات الضريبية المقررة وذلك بالنسبة لما يقوم به المقاولون الأصليون من الباطن والاستشاريون من أعمال تنفيذاً لأحكام هذا القانون ٥٥ » .

وتنص المادة ٢٤ على أن « مع عدم الإخلال بأية إعفاءات ضريبية أفضل مقررة في قانون آخر أو بالإعفاءات الضريبية المقررة بالمادة (١٦) من القانون المنظم لاستثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة تعفى

أرباح المشروعات والمنشآت التي تزاوّل نشاطها في مناطق خاضعة لأحكام هذا القانون من الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية وملحقاتها كما تعفى الأرباح التي توزعها أى منها من الضريبة على إيرادات القيم المنقولة وملحقاتها وذلك لمدة عشر سنوات اعتباراً من أول سنة مالية تالية لبداية الإنتاج أو مزاولة النشاط بحسب الأحوال ٥٥٠ •

ومفاد ما تقدم أن القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ المشار إليه اعتبر هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة جهاز الدولة المسئول عن إنشاء تلك المجتمعات وقاطبها القيام بجميع الاختصاصات المقررة للأجهزة والوحدات المحلية في مناطق التعبير الجديدة وذلك إلى أن يتم تسليمها إليها كما خصها بإصدار الموافقات والتراخيص اللازمة لإقامة وإدارة — وتشغيل جميع ما يلحق في اختصاصها من أنشطة ومشروعات وأجاز لها في سبيل تحقيق أهدافها التعاقد مباشرة مع الأشخاص والشركات والهيئات وذلك وفقاً للقواعد التي تحددها لائحتها الداخلية ، هذا وقد أحال القانون المذكور في تحديد الإعفاءات الضريبية ما يقوم به المقاولون الأصليون والمقاولون من الماطن والاستشاريون من أعمال تتعلق بتنفيذ أحكامه إلى الأحكام الواردة بكل من القانون الخاص بالتعمير والقانون المنظم لاستثمار المال العربي والأجنبي كما أعفى مباشرة في المادة ٢٤ منه المشروعات والمنشآت التي تزاوّل نشاطها في المناطق الخاضعة لأحكامه من ضريبة الأرباح التجارية والصناعية وضريبة القيم المنقولة بالنسبة لما يتم توزيعه من أرباحها وذلك لمدة عشرة سنوات اعتباراً من أول سنة مالية لبداية الإنتاج أو مزاولة النشاط بحسب الأحوال •

ومؤدى ذلك أن الإعفاءات المقررة بالمادة ٢٤ سالفة الذكر تسمى على جميع المشروعات والمنشآت التي تزاوّل نشاطها بصفة أصلية وأساسية بالمجتمعات العمرانية الجديدة الخاضعة لأحكام القانون رقم ٥٩ لسنة

١٩٧٩ كما تسرى أيضا على المشروعات والمنشآت التي تنتقل أنشطتها إلى تلك المناطق وتظل هذه الاعفاءات سارية لمدة عشر سنوات من تاريخ أول السنة المالية لبداية الإنتاج أو مزاولة النشاط وطبيعي أن هذه المشروعات والمنشآت لا تقام أو تنتقل إلى المجتمعات العمرانية الجديدة إلا بموافقة الهيئة باعتبارها جهاز الدولة المسئول عن إقامة المجتمعات العمرانية الجديدة والجهة المسئولة عن منح جميع التراخيص والموافقات اللازمة لإقامة المشروعات بها إلى أن يتم تسليمها إلى وحدات الحكم المحلي المختصة ولذلك فإن موافقة الهيئة تعدو شرطا لإقامة المشروع في المجتمع العمراني الجديد وليس شرطا لتمتعه بالاعفاءات المقررة بالمادة المذكورة ، أما بالنسبة للأعمال التي يقوم بها المقاولون الأصليون والمقاولون من الباطن والاستشاريون فيرجع في شأن الاعفاءات المقررة لها في الأحكام الواردة في هذا الشأن بكل من القانون الخاص بالتعمير والقانون المنظم للاستثمار .

ومن حيث أن المادة ٣ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ نظام استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة المعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ وتنص على أن « يكون استثمار المال العربي والأجنبي في جمهورية مصر العربية لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية ... وفي نطاق القوائم التي تعدها الهيئة وبمئذها مجلس الوزراء وذلك في المجالات الآتية : (٧) نشاط التعمير في المناطق الخارجة عن الرقعة الزراعية ونطاق المدن الخالية (٨) نشاط المقاولات الذي تقوم به شركات مساهمة لا تقل مشاركة رأس المال المصري فيها عن خمسين في المائة .

(٩) نشاط بيوت الخبرة الفنية المتخذة شكل شركة مساهمة بالمشاركة مع بيوت الخبرة الأجنبية العالمية إذا كان يتعلق بمشروع من المشروعات الداخلة في المجالات المشار إليها في البنود السابقة » .

وتنص المادة ٦ من ذات القانون والمثبتة بالقانون رقم ٣٢ لسنة

١٩١٧. المشار اليه على أن « تتمتع المشروعات التي تنشأ بأموال مصرية مملوكة لمصرين في أحد المجالات المنصوص عليها في المادة (٣) من هذا القانون بالمزايا والاعفاءات الواردة في المواد ٩، ١٤، ١٥، ١٦، ١٧ منه » .

وتنص المادة ١٦ على أنه « مع عدم الإخلال بأية إعفاءات ضريبية أفضل مقرر في قانون آخر تعفى أرباح المشروعات من الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية وملحقاتها وتعفى الأرباح التي توزعها من الضريبة على إيرادات القيم المنقولة وملحقاتها ومن الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية وملحقاتها بحسب الأحوال من الضريبة العامة على الإيرادات بالنسبة للاوعية المعفاة من الضريبة النوعية طبقاً لهذا النص ... » .

وتنص المادة ٥ من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بالتمير المعدل بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٧٥ على أن « تتمتع شركات المقاولات الأجنبية أو البيوت الاستشارية الأجنبية العاملة في مشروعات التعمير بالاعفاءات المقررة لرأس المال الأجنبي بمقتضى قانون استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة » .

وتتمتع بذات الإعفاءات المنصوص عليها في الفقرة السابقة العمليات التي تقوم بها شركات المقاولات أو البيوت الاستشارية مع شركات أو بيوت أجنبية في المشروعات التي يكون التعاون فيها من مقتضيات التعمير ويصدر بتشديدها قرار من وزير الإسكان » .

وتنص المادة الرابعة من قرار وزير التعمير والمجمعات الجديدة رقم ١٩١ لسنة ١٩٨٠ في شأن الإعفاء الضريبي والجمركي وفقاً لقانون التعمير على أنه « في جميع الأحوال يشترط للإعفاء الضريبي أو الجمركي المنصوص عليه في هذا القرار الجاهلية على كافة المرافق. والتراخيص التي تتطلبها التشريعات السارية وأن يكون الإعفاء وارداً ضمن شروطها يطرح اعتباراً

من تاريخ العمل بهذا القرار من عطاءات أو يطلب تقديمه من غرض أو يرم
من اتفاقات متعلقة بالعمليات أو المشروعات التي تخضع لأحكام هذا القرار .

ومن حيث أن المشرع تشجيعاً منه لسياسة التوسع العمراني واقامة
المدن الجديدة قرر بالقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه منح شركات
المقاولات الأجنبية وبيوت الخبرة الاستشارية الأجنبية العاملة في مشروعات
التعمير كافة الاعفاءات الضريبية المقررة لرأس المال الأجنبي بمقتضى
أحكام قانون استثمار المال العربى والأجنبى ثم مد نطاق هذه الاعفاءات
بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٧٥ لتسرى على التطبيقات التى تتولاها شركات
المقاولات وبيوت الخبرة الاستشارية المصرية بالتعاون مع الشركات الأجنبية
وذلك بالنسبة للعمليات التى يكون التعاون فيها من مقتضيات التعمير والتى
يصدر بتحديدتها قرار من وزير الاسكان ومن ثم فاه طبقاً لأحكام هذا
القانون كان التعاون بين الشركات الأجنبية والشركات المصرية يعتبر شرطاً
لتمتع هذه الأخيرة بالاعفاءات المقررة بالنسبة لما تقوم به من أعمال فى
مجال التعمير وبحيث كان يتمتع تطبيق هذه الاعفاءات عليها اذا ما قامت
بتنفيذ تلك الأعمال بمفردها .

الا أن قانون استثمار المال العربى والأجنبى قد عدل بالقانون رقم
٣٢ لسنة ١٩٧٧ وازداد التعديل على المجالات التى يجوز الاستثمار فيها
نشاط التعمير خارج نطاق الرقعة الزراعية والمدن العالية ونشاط المقاولات
الذى تقوم به شركات مساهمة لا تقل نسبة مساهمة رأس المال المصرى
فيها عن خمسين فى المائة وكذلك نشاط بيوت الخبرة الأجنبية العالمية
العاملة فى إحدى المشروعات الاستثمارية ، كما حدد أيضاً التزامات والاعفاءات
الضريبية التى تمنح للمشروعات العاملة فى إحدى المجالات الاستثمارية
المشار إليها وهى صراحة فى المادة السادسة منه الاستبدلة بالقانون رقم
٣٢ لسنة ١٩٧٧ على تمتع المشروعات التى تنشأ بأموال مصرية ومملوكة

للمصريين بالاغفاءات والمزايا المقررة به ومن ثم فانه طبقا لهذا التعديل الذي ادخله القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ المشار اليه أصبحت الشركات المصرية العاملة في مجال التعمير والمملوكة للمصريين تمتع بكافة الاعفاءات والمزايا المقررة بقانون الاستثمار .

ومن حيث انه ولئن كان قانون المجتمعات العمرانية الجديدة رقم ٥٩ لسنة ٧٩ المشار اليه قد أحال في المادة ٢١ منه في شأن الاعفاءات التي تمنح لما يقوم به المقاولون الأصليون والمقاولون من الباطن من أعمال في مجال التعمير الى الأحكام الواردة بكل من القانون المنظم لاستثمار المال العربي والأجنبي والقانون الخاص بالتعمير الا انه لما كان الثابت أن القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ المشار اليه المعدل لقانون الاستثمار جاء لاحقا في صدوره على القانون الخاص بالتعمير رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٤ والمعدل بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٧٥ ومن ثم فانه اعتبارا من تاريخ العمل بذلك القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ يكون لشركات المقاولات المصرية العاملة في مجال التعمير الحق في التمتع بكافة الاعفاءات المقررة بقانون الاستثمار بالنسبة لما تقوم به من أعمال في ذلك المجال ولو قامت بتنفيذها بمفردها ودون أي تعاون أو مشاركة مع أي طرف أجنبي كما كان يقضى بذلك القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه فالتعاون بين الشركات الأجنبية والشركات المصرية لم يعد منذ صدور القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٧ المشار اليه شرطا لاستفادة تلك الشركات من الاعفاءات المشار اليها كما لا يشترط أيضا لاستفادتها من تلك الاعفاءات الحصول على موافقة خاصة بالاغفاء من هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة وانما يكفي أن تكون الأعمال التي تتولى تنفيذها داخلة في نطاق أحد المشروعات التي تم الترخيص بها من قبل الهيئة المذكورة وذلك طبقا للسلطة المخولة لها بمقتضى حكم المادة ١٣ من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ المشار اليه بالحلول محل الوحدات المحلية

فى إصدار التراخيص والموافقات اللازمة فى نطاق المجتمعات العمرانية الجديدة الى أن يتم تسليمها اليها .

ومن حيث أنه لا يغير من ذلك أن قرار وزير التمييز رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ قد قضى فى المادة الرابعة منه بأن تكون تلك الاعفاءات واردة ضمن شروط ما يطرح من عروض أو يطلب من إعطاءات أو يرم من عقود ذلك أن هذا القرار قد صدر تنفيذا لأحكام القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه ومتجاوزا لنطاق التعويض الذى خوله المشرع لمصدره بأن يحدد فقط العمليات التى يكون التعاون فيها بين الشركات المصرية والشركات الأجنبية من مقتضيات التمييز هذا فضلا عن أنه بصدر القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ المشار اليه أصبحت شركات المقاولات المصرية تستمد حقها مباشرة فى الاستفادة من الاعفاءات المشار اليها بالنسبة لما تقوم به من أعمال فى مجال التمييز من القانون المنظم لاستثمار المال العربى والأجنبى وذلك وفقا لحكم الاحالة المنصوص عليها بالمادة ٢١ من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ المشار اليه .

لذلك :

اتمى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أحقية شركات المقاولات المصرية التى تزاوّل نشاطها بصفة أصلية وأساسية فى منطقة الساحل الشمالى وكذلك التى تقوم ببعض الأعمال فى تلك المنطقة فى الاستفادة من الاعفاءات الضريبية المقررة بكل من قانون المجتمعات العمرانية الجديدة والقانون المنظم لاستثمار المال العربى والأجنبى دون اشتراط الحصول على موافقة مسبقة خاصة بالاعفاءات من هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة أو وجوب تماؤها فى تنفيذ تلك الاعمال مع الشركات لأجنبية وذلك على النحو الوارد تفصيلا فيما تقدم .

قاعدة رقم (١٥٩)

النسبة :

نشاط التصدير والاستيراد الذي تقوم به المشروعات والمنشآت المقامة وفقاً للقانون نظام استثمار المال العربي والأجنبي والكاتبة بالمجتمعات العمراية الجديدة والذي يقع في إطار نشاطها الإصلاحي يستقيم وحده نشاطاً منفصلاً قائماً بذاته ينتج بالاعفاءات الضريبية المقررة باللادتين ٢٤ و ٢٥ من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن إنشاء المجتمعات العمراية الجديدة تطبيقاً لما صدر عن الجمعية العمومية من افتاء سابق بجلستها المنعقدة في ٢١/٢/١٩٩٠ لم يطرا جديد يقتضي التعديل عنه .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ٥ من يناير سنة ١٩٩٢ واستبان لها ان المشرع منح المشروعات والمنشآت المقامة وفقاً لنظام استثمار المال العربي والأجنبي مزايا ضريبية واعفاءات اضافية اذا زاولت نشاطها في المجتمعات العمراية الجديدة فنصت المادة (٢٤) من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ لمشار اليه على أنه : « مع عدم الإخلال بأية اعفاءات ضريبية أفضل مقررة في قانون آخر أو بالاغفاءات الضريبية المقررة بالمادة (١٦) من القانون المنظم لاستثمارات المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة تعفى أرباح المشروعات والمنشآت التي تزاول نشاطها في مناطق خاضعة لأحكام هذا القانون من الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية وملحقاتها كما تعفى الأرباح التي تفرزها أي منها من الضريبة على إيرادات القيم المنقولة وملحقاتها وذلك لمدة عشر سنوات اعتباراً من أول سنة مالية تالية لبداية الانساج أو مزاونة النشاط بحسب الأحوال » . كما تنص المادة (٢٥) من القانون ذاته على أن « تعفى من الضريبة العامة على الإيراد ، ولذات المدة كافة الاعوة المعفاة

من الضرائب النوعية وفقاً لأحكام هذا القانون» واستظهرت الجمعية اقتاعها الصادر بجلسة ٢١/٣/١٩٩٥ والذي خلصت فيه الى أن الاعفاءات المقررة بالمادة (٢٤) تسرى على جميع المشروعات والمنشآت التي تزاوّل نشاطها بصفة أصلية وأساسية بالمجتمعات العمرانية الجديدة الخاضعة لأحكام القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ كما تسرى أيضاً على المشروعات والمنشآت التي تنتقل نشاطها الى تلك المناطق . فالعبرة اذن في مجال التمتع بالاعفاء هي بالموقع الجغرافي لممارسة النشاط .

ومن حيث انه بناء على ذلك فان نشاط التصدير والاستيراد الذي تقوم به المشروعات والمنشآت المقامة وفقاً لقانون نظام استثمار المال العربي والأجنبي والكائنة بالمجتمعات العمرانية الجديدة — والذي يقع في اطار نشاطها الأصلي ولا يستقيم وحده نشاطاً منفصلاً قائماً بذاته — يتمتع بالاعفاءات الضريبية المقررة بالمادتين ٢٤ ، ٢٥ من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ المشار اليه تطبيقاً لما صدر عن الجمعية العمومية من افتاء لم يطراً جديد يقتضى المدول عنه .

نسلك :

اتتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى تأكيد ما سبق من افتاء سابق للجمعية العمومية والذي لم يطراً جديد يقتضى المدول عنه .

(فتوى ٣٧/٢/٤٣٢ جلسة ١٩٩٢/١/٥)

رابعاً - عدم اختصاص النيابة الإدارية بالتطبيق مع العاملين بشركات الاستثمار

قاعدة رقم (١٦٠)

المبدأ :

عدم اختصاص النيابة الإدارية بالتطبيق مع العاملين في الشركات
الخاصة لأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ مدلاً بالقانون رقم ٢٢ لسنة
١٩٧٧ أو التي تساهم في رأسمالها بنوك أو شركات قطاع عام ، لأن الشركات
المذكورة تخرج عن متناول الحكومة والهيئات العامة الواردة في النص المذكور .

التسوية :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى
والشرع بجلستها المقودة في ١٩٨٦/٣/٥ فتبينت أن المادة (١) من
القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ والمعدل بالقانون رقم ١٧٢ لسنة ١٩٨١ بشأن
سريان أحكام قانون النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية على موظفي
المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات والهيئات الخاصة تنص
على أن « مع عدم الإخلال بحق الجهة التي يتبعها العامل في الرقابة وفحص
الشكاوى والتحقيق نسرى أحكام المواد ٣ الى ١٢ و ١٤ و ١٧ من القانون
رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه على العاملين في
شركات القطاع العام أو الشركات التي تساهم فيها الحكومة أو الهيئات
العامة بنسبة لا تقل عن ٢٥٪ من رأسمالها أو تضمن لها حداً أدنى من
الأرباح .

ومفاد ما تقدم أن المشرع سرى بنص مواد قانون النيابة الإدارية
والمحاكمات التأديبية على العاملين بشركات القطاع العام التى تخضع لنظام
قانونى خاص بها .

كما سرى ذات النصوص على العاملين فى الشركات التى تخضع
لنظام قانونى مغاير للنظام القانونى لشركات القطاع العام إما كان هذا النظام
القانونى . وذلك فى حالتين أولهما أن تكون الحكومة أو الهيئات العامة
مساهمة فى رأسمالها بنسبة لا تقل عن ٢٥٪/ وثانيهما أن تضمن لها لحكومة
حدا أدنى من الأرباح وعلى ذلك فإن منوط خضوع العاملين فى هذه
الشركات فى الحالة الأولى أن تكون الحكومة أو الهيئات العامة مساهمة
فيها بنسبة لا تقل عن ٢٥٪/ من رأسمالها . ولما كانت شركات القطاع العام
نمد من أشخاص القانون الخاص حسبما ما استظهرته المحكمة العليا فى
الدعوى رقم ٢١ لسنة ٧ ق تنازع جلسة ١١/٥/٧٧ فانها بهذا الوصفه
تخرج عن مدلول لفظى الحكومة والهيئات العامة الواردين فى المادة
١ من القانون ١٩ لسنة ١٩٥٩ المعدل بالقانون ١٩٧٢ لسنة ١٩٨١ . وهى
هذا الوصف لها شخصيتها القانونية وذمتها المستقلة عن شخصية وذمة هيئة
القطاع العام التى تتبعها . ولا يغير من ذلك أن رؤوس أموال تلك الشركات
مملوكة لهيئات القطاع العام التى تتبعها ، فإن هذه الملكية لرأس المال
لا تعنى أكثر من ملكية الاسهم المكونة لرأس المال ، ومالك أسهم الشركة
لا يعتبر مالكا لاموالها بل تعتبر الشركة هى المالكة لأموالها وموجوداتها
طبقا لأحكام القانون ، وبالتالي فإن شركات القطاع العام لا تدرج بأية حال
فى مدلول هيئات القطاع العام التابعة لها ولا تعتبر مملوكة لها ، وبذلك
نخرج عن نطاق الحالة المذكورة فى القانون رقم ١٩٧٢ لسنة ١٩٨١ المشار
إليه .

نلاحظ :

اتهمت الجمعية انعمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم اختصاص النيابة الادارية بالتحقيق مع العاملين فى الشركات الخاضعة لأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ معدلا بالقانون رقم ٣٢٠ لسنة ١٩٧٧ والتي تساهم فى رأسمالها بنوك أو شركات قطاع عام ، لأن الشركات المذكورة نخرج عن مدلول الحكومة والهيئات العامة الواردة فى النص المذكور .

(ملف ١٧٣/٢/٨٦ - جلسة ٨٦/٣/٥)

خامساً - محاذير على شركات الاستثمار

قاعدة رقم (١٦١)

لا يجوز قيد شركات الاستثمار في سجل المصدرين .

الفتوى :

عدم جواز قيد شركات الاستثمار في سجل المصدرين - أساس ذلك : أن المشرع في القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ في شأن الاستيراد والتصدير ولئن حظر التصدير إلا لمن كان اسمه مقيدا في السجل المعد لذلك والذي فاط امساكه بالهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات إلا أن المشرع أعفى من هذا القيد المشروعات الفردية وشركات الاستثمار المنشأة وفقا لنظام استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ وذلك بالنسبة الى ما يختص بتصدير اتاجها شريطة أن تقدم الى الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ما يثبت ذلك وليس هذا سوى تـرديد لما نص عليه المشرع فى المادة ١٥ من ائانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه وهو ما أكدته المشرع حينما اعاد ذات النص فى المادة ١٩ من قانون الاستثمار الصادر بالقانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ الذى ألغى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ - فصوص القانون صريحة جلية المعنى فى جواز قيام شركات الاستثمار بتصدير منتجاتها دون حاجة الى قيدها فى سجل المصدرين فلا معدى والأمر كذلك من الوقوف بحكم تلك النصوص دون مجاوزة لها أو خروج على مقتضاها المشرع قصر نشاط شركات الاستثمار فى حدود أغراضها المثبتة فى الترخيص الممنوح لها مبينا أوجه النشاط الجائز الترخيص فى اقامته وليس من بين

تلك الأغراض بأي حال من الأحوال الترخيص لها في القيام بتصدير منتجات الغير وهو الأمر الذي لا يسوغ معه في هذا المجال القول بأجازة ممارسة تلك الشركات لمثل هذا النشاط إذ لا ينهض سند قانوني يبيّن يتاح لها معه تصدير منتجات الغير وبميز لها تبعاً القيد في سجل المصدرين لهذا الغرض بحسبان أن ذلك ينبو عن أغراض وأهداف تلك الشركات ويتناقض والترخيص الممنوح لها، ومبتغاه .

(ملف رقم : ٤٧/٢/٣٨٩ بتاريخ ١٩٩٣/٧/٣١)

الفصل الثالث : المناطق الحرة

أولا - تكييف المنطقة الحرة

قائمة رقم (١٦٢)

البسمة :

المادتان ٣٥ و ٣٧ من القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٤ - المنشور رقم ١١٢ بتاريخ ١٩٧٦/١/٢٦ الصادر من الإدارة العامة للتعريفات بمصلحة الجمارك - تعتبر المناطق الحرة ارضا اجنبية من الوجهة الجمركية - يجوز اترخيص في المناطق الحرة بابة صناعة او عمليات تجميع او تركيب او تجهيز او تحديد او غير ذلك مما يحتاج الى مزايا المنطقة الحرة - تؤدى الضرائب والرسوم الجمركية على البضائع والسيارات التي تسحب من المنطقة الحرة للاستهلاك المحلي كما لو كانت مستوردة من الخارج طبقا لمعالتها بعد اجراء اى من العمليات المنصوص عليها في المادة (٢٥) من القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٤ -

الحكمة :

ينص نظام استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه فى المادة (٣٥) منه على ما يأتى : يجوز الترخيص فى المناطق الحرة بما يأتى :

١ - تخزين البضائع العابرة وكذا البضائع الوطنية الخالصة الضريبة المدة للتصدير الى الخارج والبضائع الأجنبية الواردة بغير رسم الوارد وذلك مع عدم الاخلال بالتقوانين واللوائح المعمول بها فى جمهورية مصر العربية فى شأن البضائع الممنوع تداولها *

٢ - عمليات الفرز والتنظيف والخلط والمزج ولو بضائع محلية

وإعادة التعبئة وما شابهها من عمليات تغير حالة البضائع الموجودة بالمنطق
الحرّة حسب مقتضيات حركة التجارة وهيئتها بالشكل الذي تتطلبه
الأسواق .

٣ - أية صناعة أو عمليات تصنيع أو تركيب أو تجهيز أو تجديد
أو غير ذلك مما يحتاج إلى مزايا المنطقة الحرّة للأفادة من مركز البلاد
الجغرافي .

٤ - مزاولة أى مهنة يحتاج إليها النشاط والخدمات التي يحتاجها
العاملون داخل المنطقة .

وينص في المادة ٣٧ على ما يأتي : « تؤدى الضرائب والرسوم
الجمركية على البضائع التي تسحب من المنطقة الحرّة للاستهلاك المحلي
كما لو كانت مستوردة من الخارج طبقاً لحالتها بعد التصنيع . . . »
وبناء على هذا القرار تم الإفراج عن الأربع سيارات تحت نظام النقل
وطبق عليها البند الجمركي رقم ٨٧/٢ ب بقة ٢٠٪ رسوم في ظل
تعميمه الجمركية الصلدر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٥٣ لسنة
١٩٦١ والتي ألغيت بعد ذلك بقرار رئيس الجمهورية برقم ٢٠٢ لسنة
١٩٨٠ .

ومنى كان ذلك فإن تأشيرة المحال الأول السيد / تكون
متفقة مع أحكام المنظمة للمناطق الحرّة المنصوص عليها في القانون رقم ٤٣
لسنة ١٩٧٤ بإصدار نظم استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرّة
والقرارات والنشورات الصادرة تنفيذاً له ، بحسبانه ان الضرائب
والرسوم الجمركية تؤدى عن السيارات التي تسحب من المنطقة الحرّة
كما لو كانت مستوردة من الخارج وطبقاً لحالتها بعد اجراء التعديلات
والتجهيزات اللازمة لها لاستخدامها كنقل داخل المنطقة الحرّة ومن ثم
فإن الإفراج عن الأربع سيارات المشار إليها تحت نظام النقل بقة ٢٠٪

فى ظل التعريف الجمرى للسيارة المفعول وقت الافراج يكون سليما
لا مظن عليه وتكون المخالفات التى نسبت الى المحالين الأربعة المذكورين
غير قائمة على أساس سليم من القانون .

لا ينال من تصرفات المحالين قيام ادارة مرور الاسكندرية ومستغلى
بقية السيارات بتغيير استعمال هذه السيارات بعد الافراج عنها من قفل
الى ملاكى برفع الحاجز الشبكى المعدنى من خلف الكتبة الامامية ووضع
نكته الخلفية بها الأمر الذى يشكل فى حق مستغلى هذه السيارات
فضلا عن مخالفة ترخيص تسيير السيارة كنقل جريمة التهريب الجمرى
ومن ثم فقد قامت مصلحة الجمارك بتحصيل فروق الرسوم الجمرية
والتعويض المقرر قانونا فضلا عن ان الثابت من الأوراق ان ادارة مرور
الجيزة قامت بترخيص السيارة موضوع شهادة الاجراءات رقم ٦٤٢٧ اتى
بعت الى السيد / ٠٠٠٠ كسيارة قفل عقب الافراج عنها من الجمارك
وأصدرت لها لوحة معدنية برقم ١٠٩٠٨ قفل جيزة وبعد ذلك قام مالكها
بتغيير استعمالها من قفل الى ملاكى وتم تحصيل فروق الرسوم الجمرية
والتعويض على النحو السابق بيانه .

كما ان الثابت من الانطلاع على التحقيق الذى أجرته اننيابة الادارية
واستتمت فيه الى أقوال رئيس وأعضاء اللجنة التى شكلت بقرار رئيس
مصلحة الجمارك رقم ١٢ لسنة ١٩٨٢ انه وان انتهت اللجنة بئى اصدار
قرارها باعتبارها السيارات المنفج عنها ملاكى الا أن رئيس وغالبية أعضائها
قد أقروا بعدم معرفتهم لكيفية تطبيق بنود التعريف الجمرية وانه لا شأن
لهم بتفسير القرارات والمنشورات الصادرة من الادارة العامة للتعريفات
فى هذا الخصوص وليس لهم خبرة فى هذا المجال وانهم اعتمدوا فى كل
ذلك على رأى السيد / ٠٠٠٠ رئيس قسم التعريف وعضو اللجنة

(ص ٥٤ — ٧١ من أوراق التحقيق ، ص ٨ — ١٠ من مذكرة النيابة الادارية) •

وهذا الذى ورد على لسان أعضاء اللجنة فى التحقيق يزعم الثقة فى قرارها وفضلا عن ذلك فان قرار اللجنة صدر فى ١٤/٧/١٩٨٢ أى بعد ان تمت معاملة السيارات جبركيا بأكثر من عامين وبناء على الاخبارية السرية التى تضمنت ان السيارات المشار اليها أصبحت تستعمل ملاكى من ناحية أخرى فقد أقر المحالان الثالث والرابع « . . . و . . . » فى التحقيق الذى أجرته النيابة الادارية بأن عدولهما عن رأيهما على النحو السابق يبان له لم يكن راجعا الى وجود قرارات أو منشورات تقضى بذلك ولم يكن هذا العدول راجعا الى عدم انطباق مواصفات النقل على تلك السيارات وانطباق مواصفات السيارات الملاكى عليها وانما كان هذا العدول نتيجة لرغبة ولخوف لما اشتملت عليه السيارات من كماليات والرغبة فى أن تتحمل الرئاسات العليا نتيجة القرار الصادر فى هذا الشأن (ص ٣٤ — ٣٩ من أوراق التحقيق ، ص ٧ ، ٨ من مذكرة النيابة الادارية) •

ومن حيث أنه تأسيسا على كل ما سلف ، فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بمجازاة المحالين المذكورين بدعوى ثبوت المخالفات فى حقهم بالوصف الوارد فى تقرير الاتهام يكون قد جانب الصواب وخالف القانون وأخطأ فى تطبيقه وتأويله ومن ثم يتعين الحكم بإلغاء الحكم المطعون فيه والقضاء ببراءة المحالين مما نسب اليهم •

(علن ٢١٦٣ لسنة ٣١ ق جلسة ٨/٣/١٩٨٦)

ثانيا - الأنشطة السعوح بها داخل المناطق الحرة

قاعدة رقم (١٦٣)

المبدأ :

قيام الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بالترخيص لبعض المشروعات بتخزين الآلات ومعدات داخل المناطق الحرة قيامها بتأجيرها للعمل داخل البلاد خارج المناطق الحرة - امر لا يتفق وصحيح القانون .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى اقتوى والتشريع فاستعرضت فتوانا المشار اليها واستظهرت به أحكام قانون استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ أن المادة ٣٥ منه حددت صراحة ما يجوز الترخيص بتخزينه في المناطق الحرة وقصرت بالنسبة للبضائع الأجنبية على أن « يجوز الترخيص في المناطق الحرة بما يأتي : ١ - لبضائع العبارة والبضائع الواردة بغير رسم الوارد من ثم فلا يجوز الترخيص بتخزين البضائع في المناطق الحرة بفرض استخدامها خارج هذه المناطق في داخل الأقاليم الجمركية للدولة مع بقاء تمتعها بالاعفاءات والمزايا المقررة للمشروعات العامة في المناطق الحرة كما يؤكد ذلك ما نصت عليه المادة ١١/٦ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ بتنظيم الاعفاءات الجمركية التي تنص على أن « تطبق الاعفاءات الجمركية الممنوحة للمشروعات المقامة داخل المناطق الحرة والدوائر الجمركية على ما يستخدم فقط داخل هذه المناطق » . فالبضائع التي يقتضى الامر على مجرد تخزينها داخل المنطقة الحرة ويكون استعمالها خارج المناطق الحرة تكون في الحقيقة بضائع

مستوردة للاستهلاك والاستخدام داخل البلاد فتخضع للضرائب والرسوم الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم ، ولكنها تتخفى وراء ستار التخزين فى المناطق الحرة على وجه لا يميزه القانون للتهرب من أداء هذه الضرائب والرسوم ، وهو ما يتعارض وصراحة قصر المشرع الترخيص بالتخزين فى المناطق الحرة بالنسبة للبضائع الأجنبية على البضائع التى لا يجوز استخدامها داخل الاقليم انجركى للدولة ، وهى البضائع العابرة والبضائع الواردة بغير رسم الوارد . فاذا ما استخدمت هذه البضائع فى داخل البلاد خارج المنطقة الحرة اعتبرت كما لو كانت مستوردة من لخارج للاستعمال داخل البلاد . كما لا يجوز للمنشآت المرخص لها بالعمل فى المناطق الحرة استخدام ما تستورده من أدوات وآلات ووسائل النقل (ما عدا سيارات الركوب والاثاث) اللازمة لمزاولة نشاطها خارج المنطقة الحرة الا بعد أداء الضرائب والرسوم الجمركية عنها والا تعارض ذلك مع صراحة نص المشرع فى المادة ١١/٦ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه من قصر الاعفاءات الجمركية الممنوحة للمشروعات القائمة داخل المناطق الحرة والدوائر الجمركية على ما يستخدم فقط داخل هذه المناطق ، وهو ما يقطع باستحقاق الرسوم الجمركية اذا كان الاستعمال خارج المنطقة الحرة .

لذلك فان قيام الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بالترخيص لبعض المشروعات بتخزين آلات ومعدات داخل المناطق الحرة مع قيامها بتأجيرها للعمل داخل البلاد خارج المناطق الحرة أمر لا يتفق وصحيح القانون .

المطلب :

اتهمت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى تأييد فتواها الصادرة بجلسة ١٩٨٥/٦/٢٦ .

(ملف ٢٩٩/٣٣٧ — جلسة ١٩٨٦/٣/٥)

قاعدة رقم (١٦٤)

المبدأ :

جواز الصافة نشاط التشغيل لحساب الغير ضمن الأفرادى الرخص لها المشروعات الصناعية المقامة بنظام المناطق الحرة .

الفتوى :

إن هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع فتبين لها أن القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بنظام استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة المعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ أجاز فى المادة ٣٠ منه انشاء مناطق حرة عامة أو خاصة مقصورة على مشروع واحد وحدد فى المادة ٣٥ ما يجوز الترخيص به من مشروعات بنظام المناطق الحرة ومنها عمليات الفرز والخلط والمزج ولو لبضائع محلية وإعادة التعبئة وما شابهها من عمليات تغيير حالة البضائع وكذلك أية صناعة أو عمليات تجميع أو تركيب أو تجهيز أو تجديد أو غير ذلك مما يحتاج الى مزايا المنطقة الحرة للاستفادة من مركز البلاد الجغرافى .

وقرر المشرع صراحة فى المادة ٣٤ من ذات القانون عدم تمتع المرخص له بالاعفاءات والمزايا المقررة للمشروعات المقامة بنظام المناطق الحرة الا فى حدود الاغراض الميينة فى ترخيصه وفرض فى المادة ٣٦ ضريبة الصادر وغيرها من الضرائب والرسوم على البضائع والمواد المحلية لدى دخولها المنطقة الحرة وأوجب فى المادة ٣٧ أداء الضرائب والرسوم الجبركية على البضائع التى تسحب من المنطقة الحرة للاستهلاك المحلى كما لو كانت مستوردة من الخارج .

وأعفى فى المادة ٤١ منه المشروعات التى تقام بالمنطقة الحرة والأرباح التى توزعها من أحكام قوانين الضرائب والرسوم فى جمهورية مصر العربية . وبذلك يكون المشرع قد ربط بين التمتع بالاعفاءات والمزايا المقررة

للمشروعات المقامة بنظام المناطق الحرة وبين الالتزام بالنشاط المرخص به كما واجه احتمال دخول بضائع ومواد محلية الى داخل المنطقة الحرة واحتمال خروج بعض البضائع من المنطقة الحرة الى داخل البلاد .

ولما كان المشرع فى تحديد الانشطة التى يجوز الترخيص بمزاوتها بنظام المناطق الحرة قد اكنى بوضع الاطار العام لما يجوز الترخيص فيه ولم يلجأ الى أسلوب الحصر المانع تاركاً للجهة الادارية التى اختصها بمبحث طلبات انشاء المناطق الحرة والبت فيها سلطة واسعة فى هذا الشأن لا يقيدها سوى الاطار العام الذى وضعه المشرع والضوابط التى تطلبها لما يجوز الترخيص فيه بنظام المنطقة الحرة .

ولما كان نشاط التشغيل لحساب الغير يدخل فى عموم الصناعات وعمليات الفرز والمزج ... الخ المنصوص عليها فى الفقرتين ٢ و ٣ من المادة ٣٥ من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه وكان المشرع لم يستلزم أن تتم هذه العمليات لحساب المرخص له ومن ثم فلا يوجد ما يحول وأن تتم هذه العمليات أو بعضها لحساب الغير بالضوابط التى تراها لازمة الهيئة العامة للاستثمار التى فاض بها المشرع سلطة البت فيما يقدم لها من طلبات انشاء المناطق الحرة وللهيئة أيضاً تعديل غرض المشروعات القائمة بحيث يتضمن اضافة نشاط التشغيل لحساب الغير الى الأنشطة الواردة بقرار مزاولة النشاط وذلك كله مع مراعاة الأحكام الواردة فى قانون الاستثمار والمتعلقة بسحب البضائع من المنطقة الحرة وبدخول البضائع المحلية أو بعض المواد الأولية إليها .

اتتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى جواز اضافة نشاط التشغيل لحساب الغير ضمن الأغراض المرخص لها للمشروعات الصناعية المقامة بنظام لمناطق الحرة .

قاعدة رقم (١٦٥)

البسما :

المادة (٢٥) من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بإصدار نظام استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة - حدد الشرع الأنشطة التي يجوز ممارستها داخل المنطقة الحرة على سبيل الحصر وذلك على النحو التالي :

١ - تخزين البضائع العابرة والوطنية خالة الضريبة المضافة للتصدير الى الخارج والبضائع الواردة بغير رسم الوارد ٢٠ - عطيات الفرز والتنظيف والخلط والمزج ولو لبضائع محلية وإعادة التعبئة ٢٠٠٠ - اية صناعة او عطيات تجميع او تركيب او تجهيز او تجديد او غير ذلك مما يحتاج الى مزايا المنطقة الحرة للإفادة من مركز البلاد الجغرافي ٤٠ - مزاولة أى مهنة يحتاج اليها النشاط او الخدمات التي يحتاجها العاملون داخل المنطقة الحرة - مؤدى ذلك : ان نشاط التخزين الرخص داخل المنطقة الحرة لا يستتبع بذاته اجازة ممارسة الوكالة التجارية بالنسبة للبقعة الخرة - اساس ذلك : استقلال كل من التخزين والوكالة التجارية باحكامها - لا حاجة فى هذا الصدد بعقد تأسيس الشركة وما تضمنه من افراض من بينها مباشرة التوكيلات عن بعض الشركات الاجنبية .

الحكمة :

ومن حيث أنه ينضج من المادة ٣٥ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ انها قصرت النشاط داخل المناطق الحرة على اقامة المشروعات التي يرخص بها طبقاً لأحكام هذا القانون ويتضح من المادة ٣٤ أن ينص الترخيص لأغراض الخاضع من أجلها ولا يتمتع المرخص له بالاعفاءات أو المزايا الا فى حدود الأغراض المبينة فى ترخيصه ثم حددت المادة ٣٥ أوجه النشاط الجائز الترخيص بها فى المناطق الحرة وهى تخزين البضائع العابرة والوطنية خالصة الضريبة المضافة للتصدير الى الخارج والأجنبية الواردة بغير رسم الوارد ، ثم عمليات الفرز والتنظيف والخلط والمزج - ولو لبضائع

محلية — واعادة التعبئة وما شابهها — عمليات تغير حالة البضائع المودعة بالمناطق الحرة ، وأية صناعة أو عمليات تجميع أو تركيب أو تجهيز أو تجديد أو غير ذلك مما يحتاج الى مزايا المنطقة الحرة ، أخيرا مزاولة أية مهنة يحتاج اليها النشاط أو الخدمات التي يحتاجها العاملون داخل المنطقة الحرة وبذلك فقد حصر النص في بنوده الأربعة أوجه النشاط الجائز الترخيص بها في المناطق الحرة على سبيل الحصر فلا يجوز التوسع في تفسيرها ولا يجوز مخالفتها . ولا يمكن القول بأن نشاط التخزين المنصوص عليها في المادة ١/٣٥ المشار اليه يتعين بذاته اجازة الوكالة التجارية بالنسبة للبضائع المخزنة ، فقد حصر النص أنواع البضائع الجائز الترخيص بتخزينها داخل المنطقة الحرة وهي انصائع العابرة ، والبضائع الوطنية خالصة اضرية للمعدة للتصدير الى الخارج ثم انصائع الأجنبية الواردة بغير رسم الوارد . ثم قررت المادة ٣٧ معاملة البضائع التي تسحب من المنطقة الحرة للاستهلاك المحلي كما لو كانت مستوردة من الخارج طبقا لظلتها بعد التصنيع مع مراعاة الاجراءات والقواعد المنظمة للاستيراد ، ومن ثم فإن نشاط التخزين المرخص داخل المنطقة الحرة لا يستتبع بذاته اجازة ممارسة الوكالة التجارية بالنسبة للبضائع المخزنة ، فهو نشاط مستقل عن التخزين يفصل عنه ، لا يستلزمه التخزين بذاتل على وجه الحتم حتى يمكن القول بأنه يستتبعه بحيث يكون ترخيص التخزين ترخيصا بالوكالة التجارية بالنسبة للبضائع المخزنة ، واذ كان القانون لا يجيز مزاولة نشاط الوكالة التجارية داخل المنطقة الحرة فلا يجوز الترخيص بها لأي عمل قد يتم مخالفته لأحكام القانون ، وبذلك يكون ملك الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات ، من رفض فيد الشركة المطمون ضدها في سجل الوكلاء التجاريين في المنطقة الحرة تنفق وأحكام المادة ٣٥ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ معدلا بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ ولا حجة في الاستناد

أن الترخيص الصادر من الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بتجاسة
تجسات التخزين في المنطقة الحرة ميورسيه ، كوكلاء عن بعض الشركات
الأجنبية لمخالفة ذلك لأحكام المادة ٣٥ سالفة الذكر ولا في التمسك بقرار
مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بشأن الموافقة على
مذكرة للمستشارين القانونيين للهيئة بخضوع الشركات التجارية بالمناطق
الحرة لقانون الوكالة التجارية لمخالفة ذلك مجتمعه لأحكام المادة ٣٥ من
القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بشأن إصدار نظام استثمار المال العربي
والأجنبي والمناطق الحرة . كما أنه لا حجة فيما أثارته الشركة المطعون
ضدها من أنها كانت مقيدة في سجل الوكلاء التجاريين قبل العمل بالقانون
رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٢ باصدار قانون تنظيم أعمال الوكالة التجارية واذ نصت
المادة ٢٥ من هذا القانون على أنه يتمين على الوكلاء التجاريين وعلى
المكاتب المشار إليها بالمادة (٧) من هذا القانون القائمين بالعمل عند
هذا القانون اتخاذ الاجراءات المنصوص عليها به للقيد في السجلات المعدة
بذلك خلال المدد التي تحددها اللائحة التنفيذية . ومن ثم فقد كان من
الواجب على الجهة الادارية المختصة - عند بحث طلب اعادة التمسك ، أن تنزل
صحيح حكم القانون على الطلبات المقدمة إليها ، دون النظر الى الاوضاع
المخالفة لحكم القانون . كما أنه لا حجة في الاستناد الى عقد تأسيس
الشركة المطعون ضدها والذي يتضمن أن من أغراضها مباشرة التوكيلات
التجارية عن بعض الشركات الأجنبية ، لأن ذلك خاص بأهليتها طبقا لقانون
الشركات ولا يعني أن ما تضمنه عقد تأسيسها فيه بذاته الترخيص لها بهذا
النشاط في داخل البلاد أو في المناطق الحرة بل يمكن لذلك النظام القانوني
في كل منها ، ولا يعني أن تباشر نشاط تخزين البضائع الأجنبية داخل
منطقة الحرة على سبيل انوكالة التجارية . واذ ذهب الحكم المطعون فيه
الى غير ذلك في تقدير عنصر الجدية اللازمة لوقف التنفيذ فيكون قد جانب

الصواب فيما قضى به من وقف تنفيذ القرار المطعون فيه ، بعد اذ تبين مغلف
ركن الجدية ، ويتمين لذلك القضاء بالغاء ، واذا كان يتعين الزام من خسر
الطلب ببصروقاته فقد تمين الزام الشركة المطعون ضدها بالمصروفات .

(طعن ١٠٧٠ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٨٧/١٠/٣١)

قائمة رقم (١٦٦)

البيان :

القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ - المادتان ٢٩ و ٤٢ - القانون رقم ٤٢
لسنة ١٩٧٤ بشأن استثمار المال العربي والأجنبي والناطق الحرة - المادة
الرابعة من قانون الإصدار - والمادة ٤٦ - اعفى الشرع لاعتبارات المصلحة
العامة المنشآت والمشروعات التى تقام بالمنطقة الحرة ، ليس فقط من الضرائب
المستحقة قانونا نتيجة توافر الوقائع المنشئة لتدوين الضريبة فى تواريخ
محددة ، ومنذ العمل به ، وإنما مد الإعفاء الى ما هو أبعد من ذلك ، اذ جنب
تلك المشروعات من احكام القوانين ذاتها المنطقة بإنشاء الضرائب فلم تعد
مخاطبة باحكام تلك القوانين سواء فيما يتعلق بالإجراءات او الاخطارات او
الربط او التنظيم او التحصيل - هدف الشرع فى ذلك الحين ، وقبل مرحلة
الانفتاح ، هو جذب المستثمرين وتشجيعهم على العمل الجاد فى سبيل تنمية
الاقتصاديات البلاد ، ودفع حركة الإنتاج والتصدير لزيادة الموارد المالية
للدولة - الشرع فى مرحلة تالية ولتغير الظروف العامة اصدر القانون رقم ٤٢
لسنة ١٩٧٤ بنظام استثمار المال العربي والأجنبي والناطق الحرة - المادة
الرابعة من مواد إصدار هذا القانون - مؤداهما استمرار تمتع المشروعات
بالأزايا التى سبق إقرارها فى ظل القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ - رغم إلغاء
هذا القانون - لا يقتصر الإعفاء على ما تحقق قبل إلغاء القانون رقم ٦٥ لسنة
١٩٧١ لان ذلك الإعفاء يشمل مباشرة نص المادة ٤٢ من هذا القانون -
ولو قصد الشرع لما أورد أصلا نص المادة الرابعة من القانون رقم ٤٢
لسنة ١٩٧٤ - مؤدى ذلك ولازمه استمرار تمتع المشروعات التى أقرت فى

ظل القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ بميزة الإعفاء من قوانين الضرائب التي يفرضها المشرع من بعد إلغاء هذا القانون — متى كانت ميزة الإعفاء سالفه الذكر تنطبق بالضرائب فإنه يتعين الوقوف عند صراحة النص بقصر الإعفاء على الضرائب دون الرسوم باعتبار أن هذا الإعفاء ورد على خلاف الأصل من خضوع كافة المشروعات للضرائب ، وإن الرسم إنما يستحق مقابل خدمة خاصة محددة ومتميزة — العبرة في ذلك بحقيقة الفريضة المالية ، وما يقابل جبايتها ، وليس بالتسمية التي أوردتها النصوص — المشرع المصري كثيراً ما يطلق اسم الرسم على الفريضة كما في قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ — مدار البحث حقيقة المعنى لا ظاهر اللفظ — المادة ٤٦ من نظام الاستثمار والمناطق الحرة الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ — مفاد ذلك أن المشرع أخضع المشروعات التي تقام بالمنطقة الحرة لرسوم التي تستحق مقابل خدمات باعتبار أن ذلك نمن للخدمة التي تؤدي للمشروع خاصة أو التي يطلبها ولا يستحق إلا بهذه المناسبة — أخضاع هذه المشروعات لفريضة مالية أخرى لا تريد على ١٪ ولم يجعلها مقابل خدمة ، أيا كانت حتى ولو بصفة عامة ، وإنما ربط استحقاقها بوقائع مادية هي دخول السلع إلى المنطقة الحرة أو الخروج منها لحساب المشروع — هذه فريضة إجبارية يحدد نسبتها مجلس إدارة الهيئة المذكورة ومعدلها قيمة السلع المذكورة — ومن ثم فهي فريضة مالية تقررت بقانون ولا يقابلها خدمة معينة للمشروع فهي في حقيقتها من الضرائب وإن سميت رسماً شأنها في ذلك شأن الضرائب الجمركية على الوارد والصادر — استمرار المشروعات الناشئة في ظل القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ من هذه الفريضة دون غيرها مما ورد في المادة ٤٦ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المشار إليه .

الحكمة :

ومن حيث أن المنازعة الماثلة تنحصر في مدى مشروعة القرار رقم ١٠٢٣ الصادر من مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بتاريخ ٢٦/١٠/١٩٨٢ والمبلغ للطاعن ٥٠٠٠ بتاريخ ٢٩/١١/١٩٨٣ متضمناً لإوامه برسم بنسبة ١٪ من قيمة البضائع الداخلة إلى المنطقة الحرة الخاصة التي تم إقرارها قانوناً في ظل العمل بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ وكذا

الهيئة الخارجية منها وذلك تطبيقاً لنص الفقرة الثانية من المادة ٤٦ من نظام استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ وذلك اختياراً من تاريخ المبدأ بهذا القانون في ١٩٧٤/٦/٢٢ ، وإذ كانت الهيئة العامة المدعى عليها لا تتنازع الطعن في أن مشروعه بإقامة مصنع في منطقة حرة خاصة بمصر الجديدة قد أقر في ١٩٧٣/٥/٢٠ فمن ثم يسرى بشأنه القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ في شأن استثمار المال العربي والمناطق الحرة وقد نصت المادة ٤٢ من هذا القانون على أن « تففي المنشآت التجارية والصناعية والمالية التي تقام بالمنطقة الحرة من أحكام قوانين الضرائب المقررة أو التي تقرر مستقبلاً في جمهورية مصر العربية » وواضح من ذلك أن المشرع لاعتبارات المصلحة العامة أعفى تلك المنشآت والمشروعات التي تقام بالمنطقة الحرة ليس فقط من الضرائب المستحقة قانوناً نتيجة توافر الوقائع المنشئة لدين الضريبة في تواريخ محددة ومنذ العمل به وإنما مد الاعفاء إلى ما هو أبعد من ذلك إذ جنب تلك المشروعات من أحكام القوانين ذاتها المتعلقة بإنشاء الضرائب فلم تعد مخاطبة بأحكام تلك القوانين سواء فيما يتعلق بالإجراءات أو الاخطارات أو الربط أو التنظيم أو التحصيل وهدف المشرع في ذلك الحين — وقبل مرحلة الاقتراح — هو جذب المستثمرين وتشجيعهم على العمل الجاد في سبيل تنمية اقتصاديات البلاد ودفع حركة الإنتاج والتصدير لزيادة الموارد المالية للدولة ، ومن ثم فإن المشرع في مرحلة ثانية ولتغير الظروف العامة أصدر القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بنظام استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة ولكنه نص في المادة الرابعة من مواد الإصدار على أن « يلغى القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ في شأن استثمار المال العربي والمناطق الحرة ويستمر تمتع المشروعات التي سبق إقرارها في ظله بما تقرر لها من الحقوق والمزايا المنصوص عليها في هذا القانون ، أما المشروعات التي سبق إقرارها قبل العمل بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ المشار إليه فيستمر تمتعها

منازيا والضمانات التي كانت مقررة لها قبل تاريخ العمل باتفاقون المنازاة اليه ، فواضح أن ما كان يتضمنه القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ من منازيا للمشروعات التي سبق إقرارها في ظلّه يستمر تمتع تلك المشروعات به رغم إلغاء هذا القانون وهي ميزات وضمانات قصدها المشرع لعلها واضحة هي أن تلك المشروعات أقرتها الدولة وارتضاها المرخص له على أساس تلك الميزات والضمانات ولا يقتصر الإعفاء على ما تحقق قبل إلغاء القانون ٦٥ لسنة ١٩٧١ لأن ذلك الإعفاء يشمله مباشرة نص المادة ٤٢ من هذا القانون ولو قصده المشرع لما أورد أصلاً نص المادة الرابعة من اتفاقون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ إذ أن الضريبة يحكمها دائماً القانون الساري وقت استحقاقها سواء بالنسبة للواقعة المنسبة لها أو دواعي الإعفاء من تحصيلها ، ومؤدى ذلك ولازمه أنه علا بنص المادة الرابعة سائلة الذكر يستمر تمتع المشروعات التي أقرت في ظل القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ بميزة الإعفاء من قوانين الضرائب التي يقرها المشرع من بعد إلغاء هذا القانون ومرد ذلك كله إرادة المشرع المصري ابتداء وانتهاء .

ومن حيث أنه متى كانت ميزة الإعفاء سائلة الذكر تتعلق بالضرائب فإنه يتعين الوقوف عند صراحة بقصر الإعفاء على الضرائب دون الرسوم باعتبار أن هذا الإعفاء ورد على خلاف الأصل من خضوع كافة المشروعات للضرائب وأن الرسم إنما يستحق مقابل خدمة خاصة محددة ومتميزة ، والعبرة في ذلك بحقيقة التفرقة المالية وما يقابل جبايتها وليس بالتسمية التي أوردتها النصوص إذ أن المشرع المصري كثيراً ما يطلق الرسم على الضريبة كما في قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ فمدار البحث حقيقة المعنى لا ظاهر اللفظ ، وإذا كانت المادة ٤٦ من نظام الاستثمار والمناطق الحرة الصادر باتفاقون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ تنص على أنه « مع عدم الإخلال بما هو منصوص عليه في هذا القانون تعفى المشروعات التي تنام بالمنطقة الحرة والأرباح التي توزعها من أحكام قوانين الضرائب

والرسوم في جمهورية مصر العربية كما تعفى الأموال العربية والأجنبية المستثمرة بالمنطقة الحرة من ضريبة التركات ورسم الأيلولة . ومع ذلك تخضع هذه المشروعات للرسوم التي تستحق مقابل خدمات وبرسم سنوي لا يتجاوز ١٪ (واحد في المائة) من قيمة السلع الداخلة الى المنطقة الحرة أو الخارجة منها لحساب المشروع ويصدر بتحديد هذا الرسم قرار من مجلس إدارة الهيئة وتعفى من هذا الرسم تجارة البضائع العابرة (انترنايت) . ومفاد ذلك أن المشرع اخضع هذه المشروعات للرسوم التي تستحق مقابل خدمات باعتبار أن ذلك ثمن للخدمة التي تؤدي للمشروع خاصة أو التي يطلبها ولا يستحق الا بهذا المناسبة كما اخضع هذه المشروعات لفريضة مالية أخرى لا تزيد على ١٪ ولم يجعلها مقابل خدمة أيًا كانت حتى ولو بصفة عامة وانما ربط استحقاقها بوقائع مادية هي دخول السلع الى المنطقة الحرة أو الخروج منها لحساب المشروع وهي فريضة اجبارية يحدد نسبتها مجلس إدارة الهيئة المذكورة ومحلها قيمة السلع المذكورة ومن ثم فهي فريضة مالية تقررت بقانون ولا يقابلها خدمة معينة للمشروع ومن ثم فهي في حقيقتها من الضرائب وان سميت رسماً شأنها في ذلك شأن الضرائب الجمركية على الوارد والصادر ، وتقرت على ذلك فلما كان المشرع (المصنع) الذي أقرته الهيئة للطاعن ٥٥٥٥ في المنطقة الحرة في ظل العمل بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ متمماً بصفة الإعفاء من الضرائب على النحر السالف ذكره فإن ذلك يشمل الفريضة المالية المقررة في الفقرة الثانية من المادة ٤٦ سالف الذكر ويكون قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار الصادر في ٢٦/١٠/١٩٨٢ بالزامه بأداء هذا الرسم (الضريبة) غير قائم على أساس من القانون ، واذهب الحكم المطعون فيه الى غير ذلك فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ويتمين الحكم بالفائه والغاء القرار محل الطعن مع الزام الهيئة بالمصروفات » .

ثالثاً - مدى الإعفاءات الضريبية التي تتمتع بها مشروعات المناطق الحرة

قاعدة رقم (١٦٧)

المبدأ :

نظام استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والمعدل بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٧ - المشرع وبطل بين المتمتع بالإعفاءات والمزايا المقررة للمشروعات القائمة بنظام المناطق الحرة وبين الالتزام بالنشاط المرخص به - يترتب على مخالفة شروط الترخيص الخضوع للضرائب والرسوم الجمركية ولقد المشرع لميزة إعفاء أرباحه من الخضوع للضرائب - اجراء عمليات بيع البضائع المصنعة في المنطقة الحرة الى خارجها يتجاوز حدود نشاط التصنيع المرخص به - أساس ذلك : لا يوجد تلازم بين عملية التصنيع وعملية البيع داخل البلاد - نتيجة ذلك خضوع الربح الناشئ عن هذا النشاط للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية أو الضريبة على أرباح شركات الأموال حسب الأحوال - .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية تقضى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٨٦/٦/٤ فتبينت أن القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بنظام استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة المعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ أجاز في المادة ٣٠ منه انشاء مناطق حرة خاصة مقصورة على مشروع واحد ، وحدد على سبيل الحصر في المادة ٣٥ ما يجوز الترخيص باقامته بنظام المنطقة الحرة : ومنها اية صناعة أو عمليات تجميع أو تركيب أو تجهيز أو تجديد مما يحتاج الى مزايا المنطقة الحرة للاستفادة من مركز البلاد الجغرافي . وقرر صراحة في المادة ٣٤ عدم

تمتع المرخص له بالاعفاءات والمزايا المقررة للمشروعات المقامة بنظام المناطق الحرة الا في حدود الأغراض التالية في ترخيصه • وأوجب في المادة ٣٧ أداء الضرائب والرسوم الجمركية على البضائع التي تسحب من المنطقة الحرة للاستهلاك المحلي كما لو كانت مستوردة من الخارج • وأغنى في المادة ٤٦ منه المشروعات التي تقام بالمنطقة الحرة والأرباح التي توزعها من أحكام قوانين الضرائب والرسوم في جمهورية مصر العربية • وبذلك يكون المشرع قد ربط بين التمتع بالاعفاءات والمزايا المقررة للمشروعات المقامة بنظام المناطق الحرة وبين الالتزام بالنشاط المرخص به • ورتب على المخرج على اطار هذا الترخيص الخضوع للضرائب والرسوم الجمركية فقد المشروع لميزة اعفاء أرباحه من الخضوع للضرائب •

ومن حيث أن الترخيص باقامة صناعة في المنطقة الحرة الخاصة طبقاً لحكم المادة ٣٥/٢ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المشار اليها بحصر النشاط الممكن في النشاط المرخص فيه وحده وفي داخل النطاق المكاني المحدد لها • فيقتصر الترخيص على القيام بالعمليات اللازمة لتصنيع السلعة التي رخص في صناعتها فيتمتع هذا النشاط وحده بكافة الاعفاءات الجمركية المقررة في القانون وكذلك باعفائه واعفاء الأرباح التي يحققها أو يوزعها من الضرائب • فاذا جاوز المرخص له حدود نشاط التصنيع وأجرى عمليات بيع للبضائع المصنعة في المنطقة الحرة الى خارجها داخل البلاد فلا يخرج الأمر عن أحد أمرين : اما ان تتم عملية بيع السلعة داخل النطاق المكاني للمنطقة الحرة وعندئذ يكون المرخص له قد خالف شروط الترخيص صراحة التي جعلت التصنيع النشاط الوحيد المصرح به وليس البيع • وثم لا يتمتع هذا النشاط المخالف لشروط الترخيص بالاعفاءات والمزايا المقررة للنشاط المرخص به • واما أن يتم التعامل في السلعة خارج انطاق المكاني للمنطقة الحرة ، وحينئذ لا يستفيد الربح الناشئ عن هذا التعامل والنشاط

الذي تم خارج نطاق المنطقة الحرة بالأعضاء والزايان المقيدة للنشاط
المرخن به في المنطقة الحرة ليقوع خارج النطاق المكاني المحدد للنشاط
خاصة وأنه لا يوجد أي تلاؤم بين عملية التصنيع وعملية البيع داخل البلاد
يؤكد ذلك ما قضت به المادة ٣٧ من القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٤ سائلة
البيان من استحقاق الضرائب والرسوم الجمركية على البضائع التي تسحب
من المنطقة الحرة للاستهلاك المحلي كما لو كانت مستوردة من الخارج . أي
إن المشرع اخضع هذه البضائع — شأنها في ذلك شأن أية بضائع مستوردة
من الخارج — للضرائب والرسوم الجمركية ، سواء تم البيع خارج المنطقة
الحرة أو داخلها خلافاً لشروط الترخيص . ومن ثم يخضع اربح النائي .
عن ذلك لكافة الضرائب وسها الضرائب على الأرباح التجارية والصناعية أو
الضريبة على أرباح شركات الأموال حسب الأحوال .

سبللك :

اتتت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى خضوع الأرباح
لتى تحقها المشروعات المقامة بنظام المنطقة الحرة لأحكام القانون رقم ٤٢
لسنة ١٩٧٤ المعدل باتفاقون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ من بيع اتاجها المصنع
بمنطقة الحرة داخل البلاد للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية أو
الضريبة على أرباح شركات الأموال حسب الأحوال .

(ملف ١٠٥/١/٤٧ — جلسة ٨٦/٦/٤)

قاصلة رقم (١٦٨)

المسألة :

المشرع قد ربط بين التمتع بالأعطيات والزايان المقررة للمشروعات القائمة
بنظام المناطق الحرة وبين الالتزام بالنشاط المرخن به — رتب المشرع على
الخروج من إطار هذا الترخيص فحصد المشروع ميزة الإعفاء من الضرائب

والرسوم - المشروعات غير الخاطبة بالقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٤ بشأن استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة لا تتمتع بالاعفاءات والمزايا المقررة فيه .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية تسمى الفتوى والتشريع فاستعرضت أحكام العقد رقم (٤) ٨٤/٨٥ الموضع بتاريخ ٢٠/١٠/١٩٨٤ بين كل من مصلحة الموانئ والمناظر وشركة سميت لويد شلباية - شركة ذات مسئولية محدودة مؤسسة وفقاً لأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بإصدار نظام استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة - وذلك لتعويم واقتبال السفينة الفارقة « جاريت » والتصرف في حطامها وحمولتها ، كما استعرضت الجمعية أحكام قانون نظام استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة الصادر بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٤ المعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ وتبين لها أن المشرع خصص الفصل الرابع من القانون المذكور الذي يضم المواد من ٣٠ الى ٥٧ للمناطق الحرة وبماجاز في المادة ٣٠ إنشاء مناطق حرة خاصة تكون مقصورة على مشروع واحد ، واشترط في المادة ٣٤ ان يتضمن الترخيص في شغل المناطق الحرة بياناً بالاعراض التي منح من أجلها ونص في المادة ٣٤ فقرة ثالثة على انه (ولا يتمتع المرخص له بالاعفاءات أو المزايا المنصوص عليها في هذا الفصل الا في حدود الاعراض المبيته في ترخيصه) واعفى في المادة ٣٦ جميع الأدوات والمهمات والآلات ووسائل النقل الضرورية اللازمة للمنشآت المرخص بها بنظام المنطقة الحرة من الضرائب والرسوم الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم واعفى في المادة ٤٦ الواردة في ذات الفصل المشروعات التي تقام بالمنطقة الحرة والأرباح التي توزعها من أحكام قوانين الضرائب والرسوم في جمهورية مصر العربية ، وبذلك يكون المشرع قد ضبط بين

التمتع بالاعفاءات والمزايا المقررة للمشروعات المقامة بنظام المناطق الحرة بين الالتزام بالنشاط المرخص به ، ورتب على الخروج عن اطار هذا لترخيص فقد المشروع لميزة الاعفاء من الضرائب والرسوم أيا كان نوعها لعامل المشروع - بالنسبة للنشاط الخارج عن اطار الترخيص - معاملة المشروعات غير المخاطبة بالتعاون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ فلا يتسع بالاعفاءات والمزايا المقررة فيه .

ولما كان البين من قرار نائب رئيس مجلس ادارة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٢ انصادر بتاريخ ١٩٨٢/١٠/٢٥ بالترخيص لشركة سميث لويد شلباية بمزاولة النشاط بنظام المناطق الحرة الخاصة أنه حدد في المادة ١ منه النشاط المرخص به وهو « مزاولة نشاط تقديم كافة خدمات التنقيب البحرية بنظام المناطق الحرة الخاصة بخلج السويس ويشمل ذلك قطر أرصفة التنقيب العائمة الى المواقع المطلوبة وتزويدها بكافة احتياجاتها » معدات اخفر ومهمات ومستلزمات التنقيب - مواد التموين ٠٠٠ الخ « خدمات اطفاء الحرائق ، الاقاذ الصيانة الغطس لأرصفة التنقيب العائمة » . وعلى ذلك يكون الترخيص قد حصر نشاط هذه المنطقة الحرة الخاصة في تقديم خدمات التنقيب البحرية وقطر أرصفة التنقيب العائمة الى المواقع المطلوبة وتزويدها باحتياجاتها وخدمات اطفاء الحرائق والاقاذ والصيانة والغطس بأرصفة التنقيب العائمة دون غيرها من أعمال وخدمات فهذه الأنشطة وحدها هي التي تتمتع بالاعفاء من الضرائب والرسوم المفروضة في جمهورية مصر العربية ، فإذا ما خالفت الشركة في احدى عملياتها شروط الترخيص ومارست اعمالا غير واردة فيه فان هذا النشاط المخالف لشروط الترخيص لا يتمتع بالاعفاءات والمزايا المقررة للنشاط المرخص به . واذا بين من عقد تعويم واقتبال السفينة جاريت سالف البيان أنه قد نتج عن حادث بحري

رفع في غاطس بورسعيد في يوم ٩/١٢/١٩٨٨ من كل من السفينة
الامانية الجنسية مولفينه والسفينة البنامية الجنسية جاريت جسوح
السفينة جاريت ثم غرقها بشحنتها التي تحتوي على مواد سامة وحاقوة بها
جهاز طبي به مادة مشعة . ولما كان ملاك السفينة الفارقة وكذلك ملاك
السفينة المتسببة في الحادث قد احبوا عن الاقدام على رفع حطام السفينة
وشحنها فقد وافقت لجنة البت المشكلة من مصلحة الموانئ على العطاء المقدم
من شركة سميت نويد شلباية لتعويم السفينة جاريت والتصرف في حطامها
وتحتتها وتسليم الحاوية الخاصة بالجهاز الطبي المشع لمصلحة الموانئ وذلك
تنفيذا لأحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ في شأن الكوارث البحرية
والصطام البحري . وبذلك فان عملية اقتشال هذه السفينة نخرج عن الاعمال
المرخص للشركة المذكورة في القيام بها بنظام المنطقة الحرة التي حصرها
قرار الترخيص في خدمات التنقيب البحرية وما تستلزمه من أعمال وخدمات
بما فيها اعمال الاقاذ لارصفة التنقيب البحرية ، فكل عملية تتم خارج هذا
الاطار كما في الحالة المروضة لا تتمتع بالاعفاءات والمزايا المقررة للنشاط
المرخص به لخروجها عن حدوده ومن ثم يخضع عقد الاقتشال المشار اليه
لقضية الدفعة طبقا لأحكام القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ : صدار قانون
ضريبة الدفعة .

أما بالنسبة لرسم دمنة قاية المهندسين وفقا لأحكام القانون رقم ٦٦
لسنة ١٩٧٤ بشأن قاية المهندسين ورسم دمنة قاية المهن الفنية التطبيقية
المقرر بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٤ بإنشاء قاية المهن الفنية التطبيقية فقد
خلت الاوراق مما يفيد التوقيع العقد سالمة البيان ضمن الاعمال الهندسية
أو الفنية التطبيقية التي اخضعها للمزيج لمصلحة الدفعة المتعار اليهما . ومن ثم
فلا تلتزم الشركة بما لا تخلف فاعلا فوظفها .

فصلك :

اتهمت الجمعية المعروية لتسعى الفتوى والتشريع الى :

١ - عدم تمتع عملية اقاذ واتشال السفينة « جاريت » بالاعفاءات المقررة فى قانون استثمار انال العربى والأجنبى والمناطق الحرة بما فى ذلك الاعفاء من رسم الدفعة المنصوص عليه فى القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ .

٢ - عدم خضوع عقد العملية المذكورة لرسم دفعة نقابة المهندسين وفقا لأحكام القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٤ ورسم دفعة نقابة المهن الفنية والتطبيقية وفقا لأحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٤ .

(ملف ٣٧/٢/٣٥٤ جلسة ١٩٨٨/١/٢٠)

قاعدة رقم (١٦٩)

البس :

قوانين الاستثمار - المشروعات القائمة بالمناطق الحرة - اعفاؤها ضرائبيا من جميع انواع الضرائب المباشرة فى جمهورية مصر العربية بما فيها الضريبة على العقارات - معادل التمتع بهذه الميزة ان تكون المنطقة الحرة قد خضعت وفقا لأحكام قوانين الاستثمار وفى مجاها - عدم تمتع المناطق الحرة التى نشأت قبل ذلك بتلك الميزة - نال المشروعات القائمة بهذه المناطق بالخصمة النظام القانونى الذى قيمت فى ظله الذى لا يمنح لها سوى الاعفاء من بعض انواع الضرائب وليس من ضمنها الضريبة على العقارات المبنية او رسم

التجارة .

الفتوى :

خضوع عقارات شركة ترسانة الاسكندرية بالمنطقة الحرة للضريبة على العقارات المبنية ورسم النفاة أساس ذلك : أن المنطقة الحرة بالتوسعة

البحرية بمدينة الاسكندرية قد نشأت بقرار وزير الخزانة رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٩ على سند من قانون انجمارك الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ وقد خلا هذا القانون من نص يسمح باعفاء المشروعات التي تقام في المناطق الحرة من الضريبة على العقارات المبنية - قوانين الاستثمار المتعاقبة ابتداء من القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ في شأن استثمار المال العربي والمناطق الحرة ومرورا بقانون استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ و انتهاء بقانون الاستثمار الصادر بالقانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ قد عنت بتوسيع قاعدة الاعفاء الضريبي للمشروعات المقامة بالمناطق الحرة لتشمل جميع أنواع الضرائب السارية في جمهورية مصر العربية بما فيها الضريبة على العقارات المبنية - مناط التمتع بهذه الميزة أن تكون المنطقة الحرة قد نشأت وفقا لأحكام قوانين الاستثمار المشار إليها وفي مجالها الزمني - عدم تمتع المناطق الحرة التي نشأت قبل ذلك بتلك الميزة اذ تظل المشروعات المقامة بهذه المناطق خاضعة للنظام القانوني الذي أقيمت في ظله والذي لا يتيح لها سوى الاعفاء من بعض أنواع الضرائب وليس من بينها الضريبة على العقارات المبنية - رسم النظافة يؤدي مقابل خدمة ولا يعفى من ادائه طبقا لقرار محافظ الاسكندرية رقم ١٩٨ لسنة ١٩٦٧ سوى شاغلو العقارات المعفاة من الضريبة على العقارات المبنية للقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ - شركة ترسانة الاسكندرية لا تندرج ضمن هؤلاء فتلتزم من ثم بأداء هذا الرسم .
(ملف رقم ٣٧/٢/٤٣٧ بتاريخ ١٩٩٣/٧/٢٠)

قاعدة رقم (١٧٠)

المبدأ :

يقتصر تمتع المنشآت والشروعات التي اقرت في ظل العمل باحكام القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ في شأن استثمار المال العربي والمناطق الحرة بالاعفاء من الضرائب دون الرسوم .

الفتوى :

الشرع أفصح بعبارة صريحة جلية المعنى عن استمرار تمتع المنشآت والمشروعات التي أقرت في ظل العمل بأحكام القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ في شأن استثمار المال العربي في المناطق الحرة بذات الحقوق والزيادات المنصوص عليها فيه وذلك بعد صدور قانون نظام استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ ومن بينها الضرائب المستحقة قانوناً - هذا الإعفاء الذي تستظل به تلك المنشآت والمشروعات إنما يمتد إلى أحكام القوانين ذاتها بإنشاء الضرائب باعتبار أنها غير مخاطبة بأحكام تلك القوانين سواء فيما يتعلق بالإجراءات أو الربط أو التحصيل - ميزة الإعفاء من الضرائب إنما تقتصر على الضرائب وحدها دون أن يشمل ذلك الرسوم إذ أن هذا الإعفاء ورد على خلاف أصل مقتضاه خضوع جميع المشروعات للضرائب وأن الزسم يستحق مقابل خدمة خاصة بيد أن الأمر في ذلك كله مرده إلى حقيقة الفريضة المالية وما يقابل جبايتها وليس بالتسمية التي أوردتها النصوص - رسم القنعة المضافة المقرر وفقاً للمادة ٤٦ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ فريضة إجبارية جرى تحديد نسبتها من مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار - فريضة مالية تقررت بقانون ولا يقابلها خدمة معينة تؤدي للمشروع وبذلك فهي في حقيقتها من الضرائب وإن سُميت رسماً - أحقية المشروع الذي أقرته الهيئة في ظل العمل بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ في استرداد المبالغ التي حصلت منه كرسوم قيمة مضافة والتي يفقر تحصيله منه إلى صحيح سند قانوناً مع مراعاة أحكام التقادم المسقط المقررة في هذا الشأن .

(فتوى رقم ٦٦٣ ملف رقم : ٤٢٨/٢/٣٧ بتاريخ ٨/٨/١٩٩٣)

الفصل الرابع — مسائل متروكة

قائمة رقم (١٧١)

البيان :

عدم قانونية تخصيص المسطح المزروع ملكيته للمنفعة العامة كحصة عينية من جانب محافظة البحيرة في رأس مال شركة مصر للتعمير يقوم على أن دستور مصر الدائم حرص على النص على مبدأ صون الملكية الخاصة وعدم التمسك بها إلا على سبيل الاستثناء — حظر نوع الملكية الخاصة جبراً من صاحبها إلا للمنفعة العامة ومقابل تمويل وإصلاحات.

التنويه :

إن هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقرى القنطرة والتشريع بجلستها المنعقدة في ١٧ من أكتوبر سنة ١٩٩٠ فاستبان لها أن ما انتهت إليه بجلستها المنعقدة في ٢١ من يونيو سنة ١٩٨٩ في هذا الخصوص المسطح المزروع ملكيته للمنفعة العامة كحصة عينية من جانب محافظة البحيرة في رأس مال شركة مصر للتعمير يقوم على أن دستور مصر الدائم — شأن شأن الدساتير السابقة عليه — حرص على النص على مبدأ صون الملكية الخاصة وعدم التمسك بها إلا على سبيل الاستثناء ، وحظر نوع الملكية الخاصة جبراً عن صاحبها إلا للمنفعة العامة ومقابل تمويل وإصلاحات. وأنه لما كان رئيس الجمهورية في الحالة المروعة قد أصدر القرار رقم ١٠٧٦ لسنة ١٩٩٢ بنزع ملكية العقارات الكائنة بمرام فاحية ساقية مكي بمدينة البحيرة والبالغ مساحتها ٧٧٧ هكتاراً وقاريط و٩٠٠٠ منهم وذلك للمنفعة العامة لإقامة مشروع الإسكان الواسع لتوفير السكن المصحي للمواطنين في المناطق الصالحة لهذا الغرض ولواجهة الامتداد الطبيعي لتوسع العمران بمحافظة البحيرة ، فقد كان من المتعين على جهة الإدارة

(محافظة البحيرة) احترام الغرض من نزع ملكية المستطع المشار إليها وعلمهم مجاوزته الى حد تقديم جزء من المستطع كحصة عينية في رأس مال شركة مصر للتعمير الخاضعة لقانون الاستثمار رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ ، ولا يزال في ذلك انقول بأن المشرع في التقنين المدني نص على حالات انتهاء تخصيص المال العام للمنفعة العامة كوسيلة لتحويله الى مال خاص ، ومن بين هذه الحالات صدور قرار من الوزير المختص بانتهاء التخصيص ، وأن المحافظ بمقتضى قانون نظام الادارة المحلية رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ، أصبحت له بالتمهية لجميع المرافق العامة التي تدخل في اختصاص وحدات الادارة المحلية جميع السلطات والاختصاصات التنفيذية المقررة للوزراء في القوانين واللوائح ، مما يجوز معه صدور قرار من المحافظ بانتهاء تخصيص المال للمنفعة العامة وتحويله الى مال خاص ثم استخدامه كحصة عينية في شركة فهذا القول مردود عليه بان حالات انتهاء تخصيص المال العام للمنفعة العامة المشار إليها في المادة ٨٨ من التقنين المدني لا تنطبق الا على الأموال العامة المملوكة للأشخاص العامة بهذا الوصف ابتداء دون تلك التي نزع ملكيتها من الافراد لتحقيق غرض معين ذي نفع عام ، والتي لا تفقد صفتها كأموال عامة الا بانتهاء الغرض الذي خصصت من أجله تلك الأموال للمنفعة العامة طبقا لصريح نص المادة ٨٨ المشار إليها ، والقول بغير ذلك يشكل انتهاكا صارخا لأحكام نزع الملكية للمنفعة العامة التي لم تقرر الا استثناء وفي حدود معينة مما يمتنع معه الاقتصار على تلك الحدود وعدم مجاوزتها .

ومن حيث ان هذه الأنساب التي اعتمدت عليها الجمعية العمومية في تقرير النتيجة التي رتبها عليها ضحيحة في الواقع وفي القانون وهي ، في جملة ما تفتش الرد الثاني للالتفات عن الأسباب والاعذار والملازمات التي جاءت في مذكرة السيد المستشار القانوني لمحافظة البحيرة السالفة (٢٨٢ - ج ٢)

يأتها في مقام ذكر الوقائع ، تجادل بها في سلامة ما انتهت اليه الجمعية العمومية وكل ما جاء في تلك المذكرة مردود عليه .

أولاً : بأن الشركات المنشأة وفقاً لقانون نظام استثمار المال العربي والأجنبي الصادر بالقانون رقم ٤١ لسنة ١٩٧٤ الذي أنشئت في ظله شركة مصر للتمير تعتبر طبقاً للمادة التاسعة من هذا القانون من شركات القطاع الخاص أي كانت الطبيعة القانونية للأموال المساهمة فيها وهذا الحكم ذاته ورد في المادة السابعة من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٩٠ الذي حل محله ولا تسمى عليها التصرّيات والتنظيمات الخاصة بالقطاع العام والعاملين به وهذه الشركات تسمى بطبيعتها من وراء استثمار أموالها إلى تحقيق أقصى ربح ، ولذا فهي تتجه دائماً صوب المشروعات التي تحقق هذا الغرض وتتأى عن تلك التي تباعد بينها وبين هذا المسمى .

ثانياً : لا يغير من حقيقة أمر هذه الشركة والتكيف القانوني لشخصها على ما أراد المشرع ونص عليه في المادة (٧) ساقطة الذكر ما ذكر من أن الجهات التي شاركت في تأسيسها جهات عامة . وأن حقيقة ما استهدفته في المشاركة فيها أن كان هو إقامة مشروعات الإسكان المتعلقة بإنشاء الأحياء والامتداد العمراني لأن ذلك لا يحمل على القول بأن محافظة الجيزة حين شاركت في رأس مال هذه الشركة بقطعة الأرض المنزعة ملكيتها للمنفعة العامة لإقامة مشروع للإسكان العاجل قد التزمت الغرض الذي نزع من أجله الملكية ذلك أن البوز شاسع بين مشروع للإسكان العاجل بقيمه المحافظة بنفسها ، وتوفر به للطبقات غير القادرة السكن اللائم وتلتزم تحقيقاً لهذا الغرض عند التصرف في وحدات هذا المشرع بقواعد معينة في تجديد الثمن وفقاً لما بينه قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٨ . وبين مشروع للإسكان بقية كما في الحالة المعروضة إحدى الشركات الخاصة الاستثمارية « مشروع برج الجوهرة » تسمى من وراءه إلى تحقيق

أقصى ربح ولا يقيد بها فى سبيل الوصول الى هذا الهدف القيود التى نلتزم بها الجهات الادارية عندما تقيم المشروعات الاسكانية بنفسها .

ثالثا : لا ريب فى ان محافظة الجيزة — وعلى خلاف تبنى — لم تعتمد الى المشاركة فى رأس مان شركة مصر للتعمير بقطعة الأرض المنزوعة ملكيتها الا ابتغاء المنفعة المالية التى تعود عليها والتمثلة فى أرباح المشروعات التى تقيمها الشركة المذكورة وليس ذلك بحسب الاصول العامة واجبة الاتباع هو ما تقوم عليه المحافظة ولا هو من أعمالها ومهامها ، فهى ليست شركة ولا تاجرا ولا يحق لها التصرف فى تلك الأرض على هذا الوجه ولا يجوز لجهة الادارة ان تخرج عن الغرض المحدد لنزع الملكية جريا وراء تعقيق مصلحتها المالية فذلك منها يتسم بعدم المشروعية لما فيه من اهدار الضمانات التى حددها الدستور لنزع الملكية وافحراف بهذه الوسيلة عن الغرض الذى شرعت من أجله .

رابعا : ولا يصح فى هذا المقام التعلل باعتبارات المصلحة العامة اذ ليست هناك مصلحة عامة تتحقق بمخالفة أحكام القانون والدستور فى الخصوص على ما اتهمت آليه الجمعية العمومية .

خامسا : ولا عبرة بما قيل فى تلك المذكرة فى ان قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٧١ لسنة ١٩٦٩ بنزع ملكية تلك الأرض للمنفعة العامة المعددة فى مذكرته الايضاحية قد انقضى عليه ما يزيد على عشرين عاما ، وتقاضى ملاك تلك الأرض الذين نزع ملكيتهم مقابل ذلك رضا بقيمتهم أو قضاء ، اذ ان ذلك لا يعبر من وجه الرأى الصحيح فى المسألة فى شئ ، من حيث أثر القرار فى ضم ملكيتها الى ملكية الدولة العامة ، وتخصيصها للغرض الذى حدده ذلك القرار وليس فى القانون ما يجعل لمحافظة أو الإدارة بعامه ان تخرجها من تلك الملكية الى الملكية الخاصة التى ارادت المحافظة ان تسهم فى رأس مالها بقيمة تلك الأرض كحصة عينيه فيه وان تخصصها لمثل مشروع « برج الجوهرة » وماله تملك اشخاص آخرين من

القادرين بأنهم لما بقام عليها من وحدات سكنية أو إدارية ، وهو غير من
تخصص لهم وحدات الإسكان العاجل طبقا للفرض المحدد لنزع الملكية ،
معين تلبيهم الحاجة التي تبلغ مبلغ الضرورة الى السكنى فى مشروع
وحدات الإسكان العاجل ، وهى ما تقرر نزع الملكية من أجل سد تلك
الحاجة فى حينها وبسببها وبشروطها الواجب توافرها فى كل منهم ، مما
تولاه المحافظة بذاتها « . وبين الحاجيات والضرورات وبين التحسينات
خروق كثيرة ، ولا يستويان فى المقول وفى القانون حكما وبخاصة فى مجال
نوع الملكية الذى ما شرع الا استثناء وللمنفعة العامة ، ولا يصح أن يعتبر
منها الفرض الذى ينشأ مشروع « برج الجوهرة » الذى تقوم به الشركة
الخاصة المشار اليها . فليس هذا ما يعتبر مشروعا ذا قبح عام ، وإنما هو
قبح خاص .

سادسا : أما القول بأن المشروع ذا النفع العام الذى نزعت الملكية
من أجل إقامته لم يتم وتراخى تنفيذه سنين عددا ، فلا مخى له ، وهو
لا يستغنى لتبرير المخالفة ، وإنما هو يشكك فى جدية السبب الذى يسوغ
نزع الملكية ، وفى مشروعية القرار الصادر به هذا الى أن نزع الملكية ابتداء
لحساب تلك الشركة الخاصة وأعمالها ، لا يصح قانونا ولا يصح تبعا ، ومن
باب أولى ، تحويل ملكية تلك الأرض اليها ، وتغيير سبب نزع الملكية
والفرض المحدد له - الى ما هو من أغراض تلك الشركة وأوجه نشاطها .
ومن حيث أنه لكل ما تقدم ، فإن ما اتهمت اليه الجمعية العمومية ،
بكونه فى محله ، لأسباب وما أضيف اليها ، وليس ثم ما يقتضى اجابة
المحافظة الى طلبها المدفول عنه ، وإجازة تلك المخالفة ، للدستور والقانون .

فقط

اتمنى وأرجو الجمعية العمومية للتسعى بالتصريح والتشريع الى أين
تتجه الحاجة المصاهرة بجلسته ١٩٨٩/٦/١٩ فى هذه المخالفة .

(هذا رقم ٧٣/١٧١٥٠ جلسة ١٩٨٩/٦/١٧)

القاعدة رقم (١٧٢)

المبدأ :

أحقية العامل المنتدب خارج الهيئة العامة للاستثمار اذا لم يكن التندب بناء على طلبه فى مقابل الجهود غير العادية وحوافز الانتاج المقررة بقرار نائب رئيس الهيئة العامة للاستثمار رقم ٢٤ لسنة ١٩٨٥ .

الفتوى :

أحقية العامل المنتدب خارج الهيئة العامة للاستثمار اذا لم يكن التندب بناء على طلبه فى مقابل الجهود غير العادية وحوافز الانتاج المقررة بقرار نائب رئيس الهيئة العامة للاستثمار رقم ٢٤ لسنة ١٩٨٥ — عدم جواز صرف مقابل الجهود غير العادية وحوافز الانتاج الى العامل الذى تم تدبه للعمل خول الوقت بناء على طلبه خارج الهيئة العامة للاستثمار ويجوز للسلطة المختصة التجاوز عن استرداد هذا المقابل منه وفقا للشروط والالوضاع المقررة بالقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٨٦ أساس ذلك : نص المادة ٢/٢٤ من لائحة شئون العاملين بالهيئة العامة للاستثمار الصادرة بالقرار رقم ١٥٤ لسنة ١٩٨٥ التى تقضى باستمرار صرف جميع المخصصات المقررة للوظيفة والبدلات بما فى ذلك بدل التمثيل للعامل خلال الاجازات بأنواعها أو المأموريات الرسمية والتدريبية أو خلال فترات التندب وذلك طالما أن العامل مستحقا لمرتبه الأساسى — قرار نائب رئيس الهيئة رقم ٢٤ لسنة ١٩٨٥ قرر صرف حوافز الانتاج للعامل المنتدب خارج الهيئة وفقا لتقرير تقسيم الاداء الذى تحرره عنه الجهة المنتدب اليها ما دام التندب لم يكن بناء على طلبه — المشرع لم يفرق بين كونه انتدب طول الوقت أو بعض الوقت عدم جواز صرف مقابل الجهود غير العادية وحوافز الانتاج اذا ثبت ان للعامل كان بناء على طلبه — المشرع فى القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٨٦ أراد ان يخفف عن كاهل الموظف فلا يرهقه برد مبالغ صرفتها جهة الادارة له فاهتمها

ويصعب عليه بعد ذلك ردها بعد أن ادركت جهة الصرف خطاها فتجاوز بمقتضى هذا القانون دوز ما حاجة لأى إجراء آخر عن استرداد ما صرف بغير حق اذا كان المنع قد تم تنفيذا لحكم قضائى أو فتوى من مجلس الدولة أو رأى للجهاز المركزى للتنظيم والإدارة أو رأى لحدى الإدارات القانونية معتمد من السلطة المختصة أما التجاوز عن الاسترداد فى غير هذه الحالات فيخضع لتقدير السلطة المختصة ويحتاج الى قرار منها ولا ريب أن علة التجاوز هذه ثابتة شائعة لا تفرق بين المبالغ التى ورد النص عليها صراحة من مرتب أو أجر أو بدل أو راتب اضافى وتلك التى تذكر فى النص بالفاظها كالمكافآت التشجيعية وحوافز الانتاج فتأخذ حكمها وتعامل مثلها عند التجاوز عن استردادها •

(فتوى رقم ٤٤٢ ملف رقم : ١٢٣٧/٤/٨٦ بتاريخ ٢٩/٥/١٩٩٣)

استيراد وتصدير

- ١ - القيود الواردة على الاستيراد والتصدير - لوزير الاقتصاد والتجارة الخارجية سلطة تحديد القواعد التي تنظم عمليات الاستيراد والتصدير .
- ٢ - لوزير التجارة سلطة تحديد السلع التي تخضع للرقابة النوعية على الصادرات والواردات .
- ٣ - خضوع كل سلعة تصل من الخارج لترخيص الاستيراد اذا تجاوزت قيمتها الحد المسموح به قانونا .
- ٤ - كيفية تحديد سعر السلعة المستوردة لمعرفة هامش الربح المقرر .
- ٥ - مناط الفادة المستورد من التخفيضات الجمركية .
- ٦ - استيراد الحكومة لاحتياجاتها .
- ٧ - استيراد اللحون الحيوانية .

١ - القيود الواردة على الاستيراد والتصدير - لوزير الاقتصاد
والتجارة الخارجية سلطة تحديد القواعد التي تنظم عمليات
الاستيراد والتصدير .

قاعدة رقم (١٧٢)

مليها :

القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ بشأن الاستيراد والتصدير والالتحاش
التجارية - قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ٥ لسنة ١٩٨٥ -
الاستيراد والتصدير من القوائم الرئيسية للتجارة الخارجية يهيمن على
تنظيمها القانون احكام الخطة العامة للدولة في اطار نظامها الاقتصادي
واوضاع الميزانية التقمية السارية - خول المشرع وزير الاقتصاد والتجارة
الخارجية سلطة تحديد القواعد التي تنظم عمليات الاستيراد بما في ذلك من
جواز قصر الاستيراد من بلاد معينة او من القطاع العام او حظر استيراد سلع
معينة او اشتراط الحصول على موافقة مسبقة من جهات او لجان تحدد
لهذا الغرض - يتعين على المستورد استيفاء القواعد والاجراءات المقررة قبل
الاستيراد - تسقط الموافقة الاستيرادية التي تصدرها لجان الترشيح اذا لم
يسدد التامين النقدي لدى البنك عن الرسالة المطلوب استيرادها خلال ثلاثة
اشهر من تاريخ الموافقة - هذه الموافقة لا ترتب بذاتها مركزا قانونيا نهائيا
في استيراد السلع الصادرة عنها - يجوز لوزير الاقتصاد تغيير نظم الاستيراد
في اي وقت متى تطلبت خطة الدولة ذلك وله اعادة النظر في الموافقات
الاستيرادية السابقة او ايقاف ترتيب اي آثار عليها بعدم السماح بفتح
اعتمادات مالية لها ، لا حاجة في هذا الصدد بسبق صدور موافقة
استيرادية او الاحتجاج بفكرة الحق المكتسب او الركن القانوني المستلزم طالما ان
احكام التنظيم الجديد واعتباراته اقتضت ذلك .

الحكمة :

ومن حيث أنَّ المادة ١ من القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٧ في شأن الاستيراد والتصدير تنص على أن « يكون استيراد احتياجات البلاد السلعية عن طريق القطاعين العام والخاص » وذلك وفق أحكام الخطة العامة للدولة وفي حدود الموازنة النقدية السارية وللأفراد حق استيراد احتياجاتهم للاستعمال الشخصي أو الخاص من مواردهم الخاصة ، وذلك مباشرة أو عن طريق الغير ، وبعد وزير التجارة قرارا بتحديد الاجراءات والقواعد التي تنظم عمليات الاستيراد . ولوزير التجارة أن يقصر الاستيراد من بلاد الاتفاقيات وكذا استيراد بعض السلع الأساسية على جهات القطاع العام . وتنص المادة ١٥ من القرار الوزاري رقم ١٠٣٦ لسنة ١٩٧٨ باللائحة التنفيذية للقانون على أن يكون استيراد احتياجات البلاد والأفراد السلعية عن طريق القطاعين العام والخاص . ، وفقا لأحكام الخطة العامة للدولة وطبقا للأحكام والقواعد الواردة بهذه اللائحة . ومفاد ذلك أن الاستيراد والتصدير وهما من المقومات الرئيسية للتجارة الخارجية يهيمن على التنظيم القانوني لهما أحكام الخطة العامة للدولة ونظامها الاقتصادي وأوضاع الميزانية النقدية السارية .

ولذلك خول المشرع الوزير المختص - وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية - سلطة واسعة في تحديد الأنظمة والجراءات والقواعد التي تنظم عمليات الاستيراد بما في ذلك جواز قصر الاستيراد من بلاد الاتفاقيات أو قصره على جهات القطاع العام أو حظر استيراد سلع معينة أو اشتراط الحصول على موافقات مسبقة من جهات أو لجان تعددها تلك القواعد . وهذه الموافقات الاستيرادية لا تعدو أن تكون اجراء من بين الاجراءات العادية التي يتعين على المستورد أن يستوفها قبل إبرام الاستيراد وفتح الاعتمادات المالية الخاصة بالسلع المستوردة آية ذلك أن الموافقة

الاستيرادية • التى تصدرها لجان الترشيد — طبقا لما تنص عليه قواعد الاستيراد — تسقط اذا لم يتم سداد التأمين النقدى لدى البنك عن الرسالة المطلوب استيرادها خلال ثلاثة أشهر من تاريخ الموافقة ، الامر الذى يفيد ان هذه الموافقة لا ترتب بذاتها لصاحبها مركزا قانونيا فائيا وناظرا فى استيراد السلع الصادرة عنها ، وانما يجوز لوزير الاقتصاد — باعتباره الجهة المختصة التى خولها المشرع تنظيم الاستيراد وتحديد قواعده اذا ما طرأ بعد صدور الموافقة وقبل فتح اعتماداتها تغيير فى خطة الدولة للاستيراد أو فى اوضاع الميزانية النقدية من شأنه تغيير اسس نظام الاستيراد وقواعده ، يجوز له ان يتخذ ما يراه من قرارات فى شأن الموافقات الاستيرادية السابقة فى نظام ضوء المتغيرات الجديدة ولما كان قد صدر بتاريخ ١٩٨٥/١/٣ اقرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ٥ لسنة ١٩٨٥ وعمل به اعتبارا من ١٩٨٥/١/٥ مستهدفا الغاء نظام الاستيراد بدون تحويل عمله ، نص على ان يقوم المستورد بسداد قيمة الاعتمادات الخاصة بالاستيراد وكذلك بنسب التأمين النقدى بالجنيه المصرى بالسعر الذى تحدده اللجنة المختصة بالبنك المركزى ، وعُدل نسب التأمين والتقى على عاتق الجهاز المصرفى عبء تدبير النقد الأجنبى اللازم لتمويل الاستيراد من الخارج ، والغى الاحكام المخالفة لهذا النظام ، وقد تطلب هذا التغيير الجوهرى فى نظام الاستيراد اعادة النظر فى الموافقات الاستيرادية السابق صدورها على تاريخ العمل بالنظام الجديد والتى لم يتم فتح اعتماداتها المالية حتى هذا التاريخ • فصدر القرار المطعون فيه بتاريخ ١٩٨٥/١/٣ بعدم فتح اعتمادات لهذه الموافقات الا بعد الرجوع الى لجنة الترشيد للنظر فى تعديل نسب التأمين المقررة وفقا للنظام الجديد • وانه ولئن اقتصر هذا القرار فى بيان مبرراته على ما ذكره بخصوص اعادة النظر فى نسب التأمين المقررة وفقا للنظام الجديد — الا ان ذلك — وايا ما كان الرأى فى تفسير

— ٦٥٤ —

المقصود بالقرار وصيغة عباراته — لا يصادر من حيث الاصل سلطة الجهة الادارية المختصة طبقا للقانون في اعادة النظر في الموافقات الاستيرادية السابقة ، أو ايقاف ترتيب أي آثار عليها ، بعدم السماح — مثلا — بفتح اعتمادات مالية منها دون ما حاجة الى فكرة الحق المكتسب أو المركز القانوني المستقر — على نحو ما سبق بيانه — طالما ان احكام التنظيم الجديد واعتباراته قد اقتضت ذلك .

(طعن ٧٨٦ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٨/٤/١٩٨٧)

٢ - لوزير التجارة سلطة تحديد السلع التي تخضع للرقابة النوعية على الصادرات والواردات .

قائمة رقم (١٧٤)

المبدأ :

المواد ٩ ، ١١ ، ١٢ ، ٢٠ ، من القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ في شأن الاستيراد والتصدير - وزير التجارة من سلطاته تحديد السلع التي تخضع للرقابة النوعية على الصادرات والواردات وحظر استيراد هذه السلع إلا إذا تم فحصها للتأكد من مطابقتها للشروط والمواصفات التي يصدر بتحديدها قرار من وزير التجارة ما لم تكن مصحوبة بشهادة فحص أو مراجعة معتمدة من السلطات المصرية تثبت توافر تلك الشروط والمواصفات - لوزير التجارة سلطة إصدار قرار بتحديد إجراءات معاينة الرسائل وفحصها وإخطار صاحب الشأن بالنتيجة والأوضاع الخاصة بالتقدم من نتيجة الفحص وكيفية البت فيه والجهات التي تصدر شهادات الفحص والمراجعة .

الحكمة :

ومن حيث أن الفقرة الأولى من المادة ١ من القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ في شأن الاستيراد والتصدير تنص على أنه « يكون استيراد احتياجات البلاد السلمية عن طريق القطاعين العام والخاص ، وذلك وفق أحكام الخطة العامة للندونة وفي حدود الموازنة التقديرية السارية ٥٥٥٠ » وتنص المادة ٩ من هذا القانون على أنه « تخضع السلع التي يحددها وزير التجارة للرقابة النوعية على الصادرات والواردات » وتنص المادة ١١ من ذات القانون على أنه : « لا يجوز استيراد السلع الخاضعة للرقابة النوعية على الواردات إلا إذا تم فحصها للتأكد من مطابقتها للشروط والمواصفات التي يصدر بتحديدها قرار من وزير التجارة أو كانت مصحوبة

بشهادة فحص أو مراجعة معتمدة من السلطات المصرية ثبت توافر تلك الشروط والمواصفات » وتنص المادة ١٣ من القانون المشار اليه على أنه « تحدد بقرار من وزير التجارة اجراءات معاينة الرسائل وفحصها واخطار صاحب الشأن بالنتيجة والالوضاع الخاصة بالتظلم من نتيجة الفحص وكيفية البت فيه والجهات التي تصدر شهادات الفحص والمراجعة المنصوص عليها في المادتين ٩ و ١٠ » وتنص المادة ٢٠ من هذا القانون على أنه « على وزير التجارة اصدار القرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون » .

ومن حيث ان مفاد المواد المشار اليها ، ان المشرع اجاز بالقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ في شأن الاستيراد والتصدير للقطاعين العام والخاص استيراد احتياجات البلاد السلعية ، وفاق بوزير التجارة سلطة واختصاص تحديد السلع التي تخضع لرقابة النوعية على الصادرات والواردات ، وحظر استيراد هذه السلع الا اذا تم فحصها للتأكد من مطابقتها للشروط والمواصفات التي يصدر بتحديدها قرار من وزير التجارة ، ما لم يكن مصحوبة بشهادة فحص أو مراجعة معتمدة من السلطات المصرية ثبت توافر تلك الشروط والمواصفات ، كما اناط هذا القانون بوزير التجارة السلطة والاختصاص في اصدار قرار بتحديد اجراءات معاينة الرسائل وفحصها واخطار صاحب الشأن بالنتيجة والالوضاع الخاصة بالتظلم من نتيجة الفحص وكيفية البت فيه والجهات التي تصدر شهادات الفحص والمراجعة المنصوص عليها في المادتين ٩ ، ١٠ من هذا القانون » .

(طعن ١٦٤٩ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٩١/٦/١)

٢ - خضوع كل سلعة تصل من الخارج لترخيص الاستيراد اذا تجاوزت قيمتها الحد المسموح به قانونا .

للعسدة رقم (١٧٥)

المبدأ ١

المادة (١) من قانون الاستيراد رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ - خضوع كل سلعة تصل من الخارج ، ولو كانت للاستعمال الشخصي لترخيص الاستيراد اذا كانت قيمتها تجاوز الحد المسموح به قانونا - اذا لم يتم الحصول على هذا الترخيص ، اصبحت من السلع الغير مرخّص باستيرادها - وتعامل معاملة البضائع المحظور استيرادها لوقوعها تحت طائلة العظر المتعلق بالاستيراد المنصوص عليه في القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ المعمول به وقت ضبط الواقعة - ايداع هذه الاشياء بغرزة الجمارك ، وطب الحصول على ترخيص استيراد نشأتها - انقضاء المهلة القانونية لبقاء البضائع بالمخازن والمستودعات الجمركية مفي ما يزيد على ثلاث سنوات من تاريخ الابداع دون ان تحصل صاحبة الشأن على ترخيص الاستيراد او يثبت انها قد طلبت بموجب القواعد القانونية المقررة اعادة المصوغات الى الخارج - قيام مصلحة الجمارك ببيعها - المصلحة تكون بذلك قد باعت سلعة محظور استيرادها مما ينطبق عليها نص الفقرة الأخيرة من المادة ١٣٠ من قانون رقم الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٢ البضائع المحظور استيرادها يصح باقى لمن يبيعها حقا لغرزة العامة .

الحكمة :

« ومن حيث انه فيما يتعلق بالسبب الآخر للطعن وسنده أن مصوغات المدعية المطالب بثمنها تعد من السلع أو البضائع المحظور استيرادها في تطبيق أحكام قانون الاستيراد رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ وقانون الجمارك رقم ٦٦/١٩٦٣ فيضحي باقى لمن يبيعها حقا للغرزة العامة ، فإن هذا السبب

سديد وينال من سلامة الحكم المطعون فيه ذلك أن القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن الاستيراد — وهو الذي حدثت وقائع الدعوى في ظله — نص في المادة (١) على أن « يحظر استيراد السلع من خارج الجمهورية قبل الحصول على ترخيص في الاستيراد من وزارة الاقتصاد وتعتبر هذه التراخيص شخصية ولا يجوز التنازل عنها . ويسرى هذا الحظر على السلع التي تصل الى أحد جمارك « اقليم » مصر وتكون قد شحنت من الخارج قبل الحصول على الترخيص ٥٥٠ » ونص في المادة (٦) على أنه « لا يسرى أحكام هذا القانون على السلع التي يتقرر إعطاؤها من أحكامه بمقتضى قوانين أو قرارات عامة من وزير الاقتصاد أو معاهدات أو اتفاقيات دولية .. وكذلك لا تسرى على ما يأتي : (أ) . . . (ز) الهدايا والسلع الواردة للاستعمال الشخصي بشرط ألا تزيد قيمتها على مائة جنيه » . ومفاد ذلك أن يخضع لترخيص الاستيراد كل سلعة تصل من الخارج ولو كانت للاستعمال الشخصي اذا كانت قيمتها تجاوز الحد المسموح به قانونا فان لم يتم الحصول على هذا الترخيص أضحت من السلع الغير مرخص باستيرادها ومن ثم تعامل معاملة البضائع المحظورة استيرادها لوقوعها تحت طائلة الحظر المتعلق بالاستيراد المنصوص عليه في هذا القانون وهذا هو ما تحقق في المنازعة الماثلة فقد ثبت من الأوراق أن المصوغات التي كانت بمحبة المدعية عند وصولها من الخارج الى مصر بتاريخ ١٩٧٢/٥/٢٤ تجاوز قيمتها التقديرية مائة جنيه واتضح ذلك من واقع البيان الذي حرره موظف الجمارك المختص والمودع حافظة مستندات الحكومة وقد تضمن أن وزنها التقريبي ٤٤٥ جراما وتقبل بسعر خمسون فرشا للجرام وتحجز ويطلب ترخيص استيراد وتم بناء على ذلك ايداعها بخزاة الجمارك حتى انقضت المهلة القانونية لبقاء البضائع بالمخازن والمستودعات الجمركية ومضى ما يزيد على ثلاث سنوات من تاريخ الابداع

دون أى تحصل المدعى على ترخيص الاستيراد أو ثبت أنها قد طلبت بموجب القواعد القانونية المقررة إعادة المصوغات الى الخارج فقامت مصلحة الجمارك ببيعها بتاريخ ١٥/٩/١٩٧٥ وبذلك تكون المصلحة قد باعت سلعة محظور استيرادها مما ينطبق عليها نص الفقرة الأخيرة من المادة ١٣٠ من قانون الجمارك ويعبرى على أنه « أما البضائع المحظور استيرادها فيصبح باقى ثمن بيعها حقا للخرافة العامة » . والقول بغير هذا النظر لا يستقيم مع جراحة هذا النهج ففيلاد بن أنم يسوع بين البضائع المرخص باستيرادها والبضائع المحظور مرخص باستيرادها مما يظهر علة التشريع في التفرقة بين تلك وتلك ويقضى على تخياع حق الخرافة العامة وكل ذلك يستوجب القضاء برضى الدعوى » .

(ملحق ١٨٦٢ لسنة ٧٩ قـ علية ١٩/١٤/١٩٥٨)

٤ - كيفية تحديد سعر السلعة المستوردة لمصرفة هامش الربح الأقصى

القاعدة رقم (١٧٦)

المبدأ :

المادة (١) من قرار وزير التموين رقم ١٨٦٠ لسنة ١٩٧٧ في شأن الحد الأقصى للربح في تجارة السلع الغذائية المستوردة - القرار الوزاري رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ بتحديد الأرباح - القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٠ الخاص بالتسعر الجبري وتحديد الأرباح - القرار الوزاري رقم ٢٦٢ لسنة ١٩٨١ - حدد المشرع الحد الأقصى للربح عند بيع السلع الغذائية غير المعبأة المستوردة من الخارج - يقرم مستوردو السلع بأن يقوموا إلى الإدارة العامة للخبراء والتسعر مستندات الرسالة كاملة فور الإفراج النهائي عنها صحيا وجمريا لتحديد أسعار تناولها - يتعين على جهة الإدارة المختصة مراجعة مستندات الرسالة وتحديد أسعار تناولها - إلا أن العمل المستورد أو تراخي في تقديم تلك المستندات فإن تحديد السعر يكون في حدود المستندات الصحيحة المقدمة منه إلى تلك الإدارة دون غيرها مما قد يحصل عليه بعد تمام عملية تحديد السعر .

الحكمة :

ومن حيث أن المادة (١) من قرار وزير التجارة والتموين رقم ٦٨٦٠ لسنة ١٩٧٧ في شأن تحديد الحد الأقصى للربح في تجارة السلع الغذائية المستوردة تنص على أن يكون الحد الأقصى للربح عند بيع السلع المستوردة المذكورة بعد للمستهلك وفقا لما هو مبين أمام كل منها :

أولا : السلع الغذائية غير المعبأة ٣٠٪ من تكاليف الاستيراد توزع على الوجه التالي : ٩٪ للمستورد - ٦٪ للمودع - ١٥٪ لتاجر

التجزئة ٤٠٠٠ « وتنص المادة (٢) من القرار الوزاري رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ بتحديد الأرباح الصادر بناء على القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بالتسمير الجبرى وتحديد الأرباح ، تنص - بعد تعديلها بقرار وزير التموين والتجارة الخارجية رقم ٢٦٣ لسنة ١٩٨١ - على أن « تعدد عناصر التكلفة الاستيرادية التى تتخذ أساسا لاحتساب نسبة الربح فى تجارة السلع المستوردة على الوجه الآتى :

١ - مصاريف البريد والبرقيات والتلكس وفتح الاعتماد .

٢ - ثمن شراء البضاعة طبقا للفااتورة الخارجية المعتمدة من بلد المصدر والمصدق عليها من السفارات والقنصليات المصرية بالخارج حسب الأحوال وطبقا لتثمان مصلحة الجمارك أيهما أقل ، أو حسب الفاتورة المعتمدة من لجنة الأسعار المشكلة بالقرار رقم ٢٦٢ لسنة ١٩٨١ المشار إليها بالنسبة للسلع الواردة بالجدول المرفق له ، على أساس الأسطر التشجيعية للعملة الأجنبية أو بالعملة المصرية حسب طريقة الدفع المتفق عليها .

٣ - مصاريف الشحن (النولون) والتأمين وفقا للقيمة الواردة بالمستندات الأصلية محسوبة بالأسعار التشجيعية للعملة الأجنبية أو بالعملة المصرية حسب طريقة الدفع المتفق عليها .

٤ - الرسوم الجمركية وغيرها من الرسوم والنفقات التى يتحملها المستورد داخل الدائرة الجمركية من واقع المستندات الفعلية الصادرة من الجهات الرسمية التى لا يكون اتفاقها راجعا عن ارادة المستورد .

٥ - مصاريف الأرضيات التى تقاضياها شركات التخزين داخل الدائرة الجمركية التى تحصل بها السلعة وفقا للمستندات الرسمية بصفة حالية متى كانت بسبب خارج عن ارادة المستورد . ومصاريف التخزين

داخل الدائرة الجمركية أو خارجها في حالة الانحراج الموقت من السيطرة تمت التحفظ وفقا للفتاى المعتمدة بمركاية القطاع العام المختصة .

٦ - عمولة تخليص البضاعة بنسبة قدرها (نصف في الألف) من قيمة السلعة المحددة طبقا للبندين ٢ و ٣ بعد أدنى قدره عشرون جنيهاً وحد أقصى قدره مائة جنية .

٧ - قيمة المينات التى تسحبها الجهات الرسمية مقومة بالسعر طبقا للبندين ٢ و ٣ .

٨ - مصاريف النقل الداخلى للبضاعة من الميناء حتى مخازن المستورد فى منطقة مركزه الرئيسى وفقا للسجل التجارى ووفقا للمستندات المقدمة من المستورد الصادرة من القطاع الخاص بشرط ألا تتجاوز الزيادة فى قيمتها ٥٪ (خمسة فى المائة) عن تعريفة النقل بالقطاع العام المختص وعلى المستورد تقديم صورة طبق الأصل من الفاتورة الأصلية للسلع المستوردة الى الجمر ك المختص موضعها بما نوع السلعة وقيمتها بالتفصيل ، على أن ترد الى المستورد بعد سداد الرسوم الجمركية مؤشرا عليها من الجمر ك المختص برقم وتاريخ السداد وقيمة الرسوم الجمركية المسددة ورقم البند الجمر كى وقتته ومعتمدة بخاتم شعار الجمهورية الخاص بالجمر ك ، وتنص المادة ١ من قرار وزير التموين والتجارة الخارجية رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٢ بتقرير وسائل لمنح التلاعب بأصناف بعض السلع الغذائية على أنه « على مستوردى السلع الغذائية الواردة بالجدول المرافق لهذا القرار التقدم الى الادارة العامة للخبراء والتسمير بوزارة التموين والتجارة الداخلية بمستندات الرسالة كاملة فور الانحراج التامى عنها ضحيا وجمركيا لتحديد اصناف تداولها بالسلطات المختصة طبقا لاحكام القرار الوزارى رقم ٢٨٦ لسنة ١٩٥٠ المشار اليه واتقررات المدلة له . وعلى الادارة العامة المذكورة

مراجعة مستندات الرسالة وتحديد أسعار تداولها خلال أسبوع على الأكثر من تاريخ تقديم المستندات مستوفاة واطار مستورديها بذلك . وقد ورد بالكشف المرفق بهذا القرار تحت رقم مسلسل (٢) عبارة الأكباد المجلدة .

ومن حيث أن الاستفادة من جماع النصوص السابقة أن وزير التموين والتجارة الخارجية بناء على الاختصاصات المخولة له بموجب القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بالتسعير الجبري وتحديد الأرباح - قد وضع حدا أقصى للربح عند بيع السلع الغذائية غير المعبأة المستوردة من الخارج بموجب القرار رقم ١٨٦٠ لسنة ١٩٧٧ المشار اليه ، بحيث لا يتعدى هذا الربح ٣٠٪ من تكاليف الاستيراد يخص المستورد منها ٩٪ على الأكثر من تلك التكلفة وبموجب القرار الوزاري رقم ٢٦٣ لسنة ١٩٨١ عدلت المادة (٣) من القرار الوزاري رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ بتحديد الأرباح بحيث حددت عناصر التكلفة الاستيرادية التي تتخذ أساسا لحساب نسبة الربح في تجارة السلع المستوردة ومن بينها السلع الغذائية وأتبع وزير التموين والتجارة الخارجية ذلك بإصدار القرار رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٢ بتقدير وسائل لمنع التلاعب بأسعار بعض السلع الغذائية التي حددها ومن بينها لأكباد المجلدة - بأن يقدموا الى الإدارة العامة للخبراء والتسعير مستندات الرسالة كاملة فور الاقتراح النهائي عنها صحيا وجبركيا لتحديد أسعار تداولها ، وأوجب على الإدارة العامة المذكورة مراجعة مستندات الرسالة وتحديد أسعار تداولها خلال أسبوع على الأكثر من تاريخ تقديم المستندات مستوفاة أي أن تحديد تلك الأسعار يكون في نطاق عناصر التكلفة المحددة بالمادة (٣) من القرار الوزاري رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ وبشرط تقديم المستندات اللازمة لإثبات كل عنصر من عناصر التكلفة المذكورة ، فإن العمل المستورد أو تراخي في تقديم تلك المستندات فإن تحديد السعر

يكون في حدود المستندات الصحيحة المقدمة منه الى تلك الادارة دون غيرها مما قد يحصل عليه بعد تمام عملية تحديد السعر .

ومن حيث أنه بالنسبة الى الرسالة الأولى التي وردت الى السيد المذكور بموجب الموافقة الاستيرادية رقم ٢٢ بتاريخ ٢٤ من مايو سنة ١٩٨٤ والاعتماد المستندي رقم ٧٧١٦٦ بتاريخ ٢٥ من يولية سنة ١٩٨٢ والمحرر عنها شهادة الاجراءات رقم ١٠٦٤٠١ م ٣ بتاريخ ١٤ من سبتمبر سنة ١٩٨٢ ، فإن البين من نموذج قائمة تكاليف وأسعار التداول المحررة بمعرفة الادارة العامة للخبراء والتسمير بوزارة التموين والتجارة الداخلية عن تلك الرسالة أنها عبارة عن ٣٥ طنا من الكبدة البقرى المجمدة ، وان الادارة المذكورة قدرت اجمالي تكاليف استيراد هذه الرسالة بمبلغ ٣١٨٣١٨ ر ٣١٦٨٢ جنيه ، وذلك على اعتبار أن قيمة البضاعة وفقا للفاتورة فبلغ ٢٩٤٠٠ جنيه (٣٥٠٠٠ دولار أمريكي \times ٨٤ ر.جنيها للدولار) وقيمة التأمين ٣٧٦١٤ ر ٣٧٦ جنيه (٤٤٨٣٥ دولار أمريكي \times ٨٤ ر.جنيها للدولار) فتكون جملة القيمة ٢٩٧٧١٤ ر ٢٩٧٧ جنيه ، يضاف اليها مبلغ ٢٦٦٣١٧ ر ٢٦٦ جنيه نفقات البريد والتلخيص ومبلغ ٣٩٩٥٥٠ قيمة الرسوم الجمركية المؤداة بالايرال رقم ٧٩٩٨٠٧ ، ومبلغ ٤٨٨٠٥٠ جنيه رسوم وارادات مدفوعة بالايرالات أرقام ٢٣١٧٨ و ٢٣١٧٩ و ٥٨٤٣٦٩ ، ومبلغ ١٨٥٧٨٠ جنيه رسوم صحية بالايرالين رقم ١٨٤٦٥٦ ورقم ١٠٩٣٣ ، ومبلغ ٢٠٠ جنيه مصاريف الترخيص الواردة بايرال توكيل أبو سنبل رقم ٨١١١ ومبلغ ٥٣٧٠٢ جنيه قيمة مصاريف التخزين بالفواتير أرقام ١٢٢٧٤ و ١٠٦٨٥٩ و ١٢٢٤٦ ، ومبلغ ٢٠ جنيه عمولة تخلص (بواقع ١/١٪ من القيمة سيف وبعد أدنى ٢٠ جنيه وحد أقصى ١٠٠ جنيه) ومبلغ ١٥٠ جنيه مصروفات ادارية ، ومبلغ ٥٢ جنيها مصاريف أخرى (نفوتاجية بالايرالين رقمين

٨٣٩٤٥٣ و ٨٣٩٤٥٤ -) ومبلغ ٩٠٣٠٧ جنيه مصاريف النقل الى مخازن
المستورد (٣٧٠٢٨ رطلاً \times ٢٤٥٠ جنيه) .

ومن حيث أنه بالإطلاع على مذكرة المستورد المذكور وحواظ
مستنداته التي ورد فيها مقدرات ما يطالب به والأوراق المرفقة لها يتبين
أن بعض من العناصر التي يطالب بها دخلت بالفعل في حساب التكلفة الذي
أجرته جهة الادارة بالقيمة التي يطالب بها ، وهذه العناصر هي : قيمة
الرسالة بحسب الفاتورة وتبلغ ٣٥٠٠٠ دولار أمريكي احتسب بالسعر
التشجيعي الساري حينئذ وهو ٨٤ قرشا وذلك وفقا لنص المادة (٣) من
القرار الوزاري ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ المعدل بالقرار الوزاري رقم ٢٦٣ لسنة
١٩٨١ الذي تقضى بأن يكون الحساب على أساس الأسعار التشجيعية
الرسمية للعملة الأجنبية المعلنة من مجمع البنوك التجارية . ولا وجه بعد
ذلك لما يطالب به المذكور من حساب هذا المبلغ على أساس أن سعر الدولار
يتراوح بين ١٢٠ الى ١٢٥ قرشا لمخالفة ذلك لنص القرار الوزاري المشار
اليه . وكذلك فإن عموله فتح الاعتماد المستندي (٢٠٣٩٢ دولار)
وكذلك مصاريف تعديل الاعتماد والبريد والدمغة (٤٧٣٨ دولار) ومبلغ
٥٥٢٢٥ جنيه قيمة الدمغة النسبية المستحقة على الرصيد غير المفصل من
الاعتماد المستندي ، قد أضيف الى تكلفة الرسالة حيث ورد بها مبلغ
٢٦٦٣١٧ جنيه - كما يبين من النموذج المقدم من جهة الادارة - نظير
البريد والتلكس وغيرها ، ولذلك حسبت جهة الادارة بالكامل قيمة
المصروفات الادارية المستحقة على استيراد الرسالة وقدرها ١٥٠ جنيهاً
اذ يقوم البنك الذي يفتح الاعتماد بتحويلها وايداعها بحساب خاص
بالبنك المركزي المصري ، ويلاحظ أن المستورد المذكور أورد ذكر هذه
المصروفات الادارية مرتين : الاولى تحت رقم ٧ من مذكرته بتعويها
مصاريف ادارية لبنك مصر . ثم مرة أخرى تحت رقم (٢٧) تحت عنوان

(رسوم البنك المركزي - حسابات الحكومة) والصحيح أنها مبلغ واحد يحصله بنك مصر لحساب الحكومة ويودع بحسابه خاص بالبنك المركزي المصري . كما حسبت جهة الادارة بالكامل قيمة الرسوم الجبركية المدفوعة عن الرسالة بموجب الايصال رقم ٧٩٩٨٠٧ وتبلغ ٣٩٩٥٥٠ جنيه ، وكذلك مبلغ ٤٨٨٠٥٠ جنيه تحت بند « رسوم واردات » وهي المبالغ المدفوعة بالايصال رقم ٢٢١٧٨ كرسوم تحليل لمعامل الواردات (٣٥٢٩٠٠ جنيه) والايصال رقم ٢٢١٧٩ كرسوم تحليل لمعامل الصنعة (١٠٥١٠٠ جنيه) والايصال رقم ٥٨٤٣٦٩ كرسوم هيئة ميناء الاسكندرية (٣٠٥٠٠ جنيه) ، وكذلك حسبت جهة الادارة مبلغ ١٨٥٧٨٠ جنيه تحت بند رسوم صنعة منقوعة بالايسالات ١٨٤٦٥٦ (١٨٤٧٣٠ جنيه) و ١٠٩٣٣ (١٠٥٠٠ جنيه) كما اضيف الى التكلفة مبلغ ٥٣٧٠٠ جنيه كمصاريف تخزين منقوعة الى شركة المستودعات المصرية العامة بالايصال رقم ١٢٢٤٦٠ (٢١٥٥٠٠ جنيه) والايصال رقم ١٢٧٧٤ (١٠١٦٠٠ جنيه) والايصال رقم ١٠٦٨٥٩ (٢١٥٥٠٠ جنيه) . وكذلك اضيف مبلغ ٥٢ جنهما مصاريف فواتير مدفوعة بالايسالين رقمي ٨٣٩٤٥٣ و ٨٣٩٤٠٤ قيمة كل منهما (٣٦ جنيه) . وكل هذه العناصر لا خلاف على تمام حسابها من عناصر التكلفة بين المستورد وجهة الادارة ، ولما ينحصر الخلاف بينهما في بعض عناصر التكلفة التي حسبتها جهة الادارة بقيمة يتنازع المستورد المذكور فيها يطالب برادتها ، وكذلك في عناصر أخرى من عناصر التكلفة فتنب المستورد أنه كان يجب على جهة الادارة حسابها ضمن التكلفة الاجتالية في حين لم تأخذها جهة الادارة عند حساب تلك التكلفة .

ومن حيث أنه بالنسبة الى عناصر التكلفة التي يتنازع المستورد في تقديم جهة الادارة لها فانها تشمل قيمة التأمين على الرسالة ومشتقاته التوكيل الملاحي بها فيها مصاريف التخليص ومصاريف النقل وما يتعلق بها

من ثقتك التحصيل والتحقق وكذلك عبوة التخليص ، وبالنسبة الى قيمة التأمين فان البند (٣) من المادة (٣) من القرار الوزاري رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ للمعار الى بعض على أن بين عناصر التكلفة الاستيرادية التي تتخذ أساسا لإحتساب نسبة الربح في تجارة السلع المستوردة لا مصاريف الشحن (النولون) والتأمين وفقا للقيمة الواردة بالمنتجات الأصلية معصومة بالأحجار التشجيعية للعملة الأجنبية أو بالعملة المصرية حسب طريقة الدفع المتفق عليها ، ويبين من وثيقة التأمين على الرسالة المرفقة بالأوراق أن قسط التأمين المدفوع يبلغ ١١٧٩٨٥ دولار أمريكي منه ٣٨٥ دولار تأمين بحري ، و ٧٣١٨٥ رقص صحي والباقي قسط تأمين عن مخاطر الحروب ورسوم ودعفة ومصاريف اصدار ، ولقد حسبت جهة الادارة من ذلك المبلغ ٤٤٨٣٥ دولار تبلغ قيمتها بالعملة المصرية ٣٧٦٩١١٤ جنيه على أساس أن سعر الدولار ٨٤ قرشا ، أي أنها استبعدت مبلغ ٧٣١٨٥ دولار وهو ما يقابل قسط التأمين عن الرقص الصحي . وهذا الذي انتهت اليه جهة الادارة لا يتفق مع نص البند (٢) من المادة (٣) المشار اليها حيث ورد بصيغة عامة ليشمل مصاريف التأمين المتعلقة بالرسالة دون تخصيص بالتأمين البحري ، ولا تعدد قفقات التأمين عن الرقص الصحي - من ناحية أخرى أن تكون مصروفات تكبدها المستورد بمناسبة الرسالة وتدخل في عموم النفقات التي تتخذ أساسا لحساب التكلفة الاستيرادية ، وعليه فقد كان على جهة الادارة أن تحتسب هذا المبلغ من التكلفة الاستيرادية وهو مبلغ ٦١٤٤٦٠ جنيه (٨٤ × ٧٣١٨٥ = ٦١٤٤٦٠) - أما بالنسبة الى مستحقات التوكيل الملاحي بما فيها مصاريفه الظريخ ، فلاحظ أن المستورد المذكور كان قد قدم طلبا بتاريخ ٢٣ من سبتمبر سنة ١٩٨٢ الى جهة الادارة جاء فيه أن المستندات الخاصة بالرسالة المذكورة المقدمة الى جهة الادارة اشتملت على احوال التوكيل الملاحي ،

وأنه إذا يتعذر عليه في ذلك التاريخ الحصول على التسوية النهائية لمصاريف التفرغ طبقاً لاجراءات التوكيل (الملاحى) فإنه يقبل التنازل عن إدراج مصاريف التفرغ المشار إليها ضمن عناصر التكلفة ، وأنه على الرغم من هذا التنازل فإن جهة الادارة أدرجت ضمن عناصر التكلفة مبلغ ٢٠٠ جنيه قيمة التأمين المقدم الى التوكيل الملاحى ليعطى مصاريف التفرغ وغيرها من مستحقات ذلك التوكيل ، فلا وجه بعد ذلك لأن يطالب المستورد المذكور بمبلغ ٢٠٠ جنيه كرسوم للتوكيل الملاحى ومبلغ ٥٧٢٢٠ جنيه قيمة فاتورة الوارد رقم ٣٣٤٦ الصادرة من ذلك التوكيل ، وكذلك مبلغ ٦٠٠ جنيه مصاريف التفرغ ، وخاصة وأنه لم يقدم ايصالاً يفيد أنه أدى هذا المبلغ بالفعل . وانما أورد أن ذلك وفقاً لتقدير الجبارك . أما بالنسبة الى مصاريف النقل الى مخازن المستورد فقد حسبت جهة الادارة لذلك مبلغ ٩٠٣٧٠ جنيه فى حين يطالب المستورد بمبلغ ٤٠٠ جنيه كمصاريف النقل الداخلى للبضاعة من الميناء حتى مخازن المستورد فى منطقة مركزه الرئيسى وفقاً للسجل التجارى ووفقاً للمستندات المقدمة من المستورد الصادرة من القطاع الخاص بشرط ألا تتجاوز الزيادة فى قيمتها ٥٪ عن تعريفه النقل بالقطاع العام المختص ، ولم يقدم المستورد المذكور أى إيصالات صادرة من مقاول النقل تفيد أنه أدى مبلغ ٤٠٠ جنيه بالفعل لمصاريف للنقل الداخلى ولم يقدم أى شواهد أخرى ينتج منها أن تقدير جهة الادارة لمصاريف النقل الداخلى تقل عن الفئات المعمول بها فى القطاع العام المختص ، كما أن الإيصال المقدم عن مصاريف التحميل والتفريق مكتوب على أوراق المسنود المذكور وباسم دون تعريف ذلك الشخص أو صفته الأمر الذى يهدد اية دلالة مستفادة من ذلك الإيصال . وبالمثل فإن عمولة التخليص التى يطالب المستورد بحسابها بمبلغ ١٠٠ جنيه على أساس إيصال مكتوب على أوراقه وبالمخالفة لنص

البند (٦) من المادة (٣) من القرار الوزاري رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ المشار اليه الذي يقضى بأن تحسب تلك العمولة « ٠٠٠ / ١٠٠ / ١٠٠ » (نصف في الألف) من قيمة البضاعة المحددة طبقاً للبندين ٢ و ٣ بعد أدنى قدره عشرون جنيهاً وحد أقصى مائة جنيه « وهذه القيمة حوالي ٣٠ ألف جنيه تحسب عنها عمولة تخليص بالحد الأدنى وهو عشرون جنيهاً وليس بالحد الأقصى الذي يطالب به المستورد المذكور .

ومن حيث أن المستورد المذكور يذهب الى أنه فضلاً عن عناصر الكلفة التي حسبتها جهة الإدارة - فإنه كان عليها أن تدخل في الاعتبار عناصر أخرى تمثل في قيمة إيجار ثلاجات لتخزين البضائع (٢١٠٠ جنيه) وضرائب أرباح تجارية بواقع ٢٪ وقيمة عينات وزارة الصحة (٤٥٥ جنيه) وقيمة عينات الطب البيطري (١٢٦٨٤٠ جنيه) وأجور عمال ومرتبانات (١٤٠ جنيه) وثريات عبارة عن تبرع إيجاري لهيئة الميناء (٥ جنيه) وعملية تصوير مستندات (٧٥٠ جنيه) . وهذا الذي يذهب اليه المستورد المذكور غير سديد . ذلك أنه بالنسبة الى قيمة إيجار الثلاجات فإنه وإن كان البند (٥) من المادة (٣) من القرار الوزاري رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ ينص على أن تحسب من بين عناصر التكلفة الاستيرادية « ٠٠٠ مصاريف التخزين بالثلاجات داخل الدائرة الجبركية أو خارجها في حالة الانقراض المؤقت عن السلعة تحت التحفظ وفقاً للفتات المعتمدة بشركات القطاع العام المختص » فإن قيام جهة الإدارة بحساب هذه المصاريف رهين بأن يقدم صاحب الشأن المستندات الدالة على سدادها . وقد قدم المستورد المذكور ضمن حافظة مستنداته أيضاً مؤرخاً ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٨١ ومكتوباً على نموذج من أوراقه هو عنوانه « إيصال استلام قديمة » ويجري فيه كالآتي « استلمت أنا السيد / ٠٠٠٠٠٠ مبلغاً وقدره ألفين ومائة جنيهاً مصرياً لا غير وذلك قيمة تخزين ٣٥ طن كبدية بقرى أمريكى مستورد لحساب

الحرفى للاستيراد عن أشهر سبتمبر وأكتوبر ونوفمبر بمعدل ٢٠ جنيهه
للطن الواحد « وهذا الإيصال على أوراق المستورد المذكور ودون ذلك
لصفة أو مهنة التسليم أو تحديد لشخصه لا يصلح مبنياً للاعتداد به
عند حساب تكلفة التخزين بالتلاجات فلم يقدم المستورد فاتورة مستمدة من
صاحب التلاجة أو مختومة بخاتمه التجارى ، فضلاً عن ذلك فإن هذا
الإيصال المؤرخ ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٨٢ لا يتصور أن المستورد المذكور
قد قدمه ضمن المستندات المرفقة بطلبه المؤرخ ٢٣ من سبتمبر سنة ١٩٨٢ ،
وبالتالى فمن غير الثابت أنه كان تحت نظر جهة الادارة لدى تحديدها لأسعار
تداول هذه الرسالة ، ولا يكون ثمة خطأ منسوب اليها أن هي انفلتت ذكر
لكل القيمة . وبالنسبة الى مبلغ ٥١٧ر٥٤٠ جنيه الذى يطالب المستورد
بحصلها ضمن عناصر التكلفة الاستيرادية فإنه عبارة عن مبالغ احتجزت على
قناة ما عساه يستحق عليه من ضريبة أرباح تجارية عن مجمل نشاطه أن تحقق
له ربح فى نهاية سنة المحاسبة . فهذا المبلغ لا يتعلق بهذه الرسالة ولا يعتبر
من عناصر تكلفتها حيث أنه يقابل التزام المستورد المذكور بأداء ضريبة
الأرباح التجارية ، وقد اقتطعت تحت نظام التحصيل لخصاب الضريبة حيث
نص المادة ٢٩ من قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧
لسنة ١٩٨١ على أنه « على مصلحة الجمارك أن تحصل من أشخاص القطاع
الخاص نسبة من قيمة وارداتهم من السلع المسووح بتوريدها للبلاد للتجار
فيها أو تصنيعها تحت حساب الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية التى
تستحق عليهم ٥٠٠٠٠ » وكذلك الأمر بالنسبة الى قيمة المينات التى سلمت
الى وزارة الصحة والطب البيطرى حيث قدم المستورد ايصالات على
أوراقه الأول بمبلغ ٤٥٥ جنيه عن ٣٥٠ كيلو جرام من الكبدية ورد بالإيصال
أنها سلمت الى معامل تحاليل الصحة والبيطرى والواردات وذلك عن
رسالتى كبدية الأولى بمكيه ٣٥ طناً والثانية بمكيه ٣٧ طناً ، والإيصال

الثاني بمبلغ ١٢٦٨٤٠ جنيه عن ١٤٠ كيلو جرام من الكبد أخذت عينات أيضا لمعامل تحليل الصحة والبيطرى والواردات عن الرسلتين المذكورتين وذلك لإعلاء المصنوع . وهذه الايصالات - حتى يفرض تقديمها الى جهة الادارة - غير حتمية بالاعتبار لأنها غير صناديق من جهة رسمية والكبيات مبالغ فيها وعن رسالتين وليس الرسالة موضوع التمييز وجدها . ولم يثبت أنه قد أعيد المصنوع للصحة أو البيطرى أو التجارى الذى يعبره هيئة الرقابة على الصادرات والواردات . وتقوم الشكايات الواردة بالاصيلين على تناقض حيث أن تكلفة الكيلو جرام فى الاصيل الاول تسلف ($\frac{١٢٦٨٤٠}{١٤٠}$) جنيه ^(٢٥٠) _{٢٤٠} كيلو جرام) ١٢٦٨٤٠ جنيه تقريبا فى حين أن التكلفة بحسب الاصيل الثاني ($\frac{١٢٦٨٤٠}{١٤٠}$) ٩ جنيه تقريبا ، مع العلم

بأن الأمر يتعلق بمصنوعات مأخوذة من ذات الصناعة . اما بالنسبة للتبرع وقيمة تصوير المستندات فإنه لا يدخل فى عناصر التكلفة حيث أن التبرع لا يكون إلا اختياريا كما لا يبين من الأوراق أن المستندات التى تم تصويرها تتعلق بذات الرسالة وبالتالي فلا وجه لمضائق أى من هذه المبالغ الى التكلفة الاستيرادية . وكذلك الأمر بالنسبة للاصيل الذى يقدمه المستورد المذكور على أوراق بمبلغ ١٤٠ جنيها تسليمها السيد / ٠٠٠٠٠ نظير اكراميات وغذاء ومواصلات للعمال والسهر عند التحميل ، فإن هذا المبلغ لا يدخل فى عناصر التكلفة فضلا عن عدم ثبوته بدليل يعتد به .

ومن حيث أنه يخلص مما تقدم أن عناصر التكلفة الاستيرادية التى اعتدلت بها جهة الادارة عند تحديد أسعار هذه الرسالة سليمة وذلك فيما عدا مخروقات التأمين عن ارفض المصنوع التى استبعدتها جهة الادارة من حساب التكلفة وتبلغ ٤٦٠ و ٦١٤ جنيه يضاف اليها ٩٪ ربح المستورد فيكون المبلغ الذى ضاع عن المستورد المذكور بسبب هذا الخطأ

(٦١٤ر٤٦٥ + ٥٥ر٣٠٠ = ٦٦٩ر٩٦٥ جنيه • ويضاف الى ذلك أن
الثابت من نموذج قائمة تكاليف وأسعار التداول الخاصة بالرسالة المذكورة
والمقدمة من جهة الادارة فيد أن التكلفة الاستيرادية للكيلو جرام من
الكيدة المستوردة تبلغ $\frac{٢١٦٨٢ر٢٨}{٢٥٠٠٠} = ٩٠٥$ رليم ويكون سعر بيع المستورد
الى تاجر الجملة بناء على ذلك ٩٨٠ رليم ، في حين أن كتاب مدير ادارة
الخبراء الموجه الى المستورد المذكور بتاريخ ١١ من ديسمبر سنة ١٩٨٢
يفيد أن تكلفة الكيلو جرام ٨٣٣ رليم فقط وبالتالي يكون سعر بيع
الكيلو جرام الى تاجر الجملة ٩٠٦ رليم أى بفارق قدره ٧٤ مليما فى
الكيلو جرام الواحد - وهذا التخفيض فى تكلفة الوحدة من السلعة
المستوردة وسعر البيع الى تاجر الجملة لا يوجد ما يبرره من الأوراق
وبالتالى فان قرار الادارة فى هذا الشأن ترتب عليه الحاق خسارة تمثل فى
ضياع قيمة هذا الفرق عليه عند البيع الى تاجر الجملة وهو ما يساغ
(٣٥٠٠٠ × ٠٠٧٤ =) ٢٥٩٠ جنيها فيكون جملة ما لحق المستورد من
خسارة بسبب ما شاب عملية التسمير من اخفاء يـنـلـز
(٢٥٩٠ + ٦٦٩ر٩٦ = ٩٦٥ ر ٣٢٥٩ ج •

ومن حيث أنه بالنسبة لتلك الرسالة الثانية التى وردت الى المستورد
المذكور بموجب الموافقة الاستيرادية رقم ٢١ بتاريخ ٩ من أغسطس سنة
١٩٨٢ والاعتماد المستندى رقم ٧٧٢٣٩ بتاريخ ٥ من اكتوبر سنة ١٩٨٢
والحرر عنها شهادة الاجراءات رقم ١٩٣٨٣ م ٣ بتاريخ ٣٠ من اكتوبر
سنة ١٩٨٢ ، فان البين من نموذج قائمة تكاليف وأسعار التداول المحررة
بمعرفة الادارة العامة للخبراء والتسمير بوزارة التموين والتجارة الخارجية
عن تلك الرسالة انها عبارة عن ٣٧ر٢٨٤ طنا من الكيدة البقرى لمجمدة بـ
وان الادارة المذكورة قدرت اجمالى تكاليف هذه الرسالة بمبلغ
٣١٠١٧ر٨٢٠ جنيه وذلك على أساس مفردات النفقات والتكاليف الميضية

بالنموذج المذكور بمطالبة المستورد المذكور الواردة بمذكرته المقدمة الى
 المحكمة الادارية العليا ان ثمة عناصر قد تم الأخذ بها عند تقدير الازد
 للاسعار بما يتفق مع مطالبه المستورد المذكور ، في حين أن ثمة عناصر
 أخرى ينازع ذلك المستورد في القيمة التي حسبها بها جهة الادارة . كما
 أنه يطالب باضافة تكاليف أخرى الى ما أخذت به الادارة - وأنه بالنسبة
 الى ما تم الأخذ به من عناصر التقدير بالاتفاق مع المستورد ، فإنه يشمل
 قيمة البضاعة مرفقا للفاكس وهو مبلغ ٢٨٩٦٩٦٦٨ جنيه وذلك على أساس
 أن قيمة البضاعة طبقا للفاكس ٣٤٤٨٧٧٠ دولار امريكي بواقع ٨٤ جنيها
 لكل دولار وهو السعر التشجيعي المعمول به بجمع النقد الأجنبي لدى
 البنوك التجارية في ذلك الحين . وكذلك حسبت جهة الادارة مبلغ
 ٣٣٧٢٩٥ جنيه هي عبارة عن (٣٣٨٩٨ دولار امريكي \times ٨٤ =)
 ٢٨٤٧٤٥ جنيه عبارة عن عمولة فتح الاعتماد المستندي ومصاريف بريد
 - دفعة ومصاريف برقية مع استبعاد حسابها مرتين على ما جاء بمذكرة
 المستورد ، بالاضافة الى مبلغ ٥٢ جنيه و ٥٥٠ مليم دفعة مسببة ، ولم
 تحسب مبلغ ٨ دولار مصاريف توكس لأن الايصال الصادر بهذا المبلغ
 مؤرخ ٢٢ من يناير سنة ١٩٨٣ وبالتالي فلم يكن تحت النظر عند تحديد
 السعر ، وكذلك حسب مبلغ ٢٩٤ جنيه و ٥٨٨ مليم قيمة التأمين البحري
 (٣٥٠٧٠ دولار امريكي \times ٨٤) والمصاريف الادارية بواقع ١٥٠ جنيها
 - مع استبعاد تكرار حسابها ثلاث مرات بحسب مذكرة المستورد ، ومبلغ
 ٣٩٣ جنيه و ١٢٠ مليم قيمة الرسوم الجمركية المدفوعة بالايعال رقم
 ٨٦٨٣١٧ بتاريخ ٣ من نوفمبر سنة ١٩٨٢ وكذلك مبلغ ٤٤ جنيه قيمة
 فواتير الجمارك (الايصال رقم ٨٤٣١٤٢ بمبلغ ١٨ جنيه والايعال رقم
 ٨٤٣١٢٧ بمبلغ ٢٦ جنيه) ومبلغ ٤٨٧٩٦٠ جنيه قيمة رسوم رقابة
 الواردات (٢٧٥ جنيه و ٧٤٠ مليم بالايعال رقم ٣٩٥٦٠٩ و ١١١ جنيه

ورقم ٨٥٥ ملليم بالإيصال رقم ٢٩٥٦١٤) ومبلغ ٢٠٠ جنيه و ٧٥٠ ملليم رسوم صنية (٧ جنيه و ٢٦٠ ملليم بالإيصال رقم ٨٨٢٥٦ + ١٩٣ جنيه ٥١٥ ملليم بالإيصال رقم ١٨٤٩١٥ + ١ جنيه و ٥٥٠ ملليم بالإيصال رقم ١٠٧٦٣) ومبلغ ٣٠٠ جنيه و ٥٥٠ ملليم رسوم لهيئة ميناء الاسكندرية سنودة بالإيصال رقم ٨٤٨٧٤٨ ، ومبلغ ١٠ جنيه ١٦٠ ملليم مصاريف تخزين مؤداه الى المستودعات المصرية بفاخورة رقم ٦٥٥٦ وكل هذه المبالغ لا تختلف بين طرفي النزاع حولها وذلك فيما عدا سعر الصرف حيث يطالب المستورد بأن يكون سعر الصرف متراوحا بين ١٢٠ و ١٢٥ قرشا للدولار ، بينما حسبت جهة الادارة سعر الصرف بمبلغ ٨٤٠ جنيه للدولار وهو السعر التشجيعى المعمول به فى مجمع النقد الأجنبى بالبنوك التجارية ، وهو مما يستحق الأخذ به وفقا لحكم المادة (٢) من القرار الوزارى رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ .
سائل الذكر .

ومن حيث أنه بالنسبة الى عناصر التكلفة التى وردت بكل من نموذج قائمة تكاليف وأسعار التداول ومذكرة المستورد مع اختلاف وجهات النظر بالنسبة لقيمة كل عنصر ، فتخلص فى عمولة التخفيض حيث احتسبتها جهة الادارة بمبلغ ٢٠ جنيه بينما يطالب المستورد بحسابها بمبلغ ١٠٠ جنيه ، ولما كانت قيمة البضاعة جوانى ٣٠ ألف جنيه وعمولة التخفيض - بحسب القرار الوزارى - نصف فى الألف بعد أدنى ٢٠ جنيه ، فان المستورد يستحق الحد الأدنى المذكور ، أما بالنسبة الى مصروفات النقل الى مخازن المستورد فقد حسبتها جهة الادارة بمبلغ ٧٩ جنيه و ١٧٠ ملليم (٣٩٥٨٦ ملن \times ٢ جنيه لنظن) فى حين يطالب المستورد بمبلغ ٤٥٠ جنيه ولم يقدم ما يؤيد ادعاءه بأن مصاريف النقل تصل الى الحد الذى يطالب به فمن ناحية أخرى فان تقدير جهة الادارة لفئة نقل الطن من الكبدية المجهدة من الميناء الى مخازن المستورد فى منطقة مركزه الرئيسى وفقا

للتجمل التجاري وذلك بمبلغ ٢ جنيه للطن ، حال كونها قدوت فئة تجمل
الطن للتساقطة المذكورة بمبلغ ٣ جنيه و منه ٤ ملليم يهد متافضا من جهة الادارة
في هذا الشأن نظرا لتعام التقل على ذات الفترة الزمنية وبالنسبة لتعم
التساقطة ، وعليه فان القصة الممول عليها هي ٢ جنيه و ٤٠٠ ملليم للطن وتكون
تكلفة النقل (٣٩٨٠٨٦ من ٢ × جنيه و ٤٠٠ ملليم = ٩٥ جنيه) بفارق يبلغ
(٩٥ - ٣٩٨١٧٥) = ١٤ جنيه و ٨٢٥ ملليم .

ومن حيث أنه بالنسبة الى عناصر التكلفة التي أوردها المستورد في
مذكرته ولم ترد في تقدير جهة الادارة للاسعار ، فتخلص في مبلغ ٢٨٨٠
جنيها قيمة قدم بها ايضالا مدونا على أوراقه قيد أداء ذلك المبلغ نظير
تخزين ٣٨ طن كبسة برى أمريكى واردة على الباخرة الواحدة رحلة
١٠/٢٨ وذلك عن أشهر اكتوبر ونوفمبر وديسمبر والايصال المؤرخ ٣٠ من
ديسمبر سنة ١٩٨٢ ، والايصال المذكور غير جدير بالأخذ به للاسباب التي
سبق الاشارة اليها بالنسبة للايصال المائل المقدم عن الرسالة الأولى فضلا
عن عدم دقته لأنه يفرض أن الباخرة وردت في ٢٨ من اكتوبر سنة ١٩٨٢ .
وقد حررت شهادة الاجراءات بتاريخ ٣٠ من اكتوبر سنة ١٩٨٢ طلب
المستورد حساب مصاريف تخزين عن البضاعة المذكورة خلال شهر اكتوبر ،
كما أن الاخطار بتسمير البضاعة قد تم في ١١ من ديسمبر سنة ١٩٨٢ مما
لا وجه معه لحساب مصاريف تخزين عن المدة اللاحقة . وعلى أية حاله
فانثابت من الأوراق أن هذا الايصال المؤرخ ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٨٢ لم
يكن تحت النظر عند تحديد أسعار البضاعة في ١١ من ديسمبر السابق .
وكذلك الأمر بالنسبة الى مبلغ ٢١٠ جنيها المقدم عنه ايصال مدون على
اوراق المستورد على اعتبار أنه عبارة عن اكراميات وغذاء وبدلات
للعامل ، فهي مبالغ غير ثابتة على وجه يمتد به عند حساب التكلفة
الاستيرادية ولقد قدم المستورد الى جهة الادارة - كما بين من كتابه
(٢ - ٤٠ ج ٢)

التورخ ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٨٢ ايصالا بأمانة التوكيل الملاحي الذي يقابل مصروفات التفرغ وغيرها من مستحقات ذلك التوكيل وتبلغ ١٥٠ جنيها - وقد كان على جهة الادارة - على الرغم من تنازل المستورد في كتابه المذكور عن حساب مصروفات التفرغ من عناصر التكلفة - أن تأخذ بما جاء بهذا الايصال من حساب الأمانة باعتبارها مقابل مصروفات تفرغ - كما فعلت بالنسبة للرسالة الأولى حيث حسبت مبلغ ٢٠٠ جنيها أتى قدمها للمستورد كأمارة للتوكيل الملاحي عن تلك الرسالة - والواقع أن مصروفات التفرغ من ضمن عناصر التكلفة التي ينبغي على جهة الادارة أن تحسبها طالما كان تحت يدها من الأوراق ما يمكنها من ذلك ، وذلك بصرف النظر عن طلب المستورد اغفالها تحت ضغط ضرورات الانتهاء من تسخير الرسالة حتى يمكنه أن يتصرف فيها على وجه مشروع - أما بالنسبة إلى مبلغ ٥٠٩٩٦٠ جنيها الذي أداه المستورد بالايصال رقم ٨٦٨٣١٨ غالباً أن هذا المبلغ هو خصم من ضرائب الأرباح التجارية ولا يتعلق بالتالي بهذه الرسالة ولا يدخل في عناصر تكلفتها على ما سلف القول . أما بالنسبة الى وثيقة التأمين الخارجية فيتبين بالاطلاع عليها أنها صادرة من اللويدز وتغطي مخاطر الرسالة أو مصادرتها . ولا يتبين منها قيمة القسط المدفوع ، وإن كتب عليها - على ما يبدو بخط المستورد أو تابعيه - عبارة (المدفوع تأمين ٩٠٢ دولار امريكي) ولا يبين من الأوراق أن القسط أدى هذا المبلغ هو المستورد أو غيره ، الأمر الذي لا يمكن معه اضافة هذه القيمة الى تكلفة الاستيراد بعدم ثبوتها . واخيراً فإن المبلغ الذي يطالب به المستورد بمقولة أنه أداه كتبرع اجباري أو نظير تصوير مستندات لا يدخل في عناصر التكلفة للأسباب السابق الإشارة إليها بالنسبة للمبلغ المقابل في الرسالة السابقة .

ومن حيث أنه يستفاد مما سبق أن جهة الادارة لم تحسب للمستورد

المذكور مبالغ من التكلفة الاستيرادية تبلغ $(100 + 10820) = 10920$ جنيه يضاف إليها $9/100$ مقابل ربح المستورد فتبلغ $(10920 + 9820) = 20740$ جنيه وهو ما يستحقه المستورد كتعويض عن مسلك الإدارة بالنسبة لتقدير سعر هذه الرسالة حيث ترتب على ذلك حرمانه من هذا المبلغ لدى البيع الى تاجر الجملة ، ويكون جملة ما يستحق للمستورد المذكور عن الرسالتين موضوع دعواه كتعويض عن خطأ الإدارة في تقدير الأسعار هو مبلغ $(3309,960$ جنيه $+ 180749$ جنيه $= 3440709$ جنيه) وهو ما تحكم به المحكمة وترفض ما عدا ذلك من طلبات المستورد المذكور ، وبصفة خاصة لا وجه لبحث ما يطالب به المستورد المذكور من فوائد قانونية عن المبلغ المحكوم به حيث لم يطلب ذلك بداءة بصحيفة دعواه ولم يعدل طلباته في هذا الشأن على الوجه المبين بالقانون .

(طعن ٥٩ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٨٨/٤/٢٣)

قاعدة رقم (١٧٧)

المبدأ :

المادتان ١ و ٢ من القرار الوزاري رقم ١١٩ لسنة ١٩٧٧ الصادر بتاريخ ١٩٧٧/١/٢٣ - المادتان ١ و ٢ من القرار الوزاري رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٢ بتقرير وسائل منع التلاعب بأسعار السلع الغذائية - أقصى نسبة للربح في تجارة السلع المستوردة هي ٢٠٪ من المستورد حتى المستهلك الأخير - يلتزم المستورد أو تاجر الجملة ان يقدم الى تاجر التجرة فاتورة معتمدة موضعا بها تاريخ ائبيع ونوع السلعة المباعة وعلامتها المميزة ووحدة البيع وثمان بيع الوحدة وعدد الوحدات المباعة والتمن المدفوع من المشتري - مستوردي السلع الغذائية عليهم التقدم للإدارة العامة للخبراء والتسعين بوزارة التموين بمستندات الرسالة كاملة فور الافراج النهائي عنها صحيناً وجرمياً - ذلك لتحديد أسعار تدلوها بالطاقت المختلفة - يحظر على

المستودعين وتجار الجملة والتجزئة بطرح تلك السلع بالأسواق والتخريف فيها بأي وجه قبل تجديد أسعار تداولها ووضع سعر البيع المستطاع على كل وحدة قابلة للتداول .

الحكمية :

ومن حيث أنه يتضح مما تقدم أن المسألة (٥٥٥٠) و (٥٥٥٠) كانوا بحيلة تموينية بتاريخ ١٩٨٣/٨/٢١ كان من نتيجة أعمالها تحرير محضر تحفظ على عدد ٥٧ قطعة من أجزاء اللحم الخلفية للبقر بثلاثة بشتيل السوق مملوكة للمدعو ٥٥٥٠٠ وكان التحفظ من أجل عدم تقديم الأخير لماتورة ومستندات الشراء لتحديد أسعار تداول السلعة . وذلك ثابت من التحقيقات ومن صورة محضر التحفظ المرفق بالأوراق .

ومن حيث أنه اتضح من التحقيقات أن حيلة أخرى تموينية مشككة من ٥٥٥٠ و ٥٥٥٠ (الطاعنين في الطعن رقم ٢٤٦٣ لسنة ٣٤ ق . عليا) قامت بتاريخ ١٩٨٣/٨/٢٧ بنقض هذا التحفظ عن تلك الكمية ، دون التاكيد من أن سبب التحفظ الأول قد أزيل . بل أنه ثبت أيضا من التحقيق الذي أجرته النيابة الادارية ومن صور الأوراق المرفقة به ان تلك الرسالة حور عنها محضر بالنيابة العامة لمرحها بالأسواق قبل أن يتم تكلفتها . وترتب على خض التحفظ أن محضر إعادة التحفظ إنما تم على عدد ٢٧ قطعة لحم فقط وتم التصرف في الباقي .

ومن حيث أن هذا الذي ثبت من تحقيق النيابة الادارية في هذه القضية يترتب عليه ادانة ساحة الطاعنين الثلاثة المشار اليهم في الطعن المذكور ، بما يجعل قضاء المحكمة التأديبية بمجازاتهم قائما على سببيه الصحيح قانونا ، وبما يجعل طعنهم عليه مجرد مجادلة في الدليل الثابت الذي قامت على صحته أدلة في نظر المحكمة التأديبية ، وبما يوافقها فيه هذه المحكمة العليا .

٥ - مناهج المادة المستوردة من التخفيضات الجمركية

قاعدة رقم (١٧٨)

اللبس :

متى تقدم المستورد بطلب مستوفي الشروط والبيانات المطلوبة للاستفادة من التخفيضات الجمركية المنصوص عليه بالمادة ٦ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٨٩ لسنة ١٩٨٠ نشأ له حق في الاستفادة من هذه التخفيضات ولو تراخى رئيس مصلحة الجمارك في إصدار القرار النوب به - سلطة رئيس مصلحة الجمارك المقررة بنص المادة الثانية من قرار وزير المالية رقم ١٩٨٠/١٢٦ ليست سلطة مطلقة إنما هي سلطة مقيدة بتوافر الشروط والبيانات المطلوبة .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ٢١/١/١٩٨٧ وتبين لها ان المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٨٩ لسنة ١٩٨٠ بتعديل التعريفات الجمركية تنص على أن « تعدل التعريفات الجمركية الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٨٠ المشار اليه وفقاً لما هو مبين بالجداول المرفقة » .

وتنص المادة الثانية من ذات القرار على أن « يستبدل بنص المادة ٦ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٨٠ المشار اليه النص التالي :
« مع عدم الإخلال بفئات التعريفات بالجداول المرفقة بهذا القرار يجوز لصناعات التجميع أن تطلب التصريح بمعاملة منتجاتها المجهزة وفقاً لأحكام البندين التاليين :

(أ) الأجزاء المفككة تفكيكا كاملا التي تستوردها المصانع لتجميعها وتخضع لبند المنتج النهائي طبقا لقواعد وملاحظات التعريف الجمركية تعامل جمركيا بفئة ضريبة الوارد على المنتج الكامل بعد تخفيضها بواقع ٢٠٪ (عشرون في المائة) •

(ب) اذا أضيفت أجزاء محلية الى الأجزاء الداخلة في المنتج النهائي المجمع تعامل الأجزاء المستوردة جمركيا بفئة لوارد المقررة على المنتج النهائي الكامل المصنع بعد تخفيضها بالنسبة التالية وبعد أقصى ٦٠٪ (ستون في المائة) أو تحصل على الأجزاء المستوردة ضريبة الوارد المقررة على بنودها الخاصة أيهما أقل ٠٠٠٠

ويصدر بشروط وقواعد تحديد فئة التعريف الجمركية المستخقة طبقا للنديين السابقين قرار من وزير المالية ٠٠٠ •

وتنص المادة الأولى من قرار وزير المالية رقم ١٢٦ لسنة ١٩٨١ بشأن شروط التمتع بتخفيضات صناعة التجميع على أنه « بشرط للاستفادة من أحكام المادة (٦) من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٨٠ المعدل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٥٨٩ لسنة ١٩٨٠ المشار إليها ما يلي : (١) أن يكون المستورد مرخصا له صناعيا بتجميع مواد الاتاج المستوردة ٠٠

(٣) بيان تفصيلي بعملية التجميع موضعا به :

(أ) ماهية المنتج النهائي كامل التصنيع والبند الجمركي الذي يخضع له وقيمه •

(ب) ماهية وفوعة وكمية وقيمة الأجزاء المفككة الأجنبية من الخارج سنويا والداخلة في عملية التجميع ونسبتها الى مجموع قيمة الأجزاء الأجنبية والمحلية للمنتج النهائي •

(ج) ماهية ونوعية وكمية وقيمة الأجزاء المحلية الداخلة فى عملية التجميع ونسبتها الى مجموع قيمة الأجزاء الأجنبية والمحلية للنتج النهائي .

(٤) اعتماد مصلحة الرقابة الصناعية للبيانات الموضحة بالفقرات أ و ب و ج أعلاه . . . »

وتنص المادة الثانية من ذات القرار على أن « يصدر رئيس مصلحة الجمارك أو من يفوضه قرارا مسبقا لكل عملية تجميع قبل ورود الأجزاء الأجنبية من الخارج ٤٠٠٠ » .

من حيث أنه يبين مما سبق أنه تمشيا مع السياسة الاقتصادية للدونة فى تنمية وتشجيع الصناعات الوطنية صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٥٩ لسنة ١٩٨٠ المشار اليه متضمنا سياسة جمركية ميسرة بالنسبة لصناعة التجميع باعتبارها الخطوة الأولى نحو اقامة الصناعة الوطنية الخاصة وأجاز لهذه الصناعة طلب التصريح بمعاملتها جمركيا وفقا لأحكام البندين (أ) أو (ب) من المادة السادسة من القرار المشار اليه اللذين يفرقان فى المعاملة الجمركية بحسب ما اذا كانت صناعة التجميع تعتمد كلية على الأجزاء المفككة المستوردة من الخارج أم أنها تعتمد على اضافة أجزاء محلية الصنع الى الأجزاء المفككة المستوردة كما أفاط القرار المشار اليه بوزير المالية تحديد شروط وقواعد تحديد فئة التعريف الجمركية المستحقة فى كلتا الطائفتين وقد صدر تنفيذنا لذلك قرار وزير المالية رقم ١٢٦ لسنة ١٩٨٠ الذى وضع عدة شروط للاستفادة من التخفيضات الجمركية المقررة ومن بينها أن يكون المستورد مرخصا له صناعيا بتجميع مواد الاتاج المستوردة وأن يقدم بياقا تفصيليا ممتدا من مصلحة الرقابة

الصناعية بنهاية المنتج النهائي والبند الجمركي الخاص له وكذلك ماهية
وتنوع وكمية وقيمة الأجزاء المستوردة أو الأجزاء المحلية وقسبتهما إلى
الأجزاء الأجنبية أو إلى مجموع الأجزاء الأجنبية والمحلية معا وذلك على
النحو المقرر تفصيلا بالقرار المشار إليه كما ألزم رئيس مصلحة الجمارك
أو من ينوبه إصدار قرار مسبق بالنسبة لكل عملية تجميع وذلك قبل ورود
الأجزاء المستوردة .

ومن حيث أن قرار وزير المالية رقم ١٢٦ لسنة ١٩٨٠ الصادر
تفصيلاً لقرار رئيس الجمهورية رقم ٥٨٩ لسنة ١٩٨٠ الصادر إليه قد تولى
بيان الشروط المطلوبة والبيانات التي يجب على المستورد تقديمها للاستفادة
من التخفيضات الجمركية المقررة لصناعة التجميع كما ألزم رئيس مصلحة
الجمارك إصدار قرار مسبق لكل عملية تجميع قبل ورود الأجزاء المستوردة
ومن ثم غاها متى تقدم المستورد بطلب مستوفى للشروط والبيانات
المطلوبة للاستفادة من التخفيضات الجمركية المشار إليها نفساً له حق في
الاستفادة من هذه التخفيضات ولو تراخى رئيس مصلحة الجمارك في
إصدار القرار المنوط به ذلك إن تراخى إصدار هذا القرار بسبب ما قد
عن لمصلحة الجمارك من وجهات نظر في البيانات المعتمدة المقدمة من
المستورد وطلب إعادة النظر فيها من الجهة المختصة باعتمادها ينبغي
ألا يؤثر على حق المستورد في التمتع بالتخفيضات المقررة ما دام أنه قد قدم
طلبه مستوفياً الشروط والبيانات المطلوبة قبل ورود الأجزاء المستوردة
وترقبنا على ما تقدم ولما كان الثابت أن الشركة المشار إليها في الحالة
المعروضة قد تقدمت بطلب الاستفادة من التخفيضات الجمركية المقررة
لصناعة التجميع وتم اعتماد البيان الخاص بنسبة الأجزاء المحلية إلى الأجزاء
المستوردة من الجهة المختصة قبل ورود الرسالة المستوردة فإن طلبها يكون
قد استوفى الشروط والبيانات المطلوبة ويحق لها الاستفادة من التخفيضات

المشار إليها ولا يغير من ذلك !! تنحب اليه مصلحة الجمارك من أن المادة (٦) من قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٨٩ لسنة ١٩٨٠ المشار اليه لم تقضى بأحقية صناعات التجميع من الاستعادة بالتخفيضات المقررة بمجرد توافر الشروط المطلوبة وانما أجبرت لها فقط طلبها التصريح في التمتع بها وأن الآخر في انهاء متروك لتقدير مصلحة الجمارك — ذلك أن سلطة رئيس مصلحة الجمارك في هذا الشأن ليست سلطة مطلقة انما هي سلطة مقيدة تتوافر الشروط والبيانات المطلوبة ويؤكد ذلك أن نص المادة الثانية من قرار وزير المالية رقم ١٢٦ لسنة ١٩٨٠ المشار اليه الذي عهد الى رئيس مصلحة الجمارك بإصدار قرار مسبق لكل عملية تجميع قد جاء بصيغة

تأمراً

لذلك :

اتهمت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أحقية شركة النصر للطائرات في الاستعادة من التخفيض الجمركي المنصوص عليه بالمادة (٦) من قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٨٩ لسنة ١٩٨٠ المشار اليه .

(ملف ٤٧/٢/٣٧١ جلسة ١٩٨٧/١/٣٩)

٦ - استيراد الحكومة لاحتياجاتها

قائمة رقم (١٧٩)

المسألة :

القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ في شأن الاستيراد والتصدير لا يسرى على ما تستورده مصالح الحكومة والهيئات العامة .

الفتوى :

ان أحكام القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ في شأن الاستيراد والتصدير لا تغايب سوى القطاعين العام والخاص ولا تستطيل الى الزارات والهيئات العامة حين تستورد احتياجاتها من الخارج ويؤيد ذلك ان أحكام المادة ١٥ منه والتي تجيز لوزير التجارة الافراج عن السلع التي تم استيرادها بالمخالفة لحكم المادة ١ من هذا القانون مقابل دفع المخالف تمويضا يعادل ثمن البضاعة وفقا لثمان مصلحة الجمارك وهذه الأحكام لا تغايب وزارات الحكومة ومصلحتها العامة والهيئات العامة ولا تسرى أحكامها تبعا على ما تستورده تلك الجهات .

(ملف رقم ٣٣/٢/١٩٣٠ جلسة ١٩٩٢/٣/١)

٧ - استيراد السمون الحيوانية

قاعدة رقم (١٨٠)

المبدأ :

استيراد السمون الحيوانية ١٠٠٪ لفرض الاستهلاك المباشر مطلوب لتطورتها على الصحة - فصر استيراد هذا النوع لأغراض التصنيع فقط - قرار اللجنة العليا لتابعة إجراءات الرقابة على المواد الغذائية الواردة من الخارج بتاريخ ١٩٨٢/١١/٣٠ - قرار اللجنة العليا للسياسات والشئون الاقتصادية بتاريخ ١٩٨٤/١/٢٤ - الكميات التي بالمواني ولم يفرج عنها من هذا النوع ، وكذا الكميات التي فتحت لها اعتمادات بالبوك أو التي بالطريق إلى المواني المصرية تتسلمها وزارة التموين والتنسيق مع وزارة الصناعة تصنع وتخلط بالزيوت النباتية لإنتاج مسلي صناعي وفقا للمعايير المقررة - مخسبة وزارة التموين لاستوردي القطاع الخاص على التكلفة الاستيرادية لرسائل التي تتسلمها منهم - المقصود السمون المشار إليها أن تكون قد وردت مطابقة لشروط الاستيراد المقررة عند استيرادها .

المحكمة :

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن الشركة التي يمثلها المطعون ضده هي إحدى شركات القطاع الخاص حصلت على موافقة وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية بتاريخ ١٩٨٣/٥/٢٢ لاستيراد مسلي صناعي حيواني . وبعد ورودها إلى جمرک بورسعيد في ١٩٨٣/٦/١٤ قرر مكتب مراقبة الأغذية بالجمرک رفض الرسالة بسبب أن العينات غير مطابقة للمواصفات القياسية ٤٠ لسنة ١٩٧١ لارتفاع درجة انصهارها عن الحدود المقررة وأخطرت

مدير الشركة في ٢٠/٧/١٩٨٣ بذلك لاعادة تصديرها أو اعدامها خلال ٣٠ يوما على هتته الخاصة طبقا للقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ والقرار رقم ١٦٤ لسنة ١٩٨٢ . كما أن الادارة العامة للمعامل المركزية قامت بفحص عينات من المسلى بتاريخ ١٤/٧/١٩٨٣ وكانت النتيجة غير مطابقة للمواصفات القياسية ٥٠ لسنة ١٩٧١ لارتفاع درجة انصهارها عن الحدود المقررة . وبعد صدور القرارين المطعون فيهما طلبت الشركة من الجهات المعنية تسلم رسالة الدهون المستوردة فودت عليها الهيئة العامة للمطع التموينية في ٥/٥/١٩٨٤ بالرجوع الى وزارة الاقتصاد في هذا الشأن لتنفيذ القرار للجنة العليا للسياسات والاقتصاد بتاريخ ٢٤/١/١٩٨٤ . كما ودت عليها وزارة التموين والتجارة الداخلية بذلك في ٧/٣/١٩٨٤ . وباتاريخ ٢٠/٣/١٩٨٤ أرسلت الشركة الى السادة رئيس مجلس الوزراء ووزير الاقتصاد والتجارة الخارجية ووزير الصناعة اذارا لتسليم الرسالة الى الجهة التي يحددها رئيس مجلس الوزراء . وبناء على طلب الشركة لاعادة تصدير الرسالة وافقت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية على اعادة تصديرها وأخطرت بكتابها المؤرخ ١٩٨٤/٥/٦ بمصلحة الجمارك بذلك وطلبت منها استيفاء الآتي :

١ - التحقق من أن الرسالة المشار اليها من شعوم حيوانية غذائية ١٠٠٪/ وأنما قد وردت أو فتحت اعتماداتها قبل صدور قرار اللجنة العليا للسياسات والشؤون الاقتصادية بتاريخ ١٩٨٤/١/٢٤

٢ - أن تكون قد صدرت عنها موافقة من لجنة الاستيراد (ترشيد الاستيراد) قبل استيرادها ...

٣ - اعادة التصدير تنفيذا لقرار اللجنة العليا للسياسات والشؤون الاقتصادية بتاريخ ٢٤/١/١٩٨٤ بمنع استيراد الشعوم الحيوانية ١٠٠٪/

لارتفاع نسبة الكوليستول . وبعد أن تأكدت مصلحة الجمارك من استيفاء الرسالة للشروط السابقة قام المظنون بعبء بإعادة تصدير ١٩٩٩٩٦ طليحة ولم يتم تصدير باقى الرسالة . . .

ومن حيث أنه ولتن كان البند ثانيا من قرار اللجنة العليا المتابعة اجراءات الرقابة على المواد الغذائية الواردة من الخارج الصادر فى ١٩٨٣/١١/٣٠ يقضى بأن الكميات التى بالموانى والتى لم يفرج عنها من هذا النوع . . . لا يسمح بطرحها فى السوق للاستهلاك المباشر بل لأبد من تسليمها لوزارة التموين لتقوم بالتنسيق مع وزارة الصناعة باتخاذ اجراءات اعادة تصنيعها . . . وعلى أن تقوم وزارة التموين بمطابقة مستوردي القطاع الخاص على التكلفة الاستيرادية للرسائل التى تسلمها منهم حتى وصولها للموانى المصرية أو مخازن المستوردين . فان المقصود بالذمون المشار اليها أن تكون قد وردت مطابقة لشروط الاستيراد المقررة عند استيرادها والتى كانت على هذا الوجه جائزا استيرادها حينذاك وأصبح ذلك غير جائز تطبيقا للبند الأول من قرار اللجنة المذكورة فتخضع للبند الثانى منه ولا يسرى ذلك على المواد الواردة بالمخالفة لشروط الاستيراد المحددة لها عند هذا الاستيراد واذ كان الثابت أن الرسالة موضوع النزاع مستوردة قبل صدور قرار اللجنة السالف الذكر . وقد استند قرار رفض الرسالة الى ما تقضى به المادة الثانية من قرار وزير التجارة رقم ١٤١٠ لسنة ١٩٧٥ بالرقابة على المستورد من المسلى الصناعى الذى تنص المادة الثانية منه فى الاشتراطات العامة أن ٢٠٠ بـ تتراوح درجة الانصهار بين ٣٦ - ٤٠ درجة مئوية حيث زادت درجة انصهار عينات الرسالة المذكورة

على ٤٠ درجة مئوية اذ بلغت درجة انصهارها ٤١ و ٤١.٥ و ٤٢ درجة مئوية
ومن ثم كان يتعين على المطعون ضده ان يتخذ الاجراءات التى ينص عليها
القانون فى حالة رفض الرسالة المستوردة لمخالفة شروط الاستيراد
والقرار الوزارى المذكور فالرسالة عند وصولها فى شهر يونيو سنة ١٩٨٣
كانت مخالفة لشروط الاستيراد المقررة فى ذلك الحين وذلك قبل قرارات
اللجان الوزارية التى يستند اليها المطعون ضده والتى كان محظورا
استيرادها أصلا عند الاستيراد لمخالفتها أصلا للمواصفات المعمول بها عند
استيرادها واذا ذهب الحكم المطعون فيه الى غير ذلك فانه يكون قد أخطأ
فى تطبيق القانون ويتمين الحكم بالفائه « .

(من ١١٦٩ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٨٩/٥/٢٠)

استيلاء

الفصل الأول : ماهية الاستيلاء على عقارات ومنقولات الأفراد ، ومبرراته ،
والاختصاص به ، والعن في الانفاء .

١ - ماهية الاستيلاء على عقارات ومنقولات الأفراد (التفرقة بين
الاستيلاء المؤقت والدائم) .

٢ - مبررات الاستيلاء على عقارات ومنقولات الأفراد .

٣ - الاختصاص باصدار قرارات الاستيلاء على عقارات ومنقولات
الأفراد .

٤ - وجوب العلم اليقيني بقرار الاستيلاء لسريان ميعاد العن فيه
بالانفاء .

الفصل الثاني : الاستيلاء على العقارات اللازمة لرفق التعليم .

١ - مفهوم خلو العقار .

٢ - الاستيلاء جائز لصالح الهيئات غير الحكومية الساعمة في رسالة
التعليم ولو بمصرفات .

الفصل الثالث : الاستيلاء على العقارات اللازمة لضمان تمويل البلاد .

١ - سلطة وزير التكوين .

٢ - مناهج الاستيلاء لاعتبارات التمويل .

٣ - موافقة لجنة التمويل العليا شرط شكلي جوهري لصحة قرار

الاستيلاء :

٤ - الاستيلاء لضمان تمويل البلاد يجوز لصالح الشركات التموينية

بالقطاع العام التي تسهم مع وزارة التمويل في مهامها .

الفصل الأول - مابعية الاستيلاء على عقارات ومنقولات الأفراد ومبرراته والاختصاص به والظن فيه بالأفراد

١ - مابعية الاستيلاء على عقارات ومنقولات الأفراد التفرقة بين الاستيلاء للوقت والدائم

قاعدة رقم (١٨١)

المبدأ :

المادتين ٢٢ و ٢٤ من الدستور الدائم رقم ٤٠٢ من القانون رقم ١٩٥٥ لسنة ١٩٥٥ بتحويل وزير التعليم سلطة الاستيلاء على العقارات اللازمة للوزارة - تنظيم الحقوق يدخل في نطاق السلطة التقديرية للمشرع - للمشرع تنظيم حق الملكية على الوجه الذي يقتضيه المصالح العام - يجب التفرقة بين أحكام الاستيلاء المؤقت على العقارات طبقا للقانون نوع الملكية للمنفعة العامة وبين الاستيلاء على العقارات لصالح مرفق التعليم ويتضح ذلك من عدة وجوه : أولا : الاستيلاء المؤقت في قانون نوع الملكية ويحدد بثلاث سلطات بينما النوع الثاني من الاستيلاء لا يتقيد بهذه المدة - ثانيا : لم يشترط المشرع أن يكون المقار خاليا في الاستيلاء للوقت بخلاف الاستيلاء لصالح مرفق التعليم - ثالثا : في الاستيلاء المؤقت اشترط المشرع استخدام المقار في منفعة عامة بينما أجاز الاستيلاء في النوع الثاني لصالح الهيئات غير الحكومية التي تساهم في رسالة التعليم - مؤدى ذلك : عدم اشتراط تأمين الاستيلاء على العقارات لصالح مرفق التعليم بمدة ثلاث سنوات .

الملاحظة :

تؤمّن حيث أن المباداة (٣٢) من الدستور الصادر في ١١ من سبتمبر سنة ١٩٧١ تضمن على أن « للملكية الخاصة تمثيل أقل وأص الميراث غير (٢٤ - ج ٢)

المستغل وتنظيم القانون أداء وظيفتها الاجتماعية في خدمة الاقتصاد القومي وفي إطار خطة التنمية دون انحراف أو استغلال ولا يجوز أن تتعارض في طرق استخدامها مع الخطة العامة للشعب » كما تنص المادة (٣٤) من الدستور على أنه « الملكية الخاصة مصونة ولا يجوز فرض الحراسة عليها الا في الأحوال المبينة في القانون وبحكم قضائي ولا تنزع الملكية الا للمنفعة العامة ومقابل الترخيص وفقا للقانون . وحق الارث فيما مكفول » كما تنص المادة ٨٠٢ من القانون المدني على أن « لمالك الشيء وحده في حدود القانون ، حق استعماله واستغلاله والتصرف فيه » . ومفاد ما تقدم من أحكام ، على ما ذهبت المحكمة الدستورية العليا ، أنه ولئن كان تنظيم الحقوق من سلطة المشرع التقديرية الا أنه في تنظيمه لحق الملكية ، في إطار وظيفتها الاجتماعية ، ينبغي الا يعصف بهذا الحق أو يؤثر على بقائه وانما يتعين على المشرع الالتزام في هذا الشأن بالقواعد الأصولية التي أرساها الدستور أساسا لما يوضع من تنظيم تشريعي (الحكم الصادر بجلسة ٢ من فبراير سنة ١٩٨٠ في الدعوى رقم ٩١ لسنة ٤ قضائية دستورية) . كما ذهبت تلك المحكمة الى ان المشرع الدستوري لم يقصد أن يجعل من حق الملكية حقا عصبيا يتمتع على التنظيم التشريعي الذي تقتضيه الصالح العام استندا الى ما ورد بالمادة (٣٣) المشار اليها من الدستور من تأكيد للوظيفة الاجتماعية للملكية الخاصة ودورها في خدمة المجتمع ، وبالتالي يكون للمشرع الحق في تنظيمها على النحو الذي يراه مائما للصالح العام . (الحكم الصادر بجلسة ٢١ من يونيو سنة ١٩٨٦ في الدعوتين رقمي ١٣٩ ، ١٤٠ لسنة ٥ القضائية دستورية) .

ومن حيث أنه بمراجعة التشريعات التي تعاقبت بتقرير وتنظيم سلطة الاستيلاء على العقارات اللازمة لمرفق التعليم بين أنه بتاريخ ٤ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ صدر القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٥ بتحويل وزير المعارف

العمومية سلطة الاستيلاء على العقارات اللازمة للوزارة ومعاهد التعليم ونص في المادة (١) منه على أنه «يجوز لوزير المعارف العمومية، بموافقة مجلس الوزراء أن يصدر قرارات بالاستيلاء على أى عقار يراه لازماً لحاجة الوزارة أو إحدى الجامعات أو غيرهما من معاهد التعليم على اختلاف أنواعها». ويتبع فى هذا الشأن الأحكام المنصوص عليها فى المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التمويل». ولا ذلك صدور قانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٧، ثم صدر القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ بتحويل وزير التربية والتعليم سلطة الاستيلاء على العقارات اللازمة للوزارة ومعاهد التعليم الذى نص فى المادة (١) على أنه «يجوز لوزير التربية والتعليم أن يصدر قرارات بالاستيلاء على أى عقار خال يراه لازماً لحاجة الوزارة أو إحدى الجامعات المصرية أو غيرهما من معاهد التعليم على اختلاف أنواعها أو إحدى الهيئات التى تساهم فى رسالة وزارة التربية والتعليم». ويتبع فى هذا الشأن الأحكام المنصوص عليها فى المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التمويل». وقد ورد بالمذكرة الإيضاحية للقانون أنه «صدر القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٧ بتحويل وزير المعارف سلطة الاستيلاء على العقارات اللازمة للوزارة ومعاهد التعليم على اختلاف أنواعها وقد أظهر العمل به أن ثمة تعديلات جوهرية من الواجب إدخالها فى هذا القانون حتى تتحقق الغاية التى صدر من أجلها ذلك أن القرار يستلزم عرض الأمر فى كل حالة على مجلس الوزراء لأخذ موافقته ثم يصدر قرار الاستيلاء من الوزير وقد يستغرق ذلك من الوقت ما تضيع معه فرصة الاستيلاء على العقار كأن يادر حائزه الى شغله أو تأجيله كما إن القانون صدر موقوتاً نسبة الى جواز تجديد العمل به بقرار من مجلس الوزراء وظل يتجدد العمل بأحكامه سنوياً منذ سنة ١٩٤٧ حتى سنة ١٩٥٦ لاستمرار قيام المبررات التى دعت الى إصداره، والتى لا تنظر انتهاءها فى

القرى. المحاطة قضاء على أنه لم يكن ينبغي الاستيلاء على تلك القرى التي
تشارك في مذهب في وسائل الترقية» ثم أصدر القانون رقم ١٩٣١ لسنة
١٩٣٦ في المادة ١٠ (١) من القانون رقم ١٩٣٦ لسنة ١٩٣٦
أجازت الاستيلاء على الأراضي المزروعة أو الهبات المزروعة اللازمة لمصلحة
التي هي : كذا أصدر القانون رقم ١٩٣٦ لسنة ١٩٣٦ في شأن تطبيق بعض
الأحكام الخاصة بنزع الملكية للمنفعة العامة والاستيلاء على العقارات، ومن
في المادة (١) على أن : يكون الاستيلاء على العقارات اللازمة لوزارة
التربية والتعليم وبما لها بقرار من رئيس الجمهورية : لا يقتصر الحالة
الزائدة للمادة (١) من القانون رقم ١٩٣٦ لسنة ١٩٣٦ فإن الأحكام التي
تتبع في شأن الاستيلاء تستند إلى أحكامها تكون هي ذات الأحكام
النصوص عليها في المرسوم بقانون رقم ١٩٣٦ لسنة ١٩٣٦ الخاص بشؤون
التربية والتعليم

ومن حيث أن هذه المحكمة قضاء بأنه لا مجال لأعمال حكم تأقت
الاستيلاء مدة ثلاث سنوات على نحو ما ورد بالقانون رقم ١٩٣٦ لسنة
١٩٣٦ في شأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التحسين على
ما تم من استيلاء بالتطبيق لأحكام المرسوم بقانون رقم ١٩٣٦ لسنة ١٩٣٦
الخاص بشؤون التكوين تأسيسا على أنه « لا شغل للطاعن ما ذكره خاصا
بأن الاستيلاء مؤقت بطبيعته بما لا يتجاوز ثلاث سنوات فإذا جاوزها اعتبر
الاستيلاء دائما ذلك أن في هذا النظر خلطا واضحا بين الاستيلاء المؤقت
على العقارات طبقا لأحكام قانون نزع الملكية للمنفعة العامة والذي يضمن
الآزدي مدته على ثلاث سنوات بحيث إذا دعت الضرورة إلى مدتها وتعدو
على نزع الملكية واجب على السلطة المختصة أن تتخذ اجراءات نزع
الملكية قبل انقضاء السنوات الثلاث بوقت كاف » ومن الاستيلاء ونفقا
للقانون رقم ١٩٣٦ لسنة ١٩٣٦ الخاص بشؤون التكوين وهو الاستيلاء الذي

يؤيد على منفعة العقار المستوفى عليه ما دامت دواعي الاستيلاء وبغير راحة
 قائمة وهي تحقيق المصالح التنموية على أكمل وجه . (الحكم الصادر
 بجلنة ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٨١ في الطعن رقم ١٣٣٩ لسنة ٢٦ القضائية
 عليها) ولذا كان ذلك هو وجه التفسير الصحيح لحكم الاستيلاء بالتطبيق
 لأحكام المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين ، فإن
 الإحالة الواردة بالقانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه إلى الأحكام
 المنصوص عليها بمرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ مؤداهما أن تسرى على
 الاستيلاء الذي يتم استنادا إلى أى منها ذات الأحكام فيما عدا تلك التي
 وردت على سبيل التخصيص في القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ المعدل
 بالقانون رقم ٣٣٦ لسنة ١٩٥٦ ومنها استلزام خلو العقار المبني عند
 الاستيلاء ، ويكون ولا وجه للقول بأن الاستيلاء استنادا إلى أحكام
 القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ يكون مقيدا ، في حين الزمن ، ببلدة الثلاث
 سنوات التي نصت عليها المادة (١٨) من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤
 بشأن توزيع ملكية المزارع للمنفعة العامة أو التحسين ذلك أن التنظيم
 القانوني للاستيلاء المؤقت على المقار على نحو ما ورد بالباب الرابع من
 القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه ، لا يسرى على قرارات الاستيلاء
 التي تصدر استنادا لأحكام المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص
 بشئون التموين على ما سبق أن جرى به قضاء المحكمة على النحو السابق
 الإشارة إليه ، كما لا يسرى به حكم الإحالة الواردة بالقانون رقم ٥٢١
 لسنة ١٩٥٥ لأحكام المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ، على قرارات
 الاستيلاء الصادرة استنادا إلى أحكام القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ ،
 فالعبرة في مجال أعمال أى من أحكام المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥
 أو القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ هي باستمرار لزوم فعل الاستيلاء لغرض
 الأغراض المحددة قاهرة للاستيلاء ، والاختلاف بين الاستيلاء المؤقت

المنصوص عليه بالقانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه ، والاستيلاء المقرر بمقتضى القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ ظاهر فى أن استيلاء وزارة التربية والتعليم على العقار — عدا الأرض الزراعية بعد العمل بأحكام القانون رقم ٣٣٦ لسنة ١٩٥٦ — مشروط بأن يكون العقار خاليا فى حين أن عدم خلو العقار ليس مانعا من الاستيلاء عليه طبقا لأحكام قانون نزاع الملكية ، وهو ظاهر أيضا فيما رسمه المشرع من إجراءات وأحكام خاصة بتقدير مقابل الانتفاع فى كل منهما وفى سكوتة فى الاستيلاء الأول عن وضع أى أحكام خاصة بتقدير ثمن للعقار مهما طالت مدة الاستيلاء عه ووضعه تلك الأحكام بالنسبة للاستيلاء الذى تزيد مدته على ثلاث سنوات فى قانون نزاع الملكية ، كما هو أظهر ما يكون فى نطاق تطبيق كل من الاستيلاءين اذ هو فى الاستيلاء الأول يجوز لصالح الهيئات غير الحكومية التى تساهم فى رسالة التعليم بينما لا يجوز الاستيلاء المؤقت المنصوص عليه فى قانون نزاع الملكية الا لاستخدام العقار فى منفعة عامة . كل ذلك مما يؤكد أن المشرع غاير بين أحكام الاستيلاءين وقصد الى هذه المغايرة ، ولو كان الأمر غير ذلك لما كان المشرع بحاجة الى اصدار القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ اذ كان فى أحكام الاستيلاء المؤقت الواردة فى قانون نزاع الملكية ما يفي به عن اصداره ولو أراد أن يكون استيلاء وزير التربية والتعليم على العقارات اللازمة لحاجة التعليم مجددا بمدة معينة لنص على ذلك كما فعل فى قانون نزاع الملكية أما وقد سكت عن ذلك وأحال الى المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ وكان هذا المرسوم بقانون قد خلا من تحديد الاستيلاء الذى يتم وفقا لأحكامه بمدة معينة وجعل انهاء على ما يستفاد من المادة (٦٤) منه رهينا بصدور قرار من الوزير برد الشئ المستوفى عليه الى صاحبه اذا اقتضت الحاجة اليه ، فان القرار بالاستيلاء استنادا الى أحكام القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ لا يكون مجددا سلفا بمدة معينة

وبطل قائما طالبا استمر لازما لخدمة الغرض الذى صدر من أجله قانونا •
وعلى ذلك ومتى كان أساس صحة قيام القرار بالاستيلاء فى جميع الأحوال
توافر الاحتياج وانزوم فإن استمرار القرار بالاستيلاء صحيحا يكون رهينا
باستمرار دواعيه ، فيدور القرار بالاستيلاء فى قيامه صحيحا واستمراره
صدقا مع توافر واستمرار علته تقديره وجودا وعدما • وليس فى ذلك
ما يتعارض مع القواعد الدستورية التى تضمنها الدستور باعتبار حق الملكية
وظيفة اجتماعية يكون لصاحبه ، فى حدود القانون ، استعماله واستغلاله
والتصرف فيه •

ومن حيث أنه فى واقعة المنازعة الماثلة فإن محكمة القضاء الإدارى
قد سبق أن قضت بجلسته ١٧ من مارس سنة ١٩٨١ فى الدعوى رقم ٩٤٥
لسنة ٣٣ القضائية بأن قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٨
بالاستيلاء على عقار المطعون ضدها بالطعن المائل قد صدر صحيحا متفقا
مع حكم القانون لقيام دواعيه ، وقد أصبح ذلك الحكم نهائيا بعدم الطعن
عليه • وقد أوضحت المذكرة الإيضاحية للقرار رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٨ ،
بالاستيلاء على عقار المطعون ضدها ، عن دواعي إصداره وتحصل فى أن
إخلاء مبنى المدرسة المذكورة يترتب عليه عرقلة الدراسة بها وتشريد أكثر
من ستائة تلميذ لا مكان لهم فى أية مدارس قريه بتلك المنطقة الآهلة
بالسكان ، وأن الإدارة التعليمية بشرق القاهرة تعاني أزمة شديدة فى
دور التعليم ويتعذر إيجار مكان مناسب آخر للمدرسة فى هذه الظروف •
فكل ذلك مما يكشف عن أن الاستيلاء تم لمواجهة ظروف ودواع من تلك
المحددة قانونا لصحته • ولا يبين من الأوراق أن دعوى الاستيلاء على
عقار المطعون ضدها قد زالت وانقضت • كما أنه ليس فى وجود وقيام
مدرسة أو أكثر قريبة من عقار المطعون ضدها أو بالمنطقة المحيطة به ،
ما يكشف عن انحراف بانسلطة باستمرار الاستيلاء رغم زوال دواعيه ، أو

ينبغي بقاءه استمرار لزوم المقار المستولى عليه الخدمة الغرض الذي تقرره
 الاستيلاء ابتداء من أجل حقيقة . ويجوز المطعون ضدها ما تثيره من أن
 عدد التلاميذ بالمدرسة التي تشغل المقار المستولى عليه لا يتجاوز أربع مائة
 تلميذ يمكن تدبير أماكنهم بالمدارس القريبة أو في المنطقة المحيطة بالمقار
 المستولى عليه ، ذلك أن قانون التعليم الصادر بالقانون رقم ١٣٩ لسنة
 ١٩٤٤ ينص على أن : بعد موافقة المجلس الأعلى للتعليم ، أن يحدد
 أعداد التلاميذ التي يجب ألا يتجاوزها الفصل المدرسي الواحد ، وهذا
 تحديد يتم بمراعاة تمام الاستفادة من العملية التعليمية ووفقاً لمعايير تربوية
 توضع لتحقيق الغرض الأساسي من التعليم وتربية النشء
 ولا تكشف الأوراق عن أن بالمدارس القريبة من المقار المستولى عليه
 أماكن يمكن معها استيعاب أعداد التلاميذ الذين يتلقون العلم بالمدرسة
 دون أن يكون في ذلك إخلال بالقدرة الاستيعابية للوصول على النحو
 المشار إليه بقانون التعليم . فضلاً عن ذلك فانه في إطار اعتبار الدستور
 التعليم حقاً تكفله الدولة على النحو المقرر بالمادة (١٨) من الدستور من
 أن « التعليم حق تكفله الدولة وهو الزامي في المرحلة الابتدائية وتعمل
 الدولة على مد الالتزام إلى مراحل أخرى وتشرف على التعليم كله » . فقد
 نص قانون التعليم على تحديد التعليم الأساسي الإلزامي بتسع سنوات .
 (المادة ٤ من قانون التعليم) . ولهذه المحكمة قضاء بأن مرفق التعليم
 باعتباره من المرافق العامة ذات الأهمية الكبرى لما يندرج سيرة وانتظام
 وإطراء في مفهوم الأمن العام بمعناه الواسع الذي يشمل استتباب الأمن
 وتوفير الشعور بالطمأنينة لدى الناس . وبالترتيب على ذلك جميعه وإذا
 لم تكشف الأوراق عن أن الاستيلاء ، في واقعة المنازعة الماثلة ، انبست
 قائماً بعد زوال مقتضاه وانتهاء دواعيه ، فإنه لا يكون ثمة وجه للمسئولية
 بإلزام الالتزام القانوني في تحقق الجهة الادارية المستولية على المقار بوجه

في تنفيذ الشروع - الرد - اعتباره كان لم يكن والتزام جهة الادارة يرد
القرارات التي سقط مفعوله بالنسبة لها الى اصحاب الحقوق فيها اذا كانت
قد استولت عليها منهم تنفيذها لهذا القرار .

الحكمة :

ومن حيث أنه فيما يتعلق بالطن رقم ٢١٣ لسنة ٣٢ ق . فانه لما كان
الحكم الصادر في طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه . وان كانت له
مقومات الأحكام وخصائصها بالنسبة الى وجوب تنفيذه وجواز الطعن
فيه استقلالا امام المحكمة الادارية العليا . الا أنه حكم وقى بطبيعته
يستنفذ غرضه وينتهى أثره من تاريخ صدور حكم فاصل في موضوع
الدعوى ولما كانت محكمة القضاء الادارى اصدرت بجلسته ٢٨/٤/١٩٨٨ .
بحكما في موضوع الدعوى رقم ٥١٩٦ لسنة ٣٨ ق . قضت فيه بسقوط
القرار المطعون عليه بالنسبة لمساحة (٢ فدان و ١٠٥ قيراط) الملوكة للمدعية .
وهو الحكم المقام بشأنه الطعن رقم ٢٥١٣ لسنة ٣٤ ق . فان الحكم
الصادر من المحكمة بجلسته ٣١/١/١٩٨٥ في الشق المستعجل من الدعوى
المذكورة ، والتقاضى بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه يكون قد استنفذ
غرضه وانتهى أثره . ومن ثم يكون الطعن رقم ٢١٣ لسنة ٣٢ في المقام
بشأنه قد أصبح غير ذي موضوع بعد ان انتهى عنصر النزاع فيه الأمر
إنذى يتعين معه الحكم باعتبار الخصومة منتهية في هذا الطعن والزام
جهة الادارة المصروفات .

ومن حيث أنه فيما يخص بالطن رقم ٢٥١٣ لسنة ٣٤ ق . فان
الثابت من الأوراق أنه قد صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٧٤
لسنة ١٩٧٩ باعتبار مشروع اسكان أصحاب الدخول المحدودة بمدينة
أسيوط من اعمال المنفعة العامة فيما تضمنه من تقرير الاستيلاء على مساحة
سبعة أفدنة بالقطعة ١٠ بحوض الريع القبلى رقم ٣١ بزمام مدينة أسيوط .

وقدمت المدينة اثني عشر مستنداً ومذكرة وقدمت الجهة الادارية تسعة مستندات ومذكرة وخلال تداول الدعوى قصرت المدعية — المطعون ضدها — طلباتها على الغاء القرار المطعون عليه بالنسبة لمساحة ٢ فدان و١٠٠ قيراط المملوكة لها بالحدود المشار اليها .

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على ان الاستيلاء على العقارات والأموال المملوكة للأفراد هي وسيلة لا يجوز للإدارة اللجوء اليها سعياً لتحقيق مصلحة عامة إلا إذا استنفدت جميع الوسائل العادية المتاحة لها . ولم تجد بعد ذلك بدا من الالتجاء الى تلك الوسيلة اذ في هذه الحالة يتوافر في حق التصرف الضرورة الملجئة التي اقتضاها الصالح العام الذي يعلو على مصالح الأفراد . وتقدير قيمة الضرورة الملجئة التي هذه الوسيلة الادارية الاستثنائية أمر تتركض فيه الجهة الادارية بسنطها التقديرية في حدود القيود القانونية التي أوجبها القانون بغير معقب عليها من القضاء الذي لا يسوع له ان يحل نفسه محل الجهة الادارية فيما هو متروك لتقديرها ووزنها للعوامل التي الجأتها الى الاستيلاء على العقار وحاجتها اليه دون غيره من انعمارات ما دام القرار قد صدر طبقاً للاوضاع التي اوجبها القانون دون تراخ أو انحراف .

بيد أن هذه السلطة يلزم ان تمارس في نطاق من أحكام الدستور والقانون وعلى نحو يكفل حق المواطنين في الملكية الخاصة وعلى نحو سواء (المادة ٣٤ من الدستور) وان نزع الملكية لا يجوز ان يكون الا بناء على ضوابط وشروط كفلتها القوانين لتحقيق الحماية اللازمة للملكية العامة للأفراد وصياتها من ان تنتزع أو يستولي عليها لغير غاية ملحة تدعو اليها تحقيقاً للصالح انعام واتباع ما فرضه القانون من شروط ووضعه من ضوابط لانفاذ اجراءات الاستيلاء أو نزع الملكية للمنفعة العامة .

ومن حيث أن المادة (١٥) من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن
نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التحسين تنص على أنه إذا لم تودع
النماذج أو القرارات الوزاري (بترغ الملكية) طبقاً للإجراءات المنصوص
عليها في المادة السابقة خلال سنتين من تاريخ نشر القرار المقرر للمنفعة
العامة في الجريدة الرسمية • سقط مفعول هذا القرار بالنسبة للعقارات
التي لم تودع النماذج أو القرارات الخاص بها •

وتنص المادة (٢٩) مكرر من هذا القانون مضافة بالقانون رقم ١٣
لسنة ١٩٦٢ على أنه « لا تسقط قرارات النزع العام المشار إليها في المادة
(١٥) من هذا القانون (إذا كانت العقارات المطلوب نزع ملكيتها قد
أدخلت فعلاً في مشروعات تم تنفيذها سواء قبل العمل بهذا التعديل
أم بعده) • ومقتضى هذين النصين أنه يتعين على جهة الإدارة أن تودع
في مكتب الشهر العقاري النماذج الموقع عليها من أصحاب الشأن أو قرار
نزع الملكية الصادر من الوزير المختص • أو أن تقوم بتنفيذ المشروع
المطلوب نزع ملكية العقارات من أجله أو على الأقل أن تبدأ فعلاً في تنفيذ
المشروع وذلك خلال سنتين من تاريخ نشر القرار المقرر للمنفعة العامة
في الجريدة الرسمية • فإذا لم يتم جهة الإدارة بإيداع النماذج أو قرار
نزع الملكية ولم تبدأ في تنفيذ المشروع خلال السنتين المشار إليها • سقط
مفعول القرار المقرر للمنفعة العامة بالنسبة إلى العقارات التي لم تودع
النماذج أو القرار الخاص بها ولم تدخل في تنفيذ المشروع • ويتربى على
سقوط مفعول القرار اعتباره كأن لم يكن والتزام جهة الإدارة برد
العقارات التي سقط مفعولها بالنسبة لها — إلى أصحاب الحقوق فيها إذا
كانت قد استولت عليها منهم تنفيذاً لهذا القرار •

ومن حيث أن الطاعن ينمي على الحكم المطعون فيه ، أن قضى بسقوط
مفعول القرار على الرغم من بدء تنفيذ المشروع الصادر بشأنه قرار المنفعة
العامة فضلا عن اتمام التنازع بتاريخ ١٩٨٥/٣/٩ .

ومن حيث ان الثابت من الأوراق أن قرار المنفعة العامة قبله صلبا
ونم نشره في الجريدة الرسمية بتاريخ ١٩٨٠/١/٢٤ ولم تودع النماذج
الخاصة به الشهر العقاري - وفق ما ذكرته الجهة الإدارية في مرسوم
دناها . إلا بتاريخ ١٩٨٥/٣/٩ أي بعد مرور أكثر من سنتين على صدور
القرار المطعون عليه . فضلا عن أن تنفيذ المشروع واقعا لم يبدأ الا في عام
١٩٨٣ أي بعد المدة المقررة قانونا كما أن المطعون ضدها لم يدع بحسن
شهادات صادرة عن الشهر العقاري بأسيوط صادرة في ١٩٨٤/١/٣٠
١٩٨٤/٢/١٨ ، ١٩٨٤/٤/٥ ، ١٩٨٤/١٠/٩ ، ١٩٨٤/٣/١٧ ، ١٩٨٥/٣/١٧ وجود
قيود على املاكها . وكذلك ايصالات مؤرخة ١١/٥/٨٥ و ١١/٢/٨٥
باداء الضرائب عن الاطيان الزراعية موضوع القرار المطعون فيه وكتاب
صادر من وزير الزراعة بتاريخ ١٩٨٧/١٢/٢ بإقامة المشروع - موضوع
الطعن - على أرض أخرى غير التي صدر بها القرار المطعون فيه . فان
القرار المطعون فيه يكون والحال هذه لم يستكمل اجراءاته التي تطلبها
القانون لامكان استمراره وتزويجه للآثار المترتبة عليه .

ومن حيث أنه لما تقدم جنينا فلان القرار المطعون فيه يكون قد فقد
سلته القانوني فيما يتعلق بمساحة الأرض ملك المطعون ضدها محلا
النزاع ومقدارها ٢ فدان و ٢٠ قيراط المشار اليها ومن ثم يكون الحكم
المطعون فيه والحال هذه اذ قضى بسقوط مفعول القرار المطعون فيه
بالنسبة للمساحة المذكورة يكون قد أصاب صريح حكم القانون . ويتمين
نذلك الحكم برفض الطعن المقام بشأنه والزام جهة الادارة المصروفات ما

(طعن ٢١٣ و ٢٥١ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٩٣/٢/١٤)

٢ - مبررات الاستيلاء على عقارات ومنقولات الأفراد

قائمة رقم (١٨٢)

المبحث :

الاستيلاء على العقارات والأموال المملوكة للأفراد وسيلة لا يجوز للإدارة اللجوء إليها إلا إذا استنفدت جميع الوسائل العادية المتاحة لها ولم تجد بعد ذلك بدا من الاتجاه إلى تلك الوسيلة لتحقيق الهدف الذى ترمى إليه - فى هذه الحالة تكون الإدارة أمام ضرورة ملحة اقتضاها الصالح العام الذى يطلو انصالح الفردى .

الحكمة :

ومن حيث أنه ولئن كان القرار رقم ١٣١ لسنة ١٩٨١ قد أشار إلى ديباجته إلى موافقة لجنة التمويل العليا ، فالتأثير أن اللجنة قد وافقت على القرار بعد صدوره بجلستها المنعقدة بتاريخ ٤ من نوفمبر سنة ١٩٨١ . وأنه وإن كانت موافقة لجنة التمويل العليا على قرار الاستيلاء بالتطبيق لحكم المادة (١) من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار إليه تعتبر شرطا إجرائيا لا بد من استيفائه لصحة قرار الاستيلاء من حيث الناحية ، إلا أن المرسوم بقانون المشار إليه لم يشترط فى هذه الموافقة موعدا معينا . وقد سبق لهذه المحكمة قضاء بأنه يستوى لتمام الاجراءات أن يكون صدور الموافقة سابقا أو لاحقا على قرار وزير التمويل بالاستيلاء (الحكم الصادر بجلسة أول يونيه سنة ١٩٨٥ فى الطعن رقمى ٩١١ و ٩١٥ لسنة ٢٧ القضائية) .

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن الاستيلاء على العقارات والأموال المملوكة للأفراد هى وسيلة لا يجوز للإدارة اللجوء إليها ، ولا سعيا لتحقيق مصلحة عامة إلا إذا استنفدت جميع الوسائل

إلحاحية المتاحة لها ، ولم تجد بعد ذلك بدا من الالتجاء الى تلك الوسيلة لتحقيق الهدف الذي ترمى اليه ، اذ في هذه الحالة تكون الادارة أمام ضرورة ملجئة اقتضاها الصالح العام الذي يفوق على الصالح الفردي ، وفي خصوصية المنازعة الماثلة فان الشركة الطاعنة قد أبدت بأنها تستعمل مستودعا لأفاييب البوتاجاز ومنفذا لتوزيعها لخدمة أهالي المنطقة ، ونم يحاول المطعون ضدهم في ذلك . وعلى ذلك فانه ازاء ما تكشف من قية المطعون ضدهم الصريحة وعزمهم الأكيد على انهاء العلاقة التجارية بشأن العقار محل المنازعة بدءا من توجيه الانذار الملين بتاريخ ٢٨/٥/١٩٧٨ ثم الالتجاء الى القضاء المدني بطلب ذلك وبإخلاء الشركة ، وما كان من استجابة الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية بتاريخ ١١ من مارس سنة ١٩٨١ الى ما يطلبون في هذا الشأن ، فان من شأن ما تقدم قيام الحالة الواقعة التي تبرر للادارة استعمال الوسيلة الاستثنائية المقررة بالمرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين ، مما يصح معه ركن السبب في القرار المطعون فيه . ولا يغير من هذا النظر ما أبداه المطعون ضدهم من أن الادارة في سبيلها الى الانتهاء من مشروع مد خطوط أفاييب الغاز الطبيعي الى المنازل مما من شأنه انعدام الحاجة الى استعمال المين مستودعا ومنفذا لتوزيع أفاييب البوتاجاز ، اذ لا يبين من الأوزان أنه قد تم بالفعل الاستغناء عن استعمال العقار للفرض الذي أشارت اليه الشركة الطاعنة . ومن ناحية أخرى فليس صحيحا ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من أن الحكم الابتدائي الصادر باتهاء العلاقة التجارية وبإخلاء الشركة للمين اذ كان غير مشمول بالنفاذ المجل وأنه قد تم الطعن عليه بالفعل بطريق الاستئناف ثم قضاء الاستئناف بإلغاء الحكم الابتدائي ، كل ذلك مما من شأنه تقي قيام الضرورة الملجئة الى صدور القرار بالاستئناف ، ذلك أن الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية باتهاء عقد الإيجار وبإخلاء الشركة الطاعنة من المين محل المنازعة وإن كان حكما قابلا للطعن عليه

في طريق الاستئناف، وهو كإن الضمير عليه معنى، شأنه شأن أي قانون من جنسية الشيء
 المحكوم فيه، التي تقول له، من تاريخ صدوره، إلا أن قد كشف عن عدم
 أهمية الشركة في الاعتناء بالقانون لمصلحة الإيجار، فلا لا يكون ثمة قريب
 على حق الإذابة، وهي بعد ليست طرقة في الصلابة الإيجارية ولا في
 التنازع القضائية المترتبة عليها، إن هي استثمرت ما يحدد بقوله الشركة
 واستقرارها بين النزاع، والتي تقوم بناء على ذلك باتخاذ الإجراء الذي
 يلزم بطلب الاستمرار أوامر الشركة للخدمة التوضيحية التي تقوم عليها —
 فإذا كان الحكم الابتدائي قد صدر في ١١ من مارس سنة ١٩٨١ فقامت
 الشركة بالتمسك عليه بطريق الاستئناف يوم ٨ من أبريل سنة ١٩٨١ وصدر
 قرار وزير التعمين بالاستيلاء يوم ٨ من أبريل سنة ١٩٨١ فلا يكون ثمة
 وجه للنهي بأن الإدارة استجلبت سلطتها في غير ما ضرورة تبررها، وليس
 من أثرها قسيت به معصية الاستئناف بعد ذلك أو ما يمكن أن يكون عليه
 وجه الحكم في التمسك بانتقض المقام عن الحكم الاستئنافي، ذلك أن وزن
 القرار الإداري بميزان المشروعية إنما يكون بالنظر إلى تاريخ صدوره،
 فإذا كان القرار بالاستيلاء قد صدر صحيحا فإنه اعتبارا من هذا التاريخ
 يكون العلاقة الإيجارية، بالتراض استقراؤها حتى هذا التاريخ، عند
 التمسك وحل محله، سندا لاستقرار الشركة على عين النزاع، نظام قانوني
 آخر قوائمه أحكام الاستيلاء على النعم المحدث بالمرسوم بقانون رقم ٩٥
 لسنة ١٩٥٥ الخاص بشؤون التعمين، فإذا كان ذلك وكانت الأوراق خلوا
 منها بعد أن قرا الاستيلاء قد صدر لغاية غير تلك المنظومة عليها بالمرسوم
 بقانون المصارف والبنوك وهي ضمان تمويل البلاد وتحقيق العدالة في التوزيع،
 فيكون قد صدر صحيحا لا محل للنهي عليه، وإذا ذهب الحكم المطعون
 فيه غير هذا المذهب، فيستعمل الحكم بالمائة ويرفض الدعوى والزم المدعي
 بالمهر وفات به سنة ١٩٨٢ في ١٠ من مارس سنة ١٩٨٢ في جلسة ٢٥/٨/١٩٨٢.

٢٠ الاختصاص باختصاص قرارات الاستيلاء على عقارات ومقتوبات المصراة

القائمة رقم (١٨٤)

المبدأ :

اختصاص المحافظ على إصدار قرارات الاستيلاء المؤقت على العقارات مقصور على قيام حالات طارئة أو مستعجلة تستدعي هذا الاستيلاء المؤقت كحصول غرق أو قطع جسر أو تفشي وباء إلى غير ذلك من الحالات المشابهة - الاستيلاء على العقارات اللازمة لتنفيذ مشروعات ذات نفع عام يختص بإصدار قرار به رئيس الجمهورية .

الحكمة :

من حيث أنه غن موضوع الدعوى ، فإن الطاعنين يتعون على قرار محافظ الشرقية رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨٢ الصادر بتاريخ ١٩٨٢/٧/١ بالاستيلاء على قطعة الأرض المملوكة لهم بطريق التنفيذ المباشر لتنفيذ مشروع وحدات التنقية بخاري مدينة الزقازيق ، صدورهم معيا بعب عدم الاختصاص تأسيسا على أن الاستيلاء المؤقت على العقارات اللازمة لتنفيذ مشروعات ذات نفع عام وأناطه القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ بقرار يصدر من رئيس الجمهورية .

ومن حيث أن المادة ١٧ من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة والتحسين تنص على أنه : يجوز للمدير أو المحافظ بناء على طلب المصلحة المختصة في حالة حصول غرق أو قطع جسر أو تفشي وباء أو في سائر الأحوال الطارئة أو المستعجلة أن يأمر بالاستيلاء مؤقتا على العقارات اللازمة لأجراء أعمال الترميم أو الوقاية أو غيرها . كما يجوز في غير الأحوال المتقدمة لاستيلاء مؤقتا على العقارات (٢٢ م - ج ٢)

اللازمة لخدمة مشروع ذي منفعة عامة ويحصل هذا الاستيلاء بمجرد انتهاء مندوبي المصلحة المختصة من اثبات صفة المقارات ومساحتها وحالتها بدون حاجة لاتخاذ اجراءات أخرى » . وقد صدر القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن تعديل بعض الأحكام الخاصة بنزع الملكية للمنفعة العامة والاستيلاء على المقارات وتنص المادة الثانية منه على أنه « فيما عدا الأحوال الطارئة والمستعجلة التى تقتضى الاستيلاء المؤقت على المقارات اللازمة لاجراء أعمال الترميم والوقاية وغيرها يكون الاستيلاء المؤقت على المقارات التى تقرر لزومها للمنفعة العامة بقرار من رئيس الجمهورية » . ومفاد ذلك أن اختصاص المحافظ فى اصدار قرارات الاستيلاء المؤقت على المقارات مقصور على قيام حالات طارئة أو مستعجلة تستدعى هذا الاستيلاء المؤقت كحصول غرق أو قطع جسر أو تغشى وباء الى غير ذلك من الحالات المشابهة ، أما الاستيلاء على المقارات اللازمة لتنفيذ مشروعات ذات فائدة عام فيختص باصدار القرار به من رئيس الجمهورية . واذا كان اثبات من الأوراق أنه بتاريخ ١/٧/١٩٨٢ صدر قرار محافظ الشرقية رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨٢ — المطعون فيه — بالاستيلاء بطريق التنفيذ المباشر لصالح الهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحى على قطعة أرض مساحتها ثلاثون فداناً تقريباً لمدة ثلاث سنوات يتم خلالها اصدار القرار اللازم لنزع الملكية للمنفعة العامة . ويبين من المذكرة المرفقة بالقرار أن الاستيلاء تم لتنفيذ مشروع وحدات التتية لمجارى مدينة الزقازيق ، فمن ثم يكون هذا القرار قد صدر من غير مختص معيباً بحسب عدم الاختصاص بما كان يترتب عليه بطلانه والحكم بالفائه واعادة المقارات المستولى عليها انى يد الطاعنين — الا أنه وقد صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٩١ لسنة ١٩٨٣ فى ٢١/٨/١٩٨٣ — والمقدمة بحورة رسمية منه بجلسة ١/١٢/١٩٨٦ أمام دائرة فحص الطعون بهذه

المحكمة - والصادر بناء على قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٨٢ بتفويض رئيس مجلس الوزراء في بعض اختصاصاته بتقرير المنفعة العامة لمشروع اقامة محطة تنقية سواحل المجارى الجديدة بمدينة الزقازيق والاستيلاء بطريق التنفيذ المباشر على الأرض اللازمة لتنفيذ هذا المشروع، فإن القرار المطعون فيه يكون قد زال فعلا وانقضت آثاره بصدر قرار رئيس مجلس الوزراء أنشأه اليه ، وبذلك يكون محل طلب الالفاء في الدعوى قد انقضى مما يترتب عليه زوال الخصومة في شأنه مع الزام محافظ الشرقية بصفته بمسؤولها ، وان كان ذلك لا يخل بما قد يكون للمدعين من حقوق في التماس عن الاستيلاء على عقاراتهم وحرمانهم من الانتفاع بها من تاريخ الاستيلاء عليها فعلا الى تاريخ صدور قرار رئيس مجلس الوزراء المشار اليه . ومتى استبان ذلك يكون الطعن قد أصبح على غير سند من القانون متعين الرفض .

(طعن ١١٦٩ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٤/٣/١٩٨٧)

قاعدة رقم (١٨٥)

المبدأ :

القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ بشأن الاستيلاء على العقارات اللازمة لوزارة التربية والتعليم معدلا بالقانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٦ - القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن تعديل بعض الاحكام الخاصة بنزع الملكية للمنفعة العامة والاستيلاء على العقارات - القرار الجمهوري رقم ٢٧٨ لسنة ١٩٨٥ بتعويض بعض الاختصاص الى رئيس مجلس ازلوراء - نزع ملكية عقار والاستيلاء عليه للزومه لرفق التعليم صار من اختصاص رئيس مجلس الوزراء تفويضا - لزوم العقار الخالي لحاجة وزارة التربية والتعليم أو الجامعات أو المعاهد التعليمية أو الهيئات المساهمة في رسالة التعليم - طبقا لقانون التعليم رقم ١٢٩ لسنة ١٩٨١ تخضع المدارس الخاصة لاشراف

وزارة التربية والتعليم - منوط بضرورة هذه السلطة بغير كل وجه من
أوجه لزوم المقار العليا لرفق التعليم - وهو لزوم ترخيص الجهة الإدارية
في وزنه بمضى سلطتها التقديرية انتفاء الصالح العام - يتعين أن يخلو
قرار جهة الإدارة من التصيغ في استعمال السلطة ألا تكون الحاجة إلى
الاستيلاء على المقار ناشئة من خطأ من الجهة المستولى لصالحها ترتب عليه
إنهاء عقد الإيجار - إذا اختللت الجهة المستولى لصالحها بالتزاماتها التعاقدية
في ظل عقد الإيجار مما أسفر عن صدور حكم نهائي باطلها من المقار
نتيجة خطئها يتمتع اتخاذ حاجتها إلى المقار مبررا للاستيلاء .

الحكمة :

أن القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ بشأن الاستيلاء على المقارات
للأزمة لوزارة التربية والتعليم معدلا بالقانون رقم ٣٣٦ لسنة ١٩٥٦ نص
في المادة الأولى منه على أنه (يجوز لوزير التربية والتعليم أن يصدر
قرارات بالاستيلاء على أي عقار خال يراه لازما لحاجة الوزارة وأحدى
الجامعات المصرية أو غيرها من مناهذ التعليم على اختلاف أنواعها أو إحدى
الهيئات التي تساهم في رسالة وزارة التربية والتعليم . . .) ونص
القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن تعديل بعض الأحكام الخاصة بنزع
الملكية للمنفعة العامة والاستيلاء على المقارات في المادة الثالثة منه على
أنه (يحكم بالاستيلاء على المقارات اللازمة لوزارة التربية والتعليم
ومهاذها بقرارات من رئيس الجمهورية) . وقد تضمن القرار الجمهوري
رقم ٢٧٨ لسنة ١٩٥٨ أن توضع هذا الاختصاص إلى رئيس مجلس الوزراء ،
ومعاد هذا أن تُلغى إصدار قرارات الاستيلاء على المقارات الخالية للأزمة
لوزارة التربية والتعليم أو للمهاذ التعليمية أو للهيئات التي تساهم في
رسالتها كانت من اختصاص وزير التربية والتعليم طبقا للمادة الأولى من
القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ ، صارت من اختصاص رئيس الجمهورية
عملا بالمادة الثالثة من القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ ، وثبتت تعريفها

لوعيس: مجلس الوزراء، ضمن القرايا الجمهوري رقم ٢٧٨ لسنة ١٩٨٥ «
وقد شرحت طبقا للمادة الأولى من القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥، والمادة
إثالثة من القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٤ بما يعصفها من النعى عليها
بالاعتماد على الملكية الخاصة، كما يتضح من هاتين المادتين أنها لم ترمين
بوجود ضرورة معينة وإنما أئطت بلزوم العقنبار الخالى لحاجة وزارة
التعليم، أو الجامعات، أو المعاهد التعليمية، أو الهيئات المساهمة فى وسبنة
التعليم، وهذا المناط يضم فى اطاره كل حالة يلزم فيها العقار لحاجة
الوزارة أو الجامعات أو المعاهد التعليمية أو الهيئات المساهمة فى رسالة
التعليم أيا كان كنه الرابطة بينها وبين الوزارة تدرجا من مجرد الوصاية
الإدارية طبقا لقانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٨٢
أو من محض الاشراف الإدارى كما هو الشأن فى المدارس الخاصة طبقا
لقانون التعليم الصادر بالقانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ وصعودا الى مرتبة
التبعية المطلقة بالنسبة للمعاهد الحكومية، كما أنه مناط يعمر كل وجه
من أوجه لزوم العقار الخالى سواء حدا ابتداء الى الاستيلاء على العقار
الخالى فعلا لرصده حالا فى هذا الغرض أو دعا انتهاء الى الاستيلاء على
هذا العقار الخالى حكما لاستمرار رصده فى ذات الغرض وهو ما يعرض
فى حالة صدور حكم قضائى واجب النفاذ بإهاء عقد استئجار العقار لذلك
الغرض مما يصيره عقارا خاليا حكما بينما ظل لزومه قائما للغرض عنه
الأمر الذى يحدو الى الاستيلاء عليه لضمان المضى فى ارضاده لذات
الغرض بقرار من السلطة المختصة قانونا وبناء على هذا السبب الصحيح
المبرر له، ولا يعد فرار الاستيلاء فى هذه الحالة تعطىلا لتنفيذ الحكم
القضائى الصادر بإهاء عقد الإيجار ولا ينطوى على مساس بحجته فى
مطامها وخاصة من حيث انحصوم والموضوع والنسب فيه إذ انطلق قرس
الاستيلاء من ضرورة العقار خاليا بمقتضى الحكم القضائى فى نطابق

حجيته ثم أحدث بأثر مباشر وضعاً قانونياً جديداً منبت الصلة بسابقة علو
سند مغاير هو الاستيلاء طبقاً للقانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ وللنانون
رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ لصالح مرفق التعليم وإن انصب على ذات العقار
فى مواجهة أصحابه رسداً له فى عين الغرض بناء على لزومه فى هذا
النسب ، وهو لزوم تترخص الجهة الإدارية فى وزنه ببعض سلطاتها
التقديرية ابتغاء الصالح العام . ولئن كان ما تقدم إلا أنه يتعين أن يخلو
ذلك كله من التعسف فى استعمال السلطة بالأحكام تكون الحاجة الى الاستيلاء
على العقار ناشئة عن خطأ من الجهة المستولى لصالحها ترتب عليه انهاء
عقد الإيجار ، كما لو أخلت بالتزاماتها العقدية مما أسفر عن صدور حكم
نهائى بإخلائها من العقار نتيجة خطئها اذ يتمتع حينئذ اتخاذ حاجتها الى
العقار مبرراً للاستيلاء الذى لم يسن لتدارك خطئها أو لجبر تصرفها ،
والا انحراف القرار الصادر بالاستيلاء عن الغاية التى شرع لها قانوناً .

ومن حيث أنه بتطبيق هذه الأحكام القانونية على وقائع المنازعة ،
يبين أنه ولئن كان القرار المطعون فيه بالاستيلاء على العقار المملوك
للمطعون ضدهم صدر من السيد رئيس مجلس الوزراء وهو مختص
بإصداره طبقاً للتفويض الوارد فى القرار الجمهورى رقم ٣٧٨ لسنة
١٩٨٥ ، كما استند الى القانون رقم ٥٢١ لسنة ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ والقانون
رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ بما يبرره من الجور على الملكية الخاصة دون سند
من القانون ، ثم انطلق من صيرورة العقار خالياً بمقتضى الحكم القضائى
الواجب النفاذ بإخلائه ، كذا لا يقدر فيه مجرد ابتناؤه على لزوم العقار
لحاجة مدرسة خاصة حسب الثابت من مذكرته الإيضاحية ، لا أن هذا
اللزوم جاء وليد إخلال المستأجر صاحب المدرسة بالتزاماته العقدية بإقامته
منشآت تعرض المبنى الأصلى بالعقار للانحيار مما أفضى الى صدور حكم
نهائى شملت حجته ما جاء فى حيثياته من قيامه على استعمال المستأجر

للمقار بطريقة ضارة بسلامة المبنى ، ولذا فانه لا يجوز اتخاذ هذه المطالبة الناشئة عن هذا الخطأ شريعاً في الاستيلاء على المقار لصالح ذات الجهة لانتفاء الغاية المشروعة من الاستيلاء قانوناً على نحو يصم القرار المطعون فيه وبوفر ركن الجدية اللازم للقضاء بوقف تنفيذه .

(ظمن ١٦٨٥ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٨٩/٢/٢٥)

قاعدة رقم (١٨٦)

المادة :

الاصل ان يكون تقرير صفة المنفعة العامة والاستيلاء المؤقت على المقارات التي تقرر لزومها للمنفعة العامة بقرار من رئيس الجمهورية - ومن هذه المقارات على وجه الخصوص المقارات اللازمة لوزارة التربية والتعليم ومعاهدها - ليس للمحافظ ان يأمر بالاستيلاء مؤقتاً على المقارات اللازمة لخدمة مشروع ذي نفع عام الا في الاحوال الطارئة والمستعجلة او حصول غرق او قطع جسر او تفشي وباء .

اذا صدر امر المحافظ بالاستيلاء المؤقت على عقار في غير هذه الاحوال فان هذا الاستيلاء يكون مخالفاً للقانون لصدوره من غير مختص - صدور قرار رئيس الجمهورية في هذا الخصوص فيما بعد يزيل من الوجود القرار الباطل لصدوره من غير مختص - وبذلك يكون طلب الالفاء في الدعوى القائمة ضد القرار الباطل قد زال - ومن ثم وجب انتفاء الخصومة بشأنه .

الحكمة :

ومن حيث ان المادة ١٧ من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية المقارات للمنفعة العامة تنص على انه يجوز للمحافظ بناء على طلب المصلحة المختصة في حالة حصول غرق او قطع جسر او تفشي وباء ، وفي سائر الاحوال الطارئة او المستعجلة ان يأمر بالاستيلاء مؤقتاً على

المقاربات اللازمة لأجراء أعمال الترميم أو الوقاية أو غيرها ، كما يجوز
 في غير الأحوال المتقدمة الاستيلاء مؤقتاً على المقاربات اللازمة لخدمة
 مشروع ذي منفعة عامة . . . وتنص المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية
 بقانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٥ في شأن تعديل بعض الأحكام الخاصة بنزع
 الملكية للمنفعة العامة والاستيلاء على المقاربات على أن يكون تقرير صفة
 المنفعة العامة أو التصريح للجنة المستهلكة عن وجودها عام بالنسبة
 للمقاربات المراد نزع ملكيتها للمنفعة العامة بقرار من رئيس الجمهورية . .
 وتنص المادة الثانية من هذا القانون على أنه « فيما عدا الأحوال الطارئة
 والمستعجلة التي تقتضي الاستيلاء المؤقت على المقاربات اللازمة لأجراء
 أعمال الترميم والوقاية وغيرها يكون الاستيلاء المؤقت على المقاربات
 التي قرر لزومها للمنفعة العامة بقرار من رئيس الجمهورية » ، وتنص المادة
 الثالثة من القانون المذكور أن « يكون الاستيلاء المؤقت على المقاربات
 اللازمة لوزارة التربية والتعليم ومعاهداتها بقرار من رئيس الجمهورية » .
 ونصت المادة الرابعة من القانون على إلغاء كل نص يخالف لأحكام هذا
 القانون . ومفاد هذه النصوص أن الأصل أن يكون تقرير صفة المنفعة
 العامة والاستيلاء المؤقت على المقاربات التي قرر لزومها للمنفعة العامة
 بصفة عامة بقرار من رئيس الجمهورية . والمقاربات اللازمة لوزارة التربية
 والتعليم ومعاهداتها على وجه الخصوص . وليس للمحافظ أن يأمر
 بالاستيلاء مؤقتاً على المقاربات اللازمة لخدمة مشروع ذي منفعة عامة
 إلا في الأحوال الطارئة والمستعجلة أو حصول غرق أو قطع جسر أو نقى
 وباء ، فإذا أمر المحافظ بالاستيلاء على عقار في غير هذه الأحوال فإن هذا
 الاستيلاء يكون مخالفاً للقانون لصدوره من غير مختص بإصداره . وإذا
 كان الثابت من الأوراق أن محافظ بني سويف أصدر القرار المطعون فيه
 رقم ١ لسنة ١٩٨٠ بالاستيلاء المؤقت على مبنى مدرسة أحمد ماهر

الابتدائية بمدينة بنى سويف والملك للسيد / . . . (المطعون ضده)
 وآخرين لصالح مديرية التربية والتعليم وذلك لمدة ثلاث سنوات فيكون
 هذا القرار مخالفا للقانون لصدوره من غير مختص بإصداره مما كان
 ترتب عليه بطلانه والحكم بالفائه كما انتهى الى ذلك الحكم المطعون فيه
 - بحق - الا انه وقد صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٨٥ لسنة ١٩٨١
 فى أول سبتمبر سنة ١٩٨١ - بعد أن رفع المطعون ضده دعواه أمام
 محكمة القضاء الادارى بتاريخ ١٩٨٠/٣/٩ ونصت المادة الأولى من هذا
 القرار على أن يعتبر من أعمال المنفعة العامة مشروع بناء مدرسة على أرض
 الموقع الذى تشغله مدرسة أحمد ماهر الابتدائية بمدينة بنى سويف محافظة
 بنى سويف والبالغ مساحتها ٤٧٦٦٥ متر مربعاً « ونصت المادة الثانية
 منه على أن « يستولى بطريق التنفيذ المباشر على العقار اللازم لتنفيذ
 المشروع والموضح بيان حدوده وأسماء ملاكه بالكشف والمذكرة والرسم
 الهندسى المرفقة » فان الترار المطعون فيه يكون قد زال فعلا ولاقتضى
 آفاره بصدور القرار الجمهورى المشار اليه . وبذلك يكون طلب اللجوء
 فى الدعوى قد زال مما يترتب عليه زوال الخصومة فى شأنه مع التزام
 محافظ بنى سويف ورئيس مجلس مدينة بنى سويف بصفتيهما بمصروفاتها
 وان كان ذلك لا يخل بما قد يكون للمطعون ضده من حق فى التعويض
 عن الاستيلاء على عقاره وجرماته من الاتفاع به من تاريخ الاستيلاء عليه
 فضلا الى تاريخ صدور قرار رئيس الجمهورية المشار اليه .
 (طعن ٢٢٧٦ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٨٢/٥/٢٠)

٤ - وجوب العلم اليقيني بقرار الاستيلاء لسريان ميعاد
العلم بالانقضاء

قاعدة رقم (١٨٧)

المبدأ :

تعتبر قرارات تقرير المنفعة العامة أو الاستيلاء المؤقت على العقارات من القرارات الفردية التي يتعين لبدء سريان ميعاد العلم فيها بالانقضاء علم ذوى الشأن بها علما يقينيا شاملا سواء باعلانها اليهم أو بآية وسيلة أخرى من وسائل العلم اليقيني ولا يكفى العلم الافتراضى المستفاد من نشرها بالوقائع المصرية .

الحكمة :

اضطرد قضاء هذه المحكمة على ان قرارات تقرير المنفعة العامة أو الاستيلاء المؤقت على انعقارات ولئن أوجب القانون نشرها بالجريدة الرسمية - الا أنها تعتبر فى حقيقة الأمر من القرارات الفردية التى يتعين لبدء سريان ميعاد العلم فيها بالانقضاء علم ذوى الشأن بها علما يقينيا شاملا سواء باعلانها اليهم أو بآية وسيلة أخرى من وسائل العلم اليقيني . ومن ثم لا يكفى فى هذا الشأن العلم الافتراضى المستفاد من النشر بالوقائع المصرية . اذ ذهب الحكم المطعون فيه الى خلاف ذلك فعول على تاريخ نشر القرار المذكور بالوقائع المصرية فى حساب بداية ميعاد رفع دعوى الانقضاء وقضى بعدم قبول الدعوى الماثلة لرفعها بعد الميعاد ، يكون قد أخطأ فى تطبيق صحيح أحكام القانون وجانبه الصواب .

(ضمن ١١٦٩ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٤/٣/١٩٨٧)

قاعدة رقم (١٨٨)

المبدأ :

الميعاد المحدد قانونا للاعتراض أمام اللجنة القضائية يبدأ من تاريخ نشر قرار الاستيلاء في الجريدة الرسمية - لكي ينتج النشر اثره القانوني في هذا الشأن يجب ان يتم بالطريق الذى رسمه القانون وان يكون شاملا لجميع العناصر التى استأثر القانون ذكرها والتى يمكن على اساسها ان يتبين صاحب الشأن مركزه القانوني - اذا جاء النشر بغير اثبات الاجراءات المنصوص عليها قانونا ومفتقرا لبعض هذه العناصر فله يفقد حجته فى احداث اثره القانوني - اذ يكون العلم اليقيني الكامل بالقرار قد انتفى ويكون موعد الطعن ما زال مفتوحا .

الحكمة :

من حيث انه عن اوجه الأول من أوجه الطعن بعدم قبول الاعتراض شكلا لتقديمه بعد الميعاد الذى قرره المادة ١٣ مكرر من المرسوم بقانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٥٢ وهو خمسة عشر يوما من تاريخ النشر فى الجريدة الرسمية عن القرار الخاص بالاستيلاء ، فان المادة التاسعة من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ بحثر تملك الأجانب للأراضى الزراعية تنص على ان تختص اللجان القضائية للاصلاح الزراعى المنصوص عليها فى المادة ١٣ مكررا من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بتشكيل لجنة قضائية أو أكثر تختص دون غيرها عند المنازعة بتحقيق الاقارار والديون العقارية وفحص ملكية الأراضى المستولى عليها أو التى تكون محل للاستيلاء طبقا لاقارار المقدمة من الملاك وفقا لأحكام هذا القانون وذلك لتحديد ما يجب الاستيلاء عليه ، كما تنص على ان تبين اللائحة التنفيذية اجراءات التقاضى اما اللجان القضائية ويتبع فيما لم يرد بشأنه نص أحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية كما تبين اللائحة البياقات التى تشر فى الوقائع المصرية عن الأراضى المستولى عليها أو الموزعة ابتداءيا ، وتنص المادة ٢٦

من اللائحة التنفيذية للمرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ على أنه بنشر باسم اللجنة العليا في الجريدة الرسمية بيان عن قرارات الاستيلاء الابتدائي تتضمن أسماء الأشخاص المستولي لديهم والمساحة الاجمالية للاستيلاء المستولي عليها. وتعرض البيان التفصيلي عن الأرض المستولى عليها وأسماء المستولي لديهم أو عن الأراضي الموزعة وأسماء من وزعت عليهم حسب الأحوال في كل منطقة على الباب الرئيسي لمقر عمدة الناحية ومكتب الإصلاح الزراعي ومرتزب البوليس المختص لمدة اسبوع من تاريخ النشر ، ويجب ان يكون النشر في الجريدة الرسمية مقروفاً بإعلان ذوى الشأن ببيان التفصيلي عن الأرض المستولى عليها وأسماء المستولي لديهم معروض في الجهات المشار اليها لمدة اسبوع من تاريخ نشره وكذلك بإعلانهم بان الالتجاء الى اللجنة القضائية لا يقبل بعد مضي خمسة عشر يوماً من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية عن القرار مجله الاعتراض أو المنازعة طبقاً لنص المادة ١٣٣ مكرر من قانون الإصلاح الزراعي . وقد استقر قضاء هذه المحكمة على ان ابعاد المحدد قانوناً للاعتراض امام اللجنة القضائية يبدأ من تاريخ نشر قرار الاستيلاء في الجريدة الرسمية ولكي ينتج النشر أثره القانوني في هذا الشأن يجب ان يتم بالطريق الذي رسمه القانون وان يكون شاملاً لجميع العناصر التي استلزم القانون ذكرها والتي يمكن على أساسها ان يبين صاحب الشأن مركزه القانوني ، فإذا جاء النشر بغير هذه الإجراءات المنصوص عليها قانوناً ومفتقراً لبعض هذه العناصر فإنه يفقد صحته في أحداث أثره القانوني ، اذ يكون العلم اليقيني الكامل بالقرار قد انقضى ويكون موعد الطعن قد انقضى .

ومن حيث ان التفت من مطالعة الأوراق ان القرار الصادر بالاستيلاء الابتدائي على الاطيان جعل النزاع نشز بعدد الوقائع المصرية رقم ١٠٥ في ١٩٧٨/٤/٣٥ في حين ان إجراءات التصديق عن هيئة الاطيان تمت في ١٩٧٨/٣/٢٦ وذلك قبل نشر قرار الاستيلاء وذلك في الوقت الذي يشهد

فيه القانون انه يتم اللصو لمدة اسبوع من تاريخ نشر قرار الاستيلاء في
الجريدة الرسمية فان التصق والحالة هذه لم يتم خلال الاسبوع المحدد من
تاريخ النشر ، ومن ثم فان هذا النشر لا يحدث اثره القانوني في اعلام ذوي
الشأن بمحتواه وبالتالي يبقى ميعاد الطعن مفتوحا امام اللجنة القضائية .

واذ ذهبت اللجنة القضائية في قرارها المطعون فيه هذا المذهب
وقضت بقبول الاعتراض شكلا فانها تكون قد اصاب وجه الحق ، ويكون
الدفع بعدم قبول الاعتراض شكلا على غير اساس جديرا بالرفض .

ومن حيث انه عموما ورد بالطعن من ان الارض تم الاستيلاء عليها عام
١٩٦٣ وطبقا لاحكام القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٦ تكون ملكيتها انتقلت الي
الدولة بصفة نهائية ، فان الثابت من الأوراق انه ولتم كان الاستيلاء على
الارض تم بالامر الصادر يوم ١٩/١/١٩٦٣ الا ان الصيغة العامة للاصلاح
الزراعي لم تقم بنشر قرار الاستيلاء الا في ١٩٧٩/٤/٣٠ وجاء النشر كما
لما مضى ، بالمخالفة لاحكام القانون فلم يحدث اثره في اعلام ذوي الشأن
بمقتواه ، وبالتالي يبقى ميعاد الطعن مفتوحا امام اللجنة القضائية واذا قدم
الاعتراض في الميعاد ونقض بقبوله فان الارض لمحل الاعتراض فتخرج عن
نطاق تطبيق القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٦ الذي نص في مادته الاولى على ان
(الاراضي التي يكون قد مضى خمس عشر سنة من تاريخ الاستيلاء
الاتدائي عليها وفقا لاحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ والقانون
رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ والقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ يحظر تملك الاجانب
للاراضي الزراعية وما في حكمها والقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ بمنح حد
اقصى للملكية الاسرة والفرد ، ولم يقدم عنها اعتراضات او طعون او قدمت
عنها ورقضت بصفة نهائية حتى تاريخ العمل بهذا القانون تعتبر مستوفى
عليها نهائيا وفقا لاحكام هذا القانون وتلتزم الاجراءات اللازمة لتنفيذ
الاستيلاء النهائي عليها والتوزيعات التي تمت بشأنها) (٥٠٠) .
(طعن ٢٨٣٤ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٨٣/٣/٢) -

ومن حيث ان المساعدة الأولى من القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ - قبل تعديلها بالقانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٥ - تنص على أنه « يجوز لوزير التربية والتعليم أن يصدر قرارات بالاستيلاء على أى عقار خال يراه لازماً لحاجة الوزارة أو إحدى الجامعات المصرية أو غيرها من معاهد التعليم على اختلاف أنواعها أو إحدى الهيئات التى تساهم فى رسالة وزارة التربية والتعليم » ويتبع فى هذا الشأن الأحكام المنصوص عليها فى المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين » . وتنص المادة الثالثة من القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٥ على أن يكون الاستيلاء على العقارات اللازمة لوزارة التربية والتعليم ومعاهدها بقرار من رئيس الجمهورية » .

ومفاد ما تقدم أن المشرع أجاز لرئيس الجمهورية بقرار يصدره الاستيلاء على أى عقار خال يراه لازماً لحاجة وزارة التربية والتعليم أو إحدى الجامعات المصرية أو غيرها من معاهد التعليم أو إحدى الهيئات التى تساهم فى رسالة وزارة التربية والتعليم . ومفهوم خلو العقار ألا يكون أحد - مالكا أو مستأجرا شاغلا له عند صدور قرار الاستيلاء عليه ، حتى لا يترتب على هذا القرار اخراج شاغله جبرا عنه . فاذا تبين أن العقار المستولى عليه كان مشغولا بالجهة التى صدر لمصلحتها ذلك القرار نحقق شرط خلو العقار بالمعنى الذى قصده المشرع .

ومن حيث أن القرار المطعون فيه وقد تضمن الاستيلاء بالإيجار على مساحة الأرض محل النزاع - فقد أبان أن ذلك لاستعمالها ملاعب لكلية التربية الرياضية للبنين بالهرم التابعة لجامعة حلوان ، وهو غرض من أغراض التعليم التى شرع حق الاستيلاء من أجل تحقيقها . وقد كانت الأرض عند صدور قرار الاستيلاء ، مشغولة بملاعب الكلية بمقتضى عقد الإيجار المبرم بين السيدات المذكورات بتاريخ ١٩٦٠/٨/٩ وبين مراقب

عام مراقبة الجيزة التعليمية. نيابة عن وزارة التربية والتعليم ، والتي
 حلت محلها جامعة حلوان ، تم تسمية الكلية للجامعة بقرار رئيس مجلس
 الوزراء رقم ٦٢٤ لسنة ١٩٧٥ . وهذا ذلك أن شرط خلو العقار الذي
 تطلبه القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ ، المشار إليه متحقق في هذه الحالة ،
 وأن القرار المطعون فيه ظاهر الدلالة على أن المقصود منه هو تلبية حاجة
 جامعة لاجدي الجامعات المصرية ، بعيد أن تازعتها صياحات الأرض في
 يستمرار شغلها للأرض ، وما يلي هذا النزاع من تهديد معلق بتشريد
 طلبة الكلية البالغ عددهم ٨٥٦٣ طالبا ، سيما وأنه لا توجد كلية نظيرة
 بالجامعات الأخرى الموجودة بالقاهرة ، الأمر الذي يبرز لجهة الإدارة أن
 تدرك كل ما من شأنه أن يعوق تحقيق هذه المصلحة العامة ، يضاف إلى
 ذلك أنه بالإطلاع على عقد إيجار الأرض المبرم بتاريخ ١٩٦٠/٨/٩ بين
 الدعيات ووزارة التربية والتعليم ، يبين أن شروط هذا العقد وأحكامه
 لم تعد تلائم طبيعة استخدام هذه الأرض كملاعب لكلية التربية الرياضية
 في وضعها المتطور الحالي . ذلك أنه في تاريخ تحرير عقد الإيجار كانت
 الأرض أمثاقا زراعية ، وقد أخذ ذلك في الاعتبار عند صياغة أحكام
 العقد . فنص البند ٨ من العقد على أنه على الطرف الأول « مراقبة الجيزة
 التعليمية » مراعاة القوانين المعمول بها في مدة الإيجار فيما يتعلق برعاية
 الأطنان المؤجرة . ونص البند ١٢ على وجوب تسليم الأرض عند انتهاء
 مدة الإيجار خالية من الزراعة . وإذا كانت هذه الأحكام والشروط
 قد تلمتت ظروف وأوضاع معهد التربية الرياضية للطلبة وقت تأجير
 الأرض عام ١٩٦٠ ، فأما بعد فسخ أكثر من خمس وعشرين سنة تطوّر
 فيها نظام المعهد وفك فيها رشايتها وتحول إلى كلية جامعية تابعة
 لجامعة حلوان ، كما تطوّرت ظروف الأرض وأوضاع استغلالها ، فلم يعد
 عقد الإيجار المشار إليه صائغا كمشك مستقر لشغل الكلية للأرض وتحقيق
 رسالتها والقيام بشاغلها ، الأمر الذي يبرز لها استصدار القرار المطعون

فيه ، خاصة وأن جدية النزاع التي قد تؤدي الى فسخ العقد — سند بقاء الجامعة كمستأجرة في الأرض ، واحتمال هذا الفسخ — دون ثبوت خطأ ما في حق الجامعة استدعاء وتسبب فيه — يمثل خطرا جديا يهدد وضع الجامعة كمستأجرة ، وقد ينتهي بها الى حكم بالاخلاء ، عليها أن تواجهه . وقد لا تسعفها الظروف آنذاك ، فتضطر الى استصدار قرار بالاستيلاء . وهي احتمالات جدية تهدد سند بقاء الجامعة في الأرض وتجعله في خطر ، نشأ عن فعل المؤجرات دون أن تساهم الجامعة فيه بأي وجه . ولا شك أن استقرار أوضاع الجامعة من حيث بقائها في الأرض يمثل مصلحة جدية مشروعة جدية بالحماية ، بما يمثل معه الخطر الذي يهددها في ذلك حالة ضرورة ملحة عاجلة معدقة بها ، مما يبرر اصدار قرار الاستيلاء المطعون فيه ، ويكون هذا القرار غير مخالف للقانون ولا يشوبه الانحراف بالنسطة وقد توخى تحقيق مصلحة عامة وهامة ، ومن ثم فإن مطالبة المدعيات بالفائه والتعويض عن الاضرار المدعاة الناجمة عنه ، نعدو غير قائمة على أساس صحيح من القانون حقيقة بالرفض . واذ أخذ الحكم المطعون فيه بغير هذا النظر ، فقضى بالفائه القرار المطعون فيه فيكون قد جانب الصواب وأخطأ في تطبيق صحيح أحكام القانون ، فيتمين الفأؤه في هذا الخصوص . أما قضاؤه برفض طلب التعويض ، فانه وإن أصاب في النتيجة التي انتهى اليها وقضى بها ، الا أن رفضه يجد أساسه في مشروعية اقرار المطعون فيه مما ينفي ركن الخطأ في مسألة الادارة عن التعويض ، وليس في انتفاء ركن الضرر كما ذهب الى ذلك الحكم المطعون فيه . ومن ثم يتعين الحكم برفض الطعن رقم ١٠٧ لسنة ٣١ ق المقام من ورقة المرحوم اسماعيل محمد هلال فيما قضى به الحكم المطعون فيه من رفض طلب التعويض .

(طعن ٣١ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٨٦/١/٢٥)

القائمة رقم (١٤)

المسألة :

القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ بتحويل وزير التربية والتعليم سلطة الاستيلاء على العقارات اللازمة للوزارة ومعاهد التعليم والقانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن تعديل بعض الأحكام الخاصة بنزع الملكية للمنفعة العامة والاستيلاء على العقارات - اشترط المشرع لامكان الاستيلاء على العقارات اللازمة لحاجة وزارة التربية والتعليم أو إحدى الجامعات أو غيرها من الجهات المنصوص عليها أن يكون العقار خاليا - مفهوم الغلو في حكم هذا الشرط إلا يكون أحد مالكا أو مستاجرا شافلا للعقار عند صدور قرار الاستيلاء عليه حتى لا يترتب على هذا القرار اخراج شافله جبرا عنه وهو ما لم يقصده المشرع - صدور حكم بتسليم العقار محل الاستيلاء لا يفيد في إثبات شغل العقار طالما أنه لم يكن مشغولا بالفعل وقت صدور قرار الاستيلاء عليه - أساس ذلك : أن الصبرة في شغل العقار بالحيازة الفعلية .

الحكمة :

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد قام على أساس سليم من القانون بقضائه رفض الدفع بيطلاق عريضة الدعوى ، ورفض الدفعين بعدم قبول الدعوى وبقبولها شكلا ، مما يتعين تأييده في هذا الصدد للأسباب التي قام عليها .

ومن حيث أن الثابت من أوراق الدعوى أنه في ١٠/٨/١٩٨٠ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٢٦ لسنة ١٩٨٠ ونص في مادته الأولى على أن « يستولى بالاجبار على كل من مباني المقارن والأرض المحيطة بهما الكائنين ٤ شارع ٥٥٥٠ بالزمالك ، ٢٠ شارع ٥٥٠٠ بالزمالك بالقاهرة التابعين لقسم قصر النيل بمحافظة القاهرة والمتخذين مقرا لكلية الفنون الجميلة بالقاهرة التابعة لجامعة حلوان ، ومساحة المقار الأول المملوك

للسيدة ٢٠٠٠٠ اثنان من الامتار المربعة تقريبا ، ومساحة العقار
الثاني المملوك للسيدة / ٢٠٣٣٣ ألفان وثلاثة وثلاثون وثلاثة
من عشرة من الامتار المربعة تقريبا ، وقد صدر هذا القرار مشيرا في دينيته
الى القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ بشأن الاستيلاء بالاجبار على العقارات
اللازمة لوزارة التربية والتعليم والقانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن
تعديل بعض الأحكام الخاصة بنزع الملكية للمنفعة العامة والاستيلاء على
العقارات . ولما كانت المادة الأولى من القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥
بشأن الاستيلاء بالاجبار على العقارات اللازمة لوزارة التربية والتعليم المعدلة
بالقانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ تقضى بأنه « يجوز لرئيس الجمهورية أن
يصدر قرارات بالاستيلاء على أى عقار خال يراه لازما لحاجة وزارة التربية
والتعليم أو إحدى الجامعات المصرية أو غيرها من مفاهد التعليم على
اختلاف أنواعها ويبع في هذا الشأن الأحكام المنصوص عليها في
المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التمويل » ومفاد ذلك
أن القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ سالف الذكر قد اشترط لامكان الاستيلاء
على العقارات اللازمة لحاجة وزارة التربية والتعليم أو إحدى الجامعات
أو غيرها من الجهات المنصوص عليها أن يكون العقار خاليا . ومفهوم الظل
في حكم هذا الشرط ألا يكون أحد مالكه كان أو مستأجرا شاغلا للعقار
عند صدور قرار الاستيلاء عليه حتى لا يترتب على هذا القرار اخراج شاغله
جبرا عنه وهو مخطور أراد الشارع أن يقيه . واذ كان الثابت يقين أنه
في تاريخ صدور القرار الجمهورى سالف الذكر لم تكن الطاعتان تشغلان
عيني النزاع ، اذ كانت تشغلها من ١٢/٤/١٩٦٦ كلية الفنون الجميلة
التابعة لجامعة حلوان بمقتضى عقدى البيع المؤرخين ١٢/٤/١٩٦٦ بين
الحراسة العامة ووزارة التعليم العالي ، ولا يمكن أن ينسب الى جامعة
حلوان أى خطأ أو اعتداء أو غصب في شغلها لعيني النزاع لأن وزارة

التعليم العالي قد اشترطه من الحراسة العامة بموجب عقدى البيع
 المؤرخين ١٢/٤/١٩٦٦ بعد فرض الحراسة على الطاعتين . ولا يؤثر
 فى ذلك ، القول بإعدام قرار فرض الحراسة والقبض بالغاء عقدى البيع ،
 فتلك أمور لا شأن بها للجهة شاغلة العين فلم تكن مصدرة لقرارات فرض
 الحراسة التى تقرر انعدامها ، ولم تسلب من جانبها حيازة الطاعتين . بل
 كانت حيازتها على عقد شراء من كان يملك البيع عند صدور العقد طبقا
 للقوانين التى كان معمولاً بها فى ذلك الحين . ومن ثم فانه لا يجدى
 الطاعتان نقما الاستناد الى حكم محكمة استئناف القاهرة الصادر بجلسة
 ٢٩/٣/١٩٧٩ والذى قضى بالغاء عقدى البيع وتسليمهما القبلتين سائقتي
 انذكر ، اذ قام هذا الحكم على ما قرره رئيس الجمهورية بالقرار رقم
 ١٨٧٦ لسنة ١٩٦٤ — بموجب التفويض المنصوص عليه فى القانون رقم
 ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ — فى شأن سران بعض القواعد على الاشخاص
 الخاضعين لأحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ التى تنضى بأنه يجوز
 لكل شخص من هؤلاء الاشخاص أن يحتفظ بمسكنه الخاص الذى يشاءه
 فعلا . وقد أشار الحكم الصادر من محكمة استئناف القاهرة أنه لا خلاف
 بين الطرفين على أن التيلتين محل عقدى البيع موضوع التذعى تمتلك كل
 من المستأقتين احدهما وهو مسكن خاص لها ولا تمتلك مسكنا آخر
 غيره ، لذلك كان من حقهما أن يطلبتا الغاء البيع الصادر من الحراسة الى
 وزارة التعليم العالي . واستطرد الحكم الى القول بأنه لا يشترط أن يكون
 الخاضع شاغلا بنفسه للمنازل المملوكة له والذى يطلب الاحتفاظ به وقت
 صدور التيسيرات المذكورة طالما أنه مدفعا لسكنه اذ ان هدف المشرع
 ليس أن يسمح له بالسكنى وانما تعود اليه الملكية فينتفع بأوجه
 الانتفاع المقررة قانونا وهى الاستغلال والاستعمال والتصرف ومن ثم فان
 هذا الحكم لا يفيد الطاعتين فى اثبات شغلها لعنى النزاع فى تاريخ

صدور القرار المطعون فيه . الأمر الذي يكون معه الادعاء لعدم خلو الصيغتين من الطاعتين غير قائم على سند صحيح من الواقع ، لأنه لن يترتب على هذا القرار اخراجهما جبرا عنهما من عيني النزاع . كما أن الحكم المذكور قد صدر بالغاء عقدي البيع استنادا الى مخالفته لحكم المادة ٧ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ وقرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٧٦ لسنة ١٩٦٤ بأجازه احتفاظ الخاضع بمسكنه الخاص الذي كان يشغله ، وبذلك لم يكن للبائع بيع العقارين فلم يقضى ببطالان عقد البيع باعتباره بيعا لملك الغير الذي لا يملك ابطاله الا المشتري ، ووصف العقار بالسكن الخاص المشغول بالمالك في حكم هذه النصوص ليس وصفا عينيا يلحق انعين على التأييد يلتصق بها لا يزاولها ، وانما وصف اشترطت النصوص المذكورة توافره عند العمل بأحكامها وبصدد تطبيقها فقط ولا يمتد الى غير مجال اعمالها ، وهو ما قرره صراحة حكم محكمة الاستئناف المشار اليه حين قرر أنه لا يشترط لتطبيق النصوص المذكورة ان يكون الخاضع شاغلا بنفسه للعقار المملوك له والذي يطلب الاحتفاظ به وقت صدور التيسيرات المذكورة طالما أنه معد فعلا لسكنه اذ أن هدف المشرع ليس أن يسمح له بالسكنى وانما ان تعود اليه الملكية ينتفع بها بأوجه الانتفاع المقررة قانونا وهي الاستغلال والاستعمال والتصرف . ولا يترتب على صدور الحكم المذكور بأية حال اعتبار العقارين مشغولين فعلا بالمالكين عند صدوره وطوال المدة السابقة على ذلك كما لا يترتب عليه بأية حال زوال حيازة المشتري القائمة عند صدوره وطوال المدة السابقة على ذلك كما لا يترتب عليه بأية حال زوال حيازة المشتري القائمة عند صدوره والتي قامت على سند من عقد بيع اطمأن الى صدوره ممن يملكه وانتهى حكم أول درجة الى سلامته وهي حيازة ظاهرة مستمرة ، فالحيازة واقع قانوني قائم ان زوال الحق الذي قامت على سند منه بأثر رجعي فلا يمتد ذلك اليها فهي

واقع قانوني قائم ولا يزول الا بزوالها الحقيقي الفعلي باتقالها من يد
الحائز المحكوم بزوال حقه انى المحكوم له بهذا الحق تنفيذاً للحكم أو لاي
سبب آخر أو للغير ، وهو قول غير متصور حتى فى مقام الجدل الخالص
لمعدم استناده الى أن مفهوم قانونى ، فحيازة جامعة حلوان لعقارى النزاع
تكان قائما عند صدور الحكم المشار اليه قياما حقيقيا فعليا ، وهو ما قرره
ذات الحكم بل ووضح أن استعمال الحق فى التيسيرات المقررة للخاضع
بشأن السكن الخاص ليس هدفا للسماح للخاضع المحتفظ بالسكنى وانما
يعودة الملكية اليه فينتفع بها بأوجه الانتفاع المقررة من استغلال واستعمال
وتصرف ، ولم يغير صدور الحكم من هذا الواقع القانونى الذى استوضحه
وقرره ، ولم يثبت من الأوراق خروج العين عند صدور القرار المطعون فيه
أو قبل ذلك أن الفترة بين صدور الحكم وصدور قرار الاستيلاء المطعون
عليه وتنفيذه ، بل ظلت العين منذ صدور الحكم وحتى صدور قرار
الاستيلاء تحت يد انطاز الحقيقى الفعلى وحدد جامعة حلوان المطعون
ضدها بهذا الطعن ، وبذلك فلم يكن العقاران عند صدور قرار الاستيلاء
مشفولتين بالمالكين المحكوم لصالتهما بحكم محكمة الاستئناف
ولا يغيرهما غير جامعة حلوان التى استمرت حيازتها فكانت هى شاغلة العقار
عند صدور الحكم وعند صدور قرار الاستيلاء المطعون عليه فما قضى به
الحكم مع الفاء البيع من تسليم العقارين للمالك لم يثبت تنفيذ الحكم
بصدده فلم تنقل الحيازة من الحائز المحكوم ضده الى المحكوم لصالحه بأى
وجه من الوجوه المقررة قانونا لذلك ، فظل هو شاغلا فعلا للعقارين .
وبذلك واذا ثبت خلو الفيكتين من غير المستفيد من قرار الاستيلاء عند
صدوره فيعتبرين خاليين فى مدلول القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ المشار
اليه الذى استند اليه قرار الاستيلاء رقم ٤٢٦ لسنة ١٩٨٠ وبذلك يعتبر
العقاران خاليين فى مدلول القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه على

ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة ، وبذلك يكون القرار المطعون فيه قد صدر مطابقا للقانون من حيث اركانه وغبته . ولا يقال أن الحيابة نشأت في أصلها بالنصب فأنسجت منذ البداية بسوء النية إستنادا الى ما قيل من أنه عند تخصيص العقارين استراحة لرياسة الجمهورية . وهي واقعة ليست محل انكار الطاعنين ، ثم الاستيلاء عليهما بما فيهما من منقولات بل وأشياء شخصية من ملابس وغيرها حتى أخطرت الحراسة بعدم حاجة رياسة الجمهورية للعقارين ، فتسلمهما ثم قامت بتسليمهما الى كلية الفنون الجميلة وبيعهما لها ، فالواقعة المذكورة تمت بعد بيع العقارين لشركة التأمين الأهلية في ١٠/٤/١٩٦٣ ، وقد تم تسليم الرياسة لهما في ٢٨/٦/١٩٦٤ ، تحت يد كل من الحراسة وشركة التأمين الأهلية ، ولكن لم تكن لا الحراسة العامة ولا كلية الفنون الجميلة مرتكبة ما ادعته الطاعتان من أفعال وسمتها بالنصب ولم تهم حيابة الحراسة العامة ولا كلية الفنون الجميلة على هذا النصب المدعى بل أن حيابة الحراسة العامة وشركة التأمين الأهلية سابقة على الواقعة المدعاة لأن الحيابة ثابتة لها منذ فرض الحراسة ، واذا كانت خرجت من يدها الى يد رئاسة الجمهورية فلم يثبت أن ذلك تم بغير علمها ورضاها على سبيل النصب ولم يكن له موجب ، بل كان يكفي لتحقيقه أمر من الذي فرض الحراسة أو من المسئول عن الحراسة لاتمام هذا التسليم الذي وصف بالنصب ولم يقيم عليه أى دليل من الأوراق سوى أقوال الطاعتين استنادا الى ما نسبته من أقوال الى خدماهما وعلى قولهما تم ذلك قبل تقرير التيسيرات لهما أى قبل نشوء حقهما الذي كان سندهما في اشتداد حكم محكمة الاستئناف المشار اليه . واذا عادت الحيابة بعد ذلك من رياسة الجمهورية الى الحراسة ثم سلمت الى الطاعنين الى كلية الفنون الجميلة وأبرمت معها عقد بيعهما ، وبذلك لا يتفق مع الواقع أو القانون وصم هذه الحيابة بالنصب أو عدم المشروعية ، بل نشأت حيابة صحيحة

سلمية ممن كان يملك ثقلها مطابقة لحكم القانون آنذاك مستندة الى عقد بيع صحيح . وأخيرا فالقول بتعطيل القرار المطعون فيه للحكم الصادر من محكمه الاستئناف لصالح الطاعنين وقد صدر مؤكدا ما قرره الحكم من ملكية الطاعنين للعقار مقرر الاستيلاء عليهما آخذا بحكم القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ على سبيل التأخير ، فصدر مستندا الى قانون تسوغه مطابقة لحكمه مستهدفا تحقيق الصالح العام ، ولم يتعرض للحكم الصادر من محكمه استئناف القاهرة ونيس من شأنه تفضيل تنفيذه . فالقرار المطعون فيه لم يسس ملكيتهما ، كما أن القضاء بتسليمهما الفيلتين لا يحول دون صدور قرار الاستيلاء ، لأن العبرة في صحة القرار ليست بالتسليم من عدمه وإنما هي بخلو العقار أو شغله ، وقد تحققت واقعة خلو العقار من الطاعنتين وغيرهما عدا المستفيد عند صدور قرار الاستيلاء ، ومن ثم فإن القرار المطعون فيه قد صدر صحيحا وموافقا للقانون . واذا انتهى الحكم المطعون فيه الى رفض الدعوى موضوعا فانه يكون قد أصاب القانون في قضاءه ، ويكون الظن عليه غير سديد ويتمين القضاء برفضه مع الزام الطاعنين بالمصروفات عملا بنص المادة ١٨٤ من قانون المرافعات المدنية والتجارية .

(طعن ١٧١٥ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٣/٢/١٩٨٨)

قاعدة رقم (١٩١)

المبدأ :

القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٧ بتحويل وزير المعارف العمومية سلطة الاستيلاء على العقارات اللازمة للوزارة ومعاهد التعليم - يشترط لجواز الاستيلاء أن يكون العقار خاليا - يستوى في ذلك أن يكون عقارا مبنيا أو أرضا زراعية - مفهوم الخطر في هذا الشرط - ألا يكون أحد مالكا كان أو مستاجرا شاغلا للعقار عند صدور قرار الاستيلاء عليه - حتى لا ترتب على

هذا القرار اخراج شاغلي العقار المستولى عليه جبرا عنه - وهو محظور ابراد الشارع ان يتيقنه - هذا الشرط ورد عاما في القانون - يتعين ان يؤخذ به في عمومها ، ولا يكون ثمة سند لتخصيصه بانصراف حكمه الى العقارات المبنية دون غيرها - المادة (١) من القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ بتحويل وزير التربية والتعليم سلطة الاستيلاء على العقارات اللازمة للوزارة ومعاهد التعليم ، قبل تعديلها بالقانون رقم ١٩٥٦/٢٢٦ تؤكد هذا النظر - تجرى عبارتها بمثل ما جرت به عبارة القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٧ المشار اليه من اشتراط خلو العقار كشرط لازم لجواز الاستيلاء عليه - المذكرة الايضاحية للقرار لقانون رقم ٢٢٦ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه . كشفت عن ان المقصود بتعبير الخطو في مفهوم المادة ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ وبالتالي في حكم القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٧ ، بالنسبة للأراضي الزراعية محل الاستيلاء الا تكون مزروعة او مهياة للزراعة ، سواء اكانت مؤجرة او يشغلها مالكها - قرار الاستيلاء على ارض زراعية مزروعة فعلا وقت صدور القرار بالاستيلاء في ظل القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٧ يشوبه عيب مخالفة القانون من تاريخ صدوره - هذه مخالفة جسيمة تلحق القرار لما تمتكته من تجاوز صارخ للحدود التي قررها القانون لتنظيم سلطة الاستيلاء على العقارات ، من شأنها ان تصيبه بعوار جسيم ينحدر به الى حد الانعدام ، لما ينطوي عليه صدوره من اخلال بشرط جوهرى استقرمه القانون في العقار حتى يكون من الجائز الاستيلاء عليه استنادا لحكمه ، وهو شرط الخطو الذى كان المشرع حريصا على النص عليه - اما وقع الاستيلاء منعما في اساسه فلا يكون من شان استبطاله في حكم الزمن ما يصحح عواره لو يقيمه من العدم - ليس من شان صدور قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٩٥٦/٢٢٦ المشار اليه « باجائة الاستيلاء على الأراضي المزروعة او المهياة للزراعة لمعاهد التعليم » ما يغير من الامر شيئا - اذ ليس لهذا القانون من اثر في احياء قرار سابق صدر معموما من اساسه . عدم تقييد طلب الفاء هذا القرار المردوم ببيعاد البستين يوما - القرار المردوم لا يتحصن من الالفاء .

المنحكة :

« ومن حيث ان قرار وزير المعارف العمومية رقم ١١٥٩٩ لسنة ١٩٥٣ بالاستيلاء على أرض المظنون ضدهم صدر استنادا الى حكم القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٧ بتحويل وزير المعارف العمومية سلطة الاستيلاء على العقارات اللازمة للوزارة ومعاهد التعليم الذي نص في المادة (١) على أنه « يجوز لوزير المعارف العمومية ، بموافقة مجلس الوزراء ، أن يصدر قرارات بالاستيلاء على أي عقار خال يراه لازما لحاجة الوزارة أو إحدى الجامعات أو غيرها من معاهد التعليم على اختلاف أنواعها . وتتبع في هذا الشأن الأحكام المنصوص عليها في المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشؤون التموين » . ونص في المادة (٣) على أن على وزير المعارف العمومية والتجارة والصناعة تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ويسرى مفعوله لمدة سنة ويجوز تجديد العمل بمرسوم . وقد صدر في ٢١ من يونه سنة ١٩٤٨ مرسوم يقضى باستمرار العمل بالقانون المذكور لمدة سنة تبدأ من ٧ من يولييه سنة ١٩٤٨ وظل يتجدد العمل بأحكامه سنويا منذ سنة ١٩٤٨ الى أن صدر القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ . وعلى ذلك فإن المناط في تقدير مدى مشروعية القرار بالاستيلاء على أرض المظنون ضدهم يكون مرده الى أحكام القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٧ الذي صدر القرار المظنون فيه في ظل العمل بأحكامه .

ومن حيث ان القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٧ يشترط لجواز الاستيلاء ، أن يكون العقار خاليا يسئوي في ذلك أن يكون عقارا مبنيا أو أرضا زراعية أو غيرها . ومفهوم الخلو في حكم هذا الشرط ، كما سبق أن قضت هذه المحكمة ، هو الا يكون أحد مالكا كان أو مستأجرا شاغلا للعقار عند صدور قرار الاستيلاء عليه حتى لا يترتب على هذا القرار إخراج شاغله جبرا عنه وهو محظور أراد الشارع أن يتيقنه . وإذا كان الشرط قد ورد

عاما في القانون فانه يتعين أن يؤخذ به في عموميه ولا يكون ثمة مستند لتخصيصه بانصراف حكمه الى العقارات المبنية دون غيرها . ومما يؤكد هذا النظر أن عبارة المادة (١) من القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ بتحويل وزير التربية والتعليم سلطة الاستيلاء على العقارات اللازمة للوزارة ومعاهد التعليم كانت ، قبل تعديلها بالقانون رقم ٣٣٦ لسنة ١٩٥٦ ، تجرى بسنل ما جرت به عبارة القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٧ المشار اليه من اشتراط خلو العقار كشرط لازم لجواز الاستيلاء عليه ، ثم صدر بتاريخ ١٠ من سبتمبر سنة ١٩٥٦ قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣٣٦ لسنة ١٩٥٦ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ الذي نص في المادة (١) على أن تضاف الى المادة (١) من القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ فقرة ثالثة تجرى نصها كالآتي « ويجوز الاستيلاء على الأراضي المنزرعة أو المهيأة للزراعة اللازمة لمعاهد التعليم على أن يكون لشاغليها الحق في تعويض يؤدي لهم مقابل ما أفقره في زراعتها أو في تهيئتها للزراعة ويتبع في شأن هذا التعويض الاجراءات المنصوص عليها في المادتين ٤٧ و ٤٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . ويكون تقدير الايجار بالنسبة الى الأراضي الزراعية في جميع الأحوال طبقا لأحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ » . وقد كشفت المذكرة الايضاحية لقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣٣٦ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه عن أن المقصود بتعبير الخلو في مفهوم حكم القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ ، وبالتالي حكم القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٧ ، بالنسبة للأرض الزراعية محل الاستيلاء ألا تكون مزروعة أو مهيأة للزراعة سواء كانت مؤجرة أو يشغلها مالکها ، فقد أوردت المذكرة الايضاحية المشار اليها أنه « صدر القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ بتحويل وزير التربية والتعليم سلطة الاستيلاء على العقارات اللازمة للوزارة ومعاهد التعليم وقد ظهر عند تطبيق نصوص هذا القانون على الأراضي

الزراعية صعوبة تتعلق بأشترط خلو العقارات لامكان الاستيلاء عليها اذ للأرض الزراعية اما أنها مؤجرة أو مشغولة بمالكها الأمر الذى يضيّق من نطاق الأراضى الزراعية اننى يمكن للوزارة أن تستولى عليها وبقصرها على الأراضى البور . ولذلك أعد التشريع المرافق لعلاج هذه الصعوبة بإضافة فقرة ثالثة الى المادة الأولى من القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه تبيّز للوزارة ٤٠٠٠ ، فإذا كان ذلك ، فإن وزن مشروعية القرار بالاستيلاء على الأرض محل المنازعة الماثلة يمتين أن ينصرف ابتداء الى المحل الذى انصب عليه الاستيلاء بحيث مدى توافر الشروط التى يتطلبها القانون ، فى شأنه ، لامكان انصراف سلطة الاستيلاء اليه ، وهى بعد سلطة وردت على خلاف الأصل العام المقرر دستوريا وقانونا بحماية الملكية الخاصة بالشروط والاضاع المحددة لحق الملكية بما يتفق وتوظيفها الاجتماعية فى الحدود المقررة قانونا .

ومن حيث ان الثابت ، على ما سبق البيان ، أن الأرض محل الاستيلاء كانت مقررة فعلا وقت صدور القرار بالاستيلاء عليها ، سواء كان القائم بذلك مستأجرا لها على ما قرره المذكرة المقدمة من وزير المعارف العمومية لمجلس الوزراء بشأن طلب الموافقة على الاستيلاء أو بعض مالكيها على ما يستفاد من محاضر أعمال اللجنة المشكلة لتنفيذ قرار الاستيلاء مما مفاده على وجه اليقين أنها لم تكن خالية فى مفهوم حكم القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٧ الذى تم الاستيلاء فى ظل العمل به واستنادا الى أحكامه . وبالترتيب على ذلك يكون القرار بالاستيلاء عليها ، رغم أنها لا تستمضى قانونا على الاستيلاء ، قد شاب ، من تاريخ صدوره عيب مخالفة القانون . وهى مخالفة جسيمة تلحق بالقرار ، لما تمثله من تجاوز صارخ للحدود التى قررها القانون لتنظيم سلطة الاستيلاء على العقارات ، من شأنها أن تضييه بعوار

جسيم ينحدر به الى حد الانعدام لما ينطوى عليه صدوره من اخلال بشرط
 جوهرى استلزمه القانون فى العقار حتى يكون من الجائز الاستيلاء عليه
 استنادا لحكمه ، وهو شرط الغلو الذى كان المشرع حرصا على ان نص
 عليه . فاذا كان ذلك واذ وقع الاستيلاء منعما فى أساسه فلا يكون من
 شأن استطلاته فى حكم الرمن ما يصحح من عواره أو يقيمه من عدم . كما
 لا يكون من شأن صدور قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣٣٦ لسنة
 ١٩٥٦ المشار اليه ، باجازه « الاستيلاء على الأراضى المنزرعة أو المهيئة
 للزراعة لمعاهد التعليم .. » ما يغير من الأمر شيئا اذ ليس لهذا القانون من
 أثر فى احياء قرار سابق صدر معدوما من أساسه . ومما يؤكد هذا النظر
 أن قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣٣٦ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه انما
 يعمل بأحكامه اعتبارا من ١٣ من سبتمبر سنة ١٩٥٦ على ما نصت عليه
 المادة (٢) منه ، وعلى ذلك فلا ينصرف حكمه الا الى القرارات بالاستيلاء
 الصادرة اعتبارا من التاريخ المشار اليه ، دون غيرها من القرارات التى قد
 تكون صدرت قبل هذا لتاريخ . ولا يستقيم قانونا القول بأن من شأن
 العمل بقرار رئيس الجمهورية بالقانون المشار اليه تصحيح قرارات
 بالاستيلاء صدرت معدومة فى أساسها فى ظل القانون السارى وقت
 صدورها ، اذ أنه ولئن كانت القرارات بالاستيلاء مستمرة الأثر الا أن
 ما يلحقها من عوار ابتداء يظل عالقا بها وملازما لها استمرارا . وبالترتيب
 على ذلك واذ كان قرار وزير المعارف العمومية رقم ١١٥٩٩ لسنة ١٩٥٣
 الصادر بالاستيلاء على أرض المطمون ضدهم قد لحقه العوار الذى ينحدر
 به الى درجة الانعدام قانونا فانه يكون حريا بالانفاء مع ما يترتب على ذلك
 من آثار ، دون أن يتقيد طلب ذلك بميعاد معين على ما جرى به قضاء
 هذه المحكمة » .

القائمة رقم (١٩٢)

النسبة :

القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ بشأن الاستيلاء على العقارات اللازمة لوزارة التربية والتعليم معدلا بالقانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٦ - مناط الاستيلاء على العقارات لسير مرفق التعليم ان يكون العقار خاليا - صدور حكم قضائي واجب النفاذ بانها عقد ايجار العقار يحضه عقارا خاليا حكما - لا يجوز للادارة ان تلجأ لهذا الاسلوب لتغطية خطتها - فاذا اخلت بالتزاماتها العقيدية مما اسفر عنه صدور حكم نهائي باخلالها العقار نتيجة خطتها يمتنع حينئذ اتخاذ حاجتها الى العقار مبرورا للاستيلاء الذي لم يسن لتدارك خطتها والا اتعرف القرار الصادر بالاستيلاء عن الفاية التي شرع لها قانونا.

الحكمة :

ومن حيث أن الطعن يعود على أن الحكم أخطأ في تطبيق القانون لأن القرار المطعون فيه لم يهدف الى تعطيل تنفيذ حكم قضائي ولم يفتت على حجته لاختلاف كل منهما في الأساس القانوني وفي الموضوع ، كما أنه صدر من مختص طبقا للقانون بفرض ضمان سير مرفق التعليم .

ومن حيث أن القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ بشأن الاستيلاء على العقارات اللازمة لوزارة التربية والتعليم معدلا بالقانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٦ نص في المادة الأولى منه على أنه (يجوز لوزير التربية والتعليم أن يصدر قرارات بالاستيلاء على أى عقار خال يراه لازما لحاجة الوزارة أو إحدى الجامعات المصرية أو غيرها من معاهد التعليم على اختلاف أنواعها أو إحدى الهيئات التي تساهم في رسالة وزارة التربية والتعليم) . ونص القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن تعديل بعض الأحكام الخاصة بنزع الملكية للمنفعة العامة والاستيلاء على العقارات في المادة الثالثة منه على أنه

{ يكون الاستيلاء على العقارات اللازمة لوزارة التربية والتعليم ومقاهدها بقرار من رئيس الجمهورية } . وقد تضمن القرار الجمهورى رقم ٣٧٨ لسنة ١٩٨٥ تفويض هذا الاختصاص الى رئيس مجلس الوزراء . ومفاد هذا أن سلطة اصدار قرارات الاستيلاء على العقارات الخالية اللازمة لوزارة التربية والتعليم أو للمعاهد التعليمية أو الهيئات التى تسهم فى رسالتها كانت من اختصاص وزير التربية والتعليم طبقا للمادة الأولى من القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ ، وصارت من اختصاص رئيس الجمهورية عملا بالمادة الثالثة من القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ ، وثبتت تفويضا برئيس مجلس الوزراء ضمن القرار الجمهورى رقم ٣٧٨ لسنة ١٩٨٥ . وقد شرعت طبقا للمادة الأولى من القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ والمادة الثالثة من القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ بما يعصمها من النعى عليها بالاعتداء على الملكية الخاصة . كما يتضح من هاتين المادتين أنها لم ترهن بوجود ضرورة معينة وانما انيطت بلزوم العقار الخالى لحاجة وزارة التعليم أو الجامعات أو المعاهد التعليمية أو الهيئات المساهمة فى رسالة التعليم ، وهذا المناط يضم فى اطواره كل حالة يلزم فيها العقار لحاجة الوزارة أو الجامعات أو المعاهد التعليمية أو الهيئات المساهمة فى رسالة التعليم أيا كان كنه الرابطة بينها وبين الوزارة تدرجا من مجرد الوصاية الادارية طبقا لقانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ أو من محض الاشراف الادارى كما هو الشأن فى المدارس الخاصة طبقا لقانون التعليم الصادر بالقانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ وصعودا الى مرتبة التبعية المطلقة بالنسبة للمعاهد الحكومية ، كما أنه مناط يغير كل وجه من أوجه لزوم العقار الخالى سواء حدا ابتداء الى الاستيلاء على العقار الخالى قبلا ترصده حالا فى هذا الغرض أو دغا انتهاء الى الاستيلاء على هذا العقار الخالى حكما لاستمرار رصده فى ذات الغرض وهو ما يفرض فى حثالة

صدور حكم قضائي واجب النفاذ بانهاء عقد استئجار العقار لذلك الغرض مما يصير عقارا خاليا حكما بينما ظلي لزومه قائما للغرض عينه الأمر الذي يحدو إلى الاستيلاء عليه لضمان المضي في ارضاده لذات الغرض بقرار من السلطة المختصة قانونا وبناء على هذا السبب الصحيح المبرر له ، ولا يبدو قرار الاستيلاء في هذه الحالة تعطيلًا لتنفيذ الحكم القضائي الصادر بانهاء عقد الإيجار ولا ينطوى على مساس بحجيته في نطاقها وخاصة من حيث الخصوم والموضوع والسبب فيه اذ انطلق قرار الاستيلاء من صيرورة العقار خاليا بمقتضى الحكم القضائي في نطاق حجته ثم أحدث بأثر مباشر وضعا قانونيا جديداً خلاف الصلة بسابقة على سند مغاير هو الاستيلاء طبقا للقانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ وللقانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ لصالح مرفق التعليم وان اقصى على ذات العقار في مواجهة أصحابه رسداً له في عين الغرض بناء على لزومه في هذا الصدد ، وهو لزوم ترخيص الجهة الادارية في وزنه بمحض سلطتها التقديرية ابتغاء الصالح العام . ولئن كان ما تقدم الا أنه يتعين أن يخلو ذلك كله من التعسف في استعمال السلطة بالا تكون الحاجة الى الاستيلاء على العقار ناشئة عن خطأ من الجهة المستولى لصالحها ترتب عليه اثناء عقد الإيجار ، كما لو أخلت بالتزاماتها العقدية مما أسفر عن صدور حكم نهائي باخلائها من العقار نتيجة خطئها اذ يمتنع حينئذ اتخاذ حاجتها الى العقار مبرراً للاستيلاء الذي لم يسن لتدارك خطئها أو لجبر تصرفها ، وبالا احصر في القرار الصادر بالاستيلاء عن الغاية التي شرع لها قانونا .

ومن حيث أنه بتطبيق هذه الأحكام القانونية على وقائع المنازعة ، يبين أنه ولئن كان القرار المطعون فيه بالاستيلاء على العقار المملوك للمطعون ضدهم صادر من السيد رئيس مجلس الوزراء وهو مختص بإصداره طبقا للتفويض الوارد في القرار الجمهوري رقم ٣٧٨ لسنة ١٩٨٥ ، كما استند

أنى القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ والقانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ بما يبرره من الجور على الملكية الخاصة دون سند من القانون ، ثم انطلق من صيرورة العقار خاليا بمقتضى الحكم القضائى الواجب النفاذ باخلائه ، وكذا لا يتقدح فيه مجرد انتائه على لزوم العقار لحاجة مدرسة خاصة حسب الثابت من مذكرته الايضاحية ، الا أن هذا اللزوم جاء وليد اخلال المستأجر صاحب المدرسة بالتزاماته العقدية باقامته منشآت تعرض المبنى الأصلي بالعقار للانحيار مما أفضى الى صدور حكم نهائى شملت حجته ما جاء فى حيثياته من قيامه على استعمال المستأجر للعقار بطريقة ضارة سلامة المبنى ، ولذا فانه لا يجوز اتخاذ هذه الحاجة الناشئة عن هذا الخطأ شفيعا فى الاستيلاء على العقار لصالح ذات الجهة ليس للغاية من الاستيلاء المقرر قانونا على نحو يضم القرار المطعون فيه ويوفر ركن الجدية اللازم للقضاء بوقف تنفيذه ، ونظرا لتوافر الركن الثانى وهو استعجال متمثلا فى تعرض المبنى الأصلي بالعتار للانحيار نتيجة المنشآت المستحدثة ، فان الحكم المطعون فيه يكون قد صادف صحيح القانون اذ قضى بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه وان وجب حمله على الأسباب التى شيدتها هذه المحكمة لهذه النتيجة ، ومن ثم فانه يتعين القضاء برفض الطعن والزام الجهة الادارية بالمصروفات .

(طعن ١٦٨٥ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٨٩/٢/٢٥)

قاعدة رقم (١٩٢)

المبدأ :

تفسر معنى الخطو فى ظل القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ بتحويل وزير التربية والتعليم سلطة الاستيلاء على العقارات اللازمة للوزارة ومعاهد التعليم مفعلا بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٦ ورسم التعليم مفعلا بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٦ ورسم (٢ - ٤٤ ج ٢)

٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ - شرط الخلو مقصود به ألا يكون أحد ، مالكا أو مستأجرا
شاغلا للعقار عند صدور قرار الاستيلاء عليه حتى لا يترتب على القرار
إخراج شاغله جبرا عنه - شرط الخلو يكون متحققا إذا كان القرار بالاستيلاء
قد صدر لصالح الجهة التي تشغل العقار - بالفعل - لا يترتب على
الاستيلاء في هذه الحالة ضرر لأحد .

للحكمة :

ومن حيث أنه لما كان القرار بالاستيلاء قد صدر لصالح ، وبناء على
طلب مدرسة الأورمان الثانوية الخاصة للبنين شاغلة العقار وقت صدور
القرار المشار اليه ، فيكون العقار قد تحقق بشأنه شرط الخلو على ما
تطلبه أحكام القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ بتحويل وزير التربية والتعليم
سلطة الاستيلاء على العقارات اللازمة للوزارة ومعاهد التعليم المعدل
بقرارى رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣٣٦ لسنة ١٩٥٦ ورقم ٢٥٢ لسنة
١٩٦٠ ، وعلى هدى ما جرى به قضاء هذه المحكمة فى تفسير معنى الخلو
المتطلب قانونا لجواز الاستيلاء على العقارات فيما عدا الأراضى الزراعية .
وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن شرط الخلو مقصود به ألا يكون
أحد - مالكا أو مستأجرا - شاغلا للعقار عند صدور قرار الاستيلاء عليه
حتى لا يترتب على القرار إخراج شاغله جبرا عنه ، ويكون شرط الخلو
متحققا إذا كان القرار بالاستيلاء قد صدر لصالح الجهة التى تشغل العقار
بالفعل اذ فضلا عن أنه لا يترتب على هذا الاستيلاء ضرر لأحد فإن انعى
على خلو العقار لم يتقرر قانونا الا لمصلحة شاغل العقار الذى يصدر
قرار الاستيلاء اضارا به - (الحكم الصادر بجلسته ٢٣ من ديسمبر سنة
١٩٦١ فى الطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٤ القضائية) فإذا كانت المدرسة وقد
استشعرت ما يتهدد استمرار بقائها فى العين محل المنازعة ، بعد صدور
حكم محكمة الجيزة الابتدائية فى الدعوى رقم ٦٠٣ لسنة ١٩٨٠ كلى
بإجارات الجيزة بإخلاء العين المؤجرة وتسليمها لمالكها خالية ، فقد بادرت

بالالتجاء الى الجهة الادارية المختصة طالبة اتخاذ ما يلزم لاصدار القرار بالاستيلاء على العين المشار اليها بالتطبيق لأحكام القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه ، فكان أن أصدرت الجهة الادارية ، وهي بعد ليست طرفا في العلاقة الايجارية ولا في المنازعة القضائية الناشئة عنها ، قرارا بالاستيلاء على العقار لمدة ثلاث سنوات فتكون الادارة قد استعملت سلطتها المقررة في هذا الشأن في حدود أحكام القانون المنظم لأحكام الاستيلاء وهو القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ ، الذي يحيل في شأن أحكام الاستيلاء الصادرة تأسيسا عليه الى الأحكام المنصوص عليها في المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التوطين . وبالترتيب على ذلك ، واذ صدر القرار بالاستيلاء مستوفيا لوضاعه الشكلية وخفت الأوراق مما يفيد صدوره لغير تحقيق الغاية التي تقررت سلطة الاستيلاء لمواجهتها ، فتكون قد استقامت في القرار قرينة الصحة التي تلحق بالقرار الاداري . واعتبارا من تاريخ صدور القرار بالاستيلاء ، تكون العلاقة الايجارية بافتراس استمرارها حتى هذا التاريخ ، قد انتهت وحل محلها ، سندا لاستمرار يد المدرسة على العقار ، نظام قانوني آخر قوامه أحكام الاستيلاء على النحو المحدد بالمرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار اليه بمقتضى الاحالة الى أحكامه الواردة بالقانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ على ما سلف البيان . وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت بأنه لا ثريب على انجهة الادارية ان هي استشعرت ، بعد صدور الحكم ابتدائيا باتهاء عقد الايجار لصالح جهة قائمة على خدمة من الخدمات التي تقرر القوانين امكان الاستيلاء توفيرا لها واستمرارا لادائها ، أن تصدر القرار بالاستيلاء ، وأنه متى صدر القرار صحيحا فانه اعتبارا من تاريخ صدوره تكون العلاقة الايجارية قد انتهت وحل محلها ، سندا لاستمرار يد الجهة شاغلة العقار ، نظام قانوني آخر قوامه أحكام الاستيلاء على النحو المحدد

بالمرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين (الحكم الصادر بجلسة ٢٥ من أكتوبر سنة ١٩٨٦ قى الطعن رقم ٢٣٩٢ لسنة ٣٠ القضائية .

ومن حيث أنه بالاطلاع على قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥٥٢ لسنة ١٩٨٣ يبين أنه نص فى المادة (١) على أن « يستولى بطريق الايجار لمدة ثلاث سنوات على انعقاد رقم ٤٢ شارع عبد الرحيم صبرى بالدقى محافظة الجيزة المملوك لورثة المرحوم اسحق ابراهيم والمشغول بمدرسة الأورمان الثانوية الخاصة » . واذا كان الاستيلاء قد تم لمدة ثلاث سنوات ولم يصدر قرار بمد هذا الاستيلاء مدة أخرى ، فانه باتتهائها ينعدم الأساس والسند لاحتجار العقار وعدم رده الى مالكه . . واذ لم تجادل الجهة الادارية فى صدور قرار بمد مدة الاستيلاء فانه لا يجديها التعلل بأن الاعتبارات التى اقتضت اصدار القرار ما زالت قائمة ، اذ أنه ، وبافتراض صحة هذا الزعم ، فانه كان على الجهة المختصة أن تبادر الى استصدار قرار جديد بمد مدة الاستيلاء ، أو باتخاذ اجراءات نزع الملكية للمنفعة العامة ان هى ارتأت لزوم العقار لخدمة أغراض التعليم على النحو الذى ينظمه القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية المقارات للمنفعة العامة أو التحسين وبالشروط والأوضاع المقررة بالقانون المشار اليه . فاذا لم تقوم الجهة الادارية بشئ من ذلك فانها تلزم قانونا ، باتهاء مدة الاستيلاء بطريق الايجار على العقار محل المنازعة وهى ثلاث سنوات، باصدار قرار باعادة العقار الى مالكه فان لم تفعل كان ذلك قرارا سلبيا مخالفا لصحيح حكم القانون ومنطويا على اعتداء صارخ على حق الملكية الذى حرص الدستور على تكيله وحمايته .

(الطعن رقمى ٢٧٩ و ٤٢٠٣ لسنة ٣٣ ق بجلسة ١٣/٥/ ١٩٨٨) .

٢ - الاستيلاء جائز لصالح الهيئات غير الحكومية المساهمة في رسالة التعليم ولو بمصروفات

قاعدة رقم (١٩٤)

البدا :

الأحكام التي تتبع في شأن الاستيلاء استنادا الى أحكام القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ هي ذات الأحكام المنصوص عليها في الرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ - الصبرة في مجال أعمال هذه الأحكام هي لزوم واستمرار لزوم العقار محل الاستيلاء لخدمة الأغراض المحددة قانونا للاستيلاء - الاستيلاء بمقتضى القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ مشروط ، عدا الأراضي الزراعية ، بأن يكون العقار خاليا - وهذا الاستيلاء جائز لصالح الهيئات غير الحكومية التي تساهم في رسالة التعليم ولو بمصروفات - القرار الإداري بالاستيلاء استنادا الى أحكام هذا القانون يدور مع علة تقريره وجودا وعدمه وهي لزوم العقار لخدمة الغرض الذي شرع له الاستيلاء ليس في ذلك ما يتعارض مع الدستور باعتبار أن لحق الملكية وظيفته الاجتماعية وللمشرع الحق في تنظيم هذا الحق على النحو الذي يراه مطلقا للصالح العام .

المحكمة :

ومن حيث أن النزاع المائل يتعلق بمدى مشروعية قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٨٣٠ بتاريخ ١٩٨٣/٨/٣٠ وينص على أن « يستولى بطريق الإيجار لمدة ثلاث سنوات على قطعة الأرض القضاء رقم ٢١ شارع الأمير مصطفى بمحرم بك بمحافظه الاسكندرية والبالغ مساحتها ١٨٤ ذراعاً والمطوكة لورثة المرحوم عبد السلام عثمان قبصوه والمستقلة حالياً كقضاء لمدرسة ابن زهرون الابتدائية وذلك لصالح وزارة التربية والتعليم » وإذا استند هذا القرار الى أحكام القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ بشأن الاستيلاء

على المقررات اللازمة لوزارة التربية والتعليم ومعاهد التعليم وإلى القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن تعديل بعض الأحكام الخاصة بنزع الملكية للمنفعة العامة والاستيلاء على المقار ، فإن بحث مشروعته وبسط الرقابة القضائية على مدى صحته إنما يكون بالنظر إلى هذه القوانين باعتبارها مصدر سلطة الإدارة في الاستيلاء وما تلقى من التزام على عاتق المالك وما ينشأ عنها من حق للمستولى لصالحه ، وهو مصدر قانوني مستقل. ومتميز عن عقد الإيجار الذي يعتبر بذاته مصدرا من مصادر الالتزام بين طرفيه ويختص بمنازعته القضاء العادي أيا كان مثار المنازعة ، في انعقاده أو نفاذه أو آثاره أو انعقائه ، بينما تختص محاكم مجلس الدولة بمراقبة مشروعية القرار الإداري النهائي للتثبت من مدى صحته قانونا وأنه لم يتوره عيب أو أكثر مما نصت عليه المادة العاشرة من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ .

ومن حيث أن المادة الأولى من القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ تنص على أنه « يجوز لوزير التربية والتعليم أن يصدر قرارات بالاستيلاء على أى عقار خال يراه لازما لحاجة الوزارة أو إحدى الجامعات المصرية أو غيرها من معاهد التعليم على اختلاف أنواعها أو إحدى الهيئات التى تساهم فى رسالة وزارة التربية والتعليم ويتبع فى هذا الشأن الأحكام المنصوص عليها فى المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التكوين » . وتنص المادة الثالثة من القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ على أن « يكون الاستيلاء على المقار اللازمة لوزارة التربية والتعليم ومعاهدها بقرار من رئيس الجمهورية » . ومفاد ذلك — وكما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن الأحكام التى تتبع فى شأن الاستيلاء استنادا إلى أحكام القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ فى ذات الأحكام المنصوص عليها فى المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٥٤ وأن العبرة فى مجال هذه الأحكام هى بلزوم

واستمرار لزوم العقار محل الاستيلاء لخدمة الأغراض المحسدة قانوناً للاستيلاء . وأن الاستيلاء بمقتضى القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ مشروط — عدا الأراضي الزراعية — بأن يكون العقار خالياً وهو جائر لصالح الهيئات غير الحكومية التى تساهم فى رسالة التعليم ولو بمصروفات ، ومن ثم فإن القرار الإدارى بالاستيلاء استناداً الى أحكام هذا القانون يدور مع علة تقريره وجوداً وعدمها وهى لزوم العقار لخدمة الغرض الذى شرع له الاستيلاء ، وليس فى ذلك ما يتعارض مع الدستور باعتبار أن لحق الملكية وظيفة اجتماعية وأن للمشرع الحق فى تنظيم هذا الحق على النحو الذى يراه محققاً للصالح العام .

ومن حيث ان الثابت من الأوراق أن قطعة الأرض الفضاء رقم ٢١ شارع الأمير مصطفى بمحرم بك بالاسكندرية مملوكة لمورث المدعى منذ سنة ١٩٢٨ وأن وزارة التربية والتعليم تستأجر المبنى رقم ١٧ شارع ابن زهرون والمجاور لهذه الأرض منذ سنة ١٩٤٢ من نفس المورث وذلك لاستعماله كمدرسة ابتدائية وانما كانت تستعمل هذه الأرض كفضاء لهذه المدرسة واستمر هذا النوضع مستمراً حتى بعد وفاة المؤجر سنة ١٩٦٧ وحتى اقام الورثة الدعوى رقم ٣٥٥ لسنة ١٩٨١ باخلاء جهة الادارة والمدرسة من هذه الأرض الفضاء واستناداً الى أن عقد اجار المدرسة لا يشملها وبعد ندب خير حكمت المحكمة بالاخلاء ومن ثم فإن هذه الأرض كانت — عند اصدار القرار بتاريخ ١٩٨٣/٨/٣٠ بناء على التفويض فى الاختصاص — خالية غير مشغولة بأحد من الملاك أو بالغير وانما كانت تشغلها مدرسة بن زهرون الابتدائية المستولى لصالحها وتعملها كفضاء للمدرسة — ومنذ سنوات بعيدة — واذ كان هذا الاستيلاء قد تم لصالح الخدمة التعليمية بما لا يقف عند حد توفير الفصول وانما يشمل ذلك ما يلزم من فناء صحى متسع للرياضة والترفيه عن التلاميذ الصغار وهو

ما يحقق الأهداف التعليمية والتربوية التي تقوم عليها المدرسة ، فمن ثم يكون القرار المطعون فيه قد صدر متفقا وأحكام القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ وأصبح هو مصدر حق المدرسة في شغل هذه الأرض بعد ان انتهت كل شبهة بشأن نطاق عقد الايجار المبرم سنة ١٩٤٢ وعدم شموله لتلك الأرض بحكم نهائي ، فنشأت الحاجة الى قرار الاستيلاء كسند قانوني جديد لاستمرار الخدمة التعليمية ، واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فانه يكون قد جانب صحيح حكم لقانون ، ويتعين انحكم بإلغائه والقضاء برفض الدعوى والزام المطعون ضدهم بالمصروفات » .

(طعن ٣٢٥٦ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٩٠/٤/٢١)

الفصل الثالث - الاستيلاء على العقارات اللازمة

لضمان تمويل البلاد

١ - سلطة وزير التمويل

قاعدة رقم (١٩٥)

المبدأ :

المادة (١) من الرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ بشأن التمويل مطبلا
بالقانون رقم ٢٨٠ لسنة ١٩٥٦ - حول المشرع وزير التمويل سلطة الاستيلاء
على العقارات والمحال اللازمة لضمان تمويل البلاد وتحقيق عمالة التوزيع -
وجود منازعة حول العلاقة الإيجارية للمكان المستولى عليه بين وزارة التمويل
ومالك العقار لا يحول دون صدور قرار الاستيلاء على العقار - أساس
ذلك : - اختلاف النظام القانوني لكل من الإيجار الاستيلاء .

الحكمة :

ومن حيث أن التائب من الأوراق أن قرار وزير التمويل رقم ٢٢٣
لسنة ١٩٨٠ المطعون فيه صدر بناء على أحكام الرسوم بقانون رقم ٩٥
لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التمويل وأقرته لجنة التمويل العليا بجلستها
المنعقدة في ١٥/١٢/١٩٨٠ نداء على مذكرة شركة الأهرام للمجمعات
الاستهلاكية التي تضمنت أنها سبق أن استأجرت المخزن الكائن بشوارع
النور بالدقي رقم ٢٢ وحكم بإخلائها منه مع شمول الحكم بالنفاذ المعجل
بلا كفاءة بما سيؤدي الى اختلال العمل بالشركة ، فيكون القرار المطعون قد
صدر وقت أن كانت الشركة مهددة بتنفيذ حكم الاخلاء وأثره على
اضطراب مرفق التمويل في منطقة عملها وهو بهذه المثابة يكون قد استهدف
تحقيق أغراض الرسوم بقانون المشار اليه واستند الى ظروف ملجئة

نبرر اصداره فيغدو قرار مشروعاً مطابقاً للقانون وليس صحيحاً ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من أن القرار المذكور قد استهدف غرضاً آخر هو توقي أثر تنفيذ الحكم الابتدائي الصادر ضد الشركة بالاخلاء في ٢٣/٦/١٩٨٥ اذ لا تثرب على جهة الادارة فيما يهدد مرفق التمويل اذا ما انتزع المخزن من يد الشركة وقامت باصدار قرار بالاستيلاء عليه ضماناً لاستمرار أداء الشركة للخدمة التسوية التي تقوم عليها ، وليس من أثر لما قضت به محكمة الاستئناف بعد ذلك من الغاء حكم الاخلاء ورفض الدعوى ، ذلك أن وزن انقرار الاداري بميزان المشروعية انما يكون بالنظر الى تاريخ صدوره فاذا كان قرار الاستيلاء قد صدر صحيحاً فانه اعتباراً من هذا التاريخ تكون العلاقة الاجارية التي كشف عن وجودها الحكم الاستئنافي قد انتهت وخل محلها سنداً لاستمرار بقاء الشركة بعين النزاع نظام قانون آخر قوامه أحكام الاستيلاء على النحو المحدد بالرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التمويل وهو ما سبق أن قضت به هذه المحكمة في الطعن رقم ٢٣٩٢ لسنة ٣٠ القضائية بجلسة ٢٥ من اكتوبر ١٩٨٦ . واذهب الحكم المطعون فيه الى غير هذا النظر ليكون قد خالف القانون فيتمتع الحكم بالغائه ورفض الدعوى والزام المطعون ضده بالمصروفات .

(طعن ٢٦٧٩ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٤/٢/١٩٨٧)

قاعدة رقم (١٩٦)

البدا :

الرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ بشأن التمويل معدياً بالقانون رقم ٢٩٠ لسنة ١٩٥٦ . اجاز الشرع لوزير التمويل ان يستولى على اى عقار او منقول تحقيقاً لهدفين اولاهما : ضمان تمويل البلاد ، وثانيهما : تحقيق العدالة في توزيع مواد التمويل .

- يلزم لمشروعية قرار الاستيلاء تحقيق الهدف الذى نفيه الشرع وثبت قيام حالة الضرورة التى تبرر الاستيلاء على العقار - أساس ذلك : - أن الاستيلاء على العقارات والأموال المملوكة للأفراد هو وسيلة استثنائية لا يجوز للإدارة اللجوء إليها إلا إذا استنفدت جميع الوسائل العادية المتاحة لها ولم تجد بعد ذلك بدا من الالتجاء الى تلك الوسيلة لتحقيق الهدف الذىرمى اليه - فى هذه الحالة تكون الإدارة أمام ضرورة ملحة اقتضاهالصالح العام عندئذ يرجع الصالح العام على الفرد بشرط أن تقدر الضرورة بقدرها .

المحكمة :

ومن حيث أنه لا خلاف على أن الاستيلاء على العقارات والأموال المملوكة للأفراد هو وسيلة استثنائية لا يجوز للإدارة اللجوء إليها ولو سعيًا لتحقيق مصلحة عامة إلا إذا استنفدت جميع الوسائل العادية المتاحة لها ، ونم تجد بعد ذلك بدا من الالتجاء الى تلك الوسيلة لتحقيق الهدف الذىرمى اليه ، اذ فى هذه الحالة تكون الإدارة أمام ضرورة ملحة اقتضاهالصالح العام ، وعندئذ يرجع الصالح العام ، بشرط أن تقدر الضرورة بقدرها .

ومن حيث أنه فى ضوء ما تقدم فانه ولئن كانت المادة (١) من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٥٤ الخاص بشئون التمويل قد أجازت لوزير التمويل لضمان تمويل البلاد وتحقيق العدالة فى التوزيع الاستيلاء على أى عقار أو منقول تحقيقًا لهذين الهدفين - الا أنه يلزم لمشروعية قرار الاستيلاء فى هذه الحالة فضلًا عن توافر الغايات المخصصة التى أفصح عنها التشريع ، ثبوت قيام حالة الضرورة الملجئة التى تبرر انتهاج هذه الوسيلة الاستثنائية ، دون اتباع الوسائل العادية لتحقيق الأهداف المشار إليها .

ومن حيث أن الثابت من أوراق الطعن أن المطعون ضده كان قد قدم حافظة مستندات طويت على خريطة صادرة عن شركة مصر الجديدة

للاستكان والتعير — لم يجدها الطاعنان — بين منها أنه توجد على مقربة من المحل موضوع النزاع عدد حدائق عامة تتسع لاقامة أكشاك لبيع المواد التموينية ، ومقام على جزء من مساحة اجدها جمعية تعاونية لبيع الخضراوات ، ومقار لأقسام المرافق — نظافة وطرق — واذ كانت طبيعة الخدمة التي تقوم الشركة الطاعنة على تقديمها للجمهور يمكن تقديمها في أكشاك مثل تلك القائمة في مختلف أنحاء البلاد بتكاليف قليلة نسبيا وفي وقت غير طويل فلا يوجد في واقعة النزاع دليل على وجود ضرورة ملحة تلجئ وزارة التموين الى اتهاج تلك الوسيلة الاستثنائية في الاستيلاء على المحل المذكور والذي كان قد أجره المطعون ضده للشركة الطاعنة بالجدة لمدة سنة قابلة للتجديد ، ثم أبدى رغبته أثر عودته من العمل «الخارج في عدم تجديد عقد الايجار ، وقضى له نهائيا بأحقية في انهاء عقد الايجار واخلاء المحل من الشركة المذكورة .

ومن حيث أنه متى استبان ذلك يكون قرار الاستيلاء غير مشروع ، واذ قضى الحكم المطعون فيه بالنائه ، فقد أصاب وجه الحق والقانون ، ويندو الطعن فيه لا محل له خليقا بالرفض .

(طعنان ٨٤٩ و ٨١٥ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٨/١/١٩٨٦)

٢- نطاق الاستيلاء لاعتبارات التمويل

قاعدة رقم (١٩٧)

المبدأ :

إذا كان نطاق الاستيلاء هو ضمان تمويل البلاد وتحقيق العدالة في التوزيع فإن هذا النطاق يضم في إطاره كل مبرر يدعو له سواء لمواجهة حدث حال أو لتوقي حدث قابل - لا يلزم أن يكون المبرر أمرا واقعا وإنما يكفي أن يكون أمرا واردا ما دام في الحالتين يستهدف تمويل البلاد وتحقيق العدالة في التوزيع - ذلك النطاق قد تفرضه الحاجة العاجل تجنبها وقد تقتضيه حاجة آجلة تحسبا في إطار المصلحة العامة التي تنبسط في مجال التمويل من الحاضر بسداد الاحتياجات إلى المستقبل بتغطية الاحتمالات .

المحكمة :

ومن حيث أنه يبين من الأوراق أن الشركة الطاعنة في الطعن الأول وهي من الشركات التموينية بالقطاع العام استأجرت من مورث المطعون ضدهم في الطعنين قطعة أرض فضاء مساحتها حوالي ٤٠٠ متر مربع من كامل القطعة المملوكة ومساحتها ٥٤٦ مترا مربعا بناصيتي شارع يوسف وترعة الجبل قسم المطرية محافظة القاهرة بمقتضى عقد إيجار مؤرخ أول نوفمبر سنة ١٩٧٥ تضمن في البند التمهيدي تحديد الغرض من استئجار الشركة لقطعة الأرض باستعمالها في إيواء بعض السيارات التابعة لها واللازمة لمزاولة نشاطها في بيع وتسويق الأسماك ومباشرة أعمال الصيانة والإصلاح لهذه السيارات أو تخزين بعض الأدوات والمهمات اللازمة لأعمالها . ونص في البند الرابع على حق الشركة في ادخال أى تعديلات أو بناء حجرات أو مكاتب أو غير ذلك مما تراه مناسبا لتحقيق الغرض من الاستئجار دون حاجة لاذن من المؤجر ، واستصدر المؤجر القرار رقم ٤

لسنة ١٩٨١ مطرية (ملف رقم ٣٠٠/٨١/٣٨) من حي شرق القاهرة بهدم العقار رقم ٢ شارع يوسف المتفرع من شارع ترعة الجبل قسم المطرية محافظة القاهرة . ورفعت الشركة الدعوى رقم ٧٨٧٣ لسنة ١٩٨١ امام محكمة شمال القاهرة الابتدائية بطلب الحكم بصفة مستعجلة بوقف تنفيذ قرار الهدم وفي الموضوع بيطلائه . وأصدر وزير التعمين القرار المطعون فيه رقم ٨٥ لسنة ١٩٨٢ بناء على موافقة لجنة التعمين العليا بالاستيلاء على قطعة الأرض المشار اليها لصالح الشركة طبقا للمرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . وحرر محضر بالاستيلاء في ١٠ من ابريل سنة ١٩٨٢ ، وصدر الحكم محل الطعن في ٧ من فبراير سنة ١٩٨٥ بإلغاء هذا القرار ، وصدر قرار وزير التعمين رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٨٦ بإلغاء ذلك القرار وقضاه مديره تعمين القاهرة في ٢٥ من مايو سنة ١٩٨٦ ، وطلب المطعون ضدهم في مذكرة مقدمة بجلسة ٤ من يناير سنة ١٩٨٨ اعتبار الخصومة منتهية مع الزام الطاعنين المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة . ومفاد هذا أن القرار المطعون فيه صدر من وزير التعمين بموافقة لجنة التعمين العليا بفرض كفاية بقاء الأرض المرصودة للشركة في سبيل تحقيق أغراضها كشركة قطاع عام في مجال التعمين الذي تقوم عليه وزارة التعمين وهو ما يتفق وحكم المادة الأولى / هـ . من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ، ولا يقدح فيه أنه مجرد تحوط من الطرد ولو على سند من قرار الهدم ما دام في اطار المناط المحدد بهذه المادة على النحو المتقدم . حتى ولو وجد جراج أو أرض غيرها للشركة في ذات المنطقة ، حيث يدخل وزن الحاجة الى قطعة الأرض المستولى عليها قانونا ضمن السلطة التقديرية المنقودة للجهة الادارية ابتغاء المصلحة العامة وبصرف النظر عن التكيف القانوني لاقامة الشركة مصنع المخللات على هذه القطعة في مفهوم عقد أيجارها ما دامت الحاجة الى هذا المصنع في منظور التعمين أسهمت في

تبرير الاستيلاء على قطعة الأرض المقام عليها ، وبذلك يكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله اذ قضى بإلغاء القرار المطعون به مما يوجب القضاء بالغاء ورفض الدعوى . ولا يغير من ذلك صدور قرار وزير التموين رقم ٣٤٠ لسنة ١٩٨٦ بإلغاء القرار رقم ٨٥ لسنة ١٩٨٢ المطعون فيه ثم تنفيذ مديرية تموين القاهرة له في ٢٥ من مايو سنة ١٩٨٦ لأن هذا جاء طوعا للحكم المطعون فيه باعتباره حكما واجب التنفيذ رغم الطعن فيه وذلك طبقا للمادة ٥٠ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ فلا يعبر عن ارتضاء وزارة التموين هذا الحكم أو قبولها اياه أو تركها الطعن فيه بما يتضح على الطعن المقدم من الشركة فيه اذ بادرت وزارة التموين الى رفع الطعن الثاني ووالته عن طريق نائبها ، وهو هيئة قضايا الدولة بما يفيد الاصرار عليه والمضي فيه دون عدول عنه أو تركه له لمجرد الصدد بحكم واجب النفاذ الأمر الذي لا صحة معه لما ذهب اليه المطعون ضدهم من انتهاء الخصومة في الطعنين بصدر قرار وزير التموين رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٨٦ ، ومن ثم فانه يتعين القضاء بقبول الطعنين شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المطعون فيه ورفض الدعوى مع الزام المطعون ضدهم بالمصروفات .

(طعن ١٥١٨ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٨٨/٤/٢٣)

٢ - موافقة لجنة التموين العليا شرط جوهري لصحة قرار الاستيلاء

قاعدة رقم (١٩٨)

البدا :

المادة رقم (١) من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين معدلا بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢٨٠ لسنة ١٩٥٦ - اجاز الشرع لوزير التموين اصدار قرار بالاستيلاء على اى عقار أو منقول أو اية مادة أو سلعة لضمان تموين البلاد وتحقيق العدالة فى التوزيع - يلزم لصحة القرار موافقة لجنة التموين العليا وقيام القرار على سبب صحيح يبرره ويتمثل فى توافر الحالة التى تبرر انتهاز طريق الاستيلاء وان يكون مستهدفا باصداره ضمان تموين البلاد أو تحقيق العدالة فى التوزيع - يستوى ان تكون موافقة لجنة التموين العليا سابقة أو لاحقة على قرار وزير التموين .

الحكمة :

ومن حيث أن مناط الفصل فى مدى مشروعية قرار وزير التموين رقم ١٨١ لسنة ١٩٨١ بالاستيلاء على العقار المملوك للمطعون ضدهم بالطن المائل ، هو بتوافر أركان قيامه صحيحا على النحو الذى حدده المادة (١) من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين المعدل بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣٨٠ لسنة ١٩٥٦ التى تجرى عبارتها على النحو الآتى : « يجوز لوزير التموين لضمان تموين البلاد وتحقيق العدالة فى التوزيع أن يتخذ بقرارات يصدرها بموافقة لجنة التموين العليا كل التدابير الآتية أو بعضها : الاستيلاء على أية واسطة من وسائل النقل أو أية مصلحة عامة أو خاصة أو أى معمل أو مصنع أو محل

صناعة أو عقار أو منقول أو أى مادة أو سلعة وكذلك الزام أى فرد بأى عمل أو اجراء أو تكييف وتقديم أية بيانات • ويستفاد من حكم هذه المادة أنه يلزم لصحة القرار الصادر من وزير التموين بالاستيلاء موافقة لجنة التموين العليا وقيامه على سبب صحيح يرره ويتمثل فى توافر الحالة التى تبرر انتهاج طريق الاستيلاء ، وأن يكون مستهدفا بإصداره ضمان تموين البلاد أو تحقيق العدالة فى التوزيع •

ومن حيث أن الثابت من الأوراق ، أن المطعون ضدهم كانوا ، ومورثهم ، يؤجرون العقار محل المنازعة بموجب عقد ايجار مؤرخ ٤ من اكتوبر سنة ١٩٥٢ لشركة برتلد جاز التى انتقلت ملكيتها الى الجمعية التعاونية للبتروىل التى زالت صفتها وحلت محلها الشركة الطاعنة بالطن المائل ، وقد وجه المطعون ضدهم اليها اذارا بتاريخ ٢٨ من مايو سنة ١٩٧٨ يتضمن التنبيه بعدم تجديد عقد الايجار واعتباره منتها فى ٣٠ من سبتمبر سنة ١٩٧٨ ، ثم اقاموا الدعوى رقم ٨٥٢٣ لسنة ١٩٨١ جنوب القاهرة ضد شركة الغازات البترولية (الطاعنة بالطن المائل) طالبين الحكم باتهاء عقد الايجار المؤرخ ٤ من اكتوبر سنة ١٩٥٢ واعتباره كأن لم يكن واخلاء العين المؤجرة تأسيسا على أن العقار المؤجر هو أرض قضاء لا يخضع لقاعدة الاعتداء القانونى لعقود الايجار المقررة لقوانين ايجار الاماكن • وبتاريخ ١١ من مارس سنة ١٩٨١ حكمت محكمة جنوب القاهرة الابتدائية باتهاء عقد الايجار المشار اليه وباخلاء الشركة الطاعنة بالطن المائل من عين النزاع • وبتاريخ ٨ من ابريل سنة ١٩٨١ طعنت الشركة الاستئناف فى الحكم المشار اليه ، وبتاريخ ٩ من ابريل سنة ١٩٨١ صدر قرار وزير التموين رقم ١٨١ لسنة ١٩٨١ بالاستيلاء على العقار استنادا لاحكام المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ على أن يسلم العقار المستولى عليه الى شركة الغازات البترولية • فاقام المطعون ضدهم بالطن المائل الدعوى رقم ١٨٨٢ لسنة ٣٥ القضائية أمام محكمة القضاء الادارى بطلب

وقد تم تنفيذ وإلغاء القرار المشار إليه وهي الدعوى التي صدر فيها الحكم
محل الطعن المشار بالغاء القرار .

(طعن ٢٣٩٢ لسنة ٣٠ ق جلسة ٢٥/١٠/١٩٨٢)

قاعدة رقم (١٩٩)

المادة :

المادة الأولى من الرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون
التموين - أجاز المشرع لوزير التموين إصدار قرار الاستيلاء على أى عقار
لضمان تموين البلاد وتحقيق العدالة فى التوزيع - موافقة لجنة التموين
إلغيا شرط شكلى جوهرى لصحة القرار - يكفى صدور الموافقة بالتموير
بين أعضائها - أساس ذلك : أن المشرع لم يستلزم صدور هذه الموافقة فى
اجتماع بقعده اللجنة للدراسة والتصويت .

للحكمة :

ومن حيث أن المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون
التموين نص فى المادة الأولى منه على أنه : يجوز لوزير التموين لضمان
تموين البلاد وتحقيق العدالة فى التوزيع أن يتخذ بقرارات يصدرها
بموافقة لجنة التموين العليا كل التدابير الآتية : أو بعضها بالاستيلاء على أية
والسطة من وسائل النقل أو أية مصلحة عامة أو خاصة أو أى معمل أو مصنع
أو عقار أو منقول . ومفاد هذا النص أنه يجوز لوزير التموين بموافقة لجنة
التموين العليا إصدار قرار بالاستيلاء على أى عقار لضمان تموين البلاد
ولتحقيق العدالة فى التوزيع . وإذا كانت موافقة لجنة التموين العليا شرطا
شكليا جوهريا لصحة قرار الاستيلاء فإن المشرع لم يستلزم صدورها فى
اجتماع بقعده اللجنة للدراسة والتصويت مما يجوز معه تمامها بالتموير
حيث تحقق حينئذ العلة من الشرط وهى الموافقة وإن اقره كل عضو
بالدراسة والتصويت وبعبء الأمر الذى لا ينال أيضا من الحكمة المرتجاة من
الشرط .

(طعن ١٥١٨ لسنة ٣١ ق جلسة ٢٣/٤/١٩٨٨)

٤ - الاستيلاء لضمان تموين البلاد بجوز لصالح الشركات التموينية للقطاع العام التي تسهم مع وزارة التموين في مهامها

قاعدة رقم (٢٠٠)

المبدأ :

الاستيلاء على العقار الذي يقصد منه مواجهة حدث حال أو توفي
حدث مقبل متى كان حدوثه أمرا متوقعا وتغشى المفاجأة التي تعرض للخطر
ضمان تموين البلاد وعدالة التوزيع لا يعد مصادرة لحق مازال مكفولا في
التقاضي أو عرقلة لتنفيذ حكم ما يرح املا محظا - ويجوز الاستيلاء لصالح
الشركات التموينية بالقطاع العام التي تسهم مع وزارة التموين في مهامها
من أجل تحقيق ضمان تموين البلاد وعدالة التوزيع .

المحكمة :

ومن حيث أن المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون
التموين اجاز في المادة الاولى / هـ لوزير التموين بموافقة لجنة التموين
العليا اصدار قرار بالاستيلاء على أى عقار لضمان تموين البلاد وتحقيق
العدالة في التوزيع ، وبذا خوله سلطة اصدار قرار الاستيلاء على العقار
بشرط استيفاء اجراء جوهري هو موافقة لجنة التموين العليا وتوفر مناهة
وهو ضمان تموين البلاد وتحقيق العدالة في التوزيع . وهذا المناط يضم
في اطاره كل مبرر يدعو له سواء لمواجهة حدث حال أو لتوقي حدث مقبل
متى كان حدوثه أمرا متوقعا ما دام في الحالتين يستهدف ضمان تموين
البلاد وتحقيق العدالة في التوزيع ولا مرة في أن هذا يصدق خاصة على
حالة احتمال الطرد من العقار لسبب أو لآخر بينما تدعو الحاجة التموينية
الى البقاء فيه على نحو يبرر الاستيلاء عليه خشية المفاجأة التي تعرض للخطر

ضمان تموين البلاد وعدالة التوزيع . ولا يعد الاستيلاء حينئذ مصادرة
 لحق ما زال مكتوفاً في التفاضل أو عرقلة لتمديد حكم ما يرح أَمْلاً محضاً .
 كما يستوى أيضاً أن تعرض الحاجة التموينية لوزارة التموين ذاتها أو لمن
 يسهم معها في مهامها وتمتعيد به في تحقيق ضمان تموين البلاد وعدالة
 التوزيع مثل الشركات التموينية بالقطاع العام الأمر الذي يجيز الاستيلاء
 لصالحها ، وإذا كان المستفاد من الأوراق أن الشركة الطاعة في الطعن الأول
 رقم ١٥١٩ لسنة ٣١ القضائية استأجرت من السيد وهو المطعون
 ضلّة الأول في عقد الطعن والمطعون خلد في الطعن الثاني رقم ١٧٧٩
 لسنة ٣١ القضائية مخزناً بملكية قرية حيدمين مركز سنورس محافظة
 القنيطرة تعرض استئصال هذا المخزن في أغراضها كشركة للسلع الغذائية ،
 وقد لجأ المؤجر إلى القضاء المادي مستهدفاً طردها من المخزن فأصدر السيد
 وزير التموين والتجارة الداخلية القرار رقم ٦٥ في ٢١ من مارس سنة
 ١٩٨١ بناء على موافقة لجنة التموين العليا بالاستيلاء على المخزن وتسليمه
 إلى الشركة طبقاً للمرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ، وتم تسليم المخزن
 إلى الشركة تنفيذاً لهذا القرار في ٢٨ من مارس سنة ١٩٨١ ، ومفاد هذا
 أن القرار المطعون فيه صدر من السلطة المختصة بموافقة لجنة تموين العليا
 وتعرض كفاءة بقاء المخزن للشركة في سبيل توزيع المواد الغذائية التي
 تتولاها بحكم نشاطها وأسماها في التموين الذي تقوم عليه وزارة
 التموين ، وبذلك يكون متفقاً وحكم المادة ١/هـ من المرسوم بقانون
 رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ، وإذا ذهب الحكم المطعون فيه إلى غير ذلك فيكون قد
 أخطأ في تطبيق القانون وتناوله على ظن من مخالفته القانون ، مما يوجب
 القضاء .

(طعن ١٥١٩ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٨٨/٥/٧)

إصابة عمل

الفصل الأول : شرط اعتبار الإصابة الناتجة عن الإرهاق أو الاجهاد

• إصابة عمل .

الفصل الثانى : الانتكاسات والمضاعفات والوفاة الناشئة عن إصابة العامل

تعتبر فى حكم الإصابة ذاتها .

الفصل الثالث : تأمين إصابة العامل لا يرتبط بسن معين .

الفصل الرابع : إصابة العامل خلال فترة ذهابه لمباشرة عمله أو عودته منه

إصابة عمل بشرط مراعاة مواعيد العمل الرسمية .

الفصل الخامس : الحادث الذى يقع للمعار وهو فى طريق العودة لا يعتبر

إصابة عمل .

الفصل الأول - شرط اعتبار الإصابة الناتجة عن الإرهاب أو الإجهاد أصابة عمل

قاعدة رقم (٢٠١)

المبدأ :

المادة الأولى من قرار وزير التأمينات الاجتماعية رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن شروط العمل وقواعد اعتبار الإصابة الناتجة عن الإجهاد أو الإرهاب من العمل أصابة عمل - يشترط لاعتبار الإصابة الناتجة عن الإجهاد أو الإرهاب أصابة عمل أولا : أن يثبت المؤمن عليه مجهودا إضافيا يفوق المجهود العادى للمؤمن عليه وذلك بسبب تكليفه بانجاز عمل معين فى وقت محدد يقل عن الوقت اللازم عادة لانجاز هذا العمل أو تكليفه بانجاز عمل معين فى وقت محدد بالإضافة الى عمله الأصلى ثانيا : أن ينتج عن هذا الإجهاد أو الإرهاب فى العمل وفاة المؤمن عليه أو إصابته بمعجز .
ثالثا : أن تكون الإصابة مرتبطة ارتباطا مباشرا بطبيعة العمل .

الحكمة :

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن المطعون ضدها تقدمت فى ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٧٨ الى السيد مدير عام الهيئة العامة للتأمين والمعاشات بالقاهرة لاعادة تسوية معاشه باعتبار أن وفاة زوجها كانت بسبب إجهاده فى العمل ، وقامت الهيئة بعرض التصريح على لجنة التحكيم بوزارة التأمينات الاجتماعية للنظر فى اعتبار الوفاة ناتجة عن أصابة عمل ، وفى ١٦ من فبراير سنة ١٩٨٠ قام وكيل أول وزارة التأمينات الاجتماعية باخطار المطعون ضدها :

١ - حالة المرحوم عرضت على لجنة التحكيم

بجلستها المنعقدة ١٢ من فبراير سنة ١٩٨٠ واتمى رأى اللجنة الى عدم اعتبار وفاة المذكور ناتجة عن اصابة عمل ، ومن ثم رفعت المطعون ضدها دعواها فى ٢٤ من مارس سنة ١٩٨٠ ، ومن ثم يكون دفع الهيئة بأن المطعون ضدها لم تتبع حكم المادة ١٥٧ من قانون التأمين الاجتماعى المشار اليه على غير أساس ، ذلك أن القانون لم يتطلب فى الطلب الذى يقدمه ذوى الشأن شكلا معينا كما لم يرسم اجراءات بذاتها يتعين تقديم الطلب وفقا وطالما أن الطلب قد عرض على اللجنة فعلا ، ومن ثم يتعين رفض الدفع المقدم من الهيئة .

ومن حيث أن المادة ٥ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين الاجتماعى تنص على أنه : فى تطبيق أحكام هذا القانون يقصد :

(أ)

(ب)

(ج)

(د) باصابة العمل :

الاصابة بأحد الأمراض المهنية المبينة بالجدول رقم (١) المرافق ،
أو الاصابة نتيجة حادث وقع أثناء تأدية العمل أو بسببه ، وتعتبر الاصابة الناتجة عن الاجهاد أو الارهاق من العمل اصابة عمل متى توافرت فيها الشروط والقواعد التى يصدر بها قرار من وزير التأمينات بالاتفاق مع وزير الصحة ، ويعتبر فى حكم ذلك كل حادث يقع للمؤمن عليه خلال فترة ذهابه لمباشرة عمله أو عودته منه بشرط أن يكون الذهاب أو الاياب دون توقف أو تخلف أو انحراف عن الطريق الطبيعى

ومن حيث أنه قد صدر قرار وزير التأمينات الاجتماعية رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن شروط وقواعد اعتبار الاصابة الناتجة عن الاجهاد

أو الارهاق من العمل اصابة عمل ونص في مادته الأولى على أن « تعتبر الاصابة الناتجة عن الاجهاد أو الارهاق من العمل اصابة عمل متى كان من المصاب أقل من ستين وتوافرت في الاصابة الشروط التالية مجتمعة :

١ - أن يكون الاجهاد أو الارهاق ناتجاً عن بذل مجهود اضافي يفوق المجهود العادي للمعتز عليه ، سواء بذل هذا المجهود في وقت العمل الأصلي أو في غيره .

٢ - أن يكون المجهود الاضافي ناتجاً عن تكليف المؤمن عليه بانجاز عمل معين في وقت محدد يقل عن الوقت اللازم عادة لانجاز هذا العمل أو تكليفه بانجاز عمل معين في وقت محدد بالاضافة الى عمله الأصلي .

٣ - أن تقرر الجهة المختصة بالعلاج ان هناك ارتباطاً مباشراً بين حالة الاجهاد أو الارهاق من العمل والحالة المرضية .

٤ - أن تقرر الجهة المختصة بالعلاج أن الفترة الزمنية للاجهاد أو الارهاق كافية لوقوع الحالة المرضية .

٥ - أن تكون الحالة الناتجة عن الاجهاد أو الارهاق ذات مظاهر مرضية حادة .

٦ - أن ينتج عن الارهاق أو الاجهاد نى لعمل اصابة المؤمن عليه بأحد الأمراض التالية :

(أ) نزيف المخ أو اسداد شرايين المخ ، متى ثبت ذلك بوجود علامات اكلينيكية واضحة .

(ب) الانسداد بالشرايين التاجية للقلب متى ثبت ذلك بصفة قاطعة .

ومن حيث أن مقتضى ما سلف من نصوص أن من الشروط اللازمة لاعتبار الاصابة الناتجة عن الاجهاد أو الارهاق من العمل اصابة عمل -

١ - يذلل المؤمن عليه مجهودا إضافيا يفوق المجهود العادي للمؤمن عليه وذلك بسبب تكليفه بإنجاز عمل معين في وقت محدد يقل عن الوقت اللازم عادة لإنجاز هذا العمل أو تكليفه بإنجاز عمل معين في وقت محدد بالإضافة الى عمله الأصلي .

وأن يتج عن هذا الاجهاد أو الارهاق في العمل وفاة المؤمن عليه أو إصابته بجرح وتكون الإصابة مرتبطة ارتباطا مباشرا بطبيعة العمل .

ومن حيث أنه يبين من الاطلاع على الأوراق أن مستشفى سنورس المركزي قرر تقريرا في ٢٢ من يناير سنة ١٩٧٦ أورد فيه :

١ - المرحوم كان معينا بوظيفة مساعد معمل بالميادة الجلدية والتناسلية بمستشفى سنورس وكان قائما بالأعمال الكتابية للقوميسيون الطبي بمستشفى سنورس المركزي ولستارة الاحشاء ودخول وخروج المستشفى كما قرر المجلس الطبي بسنورس تقريرا أورد فيه ان المذكور كان قائما بالأعمال الآتية :

١ - مساعد معمل وكاتب بالميادة التناسلية .

٢ - قيد مرضى الدخول والخروج بالنسبة للمستشفى فقط دون الفروع الأخرى .

٣ - عمل الاحصائية الشهرية وكان يتقاضى عليها أجرا شهريا قدره ٢ جنيه .

٤ - عمل الاحصائية للمتوفين بالأقسام الداخلية شهريا .

٥ - بتاريخ ٣ من أغسطس سنة ١٩٧٤ كلف ليكون كاتب للقوميسيون الطبي والمحلي وكان يعاونه السيد / لمساعدته في الأعمال السابقة .

ومن حيث أنه يبين من ذلك أن ثمة تضاربا بين تقرير مستشفى

سنورس وتقرير المجلس الطبي بسنورس حول الأعمال التي كان يقوم بها المذكور فضلا عن أن المجلس الطبي أثبت أنه كان يماونه في هذه الأعمال موظف آخر . واذ كانت هذه الأعمال غاليتهما من طبيعة وأحدة وهي الأعمال الكتابية يقوم بها عادة كل من يشغل وظيفة المذكور ومن ثم يتخلف فيها النشيط الأول لاعتبار الإصابة إصابة عمل ، اذ جاءت الأوراق خلو من دليل يفيد أن المذكور بذل جهدا اضافيا يفوق الجهد العادي بسبب تكليفه بانجاز عمل معين في وقت محدد يقل عن الوقت اللازم عادة لانجاز هذا العمل أو تكليفه بانجاز عمل معين في وقت محدد بالاضافة الى عمله الأصلي .

ومن حيث انه متى كان الأمر كذلك كما تقدم وكافت إصابة المرحوم لا تعتبر إصابة عمل في مفهوم القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ والقرار الإداري رقم ٣٣٩ لسنة ١٩٧٧ ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بخلاف ما تقدم فيكون قد صدر مخالفا للقانون ويتمين الحكم بالغائه ويرفض الدعوى دون الزام للطعون ضدتهما بالمصروفات عملا بالمادة ١٣٧ من قانون التأمين الاجتماعي المشار اليه .

(طعن ١٠٣٦ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٠/١١/١٩٨٥)

قاعدة رقم (٢٠٢)

المبدأ :

الواد ٥ و ٥٢ و ٥٢ من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وقرار وزير التأمينات رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن شروط وقواعد اعتبار الإصابة الناتجة عن الاجهاد أو الإرهاق إصابة عمل - يلزم لاعتبار الإصابة ناتجة عن الاجهاد أو الإرهاق من العمل توافر شروط محددة - تختص الهيئة العامة للتأمين والمعاشات بالبت في توافر

شرطين منها هما : - (١) المجهود الإضافي غير العادي (٢) أن يكون هذا المجهود ناتجا عن تكليف المؤمن عليه بانجاز عمل معين في وقت محدد بالإضافة الى عمله الأصلي - الجهة الطبية تختص بالتأكد من توافر الشروط الأربعة الباقية وهي : ١ - ارتباط الاجهاد بالاصابة ٢ - كفاية فترة الازهاق لاحداث الاصابة ٣ - وحدة المظاهر المرضية المصاحبة للاجهاد أو الازهاق ٤ - أن ينتج عن الاجهاد أو الازهاق الاصابة بأحد الأمراض المحددة .

المحكمة :

ومن حيث أنه طبقا للقرار المتقدم يلزم لاعتبار الاصابة فاتجة عن الاجهاد أو الازهاق من العمل توافر شروط محددة تختص الهيئة العامة للتأمين والمعاشات بالبت في توافر شرطين منها ، وهما يذل المجهود الإضافي غير العادي ، وأن يكون المجهود فاتجا عن تكليف المؤمن عليه بانجاز عمل معين في وقت محدد بالإضافة الى عمله الأصلي ، كما تختص الجهة الطبية بالتأكد من توافر انشروط الأربعة الباقية وهي ارتباط الاجهاد بالاصابة وكفاية فترة الازهاق لاحداث لاصابة ، وحدة المظاهر المرضية للاصابة وأن ينتج عن الاجهاد أو الازهاق الاصابة بأحد الأمراض المحددة .

ومن حيث أنه بالبناء على ما تقدم فإن اصابة المدعى بالشرى التاجي لا تعد من قبيل اصابات العمل ، الا اذا كان الاجهاد أو الازهاق فاتجا عن بذل مجهود اضافي وأن يكون هذا المجهود فاتجا عن التكليف بعمل معين في وقت محدد بالإضافة الى العمل الأصلي ، وشيئا من ذلك لا يتحقق في الاصابة التي قامت بالمدعى بتاريخ ١٩ مايو سنة ١٩٧٧ ذلك أن مشاركته في التاريخ المذكور بالإجتماع الذي عقد بمكتب وزير الصناعة إنما تم في نطاق مباشرته العادية لأعمال وظيفته كرئيس للإدارة المركزية للتصميم الصناعي والتصنيع المحلي ، كما أن الثابت من مذكرة رئيس الإدارة المركزية للشئون المالية المؤرخة ١٠/١٢/١٩٧٨ أن تكليف المدعى بأعمال

إضافته تتعلق بمسئوليات كلى أو بعض الإدارات المركزية ثم منبذ عام ١٩٧٥ ، وبالتالي فلم يكن يفيد بعمل معين بالإضافة الى عمله الأصلي وقت حدوث الإصابة ، وليس بالأوراق ما يحمل على أن تكليفه بعمل غير عادي كان هو السبب فيما أصابه من جلبة بالشربان التاجي ومن ثم فإن إصابته والحالة هذه لا يمكن اعتبارها إصابة عمل وفقاً لأحكام قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ .

ومن أجل ذلك تكون إثارة هذا النسخ من جديد — بعد أن تناوله الحكم المطعون فيه وقضى برفضه — الأساس له متعينا للاتفات عنه .

ومن حيث أنه بالنسبة لموضوع الطعن ، فإن المادة الخامسة من قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ تنص على أنه (فى تطبيق أحكام القانون بقصد ٠٠٠) ٥ (بإصابة العمل الإصابة بأحد الأمراض المهنية المبينة بالجدول رقم (١) المرافق أو الإصابة نتيجة حادث وقع أثناء تأدية العمل أو بسببه ، وتعتبر الإصابة الناتجة عن الاجهاد أو الارهاق من العمل إصابة عمل متى توافرت فيها الشروط والقواعد التى يصدر بها قرار من وزير التأمينات بالاتفاق مع وزير الصحة .

وتنص المادة ٥٢ من القانون المشار اليه على أنه (إذا نشأ عن الإصابة عجز جزئى مستديم تقدر نسبته من ٢٥٪ فأكثر استحق المصاب معاشا يساوى نسبة ذلك العجز من المعاش المنصوص عليه بالمادة ٥١ ٠٠٠

وتنص المادة ٥٣ معدلة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ على أنه (مع مراعاة حكم البند (٣) من المادة ١٨ إذا نشأ عن الإصابة عجز مستديم لا تصل نسبته الى ٣٥٪ استحق المصاب تعويضاً يقدر بنسبة ذلك العجز فقررتة فى قيمة معاش العجز الكامل المنصوص عليه فى الفقرة الأولى من المادة ٥١ وذلك عن أربع سنوات ويؤدى هذا التعويض دفعة واحدة) .

والذى يبين من استعراض النصوص المتقدمة أن المشرع عندما اعتبر
الإصابة الناتجة عن الارهاق أو الاجهاد فى العمل إصابة عمل استلزم لذلك
أن توافر فيها الشروط والقواعد التى يصدر بها قرار وزير التأمينات
بالاتفاق مع وزير الصحة ، وقد صدر قرار وزير التأمينات رقم ٣٣٩ لسنة
١٩٧٧ فى شأن شروط وقواعد اعتبار الإصابة الناتجة عن الاجهاد أو
الارهاق إصابة عمل ، ونص على أن تعتبر الإصابة الناتجة عن الاجهاد أو
الارهاق فى العمل إصابة عمل متى كانت من المصاب أقل من الستين
وتوافرت فى الإصابة الشروط الآتية مجتمعة :

١ - أن يكون الاجهاد أو الارهاق ناتجا عن بذل مجهود اضافى
يفوق المجهود العادى للمؤمن عليه سواء بذل المجهود فى وقت العمل
الأصلى أو غيره .

٢ - أن يكون المجهود الاضافى ناتجا عن تكليف المؤمن عليه بانجاز
عمل معين فى وقت محدد معين بالإضافة الى عمله الأصلى .

٣ - أن تقرير الجهة المختصة بالملاج ان هناك ارتباطا مباشرا بين
حالة الاجهاد والارهاق من العمل والحالة المرضية .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد قضى بغير هذا النظر ، فمن ثم
يكون قد خالف حكم القانون وأخطأ فى تطبيقه وتأويله ، مما يتعين معه
الحكم بالغاثة ، ورفض الدعوى .

(طعن ٢٥٩٧ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٥/٦/١٩٨٦)

قاعدة رقم (٢٠٣)

المبدأ :

إصابة عمل - فى تحديد مفهوم الصلة بين الحادث والعمل لا يشترط
أن يكون هناك صلة مباشرة بل يكفى وجود هذه الصلة ولو كانت غير مباشرة .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع بجلستها المتقدمة في ١٩/١١/١٩٨٦ فاستعرضت نص المادة (٥) من القانون رقم ٧٩ لسنة ٧٥ بنظام التأمين الاجتماعي التي تنص على أنه « في تطبيق أحكام هذا القانون بقصد ٥٥٠٠ (هـ) بإصابة العمل الاصابة بأحد الأمراض المهنية المبينة بالجدول رقم (١) المرافق أو الاصابة نتيجة حادث وقع أثناء تأدية العمل أو بسببه وتعتبر الاصابة الناتجة عن الازهاق من العمل اصابة عمل متى توافرت فيها الشروط والقواعد التي يصدر بها قرار من وزير التأمينات بالاتفاق مع وزير الصحة . ويعتبر في حكم ذلك كل حادث يقع للمؤمن عليه خلال فترة ذهابه لمباشرة عمله أو عودته منه بشرط أن يكون الذهاب أو الاياب دون توقف أو تخلف أو انحراف عن الطريق الطبيعي . »

ومن حيث أن قانون التأمين الاجتماعي هو قانون للرعاية الاجتماعية فصد بالنص فيه على تأمين اصابات العمل حماية للعاملين من المخاطر التي يتعرضون لها أثناء العمل أو بسببه وأنه تحقيقاً لهذه الغاية لم يقصر المشرع هذه الحماية على الحوادث التي تقع لهم أثناء العمل أو خلال ذهابهم أو عودتهم اليه بل مد نطاق هذه الحماية لتشمل تلك الحوادث التي تقع لهم بسبب العمل ولو كانت في غير أوقات العمل الرسمية وفي تحديد مفهوم هذه الصلة بين الحادث والعمل لا يشترط أن يكون هناك صلة مباشرة بل يكفي وجود هذه الصلة ولو كانت غير مباشرة فطالما أن هناك علاقة سببية ولو غير مباشرة بين الحادث والعمل اعتبرت الاصابة التي تلحق بالعامل اصابة عمل ولا يقصر مفهوم العمل في مجال تأمين اصابات العمل على الواجبات الوظيفية المقررة قانوناً أو المهام التي يكلف بها العامل من قبل رب العمل ولو كانت خارجة عن نطاق اختصاصات وظيفته بل يتعين

التوسع في هذا المفهوم بما يتفق ونظام الرعاية الاجتماعية المقررة وسياسة المتصرع في التوسع في نظام الحماية المقصورة للعاملين من المخاطر التي يتعرضون لها أثناء العمل أو بسببه ترتيباً على ما تقدم واذ ثبت أن الحادث الذي أصاب العامل المروضة حالته وأدى الى وفاته قد وقع له أثناء قيامه باستكمال الأوراق اللازمة لتنفيذ قرار الإعارة التي تقرر له بحكم عمله بالجهة التي يتبعها وأن قيامه بهذا العمل (استكمال الأوراق) هو من مقتضيات تنفيذه لهذا القرار الذي يتعذر تنفيذه بدون هذا الاجراء واذ وقع الحادث المشار اليه أثناء قيام العامل باستكمال اجراءات تنفيذ قرار الإعارة فانه يكون قد وقع له بسبب العمل وتعتبر الاصابة .

لسلك :

اتتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى اعتبار الاصابة الناتجة عن الحادث الذي وقع للسيد / أثناء قيامه باستكمال الأوراق اللازمة لتنفيذ قرار اعارته اصابة عمل وفقاً لأحكام قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ٧٥ المشار اليه .

(منف ٣٤٨/٦/٨٦ — جلسة ١٩/١١/١٩٨٦)

قاعدة رقم (٢٠٤)

المبدأ :

(١) تأمين اجتماعي — اصابة عمل — التعويض عنها — القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ باستصدار قانون التأمين الاجتماعي — قرار وزير التأمينات رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن شروط وقواعد اعتبار الاصابة الناتجة من الاجهاد أو الارهاق اصابة عمل القواعد التي قررها المشرع بشأن تأمين اصابة العمل والتعويض عنه قواعد كافية لجبر جميع الاضرار المادية والادبية التي يمكن ان تلحق العامل — لا يجوز الزام الهيئة المختصة بتعويضات أخرى بناء على أي قانون آخر — اساس ذلك المادة (٦٨) من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ .

الحكمة :

ومن حيث أن مناط انفصل في هذه المنازعة هو التكيف الصحيح لحقيقه طلبات الطاعن وما يستهدف منها . فالدعوى مثار الطعن موضوعا طالب التعويض عن اصابة عمل لحقت بالطاعن على ما جاء بعرضتها ومؤسسة على مخالفة الجهة الادارية المختصة - الهيئة العامة للتأمين والمعاشات - لأحكام قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وقرار وزير التأمينات رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧٧ الصادر تنفيذا له في شأن ترط وقواعد اعتبار الاصابة الناتجة عن الاجهاد أو الارهاق من العمل اصابة عمل . وبالرجوع الى نصوص هذا القانون يتبين أنه تضمن احكاما تفصيلية معينة في شأن التعويضات عن اصابات العمل أوردها في الباب الرابع منه تحت عنوان « في تأمين اصابات العمل » فقيه نص على مصادر تحويل تأمين اصابات العمل والأحكام المتعلقة بالعلاج والرعاية الطبية والحقوق المالية انني ترتب على اصابة العمل والقواعد الاجرائية بشأن التحكيم الطبي عند طلب المؤمن عليه اعادة النظر في قرار جهة العلاج وما تعلق بالاغلاق عن الحادث والتحقيق الذي يجري فيه والتزامات صاحب العمل والجهة المختصة بأداء الحقوق التي كفلها هذا الباب وحدود انتفع المؤمن بها وفي هذا الصدد أفصح القانون عن ان القواعد التي قررها في هذا الشأن كافية لجبر جميع الأضرار المادية والأدبية التي يمكن أن تلحق العامل الذي يصاب باصابة عمل في تطبيق أحكامه ، بما لا وجه معه لالتزام الهيئة المختصة بتعويضات أخرى بناء على أي قانون آخر . فنص في المادة ٦٨ على أنه « لا يجوز للمصاب أو المستحقين عنه التمسك ضد الهيئة المختصة بالتعويضات التي تستحق عن الاصابة طبقا لأي قانون آخر » . ونص المادة ١٤٨ الواردة في الباب الحادي عشر المتعلق بالأحكام العامة على أن « الحقوق التي تقرر طبقا لأحكام هذا القانون هي وحدها

التي يلتزم بها الصندوق فإذا استحق المؤمن عليه أو صاحب المعاش أو المستحقين عن إحصاء زيادة عليها تطبيقاً لقوانين أو قرارات خاصة فتقوم الهيئة المختصة بصرفه على أن تلتزم الخزاة العامة بتلك الزيادة وتؤدى وفقاً للقواعد التي يصدر بأقرار من وزير التأمينات بعد الاتفاق مع وزير المالية .

(ضمن ١٨٧٣ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٨٧/٢/٧)

قاعدة رقم (٢٠٥)

المبدأ :

قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ - قرار وزير التأمينات رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ في شأن شروط وقواعد اعتبار الإصابة الناتجة عن الاجهاد أو الارهاق إصابة عمل - يجب لاعتبار الاجهاد إصابة عمل أن يؤدي الاجهاد أو الارهاق من العمل لإصابة المؤمن عليه بعجز كامل مستديم - إذا انتفى هذا الشرط فلا وجه لبحث الشروط الأخرى الواردة في القانون - الجهة المختصة بالبث فيما إذا كانت شروط الاجهاد إصابة عمل هي الهيئة العامة للتأمين والمعاشات - العجز الكامل أو المستديم هو الذي يحول كلية وبصفة مستديمة بين المؤمن عليه وبين مزاوله أية مهنة أو عمل يكتسب منه - يعتبر حالات فقد البصر أو الذراعين أو الساقين كلياً من حالات العجز المستديم - .

المحكمة :

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن حالة الطاعن عرضت على المجلس انطبي العسكري العام ووجد لديه فقد ابصار العين اليسرى بعد عملية انقصال شبكي - سحابة مركزية وتغيرات بالعدسة بالعين اليمنى والنظر بها منظاراً ٣٦/٦ ثم عرضت الحالة على لجنة الرمد المتعقد بالمجلس انطبي

بتاريخ ١٩٧٧/١/٦ وقررت له الآتي تقدر نسبة العجز ٥٩٪/ تسعة وخمسون بالمائة- اليسرى ٣٥٪/ واليمنى ٢٤٪ .

ومن حيث أن المادة (٥) فقرة (٥) من قانون التأمين الاجتماعي انصدر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ تنص على أنه « فى تطبيق أحكام هذا القانون يقصد : أ هـ باصابة العامل / الاصابة باحد الامراض المهنية المبينة بالجدول رقم (١) المرافق ، أو الاصابة نتيجة حادث وقع أثناء تأدية العمل أو بسببه ، ونعبر الاصابة الناتجة عن الاجهاد أو الارهاق من انعمل اصابة عمل متى توافرت فيها الشروط والقواعد التى يصدر بها قرار من وزير التأمينات بالاتفاق مع وزير الصحة ومفاد ذلك أنه اعتبار الاصابة الناتجة عن الاجهاد أو الارهاق من العمل اصابة عمل يجب أن تتوافر فيها الشروط والقواعد التى يصور بها قرار من وزير التأمينات بالاتفاق مع وزير الصحة . وقد صدر قرار وزير التأمينات رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ فى شأن شروط وقواعد اعتبار الاصابة الناتجة عن الاجهاد أو الارهاق من العمل اصابه عمل بحكم واقعة النزاع حيث نص فى مادته الثالثة على أنه اذا أدى الاجهاد أو الارهاق من العمل الى اصابة المؤمن عليه بعجز كامل مستديم تعتبر الاصابة اصابة عمل متى توافرت فيها الشروط والقواعد الآتية مجتمعة ١ - الخ ويبين مما تقدم أنه فضلا عن الشروط الأخرى المقررة لاعتبار الاصابة الناتجة عن الاجهاد أو الارهاق من العمل اصابة عمل فانه يجب لاعتبار الاصابة كذلك أن يؤدى الاجهاد أو الارهاق من العمل لاصابة المؤمن عليه بعجز كامل مستديم فاذا لم يكن العجز كذلك اتفى عن الاصابة وصف اصابة العمل دونما حاجة للبحث فى مدى توافر الشروط الأخرى المقررة والجهة المختصة بالبت فيما اذا كانت الشروط المقررة لاعتبار الاصابة فى هذه الحالة اصابة عمل من عدمه هى الهيئة العامة للتأمين والمعاشات وذلك طبقا للمادة الخامسة من ذات القرار والعجز

الكامل المستديم هو العجز الذى يحول كلية وبصفة مستديمة بين المؤمن عليه وبين مزاولة أية مهنة أو عمل يتكسب منه ويعتبر فى حكم ذلك حالات فقد البصر فقدا كلياً أو فقد الذراعين أو فقد الساقين وما الى ذلك وعلى هذا المعنى نصت صراحة المادة (٥) فقرة (ج) من قانون التأمين الاجتماعى المشار اليه قبل تعديلها بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ ولا يغير من ذلك تعديل حكم هذه الفقرة بأثر رجعى من ١/٧/١٩٧٥ بمقتضى القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ الذى استغاض عن تعريف العجز الكامل بتعريف للعجز المستديم نص فيه على أن يقصد • بالعجز المستديم كل عجز يؤدي بصفة مستديمة الى فقدان المؤمن عليه لقدرته على العمل كلياً أو جزئياً فى مهنته الاصلية أو قدرته على الكسب بوجه عام وهذا التعريف للعجز المستديم وان اعرض عن بيان أمثلة لحالات العجز الكامل على النحو الذى ورد فى الفقرة (ج) قبل التعديل الا أنه لا يختلف عن التعريف السابق فى بيان معنى العجز الكامل المستديم وهو المعنى الذى قصده المشرع فى قرار وزير التأمينات رقم ١٩٨١ لسنة ١٩٨٦ واستهدف به اخراج العجز الجزئى المستديم من نطاق أحكامه •

ومن حيث أن الثابت من الأوراق ان لجنة الرمد بالمجلس الوطنى العسكرية العام قررت بتاريخ ١٩٧٧/١/٨ أن نسبة العجز للطاعن بمقدار ٥٩ ٪ للعين اليسرى ، ٣٥ ، ٢٤ ٪ للعين اليمنى وقد قررت الإدارة المركزية للجان الطبية بالهيئة العامة للتأمين الصحى بكتابها المؤرخ ١٩٨٨/٣/٢٤ المرسل الى مدير الادارة القانونية بالهيئة العامة للتأمين والمعاشات المرفق بالأوراق بان العجز المبين نسبته فيما تقدم وهى نسبة ٥٩ ٪ يعتبر عجزاً جزئياً وهذا التحديد يتفق مع ما ورد بالجدول رقم (٢) لقانون التأمين الاجتماعى من ان نسبة العجز المترتبة على فقد العين الواحدة مقبولها ٣٥ ٪ وأنه وان تحقق ذلك بالنسبة للعين اليسرى فان العجز بالنسبة

للعين اليمنى قد ٢٤/، والنظر بها بنظارة ٣٦/٦ وبالتالي فلا يكون هناك فقدا كلياً للبصر وبالتالي فإن إصابة المدعى لم تؤد إلى إصابته بعجز كامل مستديم وبالتالي فلا يعتبر إصابة عمل في تطبيق أحكام قرار وزير التأمينات رقم ٨١ لسنة ١٩٨٦ انتهاز إليه ولا يكون هنالك مجالا لبحث مدى توافر الشروط الأخرى المقررة لاعتبارها كذلك ومن ثم تكون الدعوى غير قائمة على سند من القانون خلية بالرفض ويكون الحكم المطعون فيه وقد قضى بهذا النظر قد أصاب صحيح حكم القانون الأمر الذي يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلاً وخصه موضوعاً .

(طعن ١٣٢٨ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٨٨/٥/٢٩)

قاعدة رقم (٢٠٦)

البسما :

الفقرة (هـ) من المادّة (٥) من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وقرار وزيرة التأمينات رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٧٧ — يشترط لاعتبار الإصابة الناتجة عن الاجهاد او الارهاق إصابة عمل توافر عدة شروط :

- ١ - أن يكون الاجهاد او الارهاق ناتجا عن بذل مجهود اضافي يفوق الجهود العادى سواء بذل هذا المجهود فى وقت العمل الاصلى او فى غيره
- ٢ - أن يكون المجهود الاضافى ناتجا عن تكليف المؤمن عليه بانجاز عمل معين فى وقت محدد يقل عن الوقت الاقزم عادة لانجاز هذا العمل او تكليفه بعمل معين فى وقت محدد بالإضافة الى عمله الاصلى . ٣ - أن تقرر الجهة المختصة بالطرح أن الفترة الزمنية للاجهاد او الارهاق كافية لوقوع الحالة المرضية وأن هناك ارتباطا بين حالة الاجهاد او الارهاق والحالة المرضية . ٤ - أن تكون الحالة الناتجة عن الاجهاد ذات مظاهر مرضية حادة وينتج عنها إصابة المؤمن عليه بأحد الأمراض التى حددها المشرع — يلتزم صاحب العمل باخطار

الهيئة المختصة بحالة الإصابة الناتجة من الاجهاد أو الارهاق خلال اسبوع على الأكثر من تاريخ حدوثها ويرفق باخطار الإصابة تقرير معتمد بطرف الواقعة وتاريخها والأعمال التي أدت إلى الاجهاد أو الارهاق - في حالة الوفاة قبل العلاج ترفق صورة من القيد بسجل الوفيات - يفصل في التنظيم من القرارات التي تصدر بعدم اعتبار الإصابة إصابة عمل لجنة تشكل لذلك بوزارة التأمينات .

المحكمة :

ومن حيث أن الفقرة (هـ) من المادة (٥) من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ تنص على أن « تعتبر الإصابة الناتجة عن الاجهاد أو الارهاق من العمل إصابة عمل متى توافرت في شأنها الشروط والقواعد التي يصدر بها قرار من وزير التأمينات بالاتفاق مع وزير الصحة » وقد صدر قرار وزير التأمينات رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن شروط وقواعد اعتبار الإصابة الناتجة عن الاجهاد أو الارهاق من العمل إصابة عمل - وهو الذي يحكم واقعة النزاع - ويبين من استقراء أحكام المواد ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٧ من هذا القرار أنه يشترط لاعتبار الإصابة الناتجة عن الاجهاد أو الارهاق من العمل إصابة عمل متى كانت سن المصاب أقل من الستين توافر الشروط الآتية مجتمعة :

١ - أن يكون الاجهاد أو الارهاق ناتجا عن بذل مجهود اضافي يفوق المجهود العادي للمؤمن عليه سواء بذل هذا المجهود في وقت العمل الأصلي أو في غيره .

٢ - أن يكون الاجهاد أو الارهاق ناتجا عن بذل مجهود اضافي يفوق المجهود العادي للمؤمن عليه سواء بذل هذا المجهود في وقت العمل الأصلي أو في غيره .

٣ - أن يكون المجهود الإضافي ناتجا عن تكليف المؤمن عليه بأعمال

عمل معين في وقت محدد يقل عن الوقت اللازم عادة لانجاز هذا العمل أو تكليفه بعمل معين في وقت محدد بالإضافة الى عمله الأصلي .

٣ — أن تقرر الجهة المختصة بالعلاج أن الفترة الزمنية للاجهاد أو الارهاق كافية لوقوع الحالة المرضية وأن هناك ارتباطا بين حالة الاجهاد أو الارهاق والحالة المرضية .

٤ — أن تكون الحالة الناتجة عن الاجهاد ذات مظاهر مرضية حادة وينتج عنها اصابة المؤمن عليه بأحد الأمراض الآتية : أ — خرف المخ أو اسداد شرايين المخ متى ثبت ذلك بوجود علامات اكلينيكية واضحة . ب — الانسداد بالشرايين التاجية للقلب متى ثبت ذلك بصفة قاطعة . ويلتزم صاحب العمل باخطار الهيئة المختصة بحالة الاصابة الناتجة عن الاجهاد أو الارهاق خلال أسبوع على الأكثر من تاريخ حدوثها ويرفق باخطار الاصابة تقرير معتد منه أو ممن ينييه متضمنا ظروف الواقعة وتاريخ حدوثها وبيان الأعمال التي أدت الى الاجهاد أو الارهاق . وفي حالة الوفاة مباشرة قبل علاج المصاب بعرفة الجهة المختصة يجب على أصحاب الشأن ارفاق صورة من بيانات انقبد بسجل الوفيات مبينا بها الأسباب المباشرة وغير المباشرة للوفاة ولجهة العلاج الحق في طلب أى مستندات أخرى لازمة لاعتبار الحالة اصابة عمل من الناحية الطبية وتختص كل من الهيئة وجهة العلاج بالبت فيما اذا كانت الشروط اللازمة لاعتبار الاصابة الناتجة عن الاجهاد أو الارهاق من العمل اصابة عمل متوافرة من عدمه ولأصحاب الشأن التظلم من القرارات التي تصدر بعدم اعتبار الاصابة اصابة عمل وتختص بالفصل في التظلمات لجنة تشكل لذلك بوزارة التأمينات .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن مورث المدعية السيد / كان وكلاء بمدرسة شبرا الثانوية بنين وقد توفي بتاريخ ١٢/٧/١٩٧٧ عودته الى منزله وكان سبب الوفاة سبكتة قلبية ب هبوط حاد بالقلب .

جلطة بالقلب بالشريان الامنى التاجى وجلطة أخرى بالشريان الخلفى التاجى . وقد طلبت زوجته (المدعية) من الهيئة العامة للتأمين والمعاشات اعتبار وفاة مورثها اصابة عمل باعتبار أنها ناشئة عن الاجهاد والارهاق من العمل . رفضت الهيئة اعتبارها كذلك لأن المتوفى لم يكلف بعمل محدد ولم يبذل جهداً يفوق المجهود العادى فتقدمت المدعية بتظلم الى لجنة التحكيم انطى بوزارة التأمينات فقررت اللجنة بجلستها المعقودة بتاريخ ١٩٧٨/٧/٥ عدم الموافقة على اعتبار الوفاة نابعة عن اصابة عمل .

ومن حيث أن الثاب من التقرير الادارى والتحقيق الذى أجرته جهة العمل (مدرسة شبرا وادارد شمال القاهرة التعليمية) عن الواقعة والأعمال التى أدت الى الاجهاد والارهاق أن المذكور كان وكيل المدرسة لشئون انعاملين وعمله الأساسى الاشراف على توقيعات الحضور والانصراف للموظفين والمدرسين وتحويل المرضى منهم ومحاسبة المتغيين . ونظرا لعدم وجود رئيس وحدة الاشراف على الادارين خلال العام الدراسى ١٩٧٦/٧٧ فقد تكلف بالاشراف على أعمال الادارين وعددهم تسعة وهم سكرتيرة المدرسة والمعاونون وأمين التوريدات والذى كان المذكور يضطر لمراجعة أعماله فى فترات متقاربة وأسند اليه اعداد الجدول المدرسى الذى يتغير باستمرار ويحتاج اعداده الى مجهود ذهنى لساعات عمل متصلة وكان المطلوب الانتهاء منه فى أقرب وقت ممكن حتى تتظم الدراسة وكان هذا قبل الوفاة مباشرة كما أسند اليه تنظيم العمل وتوزيعه على المدرسين أثناء خروج بعضهم الى الدورات التدريبية فضلا عن اعداد نتيجة امتحانات النقل وتسييف النتيجة وقد اقتضت ظروف العمل اسناد هذه الأعمال الى المذكور حيث كان يحضر الى عمله قبل الموعد المقرر بساعة لانجاز أعمال الجدول وتوزيع الاحتياطي والاشراف على المبنى المشعب وأنه كان لا يغادر المدرسة قبل الساعة الثالثة أو الرابعة لانجاز عمله وأنه كان مستمرا بالعمل

يوم الوفاة حتى الساعة الثاية وأن مبنى المدرسة يضم خمسة مبان و ٤٧ فصلا وبها ١٢٠ مدرسا وتسعة ادرايين و ٢٠١٠ طالبا .

ومن حيث أن كل هذه الأعمال التي اسندت لمورث المدعية بتكليف من جهة العمل بالاضافة الى عمله الأصلي وتقتضى بحسب طبيعتها أن تؤدي في أوقات محددة لكي يتنظم العمل بالمدرسة ولا يضطرب هذا انفرق الحيوى الهام وان ذلك يتطلب بذل مجهود اضافى يفوق المجهود العادى ومن ثم تكون قد توافر في وفاته الشرطان الأول والثاني من الشروط اللازمة لاعتبار الوفاة فاتجة عن اصابة عمل .

ومن حيث أنه بالنسبة لباقي الشروط الأخرى فانه وان كانت الهيئة العامة للتأمين والمعاشات ولجنة التحكيم انطوى لم تعرض لأى منهما لاثبات العلاقة بين الأعمال التي كلف بها المذكور ووفاته اكفاء بالقول بأنه لم يكلف بعمل محدد ولم يبذل جهد يفوق المجهود العادى وأنه بالرغم من تكليف المحكمة الهيئة بجلسة ١١/١٠/١٩٨٧ باحالة أوراق الاصابة الى القومسيون انطوى لبيان العلاقة بين تلك الأعمال والوفاة وتأجيل نظر الطعن عدة جلسات على مدى سنة كاملة فى ٢٢/١١/١٩٨٧ و ٢٧/١٢/١٩٨٧ و ٢٤/١/١٩٨٨ و ٢٨/٢/١٩٨٨ و ٢٧/٣/١٩٨٨ الا أن الهيئة أعادت ملف الاصابة دون أن تنفذ قرار المحكمة بحجة أن الموضوع سبق عرضه على لجنة التحكيم الطبى ولا يجوز فرضه عليها مرة أخرى وبالرغم من استمرار المحكمة فى طلب تنفيذ قرارها اسابق وتأجيل نظر الطعن لجلستى ٢/٥/١٩٨٨ و ٢/١٠/١٩٨٨ الا أن الهيئة قعدت عن تنفيذ القرار وانه ازاء ما تقدم وما يكشف عنه هذا المسلك من عنت جهة الادارة وتعمتها لتعطيل الفصل فى الطعن والحيولة دون أداء المحكمة لوظيفتها فى ائزال حكم القانون وتحقيق العدل وازاء ما يزخر به ملف خدمة مورث المدعية من شهادات وتقارير طبية تعين المحكمة على تكوين عقيدتها وتستجلى من خلالها حقيقة

العلاقة بين الأعمال التي كُتبت بها موزث المدعية ووفاته ، واذا كان الثابت من تلك الشهادات والتقارير أن موزث المدعية كان مضاعبا بهبوط في القلب وجعلت قديمة بالشرطه التاجي الامامي والشران التاجي الخلفي وذلك بنصفه منتصف شهر مارس سنة ١٩٧٤ . وقد تم الكشف عليه بمعرفة مكتب صحة روض الفرج أول وقومسيون طبي القاهرة مرات عديدة وتم منحه بهذا السبب اجازات مرضية استثنائية طبقا لقراري وزير الصحة رقم ٧٢٦ لسنة ١٩٦٣ ورقم ٦٣ لسنة ١٩٧٦ في شأن الأمراض المزمنة ومن تلك التقارير الطبية كتاب القومسيون الطبي رقم ٩٣٧٨ م ٤ الذي ورد فيه أنه بالكشف على بتاريخ ١٩٧٤/٥/٢٧ وجد مريضا بجلطة بالشران التاجي الخلفي وينطبق عليه القرار ٧٢٦ لسنة ١٩٦٣ في المدة من ١٩٧٤/٣/١٦ الى ١٩٧٤/٥/١٤ ، وبتاريخ ١٩٧٥/٤/٦ أرسلت المدرسة كتابا الى مدير صحة روض الفرج أول تطلب فيه موافقتها بنتيجة الكشف الطبي على بجلطة ١٩٧٥/٥/٤ وقد تأثر على خطاب المدرسة بتاريخ ١٩٧٥/٤/٧ بأنه بالاطلاع على سجل الاجازات وجد أن منح اجاز مرضية من تاريخ الاقطاع وأنه مريض بجلطة في الشران التاجي الخلفي مضاعف وجلطة بالشران التاجي الامامي أدى الى هبوط في القلب وأرسلت المدرسة الكتاب رقم ١٦٩ بتاريخ ١٩٧٥/٤/١٣ الى مدير عام الادارة التعليمية بشمال القاهرة (اجازات) بشأن ارسال الاجازة المرضية الخاصة بالمذكور مع اقراري القيام والعودة وتطلب تطبيق القرار رقم ٧٢٦ لسنة ١٩٦٣ على حاله ، كما جاء بكتاب القومسيون الطبي وارد ٤٧ بتاريخ ١٩٧٧/١/١٨ أنه بالكشف على وجد مريضا بهبوط في القلب جلطات قديمة بالشران التاجي وينطبق عليه القرار رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٣ وتحصن المدة من ١٩٧٦/١٠/١٨ الى ١٩٧٦/١١/١٨ أجازة استثنائية ، واذا كان يتبين مما تقدم أن المرض الذي كان موزث المدعية

مصاباً به من الأمراض المزمنة وفقاً لقرارى وزير الصحة رقمى ٧٢٦ لسنة ١٩٦٣ و ٦٣ لسنة ١٩٧٦ ويستحق عنه أجازات مرضية استثنائية يترتب كامل وفقاً للقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ الذى كان معمولاً به وقت الإصابة وقانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وهذه الأمراض قد أولاهها المشرع رعاية خاصة بعراة عدم قدرة المصابين بها على القيام بأعمالهم وحتى يمكنهم الاتفاق على علاجهم الذى غالباً ما يطول منه وأن يمولوا كذلك أسرهم على نحو ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ وقد اعتبر قرار وزيرة التأمينات رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن شروط وقواعد اعتبار الوفاة الناتجة عن الاجهاد أو الارهاق من العمل إصابة عمل — اعتبر هذا القرار — الوفاة نتيجة الإصابة بهذا المرض إصابة فاتجة عن إصابة عمل متى توافرت الشروط الأخرى اللازمة لذلك ، واذ كان الثابت من الأوراق أن مورث المدعية عاد الى عمله بعد الأجازة المرضية الاستثنائية التى وافق عليها القومسيون الطبى فى ١٨/١/١٩٧٧ حسبما سلف بيانه وأن المذكور أشر على كتاب القومسيون الطبى آنف الذكر بأنه سيقوم بالعمل تحت مسئوليته لأن حالته الصحية تسمح بذلك وأن مفاد ذلك أن جهة العمل كانت تعلم حقيقة مرض المذكور وكان أولى بها وقد أثر العودة الى عمله على البقاء فى أجازة مرضية استثنائية يترتب كامل وبرنامج أحقيته فى ذلك — كان أولى بها ألا تكلفه بأعمال تتجاوز طاقته — إلا أنها عهدت اليه بأعمال اضافية تقتضى بذل مجهود اضافى يفوق جهده العادى لضرورة انجاز هذه الأعمال فى أوقات محددة حرصاً على انتظام الدراسة وعدم اضطرابها وهذا الجهد الإضافى من شأنه — والحال هذه تغافم الحالة المرضية للمذكور وتداعى خطورتها وهو ما أكدته تقرير الوفاة ، فجاء به أن سبب الوفاة سكتة قلبية ، هبوط حاد فى القلب جلطة بالقلب بالشرى الأمامى التاجى وجلطة أخرى بالشرى

الخلفى التاجى الأمر الذى تكون معه وفاة مورث المبيعة ناتجة عن الاجهاد والارهاق مع العمل ويكون إصابة عمل، ويكون الحكم المطعون فيه وقد قضى بهذا النظر قد أصاب فصيح حكم القانون الا انه أخطأ فيما قضى به من الزام الهيئة وقد أصابته الخسائر بالمصروفات بينما هي معفاة منها بحسب ما جرى به قضاء هذه المحكمة - وذلك إعمالاً لنص المادة ١٣٧ من قانون التأمين الاجتماعى المشار إليه الأمر الذى يتعين منه الحكم بقبول الطعن شكلاً وفى موضوعه بتعديل الحكم المطعون فيه ليكون بقبول الدعوى شكلاً وفى الموضوع باعتبار وفاة مورث المدعية ناتجة عن إصابة عمل مع ما يترتب على ذلك من آثار .

(ضمن ٢٨٦٤ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٣/١١/١٩٨٨)

الفصل الثاني - الانتكاسات والمضاعفات والوفاة الناتجة عن إصابة العمل تعتبر في حكم الإصابة ذاتها

قاعدة رقم (٢٠٧)

المبسطة :

الوفاة نتيجة لتطور الإصابة التي وقعت للعامل بسبب العمل واثاثه تعتبر إصابة عمل في تطبيق أحكام قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ - الهيئة التي عهد اليها الشارع بتقرير مدى ارتباط الإصابة التي تقع أثناء العمل او بسبب العمل قد قررت ارتباط وفاة موروثة ارتباطا مباشرا بالحدث الذي وقع له قررت ان الوفاة كانت نتيجة إصابة عمل - يحق لورثة العامل المذكور تسوية معاشهم على هذا الاساس .

الحكمة :

ونصت المادة ٨٥ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بنظام التأمين الاجتماعي على ان « تنوى الهيئة العامة للتأمين الصحى علاج المصاب او المريض ورعايته طبيا الى أن يشفى أن يثبت عجزه » فى حين تنص المادة ٨٩ بان تثبت حالات العجز المنصوص عنها فى هذا القانون بشهادة الهيئة العامة للتأمين الصحى ..

وجيث ان المادة الخامسة من قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ٧٥ نصبت على أنه فى تطبيق أحكام هذا القانون يقصد : (هـ) بإصابة العامل : الإصابة بأحد الأمراض المهنية بالجدول رقم (١) الموافق أو الاصابة نتيجة حادث وقع أثناء تأدية العمل أو بسببه وتعتبر الإصابة الناتجة عن الاجهاد أو الارهاق من العمل إصابة عمل متى توافرت فيها الشروط والقواعد ..

وحيث أنه عن موضوع الدعوى فإن الثابت من الأوراق ان الهيئة العامة للتأمين الصحي أبدت بكتابها رقم ٧١٠ بتاريخ ٢٠/٣/١٩٨٨ انها اعادت بحث ملف المرحوم . . . ومذكرات جهة القبل ونتيجة التحقيق الذي أجرته هيئة الارصاد الجوية بشأن الحادث الذي وقع له واستبان ان المذكور بعد ان اصيب بارتجاج في المخ اثر الحادث الذي وقع له في العريش وعاد الى عمله تلاحظ للعاملين معه بالمصلحة أنه في حالة غير طبيعية وأنه ظل منذ عودته للعمل يعاني من صداع حاد وعدم اتزان وأحاجا يكون ذلك مصحوبا بدوار وظل على هذه الحال حتى دخوله مستشفى الدمرداش اثر اصابته بارتفاع حاد في ضغط الدم ادى الى نزيف في المخ بم وفاته في المستشفى وفي ضوء ذلك فإن هيئة التأمين الصحي ترجح أن تكون وفاته نتيجة لتطور الإصابة التي وقعت له بتاريخ ١٧/٥/١٩٧٩ وبناء عليه تقرر الادارة المركزية للجان الطبية ان وفاته تعتبر مرتبطة ارتباطا مباشرا بتلك الإصابة .

وحيث أنه لما كانت الهيئة التي عهد اليها الشارع بتقرير مدى ارتباط الإصابة التي تقع أثناء العمل أو بسببه بالوفاة في تطبيق أحكام قانون التأمينات الاجتماعية ، قد قررت ارتباط وفاة مورث المدعين ارتباطا مباشرا بالحادث الذي وقع له في التاريخ المشار اليه في ضوء الاعراض المرضية التي لوحظت عليه منذ اصابته حتى وفاته وقد جاء رأيها في هذا الصدد متسقا وواقع الحال وظروف وملابس الإصابة التي وقعت والتطورات والأعراض المرضية التي اقترنت بها وأعتبتها وانتهت بالوفاة فمن ثم يحق للمدعين الحصول على معاش مورثهم باعتبار وفاته ناتجة عن إصابة عمل ويكون متعينا على الهيئة المدعى عليها الثانية تسوية معاشهم على هذا الأساس .

(طعن ١٣٨٣ لسنة ٣٠ جلسة ٢٢/١/١٩٨٨)

الفصل الثالث - تأمين اصابة العمل لا يرتبط بسن معين

قاعدة رقم (٢٠٨)

المبدأ :

الخضوع لاحكام تأمين اصابات العمل والتمتع بمزاياه لا يرتبط بسن معين - تلزم هيئة التأمينات المختصة طبقا لنص المادة ١٥٠ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ - باداء الحقوق التأمينية كاملة بالنسبة للعمول عليهم والمستحقين حتى ولو لم يقم صاحب العمل بسداد الاشتراكات المقررة ثم يكون للهيئة حق مطالبة صاحب العمل بالاشتراكات التي تخلف عن سدادها .

الفتوى :

ان هذا الموضوع قد عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٨/١/١٩٨٥ فاستقرت فتواها السابقة بجلسة ٨/١٠/١٩٨٥ كما تبينت أن المادة (١) من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وتعديلاته تنص على أن يشمل نظام التأمين الاجتماعي التأمينات التالية :

- ١ - تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة .
 - ٢ - تأمين اصابات العمل .
 - ٣ - تأمين المرض .
 - ٤ - تأمين البطالة .
 - ٥ - تأمين الرعاية الاجتماعية لأصحاب المعاشات . كما تنص المادة ٢ على أن تسرى أحكام هذا القانون على العاملين من الفئات الآتية :
- (١) العاملون المدنيون بالجهاز الادارى للدولة والهيئات العامة

والمؤسسات العامة وانوحدات الاقتصادية التابعة لأى من هذه الجهات وغيرها من الوحدات الاقتصادية بالقطاع العام .

(ب) العاملون الخاضعون لأحكام قانون العمل الذين توافر فيهم الشروط الآتية : . .

والمادة (٥) من ذات القانون تنص على أنه « فى تطبيق أحكام هذا القانون بقصد » . . (هـ) بإصابة العمل : الإصابة بأحد الأمراض المهنية المبينة بالجدول رقم (١) انفرق أو الإصابة نتيجة حادث وقع أثناء تأدية العمل أو بسببه ، وتعتبر الإصابة الناتجة عن الاجهاد أو الارهاق من العمل أصابه عمل . . ويعتبر فى حكم ذلك كل حادث يقع للمؤمن عليه خلال فترة ذهابه لمباشرة عمله أو عودته منه بشرط أن يكون الذهاب أو الاياب دون توقف أو تخلف أو انحراف عن الطريق الطبيعى (و) بالمصاب من أصيب إصابة عمل . . » والمادة ٤٠ من القانون المذكور الواردة فى الفصل الخامس — الأحكام العامة من الباب الثالث الخاص بتأمين الشيخوخة والعجز الوفاة . تنص على أنه « اذا أعيد صاحب المعاش الى عمل يخفضه لأحكام هذا القانون أو لاحدى الجهات التى خرجت من مجال تطبيق هذا القانون لوجود نظام بدين مقرر وفقا لقانون يوقف صرف معاشه اعتبارا من أول الشهر التالى وذلك حتى تاريخ انتهاء خدمته بالجهات المشار اليها أو بلوغه سن الستين أيما أسبق . . . ولا تسرى أحكام هذا التأمين فى شأن المؤمن عليه اذا تجاوزت سنة الستين وذلك فيما عدا من تمد خدمته بقرار من السلطة المختصة من المؤمن عليهم المشار اليهم فى البند (١) من المادة (٢) وكذلك الحالات المنصوص عليها فى المواد ٣١ و ١٦٣ و ١٦٤ ويصرف المعاش فى هذه الحالات من أول الشهر الذى تنتهى فيه الخدمة » . والمادة ٤٦ من القانون تنص على أن « يمول تأمين أساسيات المعمل مما يأتى :

١ - الاشتراكات الشهيرة التي يلتزم بها صاحب العمل طبقاً للنقطة

الآتية ٥٥٥

٢ - ريع استثمار الاشتراكات أنشأ اليها ، والمادة ٥١ تنص على أنه « إذا نشأ عن إصابة العمل عجز كامل أو وفاة يسوى المعاش بنسبة ٨٠٪ من الأجر المنصوص عليه بالمادة (١٩) بما لا يزيد على الحد الأقصى المنصوص عليه بالفقرة الأخيرة من المادة (٢٠) ولا يقل عن الحد الأدنى المنصوص عليه بالفقرة الثانية من المادة (٢٤) » والمادة ٥٢ على أنه « إذا نشأ عن الإصابة عجز جزئي مستديم تقدر نسبته بـ ٣٥٪ فأكثر استحق المصاب معاشاً يساوى نسبة ذلك العجز من المعاش المنصوص عليه بالمادة (٥١) والمادة ٧١ تنص على أن « يجمع المؤمن عليه أو صاحب المعاش أو المستحقون بين المعاشات المقررة في تأمين إصابات العمل وبين الأجر أو بين الحقوق الأخرى المقررة بهذا القانون وفقاً لما يأتي ٥٥٥٠

٣ - يجمع المؤمن عليه أو صاحب المعاش أو المستحقون بين معاش الإصابات والمعاش المنصوص عليه في تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة وذلك بما لا يتجاوز أجر تسوية المعاش أو الأجر الأكبر الذي سوى على أساسه في المعاشين بحسب الأحوال وذلك بما لا يتجاوز الحد الأقصى المنصوص عليه في الفقرة الأخيرة من المادة (٢٠) بالنسبة لمجموع المعاشات المستحقة على الأجر الأساسى ٥٥٠٠ والمادة ٩١ تنص على أن « تسرى أحكام هذا الباب (في تأمين البطالة) على المؤمن عليهم الخاضعين لأحكام هذا القانون فيما عدا الفئات الآتية :

٣ - العاملون الذين يبلغون سن الستين » . والمادة ١٥٠ تنص على أن « تلتزم الهيئة المختصة بالوفاء بالتزاماتها المقررة كاملة بالنسبة للمؤمن عليهم والمستحقين حتى ولو لم يتم صاحب العمل بالاشتراك عنه في الهيئة المختصة ويكون للهيئة المختصة حق مطالبة صاحب العمل بجميع الاشتراكات

المقررة بهذا القانون » . واستلقت الجمعية من النصوص المقدمة أن
المشرع في قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ جعل الأصل هو
سريان القانون على كل من يربطه علاقة خاصة بذلك أحكاما لقانون العمل
التي نص على استثنائها صراحة كما حدد نظم التأمين التي تضمنها هذا
القانون ، وهي تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة وتأمين إصابات العمل
وتأمين المرض وتأمين البطالة وتأمين الرعاية الاجتماعية لأصحاب المعاشات ،
وأقرض لكل نظام منها بابا مستقلا يتناول موارد ، ومزاياه والأحكام
القررة للاستفادة منه ، وذلك بالإضافة إلى الأحكام العامة الواردة في الباب
الحادي عشر من القانون التي تعتبر الشريعة العامة لكل نظم التأمين المشار
إليها .

وفيما يتعلق بتأمين إصابات العمل ، فقد جاء المقصود بإصابة العمل
هو السند ٥ بالمادة (٥) من القانون ، ويشغل كل حادث يقع للمؤمن عليه
خلال فترة ذهابه لمباشرة عمله أو عودته منه بشرط أن يكون الذهاب أو
الإياب دون توقف أو تخلف أو انصراف عن الطريق الطبيعي . ثم وردت
أحكام هذا التأمين تحت الباب الرابع من القانون ، الذي يتضمن أن موارد
تمويله تكون من الاشتراكات الشهرية التي يلتزم بأدائها صاحب العمل
طبقا للنسب المحددة لها ، وكذلك من ربح استثمار هذه الاشتراكات .
وأن المزايا التي يحصل عليها المؤمن عليه « العامل » تتمثل في رعايته طبيا
وعلاجه ، وضرف تموينيات أو معاشات بحسب الأحوال ، على أن تراعى
الضوابط المقررة للجمع بين تلك المزايا وما هو مستحق له من مزايا تأمينية
أخرى . وتجدر الإشارة إلى أن الباب الرابع لم يتضمن نصا يمنع استفادة
المؤمن عليه من أحكام تأمين إصابات العمل إذا بلغ سنا معينة ، باعتبار أن
الهدف من هذا النوع من التأمينات هو تغطية مخاطر حوادث العمل
المحتمل تحققها في أي سن يبلغها المؤمن عليه حتى لو تجاوز الستين بل ربما

لا يزال يؤدي مفعلاً مفرغاً لهذه المخاطر فضلاً عن أنه لو أراد المشرع أن يثبت تأمين الإصابة عند من معينة للنص على ذلك صراحة وبهذا ما اتبعه بالفعل بالنسبة لتأمين الشيخوخة والشيخ والوفاء « جنب غير أصابات الغفل » الوارد تحت البج الثالث من القانون صالف الذكر حيث نص فى المادة (٤٥) على عدم انتفاع العامل الذى بلغ من الستين بأحكام التأمين المذكور باستثناء بعض الحالات المحددة على سبيل المصغر .

وكذلك بالنسبة لتأمين البطالة الذى جاء بالبَاب السابع من ذات القانون النص فى المادة (٩١) على عدم سريان أحكامه على العامل الذى بلغ الستين .

وإذ كان الأصل أن تأمين أصابات العمل كما هو شأن سائر أنواع التأمين تسرى على العامل أى كانت علاقة العمل بجهة العمل فيما عدا ما استثنى طرحة كما سبق أنبان ، وكان العامل لا يلتزم بأى استقطاع من مرتبه كشرط السريان هذا النوع من التأمين فى حقه اكتفاء بما يلتزم به صاحب العمل من اشتراكات شهرية وأن الهيئة المختصة تلتزم بالوفاء بالتزاماتها المقررة كاملة بالنسبة للمؤمن عليهم والمستحقين حتى ولو لم يتم صاحب العمل بالاشتراك عنه فى الهيئة المختصة ويكون للهيئة المختصة حق مطالبة صاحب العمل بجميع الاشتراكات المقررة بهذا القانون ، كذلك فإن القول بعدم سريان هذا التأمين لمجرد وقف خصم أقساط التأمين والمعاش التى كانت تخصم من راتبه لحساب الهيئة العامة للتأمين والمعاشات لا تقوم على أساس سليم من القانون لأنه لا توجد أقساط يتم خصمها من راتب العامل لسريان هذا التأمين .

ولما كان الدكتور فى الحالة المروضة — قد أصيب فى حادث تصادم أثناء عودته من مقر عمله الى منزله دون توقف أو انحراف عن الطريق الطبيعى ، ما أدى الى عجزه جزئياً مستديماً قدرته

الهيئة العامة للتأمين الصحي بنسبة ٥٠/٥٠ . واذا خلت الأوراق من نسبة أى خطأ للسيد المذكور ، ومن ثم فإن اصابته تمت اصابة عمل فى مفهوم قانون التأمين الاجتماعى ، ويستحق عنها معاش الاصابة المقررة فى المادة (٥٢) وله أن يجمع بينه وبين معاش الشيخوخة المستحق له يبلوغه سن الستين وذلك فى الحدود المنصوص عليها فى المادة ٧١ « بند ٣ » ولا يؤثر فى استحقاقه لمعاش الاصابة أنه كان فى تاريخ اصابته يعمل استاذا متفرغا بجامعة الأزهر قد تجاوز الستين من عمره ، ذلك أن الخضوع لأحكام تأمين اصابات العمل وانتمتع بمزاياه لا يرتبط بسن معين طالما وجدت علاقة عمل على النحو السالف يانه . كما لا ينال من استحقاقه لهذا المعاش ان جامعة الأزهر لم ترد اشتراك تأمين اصابات العمل الخاص به ، اذ أن هيئة التأمينات المختصة ملتزمة — طبقا لنص المادة ١٥٠ من القانون المشار اليه — بأداء الحقوق التأمينية كاملة بالنسبة للمؤمن عليهم والمستحقين حتى ولو لم يقم صاحب العمل بسداد الاشتراكات المقررة ثم تكون للهيئة حق مطالبة صاحب العمل بالاشتراكات التى تخلف عن سدادها على النحو السابق تفصيله .

لذلك :

اتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى تطبيق أحكام تأمين اصابات العمل المنصوص عليها بقانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ على المروضة حاته على الوجه المين فيما تقدم .
(ملف ٣٠٣/٦/٨٦ بجلسة ١٠/٩/١٩٨٥) .

**الفصل الرابع - اصابة العمل خلال فترة ذهابه
لباشرة عمل او عودته منه اصابة عمل بشرط
مراعاة مواعيد العمل الرسمية**

قاعدة رقم (٢٠٩)

المبدأ :

القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون التأمين الاجتماعى المعدل
بالقانونين رقمى ٩٣ لسنة ١٩٨٠ و ٤٧ لسنة ١٩٨٤ - المادة ٥ من
القانون - كل حادث يقع للمؤمن عليه خلال فترة ذهابه لباشرة عمله او
عودته منه تعتبر اصابة عمل بشرط ان يكون الذهاب او الاياب دون توقف
او تخلف او انحراف عن الطريق الطبيعى - باحالة عضو هيئة التدريس
بالجامعة الى المعاش بلوغه سن الستين يقف خصم المساهمات للتأمين
والمعاش التى كانت تخص من راتبه لحساب الهيئة العامة للتأمين والمعاشات
- مناط سريان قانون التأمين الاجتماعى ٧٩ لسنة ١٩٧٥ قد انتفى بالنسبة
اليه فيما يتعلق بتأمين اصابته فى طريقه الى الجامعة للتدريس .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى
والتشريع بجلستها المقودة فى ٩/١٠/١٩٨٥ فاستعرضت نص المادة ٥
من قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل
بالقانونين رقمى ٩٣ لسنة ١٩٨٠ و ٤٧ لسنة ١٩٨٤ التى تضمن على انه
« فى تطبيق احكام هذا القانون يقصد ٠٠٠٠ (هـ) باصابة العمل الاصابة
بأحد الأمراض المهنية المبينة بالجدول رقم (١) المرافق ، أو الاصابة تسجة
حادث وقع أثناء تأدية العمل أو بسببه ، وتعتبر الاصابة الناتجة عن الاجهاد
أو الارهاق من العمل اصابة عمل متى توافرت فيها الشروط والقواعد التى

صدر بها قرار من وزير التأمينات بالاتفاق مع وزير الصحة • ويعتبر في حكم ذلك كل حادث يقع للؤمن عليه خلال فترة ذهابه لمباشرة عمله أو عودته منه اصابة عمل بشرط أن يكون الذهاب أو الإياب دون توقف أو انحراف عن الطريق الطبيعي • ولما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أنه أثناء عودة السيد المروضة حالته من عمله بمستشفى الحسين الجامعي إلى منزله الكائن بجهة النيل بالقاهرة اصطلحت بسيارته سيارة قفل على النحو المبين بالوقائع مما اسفر عنه وقوع اصابات بالمذكور تخلف عنها عجز قدره تسعة مائة وثمانين ليرة مصرية ثم تعلق الاصابة التي وقعت له بتمتير اصابة عمل في مفهوم البند (١٠) من المادة ٥٥ من قانون التأمين الاجتماعي المشار اليه •

ومن حيث إنه عن الجهة المتزمتة بتعويض السيد المروضة حالته عن الإصابات التي لحقت به فلان للجمعية استعرضت نص المادة ٢ من القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه المعدل بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٧٧ التي تنص على أن « تسرى أحكام هذا القانون على العاملين من الفئات الآتية :

(أ) العاملون المدنيون بالجهات الإدارية للدولة والهيئات والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لأي من هذه الجهات وغيرها من الوحدات الاقتصادية بالتطاع العام ... » كما استعرضت نص المادة ٤٠ من القانون المذكور المعدل بالقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٨٠ التي تنص على أنه « فإذا كان صاحب العمل يخضع لأحكام هذا التأمين أو لأحدى للجهات التي خرجت من مجال تطبيق هذا القانون لوجود نظام بديل فقرر وفقا لقانون صرفه معاشه اعتبارا من أول الشهر التالي وذلك حتى تاريخ انتهاء خدمته بالجهات المشار إليها أو بلوغه سن الستين أي سنة أسبق • ولا تسرى أحكام هذا التأمين في شأن المؤمن عليه إذا تجاوزت سنه الستين وذلك فيما عدا من تمت خدمته بقرار من السلطة المختصة من

للمؤمن عليهم المشارة بهم هي انبند (١) من المادة (٢) وكذلك الحالات
المنصوص عليها في اللوائح (٢١ و ١٦٣ و ١٦٤) وبصرف المعاش في هذه
الحالات من أول الشهر الذي تنتهي فيه الخدمة . كذلك استعرضت
نص المادة ١١٣ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات
التي تنص على أن « سن انتهاء الخدمة بالنسبة الى أعضاء هيئة التدريس
ستون سنة ميلادية » . ومع ذلك اذا بلغ عضو هيئة التدريس هذه السن
خلال العام الجامعي فيبقى الى نهايته مع احتفاظه بكافة حقوقه ومناصبه
الادارية . وينتهي العام الجامعي بانتهاء أعمال الامتحانات في ختام الدراسة
في العام الجامعي ، ولا تحسب المدة من بلوغه السن الستين الى نهاية العام
الجامعي في المعاش » والمادة ١٢١ من ذات القانون المعدلة بالقانون رقم
١٨ لسنة ١٩٨١ التي تنص على انه « مع مراعاة حكم المادة ١١٣ يبقى
بصفة شخصية في ذات الكلية أو المعهد جميع من بلغوا سن انتهاء الخدمة
ويصبحون اساتذة متفرجين حتى بلوغ سن الخامسة والستين وذلك ما لم
يطلبوا عدم الاستمرار في العمل ولا تحسب هذه المدة في المعاش ويتقاضون
مكافأة اجمالية توازي الفرق بين المرتب - مضافا اليه الرواتب والبدلات
الأخرى المقررة - وبين المعاش مع الجمع بين المكافأة والمعاش . ويجوز
عند الاقتضاء تعيين الاساتذة بعد بلوغ سن الخامسة والستين بذات المكافأة
المتقدمة ولمدة ستين قايمة للتجديد اساتذة متفرجين في ذات كلياتهم أو
معاهدهم أو في كليات أو معاهد أخرى باحدى الجامعات الخاضعة لهذا
القانون وذلك بقرار من رئيس الجامعة بعد موافقة مجلس الجامعة بناء على
طلب مجلس الكلية أو المعهد المختص بعد أخذ رأي مجلس القسم المختص
ويجوز أن يشمل التعيين طبقا لهذا الحكم ولو قبل بلوغه الخامسة والستين
الاساتذة الذين لم يفيدوا من حكم الفقرة السابقة اذا زالت الأسباب التي
جعلتهم يطلبون عند بلوغهم سن المعاش عدم الاستمرار في العمل » .

وامتنان لها أن تأمن الشيخوخة والعجز والوفاة يقف بالنسبة للنشاط بين
بأحكام قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ يلغونهم من الستين
وهى السن القانونية المقررة للإحالة الى المعاش ومن بينهم أعضاء هيئات
التدريس بالجامعات ، وان كان هذا لا يمنع عضو هيئة التدريس طبقا
للمادة ١٢١ من قانون تنظيم الجامعات — من العمل كأستاذ متفرغ دون أن
يخل ذلك بمركزه التقاعدى الذى تحدد يملوغة من الستين .

ولما كانت المادة ٤٦ من قانون التأمين الاجتماعى المشار اليه قد
حدد قيمة الاشتراكات الشهرية التى يلتزم بها صاحب العمل لتمويل تأمين
إصابات العمل وقدرتها بنسبة ١/ من أجور المؤمن عليهم العاملين بالجهاز
الإدارى للدولة والهيئات العامة والمؤسسات العامة . واذ يبين من مذكرة
الإدارة العامة للشئون القانونية بجامعة الأزهر المرفقة بالأوراق — أنه
بإحالة السيد المعروضه حانته الى المعاش تم وقف خصم أقساط التأمين
والمعاش التى كانت تخصم من راتبه لحساب الهيئة العامة للتأمين والمعاشات
فمن ثم يكون مناط سريان قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥
قد انتهى بالنسبة اليه فيما يتعلق بتأمين الإصابة .

ومن حيث أن المادة ١٦٣ من القانون المدنى تنص على أن « كل خطأ
سبب ضررا للغير يلزم من ارتكبه بالتعويض » ، وهذا النص يحدد نطاق
المسئولية التقصيرية التى تقوم على الالتزام بعدم الأضرار بالغير . ويشمل
التعويض كل ضرر مباشر وهو ما لحق المضرور من خسارة وما فاتته من
كسب . ولما كانت الإصابة الموجبة لتعويض السيد المعروضه حالته تقتضى
قانونا مسئولية شخص آخر خلاف رب العمل ، جاز للعامل أن يطالب
بالتعويض رب العمل أو ذلك الشخص الآخر ، ويحل رب العمل — الذى
دفع التعويض — محل العامل فى حقوقه قبل الشخص المسئول ، كما يخصم

التعويض الذي يقبضه العامل فعلا من الشخص المسئول من التعويض
المستحق له قبل رب العمل .

لذلك :

اتهمت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم سريان
قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ فيما يتعلق بتأمين الاصابة
على السيد الدكتور / الاستاذ المتفرع بكلية الطب جامعة
الأزهر ، وان كان هذا لا يحول دون رجوعه بالتعويض على التسبب في
الضرر وفقا للقواعد العامة في المسؤولية التقصيرية .

(ملف ٣٠٣/٦/٨٦ - جلسة ٨٥/١٠/٩)

قاعدة رقم (٢١٠)

البيان :

لا تعد اصابة عمل في مفهوم المادة الاولى من القانون رقم ٩٢ لسنة
١٩٥٩ الاصابة التي تلحق بالعامل الذي لم يلتزم بمواعيد العمل الرسمية
وقعت الاصابة له أثناء توجهه الى منزله قبل انتهاء مواعيد العمل الرسمية .

المحكمة :

« ومن حيث ان المادة الأولى من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩
باصدار قانون التأمينات الاجتماعية وهو القانون الذي وقعت الاصابة
في ظل العمل بأحكامه قضى بأن يقصد باصابة العمل الاصابة بأحد الأمراض
المهنية المبينة بالجدول رقم (١) الملحق بالقانون أو الاصابة نتيجة حادث
بسبب العمل وفي أثناء تأديته وتعتبر في حكم ذلك كل حادث يقع للمؤمن
عليه خلال فترة ذهابه لمباشرة العمل وعودته منه أيا كانت وسيلة المواصلات
بشرط ان يكون الذهاب والاياب دون توقف أو تخلف أو انحراف عن
الطريق الطبيعي .

ومن حيث ان المستفاد من النص المشار اليه انه يتعين لكي يكون
الاصابة التي تلحق بالعامل اصابة عمل ان تحدث بسبب العمل وفي أثناء
تأديته ، أو في الفترة السابقة على بداية العمل أو اللاحقة لها وذلك انما
ذهاب العامل الى عمله أو عودته منه بشرط ان يكون الذهاب والاياب دون
توقف أو تخلف أو انحراف عن الطريق الطبيعي .

ومن حيث انه يبين من الاطلاع على الأوراق ان اصابة الطعن قد
حدثت بعد زواله من محطة سيدى جابر . وقد أقر الطاعن فى تقرير الطعن
انه كان ينوى الذهاب الى منزله مستندا فى ذلك انه قضى أكثر مدة ست
ساعات فى عمله وهى فترة العمل الرسمية .

ومن حيث ان المادة ٥٣ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر
بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ وهو القانون الذى حدثت الاصابة فى ظل
العمل بأحكامه تقضى بأن تحدد مواعيد العمل بقرار من الوزير المختص أو
من يمارس سلطاته ، ومن ثم فلا يجوز للعامل ان يحدد لنفسه ميقاتا لعمله
بتناوب مع وظيفته أو سنة أو ظروف عمله كما يذهب الى ذلك الطاعن
وانما يتعين عليه أن يلزم بمواعيد العمل الرسمية التى يحددها الوزير
المختص أو من يمارس سلطاته .

ومن حيث ان الطاعن لم يلتزم بمواعيد العمل الرسمية وحدثت اصابته
الساعة ١٢:١٥ ظهرا اثناء توجهه الى منزله وقبل انتهاء مواعيد العمل
الرسمية ، ومن ثم لا تعتبر هذه الاصابة اصابة عمل فى مفهوم المادة
الاولى من القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه ، ويكون الحكم المطعون
عليه صلبا سليما متفقا مع أحكام القانون فى هذا الصدد .

(طعن ١٠٣٥ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/٢٢)

الفصل الخامس - الحادث الذى يقع للمعار وهو فى طريق العودة لا يعتبر إصابة عمل

قاعدة رقم (١١١)

المادة :

حادث الطريق لا يعتبر إصابة عمل إلا إذا كان قد حدث للمتفقد خلال فترة ذهابه مباشرة عمله أو عودته منه - المقصود بالطريق - الطريق الطبيعي المألوف الذى يسلكه الشخص المعتاد دون انحراف أو تخلف بين مجرى اقامته الى موقع عمله أو العكس ، لا يعتبر إصابة عمل الحادث الذى يقع للمعار وهو فى طريق العودة من محل اقامته فى البلد المعار اليه الى بلد الاقامة - .

المحكمة :

ومن حيث ان مقطع النزاع فى الطعن المائل يدور حول ما إذا كانت وفاة المرحوم أثناء عودته من ليبيا الى مصر التى تعتبر من قبيل إصابات العمل فى حكم المادة (٢٠) من قانون التأمين والمعاشات لموظفى الدولة ومستخدميها وعمالها المدنيين الصادر بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ أم لا . ومن حيث ان المادة (٢٠) من قانون التأمين والمعاشات لموظفى الدولة ومستخدميها وعمالها المدنيين الصادر بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ تقضى على ان « يسوى المعاش فى حالة الفصل بسبب الوفاة أو عدم اللياقة الصحية نتيجة لإصابة عمل على أساس اربعة اخصاس المرتب أو الأجر الشهرى الأخير مهما كانت مدة الخدمة ويقصد بإصابة العمل الإصابة بأحد الأمراض المهنية المبينة بالجدول رقم (١) الملحق بقانون التأمينات الاجتماعية الا الإصابة نتيجة حادث أثناء تأدية العمل أو بسببه ، ويعتبر فى حكم ذلك كل حادث يقع للمتفقد خلال فترة ذهابه مباشرة العمل وعودته منه . . . » .

ومن حيث انه يبين من نص هذه المادة انه يقصد باصابة العمل
الاصابة بأحد الأمراض المهنية المنصوص عليها في الجدول رقم (١) الملحق
بقانون التأمينات الاجتماعية أو الاصابة نتيجة حادث أثناء تأدية العمل أو
بسببه أو الاصابة نتيجة حادث أثناء الذهاب الى العمل أو العودة منه ،
ومؤدى ذلك ان حادث الطريق لا يعتبر اصابة عمل الا اذا كان قد حدث
للمتفجع خلال فترة ذهابه لمباشرة عمله أو عودته منه ، والمقصود بالطريق
فى حكم المادة السابقة الطريق الطيى المألوف الذى يسلكه الشخص
للمتاد دون انحراف أو تحلف بين محل اقامته الى موقع عمله أو العكس .

ومن حيث ان الحادث الذى أدى الى وفاة مورث المدعين لم يقع له
وهو فى طريقه المتاد لمباشرة عمله أو خلال عودته منه وانما حدث وهو فى
طريق العودة من محل اقامته فى البلد المار اليه (ليبيا) الى بلد الاعارة
(مصر) لتضاء اجازته الصيفية ، ومن ثم فانه لا يعتبر من حوادث الطريق
فى حكم المادة (٢٠) المشار اليها ولا ينطبق عليه وبالتالى وصف اصابة
عمل .

(نطن ١٢٤٤ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٨٦/١/٥)

سابقة أعمال الدار العربية للموسوعات

(حسن الفكهاني - محام)

خلال ما يقرب من نصف قرن

أولا - المؤلفات :

- ١ - المدونة العمالية فى قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية « الجزء الاول والثانى والثالث » .
- ٢ - المدونة العمالية فى قوانين اصابات العمل والتأمينات الاجتماعية .
- ٣ - الرسوم القضائية ورسوم الشهر العقارى .
- ٤ - ملحق المدونة العمالية فى قوانين العمل .
- ٥ - ملحق المدونة العمالية فى قوانين التأمينات الاجتماعية .
- ٦ - التزامات صاحب العمل القانونية والمدونة العمالية الدورية .

ثانيا - الموسوعات :

- ١ - موسوعة العمل والتأمينات : (١٦ مجلدا - ١٥ ألف صفحة) .
وتتضمن كافة القوانين والقرارات وآراء الفقهاء وأحكام المحاكم ، وعلى رأسها محكمة النقض المصرية ، وذلك بشأن العمل والتأمينات الاجتماعية .
- ٢ - موسوعة الضرائب والرسوم والدمغة : (٢٢ مجلدا - ٢٥ ألف صفحة) وتتضمن كافة القوانين والقرارات وآراء الفقهاء وأحكام المحاكم ، وعلى رأسها محكمة النقض وذلك بشأن الضرائب والرسوم والدمغة .
- ٣ - الموسوعة التشريعية الحديثة : (٥٢ مجلدا - ٦٥ ألف صفحة) .
وتتضمن كافة القوانين والقرارات منذ عام ١٨٦١ حتى الآن .

٤ - موسوعة الأمن الصناعي للدول العربية : (١٥ جزء - ١٢ ألف

صفحة) وتتضمن كافة القوانين والوسائل والأجهزة العلمية للأمن الصناعي بالدول العربية جميعها ، بالإضافة إلى الأبحاث العلمية التي تناولتها المراجع الأجنبية وعلى رأسها (المراجع الأمريكية والأوروبية) .

٥ - موسوعة المطرف الحديثة للدول العربية : (٣ أجزاء - ٣ آلاف

صفحة) وتتضمن عرضا حديثا للتواحي التجارية والصناعية والزراعية والعلمية الخ لكل دولة عربية على حدة . (نقلت وسيتم طباعتها بعد تحديث معلوماتها خلال عام ١٩٩٥) .

٦ - موسوعة الترميم لمصر العتيقة : (جزئين - ألفين صفحة)

وتتضمن عرضا مفصلا لتاريخ مصر ونهضتها (قبل ثورة ١٩٥٢ وما بعدها) . (نقلت وسيتم طباعتها خلال عام ١٩٩٥) .

٧ - الموسوعة الحديثة للمملكة العربية السعودية : (٣ أجزاء - ألفين

صفحة) وتتضمن كافة العلوم والبيانات التجارية والصناعية والزراعية والعلمية الخ . بالنسبة لكافة أوجه نشاطات الدولة والأفراد . (نقلت وسيتم طباعتها بعد تحديث معلوماتها خلال عام ١٩٩٤) .

٨ - موسوعة القضاء والفقه للدول العربية : (٣٢٠ جزء) .

وتتضمن آراء الفقهاء وأحكام المحاكم في مصر وباقي الدول العربية لكافة فروع القانون مرتبة موضوعاتها ترتيبا أبجديا .

٩ - الوسيط في شرح القانون المدني الأجنبي : (٥ أجزاء - ٥ آلاف

صفحة) وتتضمن شرحا وآتيا لنصوص هذا القانون مع التعليق عليها بآراء فقهاء القانون المدني المصري والشرعة الإسلامية السجاء وأحكام المحاكم في مصر والعراق وسوريا .

١٠ - الموسوعة الجنائية الأردنية : (٣ أجزاء - ٣ آلاف صفحة)

وتتضمن عرضاً ابجدياً لأحكام المحاكم الجزائية الأردنية مقرونة بأحكام محكمة النقض الجنائية المصرية مع التطبيق على هذه الأحكام بالشرح والمقارنة .

١١ - موسوعة الإدارة الصحية والقوانين : (أربعة أجزاء - ٢ آلاف

صفحة) وتتضمن عرضاً شاملاً لمفهوم الحوافز والأصيلة من ناحية الطبيعة البشرية والناحية القانونية ومفهوم الإدارة الحديثة من حيث طبيعة المدير المثالي وكيفية إصدار القرار وإنشاء الهياكل وتقييم الأداء ونظام الإدارة بالأهداف مع دراسة مقارنة بين النظم العربية وسائر النظم العالمية .

١٢ - الموسوعة المغربية في التشريع والقضاء : (٢٥ مجلداً - ٢٠ ألف

صفحة) وتتضمن كافة التشريعات المغربية منذ عام ١٩١٢ حتى الآن مرتبة ترتيباً موضوعياً وأبجدياً ملحقاً بكل موضوع ما يتصل به من تشريعات مصرية ومبادئ واجتهادات المجلس الأعلى المغربي ومحكمة النقض المصرية .

١٣ - التطبيق على قانون المسطرة المدنية المغربي : (٣ أجزاء)

ويتضمن شرحاً وافياً لنصوص هذا القانون ، مع المقارنة بالقوانين العربية بالإضافة إلى مبادئ المجلس الأعلى المغربي ومحكمة النقض المصرية (الطبعة الثانية ١٩٩٣) .

١٤ - التطبيق على قانون المسطرة الجنائية المغربي : (أربعة أجزاء)

ويتضمن شرحاً وافياً لنصوص هذا القانون ، مع المقارنة بالقوانين العربية بالإضافة إلى مبادئ المجلس الأعلى المغربي ومحكمة النقض المصرية (الطبعة الثانية ١٩٩٣) .

١٥ - التطبيق على قانون الالتزامات والعقود المغربي : (ستة أجزاء)

ويتضمن شرحاً وافياً لنصوص هذا القانون مع المقارنة بالقوانين العربية بالإضافة إلى مبادئ المجلس الأعلى المغربي ومحكمة النقض المصرية (الطبعة الأولى ١٩٩٣) .

١٦ - التعليق على القانون الجنائي المغربي : (ثلاثة أجزاء) ويتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون مع المقارنة بالقوانين العربية بالإضافة إلى مبادئ المجلس الأعلى المغربي ومحكمة النقض المصرية (الطبعة الأولى ١٩٣٣) .

١٧ - الموسوعة الإدارية الحديثة : وتتضمن مبادئ المحكمة الإدارية العليا وفتاوى الجمعية العمومية لمجلس الدولة منذ عام ١٩٤٦ حتى عام ١٩٨٥ (٢٤ جزء + فهرس موضوعي أبجدي) .

١٨ - الموسوعة الذهبية لقواعد القانونية : التي أقرتها محكمة النقض المصرية منذ انشائها عام ١٩٣١ حتى عام ١٩٩٢ مرتبة موضوعاتها ترتيبا أبجديا وزمنية (٤١ جزء مع الفهارس) .

(الإصدار الجنائي ١٨ جزء + الفهرس)

(الإصدار المدني ٢٣ جزء + الفهرس)

[illegible]

الدار العربية للموسوعات

حسن الفكاهنى - محام

تأسست عام ١٩٤٩

الدار الوحيدة التى تخصصت فى إصدار

الموسوعات القانونية والإعلامية

على مستوى العالم العربى

ص . ب ٥٤٣ - تليفون ٣٩٣٦٦٣٠

٢٠ شارع عدلى - القاهرة

